



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

الدُّعَا الْبَاهِرُ

فِي مُقْتَنَاتِ الْجَوَاهِرِ (١)

مختصر جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام



إهداء السيد محمد حسين خراساني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدر الباهر فى مقتنيات الجواهر: مختصر جواهر الكلام فى شرح شرايع الاسلام

كاتب:

جمال الدين دين پرور

نشرت فى الطباعة:

جامعة المصطفى (صلى الله عليه وآله) العالمية

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٣٣	الدر الباهر فى مقتنيات الجواهر: مختصر جواهرالكلام فى شرح شرايع الاسلام
٣٣	اشاره
٣٤	اشاره
٣٨	كلمه الناشر
٤٠	الفهرس
٧٤	المقدمه
٧٤	اشاره
٧٩	تلخيص الجواهر
٨٠	مزايا هذا التلخيص
٨٢	كتاب الطَّهَّارَه ١
٨٢	اشاره
٨٤	المدخل
٨٤	اشاره
٨٤	تعريف الطَّهَّارَه
٨٥	فى الوضوء
٨٥	اشاره
٨٤	فى المستحبِّ من الوضوء
٨٩	فى الغسل الواجب
٨٩	اشاره
٨٩	غسل مسِّ الميت
٨٩	اشاره
٩٣	معنى وجوب الشَّرط قَبْلَ وجوب المشروط
٩٣	حاصل التخلُّص

٩٤	كشـف
٩٤	نتيجه البحث
٩٤	في وجوب الغُسل لصوم المستحاضه
٩٤	اشاره
٩٤	حكم غُسل الليله المستقبـله
٩٤	يجوز ورود المستحاضه في الصبح قَبْلَ الغُسل
٩٧	هل الوجوب في الغُسل نفسى أو غيرى؟
٩٧	في الأغسال المندوبه
٩٧	القول في التيمم
٩٨	وجوب الطَّهاره بالتذر وشبهه
١٠٠	الزُّكْن الأوَّل: في المياه
١٠٠	اشاره
١٠٠	الماء المطلق
١٠٠	في مطَّهره الماء
١٠٢	أقسام الماء
١٠٢	اشاره
١٠٢	الماء الجارى
١٠٢	اشاره
١٠٤	كلام في الرشح
١٠٤	في أحكام الماء الجارى
١٠٤	التَّغيير إلى وصف التَّجس
١٠٤	التَّغيير التقديرى
١٠٧	التَّغيير بالملاقاه لا بالمجاوره
١٠٨	تغيير أوصاف المتنجس
١٠٨	عدم نجاسه الجارى بالملاقاه
١٠٩	التَّغيير المستوعب

- ١١٠ شرطيه التّدافع
- ١١٠ مفهوم ماء الحتام
- ١١٢ إلحاق ماء الحتام بالجارى
- ١١٤ التّغير بالطّاهر أو من قبل نفسه
- ١١٤ فى الماء المحقون
- ١١٤ اشارة
- ١١٤ فى الماء القليل
- ١١٤ ما يستدلّ لقول ابن عقيل
- ١١٧ الجواب عن ابن عقيل
- ١١٧ الإستثناء من القاعده
- ١١٨ تطهير الماء القليل المتنجّس
- ١١٩ اشتراط الإلقاء فى التّطهير
- ١٢٠ الفرق بين الماء التّابع و المترشّح
- ١٢١ اشتراط الكريه
- ١٢١ اعتبار الدّفعه
- ١٢٢ اعتبار الإمتزاج
- ١٢٢ فى أحكام الكزّ
- ١٢٢ فى عدم تطهير الماء القليل بإتمامه كزّاً
- ١٢٤ فى نجاسه الكزّ بالتغير
- ١٢٧ مسائل
- ١٢٨ إلقاء الكزّ بعد الكزّ
- ١٢٨ التّطهير من قبل نفسه
- ١٣٠ فى مقدار الكزّ
- ١٣٠ المستند الأوّل
- ١٣١ المستند الثّانى
- ١٣٢ المستند الثّالث

- المستند الزابع ١٣٢
- المستند الخامس ١٣٢
- المستند السادس ١٣٣
- في عدم نجاسه الكز مطلقاً ١٣٣
- في ماء البئر ١٣٥
- اشاره ١٣٥
- دوام التبع ١٣٥
- في تنجس ماء البئر وعدمه ١٣٧
- القول الأول [فإنه ينجس بتغيره) لوناً أو طعماً أو رائحه حساً(بالنجاسه إجماعاً)] ١٣٧
- القول الثاني [الطهاره و عدم حصول النجاسه إلا بالتغير] ١٣٧
- هل التزح واجب تعبدى أو مستحب؟ ١٣٩
- في تطهير ماء البئر ١٤٠
- الموردالأول: ينزح جميع ماءالبئر لسقوط المسكر أو الفقاغ أو أحد الدماء الثلاثة أو موت بعير: ١٤٠
- حكم الثور ١٤٤
- في تراوح الزجال ١٤٤
- حكم الدابه ١٤٥
- المورد الثاني: نزح كز للدابه ١٤٥
- حكم الإنسان ١٤٦
- المورد الثالث: نزح سبعين لموت إنسان ١٤٦
- المورد الرابع: نزح خمسين للعدره ١٤٦
- حد أقل الكثير في السرائر ١٤٧
- المورد الخامس: نزح أربعين ١٤٨
- نزح الأربعين لبول الزجل ١٤٩
- المورد السادس: نزح العشره للعدره ولقليل الدم ١٥٠
- المورد السابع: نزح السبع لموت الطير ١٥١
- المورد الثامن: نزح سبع لتفتيح الفأره ١٥٢

- المورد التاسع:نزع سبع لبول الضبى ١٥٢
- المورد العاشر:نزع سبع لإغتسال الجنب ١٥٣
- المورد الحادى عشر:نزع سبع لوقوع الكلب وخروجه حياً ١٥٣
- المورد الثانى عشر:نزع خمس لذرق الدجاجه ١٥٤
- المورد الثالث عشر:نزع ثلاث لموت الحيه و الفأره ١٥٤
- المورد الزابع عشر:نزع واحد لموت العصفور ١٥٤
- فى مقدار الدلو ١٥٦
- فروع ثلاثه ١٥٦
- فى تغير أوصاف ماء البئر ١٥٩
- البئر و البالوعه ١٦١
- فى حكم الإناء المشتببه ١٦٣
- فصل المقام ١٦٦
- فوائد ١٦٦
- فى الماء المضاف ١٦٧
- اشاره ١٦٧
- حكم الماء المضاف ١٦٨
- عدم إزاله الخبث ١٦٨
- فى طريق تطهير الماء المضاف ١٦٩
- فى كراهه الطهاره بماء اسخن بالشمس ١٧٠
- فى كراهه تغسيل الأموات بماء اسخن بالنار ١٧١
- ماء غسل الأخبات ١٧٢
- اشاره ١٧٢
- الإستدلال للتجاسه ١٧٣
- نظر المؤلف فى المسأله ١٧٥
- ماء الاستنجاء ١٧٥
- فى حكم ماء الإستنجاء ١٧٥

- ١٧٦ حكم الماء المستعمل في الحدث الأصغر و الأكبر
- ١٧٧ في رفع الحدث به ثانياً
- ١٧٩ في الأسأر
- ١٧٩ اشاره
- ١٨٢ في كراهه سؤر الجلال
- ١٨٣ قاعدتان في التجاسات
- ١٨٤ في كراهه سؤر الحائض الغير المأمونه
- ١٨٥ في كراهه سؤر البغال و الحمير
- ١٨٦ في حكم سؤر الفأره
- ١٨٦ في سؤر الحيه و الوزغ و العقرب
- ١٨٨ في نجاسه الماء إذا لاقاه الدم
- ١٨٩ الركن الثاني: في الطهاره المائيه
- ١٨٩ اشاره
- ١٨٩ [في الوضوء]
- ١٨٩ اشاره
- ١٩٠ معنى الوضوء
- ١٩٠ في موجبات الوضوء
- ١٩٣ في ناقضيه الجنون و الإغماء و الشكر
- ١٩٣ في عدم ناقضيه المذى
- ١٩٤ في عدم ناقضيه الودى و الودى و خروج الدم من أحد السبيلين عدا الدماء الثلاثه
- ١٩٥ في عدم ناقضيه القيء و التخامه و تقليم الطفر و حلق الشعر
- ١٩٧ كتاب الطهاره ٢
- ١٩٧ اشاره
- ١٩٩ تتمه الركن الثاني: في الوضوء
- ١٩٩ اشاره
- ١٩٩ في أحكام الخلوه

- ١٩٩ اشاره
- ١٩٩ كيفية التخلّي
- ١٩٩ اشاره
- ٢٠٠ في حرمه إستقبال القبلة واستدبارها
- ٢٠١ في الإستنجاء
- ٢٠١ اشاره
- ٢٠٣ في بيان أقل ما يجزى من الماء في إزاله البول
- ٢٠٤ في وجوب إزاله الغائط بالماء تخييراً
- ٢٠٤ في عدم وجوب إزاله الزائحه
- ٢٠٤ في عدم كفايه غير الماء إذا تعدى
- ٢٠٧ في التخيير بين الماء و الأحجار
- ٢٠٨ في عدم كفايه الأقل من ثلاثه أحجار
- ٢١٠ في وجوب إمرار كلّ حجر على موضع التجاسه
- ٢١١ في جواز استعمال الحجر المستعمل وعدمه
- ٢١١ في عدم جواز الإستنجاء بالأعيان التجسه وبالعظم و الزوث و المطعوم
- ٢١٤ في عدم كفايه الإستنجاء بالضيقل
- ٢١٤ الركن الثالث: في سنن الخلوه
- ٢١٤ اشاره
- ٢١٥ في مكروهات التخلّي
- ٢٢١ في كيفية الوضوء
- ٢٢٢ في نيه الوضوء
- ٢٢٢ في اعتبار قصد الوجوب أو التدب في النيه وعدمه:
- ٢٢٣ في اعتبار القربه في النيه
- ٢٢٤ في وجوب نيه رفع الحدث و الإستباحه وعدمه ٢
- ٢٢٥ في حرمه العجب
- ٢٢٧ في وقت نيه الوضوء

- ٢٢٨ فى كفايه طهاره واحده بنيه التّقرّب عن أسباب متعدّده
- ٢٢٨ فى كفايه الوضوء
- ٢٢٩ فى اعتبار مستوى الخلقه فى غسل الوجه
- ٢٣٠ فى وجوب الغسل من الأعلى إلى الأسفل
- ٢٣٠ فى عدم وجوب غسل ما استرسل من اللحيه
- ٢٣١ فى عدم وجوب تخليل اللحيه
- ٢٣١ غسل اليدين
- ٢٣٣ فى غسل اليد إذا قطع بعضها
- ٢٣٣ فى سقوط الغسل إذا قطع اليد من المرفق
- ٢٣٤ فى غسل اليد الزائده
- ٢٣٤ مسح الرأس
- ٢٣٥ فى اختصاص المسح بمقدّم الرأس
- ٢٣٦ فى المسح بنداوه الوضوء
- ٢٣٧ فى اشتراط جفاف الممسوح وعدمه
- ٢٣٧ فى أخذ الماء للمسح
- ٢٣٩ فى استحباب مسح الرأس مقبلاً
- ٢٤٠ فى عدم كفايه الغسل عن المسح
- ٢٤٠ فى جواز المسح على الشّعر
- ٢٤١ فى عدم كفايه المسح على الحائل
- ٢٤١ مسح الزّجلين
- ٢٤٣ فى وجوب مسح القدمين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين:
- ٢٤٣ فى إيجاب الإستيعاب الطّولى
- ٢٤٤ فى معنى الكعبين
- ٢٤٥ فى مسح القدمين منكوساً
- ٢٤٦ الترتيب بين مسح القدمين
- ٢٤٦ فى مسح الأقطع

٢٤٨	في عدم جواز المسح على الحائل
٢٤٨	في جواز المسح على الخفّ للتّقيه وعدمه
٢٤٩	في إعادته الطّهارة إذا زال السبب
٢٥٠	الترتيب بين الأعضاء في الوضوء
٢٥١	وجوب الموالاة في الوضوء
٢٥١	الفرض في الغسلات
٢٥٣	في تكرار المسح
٢٥٥	في كفايه مستمى الغسل
٢٥٥	في وجوب إيصال الماء تحت الحاجب
٢٥٦	في أحكام الجبائر
٢٥٧	في الجبيره المكشوفه
٢٥٨	المباشرة في الوضوء
٢٥٩	مست كتابه القرآن
٢٦٠	في حكم المسلوس و المبطون
٢٦١	في سنن الوضوء
٢٦٣	في مكروهات الوضوء
٢٦٤	في أحكام الوضوء
٢٦٥	في حكم من تيقن الحدث و الطّهارة وشكّ في المتأخّر منهما
٢٦٥	في الشكّ في أثناء الوضوء
٢٦٦	في قاعده الفراغ
٢٦٧	في إعادته الصّلاه لو ترك غسل أحد المخرجين
٢٦٧	العلم الإجمالي بالإخلال في أحد الوضوءين
٢٦٨	العلم الإجمالي بالإخلال في إحدى الطّهارات
٢٧١	كتاب الطّهارة ٣
٢٧١	إشاره
٢٧٣	تتمه الركن الثاني: في الغسل

- ٢٧٣ اشارة
- ٢٧٣ فى الغسل
- ٢٧٤ الفصل الأول من الأعمال:
- ٢٧٤ الأول فى الجنابه
- ٢٧٤ اشارة
- ٢٧٤ فى سبب الجنابه
- ٢٧٤ [السبب الأول]:
- ٢٧٤ فى اجتماع الدفق مع الشهوه وفتور الجسد
- ٢٧٧ فى حكم واجد المنى فى التوب المختص
- ٢٨٠ السبب الثانى للجنابه
- ٢٨٠ فى وجوب الغسل و إن كانت الموطوئه ميته
- ٢٨٢ ما المراد باللقاء الختائين؟
- ٢٨٢ فى وجوب الغسل بالجماع فى الدبر
- ٢٨٣ فى وجوب الغسل بوطئ البهيمه
- ٢٨٣ فى وجوب الغسل على الكافر و الصبى بعد بلوغه
- ٢٨٤ فى أحكام الجنب
- ٢٨٤ المحرمات على الجنب
- ٢٨٥ فى حرمه مس كتابه القرآن للجنب
- ٢٨٤ فى حرمه جلوس الجنب فى المساجد
- ٢٨٨ فى المكروهات على الجنب
- ٢٩٣ فى واجبات غسل الجنابه
- ٢٩٤ فى الغسل الترتيبى
- ٢٩٤ فى سقوط الترتيب فى الغسل الإرتماسى
- ٢٩٤ ما المراد من الإرتماس
- ٢٩٧ فى إزاله التجاسه قبل الغسل
- ٢٩٧ فى سنن الغسل

- ٢٩٩ فى كىفبه الإستبراء
- ٣٠٠ فى حكم البلب المشتببه بعد الغسل
- ٣٠١ حكم الءءء فى أثناء الغسل
- ٣٠٢ [الفصل الثانى]: كتاب الءىض
- ٣٠٢ اءاره
- ٣٠٤ فى صفاء ءم الءىض
- ٣٠٥ فى التَّمىىز بىن ءم الءىض و العءره
- ٣٠٥ الءىض بعد البلوغ
- ٣٠٤ فى أقلّ الءىض وأكثره
- ٣٠٧ فى اشءراط التّوالى
- ٣٠٧ مالمرء من التّوالى
- ٣٠٨ فى ءء الءأس
- ٣٠٩ فى قاعءه الإمكان
- ٣١٠ فى بىان العاءه الوءىئبه و العءءبه
- ٣١٠ فى اءءلاف لون ءم وأقلّ العءء المءكءر
- ٣١١ فى ءءىض المبءءأه
- ٣١٤ فى اسءظهارة ءاء العاءه
- ٣١٨ مءءلقات الءىض: المءزماء
- ٣٢١ فى ءواز الإسءماء
- ٣٢٢ فى كفاءه و طء ء الءائض
- ٣٢٢ فى ءكراء الكفاءه بءكءر الوطى
- ٣٢٤ فى عءم صءه طلاق الءائض
- ٣٢٤ فى وءءه غسل الءىض و الءنابه
- ٣٢٤ فى وءوب قضاء الصّوم على الءائض
- ٣٢٨ فى اسءءباب الوضوء للءائض وءء كلّ صلاه
- ٣٢٨ الفصل ءالء: فى الإسءاضه

٣٢٨	إشاره
٣٢٨	فى تعريف دم الإستحاضه -
٣٣١	فى اجتماع الحيض مع الحمل
٣٣٢	فى أحكام المبتدأه
٣٣٣	فى رجوع المبتدأه إلى عاده أقرانها -
٣٣٤	فى رجوع المبتدأه إلى الزوايات
٣٣٥	فى أحكام ذات العاده
٣٣٦	فى رجوع ذات العاده الوقتيه و العديده -
٣٣٦	فى حكم الدم قبل العاده وبعدها -
٣٣٩	فى حكم ذات العاده التى ذكرت أول حيضها
٣٤٠	فى نسيان الوقت و العدد
٣٤١	فى أقسام وأحكام الإستحاضه
٣٤١	إشاره
٣٤١	فى الإستحاضه القليله
٣٤٤	عدم جواز الجمع بين صلاتين بوضوء واحد فى القليله
٣٤٤	فى أحكام المتوسطه
٣٤٥	فى أحكام الكثيره
٣٤٧	فى حكم الوضوء و الغسل لو انقطع الدم
٣٤٨	حدث الإستحاضه يوجب أفعالها للصلوات الآتية
٣٤٨	فى إيجاب الجمع للكثيره بين الصلاتين بغسل
٣٤٨	فى وجوب معاقبه الصلاه للغسل
٣٥٠	فى وجوب الإستظهار على المستحاضه
٣٥١	المستحاضه بحكم الظاهره
٣٥٢	فى بطلان الصلاه و الصوم لو أخلت بالأفعال
٣٥٤	الفصل الرابع(من الفصول الخمسه):فى التفاس
٣٥٤	تعريف دم التفاس

- ٣٥٥ في حكم من لم تر الدم
- ٣٥٦ في تحقّق النفاس مع صدق اسم الولاده
- ٣٥٦ في أكثر النفاس
- ٣٥٩ في حكم الحامل بإثنين
- ٣٥٩ في كون العاشر فقط نفاساً
- ٣٦١ في حكم التّفاء المتخلّل بين الدّمين
- ٣٦٢ في أنّ حكم التّفساء حكم الحائض
- ٣٦٤ كتاب الطّهارة ٤
- ٣٦٤ اشاره
- ٣٦٦ تتمه الركن الثاني: تتمه الغسل
- ٣٦٦ في أحكام الأموات
- ٣٦٦ اشاره
- ٣٦٧ (الأول: في الإحتضار)
- ٣٦٧ اشاره
- ٣٦٧ في الواجبات
- ٣٦٨ التوجيه واجب كفاي
- ٣٦٩ في مستحبات الإحتضار
- ٣٦٩ في تلقين الشهادتين
- ٣٦٩ في سائر أحكام المحتضر
- ٣٧١ في إستحباب تعجيل التّجهيز
- ٣٧٣ في مكروهات الإحتضار
- ٣٧٣ في غسل الميت
- ٣٧٣ الثاني من أحكام الأموات
- ٣٧٣ اشاره
- ٣٧٥ أولى الناس بالميت
- ٣٧٧ في أولويه الرجال

- ٣٧٧ فى أولويه الزّوج بزوجه
- ٣٧٩ فى تغسيل الكافر المسلم
- ٣٨٠ فى تغسيل المحارم
- ٣٨٢ فى تغسيل الصّبي و الصبيه مجزداً
- ٣٨٣ فى غسل المخالف
- ٣٨٣ فى تبعيه ولد المسلم و المجنون
- ٣٨٤ فى الشّهيد
- ٣٨٥ فى اعتبار الموت فى المعركه
- ٣٨٦ فى غسل من وجب عليه القتل
- ٣٨٧ فى حكم أجزاء الميت
- ٣٨٩ فى حكم السقط
- ٣٩٠ فى إزاله التجاسه قبل الغسل
- ٣٩١ فى اعتبار التيه
- ٣٩٣ فى الترتيب بين الأغسال الثلاثه
- ٣٩٥ فى كيفيه غسل الميت
- ٣٩٥ فى وضوء الميت
- ٣٩٧ التيمّم عن الأغسال
- ٣٩٨ فى كيفيه تيمّم الميت
- ٣٩٨ مستحبات غُسل الميت
- ٤٠٢ فى مكروهات الغسل
- ٤٠٤ فى تكفين الميت
- ٤٠٤ الثّالث من أحكام الأموات
- ٤٠٤ اشاره
- ٤٠٦ الأثواب الخمسه
- ٤٠٧ فى عدم جواز التّكفين بالمغصوب و التّجس و الحرير
- ٤٠٨ فى الحنوط

- ٤١٠ فى مسح المساجد السبعه بالحنوط
- ٤١٢ فى بيان مقدار الحنوط
- ٤١٣ تطيب الميت
- ٤١٣ سُنن كفن الميت
- ٤١٣ مستحبات الكفن
- ٤١٣ فى إستحباب الجبره
- ٤١٥ فى إستحباب الخرقه للفخذين
- ٤١٨ فى إستحباب العمامه
- ٤٢٥ فى كيفيه وضع الجريدتين
- ٤٢٦ فى مكروهات الكفن
- ٤٢٨ فى وجوب إزاله التجاسه عن الميت
- ٤٢٨ مسائل ثلاث
- ٤٢٨ الأولى: إذا خرج من الميت نجاسه
- ٤٢٨ كفن المرأة على زوجها
- ٤٣٠ فى كفن الرجل
- ٤٣١ دفن ما سقط من الميت
- ٤٣٢ الزابع من أحكام الأموات
- ٤٣٢ اشاره
- ٤٣٢ تشييع الميت:
- ٤٣٤ فى مستحبات الجنائزه
- ٤٣٤ فى استحباب تربيع الجنائزه
- ٤٣٦ فروض الدفن وسُننه
- ٤٣٧ فى استحباب الدعاء عند إنزال الميت فى القبر
- ٤٣٧ فى كيفيه الدفن
- ٤٣٧ أولاً: فروض الدفن
- ٤٣٩ فى كيفيه دفن من مات فى البحر

- ٤٤٠ من واجبات الدفن
- ٤٤٠ فى كيفية دفن الذميه الحامل من المسلم
- ٤٤٢ ثانياً:فى سنن الدفن
- ٤٤٣ تلقين الميت
- ٤٤٣ فى استحباب تلقين الميت
- ٤٤٥ فى استحباب رفع القبر
- ٤٤٨ فى مكروهات الدفن
- ٤٥١ فى كراهه دفن ميتين فى قبر واحد
- ٤٥١ فى كراهه نقل الميت
- ٤٥٤ فى ملحقات الأموات
- ٤٥٤ الخامس من أحكام الأموات
- ٤٥٤ اشاره
- ٤٥٧ فى عدم جواز نقل الموتى بعد الدفن
- ٤٥٧ فى جواز البكاء و التوح على الميت
- ٤٥٩ فى عدم جواز شقّ الثوب على غير الأب و الأخ
- ٤٦١ فى وجوب دفن الشهيد بشيابه
- ٤٦٢ حكم ما لو مات الولد فى بطن امه
- ٤٦٢ حكم مالمات الأم و الولد حى
- ٤٦٦ كتاب الطهارة ٥
- ٤٦٦ اشاره
- ٤٦٨ تتمه الركن الثانى:تتمه الغسل
- ٤٦٨ فى الأغسال المسنونه
- ٤٦٨ اشاره
- ٤٦٩ فى وقت غُسل الجمعة
- ٤٦٩ اشاره
- ٤٧١ فى وقت فضيله غُسل الجمعة

- ٤٧١ في جواز تعجيل غُسل الجمعة إلى يوم الخميس
- ٤٧٣ في قضاء غُسل الجمعة
- ٤٧٣ الأغسال المسنونه في شهر رمضان
- ٤٧٦ كفايه الأغسال المسنونه لو أحدث بعدها
- ٤٧٦ من الأغسال المستحبته
- ٤٧٩ في غُسل يوم التّيزوز
- ٤٨٢ في استحباب الغسل للتّوبه
- ٤٨٤ الأغسال المسنونه للمكان
- ٤٨٦ في تقديم الغسل على الفعل
- ٤٨٨ في استحباب غسل المولود
- ٤٩٠ الزكن الثالث: في الطّهاره الترابيه
- ٤٩٠ اشاره
- ٤٩٠ (الطرف الأول: فيما يصح معه التّيمم)
- ٤٩٠ اشاره
- ٤٩١ في اعتبار عدم الماء في صحّه التّيمم
- ٤٩١ في مقدار الطّلب
- ٤٩٢ في عدم كفايه الطّلب قبل الوقت
- ٤٩٣ في بطلان التّيمم و الصلاه لو أخلّ بالطّلب
- ٤٩٤ في وجوب التّيمم على من كان عنده من الماء مالا يكفيه
- ٤٩٤ عدم الوصله إلى الماء
- ٤٩٥ في لزوم شراء الماء إذا لم يكن مضراً
- ٤٩٧ في وجوب التّيمم عند الخوف
- ٤٩٨ في بطلان وضوء من فرضه التّيمم وعدمه
- ٤٩٩ في وجوب التّيمم عند خوف الشين
- ٤٩٩ في وجوب التّيمم عند خوف العطش
- ٥٠١ (الطرف الثاني: فيما يجوز التّيمم به)

- ٥٠١ اشارة
- ٥٠٣ عدم جواز التيمم بالمعادن و الزماد
- ٥٠٤ فى عدم جواز التيمم بالمغصوب
- ٥٠٥ فى كراهه التيمم بالتبخه و الرمل
- ٥٠٦ فى جواز التيمم بغبار الثوب وغيره
- ٥٠٨ فى جواز التيمم بالوحل
- ٥٠٩ الطرف الثالث: فى كيفية التيمم
- ٥٠٩ اشارة
- ٥١٢ فى اعتبار النيه فى التيمم
- ٥١٢ اشارة
- ٥١٤ فى مقارنه النيه
- ٥١٥ فى وجوب الترتيب فى التيمم
- ٥١٦ فى المباشره
- ٥١٧ فى اعتبار الوضع أو الضرب
- ٥١٨ فى الوضع أو الضرب باليدين
- ٥١٨ فى عدم اعتبار العلوق
- ٥٢٠ الثانى: من المرتب فى مسح الوجه
- ٥٢٠ اشارة
- ٥٢٢ فى تعيين الوجه فى التيمم
- ٥٢٥ الثالث: من المرتب فى مسح اليدين
- ٥٢٥ اشارة
- ٥٢٦ فى وحده الضرب وتعدده
- ٥٢٧ حكم مقطوع الكف
- ٥٢٨ فى استحباب نفض اليدين
- ٥٢٩ الطرف الرابع: فى أحكامه
- ٥٢٩ اشارة

- ٥٣٠ فى عدم الإعادة لو تعمد الجنابه
- ٥٣٠ فى عدم الإعادة على من منعه الزحام
- ٥٣٢ فى عدم الإعادة مع نجاسه البدن
- ٥٣٣ فى وجوب طلب الماء
- ٥٣٣ حكم فاقد الطهورين
- ٥٣٤ فى وجوب التطهر إذا وجد الماء
- ٥٣٦ فى استباحه التيمم لجميع الغايات
- ٥٣٨ إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب
- ٥٣٩ حكم الحدث بعد التيمم
- ٥٤١ فى انتقاض التيمم بالتمكّن من الماء
- ٥٤٢ فى عدم جواز التبعيض فى الطهاره
- ٥٤٣ فى جواز التيمم لصلاه الميت
- ٥٤٥ الزكن الزابع: فى التجاسات وأحكامها
- ٥٤٥ اشاره
- ٥٤٦ فى رجيع ما لا نفس له
- ٥٤٦ فى طهاره ذرق الدجاج
- ٥٤٨ فى طهاره منى ما لا نفس له
- ٥٥١ فى نجاسه ميته الإنسان
- ٥٥١ فى عدم نجاسه المعصوم و الشهيد بالموت
- ٥٥٢ فى نجاسه القطعه المبانه من الحيوان
- ٥٥٤ فى عدم نجاسه ما لا تحلّه الحياه بالموت
- ٥٥٥ فى عدم نجاسه البيض بالموت
- ٥٥٦ فى طهاره أنفحه الميت
- ٥٥٨ فى طهاره لبن الميتة
- ٥٥٩ فى وجوب الغسل على من مست ميتاً
- ٥٦١ فى وجوب الغسل إن مست قطعه فيها عظم

- ٥٦٢ فى حكم العظم
- ٥٦٤ فى غسل اليد على مَنْ مَسَّ ما لا عظم فيه
- ٥٦٥ فى الدماء
- ٥٦٧ فى طهاره ما يوجد فى البيضة وما فى بعض الأشجار
- ٥٦٨ فى طهاره التّم المتخلف من الذبيحه
- ٥٦٩ فى نجاسه الكلب و الخنزير
- ٥٧١ كتاب الطّهاره ٦
- ٥٧١ اشاره
- ٥٧٣ تتمه الركن الرابع: فى النجاسات
- ٥٧٣ اشاره
- ٥٧٦ فى حكم العصير العنبي إذا غلى
- ٥٧٨ فى حكم عصير الزّبيب
- ٥٧٩ فى حكم عصير الفواكه و التّمّار
- ٥٨٢ فى حكم أولاد الكفّار
- ٥٨٣ فى نجاسه منكر الضرورى
- ٥٨٤ فى الغّلاه
- ٥٨٥ فى نجاسه عبده الأوثان
- ٥٨٥ فى نجاسه المجتمه
- ٥٨٦ فى حكم المجبره
- ٥٨٧ فى حكم المفوضه
- ٥٨٧ فى حكم السابّ للنبي و الأئمه عليهم السلام
- ٥٨٧ فى حكم المخالف
- ٥٨٩ فى حكم الفرق المخالفه من الشّيعه
- ٥٩٠ فى حكم عرق الجنب من الحرام
- ٥٩١ فى حكم عرق الإبل الجلاله
- ٥٩١ فى حكم المسوخ

- ٥٩٣ ----- فى حكم البول و الزوث
- ٥٩٥ ----- فى أحكام النجاسات
- ٥٩٧ ----- فى أنّ وجوب الإزالة فوري
- ٥٩٧ ----- فى وجوب إزالة التجاسه عن محلّ السجود
- ٥٩٩ ----- فى العفو عن دم القروح و الجروح
- ٦٠٠ ----- فى العفو عمّا دون الدرهم
- ٦٠٢ ----- فى تحديد الدرهم البغلى
- ٦٠٥ ----- فى عدم العفو عن الدماء الثلاثه
- ٦٠٧ ----- فى حكم ما لانتّم الصلاه فيه منفرداً
- ٦٠٨ ----- فى اعتبار العصر فى غسل الثياب
- ٦١٠ ----- فى تطهير الثوب المصبوغ
- ٦١٠ ----- فى تطهير ما يرسب فيه الزطوبه ولا يعصر
- ٦١١ ----- فى اعتبار ورود الماء فى التطهير
- ٦١٢ ----- فى حكم بول الصبى
- ٦١٣ ----- فى عدم حجّيه الظن المتعلّق بالتجاسه
- ٦١٥ ----- حجّيه خبر العدل الواحد وعدمها
- ٦١٧ ----- فى حجّيه البيئه
- ٦١٧ ----- فى تعارض البيئتين
- ٦١٧ ----- فى قبول إخبار ذى اليد بالتجاسه
- ٦١٩ ----- فى وجوب غسل كلّ موضع حصل فيه الاشتباه
- ٦٢١ ----- فى غسل الثوب و البدن من البول مرّتين
- ٦٢٣ ----- فى إزاله بول الصبى
- ٦٢٣ ----- فى إزاله غير البول من التجاسات
- ٦٢٥ ----- فى كفايه إزاله العين
- ٦٢٦ ----- فى حكم الثوب إذا لاقى الكلب
- ٦٢٧ ----- فى إعاده الصلاه لو أخلّ بإزاله التجاسات

- ٦٢٧ ----- فى عدم وجوب الإعادة لو علم بالتجاسه بعد الصلاه -----
- ٦٢٨ ----- فى وجوب الإعادة على التاسى -----
- ٦٣٠ ----- فى وجوب الإعادة لو تذكر التجاسه فى الأثناء -----
- ٦٣٢ ----- من رأى التجاسه و هو فى الصلاه -----
- ٦٣٣ ----- فى حكم عروض التجاسه فى الأثناء -----
- ٦٣٣ ----- لو رأى التجاسه بعد الفراغ -----
- ٦٣٣ ----- لو علم بالتجاسه فى الأثناء -----
- ٦٣٥ ----- فى حكم ثوب المرتبه للصبى -----
- ٦٣٦ ----- اعتبار كون الغسل فى وقت الصلاه -----
- ٦٣٦ ----- فى حكم الصلاه فى التوبين المشتبهين -----
- ٦٣٩ ----- فى حكم الصلاه عند الاشتباه فى ضيق الوقت -----
- ٦٣٩ ----- فى لزوم مراعاة الترتيب بين الصلوات عند التكرار -----
- ٦٣٩ ----- فى حكم المصلّى إذا انحصر ثوبه فى التجس -----
- ٦٤٢ ----- فيما يطهر بالشمس -----
- ٦٤٣ ----- فى تطهير التار -----
- ٦٤٤ ----- فى معنى الاستحاله -----
- ٦٤٨ ----- فى حكم تخليل العصير -----
- ٦٤٨ ----- فى الإسلام والانتقال -----
- ٦٤٩ ----- فى المرتد -----
- ٦٥٠ ----- هل التبعية من المطهرات -----
- ٦٥٠ ----- فى مطهره الغيبه -----
- ٦٥١ ----- فى مطهره الأرض -----
- ٦٥١ ----- اشاره -----
- ٦٥٢ ----- فى اعتبار جفاف الأرض وعدمه -----
- ٦٥٣ ----- فى اعتبار زوال الأثر وعدمه -----
- ٦٥٣ ----- فى حكم ماء المطر -----

- ٦٥٥ ----- فى تطهير الأرض بالقليل
- ٦٥٦ ----- القول فى الآنيه
- ٦٥٨ ----- فى تحديد الآنيه
- ٦٦٠ ----- فى عدم جواز استعمال جلود الميتة
- ٦٦٠ ----- فى حكم المطروح من اللحم و الجلد
- ٦٦١ ----- فى جلد ما لا يؤكل لحمه
- ٦٦٢ ----- فى كراهه استعمال بعض الأوانى
- ٦٦٣ ----- فى حكم ولوغ الكلب
- ٦٦٥ ----- فى وجوب غسل الآنيه ثلاثاً من الخمر
- ٦٦٦ ----- فى اعتبار التعدد وعدمه
- ٦٦٨ ----- كتاب الصلاة ١
- ٦٦٨ ----- اشاره
- ٦٧٢ ----- الركن الأول: فى المقدمات
- ٦٧٢ ----- اشاره
- ٦٧٢ ----- المقدمه الأولى: فى أعداد الصلوات
- ٦٧٢ ----- اشاره
- ٦٧٤ ----- فى نوافل الفرائض
- ٦٧٦ ----- فى التوافل
- ٦٧٧ ----- صلاة الأعرابى
- ٦٧٩ ----- المقدمه الثانيه: فى مواقيت الصلاة
- ٦٧٩ ----- اشاره
- ٦٨٢ ----- فى بيان ثمره الاختصاص
- ٦٨٣ ----- فى الوقت المختص للمغرب و العشاء
- ٦٨٤ ----- فى وقت صلاة الفجر
- ٦٨٥ ----- فى معرفه زوال الشمس
- ٦٨٥ ----- معرفه الزوال بميل الشمس

- ٦٨٥ فى معرفه الغروب
- ٦٨٨ فى تحديد أواخر أوقات الصلوات
- ٦٩٠ فى كيفية اعتبار المثل
- ٦٩١ فى وقت المغرب
- ٦٩١ فى بيان آخر وقت العشاء
- ٦٩٤ فى بيان وقت الصبح
- ٦٩٥ فى بيان وقت نوافل الظهرين
- ٦٩٥ فى مزاحمه التأفله الفريضة
- ٦٩٦ فى نافله المغرب
- ٦٩٧ فى نافله العشاء
- ٦٩٧ فى بيان وقت صلاة الليل
- ٧٠٠ وقت ركعتى الفجر
- ٧٠٠ فى جواز التطوع وقت الفريضة
- ٧٠١ فى جواز التطوع لمن عليه فائته
- ٧٠٢ فى أحكام المواقيت
- ٧٠٣ حكم بلوغ الصبى فى أثناء الصلاة
- ٧٠٤ فى عدم جواز التعويل على الظن فى الوقت
- ٧٠٧ فى إعاده الصلاة لو وقعت قبل الوقت
- ٧٠٨ فى كراهه التوافل المبتدأه عند الطلوع و الغروب
- ٧٠٩ فى استحباب التعجيل لقضاء التوافل
- ٧١٠ فى استحباب الإتيان بكل صلاة فى أول وقتها
- ٧١٢ فى العدول من العصر إلى الظهر
- ٧١٤ المقدمه الثالثه: فى القبله ومتعلقاتها
- ٧١٤ اشاره
- ٧١٦ كيفية الاستقبال للقريب و البعيد
- ٧١٧ فى جواز الرجوع إلى قواعد الهيئه

٧١٨	في جواز الصلاه في جوف الكعبه
٧١٩	في كيفية الصلاه على سطح الكعبه
٧٢٠	جواز الصلاه إلى باب الكعبه
٧٢٠	في قبله أهل العراق
٧٢٣	في استحباب التياسر لأهل العراق
٧٢٣	في علامات القبلة لأهل الشام
٧٢٤	في علامات القبلة لأهل المغرب
٧٢٤	في علامات القبلة لأهل اليمن
٧٢٤	أحكام مستقبل القبلة
٧٢٥	في تقديم خبر العدل على الاجتهاد
٧٢٥	في جواز التعويل على قبله البلد
٧٢٦	في جواز التعويل على الغير
٧٢٨	في وجوب الصلاه إلى أربع جهات
٧٢٨	في حكم القبلة مع ضيق الوقت
٧٣٠	في حكم الصلاه على الراحله
٧٣١	في حكم المضطر إلى الصلاه ماشياً
٧٣١	في عدم جواز الإتيان بالفريضة على الراحله اختياراً
٧٣٣	الصلاه في السفينه
٧٣٥	كتاب الصلاه ٢
٧٣٥	تتمه الركن الأول: في المقدمات
٧٣٥	اشاره
٧٣٧	تتمه المقدمه الثالثه: في القبلة
٧٣٧	اشاره
٧٣٧	في استحباب استقبال القبلة في التوافل
٧٣٩	في جواز الإتيان بالتافله حال المشى بدون الاستقبال
٧٤١	المقدمه الرابعه: في أحكام الخلل

- ٧٤١ اشارة
- ٧٤٢ فى الظانّ و الجاهل و الناسى بالقبله
- ٧٤٣ الاجتهاد فى الصلاه
- ٧٤٣ فى إعاده الصلاه
- ٧٤٤ الائتنام
- ٧٤٥ المقدمه الخامسه:فى لباس المصلّى
- ٧٤٥ اشارة
- ٧٤٦ فى عدم جواز الصلاه فيما لا يؤكل لحمه
- ٧٤٦ فى عدم اعتبار الدبغ فى استعمال الجلد
- ٧٤٦ فى طهاره الصوف و الشعر و الوبر و الزيش
- ٧٤٩ جواز الصلاه فى الخزّ الخالص
- ٧٤٩ جواز الصلاه فى فرو السنجاب
- ٧٥١ فى عدم جواز الصلاه فى وبر الأرناب و الثعالب
- ٧٥١ فى لبس الذهب
- ٧٥٣ فى حكم لبس الحرير للزجال
- ٧٥٥ فى جواز الصلاه فى ثوب مكفوف بالحرير
- ٧٥٦ الصلاه فى الثوب المغصوب
- ٧٥٧ فى عدم جواز الصلاه فيما يستر ظهر القدم
- ٧٥٧ فى استحباب الصلاه فى التعل العربيه
- ٧٥٨ فى جواز الصلاه فى ثوب واحد
- ٧٥٨ فيما يجب ستره من بدن المرأه
- ٧٦١ فى بطلان الصلاه مع عدم ستر العوره
- ٧٦٢ فى حكم انكشاف العوره قهراً
- ٧٦٢ فى بيان المراد من العوره
- ٧٦٢ فى جواز التستّر بالحشيش و الورق
- ٧٦٥ فى دوران الأمر بين الوقت و الساتر

- ٧٦٥ فى بطلان الصلاه مع انكشاف العوره
- ٧٦٥ فى استحباب الجماعه للعراه
- ٧٦٥ فى كيفيه صلاه العارى
- ٧٦٧ فى تقديم إحدى العورتين للزجل
- ٧٦٧ فى أن الأمه و الصبيه تصليان بغير خمار
- ٧٦٨ الصلاه فى الثياب السود
- ٧٦٩ فى استحباب التحتك للحاجه وعند الخروج فى السفر
- ٧٧٠ فى كراهه اللثام فى الصلاه للزجل
- ٧٧١ فى كراهه الصلاه فى قباء مشدود
- ٧٧١ فى كراهه الإمامه بغير رداء
- ٧٧١ فى كراهه الصلاه مع الحديد
- ٧٧٣ فى كراهه الصلاه فى ثوب متهم صاحبه
- ٧٧٤ فى كراهه الصلاه للمرأة فى خلخال له صوت
- ٧٧٤ فى كراهه الصلاه فى ثوب فيه تماثيل
- ٧٧٧ المقدمه السادسه: فى مكان المصلى
- ٧٧٧ اشاره
- ٧٧٧ بطلان الصلاه فى المكان المغصوب
- ٧٧٨ فى حكم الجاهل بالغصب
- ٧٧٩ حكم صلاه المحبوس فى المكان المغصوب
- ٧٧٩ حكم تقدم المرأة على الرجل فى الصلاه
- ٧٨٠ فى زوال الكراهه إذا كان بين الرجل و المرأة حائل
- ٧٨٠ فى زوال المنع لو كانت المرأة وراء الرجل
- ٧٨١ فى حكم ما لا يتمكن من التباعد
- ٧٨١ حكم الصلاه فى الموضع التنجس
- ٧٨١ كراهه الصلاه فى الحمام وبيوت الغائط ومبارك الإبل
- ٧٨٤ كراهه الصلاه فى أرض الثلج وبين المقابر

- ٧٨٥ ----- فى حكم محاذاه المصلّى لقبر المعصوم
- ٧٨٦ ----- كراهه الصلاه فى بيوت التيران و الخمر و جواد الطرق
- ٧٨٨ ----- فى تنتمه مكروهات مكان المصلّى
- ٧٩٠ ----- فى مواضع اخرى يكره فيها الصلاه
- ٧٩٢ ----- المقدمه السابعه: فيما يسجد عليه
- ٧٩٢ ----- اشاره
- ٧٩٣ ----- عدم جواز السجود على المأكول
- ٧٩٥ ----- عدم جواز السجود على الملبوس
- ٧٩٥ ----- عدم جواز السجود على الوحل
- ٧٩٦ ----- جواز السجود على القرطاس
- ٧٩٧ ----- فى اعتبار خلّو موضع الجبهه عن التجاسه
- ٧٩٩ ----- المصادر
- ٨١٣ ----- تعريف مركز

الدر الباهر فی مقتنیات الجواهر: مختصر جواهر الکلام فی شرح شرایع الاسلام

اشاره

سرشناسه: دین پرور، سیدجمال الدین، ۱۳۱۷ -

عنوان قراردادی: جواهرالکلام فی شرح شرایع الاسلام. برگزیده

شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام. شرح

عنوان و نام پدیدآور: الدر الباهر فی مقتنیات الجواهر: مختصر جواهرالکلام فی شرح شرایع الاسلام/ السیدجمال الدین دین پرور.

وضعیت ویراست: ویراست ۲.

مشخصات نشر: قم: مرکز المصطفی (ص) العالمی للترجمه والنشر، ۱۴۳۸ ق. = ۱۳۹۵ -

مشخصات ظاهری: ج.

فروست: معاونت پژوهش؛ ۲۹۷

شابک: دوره ۹۷۸-۹۶۴-۱۹۵-۵۴۸-۱: ج ۱. ۹۷۸-۶۰۰-۴۲۹-۱۵۶-۹: ج ۲. ۹۷۸-۶۰۰-۴۲۹-۱۵۷-۶: ج ۳. ۹۷۸-۶۰۰-۴۲۹-۱۵۸-۳: ج ۴. ۹۷۸-۶۰۰-۴۲۹-۱۵۹-۰:

وضعیت فهرست نویسی: فاپا

یادداشت: عربی.

یادداشت: این کتاب برگزیده کتاب "جواهرالکلام فی شرح شرایع الاسلام" بوده که کتاب جواهرالکلام نیز شرح کتاب "شرایع الاسلام فی مسایل الحلال والحرام" است.

یادداشت: جلد چهارم این کتاب در سال ۱۳۹۷ تجدید چاپ شده است.

یادداشت:

یادداشت: کتابنامه.

عنوان دیگر: مختصر جواهرالکلام فی شرح شرایع الاسلام.

موضوع : صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر، ۱۲۰۰-۱۲۶۶ق . جواهرالكلام فى شرح شرايع الاسلام

موضوع : محقق حلى، جعفر بن حسن، ۶۰۲ - ۶۷۶ق . شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام -- نقد و تفسير

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ۷ق.

موضوع : *Islamic law, Ja'fari -- ۱۳th century

شناسه افزوده : محقق حلى، جعفر بن حسن، ۶۰۲ - ۶۷۶ق . شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام. شرح

شناسه افزوده : جامعه المصطفى (ص) العالميه. مركز بين المللى ترجمه و نشر المصطفى (ص)

رده بندى كنگره : BP۱۸۲/م۳ش ۴۰۲۱۳۴ ۱۳۹۵

رده بندى ديويى : ۲۹۷/۳۴۲

شماره كتابشناسى ملي : ۴۶۰۲۸۱۰

ص : ۱

اشاره

آیه اللہ السید جمال الدین دین پرور

ص: ۳

الدر الباهر فى مقتنيات الجواهر

مختصر جواهر الكلام فى شرح شرايع الاسلام

ص: ٤

الحمد لله الذى أوضح الشكّ بكشف النقاب عن وجه اليقين وشيد أعلام الدين بكتابه المبين، وبين أصوله ومنهج شريعته بمحكم التبيين، والصلاه والسلام على خير خلقه وأشرف بريته، النبىّ الأُمىّ الأمين، وعلى آله الأئمه الأطهار المنتجبين، واللعنه الدائمه على أعدائهم أعداء الله إلى قيام يوم الدين.

إنّ لعلم الفقه من الأهميه فى كيان المجتمع وتطوره ورقيه ما ليس لغيره من العلوم، إذ أنّ له علاقه وثيقه بين المرء وخالقه، وكذا علاقه الناس فيما بينهم، إذ أنّه الحاوى لكلّ الأوامر والنواهي التى جاء بها النبى المصطفى صلى الله عليه وآله بالدين الخاتم، وبينها من بعده أوصياؤه الحجج صلوات الله عليهم أجمعين، وأخذها عنهم من بعدهم العلماء والفقهاء جيلا بعد جيل، منذ الصدر الأوّل لبزوغ الإسلام وحتى يومنا هذا، إذ انتفض فى كلّ عصر من هذه العصور من يقوم بحفظ هذا التراث العظيم بكلّ أمانه ودقه وتسليمه إلى من هو أهله من بعده، مقتفين فى ذلك قول البارى جلّ وعلا: ...فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ .

وأخذ فى التطور يوماً بعد آخر حتى وصل إلى مستوى رفيعاً شامخاً وكُتب فى هذا المجال تأليفات كثيره وأسفار قيمه ومن هذه الكتب التى نمقتها أيدي علمائنا السابقين رحمهم الله كتب حظيت بمقام الصداره وقدّر الله لها أن تستمرّ مشاعل نور بعد مؤلفيها، تروى غلّه طلبه العلوم وترشد الضالّين إلى جادّه الحقّ.

وقد حظيت هذه الكتب بالشروح و الحواشى و التعليقات و الاختصارات و حتى النظم.

و شرائع الإسلام للمحقق الحلّى من أهمّ المتون الفقهيّة و أحسنها ترتيباً و أجمعها للفروع، حيث إنّ جمع فيه لبّ ما فى نهايه الشيخ التى كانت طبق مضامين الأخبار و ما فى المبسوط و الخلاف اللّذين كانا على حد و كتب العامّة فى جمع الفروع؛ فهو أول من جعل الكتب الفقهيّة بترتيب المتأخّرين.

و كذلك يعتبر من أمتن المؤلّفات الفقهيّة و أوسعها انتشاراً، فقد صار مداراً لبحوث الدراسيه فى الحوزات العلميه قروناً متماديه من أيام تأليفه إلى الآن. و قد شرح هذا السفر الجليل أكثر من مائه علم من أعلام الطائفة و من أهمّ تلك الشروح هى الموسوعه الفقهيّة الكبرى جواهر الكلام للشيخ محمد حسن النجفى رحمه الله.

وبما أنّ أوصى القائد الثوره الإسلاميه الإمام الخمينى قدّس الله سرّه و روح الله روحه فى بيانه لعلماء الدين و أساتذته الحوزه العلميه:

«إنى أوّمن بالفقه الدارج (السنتى و القديم) بين الفقهاء و الاجتهاد الجواهرى و هذا أمر لابدّ منه و لا يجوز التخلف عنه...».

و جعل فى الحقيقه هذا الكتاب و طريقته طريقه مثلى للاجتهاد فى الفقه الشيعى الأصيل و بما أنّ الكتاب كان كبير الحجم مملوءاً من الآراء الفقهيّة صعب التناول، دعت الحاجه إلى تلخيصه و إيراد أهمّ و أروصن الآراء و كذا استخراج آراء المصنّف و استخراج مصادر الأحاديث، و كانت عمليه التنقيح و التلخيص من السيره الحسنه و الدارجه بين علماءنا القدماء؛ فقد ضمّ الساق المحقق المحترم «آيه الله السيد جمال الدين دين پرور» (دام ظلّه) لهذا الأمر الخطير و نحن نثمن الجهود القيمه التى بذلها و نتقدّم له بالشكر الجزيل و الثناء الجميل داعين الله سبحانه أن ينفع به علماء الدين و الباحثين فى الفقه الإسلامى و أن يوفّقه لتكميل هذا التلخيص الذى أسماه ب- الدرّ الباهر فى مقتنيات الجواهر بأحسن وجه و أتمّ صورته، و من الله التوفيق.

مركز المصطفى العالمى للترجمه و النشر

المقدمه ٢٦

تلخيص الجواهر ٢٩

مزايا هذا التلخيص ٣٠

كتاب الطَّهَّارَه ١

المدخل ٣٤

تعريف الطَّهَّارَه ٣٤

في الوضوء ٣٥

في المستحبِّ من الوضوء ٣٦

في الغسل الواجب ٣٩

غسل مسِّ الميت ٣٩

معنى وجوب الشرط قَبْلَ وجوب المشروط ٤٢

حاصل التخلُّص ٤٢

كشف ٤٣

نتيجه البحث ٤٣

في وجوب الغُسل لصوم المستحاضه ٤٣

حكم غُسل الليله المستقبه ٤٤

يجوز ورود المستحاضه في الصُّبح قَبْلَ الغُسل ٤٤

هل الوجوب في الغُسل نفسى أو غيرى؟ ٤٥؟

في الأغسال المندوبه ٤٥

القول فى التيمم ٤٥

وجوب الطهارة بالنذر وشبهه ٤٦

الرُّكن الأوّل: فى المياه ٤٨

الماء المطلق ٤٨

ص: ٧

فِي مَطْهَرِيهِ الْمَاءِ ٤٨

أَقْسَامُ الْمَاءِ ٥٠

الْمَاءُ الْجَارِي ٥٠

كَلَامٌ فِي الرَّشْحِ ٥١

فِي أَحْكَامِ الْمَاءِ الْجَارِي ٥١

التَّغْيِيرُ إِلَى وَصْفِ النَّجَسِ ٥٢

التَّغْيِيرُ التَّقْدِيرِي ٥٢

التَّغْيِيرُ بِالْمَلَاقَاهِ لَا بِالْمَجَاوِرِ ٥٣

تَغْيِيرُ أَوْصَافِ الْمَتَنَجِّسِ ٥٤

عَدَمُ نَجَاسَةِ الْجَارِي بِالْمَلَاقَاهِ ٥٤

التَّغْيِيرُ الْمَسْتَوْعِبُ ٥٥

شَرْطِيهِ التَّدَافِعِ ٥٦

مَفْهُومُ مَاءِ الْحَمَامِ ٥٦

إِلْحَاقُ مَاءِ الْحَمَامِ بِالْجَارِي ٥٧

التَّغْيِيرُ بِالطَّاهِرِ أَوْ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ ٥٩

فِي الْمَاءِ الْمَحْقُونِ ٥٩

فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ ٦٠

مَا يَسْتَدَلُّ لِقَوْلِ ابْنِ عَقِيلٍ ٦٠

الْجَوَابُ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ ٦١

الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْقَاعِدَةِ ٦١

تطهير الماء القليل المتنجس ٦٢

اشتراط الإلقاء فى التطهير ٦٣

الفرق بين الماء النَّابع و المترشح ٦٤

اشتراط الكريه ٦٥

اعتبار الدّفعه ٦٥

اعتبار الإمتراج ٦٦

فى أحكام الكتر ٦٦

فى عدم تطهر الماء القليل بإتمامه كترًا ٦٦

فى نجاسه الكتر بالتغير ٦٧

مسائل ٦٩

إلقاء الكتر بعد الكتر ٧٠

التطهر من قبل نفسه ٧٠

فى مقدار الكتر ٧٢

المستند الأول ٧٢

المستند الثانى ٧٣

المستند الثالث ٧٤

ص: ٨

المستند الرابع ٧٤

المستند الخامس ٧٤

المستند السادس ٧٥

في عدم نجاسه الكثر مطلقاً ٧٥

في ماء البئر ٧٦

دوام النبع ٧٦

في تنجس ماء البئر وعدمه ٧٧

القول الثاني ٧٧

هل الترح واجب تعبدى أو مستحب؟ ٧٩

في تطهير ماء البئر ٨٠

حكم الثور ٨٣

في تراوح الرجال ٨٣

حكم الدابة ٨٤

حكم الإنسان ٨٥

حدّ أقل الكثير في السرائر ٨٦

نزح الأربعين لبول الرجل ٨٨

في مقدار الدلو ٩٤

فروع ثلاثة ٩٤

في تغير أوصاف ماء البئر ٩٦

البئر و البالوعه ٩٨

فى حكم الإناء المشته ١٠٠

فصل المقام ١٠٢

فوائد ١٠٢

فى الماء المضاف ١٠٣

حكم الماء المضاف ١٠٤

عدم إزالة الخبث ١٠٥

فى طريق تطهير الماء المضاف ١٠٥

فى كراهه الطّهاره بماء اسخن بالشّمس ١٠٦

فى كراهه تغسيل الأموات بماء اسخن بالنّار ١٠٧

ماء غسل الأخبث ١٠٨

الإستدلال للنّجاسه ١٠٩

و أما الدليل الثّانى ١١٠

و أما الثّالث ١١٠

نظر المؤلّف فى المسأله ١١١

ماء الاستنجااء ١١١

فى حكم ماء الإستنجااء ١١١

ص: ٩

حكم الماء المستعمل في الحدث الأصغر و الأكبر ١١٢

في رفع الحدث به ثانياً ١١٤

في الأسار ١١٥

في كراهه سور الجلال ١١٧

قاعدتان في النجاسات ١١٩

في كراهه سور الحائض الغير المأمونه ١١٩

في كراهه سور البغال و الحمير ١٢٠

في حكم سور الفأره ١٢١

في سور الحيه و الوزغ و العقرب ١٢٢

في نجاسه الماء إذا لاقاه الدم ١٢٣

الركن الثاني: في الطهاره المائيه ١٢٥

معنى الوضوء ١٢٦

في موجبات الوضوء ١٢٦

في ناقضيه الجنون و الإغماء و السكر ١٢٩

في عدم ناقضيه المذى ١٢٩

في عدم ناقضيه الودي و الودي وخروج الدم من أحد السبيلين عدا الدماء الثلاثه ١٣٠

في عدم ناقضيه القيء و التخامه و تقليم الظفر و حلق الشعر ١٣١

كتاب الطهاره ٢

تمه الركن الثاني: في الوضوء ١٣٥

في أحكام الخلوه ١٣٥

كيفية التخلّي ١٣٥

في حرمة إستقبال القبلة واستدبارها ١٣٦

في الإستنجاء ١٣٧

في بيان أقلّ ما يجرى من الماء في إزاله البول ١٣٨

في وجوب إزاله الغائط بالماء تخييراً ١٣٩

في عدم وجوب إزاله الرّائحه ١٤١

في عدم كفايه غير الماء إذا تعدّى ١٤١

في التّخيير بين الماء و الأحجار ١٤٢

في عدم كفايه الأقل من ثلاثه أحجار ١٤٣

في وجوب إمرار كلّ حجر على موضع التّجاسه ١٤٤

في جواز استعمال الحجر المستعمل وعدمه ١٤٥

في عدم جواز الإستنجاء بالأعيان النّجسه وبالعظم و الرّوث و المطعوم ١٤٥

في عدم كفايه الإستنجاء بالصّيقل ١٤٧

الركن الثالث: في سنن الخلوه ١٤٧

في مكروهات التخلّي ١٤٨

في كيفية الوضوء ١٥٢

ص: ١٠

فى نيه الوضوء ١٥٣

فى اعتبار القربه فى النيه ١٥٤

فى وجوب نيه رفع الحدث و الإستباحه وعدمه ١٥٥

فى حرمه العجب ١٥٦

فى وقت نيه الوضوء ١٥٧

فى كفايه طهاره واحده بنيه التّقرب عن أسباب متعدّده ١٥٨

فى كيفيه الوضوء ١٥٨

فى اعتبار مستوى الخلقه فى غسل الوجه ١٥٩

فى وجوب الغسل من الأعلى إلى الأسفل ١٦٠

فى عدم وجوب غسل ما استرسل من اللحيه ١٦٠

فى عدم وجوب تخليل اللحيه ١٦١

غسل اليدين ١٦٢

فى غسل اليد إذا قطع بعضها ١٦٣

فى سقوط الغسل إذا قطع اليد من المرفق ١٦٣

فى غسل اليد الزائده ١٦٤

مسح الرّأس ١٦٤

فى اختصاص المسح بمقدّم الرّأس ١٦٦

فى المسح بنداوه الوضوء ١٦٦

فى اشتراط جفاف الممسوح وعدمه ١٦٧

فى أخذ الماء للمسح ١٦٨

فى استحاب مسح الرأس مقبلا ١٦٩

فى عدم كفايه الغسل عن المسح ١٧٠

فى جواز المسح على الشعر ١٧٠

فى عدم كفايه المسح على الحائل ١٧١

مسح الرجلين ١٧١

فى إيجاب الإستيعاب الطولى ١٧٢

فى معنى الكعبين ١٧٣

فى مسح القدمين منكوساً ١٧٤

الترتيب بين مسح القدمين ١٧٥

فى مسح الأقطع ١٧٦

فى عدم جواز المسح على الحائل ١٧٦

فى جواز المسح على الخف للتقيه وعدمه ١٧٦

فى إعادة الطهاره إذا زال السبب ١٧٧

الترتيب بين الأعضاء فى الوضوء ١٧٨

وجوب الموالاه فى الوضوء ١٧٩

الفرض فى الغسلات ١٨٠

ص: ١١

فى تكرار المسح ١٨١

فى كفايه مسّى الغسل ١٨١

فى وجوب إيصال الماء تحت الحاجب ١٨٢

فى أحكام الجبائر ١٨٢

فى الجبيره المكشوفه ١٨٤

المباشره فى الوضوء ١٨٤

مسّ كتابه القرآن ١٨٥

فى حكم المسلوس و المبطون ١٨٦

فى سنن الوضوء ١٨٧

فى مكروهات الوضوء ١٨٩

فى أحكام الوضوء ١٩٠

فى حكم من تيقن الحدث و الطّهاره وشكّ فى المتأخر منهما ١٩١

فى الشّك فى أثناء الوضوء ١٩١

فى قاعده الفراغ ١٩٣

فى إعادة الصّلاه لو ترك غسل أحد المخرجين ١٩٣

العلم الإجمالى بالإخلال فى أحد الوضوءين ١٩٤

العلم الإجمالى بالإخلال فى إحدى الطّهارات ١٩٥

كتاب الطّهاره ٣

تتمه الركن الثانى: فى الغسل ١٩٩

فى الغسل ١٩٩

الفصل الأوّل من الأَغسال: الأوّل فى الجنابه ٢٠٠

فى اجتماع الدّفق مع الشّهوه وفتور الجسد ٢٠١

فى حكم واجد المنى فى الثّوب المختصّ ٢٠٢

السّبب الثّانى للجنابه ٢٠٤

فى وجوب الغسل و إن كانت الموطوئه ميته ٢٠٤

ما المراد باللقاء الختائين؟ ٢٠٥

فى وجوب الغسل بالجماع فى الدّبر ٢٠٥

فى وجوب الغسل بوطئ البهيمه ٢٠٦

فى وجوب الغسل على الكافر و الصّيبى بعد بلوغه ٢٠٦

فى أحكام الجنب ٢٠٧

المحرّمات على الجنب ٢٠٧

فى حرمة مسّ كتابه القرآن للجنب ٢٠٨

فى حرمة جلوس الجنب فى المساجد ٢٠٩

فى المكروهات على الجنب ٢١١

فى واجبات غسل الجنابه ٢١٤

فى الغسل التّرتيبى ٢١٥

ص: ١٢

فى سقوط الترتيب فى الغسل الإرتماسى ٢١٧

ما المراد من الإرتماس ٢١٨

فى إزالة النَّجاسه قبل الغسل ٢١٨

فى سُنن الغسل ٢١٨

فى كيفية الإستبراء ٢٢٠

فى حكم البلل المشتبه بعد الغسل ٢٢١

مسائل ثلاث ٢٢١

حكم الحدث فى أثناء الغسل ٢٢٢

كتاب الحيض ٢٢٢

فى صفات دم الحيض ٢٢٣

فى التمييز بين دم الحيض و العذره ٢٢٤

الحيض بعد البلوغ ٢٢٤

فى أقلّ الحيض وأكثره ٢٢٥

فى اشتراط التّوالى ٢٢٦

ما المراد من التّوالى ٢٢٧

فى حدّ اليأس ٢٢٧

فى قاعده الإمكان ٢٢٨

فى بيان العاده الوقتيه و العدديه ٢٢٩

فى اختلاف لون الدّم وأقلّ العدد المتكرر ٢٣٠

مسائل خمس ٢٣٠

فى تحيض المبتدأه ٢٣١

فى استظهار ذات العاده ٢٣٤

متعلقات الحيض: المحرمات ٢٣٦

فى جواز الإستمتاع ٢٣٩

فى كفّاره وطء الحائض ٢٤٠

فى تكرار الكفّاره بتكرّر الوطئ ٢٤٠

فى عدم صحّه طلاق الحائض ٢٤١

فى وحده غسل الحيض و الجنابه ٢٤١

فى وجوب قضاء الصّوم على الحائض ٢٤٣

فى استحباب الوضوء للحائض وقت كلّ صلاه ٢٤٣

الفصل الثالث: فى الإستحاضه ٢٤٤

فى تعريف دم الإستحاضه ٢٤٤

فى اجتماع الحيض مع الحمل ٢٤٥

فى أحكام المبتدأه ٢٤٦

فى رجوع المبتدأه إلى عاده أقرانها ٢٤٧

فى رجوع المبتدأه إلى الروايات ٢٤٩

ص: ١٣

فى أحكام ذات العاده ٢٥٠

فى رجوع ذات العاده الوقتيه و العدييه ٢٥٠

فى حكم الدم قبل العاده وبعدها ٢٥١

فى رجوع المضطربه إلى التمييز ٢٥٢

فى حكم ذات العاده التى ذكرت أول حيضها ٢٥٣

فى نسيان الوقت و العدد ٢٥٤

فى أقسام و أحكام الإستحاضه ٢٥٤

فى الإستحاضه القليله ٢٥٥

عدم جواز الجمع بين صلاتين بوضوء واحد فى القليله ٢٥٦

فى أحكام المتوسطه ٢٥٧

فى أحكام الكثيره ٢٥٨

فى حكم الوضوء و الغسل لو انقطع الدم ٢٦٠

حدث الإستحاضه يوجب أفعالها للصلوات الآتية ٢٦٠

فى إيجاب الجمع للكثيره بين الصلاتين بغسل ٢٦١

فى وجوب معاقبه الصلاه للغسل ٢٦١

فى وجوب الإستظهار على المستحاضه ٢٦٣

المستحاضه بحكم الطاهره ٢٦٣

فى بطلان الصلاه و الصوم لو أخلت بالأفعال ٢٦٦

فى دم النفاس ٢٦٧

الفصل السابع (من الفصول الخمسه): فى النفاس ٢٦٧

فى حكم من لم تر الدّم ٢٦٧

فى تحقّق النّفاس مع صدق اسم الولاده ٢٦٨

فى أكثر النّفاس ٢٦٩

فى حكم الحامل ياثنين ٢٧١

فى كون العاشر فقط نفاساً ٢٧٢

فى حكم النّقاء المتخلّل بين الدّمين ٢٧٣

فى أنّ حكم النّفساء حكم الحائض ٢٧٣

كتاب الطّهارة ٤

تممه الركن الثانى:تممه الغسل ٢٧٨

فى أحكام الأموات ٢٧٨

فى الإحتضار ٢٧٩

فى الواجبات ٢٧٩

التوجيه واجب كفاى ٢٨٠

فى مستحبات الإحتضار ٢٨١

فى تلقين الشهادتين ٢٨١

فى سائر أحكام المحتضر ٢٨١

ص:١٤

- فى إستحباب تعجيل التجهيز ٢٨٢
- فى مكروهات الإحتضار ٢٨٣
- فى غسل الميت ٢٨٣
- الثانى من أحكام الأموات ٢٨٣
- أولى الناس بالميت ٢٨٤
- فى أولويه الرجال ٢٨٥
- فى أولويه الزوج بزوجه ٢٨٥
- فى تغسيل الكافر المسلم ٢٨٦
- فى تغسيل المحارم ٢٨٧
- فى تغسيل الصبى و الصبيه مجرداً ٢٨٩
- فى غسل المخالف ٢٩٠
- فى تبعيه ولد المسلم و المجنون ٢٩٠
- فى الشّهيد ٢٩١
- فى اعتبار الموت فى المعركه ٢٩٢
- فى غسل من وجب عليه القتل ٢٩٣
- فى حكم أجزاء الميت ٢٩٤
- فى حكم السقط ٢٩٦
- فى إزالة النّجاسه قبل الغسل ٢٩٧
- فى اعتبار النّيه ٢٩٨
- فى التّرتيب بين الأغمسال الثلاثه ٢٩٩

فى كلففه ءسل المىء ٣٠١

فى وءوء المىء ٣٠١

الءىم عن الأءسال ٣٠٢

فى كلففه ءىم المىء ٣٠٣

مسءءبء ءسل المىء ٣٠٣

فى مكروهاء الءسل ٣٠٤

فى ءكفىن المىء ٣٠٧

الءاء من أءكام الأمواء ٣٠٧

الأءواب الءمسه ٣٠٨

فى عدم ءواز الءكفىن بالمءصوب و الءءس و الءرر ٣١٠

فى الءنوط ٣١١

فى مسء المساءء السبعه بالءنوط ٣١١

فى بىان مءءار الءنوط ٣١٢

ءطىب المىء ٣١٣

سُنن كفن المىء ٣١٣

مسءءبء الكفن ٣١٣

فى إسءءباب الءبره ٣١٤

فى إسءءباب الءرقه للفاءءن ٣١٥

فى إستحباب العمامه ٣١٦

فى كيفيه وضع الجريدتين ٣٢٠

فى مكروهات الكفن ٣٢١

فى وجوب إزاله النجاسه عن الميت ٣٢٢

مسائل ثلاث ٣٢٢

كفن المرأه على زوجها ٣٢٣

فى كفن الرجل ٣٢٣

دفن ما سقط من الميت ٣٢٥

فى دفن الميت ٣٢٥

الزابع من أحكام الأموات ٣٢٥

فى مستحبات الجنازه ٣٢٦

فى استحباب تربيع الجنازه ٣٢٦

فروض الدفن وسننه ٣٢٨

فى كيفيه إرسال الميت إلى القبر ٣٢٨

فى استحباب الدعاء عند إنزال الميت فى القبر ٣٢٩

فى كيفيه الدفن ٣٢٩

أولاً:فروض الدفن ٣٢٩

فى كيفيه دفن من مات فى البحر ٣٣٠

من واجبات الدفن ٣٣١

فى كيفيه دفن الذميه الحامل من المسلم ٣٣٢

مستحبات الدفن ٣٣٢

ثانياً: في سنن الدفن ٣٣٢

تلقين الميت ٣٣٣

في استحباب تلقين الميت ٣٣٣

في استحباب رفع القبر ٣٣٤

في مكروهات الدفن ٣٣٦

في كراهه دفن ميتين في قبر واحد ٣٣٨

في كراهه نقل الميت ٣٣٩

في ملحقات الأموات ٣٤٠

الخامس من أحكام الأموات ٣٤٠

في عدم جواز نقل الموتى بعد الدفن ٣٤٢

في جواز البكاء و التّوح على الميت ٣٤٢

في عدم جواز شق الثوب على غير الأب و الأخ ٣٤٣

في وجوب دفن الشهيد بشيابه ٣٤٤

حكم ما لو مات الولد في بطن امه ٣٤٥

حكم ما لو ماتت الأم و الولد حي ٣٤٦

ص: ١٦

٣٥٠ تتمه الركن الثاني: تتمه الغسل

٣٥٠ في الأغسال المسنونه

٣٥١ في وقت غُسل الجمعة

٣٥٢ في وقت فضيله غُسل الجمعة

٣٥٢ في جواز تعجيل غُسل الجمعة إلى يوم الخميس

٣٥٣ في قضاء غُسل الجمعة

٣٥٣ الأغسال المسنونه في شهر رمضان

٣٥٤ الثاني و الثالث من الأغسال المسنونه

٣٥٥ كفايه الأغسال المسنونه لو أحدث بعدها

٣٥٥ من الأغسال المستحبّه

٣٥٧ في غُسل يوم التّيروز

٣٥٩ في استحباب الغسل للتّوبه

٣٦١ الأغسال المسنونه للمكان

٣٦٢ في تقديم الغسل على الفعل

٣٦٢ مسائل أربع

٣٦٣ التداخل في الأغسال المستحبّه

٣٦٣ المسأله الثانيه

٣٦٣ في استحباب الغسل لمن سعى إلى مصلوب

٣٦٣ المسأله الثالثه و الرابعه

فى استحباب غسل المولود ٣٦٤

الركن الثالث: فى الطهارة التراييه ٣٦٦

فى اعتبار عدم الماء فى صحه التيمم ٣٦٧

فى مقدار الطلب ٣٦٧

فى عدم كفايه الطلب قبل الوقت ٣٦٨

فى بطلان التيمم و الصلاه لو أخل بالطلب ٣٦٩

فى وجوب التيمم على من كان عنده من الماء مالا يكفيه ٣٧٠

عدم الوصله إلى الماء ٣٧٠

فى لزوم شراء الماء إذا لم يكن مضرّاً ٣٧١

فى وجوب التيمم عند الخوف ٣٧٣

فى بطلان وضوء من فرضه التيمم وعدمه ٣٧٤

فى وجوب التيمم عند خوف الشين ٣٧٥

فى وجوب التيمم عند خوف العطش ٣٧٥

ما يجوز التيمم به ٣٧٦

عدم جواز التيمم بالمعادن و الزماد ٣٧٨

فى عدم جواز التيمم بالمغصوب ٣٧٩

في كراهه التيمم بالسبخه و الزمل ٣٨٠

في جواز التيمم بغبار الثوب وغيره ٣٨١

في جواز التيمم بالوحل ٣٨٣

الطرف الثالث: في كيفية التيمم ٣٨٤

في اعتبار النيه في التيمم ٣٨٧

في مقارنه النيه ٣٨٨

في وجوب الترتيب في التيمم ٣٨٩

في المباشره ٣٩٠

في اعتبار الوضع أو الضرب ٣٩١

في الوضع أو الضرب باليدين ٣٩٢

في عدم اعتبار العلوق ٣٩٢

الثاني: من المرتب في مسح الوجه ٣٩٣

في تعيين الوجه في التيمم ٣٩٤

الثالث: من المرتب في مسح اليدين ٣٩٤

في وحده الضرب وتعدده ٣٩٧

حكم مقطوع الكف ٣٩٨

في استحباب نفض اليدين ٣٩٩

الطرف الرابع: في أحكامه ٤٠٠

في عدم الإعادة لو تعمّد الجنابه ٤٠١

في عدم الإعادة على من منعه الزحام ٤٠١

فى عدم الإعادة مع نجاسه البدن ٤٠٢

فى وجوب طلب الماء ٤٠٣

حكم فاقد الطهورين ٤٠٣

فى وجوب التطهر إذا وجد الماء ٤٠٤

فى استباحه التيمم لجميع الغايات ٤٠٦

إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب ٤٠٨

حكم الحدث بعد التيمم ٤٠٩

فى انتفاض التيمم بالتمكن من الماء ٤١٠

فى عدم جواز التبويض فى الطهاره ٤١١

فى جواز التيمم لصلاه الميت ٤١٢

الركن الرابع: فى النجاسات وأحكامها ٤١٤

فى رجيع مالانفس له ٤١٥

فى طهاره ذرق الدجاج ٤١٥

فى طهاره منى مالانفس له ٤١٧

فى نجاسه ميته الإنسان ٤٢٠

فى عدم نجاسه المعصوم و الشّهيد بالموت ٤٢٠

فى نجاسه القطعه المبانه من الحيوان ٤٢١

فى عدم نجاسه مالا تحلّ الحياه بالموت ٤٢٣

فى عدم نجاسه البيض بالموت ٤٢٥

فى طهاره أنفحه الميت ٤٢٥

فى طهاره لبن الميتة ٤٢٦

فى وجوب الغسل على من مس ميتاً ٤٢٧

فى وجوب الغسل إن مس قطعه فيها عظم ٤٢٩

فى حكم العظم ٤٢٩

فى غسل اليد على من مس ما لا عظم فيه ٤٣٠

فى الدماء ٤٣٢

فى طهاره ما يوجد فى البيضه وما فى بعض الأشجار ٤٣٣

فى طهاره الدم المتخلف من الذبيحه ٤٣٣

فى نجاسه الكلب و الخنزير ٤٣٤

كتاب الطهاره ٦

تمه الركن الرابع: فى النجاسات ٤٣٨

فى النجاسات ٤٣٨

فى حكم العصير العنبى إذا غلى ٤٤١

فى حكم عصير الزبيب ٤٤٣

فى حكم عصير الفواكه و الثمار ٤٤٤

فى حكم أولاد الكفار ٤٤٧

فِي نَجَاسِهِ مَنْكَرِ الضَّرُورِيِّ ٤٤٨

فِي العُلَّاهِ ٤٤٩

فِي نَجَاسِهِ عِبْدِهِ الأَوْثَانِ ٤٥٠

فِي نَجَاسِهِ المَجْسَمِ ٤٥٠

فِي حُكْمِ المَجْبِرِ ٤٥١

فِي حُكْمِ المَفْوضِ ٤٥٢

فِي حُكْمِ السَّابِّ لِلنَّبِيِّ وَالأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ٤٥٢

فِي حُكْمِ المَخَالَفِ ٤٥٢

فِي حُكْمِ الفِرْقِ المَخَالَفِ مِنَ الشَّيْعَةِ ٤٥٣

فِي حُكْمِ عِرْقِ الجَنْبِ مِنَ الحَرَامِ ٤٥٤

فِي حُكْمِ عِرْقِ الإِبِلِ الجَلَّالِ ٤٥٥

فِي حُكْمِ المَسُوخِ ٤٥٥

فِي حُكْمِ البَوْلِ وَالتُّرُوثِ ٤٥٦

فِي أَحْكَامِ النِّجَاسَاتِ ٤٥٨

فِي أَنَّ وَجوبَ الإِزَالَةِ فُورِي ٤٦٠

فِي وَجوبِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ عَنِ مَحَلِّ السُّجُودِ ٤٦٠

فى العفو عن دم القروح و الجروح ٤٤١

فى العفو عمّا دون الدرهم ٤٤٢

فى تحديد الدرهم البغلى ٤٤٣

فى عدم العفو عن الدماء الثلاثة ٤٤٥

فى حكم ما لآتمّ الصلاه فيه منفرداً ٤٤٧

فى اعتبار العصر فى غسل الثياب ٤٤٨

فى تطهير الثوب المصبوغ ٤٧٠

فى تطهير ما یرسب فيه الرطوبه ولا یعصر ٤٧٠

فى اعتبار ورود الماء فى التطهير ٤٧١

فى حكم بول الصبى ٤٧٢

فى عدم حجّيه الظن المتعلّق بالنّجاسه ٤٧٣

حجّيه خبر العدل الواحد وعدمها ٤٧٥

فى حجّيه البينه ٤٧٥

فى تعارض البينتين ٤٧٥

فى قبول إخبار ذى اليد بالنّجاسه ٤٧٤

فى وجوب غسل كلّ موضع حصل فيه الاشتباه ٤٧٧

فى غسل الثوب و البدن من البول مرّتين ٤٧٧

فى إزاله بول الصّبى ٤٧٨

فى إزاله غير البول من النّجاسات ٤٧٩

فى كفايه إزاله العين ٤٨٠

فى حكم الثوب إذا لاقى الكلب ٤٨٠

فى إعاده الصلاه لو أخلّ بإزاله النجاسات ٤٨١

فى عدم وجوب الإعادة لو علم بالنجاسه بعد الصلاه ٤٨٢

فى وجوب الإعادة على الناسى ٤٨٢

فى وجوب الإعادة لو تذكّر النجاسه فى الأثناء ٤٨٣

من رأى النجاسه و هو فى الصلاه ٤٨٤

فى حكم عروض النجاسه فى الأثناء ٤٨٥

لو رأى النجاسه بعد الفراغ ٤٨٦

لو علم بالنجاسه فى الأثناء ٤٨٦

فى حكم ثوب المريّه للصبى ٤٨٦

اعتبار كون الغسل فى وقت الصلاه ٤٨٧

فى حكم الصلاه فى الثوبين المشتهين ٤٨٨

فى حكم الصلاه عند الاشتباه فى ضيق الوقت ٤٨٩

فى لزوم مراعاة الترتيب بين الصلوات عند التكرار ٤٨٩

فى حكم المصلّى إذا انحصر ثوبه فى النجس ٤٩٠

فىما يطهر بالشمس ٤٩١

فى تطهير النار ٤٩٢

فى معنى الاستحاله ٤٩٥

فى حكم تخليل العصير ٤٩٥

فى الإسلام والانتقال ٤٩٦

فى المرتدّ ٤٩٦

هل التبعية من المطهّرات ٤٩٧

فى مطهّريه الغيبه ٤٩٧

فى مطهّريه الأرض ٤٩٨

فى اعتبار جفاف الأرض وعدمه ٥٠٠

فى اعتبار زوال الأثر وعدمه ٥٠٠

فى حكم ماء المطر ٥٠١

فى تطهير الأرض بالقليل ٥٠٣

القول فى الآنيه ٥٠٣

فى تحديد الآنيه ٥٠٥

فى عدم جواز استعمال جلود الميته ٥٠٦

فى حكم المطروح من اللحم و الجلد ٥٠٧

فى جلد ما لا يؤكل لحمه ٥٠٨

فى كراهه استعمال بعض الأوانى ٥٠٨

فى حكم ولوغ الكلب ٥٠٩

فى وجوب غسل الآنيه ثلاثاً من الخمر ٥١٢

فى اعتبار التعدّد وعدمه ٥١٢

المقدمه الأولى: في أعداد الصلوات ٥١٧

في معنى الصّلاه لغه ٥١٨

الركن الأوّل: في المقدمات ٥١٩

الأولى: في أعداد الصلوات ٥١٩

في نوافل الفرائض ٥٢٠

في التّوافل ٥٢٢

صلاه الأعرابي ٥٢٣

المقدمه الثانيه: في مواقيت الصلاه ٥٢٥

في بيان ثمره الاختصاص ٥٢٨

في الوقت المختصّ للمغرب و العشاء ٥٢٩

في وقت صلاه الفجر ٥٣٠

في معرفه زوال الشّمس ٥٣١

معرفه الزّوال بميل الشّمس ٥٣١

في معرفه الغروب ٥٣١

في تحديد أواخر أوقات الصّلوات ٥٣٣

في كيفيه اعتبار المثل ٥٣٥

فى وقت المغرب ٥٣٦

فى بيان آخر وقت العشاء ٥٣٦

فى بيان وقت الصبح ٥٣٨

فى بيان وقت نوافل الظهرين ٥٣٩

فى مزاحمه النَّافله الفريضة ٥٤٠

فى نافله المغرب ٥٤٠

فى نافله العشاء ٥٤١

فى بيان وقت صلاة الليل ٥٤٢

وقت ركعتى الفجر ٥٤٤

فى جواز التطوع وقت الفريضة ٥٤٥

فى جواز التطوع لمن عليه فائته ٥٤٥

فى أحكام المواقيت ٥٤٦

حكم بلوغ الصبى فى أثناء الصلاة ٥٤٧

فى عدم جواز التعويل على الظن فى الوقت ٥٤٨

فى إعادة الصلاة لو وقعت قبل الوقت ٥٥٠

فى كراهه النَّوافل المبتدأه عند الطلوع و الغروب ٥٥١

فى استحباب التعجيل لقضاء النَّوافل ٥٥٢

فى استحباب الإتيان بكل صلاة فى أول وقتها ٥٥٣

فى العدول من العصر إلى الظهر ٥٥٥

المقدمه الثالثه: فى القبله و متعلقاتها ٥٥٧

- ٥٥٨ فى عدم جواز استقبال شىء من الحجر
- ٥٥٩ كلفه الاستقبال للقرب و البعد
- ٥٦٠ فى جواز الرجوع إلى قواعد الهيئة
- ٥٦١ فى جواز الصلاة فى جوف الكعبة
- ٥٦٢ فى كلفه الصلاة على سطح الكعبة
- ٥٦٣ جواز الصلاة إلى باب الكعبة
- ٥٦٣ فى قبله أهل العراق
- ٥٦٥ فى استحباب التياسر لأهل العراق
- ٥٦٥ فى علامات القبلة لأهل الشام
- ٥٦٦ فى علامات القبلة لأهل المغرب
- ٥٦٦ فى علامات القبلة لأهل اليمن
- ٥٦٦ أحكام مستقبل القبلة
- ٥٦٧ فى تقديم خبر العدل على الاجتهاد
- ٥٦٧ فى جواز التعويل على قبله البلد
- ٥٦٨ فى جواز التعويل على الغير
- ٥٧٠ فى وجوب الصلاة إلى أربع جهات
- ٥٧٠ فى حكم القبلة مع ضيق الوقت

فى حكم الصّلاه على الراحله ٥٧١

فى حكم المضطرّ إلى الصّلاه ماشياً ٥٧٢

فى عدم جواز الإتيان بالفريضة على الرّاحله اختياراً ٥٧٢

الصّلاه فى السفينه ٥٧٣

كتاب الصلاه ٢

تتمّه المقدمه الثالثه: فى القبله ٥٧٧

فى استحباب استقبال القبله فى التّوافل ٥٧٧

فى جواز الإتيان بالنّافله حال المشى بدون الاستقبال ٥٧٩

المقدمه الرّابعه: فى أحكام الخلل ٥٨١

فى الظانّ و الجاهل و النّاسى بالقبله ٥٨٢

الاجتهاد فى الصّلاه ٥٨٣

فى إعادة الصّلاه ٥٨٣

الائتمام ٥٨٤

المقدمه الخامسه: فى لباس المصلّى ٥٨٥

فى عدم جواز الصّلاه فيما لا يؤكل لحمه ٥٨٦

فى عدم اعتبار الدّبغ فى استعمال الجلد ٥٨٦

فى طهاره الصّوف و الشعر و الوبر و الرّيش ٥٨٦

جواز الصّلاه فى الخزّ الخالص ٥٨٨

جواز الصلاه فى فرو السّنجاب ٥٨٨

فى عدم جواز الصّلاه فى وبر الأرناب و الثّعالب ٥٨٩

فى لبس الذهب ٥٨٩

فى حكم لبس الحرير للرجال ٥٩٠

فى جواز الصلاه فى ثوب مكفوف بالحرير ٥٩٢

الصلاه فى الثوب المغصوب ٥٩٣

فى عدم جواز الصلاه فيما يستر ظهر القدم ٥٩٤

فى استحباب الصلاه فى النعل العريه ٥٩٥

فى جواز الصلاه فى ثوب واحد ٥٩٥

فيما يجب ستره من بدن المرأه ٥٩٥

فى بطلان الصلاه مع عدم ستر العوره ٥٩٧

فى حكم انكشاف العوره قهراً ٥٩٨

فى بيان المراد من العوره ٥٩٨

فى جواز التستر بالحشيش و الورق ٥٩٩

فى دوران الأمر بين الوقت و الساتر ٦٠٠

فى بطلان الصلاه مع انكشاف العوره ٦٠٠

فى استحباب الجماعه للعراه ٦٠٠

فى كيفيه صلاه العارى ٦٠١

فى تقديم إحدى العورتين للرجل ٦٠١

فى أنّ الأمه و الصبيه تصليان بغير خمار ٦٠١

الصلاه فى الثياب السود ٦٠٢

فى استحباب التحنك للحاجه وعند الخروج فى السفر ٦٠٤

فى كراهه اللثام فى الصلاه للرجل ٦٠٤

فى كراهه الصلاه فى قباء مشدود ٦٠٥

فى كراهه الإمامه بغير رداء ٦٠٥

فى كراهه الصلاه مع الحديد ٦٠٦

فى كراهه الصلاه فى ثوب متّهم صاحبه ٦٠٦

فى كراهه الصلاه للمرأة فى خلخال له صوت ٦٠٧

فى كراهه الصلاه فى ثوب فيه تماثيل ٦٠٧

المقدمه السادسه: فى مكان المصلّى ٦٠٩

بطلان الصلاه فى المكان المغصوب ٦٠٩

فى حكم الجاهل بالغصب ٦١٠

حكم الأمر بالخروج فى أثناء الصلاه ٦١٠

حكم صلاه المحبوس فى المكان المغصوب ٦١١

حكم تقدّم المرأه على الرجل فى الصلاه ٦١١

فى زوال الكراهه إذا كان بين الرجل و المرأه حائل ٦١٢

فى زوال المنع لو كانت المرأه وراء الرجل ٦١٢

فى حكم ما لا يتمكّن من التباعد ٦١٣

حكم الصّلاه في الموضوع النّجس ٦١٣

كراهه الصّلاه في الحّمّام وبيوت الغائط ومبارك الإبل ٦١٣

كراهه الصّلاه في أرض الثّلج وبين المقابر ٦١٥

في حكم محاذاه المصلّي لقبر المعصوم ٦١٦

كراهه الصّلاه في بيوت النّيران و الخمر و جواد الطّرق ٦١٧

في تتّمه مكروهات مكان المصلّي ٦١٩

في مواضع اخرى يكره فيها الصّلاه ٦٢١

المقدّمه السّابعه: فيما يسجد عليه ٦٢٣

عدم جواز السّجود على المأكول ٦٢٤

عدم جواز السّجود على الملبوس ٦٢٥

عدم جواز السّجود على الوحل ٦٢٥

جواز السّجود على القرطاس ٦٢٦

في اعتبار خلوّ موضع الجبهه عن النّجاسه ٦٢٨

المصادر ٦٢٥

ص: ٢٤

الصلاه و السلام على المصطفى البشير محمد صلى الله عليه و آله وعلى عترته الطاهره وصحبه الأخيار، ولا سيما صاحب زماننا الغائب المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف، واللعن الدائم على أعدائهم من الآن إلى قيام يوم الدين.

بعد ما كان علم الفقه من العلوم المهمه في حياتنا اليوميه، كان علينا من معاشه هذا العلم وعلى هذا فنحن مسؤولون-أمام الله تعالى-عن أعمالنا اليوميه الفقهيه وما مدى بعد ما تأثيرها في حياتنا الاجتماعيه و الإنسانيه.

فعلم الفقه، علمٌ ضرورى لكلّ المجتمعات البشريه، فهو يضع قوانين الحياه وليس لمجتمع أن يحيا بدون قانون.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه هو: من له الحقّ فى وضع هذه القوانين؟

فى المجتمعات غير الدينيه سنّ الناس هذه القوانين، وهم يضعونها بأنماط مختلفه، ولما كان مصدر هذه القوانين هو البشر فلا بدّ من وجه و آخر أن يعترئها النقص، وتواجهها مشكلات مختلفه، أما فى المجتمعات الدينيه-ولا سيما المجتمع الإسلامى-فإنّ واضع قوانين الحياه هو الله تبارك وتعالى، وهذه القوانين تنتقل إلى الإنسان عبر الأنبياء:

وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقه فى آيات عديده ومختلفه فى صور شتى، منها:

لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ... (١)

ص: ٢٥

فالأنبياء العظام يأتون إلى البشرية ومعهم المعجزه و الكتاب و الميزان، حتى يحيا البشر حياه القسط و العدل.

وبديهيًا فإنَّ القسط و العدل من لوازمهما القانون فبدونه لا وجود لهما، ولا بدَّ من القول: بأنَّ ما يأتي به الأنبياء عليهم السَّلام من الله تبارك و تعالَى يتَّصف بالكمال، و هو يلبى جميع حاجات البشر و يوفر الأرضيه لإداره أمورهم على أحسن وجه، ذلك لأنَّ واضع هذه القوانين هو العارف بأمور النَّاس، والقادر على معرفه الضارِّ و النافع، وهى خاصيه لا تتوفر للمقنن البشرى الذى يتَّصف بمحدوديه معرفه، وعجزه عن معرفه المصالح و المفاسد.

يقول العالم «ويليام جيمز» المتخصِّص فى العلوم الطبيعيه: ما تملكه البشرى من معلومات بإزاء المجهولات الموجوده هى قطره فى محيط كبير.

ومن المجاهيل التى لم يدرك كنهها البشرىه الرُّوح، وحتى الجسد البشرى لا زال غامضاً فى بعض أجزائه على العلماء و المتخصِّصين، كما لا يخفى وجود العلاقه و التأثير المتبادل بين الروح و الجسد.

إذن، لا يستطيع الإنسان مهما اوتى من العلم و المعرفه من تعيين مصيره من خلال القوانين التى يضعها، لذا فلا بدَّ من العوده إلى القوانين الإلهيه المبطنه لمعايير نستطيع أن نكتشف بواسطتها الخير و الشر، وذلك من خلال الوحى.

وقد روى عن رسول الله صلَّى الله عليه و آله: «ما أعلم من عمل يقربكم إلى الله إلا و قد أمرتكم به، ولا أعلم من عمل يقربكم إلى النار إلا و قد نهيتكم عنه». (١)

إذن، فالفقه الإسلامى هو نتاج هذه القوانين المحكمه و الدقيقه النابعه من العلم الإلهى، و قد بذل كبار الفقهاء على مدى التاريخ ما وسعهم بذله على تطوير هذه القوانين بما يناسب الزَّمان و المكان، و صاغوها بطريقه علميه حتى تحوَّلت إلى مجموعه قوانين للحياه البشرىه تستمدُّ وجودها من الوحى الإلهى.

فقد أصبح الفقه الإسلامى -ولله الحمد- تحت ظلَّ مدرسه أهل البيت عليهم السَّلام من أغنى وأدقَّ المدارس الفقهييه، وصنَّفت كتب كثيره فى هذا المضمار، ونحن بدورنا مدينون لأولئك العظام من المؤلِّفين الذين سَطَّروا بأقلامهم هذه الكتب.

ص: ٢٤

١- (١). شرح نهج البلاغه، ج ١٤، ص ٢٣٣، نقلا عن الواقدى.

ونظراً لضروره علم الفقه، ودوره الأساسى فى الحياه البشرىه وبالأخص المجتمعات الإسلاميه، نجد هناك مستجدات قد تحدث باستمرار فى هذه المجتمعات، فكيف يمكن للقوانين القديمه و الثابته من مواكبتها؟

وعند الإجابة على هذا السؤال، لا- بدّ من القول: بأنّ الحاجات البشرىه الحقيقىه غير قابله للتغيير، فالمتغير الأصلى هو الوسائل و الأدوات، وهى كما هو معلوم قد وضعت لخدمه الإنسان لاالعكس، وعندما تتطوّر هذه الوسائل تتقدّم أكثر فى خدمه الإنسان.

ومن هنا، فلا يطرأ على القوانين الإلهيه المواكبه لحاجات النَّاس الحقيقىه أى تغيير لأنّها ثابتة، كما لا يطرأ عليها التّهزّم و القِدَم.

ولابّد من القول: إنّ هذه القوانين ثابتة كما أنّ حاجات البشر الأساسيه هى الأخرى ثابتة مع تناسبها فى الزمان و المكان، فهذه القوانين هى فى الواقع ترجمه لحركه المخلوقات فى هذا الكون.

فمثلاً: التحوّل فى وسائل النقل لا يوجب تغييراً فى الأحكام الفقهيه، فلا دخل لهذا التحوّل فى طريقه الوضوء وشكل الصلاه وسائر الموضوعات الفقهيه، أمّا ما يتعرّض إليه الإنسان من أمراض، وفقد الماء و التراب وغيرها من الأمور المرتبطه بالوضوء فإنّ الشّارع أخذها بعين الإعتبار.

فظاهره الطّائره، وأيه وسيله نقل متطوّره لا تتعارض مع حاجه الإنسان إلى الدّعاء-مثلاً-وبالأخص الصلاه الواجبه، وهى بالتالى لا تُحدث تغييراً فى حُكم الصلاه، أو إعادة النظر فى أحكامه التفصيليه.

ومن هنا، فإنّ الفقه القديم و الجواهرى بالذّات الذى كان محطّ إهتمام ورعايه الإمام الراحل رحمه الله هو أساس التقدّم فى الفقه الإسلامى، وأيضاً هو قاعده رصينه لإداره الحياه الإجتماعيه. فيجب أن يتّخذ الجيل الحاضر آراء و كتب الفقهاء الكبار محوراً للإستفاده و الإستناد إليها.

وتجب الإستفاده من رؤى و تحقيقات الفقهاء، والمتبحّرين الكبار الذين طوّروا الفقه فى زمانهم، وجعلوه موافياً لحاجات العصر.

فلا بدّ من إتباع طرُق حديثه و مناسبه للعصر لإستثمار هذا التراث الإسلامى الكبير، وليس الإقتصار على حصر الإستفاده منه فى استنباط فروع جديده من تلك المبانى والأصول، بل أخذ

تلك الموضوعات بشكل أعمق، وذلك باعتماد وسائل جديدة تُسهّل عملية الاستفادة منها.

وعلى أى حال، فإنّ أحد أهم أركان الاستنباط هو الاستفادة من آراء وتحقيقات الفقهاء العظام، وفي هذا المجال يبرز كتاب جواهر الكلام المشع بالتحقيقات الفقيهيه، وكذلك الشيخ محمّد حسن النجفى الذى يعتبر بحقّ من الفقهاء الكبار، فقد بذل رحمه الله عشرين عاماً من عمره الشريف فى هذا الميدان بالعمل المضنى و المتواصل ليلا ونهاراً، والذى طرح فى كتابه الكثير من الآراء التى بمقدورها أن تُغنى فقهاء أى عصر من العصور.

تلخيص الجواهر

لا- شكّ فى ضروره الاستفادة من الكتب القديمه، لكنّها بحاجة إلى طريق طويل ووقت كثير، وبذل جهد كبير، الأمر الذى لا يتناسب ومشكلات العصر التى لا- مناص منها، لذا كان لابدّ وأن نجعل المسافه قصيره، وأقصر ما يمكن حتى يسهل للكثير الإستفاده منها.

ومن هنا جاءت ضروره تلخيص الكتب المهمّه: كالجواهر مثلاً.

حقاً أنّ دراسه اثنى وأربعين مجلّداً (1) من كتاب علمى ليس بالأمر الهين، فكان لابدّ من تلخيص هذا الكتاب، وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ اسلوب تلخيص الكتب كان أمراً رائجاً فى الماضى، وقد أطلال هذا الفنّ حقاً فى عُمر الإنسان.

فتلخيص الجواهر بهذا المعنى يعنى الحفاظ على أركان الكتاب و النظرات الأساسيه و الآراء الأصليه للمصنّف، وكذلك بحوث الدّرجه الأولى لا الثانيه و الثالثه.

إنّ تقويم الموضوعات التى هى فى الدرجه الأولى فى دُنيا العلم و التحقيق وبالأخص التعليميه منها له دوره الكبير، و هو منبع مهمّ تستفيد منه مراكز التعليم العالى و الجامعات.

نعم إنّ ثمره الجهد المبذوله تنمو فى إطار مبتكر جديد حول انشاء ما يسهل على القارئ و الباحث فى الوصول إلى مظانّه المتوخّاه بأقصر مدّه، و هذا ممّا يسهم فى تقدّم الباحث بأقلّ مدّه وأقصر طريق.

ويكون صرف هذا الوقت و الجهد فى المسائل الأصليه، ويمكننا القول: أنّنا إذا أصبحنا أصحاب رأى فى مسائل الدّرجه الأولى فلسنا بحاجة إلى مزيد من التّحقيق فى المسائل التى تليها فى الأهميه، أو هناك حاجه قليله إليها، و هذا الأسلوب ذو أهميه خاصّه بالنسبه

ص: ٢٨

الى عُمر الإنسان المحدود ورغبته الواسعه فى تحصيل العلوم.

ومن هنا، فإنّ تلخيص الجواهر يمكن أن يعتبر خُطوه على طريق تطوير أساليب تدريس الفقه وتحقيقه وإلى ما يحقّقه هذا الأسلوب من تسهيل فى أمر تدريس المجموعه الكامله لجواهر الكلام، وزياده السّرعه المطلوبه للوصول إلى آراء صاحب الجواهر، وإبراز القواعد التى استخدمها فى تصنيفه للكتاب، إضافةً إلى جميع ذلك هو تسهيل عمليه الاستنباط بصوره كامله وشامله.

و هذا العمل ليس إلاّ خطوه قليله فى طريق تحقيق الآراء الصائبه للقائد المعظّم آيه الله السيد على الخامنئى (حفظه الله).

وقد تمّ الفراغ من ذلك فى اليوم الثالث عشر من شهر رجب المرجّب المصادف لولاده الإمام أمير المؤمنين عليه السّلام سنه (١٤١٧ هجرية) على مهاجرها وآله أفضل التحيات، حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً، ومنه نستمدّ العون وعليه نتوكّل وبه نستعين.

مزيا هذا التلخيص

١. إيراد أمتن وأحسن الأدلّه التى ذكرها المرحوم صاحب الجواهر، وقد أهملنا نقل الأقوال والإستحسانات وهى قابله للتفى و الإثبات.

٢. سعينا فى كلّ مسأله إلى ذكر آراء صاحب الجواهر.

٣. أسلوبنا فى التلخيص هو الحفاظ على كلمات وعبارات المصنّف عينها، وفى بعض الحالات وحفظاً على نسق الموضوعات فقد حذفنا بعض الكلمات و الحروف، وأحياناً قُمتنا بتقديم بعض المطالب وتأخيرها و هذا ما كان نادراً.

٤. أكثر العناوين المنتخبه للموضوعات مقتبسه من الكتاب نفسه. نعم قد أضفنا بعض العناوين لتوضيح بعض المطالب المذكوره.

٥. ذكرنا جميع المصادر من منابعها الأصليه كالكافى و التهذيب وغيرهما إن وجدناها وإلاّ أوردناها من مصادر ثانويه و هذه تعتبر وسائط حديثه مثل وسائل الشيعه ومستدرک الوسائل.

٦. المتن الذى أخذناه من كتاب الجواهر مطابق لطبعه دار إحياء التراث العربى فى بيروت، فترجو الإلتفاتة إلى ذلك.

٧. ذكرنا رقم الجزء و الصفحة لطبعه مؤسسه النشر الإسلامى فى قم المقدّسه على جهه الحاشيه كى يمكن الاستعانه بهذه الطبعه عند المراجعه و المتابعه لمن أراد البحث و التدقيق و التوسّع فى المطالعه.

٨. ذكرنا فهرساً للمطالب و العناوين، و آخر للمنايع و المصادر التى استفدنا منها و التى وردت فى هامش الكتاب، و ذلك فى نهايه كلّ مجلد.

وفى الختام نوّد أن نشير إلى أنّ مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين فى الحوزه العلميه بقم المقدسه قامت بطبع كتاب الجواهر بحلّه جديده و متميزه و محققه، و ذلك قد سهّل علينا بدوره، و اختصر لنا الطريق، فجزاهم الله خيراً.

السيد جمال الدين دين پرور

١٩ فروردين ١٣٨٧ ش

٣٠ ربيع الأول ١٤٢٩ هـ

ص: ٣٠

كتاب الطَّهارة ١

إشاره

المدخل الركن الأول: فى المياہ الركن الثانى: الطهاره المائيه

ص: ٣١

الكتاب: مصدرٌ ثانٍ لَكَتَبَ مِنَ الكَتَبِ بمعنى الجمع، (١) أو ثالث: بإدخال الكتابة، أو رابع: بإدخال الكِتابه. أى هذا مكتوب فيه مباحث الطَّهارة، أو مجموع مسائل الطَّهارة، أو ما يجمع به مباحثها.

تعريف الطَّهارة

و(الطَّهارة) مصدر طهر، بضَمِّ العين وفتحها، والاسم الطَّهر، لغه: النظافه و النزاهه، يقال: ثياب طاهره، أى من القذر و الوسخ، و هو المناسب للإستعاره للذنوب و الحيض و سوء الخلق، ولذا استدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ... وَ يُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيراً (٢) و ... أزوَّج مُطَهَّرَةً... (٣) أى مِنَ الحيض و سوء الخلق، ولعلَّ ظاهراً مِنْ باب إستعمال اللفظ فى حقيقته و مجازه، أو فى القدر المشترك، و هو أولى. (٤)

وعرفاً: بل عليه أكثر علمائنا (اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأثير فى إستباحه الصَّلاه) فيخرج وضوء الحائض و التجديدى و الأغسال المندوبه و وضوء الجنب و التيمم للنوم و نحو ذلك. أو أنها لها مع التأثير فى العباده إباحةً أو كمالاً، فيدخل فيها بعض ما

ص: ٣٣

١- (١). معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ١٥٨.

٢- (٢). الأحزاب، ٣٣.

٣- (٣). آل عمران، ١٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣.

تقدّم وإن خرج منها أيضاً الأغسال للأوقات و الغسل بعد التّوبه، فهى أعمّ من الأوّل: أو أنّها لها مطلقاً، فيدخل فيها جميع ما ذكرنا؛ أو أنّها لها على أحد الوجوه الثلاثة مع إزاله الخبث الشرعى. فتكون حينئذ الاحتمالات ستّة. (١)

وكيف كان، فهل هى عبارته عن نفس الأفعال، أو حاله الحاصله بعدها من الإباحه، أو ما يجده الإنسان من القرب الروحانى فى الثلاثه الأوّل أو الأعمّ؟ احتمالات، إلّا- أنّ الأقوى الأوّل هنا، لتبادره؛ كما أنّ الأقوى الأوّل أيضاً بالنسبه للستّة، لعدم ثبوت غيره، ولأنّه المعروف بين المتشرّعه. (٢)

ولعلّ قيد (الإستباحه) فى عبارته المشهور مع إرادته ما يقابل الحرمة التّشريعيه منه يقتضى عدم حصول الطّهارة من المميز، إمّا لأنّ عبادته تمرينيه، وإمّا لأنّ شرعيه الوضوء منه أعمّ من كونه طهاره، كشرعيه وضوء الحائض، مع احتمال حصول الطّهارة به على أن يكون المراد من الإستباحه الصحّه فتأمل جيداً.

(وكلّ واحد منها) أى الثلاثه المتقدّمه (ينقسم إلى واجب وندب) دون باقى الأحكام، وإطلاق الكراهه فى بعض المقامات على ضرب من التّأويل.

٧٢/١

فى الوضوء

إشاره

(فالواجب من الوضوء) وجوباً شرعياً ولو لوجوب مقدّمه الواجب (ما كان لصلاه واجبه) أصلاً أو عارضاً، وأجزائها المنسيه إجماعاً وكتاباً وسنّه (أو طواف واجب) فى حجّ أو عمره ولو مندوبين لوجوب إتمامهما إجماعاً وسنّه (أو لمس كتابه القرآن إن وجب) لعارض.

والظاهر من المصنّف أنّه واجب لغيره ولا- يجب لنفسه، ولعلّ الأمر فيه كذلك كما لا- يخفى على من لاحظ كلماتهم فى المقام، وسيرتهم فى كلّ عصر ومصر: من عدم الإلتزام و الإلتزام برفع الحدث الأصغر عند ظنّ الوفاء، وعدم أمرهم المرضى به أو التّيمم بدله مع وقوع الحدث غالباً منهم؛ وخلوّ المواعظ و الخطب، وعدم إشاره من أحد من الفقهاء (٣) لا فى مقام الإحتضار ولا فى غيره مع محافظتهم غالباً على المستحبّات و الآداب فضلاً عن الواجبات.

ص: ٣٤

١- (١). المصدر، ص ٤.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). المصدر، ص ٩.

ومع ذلك كله فلم نعلم فيه خلافاً إلا عبارته الشهيد في الذكري التي أوقعت بعض المتأخرين في الوهم حتى عدّوه قولاً، وربما جنح إليه بعضهم، ويظهر أيضاً من المنقول عنه في القواعد: أنه قول لبعض العامة. (١)

وكيف كان، لنا الأصل مع عموم البلوى به و الإجماعات المنقولة فيه، مع السير القاطعه بين العوامّ والعلماء وخلو الخطب و المواعظ وعدم ذكر أحد له في الواجبات، وقوله عليه السلام في خبر زراره: «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاه» (٢) فإنه ظاهر بمقتضى المفهوم أنه إن لم يدخل الوقت فلا يجب الطهور والصلاه.

وما يقال: إنّ علياً عليه السلام كان يقول: «مَنْ وَجَدَ طَعْمَ النَّوْمِ قَاعِداً أَوْ قَائِماً فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ» (٣)، (٤) وقوله عليه السلام في صحيح زراره: «قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن، فإذا نامت العين والأذن والقلب فقد وجب الوضوء». (٥) إلى غير ذلك ممّا أمر به الوضوء بمجرد وجود هذه الأسباب يدلّ على وجوب الوضوء لنفسه، يدفعه أنّ ارتكاب مثل ذلك لا يصدر من فقيه ماهر، فإنّ ظاهر الآيه و الرّوايه المعتضدين بالإجماعات المنقوله و السير لا يعارضهما مثل هذه الظواهر، بل المقصود منها إنّما هو ثبوت الوضوء بهذا السبب عند مجيء الخطاب بما هو واجب له.

في المستحب من الوضوء

٧٩/١

(المندوب من الوضوء) سواء كان رافعاً لحدث أو لا (ماعددا الواجب) (٦) بالأصل أو بالعارض، وإن كان شرطاً في صحته بعضها، ومن جهته أطلق عليه بعضهم اسم «الوجوب» مجازاً.

و هو امور:

الأوّل: الصلاه المندوبه، للإجماع المنقول عن الدلائل، إن لم يكن محصّياً، ومن كونه شرطاً في صحتها بناءً على أنّ مقدّمه المستحبّ مستحبّ.

ص: ٣٥

١- (١). المصدر.

٢- (٢). من لا يحضره الفقيه، باب وقت وجوب الطهور، ج ١، ص ٣٣، ح ٦٧.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ١١.

٤- (٤). الكافي، باب ما ينقض الوضوء، ج ٣، ص ٣٧، ح ١٥.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١، ج ١، ص ٨، ح ١١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٢.

الثاني: الطواف المندوب، لشرطيته به على القول بها، ومن عموم المنزله في وجهه، ومن حمل بعض الأخبار المشعره بالوجوب الشرطي عليه. وما في الذكرى: إنه يستحب للطواف بمعنى الكماله على الأصح للخبر، وهو كذلك.

الثالث: طلب الحاجه، لقول الصادق عليه السلام في خبر عبدالله بن سنان: «من طلب حاجه وهو على غير وضوء فلم تقض فلا يلومن إلا نفسه». (١)

الرابع: حمل المصحف مع مناسبه التعظيم، ما في خبر إبراهيم بن عبد الحميد: «لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ولا تمس خيطه ولا تعلقه». (٢)

الخامس: أفعال الحج عدا الطواف والصلاه، لقول الصادق عليه السلام في خبر معاويه بن عمّار: «ولا بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء، إلا الطواف بالبيت فإن فيه صلاه ووضوء أفضل». (٣)

السادس: صلاه الجنازه، لما رواه عبد الحميد بن سعيد: «قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: الجنازه تخرج ولست على وضوء، فإن ذهبت أتوضأ فاتتنى، أيجزيني أن أصلي عليها وأنا على غير وضوء؟ قال عليه السلام: تكون على طهر أحب إلي». (٤). (٥)

السابع: زياره قبور المؤمنين، لأنه أفتى به جماعه، ولعله يكتفى به نازل المستحب، هذا في غير زياره قبور أئمه المسلمين عليهم السلام الذين زيارتهم زياره الله تعالى شأنه. (٦)

الثامن: تلاوه القرآن، مع التعظيم لما روى عن الخصال، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يقرأ العبد القرآن إذا كان على غير طهر حتى يتطهر». (٧) ولقول الصادق عليه السلام: «لقارئ القرآن بكل حرف يقرأ في الصلاه قائماً مائة حسنه وقاعداً خمسون حسنه ومتطهراً في غير الصلاه خمس وعشرون وغير متطهر عشر حسنه». (٨)

ص: ٣٦

١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب المعاش والمكاسب، ج ٣، ص ١٥٧، ح ٣٥٧٨.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٥.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ٢٨١٠.

٤- (٤). الكافي، باب من يصلي على الجنازه، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٢٣.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٤.

٦- (٦). المصدر، ص ١٥.

٧- (٧). الخصال، ص ٦٢٧، ح ١٠.

٨- (٨). عدّه الداعي، في تلاوه القرآن، ص ٢٨٧، ح ٨.

التاسع: نوم الجنب، لما رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام: «سئل عن الرجل أينبغى له أن ينام و هو جنب؟ فقال عليه السلام: يكره ذلك حتى يتوضأ» (١). (٢)

العاشر: جماع المحتلم، لما يستدل عليه بما ورد من الأمر بالوضوء للمُجامع إن أراد المعاودة.

الحادى عشر و الثانى عشر: جماع غاسل الميت ولمّا يغتسل، ولمريد غسل الميت و هو جنب، لما رواه شهاب بن عبد ربّه، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب أيغسل الميت؟ ومن غسل الميت أيأتى أهله ثمّ يغتسل؟ فقال عليه السلام: همساواء لا- بأس بذلك إذا كان جنباً غسل يديه وتوضأ وغسل الميت و هو جنب، و إن غسل ميتاً توضأ ثمّ أتى أهله ويجزيه غسل واحد لهما». (٣)

الثالث عشر: ذكر الحائض، لما فى بعض الأخبار من لفظ «ينبغى»، وعن كتاب دعائم الإسلام عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: «إننا نأمر نساءنا الحيض أن يتوضأن عند كلّ وقت صلاه، فيسبغن الوضوء ويحتشين بخرق ثمّ يستقبلن القبلة- إلى أن قال- فقيل لأبى جعفر عليه السلام: إن المغيره زعم: أنك قلت: يقضين؟ فقال عليه السلام: كذب المغيره ماصلت امرأه من نساء رسول الله صلى الله عليه وآله ولا من نساتناوهى حائض، و إنما يؤمرن بذكر الله كما ذكرت ترغيباً فى الفضل واستحباباً» (٤). (٥)

الرابع عشر: التأهب للفرض قبل وقته، لما رواه فى الحدائق عن الشهيد فى الذكرى من قولهم عليهم السلام: «ما قرّ الصلاه من آخر الطّهارة حتى يدخل الوقت». (٦)

الخامس عشر: التجديد، لما فى الأخبار الكثيره، منها: «الوضوء على الوضوء نور على نور». (٧)

السادس عشر: والكون على الطّهارة، لقوله صلى الله عليه وآله: «يا أنس! أكثر من الطهور يزد الله فى عمرك، و إن استطعت أن تكون بالليل و النهار على طهاره فافعل، فإنك تكون إذا متّ على طهاره شهيداً». (٨)

ص: ٣٧

- ١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب صفة غسل الجنابه، ج ١، ص ٨٣، ح ١٧٩.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٦.
- ٣- (٣). الكافى، باب نوادر، كتاب الجنائز، ج ٣، ص ٢٥٠، ح ١.
- ٤- (٤). دعائم الإسلام، الطّهارة، فى الحيض، ج ١، ص ١٢٨.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٧.
- ٦- (٦). وسائل الشيعة، الباب ٤ من أبواب الوضوء، ج ١، ص ٢٦١، ح ٥.
- ٧- (٧). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله، ج ١، ص ٤١، ح ٨٢.
- ٨- (٨). الأمالى، المفيد، المجلس السابع، ص ٦٠، ح ٥.

فى الغسل الواجب

إشاره

(والواجب من الغسل) من غير إشكال فى الذى سببه جنبه (ما كان لأحد الأمور الثلاثه) المتقدمه على قياس الوضوء، (أو لدخول المساجد أو لقراءه) شىء من سور (العزائم إن وجبا)، ومثله فى ذلك بالنسبه إلى الخمسه (١) أيضاً غُسل الحيض و النفاس، ويدلُّ عليه مضافاً إلى إستصحاب المنع الثابت قبل انقطاع الدّم، أنّ الظاهر كون المنشأ هو الحدث، وإطلاق اسم الحائض باعتبار الحدث كثير شايع، ومنه قولهم: يجب على الحائض الغسل، والمراد بالحائض هنا هذا المعنى لا ذات الدّم.

والقول فى النفساء كما فى الحائض حرفاً بحرف، مع نقل الإتفاق على تساويهما فى الأحكام.

و أمّا المُستحاضه فلا نزاع فى وجوب الغسل فيها للصلاه و الطواف، وكذا مسّ كتابه القرآن، لحرمته فى حال الحدث، مع عدم الإشكال فى كون دمها حدثاً.

و أمّا دخول المساجد وقراءه العزائم فالظاهر من المصنّف رحمه الله وغيره إشتراطهما أيضاً بالغسل، و هو الظاهر من كلمات الأصحاب فيما يأتى فى الإستحاضه من تعليقهم صيرورتها بمنزله الطاهر على فعل ما وجب عليها من الأغسال.

غسل من الميت

إشاره

و أمّا غُسل المسّ، فلا- ينبغى الإشكال فى أصل وجوبه على المشهور شهره كادت تكون إجماعاً. ويدلُّ عليه مضافاً إلى ذلك الأخبار الكثيره التى كادت تكون متواتره، ويأتى التعرّض لذكرها فى محلّه إن شاء الله، لكن ليس فيها على كثرتها ما يدلُّ على الوجوب الغيرى وعلى شرطيه الصلاه أو غيرها (٢) عدا الرضى: «إذا اغتسلت من غُسل الميت فتوضّأ ثم اغتسل كغسلك من جنبه، وإن نسيّت الغُسل فذكرته بعد ما صلّيت فاغتسل وأعد صلاتك». (٣)

وعن المصابيح نقلاً عن كتب المتقدمين و المتأخرين قال: «و هو أمرٌ مقطوعٌ به فى

١- (١). أى ما كان لصلاه واجبه، أو طواف واجب، أو لمسّ كتابه القرآن إن وجب، أو لدخول المساجد، أو لقراءه العزائم.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣١.

كلامهم ولا خلاف فيه إلا ممن نفى وجوب غسل المسّ» (١). (٢)

قلت: ويؤيده السيرة المستقرّة و العمل المستمرّ في الأعصار و الأمصار على عدم فعل شيء مما يشترط بالطهارة: كالصلاة ونحوها قبل فعله، وقد نقل عن جماعه: التصريح بتوقف الغايات الثلاثة عليه، وهى: الصلاة، والطواف، ومسّ كتابه القرآن، ولعله قضيه كلام من صرح بحدثيته وناقضيته للطهارة، لمكان اشتراط هذه الغايات الثلاثة بارتفاع الحدث. (٣)

وربما استدللّ عليه أيضاً بما فى روايتى الفضل بن شاذان، ومحمّد بن سنان، عن الرضا عليه السلام من تعليل الأمر بغسل المسّ بالطهارة لما أصابه من نضح الميت، قال عليه السلام فى الأولى: «إنما امر من يغسل الميت بالغسل لعله الطهارة ممّا أصابه من نضح الميت لأنّ الميت إذا خرج منه الروح بقى أكثر آفته» (٤) وهو وإن أمكن المناقشه فيه لكنّه لا بأس به مؤيداً، وإنما العمده ما عرفت من ظهور اتفاق الأصحاب على ذلك.

لكن جميع ذلك إنّما يقضى بوجوب الغسل لهذه الغايات الثلاثة (٥) دون غيرها من اللبث فى المساجد وقراءه العزائم، لأنّ الأصل يقتضى عدمه، فالأقوى عدم وجوب غسل المسّ لغير ما تجب له الطهارة الصغرى. (٦)

(وقد يجب) الغسل إذا كان من جنابه (إذا بقى لطلوع الفجر من يوم يجب صومه) مضيّقاً أو موسّعاً (بمقدار ما يغتسل الجنب) لمكان توقّف صحّة الصوم عليه على المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك خبر أبى بصير، عن الصادق عليه السلام، فى من أجنب فى شهر رمضان ثم ترك الغسل متعمّداً حتّى أصبح؟ قال عليه السلام: «يعتق رقبه أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً» (٧) وأخبار القضاء، (٨) والقضاء مع الكفاره إذا نام، فإنّه إذا بطل مع النوم فبدونه أولى.

ص: ٣٩

١- (١). المصاييح فى الفقه، الطهارة، وجوب الغسل لما يجب له الوضوء، ص ٨٩، (مخطوط).

٢- (٢). جواهر الكلام، ص ٣١.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٢.

٤- (٤). عيون أخبار الرضا عليه السلام، باب ٣٤، ج ٢، ص ١١٤، ح ١.

٥- (٥). أى الصلاة و الطواف و مسّ كتابه القرآن.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٣.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الصيام، باب ٥٥، ج ٤، ص ٢١٢، ح ٢٣.

٨- (٨). راجع تهذيب الأحكام، الصيام، باب ٥٥، ج ٤، ص ٢١٢، ح ٢٢.

فما ينقل عن ظاهر الصدوق: من الخلاف في ذلك ضعيف جداً كأدلته من الأصل وظاهر الكتاب، وخبر حماد بن عمار، عن الصادق عليه السلام، عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل، وأخر الغسل إلى أن طلع الفجر، فقال عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجامع نساءه من أول الليل، ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر، ولا أقول: كما يقول هؤلاء الأقباب (١) يقضى يوماً مكانه»، (٢) إذ يجب الخروج عنها في مقابله ما ذكرنا، وحمل ما يقبل التأويل من الأخبار على إرادته التعجب والإنكار، أو مقاربه الفجر الأول أو العذر أو التقيه، مع إمكان إرجاع عبارته الصدوق إلى المختار، فلا ينبغي الإشكال في هذا الحكم وعدم الالتفات إلى الخلاف المذكور. (٣)

ثم إنه قد تشعر عبارته المصنف باختصاص هذا الحكم في غسل الجنابه دون غيره، ويؤيده خلو عبارات القدماء عن التعرض لإشتراط صحه الصوم بغسل الحيض والنفاس والمس. اللهم إلا أن يكون قد اكتفوا عن الأولين بذكرهم شرط صحه الصوم الخلو من الحيض.

وتردد في المعتمد في وجوب غسل الحيض للصوم، قلت: وهو ممّا ينبغي القطع به بالنسبه إلى غسل المس، ويؤيده مضافاً إلى الأصل مع عدم الدليل عليه إطباق المسلمين في سائر الأعصار والأمصارع على تغسيل الأموات في شهر رمضان نهاراً، من غير تكبير سيره يحصل القطع بها برأى المعصوم.

و أما بالنسبه للحيض، فالمشهور بين المتأخرين: إنه كالجنابه في ذلك.

قلت: وكيف كان، فلا ريب أن الأقوى وجوبه لذلك، ويدل عليه مضافاً إلى ما تقدم في موثق أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن طهرت بليل من حيضتها ثم توات أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم». (٤) وهي وإن كان لا تعرض فيها لغسل النفاس إلا أن الإجماع على مشاركته النفاس للحيض كاف في ذلك. (٥)

وكيف كان، فظاهر المصنف رحمه الله إختصاص وجوب الغسل للصوم في آخر الوقت، وظاهره أنه متى قدم الغسل على ذلك نوى التذب، وعلل بعدم تعقل وجوب الشرط قبل وجوب المشروط.

ص: ٤٠

١- (١). جمع قشب، وهو من لا خير فيه من الرجال (مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٤٣، «قشب»).

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٥.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم، ج ٧، ص ٣٨، ح ٣.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٣٩٣، ح ٣٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٦.

قلت: وحاصل الإشكال فى المقام إنه لا إشكال فى وجوب الغسل للصوم مقدماً عليه، مع أنه لا وجه لوجوب مقدمه الواجب قبل وجوب ذى المقدمه، وكيف مع إستفاده وجوبها من وجوبه؛ ولذلك ارتكب بعضهم، كالعلامة: القول بالوجوب النفسى فى التفصى عن ذلك. (١)

و هو غير مُجد أيضاً، إذ لا يليق به مع ذلك إنكار الوجوب الغيرى المعلوم ثبوته، ضروره توقّف صحّه الصوم عليه.

ويمكن التخلّص عن هذا الإشكال بمنع إختصاص وجوب مقدمه الواجب بما بعد الوقت، فى مثل ما نحن فيه من الواجبات المنطبقه على تمام أوقاتها، ونحوها من الواجبات المضيقه ممّا كانت المقدمات فيها تقدّمها عليها؛ لعدم سعه زمان فعلها إلاّ لها دون مقدماتها، بشهاده جميع ما دلّ على وجوب مقدمه الواجب عليه من العقل و العرف وغيرها، إذ لا ينبغى الشكّ فى أنّ السيد إذا أمر عبده بالصّيّ عود على السّطح عند الزّوال من غير تأخير عنه كان مخاطباً بوضع السّلم وغيره ممّا يتوقّف عليه ذلك قبل الزّوال، وإلاّ عدّ عاصياً مفوّتاً للواجب عن وقته، ومثله قطع المسافه للحجّ ونحو ذلك. (٢)

معنى وجوب الشرط قبل وجوب المشروط

وقولهم: لا معنى لوجوب الشرط قبل وجوب المشروط، يدفعه بعد الإجماع على وجوب ما لا يتم الواجب إلاّ به، إنهم إن أرادوا قبل الوجوب الأدائى فهو ممنوع، إذ لا شاهد له من عقل ولا نقل، بل هما شاهدان على خلافه، وإن أرادوا قبل الوجوب التعليقى فهو مسلم، لكنّ المفروض فى المقام وجوده، ضروره تقدّم الأمر على المأمور به، وهو كاف فى إثبات الوجوب للمقدمات سيما ما اعتبر تقدّمها عليه فى صحّه الفعل. (٣)

حاصل التخلّص

وكيف كان، فقد صار حاصل هذا التخلّص أنّا نقول: بوجوب غسل الجنابه للصوم بمجرد حصول سبب الجنابه موسّعاً، ويتضيق إذا بقى من الليل بمقدار زمانه، وأنه لا مانع من وجوب

ص: ٤١

١- (١). المصدر، ص ٣٧.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٩.

٣- (٣). المصدر.

المقدّمه (١) قبل الوقت الذى هو شرط صحّحه الفعل لا الوجوب، فهى حينئذ مقدّمه واجب مطلق لا مشروط، كما أنّه لا دليل على تخصيص الوجوب فى الآخر. (٢)

كشف

وكشف الحال، أنّه قد تقرّر فى محله كون المراد بالشرط هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود، ولا ريب أنّ الذى هو شرط هنا ومقدّمه للصوم إنّما هو الطّهاره من الجنابه، والذى ينطبق عليه معنى الشرط المتقدّم إنّما هى الطّهاره المقارنه لفجر يوم الصوم، إذ هى التى ينعلم بانعدامها المشروط لا المتقدّمه عليه بقليل فضلا عن الكثير، فالطّهاره الحاصله قبل ذلك لا مدخلية لها فى صحّحه الصوم قطعاً ولذلك لا يقدر عدمها فيه، نعم، إنّ الذى له مدخلية فى ذلك إنّما هو حال مثل هذا الحال عند طلوع الفجر، وهو تارة يحصل بالبقاء والإستمرار على ما حصل له من ذلك، وتارة يحصل بإيجاد غسل فى وقت الضيق.

نتيجه البحث

فلا مانع حينئذ أن يقال فى المقام: إنّ المقدّمه التى هى شرط فى صحّحه الصوم - وهى الطّهاره من الجنابه - مقارنه للفجر بالواجب من الغسل، وهو الذى لا يزيد على مقدار زمان ذلك، وبالمندوب وهو الحاصل قبل ذلك على معنى سقوط الخطاب بها نحو من لم يجب أصلاً. (٣) فظهر لك أنّه لا مانع من وجوب المقدّمه قبل تحقّق وقت أداء ذى المقدّمه. (٤)

١٣٦/١

فى وجوب الغسل لصوم المستحاضه

اشاره

(و) يجب الغسل أيضاً (لصوم المستحاضه إذا غمس دمها القطنه) سال منها أو لم يسأل، (٥) فيشتمل حينئذ حالتى الوسطى و العُلّيا وربّما ظهر ذلك من النص فى هذا الحكم، وهو صحيح

ص: ٤٢

١- (١). المصدر، ص ٤٠.

٢- (٢). المصدر، ص ٤١.

٣- (٣). المصدر، ص ٤٣.

٤- (٤). ولقد أجاز المؤلف رحمه الله فى هذا البحث وتحريره وبيان مواضعه، وقال حقّ الصواب، واختار من بين المطالب و الأقوال ما يطمئنّ به القلب ويرضى به اللبّ.

على بن مهزيار، قال: «كتبت إليه امرأه طهرت من حيضها أو من دم نفاسها في أول شهر رمضان، ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله، غير أنها لم تعمل ما عمله المستحاضه من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز صومها وصلاتها أم لا؟ قال عليه السلام: تقضى صومها ولا تقضى صلاتها، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر فاطمه عليها السلام والمؤمنات من نسائه بذلك». (١)

لكن ذلك إنما هو في خصوص السؤال، فلا منافاه فيه حينئذ لما قدمنا مع أنه ترك فيه غسلها للفجر المقطوع باعتباره في الصوم. (٢)

وكيف كان، فلا إشكال في وجوب غسل الإستحاضه وتوقفه عليها في الجملة.

حكم غسل الليله المستقبله

نعم، هل هو متوقف- بالنسبه للكثيره- على جميع أغسالها الليليه و النهاريه، أو أنه مختص بالنهاريه فلا- يتوقف على غسل الليله المستقبله، لسبق الإنعقاد، وامتناع تأخر الشرط عن المشروط؟ لكن ينبغي القطع بتوقفه على غسل الفجر من الأغسال في الكثيره بل في المتوسطه أيضاً، نعم يشترط فيه تقدم وجود سبب الغسل على صلاه الفجر سواء كان قبل الفجر أم بعده، لعدم وجوب الغسل له لو حدث بعدها. (٣)

يجوز ورود المستحاضه في الصبح قبل الغسل

ثم إنه قد ظهر لك من تبعيه إشتراط الصوم به لإشتراطه بالصلاه، من غير زياده لعدم الدليل عليها أنه: يجب عليها تقديمه على الفجر، بل يكتفى بصحة الصوم لو فعل متأخراً عنه وإن كان سببه متقدماً، فما عن الذكرى ومعالم الدين من إيجاب التقديم لكونه حدثاً له مدخلية في صحة الصوم، ضعيف (٤) لعدم التلازم بين مدخليته في الصوم ووجوب تقدمه عليه، وجعله كالحائض لا دليل عليه مع ظهور اختلاف الحال بين الحدثين، إذ لا إشكال في توقف صحة الصوم على غسل الظهرين مع عدم إمكان تقدمه على الفجر.

ص: ٤٣

١- (١). الكافي، ج ٤، ص ١٤٦، ح ٦.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤٤.

٣- (٣). المصدر، ص ٤٥.

٤- (٤). المصدر، ص ٤٦.

ثم إن ظاهر المصنّف رحمه الله وغيره: وجوب الغسل لغيره لا -لنفسه سواء كان جنبه أو غيره، وينبغى القطع به بالنسبه إلى غير جنبه، (١) بل وفيه (٢) أيضاً، خلافاً لظاهر الوسيله وغيرها، ولا ريب أن الأقوى الأول للأصل ولظاهر المنساق من قوله تعالى: ... وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا... (٣) للأذهان الخاليه عن التشكيكات الواهيه، وظاهر قوله عليه السّلام: «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصّلاه»، (٤) لشمول لفظ الطهور له، وحسن الكاهلى أو صحيحه، عن الصادق عليه السّلام قال: «سألته عن المرأه يجامعها زوجها فتحيضوهى فى المغتسل، تغتسل أو لا تغتسل؟ قال عليه السّلام: قد جاءها ما يفسد الصلاه، لا تغتسل» (٥) لما فيها من الطهور يارتباط الغسل بالصلاه.

١٥٤/١

فى الأغسال المندوبه

(والمندوب) من الغسل (ماعداه) أى الواجب كما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى.

القول فى التيمم

(والواجب من التيمم) (٦) بدلا عن الوضوء و الغسل بحصول أحد مسوغاته (ما كان لصلاه واجبه) إجماعاً محصّياً لا ومنقولا وسنّه، لكن هل هو (عند تضيق وقتها) مطلقاً أو يجوز مع السّبعه مطلقاً، أو يفصل بين الرجاء وعدمه؟ أقوال، يأتى الكلام فيها، وقد يشعر إقتصار المصنّف على الصّلاه، بعدم وجوبه للطواف الواجب، وهو ممّا ينبغى القطع بفساده لبديته عن الوضوء فيه، مع إنّه مناف لعموم ما دلّ على بديته عن الماء بالنسبه للطهارتين كقوله عليه السّلام: «إنّ التيمم أحد الطهورين» (٧) وفى آخر: «إنّ الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً». (٨)

ص: ٤٤

١- (١). أى غُسل الجنبه.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤٦.

٣- (٣). المائده، ٦.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب وقت وجوب الطهور، ج ١، ص ٣٣، ح ٦٧.

٥- (٥). الكافى، باب المرأه ترى الدم و هى جنب، ج ٣، ص ٨٣، ح ١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ١، ص ٥٥.

٧- (٧). الكافى، ج ٣، ص ٦٣، ح ٤.

٨- (٨). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٢٤.

و هو إجماع أهل الإسلام إلا ما حُكي عن عُمر، وابن مسعود، إنهما منعوا الجنب عن التيمم. (١)

وقال فى المنتهى (٢): يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من فريضة ونافله ومسّ مصحف وقراءة عزائم ودخول مساجد وغيرها، وبه قال عطاء ومكحول والزهرى وربيعه ويحيى الأنصارى ومالك والشافعى والثورى، وأصحاب الرأى.

(و) يجب أيضاً للجنب فى أحد المسجدين ليخرج به، والمندوب ماعداه) من الغايات التى تندب فيها الطهارة المائيه وضوءاً كانت أو غسلاً، سواء كانت شرطاً فى صحتها كالتأفله-مثلاً-أو لا. (٣)

وجوب الطهارة بالنذر وشبهه

١٦١/١

(وقد تجب الطهارة بالنذر وشبهه) من العهد واليمين وغيرهما بعد فرض وجود شرائط كل منهما: كالزجحان فى المنذور-مثلاً- فلونذر طهاره غير مشروعه: كالوضوء مع غسل الجنابه-مثلاً-وكالتيمم الذى هو بدل عن المائيه مع القدره عليها لم ينعقد قطعاً، لمكان التشريع المحرّم فلا إباحه، اللهم إلا أن يريد مجرد فعل الصورة فيصح حينئذ، وتلزمه الكفّاره مع المخالفه. (٤)

ثم إنّه إن كان متعلق النذر مطلق الطهارة رافعه أو مبيحه من غير تقييد بنوع خاص منها: كالوضوء أو الغسل-مثلاً-أكتفى فى حصول الإمتثال بما هو مسماها شرعاً، بناءً على ثبوت الحقيقه الشرعيه. أو عرفاً ما لم يكن هناك فرد متبادر ينصرف إليه الإطلاق، وإلا التزم به إذا لم يقصد التعميم والشمول. (٥)

وهل يجتزئ بنحو الوضوء الصورى: كوضوء الجنب والحائض؟ الظاهر ذلك، وربما احتمل العدم إمّا لكون لفظ الوضوء-مثلاً- حقيقه فى غيره أو لإنصرافه إلى غيره وإن كان حقيقه فيه، وهو لا يخلو من قوه بالنسبه للوضوء فتأمل. (٦)

(و هذا الكتاب) وما الحق به من البحث فى النجاسات بعد أن ذكرنا البحث عن ماهيه

ص: ٤٥

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٥٥.

٢- (٢). منتهى المطلب، الطهارة، أحكام التيمم، ج ١، ص ١٥٤.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٥٦.

٤- (٤). المصدر، ص ٥٨.

٥- (٥). المصدر.

٦- (٦). المصدر، ص ٥٩.

لطهاره (يعتمد على أربعة أركان)، لأنّ الفقيه يبحث في الطّهاره عن امور خمسه:

الأول (1): ماهيه الطّهاره، الثّاني: في أقسامها، الثّالث: ما تفعل به، الرّابع: ما يبطلها، الخامس: توابعها.

ولمّا قدّم المصنّف رحمه الله البحث عن الأوّل بقيت أربعة، أدرج بعضها في بعض، وأوردها في أربعة أركان، فقال (2):

ص: ٤٤

١- (١). المصدر، ص ٦٠.

٢- (٢). المصدر.

«المياہ»: جمع ماء، وهو «أمواہ» دليل إبدال الهمزة عن الهاء، وجمعه باعتبار ما تسمعه من أقسامه المختلفه بالأحكام، (وفيه أطراف) وقطع من الكلام.

الماء المطلق

في معنى الإطلاق: (الأوَّل: في الماء المطلق) والظاهر استغناؤه عن التعريف، فيدور الحُكم مدار صدق اسمه وعدم صحه سلبه. نعم، لمّا كان إمتياز المطلق عن المضاف بالإطلاق و الإضافه أراد التنبیه على ذلك فقال: (و هو كلّ ما يستحقّ) عرفاً (إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافه) وقيد.

ووقوع بعض الأفراد منه مضافه: كماء البحر وماء البئر لا تُتأفی إستحقاق الإطلاق بدونها، لأنّه ليس تعريفاً حقيقياً.

وليعلم أنّه لا- ينافی دوران الحُكم مدار الصّيدق، ووقوع الإشتباه في بعض المقامات. فلو شكّ في الصّيدق، فإن كان لعروض عارض، جرى عليه حُكم معلوم الصّديق بناءً على صحه إستصحاب الموضوع فيه وفي نظائره من الألفاظ العرفيه. (١)

في مطهريه الماء

(وكله) سواء نبع من الأرض، أو نزل من السماء، أو اذيب من ثلج، مع بقائه على أصل خلقته

مِنَ دُونَ عَارِضٍ لَهُ مِثْنُ نَجَاسِهِ أَوْ إِسْتِعْمَالِ عَلَى بَعْضِ الْأَقْوَالِ (طَاهِرٌ مَزِيلٌ لِلْحَدَثِ وَالْخَبْثِ) كِتَابًا وَسَنَّهُ كَادَتْ تَكُونُ مَتَوَاتِرَةً، وَإِجْمَاعًا مَحْصِيًّا لَا وَمَنْقُولًا- نَقْلًا مُسْتَفِيدًا بَلْ مَتَوَاتِرًا، فَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْمَاءِ مَزِيلًا لِلْحَدَثِ وَالْخَبْثِ مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ... وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا (١) فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الطُّهُورِ هُنَا الْمَطْهَرُ، فَيُؤَافِقُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ... وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ... (٢) وَقَدْ وَقَعَ إِسْتِعْمَالُ طَهُورٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى فِي جَمَلِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَعْتَبَرَةِ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا وَأَيْمًا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَرَادَ الصِّيْلَةَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً وَوَجَدَ الْأَرْضَ لَقَدْ جَعَلْتُ لَهُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا (٣)» (٤) وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ التِّرْمِذِيِّ- مِنْ أَكْبَرِ أَهْلِ اللُّغَةِ- (٥) قَالَ: إِنَّ الطُّهُورَ- بِالْفَتْحِ- مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَعَدِّيَةِ وَهُوَ الْمَطْهَرُ لِغَيْرِهِ.

وَعَنْ نَهَائِهِ ابْنَ الْأَثِيرِ: إِنَّ الطُّهُورَ فِي الْفِقْهِ، هُوَ الَّذِي يَرْفَعُ الْحَدَثَ وَيُزِيلُ النَّجَسَ، لِأَنَّ فِعْلًا- مِنْ أَبْنِيهِ الْمَبَالِغَةُ فَكَأَنَّهُ تَنَاهَى فِي الطُّهَارَةِ. (٦)

فَمَا نَقَلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالأَصْمَمِ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ: مِنْ إِنْكَارِ ذَلِكَ وَجَعَلَهُ بِمَعْنَى الطَّاهِرِ لَا غَيْرِ، غَيْرَ صَحِيحٍ، لَمَا عَرَفْتُ. (٧)

وَرَبَّمَا سَلَكَ بَعْضُهُمْ فِي إِسْتِفَادَةِ التُّطْهِيرِ مِنْ لَفْظِ طَهُورٍ فِي الْآيَةِ طَرِيقًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ... وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا إِرَادَهُ الطَّاهِرَ مِنْهُ لِكَوْنِهِ وَقَعًا فِي مَعْرِضِ الْإِمْتِنَانِ الْمُسْتَلْزَمِ لِذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا إِمْتِنَانَ بِالنَّجَسِ، فَتَعَيَّنَ حِينَئِذٍ طَهُورٌ لِإِرَادَةِ الْمَطْهَرِيَّةِ لَا إِسْتِفَادَةَ أَصْلِ الطُّهَارَةِ بِدُونِهِ، وَهُوَ لَا يَخْلُو مِنْ وَجْهِهِ، وَالْأَوْلَى الْإِسْتِنَادُ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا مِنَ النَّقْلِ اللَّغَوِيِّ وَ الْإِسْتِعْمَالِ. (٨)

وَكَيفَ كَانَ، فَلَا يَخْلُو الْقَوْلُ بِإِنْكَارِ كَوْنِ الطُّهُورِ بِمَعْنَى الْمَطْهَرِ وَضَعًا، مِنْ قُوَّةِ، نَعْمَ هُوَ يَفِيدُهُ مِنْ كَوْنِهِ اسْمًا لَمَا يَتَطَهَّرُ بِهِ. وَكَثِيرٌ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَمْثَلَةِ لَا تَأْبَى الْحَمْلَ عَلَيْهِ، فَتَأْمَلْ، وَ إِنْ كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا هُوَ الْأَقْوَى. (٩)

ص: ٤٨

١- (١). الفرقان، ٤٨.

٢- (٢). الأنفال، ١١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٦٢.

٤- (٤). الخصال، باب الأربعة، ص ٢٠١، ح ١٥.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٦٣.

٦- (٦). النّهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ١٤٧، مادته (طهر).

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٦٤.

٨- (٨). المصدر، ج ١، ص ٦٨.

٩- (٩). بملاحظته قوله تعالى: ... وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ... الأنفال، ١١.

(و) كيف كان، فالماء (باعتبار وقوع النجاسه فيه) وتأثيرها وعدمه (ينقسم إلى) ثلاثه أقسام (جار ومحقون وماء بثر). (١)

الماء الجارى

١٨٤/١

(أمّا الجارى) فهو على -ما قيل-: النَّابِعُ السَّائِلُ عَلَى الْأَرْضِ وَلَوْ فِي الْبَاطِنِ سَيْلَانًا مَعْتَدًا بِهِ، وَرَبَّمَا عُرِّفَ: بِأَنَّهُ النَّابِعُ غَيْرَ الْبَثْرِ، مَعَ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ جَرِيَانِهِ وَعَدَمِهِ. وَتَسْمِيَتُهُ حِينَئِذٍ جَارِيًا إِمَّا حَقِيقَةً عَرَفِيَةً خَاصَّةً، أَوْ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ لِتَحَقُّقِ الْجَرِيَانِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَفْرَادِهِ، فَمِثْلُ الْعِيُونِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ تَحْتَ اسْمِ الْبَثْرِ مِنَ الْجَارِي حِينَئِذٍ.

ولا- أعلم السبب الذى دعاهم إلى ذلك، مع أنه مناف للعرف الذى ثبت به اللغه، إذ لا- يصدق الجارى إلا- مع تحقق الجريان، وليس فى الأخبار ولا فى كلام الأصحاب ولا غيرهم ما يحقّق تلك الدعوى.

بل ربّما يشير قولهم فى تطهير الجارى: «إنّه يطهّر بكثرة الماء الجارى عليه متدافعا حتّى يزول التّغيير» (٢)، (٣) وما فى بعض الأخبار: «عن الماء الجارى يمرّ بالجيف والعذره و الدّم أيتوضأ منه؟»، (٤) إلى آخره، إلى خلافه.

هذا كلّه فى النَّابِعِ الْمُتَعَدَّى، وهل يلحق به المتعدّى ممّا يخرج رشحا؟ وجهان ينشئان: من اعتبار النَّبْعِ فى الجارى كما قال فى جامع المقاصد: إنّ الجارى لا عن نبع من أقسام الرّاكّد، بل ربّما زاد بعضهم كونه من ينبوع و هو ما يدفع منه الماء، كالفتق.

وكيف كان، فلا يدخل الرّشّيح فيه. إذ المراد بالنَّبْعِ الخروج من عين، كما فى المصباح.

هذا مع الشكّ فى شمول ذى الماده لمتله، فينقذح الشكّ حينئذ فى إلحاقه بحكم الجارى، فضلا عن كونه جاريا، من غير فرق فى ذلك بين المتعدّى منه وغيره، ولعلّه هو الذى يسمّى فى عرفنا الآن بالتزير. (٥)

ص: ٤٩

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٧١.

٢- (٢). المبسوط، الطهاره، المياه وأحكامها، ص ٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٧٢.

٤- (٤). دعائم الإسلام، الطهاره، المياه، ج ١، ص ١١١.

ومن صدق اسم الجارى، ومنع عدم صدق اسم التبع، سيما على ما فسّره فى الصّحاح: من أنه مطلق الخروج، فالأقوى كونه من الجارى مع جريانه ومن ذى المادّه مع عدمه. (١)

كلام فى الرّشح

فإن قلت: ما تقول فى البئر الذى يخرج ماؤها رشحاً فهل تجرى عليها أحكام البئر؟ قلت: الظاهر فيه الوجهان الناشئان من تفسير التبع، لما ستعرف أنّ البئر هى الماء التابع، على أنه قلماً يوجد بئر ماؤها رشح، بل الغالب أن تخرج من منابع، نعم قد تتفق دققاً تشبه بالرّشح فلا تشملها إطلاقات البئر.

ويؤيده أيضاً أصاله عدم لحوق أحكام البئر، وإليه ينظر ما نقله صاحب الحدائق، عن والده: عن عدم تطهير الآبار التى فى بعض البلدان، بالترّح بل بإلقاء كزّ، لأنّ ماءها يخرج رشحاً، لكن قد عرفت أنّ التبع أعمّ من الرّشح بل قيل: الغالب فى الآبار الرّشح.

فالتحقيق إجراء حكم البئر عليها مع الصّدق عرفاً وإن كان الخارج رشحاً، أمّا إذا لم يصدق عرفاً لقله الحفر ونحوه فهو من ذى المادّه إن لم يجر وإلا كان جارياً. (٢)

١٩٠/١

فى أحكام الماء الجارى

وكيف كان، فهو (لا ينجس) بشيء من النجاسات ولا المنتجسات (إلا باستيلاء) عين (النجاسه على أحد أو صافه) الثلاثة: اللّون و الطعم و الرّائح.

أمّا نجاسه الجارى بذلك بل جميع المياه فلا أعلم فيه خلافاً، بل عليه الإجماع محصّياً ومنقولاً كاد يكون متواتراً، (٣) مضافاً إلى النبوى المشهور (٤) المروى عند الطّرفين.

وعن ابن أبى عقيل: إنّه تواتر عن الصادق عليه السّلام، عن آبائه عليهم السّلام: «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه»، (٥) وخبر العلاء بن الفضيل (٦) قال: «سألت أبا

ص: ٥٠

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر، ص ٧٤.

٣- (٣). المصدر، ج ١، ص ٧٥.

٤- (٤). كما فى السرائر، الطهاره، ج ١، ص ٦٤.

- ٥- (٥). عوالى اللآلى؁ ج ١؁ ص ٧٦؁ ح ١٥٤.
- ٦- (٦). تهذىب الأءكام؁ باب ٢١؁ ج ١؁ ص ٤١٥؁ ح ٣٠.

عبدالله عليه السلام عن الحياض يبال فيها؟ قال: لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول».

ويدلّ عليه أيضاً الأخبار (١) المتضمنة لنجاسه الماء بتغيره بالدم، فإنه ظاهر في التغير اللوني، وكذلك الأخبار (٢) التي اطلق فيها النجاسه مع التغير، فإنه لا ريب في شمولها للتغير اللوني. (٣)

فما وقع من بعض المتأخرين من التشكيك في نجاسه الماء بالتغير اللوني مما لا ينبغي الالتفات إليه، بل هو من قبيل التشكيك في الضرورى.

التغير إلى وصف النجس

وهل يشترط في التغير أن يكون إلى لون النجاسه وطعمها ورائحتها أو يكفى التغير بها ولو إلى غير وصفها؟ المتبادر المتيقن الأول، ويحتمل الثانى، للإطلاق الذى هو كالعوموم، مع التأييد بعدم العلم بطعم بعض النجاسات، وبقوله عليه السلام فى جواب السؤال عن التغير فقال: «هو الصفرة» من غير ذكر له إنه لون النجاسه. وعليه فينجس لو حصل للماء لون بإجماع نجاسات متعدده لا يطابق لون أحدها. ولعل الأول هو الأقوى إستصحاباً للطهاره مع الإقتصار على المتيقن. (٤)

التغير التقديرى

وهل يشترط فى التغير أن يكون حسياً فلا ينجس الجارى-مثلا- بمسلوب الصّيفات من سائر النجاسات، أو لا- يشترط فيكفى التقديرى فينجس حينئذ بما تقدّم بعد التقدير وحصول التغير معه؟ قولان: صريح أكثر من تأخر عن العلامة، الأول لتعبيرهم بالتغير، الظاهر فى الحسى، وظاهر العلامة وبعض من تأخر عنه الثانى.

والأقوى فى النظر الأول للأصل بل الأصول، ولتبادر الحسى من التغير الذى هو مدار النجاسه شرعاً، ولصحّه السلب (٥) عن غيره، وعدمها فيه، فيكون حقيقه فيه مجازاً فى غيره، فيدخل حينئذ تحت الإجماع المنقول وغيره ممّا دلّ على عدم نجاسه غير المتغير، ولقوله عليه السلام

ص: ٥١

١- (١). المصدر، باب ٣، ج ١، ص ٤٠، ح ٥٠.

٢- (٢). وسائل الشيعه، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٧٧.

٤- (٤). لا يلزم أن يكون لون البول أو الدم لون خاص، بل يصدق لون الدم ولو لم يكن بتلك الحمره الخاصه، وفى لون البول أسهل لأنه لا لون له غالباً، ولكن يحصل للماء كدره.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٧٧.

فى مصحح شهاب المروى عن بصائر الدرجات: «قلت: فما التغير؟ قال: الصفة». (١)

على أن اعتبار التقدير فى مسلوب الصفة يقتضى اعتباره فى فاقدها وفى الواجد الضعيف منها، مع إن الإجماع على عدمه.

كلّ ذا مع ضعف الخلاف فيه بل عدمه، فإنّ أوّل من نقل عنه ذلك، العلامة (٢) وكلامه فى القواعد (٣) والمنتهى (٤) غير صريح فيه.

قال فى الأوّل: «ولو وافقت النجاسة الجارى فى الصفات، فالوجه عندى الحُكم بالنجاسة إن كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفه».

وقال فى الثانى: «الخامس: لو وافقت النجاسة الماء فى صفاته فالأقرب الحُكم بنجاسة الماء إن كان متغيراً بمثلها على تقدير المخالفه وإلا فلا، ويحتمل عدم التنجيس لإنتفاء المقتضى وهو المتغير»، فإنّه يحتمل أن يكون مراده فيما إذا كانت النجاسة غير مسلو به وكان الماء فى صفتها كما إذا كان الماء مصبوغاً-مثلاً- بأحمر، ووقع فيه الدّم، فإنّ الحُكم بالنجاسة حينئذ متّجه كما أفتى به كلّ من تعرّض لهذه المسألة. (٥)

وكيف كان، فغايه ما استدللّ به العلامة أنّ التّغيير الذى هو مناط التنجيس دائر مع الأوصاف، فإذا فقدت وجب تقديرها. وفيه: مع أنّه إعادة للمدعى، وجار فى الفاقده أيضاً، أنّ المراد بدورانه مع الأوصاف هو صدقه وتحقّقه ولا يحصل بالتّقدير، (٦) فتأمل و الله أعلم. (٧)

التّغيير بالملاقاه لا بالمجاوره

ثمّ اعلم أنّه قد يظهر من قول المصنّف رحمه الله: (لا ينجس إلا باستيلاء النجاسة) إلى آخره، أنّ التّغيير لا بدّ وأن يكون بعد ملاقاه النجاسة، فلو تغيرت أحد أوصاف الماء بالمجاوره لم ينجس، ولعلّنه لا خلاف فيه بل مجمع عليه للأصل بل الأُصول (٨) والعمومات، ولا شمول

ص: ٥٢

- ١- (١). بصائر الدرجات، باب ١٠، ص ٢٥٨، ح ١٣.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٧٨.
- ٣- (٣). قواعد الأحكام، ج ١، ص ٦٤٠.
- ٤- (٤). منتهى المطلب، ص ٨.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٧٨.
- ٦- (٦). المصدر، ص ٧٩.
- ٧- (٧). المصدر، ص ٨١.
- ٨- (٨). كأصل البراءه وقاعده الطّهاره وإستصحابها.

فى النبوى (١) المتقدّم ونحوه لظهور تبادره فى الملاقاه، كما لا إشكال فى عدم التنجيس بسبب حصول التغيير فى غير الصّيفات الثلاثه: كالحراره، والرّقه، والخفّه ونحوها، للأصل وظهور الأخبار فى حصر النّجاسه بالأوصاف الثلاثه.

تغيير أوصاف المتنجّس

ثم إن مقتضى قول المصنّف للتعبير بالنّجاسه: إنه لا- ينجس لو تغير الماء بأحد أوصاف المتنجّس، كما لو تغير بدبس نجس ونحوه؛ خلافاً للمنقول عن الشيخ؛ وقد يدعى: أن عبارته الشيخ المنقوله عنه غير صريحه بالخلاف، (٢) قال على ما نقل عنه: «ولا طريق إلى تطهير المضاف إلا بأن يختلط بمازاد على الكثر من المياه الطاهره المطلقه، ثم ينظر فيه، فإن سلبه إطلاق اسم الماء وغير أحد أوصافه: إمّا لونه أو طعمه أو رائحته فلا- يجوز استعماله بحال، وإن لم يغير أحد أوصافه، ولا سلبه إطلاق اسم الماء، جاز (٣) استعماله فى جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقه». فلم تكن عبارته داله على ما إذا بقى الاسم وتغيرت الأوصاف، ولم يظهر منه الحكم بنجاسه مثل ذلك.

والأقوى فى نظرى: أنه متى حصل التغيير فى الجارى أو الكثير مع إستناد التغيير إلى تلك النّجاسه التى تنجّس بها المتنجّس، نجس الماء وإلا فلا.

عدم نجاسه الجارى بالملاقاه

وظاهر المصنّف عدم نجاسه الجارى مطلقاً، سواء كان (٤) قليلاً أو كثيراً، لتقيده فى المحقون بالكزّيه وإطلاقه فى الجارى، وخالف فى ذلك العلامه رحمه الله فى بعض كتبه وفى بعضها وافق المشهور كما قيل.

وكيف كان، فالأقوى-الأول-لأصل بل الأصول، والأخبار الحاكمه بعدم نجاسه الماء بغير التغيير والغلبه وهى كثيره، منها: ما دلّ على عدم نجاسه الجارى، كقول أمير المؤمنين عليه السلام فيما روى عنه: «الماء الجارى لا ينجسه شيء». (٥)

ص: ٥٣

١- (١). راجع وسائل الشّيعه، الباب ١ من أبواب الماء المطلق.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٨٣.

٣- (٣). المصدر، ص ٨٤.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). مستدرک وسائل الشّيعه، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، ج ١، ص ١٩٠، ح ١.

ثمّ ليعلم أنّه قد تبين إنّ الجارى لا ينجس إلاّ بالتغير، فنقول حينئذ: إنّ التغير إمّا أن يكون مستوعباً لجميع الماء أولاً، أمّا الأول: فلا إشكال فى نجاسه جميعه؛ و أمّا الثانى: فلا يخلو إمّا أن يكون قاطعاً لعمود الماء؛ بمعنى أنّه مستغرق لحافى الماء من العرض و العمق فلا إشكال فى نجاسه المتغير منه، و إمّا غيره، فإن كان التغير غير قاطع لعمود الماء بل كان غير المتغير متصلاً ببعضه ببعض فلا نجاسه (١) فى شىء من ذلك لكونه من الجارى، ولا ينجس غير المتغير منه.

و أمّا إذا كان التغير قاطعاً لعمود الماء فلا إشكال فى طهاره ما يلى المادّه و إن لم يكن كُزّاً، و أمّا الماء الذى فى جانب المتغير ممّا لا يلى الماده إذا لم يكن كُزّاً فالمتّجه النّجاسه؛ لكونه مفصولاً عن المادّه بفاصل حسيّ، فيجرى عليه حكم المحقون فينجس حينئذ بالملاقاه، والمسأله لا تخلو من تأمل. (٢)

(ويطهر بكثره الماء) أى يطهر بهذا، لا- أنّه لا يطهر بغيره كما ستعرف لإتصاله بالمادّه (الظاهر عليه متدافعاً) من المادّه (حتى يزول تغييره) سواء كان كُزّاً أو لا على المختار.

ومقتضى اشتراط العلامه الكريه فى الجارى، أن لا- يطهر المتغير منه بما ذكرنا، بل هو إمّا بالقاء كزّ عليه أو بأن يبقى من غير المتغير ممّا هو متّصل بالمادّه مقدار كزّ فيزول تغييره به ونحو ذلك.

لكن قال فى المنتهى: «المتغير إمّا أن يكون جارياً أو واقفاً، فالجارى إنّما يطهر بإكثار الماء المتدافع حتى يزول التغير، لأنّ الحكم تابع للوصف فيزول بزواله، ولأنّ الطارئ لا يقبل النّجاسه لجريانه و المتغير مستهلك فيه فيطهر». (٣)

و هو ظاهر المدافعه لإشتراطه الكريه؟

وعلى كلّ حال، فكلام العلامه مخالف لما هو متفق عليه هنا بحسب الظاهر، من أنّ تطهير الجارى بما يخرج من المادّه متدافعاً عليه حتى يزول تغييره من غير اشتراط لكون الخارج مقدار كزّ أو لا.

ص: ٥٤

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٨٨.

٢- (٢). المصدر، ص ٨٩.

٣- (٣). منتهى المطلب، الطهاره، كيفيه تطهير المياه، ج ١، ص ١١.

وكيف كان، فغايه ما يمكن الإستدلال به فى المقام بعد الإجماع على الظاهر، (١) قوله عليه السّلام: «ماء الحّمّام كماء النّهر يطهر بعضه بعضاً»، (٢) وفحوى قوله عليه السّلام: «ماء البئر واسع لا يفسده إلا ما غير طعمه أو ريحه، فينزح حتى يذهب الريح ويطيب الطّعم لأنّ له مادّه». (٣)

وما يظهر من العلامه فى القواعد (٤) من عدم تطهير الواقف بالماء التّابع من تحت، لعلّه مخصوص بغير الجارى، لظهور الإتّفاق عليه فى المقام. (٥)

شرطيه التّدافع

وهل يعتبر التّدافع فلا- يجزى ما يخرج من المنابع الدّفاق أو لا؟ الظّاهر الثّانى لعموم الأدلّه، وكلامهم مع أنّه ليس بإجماع منزّل على الغالب، ومن المعلوم أنّ هذه الأحكام كلّها للماده الأرضيه أو ما نزل منزلتها دون غيرها، فإنّها لا تسمّى مادّه. (٦)

مفهوم ماء الحّمّام

(ويلحق به) أى بالجارى (ماء الحّمّام) أى ما فى حياضه الصّغار، لقوله عليه السّلام (٧): (إذا كانت له مادّه). وإيكال معنى الحّمّام إلى العرف أولى من التعرّض لتحديده.

والظّاهر عدم اختصاص الأحكام بالهيئه السّابقه الموجوده فى ذلك الزّمان، بحيث لو انتفى شىء منها لم تجر عليه الأحكام، وإن كان قد يتوهّم لانتفاء المركّب بانتفاء أحد أجزائه. (٨)

لكنّ الحقّ أنّ الحّمّام له أركان ينتفى بانتفائها ومن ذلك المادّه ونحوها، ولا ينفع هنا لو اطلق الاسم، للعلم حينئذ بأنّه معنى آخر غير المعنى الأوّل بل يكون حاله مثل ما سمّيت الآنيه بالحّمّام، فإنّه لا تجرى عليها الأحكام قطعاً.

و أمّا كون المراد بماء الحّمّام هو ما فى حياضه الصّغار، فهو الظّاهر منهم، وقد صرّح به

ص: ٥٥

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٩١.

٢- (٢). الكافى، باب ماء الحّمّام، ج ٣، ص ١٤، ح ١.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٧.

٤- (٤). قواعد الأحكام، الطهاره، تطهير المياهم النجسه، ج ١، ص ٥.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٩٢.

٦- (٦). المصدر، ص ٩٣.

٧- (٧). راجع الكافى، ج ٣، ص ١٤، ح ٢.

جماعه، وربّما يستفاد من قوله عليه السّلام كما عن الفقه الرضوي: «أنّ ماء الحَمَام سبيله سبيل الماء الجارى إذا كان له مادّه»
(١) فإنّ الظاهر أنّ المراد بالمادّه إنّما هي مادّه ماء الحَمَام، فيعلم حينئذ أنّها غير ماء الحَمَام و الذى هو غيرها إنّما هو ما فى
الحياض. (٢)

إلحاق ماء الحَمَام بالجارى

وكيف كان، فالذى يدلّ على إلحاق ماء الحَمَام بالجارى فى الجملة مضافاً إلى ما تقدّم وإلى الإجماع محصّيه ومنقوله، قول
الصادق عليه السّلام فى خبر ابن أبى يعفور حيث قال له: «أخبرنى عن ماء الحَمَام يغتسل فيه الجنب و الصّيبى و اليهودى و
النّصرانى و المجوسى؟ فقال: إنّ ماء الحَمَام كماء النّهر يطهر بعضه بعضاً»، وصحيح داوود بن سرحان قال: «قلت لأبى عبد الله عليه
السّلام: ما تقول فى ماء الحَمَام؟ قال: بمنزله الماء الجارى» (٣). (٤)

نعم، وقع التّزاع بينهم فى أنّه هل يشترط فى المادّه أن تكون كزّاً أو لا؟ و المنقول عن الأكثر إشتراط الكزّيّه (٥) و الذى ذهب إليه
المصنّف عدم الإشتراط و تبعه عليه بعض متأخري المتأخريين، و هو لا يخلو من قوّه لما سمعته من الرّوايات فإنّها كالصّريحه فى
عدم اشتراط الكزّيّه، (٦) مضافاً إلى أنّ أخبار الحَمَام معتضده بأصالة البراءه، لأنّ النجاسه تكليف بالاجتناب، و باستصحاب الطّهاره
و بأصل الطّهاره المستفاد من العمومات على وجهه، و بما دلّ على عدم انفعال الماء إلّا بما يغير ريحه أو طعمه أو لونه كما تقدّم فى
الجارى. (٧)

على أنّ القول: بإشتراط الكزّيّه ينافى ما هو كالصّريح من الأخبار من أنّ ماء الحَمَام له خصوصيه على غيره من الميايه، إذ على
تقدير الإشتراط يكون حاله كغيره من الميايه كما اعترف به الشهيد فى الذّكرى. (٨)

والحاصل: بعد أن علمنا أنّ للحَمَام خصوصيه على غيره كما صرّحوا به، ولم يظهر من

ص: ٥٦

١- (١). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٣، ص ٨٦.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٩٤.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٨، ج ١، ص ٣٧٨، ح ٢٨.

٤- (٤). الكافى، باب ماء الحَمَام، ج ٣، ص ١٤، ح ١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٩٥.

٦- (٦). المصدر، ص ٩٦.

٧- (٧). المصدر، ص ٩٧.

٨- (٨). المصدر.

الأخبار بيان خصوصيه الخصوصيه، كان العمل بالإطلاق، وإثبات الجميع له، وأنه يجرى على ماء الماده حكم الجارى بشرط جريانها كما أشار إليه قوله عليه السلام: «أليس هو جار؟ قلت: بلى، قال: لا بأس» (١) هو المتجه وأولى من غيره.

فصار حاصل البحث: أن ما فى الحياض حاله كحال الماء الخارج من عين الجارى، والحوض الكبير الذى يأتى منه الماء بمنزله العين التى ينبع منها الماء فلا يقبل ما فى الحياض النجاسه، سواء كان ما فى الحوض الكبير كراً أو لا، وسواء كان المجموع مقدار كراً أو لا، لكن بشرط اتصالها بالماده وتجدد الخروج منها. (٢)

هذا الذى يقتضيه النظر فى أخبار الباب، فإن ثبت إجماع على خلاف ما ذكرنا كلاً أو بعضاً قلنا به، وإلا فلا، ولعله ثابت بالنسبه للتطهير، لأن المحقق رحمه الله الذى هو الأصل فى الخلاف فى المقام قد صرح بعد حكمه بعدم اعتبار الكريه، قال: «لكن لو تنجس ما فى الحياض لم يظهر بمجرد جريانها إليه».

ثم إن مقتضى اشتراط العلامه رحمه الله كرية الجارى أنه يلزمه أن يعتبر كرية ما فى الحياض لأنها هى المشبهه بالجارى وإشراطه كرية الماده لا يدفع عنه ذلك، اللهم إلا أن يقول: إن ماء الحمام عباره عما فى الحياض و الماده فحينئذ يناسب مذهبه فى الجارى، أو يقال: أن تشبيه ما فى الحياض بالجارى يكفى فيه اشتراط اتصال ما فى الحياض بكر لأنه بمنزله الكريه فيه. وقال فى كشف اللثام (٣): «إن ماء الحمام إذا بلغ قدر كرفصاعداً لم ينجس بملاقاه النجاسه و إن أجرى إلى حوض صغير ونحوه مساوى السطح لسطح محلّه أم لا ما لم ينقطع الجريان، فإذا انقطع ونجس ما جرى فيه منه لم يطهر بالإجراء ثانياً إلا إذا كان الباقي كراً فصاعداً، والظاهر إنسحاب الحكمين فى غير الحمام». (٤)

والغرض من طول البحث فى المقام قوه كلام المحقق و إن كان الأحوط خلافه، إن لم يكن أقوى، فيكتفى بكريه مجموع ما فى الحياض و الماده بالنسبه إلى دفع النجاسه، ويشترط كرية الماده فى رفع النجاسه عن الحياض، وأحوط من ذلك اشتراط كرية الماده بالنسبه ر إليهما معاً، و إن كان القول به ضعيفاً بالنسبه إلى ما تقدم، والله أعلم بحقيقه الحال.

ص: ٥٧

١- (١). الكافي، باب ماء الحمام، ج ٣، ص ١٤، ح ٣.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٠٠.

٣- (٣). المصدر، ص ١٠١.

٤- (٤). المصدر، ص ١٠٢.

(ولو ما زجه) أى الجارى وما فى حكمه (ظاهر فغيره) لوناً أو طعماً أو رائحه (أو تغير من قبل نفسه) من غير مما زجه لشيء (لم يخرج عن كونه) طاهراً (مطهراً مادام إطلاق الإسم باقياً) للأصل بل الأصول و الإجماع المحض و المنقول، و ربّما يرشد إليه أيضاً كراهيه الطّهارة بالماء الآجن (١) إذا وجد غيره، و قد قيل أيضاً: إنّ الصحابه كانوا يسافرون و غالب أوعيتهم الأديم (٢) و هو يغير الماء، فلا ينبغى الالتفات إلى ما فى التّبوى و نحوه ممّا دلّ على حصول النجاسه بكلّ شىء يغيره. قال فى المنتهى: «لو كان تغير الماء لطلول بقائه فإن سلبه إطلاق الإسم لم يجز الطهور بهولاً - يخرج عن كونه طاهراً، وإلا فلا بأس ولكنّه مكروه، ولا خلاف بين عامّه أهل العلم فى جواز الطّهارة به إلا ابن سيرين».

و قد يرشد إلى الطّهارة فيما نحن فيه ما نقل من الإجماع على عدم حصول النجاسه بالتغير بالمجاوره لها من ريح أو غيره، ولا ريب أنّ ما نحن فيه أولى و كأنّ المسأله غير محتاجه إلى طول البحث. (٣)

٢٣٩/١

فى الماء المحقون

اشاره

(و أمّا الماء المحقون) الذى ليس بجار ولا - بحكمه ولا - ماء بئر (فما كان منه دون الكثر) المقدر بما يأتى (فإنّه ينجس بملاقاه النجاسه) و المنتجس، و إن لم يغير أحد أوصافه، للنصوص (٤) المستفيضه بل المتواتره و فيها «الصحيح» و غيره و تستمعها، و للإجماع محضاً، و منقولاً.

و ربّما استدلل أيضاً بما وقع من نقل الإجماع على نجاسه سؤر اليهودى و التّصرانى، و الإجماع على غسل إناء الولوغ ثلاثاً. (٥)

ثمّ إنّ مقتضى نقل الإجماع من المرتضى هو عدم كون الماء القليل كالكر لا ينجس إلا بالتغير، كما (٦) يدّعيه ابن أبى عقيل؛ فحيث دلّ ما دلّ على نجاسه القليل بغير التغير بأى نجاسه

ص: ٥٨

١- (١). الآجن: المتغير لونه و طعمه (مجمع البحرين، ج ٦، ص ١٩٧ «أجن»).

٢- (٢). الأديم: الجلد المدبوغ (مجمع البحرين، ج ٦، ص ٦، «أدم»).

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٠٤.

٤- (٤). راجع المبسوط، ج ١، ص ٧؛ السرائر، ج ١، ص ٦٠؛ الوسيله، ص ٧٣؛ و الإرشاد للعلامه، ج ١، ص ٢٣٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٠٥.

كانت. وكيف ما كان حجّه عليه، لأنّ السِّلْب الكَلِّي يكفى في رفعه الإيجاب الجزئي، فيتّجه حينئذ الإستدلال عليه بالمفهوم وإن لم نقل بعمومه أو عدم إثباته للنّجاسه بكلّ شيء.

في الماء القليل

٢٤٢/١

و أمّا القول بطهاره بعض المياہ القليله: كطهاره الغساله خاصّه وماء الحَمَام-مثلا- ونحو ذلك فليس المقام مقام ردّه، بل يأتي ذلك في مقامه.

والسنّه منها الصحيح في التهذيب و الكافي عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السّلام: «وسئل عن الماء الذي تبول فيه الدّواب، وتلغ فيه الكلاب، ويغتسل فيه الجنب؟ قال: إذا كان الماء قدر كَرّ لم ينجسه شيء»، (١) ولا ريب في إفادتها نجاسه القليل بغير التغير وإلا لتوافق حكم المنطوق و المفهوم. (٢)

والمناقشه فيها بمنع حجّيه المفهوم معلومه البطالان بما تقرّر في محلّه. والغرض كما هو الواقع عدم ظهور فائده للإشتراط، غير الإنتفاء عند الإنتفاء، كالمناقشه بأنّ التنجّس لم يثبت له حقيقه شرعيه فيبقى على اللّغوى، فلا يفيد المطلوب؛ فإنّها أوضح من الأولى بطلاناً أولاً: بثبوت الحقيقه لها، وثانياً: بصيرورتها كذلك في زمن الأئمه عليهم السّلام قطعاً، والفرض أنّ الخبر عنهم عليهم السّلام، وثالثاً: إنّ المقصود و اللائق بحالهم إنّما هو الحكم الشرعي وإلا فالمعنى اللغوى يتساوى فيه كل أحد غير محتاج للشارع في بيانه. (٣)

ويمكن الاستدلال عليه بالقاعده المستفاده من إستقراء أخبار النّجاسات فإنّها قاضيه بنجاسه كلّ ملاقاه فيه مع الرّطوبه. (٤)

ما يستدلّ لقول ابن عقيل

وغايه ما يمكن أن يستدلّ به لابن أبي عقيل: الأصل براءه وطهاره واستصحاباً في الماء نفسه وفي الملاقى، وقوله تعالى: ... وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا. (٥)

ص: ٥٩

١- (١). وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، ج ١، ص ١١٧، ح ١.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٠٦.

٣- (٣). المصدر، ص ١٠٧.

٤- (٤). المصدر، ص ١١٦.

٥- (٥). الفرقان، ٤٨.

والأخبار: منها، ما عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ الْمَاءَ طَاهِرٌ لَا يَنْجَسُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعَمَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ» (١). (٢).

الجواب عن ابن عقيل

والجواب: أمّا من الأصول فهي - مع كون أصل البراءة ونحوه منها لا - يفيد تمام المطلوب، لعدم جريانه في مثل الوضوء به و الإغتسال على وجه ونحو ذلك، لمعارضته بأصله شغل الذمه، ومع كون استصحاب طهاره الملاقي للماء القليل الملاقي للنجاسه لا يفيد طهاره بالنسبه للماء - لا تعارض ما سمعت من الإجماعات و الأخبار الكثيره التي كادت تكون متواتره، بل هي متواتره، وما يستفاد من القاعده في نجاسه كلّ ما تلاقيه هذه النجاسات مع الرطوبة. (٣)

و أمّا الآيات: فهي لا - تقضى إلا - بثبوت هذه الصيغه للماء المنزل من السماء، إمّا في الجملة أو حين الإنزال، كما هو الظاهر من قولك: ضربت رجلاً ركباً، فإنه ظاهر في أنّ الركوب حال الضرب لا حال الإخبار، والتمسك على دوامه بثبوت رجوع للتمسك بالاستصحاب وقد عرفت ما فيه. (٤)

و أمّا الأخبار: فإنّها فاقده لما تحتاج إليه من الجابر، لقصور سند كثير منها أو دلالتة، وربما جمع بعضها الأمرين، بل الوهن متطرق إليها بما عرفت من إعراض الأصحاب عنها ونقل الإجماعات على خلافها، مع أنّ كثيراً منها مع ظهوره في الماء الكثير إنّما دلالتة بترك الإستفصال الذي لا تعارض ما ذكرنا من الأدلة. (٥)

الإستثناء من القاعده

ثمّ ليعلم أنّ قاعده نجاسه القليل قد استثنى الأصحاب منها أموراً، بعضها محلّ وفاق كماء الإستنجاء وماء المطر بشروط، وبعضها محلّ كلام كماء الحّمّاء وماء الغساله، وأنت خير أن هذه الشبهه المقرّره في غسل الأخبث قد ألجأت الكاشاني للقول: بطهاره القليل جميعه،

ص: ٦٠

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ١١٧.

٢- (٢). وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب الماء المطلق، ج ١، ص ١٠١، ح ٥.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٢٣.

٤- (٤). المصدر، ص ١٢٤.

٥- (٥). المصدر، ص ١٢٥.

والمرضى وابن إدريس: بطهاره الوارد على النجاسة وغيرهما غير ذلك.

قلت: والذي يقوى في نفسى، بطلانه، لأن الظاهر الذى (١) دعا السيد لتخصيص ما هو معلوم من نجاسة القليل حتى نقل عنه أنه فى الكتاب المذكور نقل الإجماع عليه، إنما هو ما ذكره من عدم طهاره الثوب إلى آخره، وأنت خير أنه أخص من الدعوى، بل اللازم منه حينئذ طهاره ما يستعمل (٢) فى غسل الأبحاث خاصه، مع إمكان التخلص منه بغير ذلك كما تسمعه إن شاء الله فى الغساله. (٣)

تطهير الماء القليل المتنجس

(ويطهر) الماء القليل المتنجس متغيراً أو لا- (بالقاء كثر) فصاعداً إذا زال تغيره بذلك (دفعه) عرفيه لا- تدريجاً ولا- دفعات. وهنا مقدمات لعل لها دخلا فى البحث:

«الأولى»: كل ما شك فى قابليته للطهاره فالأصل فيه عدم القابليه، وإطلاق ما دل على طهوريه الماء وأنه انزل للتطهير، بعد القول بشمولها لرفع الخبث لا يقتضيه لإستصحاب النجاسه، ولأن كيفية التطهير مما يرجع فيها إلى الشرع، والفرص أنها مفقوده.

«الثانيه»: كل ما شك فى اعتباره فى كيفية التطهير فالظاهر اعتباره لإستصحاب النجاسه، والإطلاقات المتقدمه لا يحصل منها كيفية التطهير، فتبقى على القاعده، والفرق بين هذه والسابقه أن هذه فى المقطوع فى قابليته للطهاره، كالماء لكن وقع الشك فى كيفية التطهير من اعتبار الإمتزاج- مثلاً- واستعلاء المطهر، ونحو ذلك بخلاف تلك.

«الثالثه»: قد يظهر فى بادئ النظر أن السيرايه على وفق الأصل- أى القاعده المستفاده من الأدله- وذلك بعد قيام الإجماع أن المتنجس ينجس، فمثل الماء المضاف المستطيل إذا وقعت فيه نجاسه فى طرف منه ينجس الطرف الآخر منه فى آن وقوع النجاسه، وذلك لا لسريان عين النجاسه لمكان كونه رقيق الأجزاء فتنفذ فيه النجاسه، للقطع بعدمها، بل إنما ينجس لكون الجزء الأول ينجس فينجس الجزء الآخر وهو ينجس الآخر وهكذا، ولا يحتاج فى ذلك إلى زمان، لحصول عله النجاسه متقدمه على ما يحصل به ذلك وهو الإتصال، ففى

ص: ٦١

١- (١). المصدر، ص ١٣١.

٢- (٢). المصدر، ص ١٣٢.

٣- (٣). المصدر، ص ١٣٤.

الآن الواحد الحكى يصدق عليه كل واحد من أجزائه لاقى متنجساً. (١)

«الرابعة»: لا مانع عقلا من كون الماء الواحد بعضه طاهراً وبعضه نجساً، سيما مع سبق الوصفين لماءين ثم اختلطا لإمتناع تداخل الأجسام، فتكون الأجزاء الطاهرة في علم الله باقيه على الطهارة و التنجسه على النجاسه، ولو ارتمس فيه مرتمس ارتفعت جنابته باشمال الماء الطاهر عليه و إن كان ينجس حين يخرج. بل ولا شرعاً، اللهم إلا أن يدعى الإجماع، فتأمل. (٢)

إذا عرفت هذا فنقول: لا كلام في حصول الطهارة بما ذكره المصنّف، إنّما الكلام في إنّه لا يطهر إلا بهذا إذا كان التّطهير بالماء المحقون، أو أنّه يحصل بدون ذلك؟ قد يظهر من المصنّف وغيره الأوّل لأنّ عبارات الفقهاء كالقيود، ويستفاد منها حينئذ أمور ثلاثة:

«الأوّل»: الإلقاء، و«الثاني»: أن يكون كراً، و«الثالث»: أن يكون دفعه، وفي الكلّ خلاف.

اشتراط الإلقاء في التّطهير

أمّا «الأوّل» أى اشتراط الإلقاء فهو مشعر باشتراط كون المطهر مستعلياً، لكن أظنّ أنّ مراد من وقعت منه مثل هذه العبارة، إنّما هو في مقابلة الشيخ المكتفى بالتّطهير ولو بالتّبّع من تحت، وإلا فلا أظنّ أحداً ينازع في الطهارة مع مساواة المطهر، فإنّ دعوى عدم حصولها فيما لو كان حوضان -مثلاً- مفصول بينهما بفاصل وكان أحدهما طاهراً و الآخر نجساً، ثمّ رفع الفاصل بينهما بحيث صار حوضاً واحداً ممّا لا يصغى إليها، وكذا لو القى الماء القليل في الكرّ. (٣)

وربّما يشير إلى ما ذكرنا من إرادته ذلك في مقابل الشيخ أنّ العلامة في التذكرة ذكر العبارة السابقة في الردّ على الشافعي حيث اكتفى بالتّطهير بالتّبّع من تحت.

والحاصل: من أعطى التأميل في كلامهم علم أنّهم يكتفون بمجرد المساواة. فتكون الدّفعه إنّما هو شرط في الإلقاء لا شرط في التّطهير، يعنى إذا القى الكرّ عليه يشترط فيه أن يكون دفعه، أو لإخراج إلقاءه دفعات.

وممّا يرشد إلى ذلك أنّ العلامة رحمه الله قال في المنتهى: «مسأله، الماء القليل إن تغير بالنجاسه فطريق تطهيره إلقاء كره عليه دفعه، فإن زال تغيره فقد طهر إجماعاً»، إلى أن قال:

ص: ٦٢

١- (١). المصدر، ص ١٣٤.

٢- (٢). المصدر، ص ١٣٥.

٣- (٣). المصدر، ص ١٣٦.

«قال الشيخ في الخلاف: يشترط في تطهير الكثر الورد.

وقال في المبسوط: لا- فرق بين كون الطارئ نابعاً من تحته أو يجرى إليه أو يغلب، فإن أراد بالتابع ما يكون نبعاً من الأرض ففيه إشكال من حيث إنه ينجس بالملاقاه فلا يكون مطهراً، وإن أراد به ما يوصل إليه من تحته فهو حق، انتهى.

ولا ريب أن الذي يقتضيه التدبير في جميع كلامه إرادته ما ذكرنا، بل يلوح منه عدم ظهور الإلقاء في الاستعلاء. (١) هذا كله مع التساوي، وأما حيث يكون من تحت، فإن كان من نبع الأرض فإن كان من فواره بحيث يكون مستعلياً على الماء النجس، فالظاهر حصول التطهير به إن كان استعلاء بحيث لا- يمس الماء النجس إلا- بعد نزوله، وإن كان من فواره، بل إنما ينبع ملاقياً للماء النجس، فبناءً على الإكتفاء بالإتصال في التطهير بمثله على تسليم الملازمه السابقه؛ من أنه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس- وقلنا: لا يشترط في الجارى الكثرية يتجه القول: بالطهاره، وإلا أمكن المناقشه فيه لإستصحاب النجاسه كما عرفت سابقاً. (٢)

وكيف كان، فلا- أرى وجهاً لإشتراط إستعلاء المطهر أو مساواته بعد تسليم تلك المقدمه وتحققها، ويؤيده أيضاً إطلاق قولهم: يطهر الجارى بما يخرج إليه من الماده متدافعاً، مع أن الغالب فى الماده عدم العلو، إذ الظاهر للمتأمل فى أخبارها أنها تطهر بما يتجدد من الذى يخرج منها.

الفرق بين الماء النابع و المترشح

هذا كله فى النابع حيث يكون من ينبوع، وأمّا حيث يكون ترشحاً، فالظاهر ابتناء حصول التطهير به على ما تقدم من أنه هل يدخل فى الجارى أو غيره من أفراد النابع أو لا؟ ويجرى جميع ما ذكرنا فيما كان الخارج من تحت، وليس نبعاً من أرض بل كان راكداً ولكن اخرج بفواره أو نحوها فتأمل. (٣)

وقال فى الذكرى: «وطهر القليل بمطهر الكثير ممازجاً، فلو وصل بكر مماشه لم يطهر،

ص: ٦٣

١- (١). المصدر، ص ١٣٨.

٢- (٢). المصدر، ص ١٣٨.

٣- (٣). المصدر، ص ١٣٩.

للتمييز المقتضى لإختصاص كل بحكمه... ولو نبع الكثير ولو من تحته كالقواره فامتزج طهره لصيرورتها ماءً واحداً، أما لو كان ترشحاً لم يطهر لعدم الكثرة الفعلية» انتهى، ويظهر للمتأمل فيها موافقته لما ذكرنا.

اشتراط الكريه

و أمّا اشتراط «الكريه» فكأنه لا- خلاف فيه بناءً على القول: بأنه ينجس بالملاقاه و أما بناءً على القول: بأن الماء القليل لا ينجس بالملاقاه فالظاهر عدم حصول تطهير الماء النجس به، ولعله يلتزم أن يكون الماء الواحد بعضه طاهر وبعضه نجس.

لكن يحتمل القول بالتطهر بناءً على هذا القول، إذ يكون حاله كحال الكرّ لا ينجس إلا بالتغير، فيطهر كل شيء يلاقيه بل لعله الأقوى حينئذ. (١)

اعتبار الدّفعة

و أما اعتبار «الدّفعة» فقد وقع في كلام جملة من علمائنا كالمصنّف و العلّامة وغيرهما. ويظهر من كلام آخرين: عدم اعتبارها. والمراد بالدّفعة: إنّما هي العرفية لا- الحكمية لتعدّها. واعتبارها يفيد أمرين: الأوّل: أن يلقى تمام الكرّ، فلو اتّصل به ثم انقطع لم يكف و إن حصل الإمتزاج، الثاني: أن يكون دفعه، والمرجع فيها إلى العرف. (٢)

وكيف كان، فغايه ما يمكن الإستناد إليه في اعتبار الدّفعة النص (٣) المرسل، عن المحقّق الثاني، وعنه أيضاً نسبته إلى تصريح الأصحاب، فيكون هذا وما في الحدائق من نسبته إلى المشهور بين المتأخّرين على الظاهر جابرين لهذا المرسل، مع أنّ إستصحاب التّجاسه محكّم ولا بيان لكيفيه التّطهر، هذا كلّ مع التأييد بأنّ مع التدرّج ينجس كلّ جزء يصل إلى الماء النّجس لعدم تقوى السافل بالعالى. (٤)

والتّحقيق الذى لا ينبغى محيص عنه إلاّ لدليل خاص تعبدي هو أن يقال: إنّنا قلنا: أنّ السافل

ص: ٦٤

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر، ص ١٤٠.

٣- (٣). المصدر، ص ١٤٣.

٤- (٤). المصدر.

يتقوّم بالعالى، وأنه ليس لنا ماء وأحد بعضه طاهر وبعضه نجس لا بدّ من الإلتزام بعدم إشتراط الدّفعه، بل ولا- إلقاء تمام الكرّ، وذلك لأنّه إذا القى الكرّ تدريجاً من علوّ فالسافل حينئذ متقوّم بالعالى كما هو الفرض، فلا ريب فى صيروره القدر الذى اتّصل مع المتّصل به ماءً واحداً.

و إن قلنا: إنّ العالى مع الماء النّجس غير متّحد فحينئذ إمّا أن يطهّر النّجس، أو ينجّس الطّاهر أو يبقى كلّ على حكمه:

أمّا الأوّل فهو المقصود، وأمّا الثّانى ففاسد لما عرفت من تقوى السافل بالعالى. و أمّا الثالث فقد عرفت إنّّه ليس لنا ماء وأحد بعضه طاهر وبعضه نجس.

هذا، ولكن قد عرفت المناقشه فى هذه المقدمه وأنّه لم تعرف مستندها من إجماع أو غيره، إلّا- أنّه لا- يلزم من ذلك إشتراط الدّفعه، بل أقصاه إشتراط وقوع تمام الكرّ ولو تدريجاً، لأنّ النّجاسه مستصحبه، ولا يحصل اليقين برفعها إلّا بذلك. (1)

اعتبار الإمتزاج

و أمّا «الإمتزاج» فقد اعتبره جماعه ونسب إلى الأشهر، وهو الذى يظهر من المحقّق فىالمعتبر، (2) قال فيه: «الغديران الطّهران إذا وصل بينهما بساقيه صارا كالماء الواحد فلو وقع فى أحدهما نجاسه لم ينجس ولو نقص كلّ واحد منهما عن الكرّ إذا كان مجموعهما مع الساقيه كراً فصاعداً». و قد ناقشهم بعض المتأخّرين بحصول التّيدافع بين الحكّمين، فإنّه متى كان وصل الغديرين بساقيه قاضياً باتّحادهما فى القسم الأوّل يلزمهم الإعتراف به فى القسم الثّانى إذ الموجب لذلك كونهما ماء، والنّجاسه لا تخرجه عن المائيه الموجبه للإتحاد فى الصوره الأولى.

قلت: لعلّ كلامهم هنا مؤيد لما ذكرنا سابقاً من المناقشه فى تلك الملازمه أى بين الوحده وحصول الطّهاره، وأنّه لا مانع من كون الماء الواحد بعضه طاهراً وبعضه نجساً. (3)

فى أحكام الكرّ

٣١١/١

فى عدم تطهّر الماء القليل بإتمامه كراً

وكيف كان، ف- (لا يطهّر بإتمامه) بنجاسه أو بمتنجّس مثله أو طاهر (كرّاً على الأظهر) ونسبه

ص: ٦٥

٢-٢) .المعتبر فى شرح المختصر، الطهاره، ج ١، ص ٥١.

٣-٣) .جواهر الكلام، ج ١، ص ١٤٤.

المحقق الثاني إلى المتأخرين. وقيل: يطهر بالإتمام، ونسبه المحقق الثاني إلى أكثر المحققين، وهم بين قائل: بعدم الفرق بين كون المتمم طاهراً أو متنجساً، وقائل: بإشتراط كون الإتمام بطاهر.

فالأقوى ما ذهب إليه المصنّف للإستصحاب وإطلاق كثير من أدلّه القليل الشامله لصوره الإتمام بكرز، والنّهى (١) عن إستعمال غسله الحّمّام مع أنّها غالباً تبلغ أكراراً. (٢)

وأقصى ما يستدلّ به للقول: بالطّهارة، الأصل براءة وطهاره، والعموم، والإطلاق فى المياہ الشامل للمقام. (٣)

وفى الكلّ نظر، أمّا الأوّل والثانى: فلا يعارض الإستصحاب لكونه خاصّاً، مع عدم جريان أصل البراءه فى بعض صور المسأله: كالوضوء والغسل فى وجه فتأمّل، مع أنّ إطلاقات المياہ إن أراد بها الخصم مثل قوله عليه السّلام: «إذا وجدت الماء فامسسه جلدك» (٤) وقوله تعالى: ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَسَيِّمُوا بِهِ إِيدَاءً طَيِّبًا... ، (٥) ونحو ذلك فهى لا- تدلّ على المقام للقطع بإشتراطها بالطّهارة الغير المعلوم تحقّقها هنا، إذ من المسلمّ عندنا وعند الخصم خروج النجس، إنّما الكلام فى كون هذا منه أو لا، فلا يمكن إثباته بذلك، وهى غير مساقه لبيانه. فيكون الإستدلال بها من قبيل الإستدلال على طهاره صيد الكلاب، بقوله تعالى: ... فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ... (٦) وهو باطل كما بين فى محلّه. (٧)

فيبقى الإستصحاب فيه محكّماً. وأنت خير أن الذى يقتضيه ما سمعت من الأدلّه عدم الفرق بين كون المتمم ماءً طاهراً أو نجساً، أو نجاسه كالبول ونحوه، ولا بين كون النجاسه مغيره للماء القليل ثم زالت وبين كون نجاسته بالملاقاه من دون تغيير فتأمّل. (٨)

٣١٨/١

فى نجاسه الكرز بالتغير

(وما كان) من المحقون مجتمعاً مقدار (كرز فصاعداً لا ينجس) بشيء من النجاسات،

ص: ٦٦

١- (١). كما فى خبر ابن أبى يعفور فى الكافى، ج ٣، ص ١٤، ح ١.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٥٠.

٣- (٣). المصدر، ص ١٥١.

٤- (٤). سنن البيهقى، باب فرض الغسل، ج ١، ص ١٧٩، ١٤٩ و ٢١٧.

٥- (٥). النساء، ٤٣.

٦- (٦). المائدة، ٤.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٥١.

للأصل، بل الأَصُول، والإجماع المحصّل والمنقول، والسنة التي كادت تكون متواتره (إلا أن تغير النجاسه) دون المتنجس (أحد أوصافه) من اللون أو الطعم أو الرائحة فإنه ينجس المتغير وغيره أيضاً إن لم يكن مقدار كثر أو مستعلياً على المتغير إستعلاءً معتدلاً به. ودليله الإجماع والأخبار، (١) وقد تقدّم في الجارى، فراجع وتأمل.

مسألة: بقى الكلام هنا فى مسأله وهى اعتبار تساوى السطوح وعدمه. لكن ليعلم «أولاً» أنّ النجاسه لا تسرى من الأسفل إلى الأعلى إجماعاً من غير فرق بين قلّه العالى وكثرته، ولا- بين علوّ التسنم والإنحدار الذى يقرب منه، ويؤيده أنّ السرايه على خلاف الأصل، مضافاً إلى أصل الطهاره وعمومها.

وليعلم «ثانياً»: أنّه متى شكّ فى شمول إطلاق الكثر لفرد من الأفراد وشكّ فى شمول إطلاق القليل فلم يعلم دخوله فى أى القاعدتين، فالظاهر أنّ الأصل يقضى بالطهاره وعدم تنجسه بالملاقاه، نعم لا يرفع الخبث به بأن يوضع المتنجس فيه كما يوضع الجارى والكثير، وإن كان لا يحكم عليه بالنجاسه بمثل ذلك بل يحكم عليه بالطهاره. (٢)

فنقول: قد أطلق كثير من الأصحاب ككثير من الأخبار: أنّ مقدار الكثر من الماء لا ينجس بملاقاه النجاسه من غير تعرّض لشيء من كون سطوح الماء متساويه أو مختلفه، وليس فى الأخبار ما يمكن أن يتصيد منه بعض أحكام هذه المسأله غير أخبار الحمام بناءً على اشتراط الكثرية فى الماده، فإنه يستفاد منها حينئذ أنّ السافل يتقوم بالكثير العالى.

وكيف كان، فالعمده هو استظهار شمول قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كثر لم ينجسه شيء» (٣) وعدم شموله، وهو مبنى على معرفه وحده الماء وتعدده، والظاهر أنّ كثيراً من أبحاث المسأله مختصه بالماء للحوقها له من حيث المائيه دون المائيه.

وعلى كلّ حال، فنقول: ينبغى القطع بفساد القول: بأنّ إختلاف السطوح كيف كان إنحداراً أو تسنماً سبب لإختلاف حكم الماءين بحيث يكون السافل ماءً مستقلاً تلحقه أحكامه لنفسه و العالى كذلك، إذ لا ريب فى شمول قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كثر» إلى آخره لكثير من هذه الأفراد، نعم هناك بعض أفراد يشكّ فى تقوى كلّ منهما بالآخر، ولعلّ

ص: ٦٧

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٥٤.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق.

مثل هذه الأفراد بقاؤها على ما تقدّم من القاعده أولى من إدخالها تحت أفراد الكثر أو إدخالها تحت قاعده القليل. (١)

مسائل

«الأولى» الأقوى تقوى السافل بالعالى وبالعكس إذا كان المجموع كراً من غير فرق بين التسمي الإنحداري ما لم يكن العلوّ فاحشاً مع ضعف الإتصال كما لو اتصل من علوّ المناره بنحو ثقب الإبره ونحوها؛ خلافاً لما يظهر من التذكرة: من تقوى السافل بالعالى دون العكس. (٢)

«المسألة الثانيه» تقوى السافل بالعالى الجارى وما فى حكمه وكأنّ الحكم فى ذلك إجماعى كما عرفت، والظاهر إلحاق ما كان بالفوران من تحت بالعالى لإستيلائه حينئذ كإستيلاء العالى.

«المسألة الثالثه» عكس الثانيه، ويظهر من جملة منهم عدم تقوى العالى به، بل ينجس بملاقاه النجاسه. و هو مشكل بعد الحكم بالإتحاد فى المسألة الثانيه، إلا على إحتمال أخذ الحكم هنا من حكم الحّمّام لا من وحده الماء، و هو بعيد بل ممتنع. (٣)

لا يقال: إنّ الأخبار الوارده (٤) فى حكم الكثر إشتراكاً وكميه ظاهر أكثرها كون الماء مجتمعاً وكونه واحداً وكثيراً، وشمولها لكثير من أفراد المقام محلّ نظر بل منع. (٥)

لأننا نقول: لا يخفى على من لاحظ الأخبار الوارده فى الكثر أنّ أكثرها على خلاف تلك الدعوى، وما اشتمل منها على السؤال عن بعض الأشياء المخصوصه لا ظهور فيه بالتخصيص بوجه من الوجوه، مع أنّه فى مقام ضرب القاعده وإعطاء القانون، مع أنّ أخبار تحديد الكثر كالصریح فى عدم اعتبار هذا الاجتماع، وإلا لم تكن فائده عظيمه فى إناطه الحكم على الضرب وإرجاع الأمر إلى التقدير بالوزن. (٦)

وعلى كلّ حال، قلنا: إنّّه يلزم الإتحاد فى حقّ العالى إذ لا معنى للتفرقه. و أمّا

ص: ٦٨

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٥٦.

٢- (٢). المصدر، ص ١٥٨.

٣- (٣). المصدر، ص ١٥٩.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٦١.

٦- (٦). المصدر، ص ١٦٢.

العكس (١) فنقول: لا ريب في ظهور أخبار الحَمَام في عصمه المادّه لنفسها لأنّها إذا عصمت غيرها فلتعصم نفسها بطريق أولى ولا تقييد في كونها مستويه السطوح أو مختلفتها، فيثبت المطلوب.

فثبت من جميع ما ذكرنا تقوّم السافل بالعالى وبالعكس إذا كان السافل أصله من العالى ولم ينقطع منه، فإنّه لا ريب في تحقّق الوحده.

ومما يرشد أيضاً إلى ما اخترنا من التقوى هو أنّه من المعلوم أنّ محلّ الإشكال في مسأله التقوى (٢) إنّما هو في السائل الجارى لا- في مثل المستقرّ، فإنّه لو فرضنا أنّ هناك آنيه مستطيله جدّاً ثمّ ملئت ماء فإنّه لا- كلام في تقوى ما في رأسها بما في قعرها، فنقول حينئذ: إنّ من المستبعد أنّ مجرّد السّيلان يغير هذا الحكم ويذهب وحده الماء،-مثلا- لو ثقب تلك الآنيه من قعرها فأخذ الماء يسيل ووصل إلى الأرض-مثلا- أو لم يصل بمجرّد ذلك ذهبت وحده الماء وخرج عن مصداق «إذا كان الماء قدر كز» إلى آخره، بعده أن كان داخلاً، إنّ ذلك من المستبعد جدّاً فتأمل.

إلقاء الكز بعد الكز

وكيف كان فإذا تنجس المحقون الكز بالتغير إمّا لجميعة أو لبعضه مع عدم كون الباقي كزّاً مع تساوى سطوحه (فيطهر) بما ذكرنا من تطهر القليل النجس من (إلقاء كز عليه) فإنّ تغير الكز الملقى كلّهُ أو بعضه بحيث ينجس به (فكز) آخر (حتى يزول التغير) فإنّ يتغير الكز الملقى لم يحتج إلى إلقاء كز آخر بل يكفي الأوّل إذا مزج فأذهب التغير.

التطهر من قبل نفسه

(ولا- يطهر بزوال التغير من قبل نفسه، ولا- بتصفيق الرياح ولا- بوقوع أجسام (٣) طاهره فيه تزيل التغير عنه) فضلاً عن الأجسام الساتره للتغير أو المشكوك فيها أنّها من الساتره أو المزيله، كلّ ذلك إذا لم يبق منه مقدار الكز وإلاّ فقد عرفت أنّه إذا بقى منه هذا المقدار ثمّ ازيل التغير بأحد الأسباب المتقدّمه طهر بمجرّد زوال التغير إن اكتفينا بمجرّد الإتصال وإلاّ

ص: ٦٩

١- (١). المصدر، ص ١٦٣.

٢- (٢). المصدر، ص ١٦٤.

٣- (٣). المصدر، ص ١٦٥.

فبعد الإمتزاج، لعموم مطهره الماء مع عدم ظهور إشتراط ذلك من أحد، مضافاً إلى نصهم على عدم حصول الطهارة بزوال التغيير (١) من قبل نفسه ونحوه من دون ملاقاته الكثر.

وكيف كان فلم ينقل عن أحد الخلاف في عدم الطهارة فيما ذكره المصنّف إلا عن يحيى بن سعيد في الجامع، (٢) وعن العلامة في نهایه الأحكام، (٣) وفي المنتهى (٤) نقل الخلاف فيه عن الشافعي وأحمد ولم ينسبه لأحد من أصحابنا. (٥)

فعمده أدلّه المشهور الاستصحاب: نعم في كلام بعضهم على جهه التأييد أو الإلزام: أنّ النجاسة ثبتت بوارد فلا تزول إلا بوارد، بخلاف نجاسة الخمر فإنّها ثبتت بغير وارد فتطهر بغير وارد؛ كما أنّ عمده ما يستدل للمخالف هو ظهور أنّ علّه النجاسة التغيير فمتى انتفت انتفى معلولها معها.

وربما نوقش في دليل المشهور بأنّ ما دلّ على النجاسة بالتغيير هو ممّا علق الحكم فيه على الوصف الظاهر في نفي الحكم من غير الموصوف فلا يجرى الإستصحاب.

وقد يجاب: بأنّه ليس منه بل قد اشتمل بعضها على الشرط كقوله عليه السّلام: «كلّما غلب» (٦) وقوله عليه السّلام: «إن تغيير». (٧) سلّمنا ولكنّه يدلّ على نفي الحكم عن فاقد الوصف لا عمّن تلبس به ثمّ زال عنه، ولا ينافى ذلك كونه مشعراً بالعلية لأنّه لم يعلم كونه علّه مادام موصوفاً أو هو علّه في الإبتداء والإستدامة وهو محل الإستصحاب. (٨) فالمسألة لا تخلو من إشكال إن لم يتمسك بإطلاق بعض الأدلّه، لكنّه لا محيص عن فتوى المشهور وبها يقوى الإستصحاب على معارضة غيره. وعلى كلّ حال فمما تقدّم تعرف ما في دليل الخصم وما في تأييده أيضاً، فإنّه معارض بإطلاق ما دلّ على الإجتناح مع التغيير، على أنّها ظاهره في الذي لم يتغير أصلاً، لا في ما تغير ثمّ زال تغييره فتأمل.

ص: ٧٠

١- (١). المصدر، ص ١٦٦.

٢- (٢). الجامع للشرائع، الطهارة، في المياه، ص ١٨، (من ضمن سلسله الينابيع الفقيهيه).

٣- (٣). نهایه الأحكام، الطهارة، تطهير الكثير، ج ١، ص ٢٥٨.

٤- (٤). منتهى المطلب، ج ١، ص ١١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٦٦.

٦- (٦). راجع تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٣، ج ١، ص ٤٠، ح ٥٠.

٧- (٧). المصدر.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٦٧.

(و) مقدار ما يسعه (الكرّ) في ذلك الوقت، أو أنّ المراد بالكرّ ذلك و إن لم يسعه المكيال المعروف وضعاً شرعياً أو مجازاً (ألف ومائتا رطل) إجماعاً وسنّه (بالعراقي) و هو على المشهور مائه وثلاثون درهماً ثلثا المدني للخبر (١) عن الرضا عليه السلام (٢) كما أرسله في الذكرى (على الأظهر) و هو المشهور و الأقوى، لكون «المرسل» ابن أبي عمير ومشائخه من أهل العراق، وعرف السائل في الكلام مع الحكيم العالم بعرف المخاطب مقدّم على عرف المتكلّم و البلد، على أنّه لم يعرف كونه عليه السّلام قال ذلك و هو في المدينة، قيل: ولذلك اعتبر العراقي في الصّاع.

ربّما يظهر من روايه الكلبى السّابه، (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ الرّطل في كلامه العراقي. (٤)

(أو ما كان كلّ واحد من طوله وعمقه وعرضه ثلاثه أشبار ونصفاً) - أى ما بلغ تكسيره إلى إثنين وأربعين شبراً وسبعة أثمان شبر حاصله من ضرب ثلاثه الطول مع النّصف في مثلها من العرض تبلغ إثني عشر وربعاً، وتضرب في مساحه العمق تبلغ المقدار المذكور.

وقيل: ما بلغ تكسيره إلى سبعة وعشرين شبراً بحذف النصف، وقيل: ما بلغ تكسيره إلى مائه شبر، و هو المنقول عن ابن الجنيد، وربّما ظهر من صاحب «المدارك» كما هو المنقول عن المصنّف: أنّه ما بلغ سنّه وثلاثين شبراً. (٥)

وعن قطب الدّين الرّاوندى: أنّه ما بلغ أبعاده إلى عشره ونصف ولم يعتبر التّكسير، وعن ابن طاووس، العمل بكلّ ما روى.

المستند الأوّل

و هو المشهور و الأقوى للإجماع المنقول عن الغنيه، (٦) ولروايه أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الكرّ من الماء، كم يكون قدره؟ قال: إذا كان الماء ثلاثه أشبار ونصف في مثله

ص: ٧١

١- (١). ذكرى الشيعه، الطهاره، ص ٨.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٦٨.

٣- (٣). راجع الاستبصار، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٦، ح ٢.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٦٩.

٥- (٥). المصدر، ص ١٧٢.

٦- (٦). الغنيه (ضمن كتاب الجوامع الفقهيّه)، الصلاه، ص ٤٨٩.

ثلاثة أشبار ونصف في عمقه في الأرض فذلك الكرّ من الماء» (١) ونوقش فيها بالضعف في السند و الدّلاله. أمّا السند فلاشتماله على «أحمد بن محمد بن يحيى» و هو مجهول، و«عثمان بن عيسى»، و هو واقفي، و«أبي بصير» و هو مشترك بين الثّقه و الضّعيف، و أمّا في الدّلاله فلعدم إشماله على الأبعاد الثلاثة.

وفيه: أمّا «أولا» فلاإنجبار سندها بالشّهرة و الإجماع المنقول، و أمّا «ثانياً» فلاأنّ الموجود في «الكافي» إنّما هو «أحمد بن محمّد»، الظّاهر أنّه «ابن عيسى»، و أمّا «عثمان بن عيسى» فعن «الكشّي» ذكر بعضهم: أنّه ممّن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه، على أنّ الظّاهر أنّه ثقه مع وقفه فيكون الخبر موثقاً و هو حجّه كما تبين في الأ-صول، و أمّا «أبو بصير» فالظّاهر أنّه «ليث المرادي» بقريته روايه «ابن مسكان» عنه، وعلى كل حال فلا ينبغي الطّعن في سند الرّوايه.

و أمّا ما في الدّلاله فقد يدفع مضافاً إلى الإنجبار بالشّهرة وغيرها، بدعوى (٢) أنّ هذا متعارف في ذكر الأبعاد الثلاثة بذكر البعض وقياس الباقي عليه. وكيف كان فالذي يقتضيه النّظر العمل بروايه «أبي بصير» لإنجبارها بالشّهرة و الإجماع. (٣)

المستند الثاني

خبر إسماعيل بن جابر قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء؟ فقال: كز، فقلت: وما الكرّ؟ قال: ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار» وعن المجالس أنّه قال: «روى: الكرّ هو ما يكون ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً» (٤).

(٥)

وربّما نوقش فيها بأنّ هذه الرّوايه و إن رواها «الشيخ»، عن «عبد الله بن سنان»، لكنّه رواها أيضاً عن ابن سنان إلاّ أنّه في المقام الظّاهر إنّ «محمّد» لروايته هذه الرّوايه أيضاً عن محمّد بن سنان عن إسماعيل بن جابر، ومن المستبعد كونهما معاً روايا هذه الرّوايه.

(٦)

ص: ٧٢

١- (١). وسائل الشيعه، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، ج ١، ص ١٢٢، ح ٦.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٧٤.

٣- (٣). المصدر، ص ١٧٥.

٤- (٤). الكافي، باب الماء الذي لا ينجسه شيء، ج ٣، ص ٣، ح ٧.

٥- (٥). الأملّى للصدوق، المجلس ٩٣، ص ٥١٤.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٧٦.

وقد صرّح الأستاذ في حاشية المدارك: بأنّ الظاهر إنّ «محمد»، لكنّه ذكر: أنّه حقّق في الرجال أنّه ثقة، ولعلّه لحسن ظنّه رحمه الله عوّل على ما نقل عن المفيد رحمه الله في إرشاده: أنّه من خاصه الكاظم عليه السّلام، وممّن روى النصّ على الرضا عليه السّلام.

وكيف كان، فلا شهره تجبر الرّواية ولا ما أرسله في المجالس، على أنّ التعارض بينها وبين روايه المشهور بناءً على اعتبار مفهوم العدد تعارض الإطلاق والتقييد، ولعلّك في التأمّل فيما ذكرنا من الوزن تستفيد رجحان المشهور زياده على ذلك، فتأمّل.

المستند الثالث

و هو مذهب ابن الجنيد، فلم نقف له على مأخذ، ويضعفه غايه الضّعف إعراض الأصحاب عنه. (١)

المستند الرابع

صحيحه إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: الماء الذي لا ينجسه شيء؟ قال: «ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعتة» (٢) ويبلغ تكسيه حينئذ إلى ستة وثلاثين شبراً، لأنّ المراد بالذراع القدمان كما يظهر من أخبار المواقيت، (٣) والقدم شبر، و هو مبنى على أنّ المراد بالسّبعه كلّ من جهتي الطول والعرض، فيكون كلّ منهما ذراع وشبر فتضرب الثلاثه في الثلاثه تبلغ تسعه فتضرب في أربعة العمق فتبلغ المقدار المذكور.

وفيه: أنّ هذه الرّواية قد أعرض عنها الأصحاب، قال في المنتهى (٤) بعد ذكر هذه الصحيحه: «وتأولها الشيخ على احتمال بلوغ الأرتال. و هو حسن لأنّه لم يعتبر أحد من أصحابنا هذا المقدار»، انتهى و هو كذلك. (٥)

المستند الخامس

أى مذهب الرّاوندى، دليل المشهور من روايه أبى بصير ونحوها إلاّ أنّه فهم منها أنّ (فى) ليست للضرب بل بمعنى «مع»؛ ولمكان الإختلاف بينه وبين المشهور يحتمل تنزيل كلامه

ص: ٧٣

١- (١). المصدر، ص ١٧٨.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ٣، ح ٧.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٨ من أبواب المواقيت من كتاب الصّلاه.

٤- (٤). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ٧.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٧٨.

على ما بلغ عشره ونصفاً مع تساوى الأبعاد الثلاثة فى المقدار و هو عين مذهب المشهور، وإن أبيت فهو فاسد لظهور الأخبار فى إرادته الضرب. (١)

المستند السادس

و هو العمل بكل ما روى لإختلاف الأخبار، قيل: ومرجعه إلى مختار القميين، وحمل الزائد على التدب؛ وفيه -مع بعد إستفاده التدب من مثلها مما ذكر فى بيان التقدير، بل إمتناعه إذ لا إشعار فيها باستحباب ذلك للمستعمل ولا يتصور غيره- أنه ليس عملاً بكل ما روى، بل هو إخراج لها عن ظاهرها، هذا مع أنه يمكن ادعاء الإجماع على خلافه. (٢)

٣٦٦/١

فى عدم نجاسه الكز مطلقاً

(ويستوى فى هذا الحكم) أى عدم نجاسه الكز وغيرها من الأحكام (مياه الغدران و الأوانى و الحياض على الأظهر) بل لا ظهور فى غيره على ما هو المشهور شهره كادت تكون إجماعاً، بل هى كذلك، ولذا أطلقه بعضهم على عدم نجاسه الكز، إذ لم ينقل الخلاف فيه إلا عن المفيد فى المقنعه (٣) وسألر فى المراسم، (٤) حيث ذهب إلى نجاسه (٥) ما فى الحياض و الأوانى و إن كان كثيراً، مع أن عبارته المقنعه غير صريحه فى ذلك بل تحتمل الحمل على إرادته ما كان دون الكز.

لكن التأويل الصيادق فى عبارته المقنعه يمنع من احتمال غير ذلك فيها، (٦) وكيف كان فلا ريب فى ضعفه، للأصل وعمومات الطهاره لموافقته لأكثر أحكام الكزيه وإطلاق ما دل على حكم الكز، مضافاً إلى قوله عليه السلام «نحوحى هذا» (٧) وقوله: «لا تشرب من سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقى منه».

وأقصى ما استدلل به المفيد عموم النهى عن استعمال الأوانى بعد مباشره النجاسه، والتعارض بينها وبين بعض ما ما عرفت تعارض العموم من وجه.

ص: ٧٤

١- (١). المصدر، ص ١٧٩.

٢- (٢). المصدر، ص ١٨٠.

٣- (٣). المقنعه، الطهاره، ص ٦٤.

٤- (٤). المراسم، الطهاره، ص ٣٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٨٥.

٦- (٦). المصدر.

وفيه: أنه بعد تسليم ذلك وكونه أخص من الدَّعوى مرجوحه بالنسبه إلى تلك من وجوه عديده، مع أن الأصل و العمومات كافيه فى ذلك. (١)

فى ماء البئر

اشاره

٣٦٩/١

(و أما) القسم الثالث، أى (ماء البئر) وهو كما عن الشَّهيد: «مجمع ماء نابع لا يتعداها غالباً ولا يخرج عن مسماها عرفاً» ومن المعلوم أن المقصود من هذا التعريف ضبط المعنى العرفى، وإلاّ فلا- حقيقه شرعيه له قطعاً بل ولا متشرعيه، بل ولا لغويه تنافى المعنى العرفى، لكن لَمَّا شاع إطلاق اسم البئر على ما ليس كذلك كما فى آبار المشهد الغروى (على مشرفه السيلام) وآبار أهل الشام ونحو ذلك، أراد رحمه الله ضبطه العرف حتى لا- يقع الإشتباه، إذ ليست الآبار المتقدمه كذلك بل يجرى الماء إليها من عيون خارجه عنها.

والذى ينبغى النظر إلى حال العرف فى مثل هذا الزمان، فما يعلم حدوثه لا- يلتفت إليه وما لم يعلم تعلق به الحكم لأَنه به يستكشف العرف السابق وتثبت اللغه إن لم يعلم مغايرتها وإلاّ قدّم عليها على الأصح، (٢) فمثل الإطلاق فى هذا الوقت على مثل آبار المشهد الغروى وغيره مما علم حدوثه لا يلتفت إليه ولا يتعلق به حكم، وأما غيره فيبقى عليه القاعده.

نعم، قد يقال: إن الذى يقتضيه المنقول عن كثير من أهل اللغه- من تفسير النبع: بأنه الخارج من عيون- بل قد يقتضيه التعليل (٣) عدم دخول البئر التى يكون مأوها رشيحاً لعدم تبادر ذلك من الماده ومثل ذلك فيما يكون مادته من التمدد، لكن الأقوى جريان حكم البئر على الرشيحيه لإطلاق اسم البئر عرفاً فيقدم على اللغه، مع أن المنقول عن صاحب الصيحه (٤) تفسير النبع بمطلق الخروج، وقد تقدم لنا فى الجارى ما يظهر منه ترجيح ذلك.

دوام النبع

وهل يشترط فى اسم البئر دوام النبع؛ بمعنى أنه لا ينقطع عنها النبع كما قد يشعر به التعليل بالماده أو لا؟ وجهان، والظاهر دوران الحكم مدار استعدادها للنبع فتوقفه على إخراج بعض

ص: ٧٥

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٨٨.

٢- (٢). المصدر، ص ١٩٠.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٧.

٤- (٤). الصحاح، ج٣، ص١٢٨٨ مادة (نِيع) ولكن فيه: «نِيع الماء...خرج من العين».

مائها لا يقدح في صدق اسم البئر، ولو كان لها وقتان تنقطع في أحدهما دون الآخر فالظاهر دوران الحكم مداره وجوداً وعدمًا.

(١)

٣٧٤/١

في تنجس ماء البئر وعدمه

القول الأول [فإنه ينجس بتغيره) لونا أو طعماً أو رائحة حساً(بالنجاسة إجماعاً)]

وكيف كان(فإنه ينجس بتغيره)لونا أو طعماً أو رائحة حساً(بالنجاسة إجماعاً)مع كون التغير مستوعباً لجميع الماء أو خصوص المتغير إن لم يقطع التغير عمود الماء، وإلا- فالمتغير(وهل ينجس بالملاقاه)لأى نجاسه وإن كانت أكراراً(فيه تردّد والأظهر التنجيس)للإجماع المنقول في كلام جماعه من الفحول عليه مضافاً إلى الإجماعات في مقدار النّرح، (٢)ومكاتبه محمّد بن إسماعيل بن بزيع في الصحيح قال:«كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البئر تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول أو دم، أو يسقط فيها شيء من عذره: كالبعره ونحوها، ما الذي يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاة؟ فوقع عليه السلام بخطه في كتابي ينزح منها دلاء». (٣)

و هو في قوه قوله:«يطهرها نرح دلاء منها»، لوجوب تطابق الجواب السؤال و هو قاض بالنجاسة قبل النّرح. (٤)

القول الثاني [الطهاره و عدم حصول النجاسة إلا بالتغير]

وقيل: بالطهاره وعدم حصول النجاسه إلا- بالتغير من دون فرق بين القليل والكثير، و هو المنقول عن ابن أبي عقيل، وإليه ذهب العلّامه وأكثر المتأخرين عنه كما في الذخيره، (٥)و هو الأقوى للأصل، وقوله عليه السلام:«كلّ ماء طاهر حتى تعلم أنّه قذر»، (٦)وقوله الرضا عليه السلام في صحيح محمّد بن إسماعيل بن بزيع:«ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير...». (٧)

ص: ٧٦

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٩٠.

٢- (٢). المصدر، ص ١٩١.

٣- (٣). الكافي، باب البئر وما يقع فيها، ج ٣، ص ٥، ح ١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٩٢.

٥- (٥). ذخيره المعاد، الطهاره، ص ١٢٧.

٦- (٦). الكافي، باب طهور الماء، ج ٣، ص ١، ح ٢ و ٣.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٧.

ووجه الدلالة فيه من وجوه: فإنه عليه السلام قد حكم بالسَّيِّع لماء البئر، ومعناها عدم قبول النجاسة، إذ هو اللائق لبيانه مع ظهوره في أن ماء البئر وإن كان قليلاً واسع لكونه ماء بئر، وأيضاً لم يكتف بذلك حتى أردفه بقوله عليه السلام: «لا يفسده شيء»، وشيء نكره في سياق النفي تفيد العموم على أن الإستثناء منه قرينه على إرادته الإستيعاب. (١)

وأنت خبير أن الترجيح لهذه الأخبار لكثرتها وصحة أسانيدها وصراحه دلالة بعضها، مع مخالفتها للعامّة، وموافقها للأصول، وعمومات الطهارة، وموافقها لسهولة الحنيفيه وسماحتها وأنه لا حرج فيها، فلا شك أن الترجيح لأخبار الطهارة، فوجب حينئذ طرح تلك الأخبار أو حملها على خلاف ظاهرها، (٢) فنقول:

أمّا مكاتبه ابن بزيع (٣) فعلى أن المراد من الطهارة مطلق النظافه و التزاهه، وهو بعيد، لأن مثل ذلك لا ينحصر الرجوع فيه إلى الإمام عليه السلام بحيث لا يعرفه أحد سواه حتى يكتب له من بلاد إلى بلاد، نعم، يحتمل أن يقال: أنها إنما تدلّ على القول بأن التزح تعييد، وذلك لأنه قال فيها: ما الذي يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاه. وكان قوله: «حتى» إشاره إلى ذلك، لأن المعنى حينئذ ما الذي يطهرها طهاره تحلّ الوضوء منها للصلاه، فيكون كأن أصل وجود الطهارة عنده محقق لكن إشكاله في الطهارة التي يترتب عليها مثل الوضوء.

أو يقال: أن ذلك في كلام السائل لا في كلامه عليه السلام، وكما يمكن تقديره في كلام الإمام بأن يقال: «يطهرها نرح دلاء» كذلك يمكن أن يقال: إنه لما سئل عن هذه الأشياء، قال: «ينرح منها دلاء» واضرب عن قول السائل يطهرها، فيكون حينئذ هذا الخبر كالأخبار الأخر الأمر بالتزح.

ومما يؤيد أن هذه الرواية ليست على ظاهرها، وهو أن محمّد بن إسماعيل بن بزيع راوى هذه الرواية قد روى تلك الرواية الواضحة الدلالة التي لا تقبل التأويل وهي قوله عليه السلام: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير طعمه أو ريحه، فينرح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مده»، (٤) مع أنه لم يظهر منه التوقف في الحكم من جهة التناقض والتعارض. (٥)

و أمّا أخبار التزح فلا دلالة في شيء منها على النجاسة، بل هي إن حملت على ظاهرها

ص: ٧٧

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٩٣.

٢- (٢). المصدر، ص ١٩٩.

٣- (٣). المتقدّمه سابقاً.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ٦٤، ح ٧ وما بعده.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٠٠.

من الوجوب أتجه مذهب العلامة، وإن حملناها على الإستحباب كما يدّعيه المشهور فلا إشكال حينئذ. (١)

هل التزح واجب تعبدى أو مستحب؟

إذا عرفت ذلك فنقول: إنه على تقدير الطهارة فهل التزح واجب تعبدى أو مستحب؟ المشهور الثانى، وإليه ذهب العلامة فى جملة من كتبه، ويظهر منه فى المنتهى الأول.

فهو يحتمل وجوهاً:

«أحدها»: أن يراد بالوجوب التعبدى أنه واجب فى ذمته وليس شرطاً فى الإستعمال، عباده كان أو غيره.

«الثانى»: أن الإستعمال سواء كان عباده أو غيرها مشروط بالتزح شرعاً وهو لا ينافى القول بالطهارة. (٢)

«الثالث»: أن يفرق بين الإستعمالات فما كان منها عباده لم يصحّ لحصول النهى المقتضى للفساد دون ما لم يكن كذلك: كغسل التّجاسه فترتفع به وإن فعل حراماً بإستعماله كما لو شربه؛ إلا أن الذى يظهر من العلامة رحمه الله إنما هو الثانى.

وكيف كان، فمستنده فى الطهارة هو ما عرفت من أدلتها، وفى الوجوب أوامر التزح وهو حقيقه فى الوجوب، والمراد به الشرطى للقطع بعدم الوجوب الأصلى، وكان الذى دعاه إلى ذلك هو مراعاة العمل بجميع الأخبار لعدم المنافاه بينها، إذ ما دلّ على الطهارة لا يقتضى نفى التزح، وما دلّ على التزح لا يقتضى نفى الطهارة، فيعمل حينئذ بالأخبار جميعاً، فيقال: إنه طاهر ومع ذلك يجب نزحه. (٣)

وفيه مع إمكان إدعاء الإجماع المركّب على خلافه، وظهور بعض أخبار الطهارة فى نفيه وكونه نوعاً من الإفساد المنفى بقوله: «لا يفسده شىء» وظهور قوله: «لا يغسل الثوب ولا تعاد الصّلاه ممّا وقع فى البئر إلا أن يتن» فى العلم والعمد القاضى بفساد كلامه على بعض الوجوه، وكون الأصل فى كلّ طاهر أن يرفع الحدث والخبث وعدم استثناء ماء البئر أن

ص: ٧٨

١- (١). المصدر، ص ٢٠٢.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٠٣.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٠٥.

أخبار التّرح مختلفه اختلافاً لا يصلح لأن يكون معه سنداً لهذا الحكم المخالف للأصل.

وكيف يمكن دعوى حملها على الوجوب مع ورودها في مثل الفأره، (1) ففي بعضها: «خمس دلاء» وفي آخر: «دلاء» وفي آخر: «ثلاث دلاء» وفي آخر: «كلها».

والحاصل: الناظر بعين الإنصاف لا يكاد يخفى عليه ذلك فتأمل، والله أعلم بحقيقه الحال. (2)

في تطهير ماء البئر

٣٩٧/١

(وطريق تطهيره) أى لا - طريق غيره كما عن المعتبر، (3) لا استصحاب التّجاسه ولما يظهر من بعض الأخبار من الحصر، كقوله: «ما الذى يطهرها حتّى يحلّ» (4) إلى آخره لأنّه فى قوّه قوله: «الذى يطهرها نزع دلاء»، ولأنّه لا عموم فى المطهّرات الأخر بحيث يشمل المقام، ولظواهر الأوامر بالتّرح، وحملها على التّخيير مجاز.

وقيل: بطهارتها بغيره من المطهّرات من إلقاء الكزّ، واتّصاله أو امتزاجه بالكثير أو الجارى، نعم هو يختصّ من غيره بالتّرح ونسب إلى الأكثر.

والتّحقيق أنّه إن سلمت المقدّمه السّابقه وهى أنّه: ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس قوياً القول بالطّهارة مطلقاً، ويكون التّنبيه على التّرح لكونه الفرد الأخرى التى تختصّ به، وإن لم تسلم تلك المقدّمه أمكن القول: بالطّهارة فى خصوص ما إذا خرجت عن اسم البئر ودخلت فى اسم الجارى الذى يطهر بعضه بعضاً. (5)

المورد الأول: ينزح جميع ماء البئر لسقوط المسكر أو الفقاع أو أحد الدماء الثلاثة أو موت بعير:

وكيف كان، فتطهر (بنزح جميعه) من غير مسامحه، ولعلّ بعض الأشياء اليسيره جداً لا تقدر على عدم انفكاكها عرفاً، ولو ذهب جميع الماء لا بالتّرح فالأقوى حصول الطّهارة، واحتمال التّعبد فى خصوص التّرح فى غايه الضّعف (إن وقع) أى صار (فيها مسكر) ويظهر

ص: ٧٩

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٠٦.

٣- (٣). المعتبر، الطّهارة، ج ١، ص ٧٩.

٤- (٤). التنقيح الرّائع، الطّهارة، ج ١، ص ٤٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٠٧.

من بعضهم: أنه المائع بالأصالة وآخر بدونها، وعلى الأمرين يخرج الجامد بالأصل و إن كان مسكراً، وبالعارض على الثاني لا الأول.

وكيف كان، فلم نعثر على روايه تضمّنت نزع الجميع للمسكر، نعم هي في الخمره كثيره، منها: قوله عليه السلام في خبر عبد الله بن سنان: «فإن مات فيها قرد أو صبّ فيها خمر نزع الماء كله». (١)

فإلحاق مطلق المسكر به إما لشمول لفظ الخمر له لكونه لما يخمر العقل، وفيه ما لا يخفى، أو لما عن الكاظم عليه السلام: «ما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر» (٢). (٣)

وعن أبي جعفر عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل مسكر خمر» (٤) أو غير ذلك، لكن في كاشف اللثام: أن شيئاً من ذلك لا يفيد دخولها في إطلاق الخمر. (٥)

قلت: يمكن أن يقال: إنها وإن لم تفد ذلك لكنّها تفيد المشاركة في الحكم سيما بعد الإنجبار بالإجماع المنقول في السرائر (٦) وعن الغنيه. (٧) حكم الفقاع و المنى:

(أو فقاع) كما في الغنيه (٨): الإجماع عليه و هو الحجّه مع ما في الروايات من إنه «خمر مجهوله» (٩) وأنه «خمر استصغرها الناس» (١٠) ممّا يظهر من الدخول في الخمر ولو في الحكم فما وقع في المدارك (١١) من المناقشه فيه من أن الإطلاق أعم من الحقيقه ليس في محلّه.

(أو منى) قليلاً - كان أو كثيراً من إنسان أو غير إنسان ممّا له نفس سائله، وقيل: باختصاصه بالإنسان لكونه المتبادر منه، واعترف جماعه بعدم العثور على نصّ فيه. قلت: لكن قد يحتجّ عليه بالإجماع المنقول في السرائر وعن الغنيه.

ص: ٨٠

- ١- (١). تهذيب الأحكام، باب ١١، ج ١، ص ٢٤١، ح ٢٦.
- ٢- (٢). الكافي، ج ٦، ص ٤١٢، ح ٢.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٠٩.
- ٤- (٤). الكافي، ج ٦، ص ٤٠٨، ح ٣.
- ٥- (٥). كشف اللثام، الطهاره، ج ١، ص ٣٦.
- ٦- (٦). السرائر، الطهاره، ج ١، ص ٧٠.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢١٠.
- ٨- (٨). الغنيه (ضمن كتاب الجوامع الفقيهيه)، الصلاه، ص ٤٩٠.
- ٩- (٩). الكافي، ج ٣، ص ٤٠٧، ح ١٥.
- ١٠- (١٠). المصدر، باب الفقاع، ج ٦، ص ٤٢٣، ح ٩.

(أو أحد الدماء الثلاثة) الحيض و النفاس و الإستحاضه (على قول مشهور) بل قد سمعت نقل الإجماع عليه في المنى، وربما أدخله بعضهم بما لا نص فيه، فأوجب نزح الجميع للقاعده، وربما ظهر من بعضهم التوقف فيه (١) للأخبار (٢) الداله على حكم مطلق الدم الشامل لما نحن فيه.

وفيه: إنه يجب الخروج عنه بالإجماعين المنقولين سيما مع إعتضادهما بالقاعده وغلظ النجاسه، على أنه لا إطلاق ظاهر الشمول لها، إذ الموجود في صحيح على بن جعفر عليه السلام السؤال: «عن رجل ذبح شاه فاضطربت، فوقعت في بئر ماء وأوداجها تشخب دماً، هل يتوضأ من تلك البئر؟ قال: تنزح منها ما بين الثلاثين والأربعين دلواً ثم يتوضأ منها»، (٣) وهي كما ترى لا إطلاق فيها. وقد يلحق -على إشكال- بالدماء الثلاثة دم نجس العين للقاعده المتقدمه مع عدم ظهور المخرج منها.

(أو مات فيها بغير) إجماعاً كما في السرائر (٤) وعن الغنيه، مضافاً إلى صحيح الحلبي قال: «وإن مات فيها بغير أو صب فيها خمر فيلنزح»، (٥) وفي خبر عبدالله بن سنان: «فإن مات فيها ثور أو نحوه نزح الماء كله». (٦)

لكن الظاهر من العبارة و الروايه تخصيص هذا الحكم (٧) بما إذا مات فيها فلا تشمل ما لو كان ميتاً خارجاً عنها ثم وقع فيها، و القول بالشمول لا - يخلو من قوه - وبما سمعت من الأدله يخص عموم أو إطلاق ما في بعض الروايات (٨) من الحكم على الدابة مما ينافي ما ذكرنا.

وما في خبر عمرو بن سعيد بن هلال قال: «حتى إذا بلغت الحمار و الجممل؟ فقال: كثر من ماء»، فهو محتمل لأن يراد بالتقدير للحمار، لا لهما لمعومه حكم البعير، ولا يصلح لمعارضه ماسمعت من الإجماع. (٩)

ص: ٨١

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢١١.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٦٤، ح ٨.

٤- (٤). السرائر، الطهاره، ج ١، ص ٧٠.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٦٤، ح ٧؛ و تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٤١، ح ٢٧.

٦- (٦). المصدر؛ و تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٤١، ح ٢٧.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢١٢.

٨- (٨). كما في صحيح الفضلاء و خبر البقباق الآتين.

٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٥، ح ١٠.

و أميا الثور، فالصحيح أنه ينزح له الجميع وفقاً لبعضهم، وهو المنقول عن الصيّدوق أيضاً للإستصحاب وصحيح ابن سنان المتقدم: «فإن مات فيها ثور أو نحوه نزح الماء كله» وبه يقيد إطلاق الدّابه في بعض الأخبار ممّا ينافي ذلك. (١)

ويمكن إلحاق البقره به لقوله فيه: «أو نحوه» وقال في السرائر: ينزح للبقر وحشيه أو أهليه مقدار كزّ، (٢) وعن صاحب الصّحاح: إطلاق البقره على الثور. (٣) وهو مخالف لما عليه العرف الآن.

والأقوى ما ذكرنا لعدم دليل معتبر على ما قالوه لا أقل يكون ممّا لا نصّ فيه. وعن القاضي: أنه ممّا ينزح له الجميع أيضاً عرق الإبل الجلامه، وعرق الجنب من الحرام، وعن الحلبي: أنه ينزح لروث ما لا يؤكل لحمه وبوله عدا بول الرّجل و الصبي، وعن البصروي: لخروج الكلب و الخنزير حيين، وعن بعضهم: الفيل، ولم نقف في جميع ذلك على دليل بالخصوص. (٤)

في تراوح الرّجال

(فإن تعذّر) أو تعسّر (استيعاب مائها) لغلبته وكثرتة في نفسه (تراوح عليها) من التّفاعل لأنّ كلّ إثنين يريحان صاحبيهما (أربعة) فصاعداً لا أقل (رجال) لا نساء ولا صبيان ولا خناثي، (كلّ إثنين) دفعه لا واحد واحد ولا ثلاثه (دفعه يوماً) أى يوم صيام فيجب أن يكون قبل الفجر بقليل للمقدّمه (إلى) جزء بعد دخول (الليل) لها للإجماع المنقول عن الغنيه، (٥) وخبر عمّار، وفيه: «إنّه سئل الصيّدوق عليه السّلام: عن بئر يقع فيها كلب أو فاره أو خنزير؟ قال عليه السّلام: ينزف كلّها فإن غلب عليه الماء فلينزف يوماً إلى الليل ثمّ يقام عليها قوم يتراوحون إثنين إثنين» (٦). (٧)

ص: ٨٢

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٣١.

٢- (٢). السرائر، الطهاره، ج ١، ص ٧٢.

٣- (٣). الصّحاح، ج ٢، ص ٦٠٦ ماده (ثور).

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢١٤.

٥- (٥). الغنيه (ضمن كتاب الجوامع الفقهيّه)، الصلاه، ص ٤٩٠.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١١٩.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢١٥.

وهل يكفى التقدير بالنسبة للزمان و العدد أو أحدهما أو لا يكتفى فيجب الإقتصار (١) على اليوم دون الليل و الملقق منهما و الأربعة فصاعداً، والتحقق أخذ كل ما يحتمل فيه أن له دخلاً في التطهير من زياده القوه و عدم البطؤ ونحو ذلك دون الباقي، للعلم إنه ليس المدار على التعبد المحض، وبذلك ينقطع إستصحاب النجاسه.

ويظهر من المنتهى (٢) الإجتزاء بالصبيان و النساء مع الإقتصار على مدلول الزوايه لصدق القوم عليهم، وفيه نظر؛ لأن الظاهر أن القوم خاص بالذکور كما عن الصحاح: «أن القوم الرجال دون النساء». (٣)

وذكر بعضهم: إنه يستثنى لهم الصياله جماعه، وللتظر فيه مجال لأن استحباب الجماعه لا يقضى بجوازه هنا بعد ظهور الدليل فى إستيعاب اليوم وإلا لجازت التوافل و الأذكار ونحو ذلك من المستحبات. (٤)

حكم الدابة

المورد الثانى: نزح كز للدابه

(ونزح كز) كل على مذهبه فيه (إن مات فيها دابته أو حمار أو بقرة) وعن الكافى (٥): «نحوه» وعن الجامع (٦): «للخيل و البغال و الحمير و البقر»، والأقوى الإقتصار على الخيل و البغال و الحمير، ولا يبعد حمل الدابه فى عباره المصنّف ونحوه على الخيل للقطع بعدم إرادته كل ما يدب على الأرض، لكونه معنى مهجوراً؛ على أن عطفه الحمار و البقره عليه ينافيه، ولا ذات القوائم الأربع ولا المركوب، فيتعين حملها على الخيل، للإجماع المنقول (٧) عن الغنيه، (٨) وقول الباقر عليه السلام فى خبر عمرو بن سعيد بن هلال حين بلغ السؤال إلى الحمار و الجمل: فقال: «كز من ماء» (٩). (١٠)

ص: ٨٣

- ١- (١). المصدر، ص ٢١٦.
- ٢- (٢). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ١٢ و ١٣.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢١٧.
- ٤- (٤). المصدر، ص ٢١٨.
- ٥- (٥). الكافى فى الفقه، الصلاه، ص ١٣٠.
- ٦- (٦). الجامع للشرائع، الطهاره، ص ١٩.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢١٩.
- ٨- (٨). غنيه النزوع، ج ٢، ص ٣٨١ من سلسله الينابيع الفقيهيه.
- ٩- (٩). الكافى، ج ٣، ص ٦، ح ٨.
- ١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢١٩.

المورد الثالث: نزح سبعين لموت إنسان

(وينزح سبعين) دلواً (إن مات فيها) أى بعد أن وقع فيها، والمراد به ما يشمل القتل وغيره، ما صدق عليه (إنسان) سواء كان كبيراً أو صغيراً رجلاً أو امرأة، نعم مقتضى تقييد المصنّف بالموت فيها أنه لا يدخل فى هذا الحكم الميت (١) خارجاً عنها، بل ولا السقط الذى لم تحلّ الحياة بعد تمام ما يصدق هذا للفظ معه إن قلنا: بنجاسته، لكن قد يظهر من بعض المتأخرين كالفاضل الهندى دخول الأوّل، حيث قال: «ينزح سبعين دلواً لموت الإنسان فيها أو وقوع ميت فيه لم يغسل». (٢)

وفيه: أنّ خبر عمّار المعمول به بين الأصحاب فى المقام الذى هو مستند الحكم، قال فيه: «وماسوى ذلك ممّا يقع فى بئر الماء فيموت فأكثره الإنسان ينزح منها سبعون دلواً» (٣) وهو ظاهر فى قصر الحكم على الموت فيها.

وكيف كان، فمستند الحكم خبر عمّار الساباطى المنجبر بما عن الغنية (٤) والمنتهى من الإجماع؛ وما فى بعض الأخبار كخبر زاراه (٥): من وجوب نزح العشرين دلواً، لا يعارض ما ذكرنا لإعراض الأصحاب عنه. (٦)

المورد الرابع: نزح خمسين للعدرة

(و) تطهر (بنزح خمسين إن وقع) أى صار (فيها) ولو بغير وقوع تنقيحاً للمناطق (عدرة) والمراد بها فضله الآدمى كما عن الغريبين ومهذب الأسماء وتهذيب اللغة.

وفى السرائر: «وينزح لعدرة ابن آدم الرّطبة أو اليابسة المذابة المقطّعة خمسون دلواً، فإن كانت يابسة غير مذابه ولا مقطّعة فعشر دلاء بغير خلاف» (٧) انتهى.

ومنه يظهر وجه قول المصنّف: (فذابت) من غير فرق بين كونها رطبة أو يابسة.

ص: ٨٤

١- (١). المصدر، ص ٢٢٦.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٢٧.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٩.

٤- (٤). الغنية (ضمن كتاب الجوامع الفقهية)، الصلاة، ص ٤٩٠.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١١، ج ١، ص ٢٤١، ح ٢٨.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٢٧.

٧- (٧). السرائر، الطهارة، ج ١، ص ٧٩.

و كيف كان، فالحكم بتحتّم الخمسين هو المشهور كما فى الذكرى وكشف اللثام (١) و هو كذلك، وفى المعتبر: «إنى لم أقف له على شاهد»، (٢) قلت: شاهده «روايه» أبى بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العذره تقع فى البثر؟ قال: تنزح منه عشر دلاء فإذا ذابت فأربعون أو خمسون» (٣)، (٤) لإحتمال أن يكون من كلام الراوى أو لعدم معقوليه التّخيير بين الأقلّ و الأكثر سيما مقام التّطهير، إذ احتمال رجوع التّشخيص إلى نيه المكلف فى غايه البعد هنا، فمن هنا يتعين إرادته الخمسين لإستصحاب النّجاسه وعدم حصول اليقين إلاّ بذلك.

كما أنّه لا يعارضها صحيحه علىّ بن جعفر عليه السّلام سأله فيها: «عن بثر ماء وقع فيها زبيل من عذره رطبه أو يابسه أيصلح الوضوء؟ قال: لا بأس» ولا صحيحه ابن بزيع (٥) الدّاله على الإكتفاء فى طهاره البثر من وقوع العذره فيها بنزح دلاء بعد إطلاقهما وتقيدها. (٦)

(والمروى) عن الصادق عليه السّلام: (أربعون أو خمسون) ومراده روايه أبى بصير المتقدّمه، وعن الصدوق أنّه قال: «تطهر بأربعين إلى خمسين»، (٧) وفيه: مع مخالفته لمنطوق الرّوايه إشكال التّخيير بين الأقلّ و الأكثر.

(أو كثير الدّم كذبح الشاه) أى ينزح له خمسون، والمرجع فى الكثره إلى العرف، وحدّها ابن إدريس (٨): بأنّ أقلّها ما كان كذبح شاه، ثمّ نسب ذلك إلى روايه أصحابنا، و الأولى ما (٩) ذكرنا، ولعلّ مراده بالرّوايه صحيحه علىّ بن جعفر عليه السّلام الآتيه، ولا دلالة فيها على ما ذكر.

حدّ أقلّ الكثير فى السرائر

وفى السرائر: «وينزح لسائر الدّماء النّجسه من سائر الحيوان سواء كان مأكول اللحم أو غير

ص: ٨٥

- ١- (١). كشف اللثام، الطهاره، ج ١، ص ٣٧.
- ٢- (٢). المعتبر، الطهاره، ج ١، ص ٦٥.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٣٠.
- ٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٣٣.
- ٥- (٥). راجع الكافى، ج ٣، ص ٥، ح ١.
- ٦- (٦). راجع الإستبصار، الطهاره، باب ١٧، ج ١، ص ٣٣.
- ٧- (٧). الهدايه، الطهاره، فى المياه، ص ٤٨.
- ٨- (٨). السرائر، الطهاره، ج ١، ص ٧٩.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٣١.

مأكل اللحم، نجس العين أو غير نجس العين ما عدا دم الحيض والاستحاضه و النفاس إذا كان الدّم كثيراً، فحدّ أقلّ الكثير دم شاه خمسون دلوّاً و القليل منه، وحدّه ما نقص من دم شاه فإنّ أكثر القليل عشر دلاء بغير خلاف، إلاّ من شيخنا المفيد في مقنعته فإنّه ذهب إلى أنّ لكثير الدّم عشر دلاء، والقليل خمس دلاء، والأحوط الأوّل وعليه العمل» (١) انتهى.

(والمروى) في صحيح على بن جعفر عليه السّلام: ما بين ثلاثين إلى أربعين لاء (من ثلاثين إلى أربعين) فكان الأنسب أن يذكر نفس المتن، واحتمال ترادف العبارتين فيه كلام، والأقوى الأوّل (٢) للإجماع المنقول عن الغنيه المعتضد بنفى الخلاف و الشهره.

المورد الخامس: نزح أربعين

(و) يطهر (بنزح أربعين إن مات فيها ثعلب أو أرنب أو خنزير أو سنور أو كلب وشبهه) كما في السرائر بزيادة الشاه و الغزال وابن آوى وابن عرس، قال: «وما أشبه ذلك مقدار الجسم على التقريب» والظاهر منه إرادته ما أشبه كلّ واحد منها في مقدار الجسم، لكنّه بعيد فيها لظهورها في إرادته شبه الكلب، بل لعلّه الأولى لكونه المذكور في الروايه التي هي مستند الحكم فينبغى الاقتصار عليه، (٣) وفي الذكري: الكلب وشبهه و السنور. (٤)

وكيف كان، فالظاهر إنّ ما ذكره المصنّف هو المشهور، والذي يصلح سنداً في المقام قول أبي الحسن عليه السّلام في روايه على: «والسنور عشرون أو ثلاثون أو أربعون دلوّاً، والكلب وشبهه» (٥) كالمروى في المعتمد عن الحسين بن سعيد في كتابه عن القاسم، عن على، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: سألته: عن السنور؟ فقال: «أربعون دلوّاً، وللكلب وشبهه». (٦)

وقول أبي عبد الله عليه السّلام في روايه سماعه: «و إن كانت سنوراً أو أكبر منها نزحت منها ثلاثين أو أربعين دلوّاً».

و أمّا روايه أبي مريم قال: حدّثنا جعفر قال: «كان أبو جعفر عليه السّلام يقول: إذا مات الكلب

ص: ٨٤

١- (١). السرائر، الطهاره، ج ١، ص ٧٩.

٢- (٢). أى الخمسين.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٣٣.

٤- (٤). ذكرى الشيعة، الطهاره، ص ٩.

٥- (٥). المعتمد، الطهاره، ج ١، ص ٦٦.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٦، ح ١٢.

في البئر نزحت»، (١) وعمّار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «سئل عن بئر يقع فيها كلب أو فأره أو خنزير؟ قال: تنزح كلّها». (٢)

فمع الغضّ عمّا في سندهما ومعارضتهما لقوله عليه السّلام في خبر عمّار (٣): «إنّ أكبر ذلك الإنسان ينزح سبعون دلوّاً لم أر أحداً عمل بهما، فهما معرض عنهما بين الأصحاب. (٤)

نعم يبقى الكلام في دلالته ما ذكرنا من الرواية على المختار، فنقول: أمّا دلالتها على السنور والكلب فواضحة، و أمّا الثعلب والأرنب والخنزير فليس في الروايات تعرّض لها بالخصوص، نعم قد سمعت قوله عليه السّلام: «والكلب وشبهه» وقوله عليه السّلام: «سنوراً أو أكبر منها».

والأولى الرجوع في الشّبه إلى العرف، وليس المدار فيه على مقدار الجسم فقط، والظاهر دخول ابن آوى فيه، و أمّا ابن عرس فقد سمعت أنه ذكره بعضهم، ولكن لا يخلو من إشكال. (٥)

نزح الأربعين لبول الرّجل

(و) كذا يطهر بنزح الأربعين (لبول الرّجل) أي الذّكر البالغ، وأنّ الأخبار متواتره (٦) من الأئمّه الطّاهرين عليهم السّلام بأنّه ينزح لبول الإنسان أربعون دلوّاً، وروايه على بن أبي حمزه عن أبي عبد الله عليه السّلام: «قلت: بول الرّجل؟ قال: ينزح منه أربعون دلوّاً». (٧)

وما في سند هذه الرواية من على بن أبي حمزه وأنّه واقفي قد أكل أموال الكاظم عليه السّلام ظلماً وعدواناً منجبر بما سمعت، (٨) مع أنّه نقل عن الشيخ الإجماع على العمل بروايته، فلا ينبغي الإشكال في العمل بهذه الرواية هنا.

و أمّا روايه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام: «في البئر يبول الصبي أو يصبّ فيها بول

ص: ٨٧

١- (١). المصدر، ص ٢٣٦، ح ١٢.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٤٢، ح ٣٠.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١١، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٣٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٣٥.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٣٦.

٦- (٦). راجع السرائر، الطهارة، ج ١، ص ٧٨.

٧- (٧). الخلاصه، ص ٢٣١.

٨- (٨). من الإجماع و التوتّر على الأربعين.

أو خمر؟ قال عليه السّلام: ينزح الماء كلّهُ» (١) فهي مع صحّحه سندها أعرض عنها الأصحاب، (٢) فلا مانع من حملها على التّغيير أو الإستحباب أو غير ذلك، كروايه كردويه: «سألت أبا الحسن عليه السّلام: عن البئر يقع فيها قطره دم أو نبيذ مسكر أو بول أو خمر؟ قال عليه السّلام: ينزح ثلاثون دلوّاً»، إذ هي -مع عدم التّصريح فيها: بأنّ البول بول الرّجل واشتمالها على ما لا نقول به- لا سبيل للعلم بها لعدم الجابر لها لجهاله «كردويه». (٣)

والحقّ ابن إدريس بالرّجل المرأه مع نصّه على عدم الفرق بين الصّغيره و الكبيره، ولعلّه لا يخلو من قوّه (٤) لما سمعت من النّقل المتواتر عن الأئمّه عليهم السّلام وكفى بمثله، (٥) فالأقوى حينئذ العمل بما قاله ابن إدريس ولا فرق بحسب الظّاهر بين قليل البول وكثيره وبين صبّه فيها أو البول فيها.

المورد السادس: نزح العشره للعدزه ولقليل الدم

(و) تطهر (بنزح عشره للعدزه الجامده) التي لم تبق في البئر حتّى تقطعت أو تقطعت بعضها، وهو أولى من التّعبير باليابسه، لأنّ الحكم ليس دائراً مدارها لما عرفت، ولكون مستند الحكم ما في خبر أبي بصير (٦) من «نزح عشره للعدزه فإن ذابت فأربعون أو خمسون»، (٧) وما عن الغنيه من الإجماع عليه، وبذلك كلّ تقيّد روايه عمّار، (٨) وصحيحه على بن جعفر عليه السّلام المتضمّنه لنفى البأس عن الوضوء في البئر بعد وقوع الرّنينيل من العدزه اليابسه أو الرّطبه.

(و) كذا ينزح عشر (لقليل الدّم) غير الدّماء الثّلاثه، والمراد بالقلّه في نفسه لا -بالنّظر للبئر على الأصح (كدم الطّير و الرّعاف اليسير) وغيرهما من القطره و القطرتين، وعن الغنيه (٩): الإجماع عليه، لكن في صحيح على بن جعفر عليه السّلام (١٠) بعد أن أله عن وقوع الشّاه المذبوحه

ص: ٨٨

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٤١، ح ٢٧.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٣٧.
- ٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٤١، ح ٢٩.
- ٤- (٤). وله نظائر كقوله عليه السّلام، «رجل شك بين الثلاث و الأربع» فبديهي إنّه لا يختصّ بالرّجل.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٣٨.
- ٦- (٦). راجع المبسوط، ج ١، ص ١٢؛ والمراسم لسأار، ص ٣٥؛ والوسيله لابن حمزه، ص ٧٥.
- ٧- (٧). تهذيب الأحكام، باب ١١، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٣٣.
- ٨- (٨). الغنيه (ضمن كتاب الجوامع الفقهيّه)، الصلاه، ص ٤٩٠.
- ٩- (٩). الكافي، ج ٣، ص ٦، ح ٨.
- ١٠- (١٠). راجع المصدر السابق.

التي تشخب أوداجها دماً في البئر؟ فقال: «ينزح منها ما بين الثلاثين إلى الأربعين»، قال: وسألته عن رجل ذبح حمامه أو دجاجة فوقعت في بئر هل يصلح أن يتوضأ منها؟ قال: «ينزح منها (دلاء يسيره)». وفي روايه عمّار السّاباطي قال: «سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن رجل ذبح طيراً فوقع بدمه في البئر؟ فقال عليه السّلام: ينزح دلاء». (١)

إلاّ أنّه ينبغي تنزيلها على العشر، فالمطلق في هذه الأخبار منزّل على المقيد لإجماع الغنيّة وفيه أيضاً: إنّهم حملوا مطلق الخبرين على العشر، لأنّه أكثر عدد يميز بالجمع، ولأنّ قيد «اليسيره» قد يصلح قرينه على إرادته معنى جمع القلّة. (٢)

والتحقيق أن يقال: إنّ من المعلوم أنّ العدد من ثلاثه إلى عشره مميزه جمع مجرور، وما زاد عليه مفرد منصوب، وأنّ التحقيق عدم الفرق بين جمع القلّة والكثرة، بل الجمع يصدق على ثلاثه فصاعداً بشهاده العرف والإستقراء.

وكيف كان فالمتكلم بالجمع تاره يقصد منه مجرّد مصداقه، فيحصل الإمتثال بمسمّاه، وأخرى يلاحظ مقداراً مخصوصاً من العدد، وهذا تاره يحصل التصريح به، وتاره يعلم المراد منه ذلك لكنّه لم يعلم خصوص العدد المراد، فنقول حينئذ: إنّما أن تحصل قرينه دالّه على ذلك المقدار أو لا، ولا إشكال فيما إذا حصلت، ومع عدم حصولها فهل مجرّد قابليه التمييز لنوع خاص دون غيره قرينه على إرادته ذلك العدد منه دون الآخر أو لا؟ الظاهر الأوّل. (٣)

المورد السابع: نزح سبع لموت الطير

(و) يطهر (بنزح سبع لموت الطير) كما عن الثّلاثه (٤) وأتباعهم، وينبغي تقييده بغير العصفور إذ هو وشبهه على وجه يأتي، وفي كشف اللثام (٥): أنّ غير ابن إدريس و المحقق و العلّامه اقتصروا على الدّجاجة و الحمامه، أو بزياده ما أشبههما كالشّخين وغيرهما، وعليه حكى الإجماع.

قلت: لا- يبعد إرادته التعميم، فكون الحجّه قول الصادق عليه السّلام في خبر يعقوب بن عثيم: «إذا وقع في البئر الطير و الدّجاجة و الفأه فانزح منها سبع دلاء (٦)» (٧) وغيره فهذه الأخبار مع

ص: ٨٩

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٦، ح ١٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٤٠.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٤١.

٤- (٤). هم: ابن إدريس و المحقق و العلّامه.

٥- (٥). كشف اللثام، الطهاره، ج ٢، ص ٣٨.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٤٤.

إنجبارها بما سمعت، مع الاستصحاب مستند الحكم في المقام. (١)

المورد الثامن: نزح سبع لتفسخ الفأره

(والفأره إذا تفسّخت) لإجماع المنقول في الغنيه، فالحجّه الإجماع المحكى المعتضد بالشّهرة، بل يمكن دعوى تحصيله في حال التفسّخ، مضافاً إلى خبر أبي عيينه أنّه عليه السّلام سئل عنها فقال: «إذا خرجت فلا بأس و إن تفسّخت فسبع دلاء». (٢)

و أمّا ما في خبر عمّار: «عن بئر يقع فيها كلب أو فأره أو خنزير؟ قال عليه السّلام: فينزف كلّها»، (٣) وخبر أبي خديجه، (٤) عن أبي عبد الله عليه السّلام، قال: «سئل عن الفأره تقع في البئر؟ قال عليه السّلام: إذا ماتت ولم تنتن فأربعين دلوّاً، وإذا تفسّخت فيه وتنت نزح الماء كلّ» فلم نعثر على أحد من أصحابنا عمل بهما، فيحمل على التغير أو الفضل، والثّاني على الاستحباب. (٥)

(أو انتفتحت) حدّ التفسّخ الإنتفاخ كما قيل، لظهور تبادل الفرق بينهما، وما يقال: من أنّ الإنتفاخ يوجب تفرّق الأجزاء و إن لم تنقطع في الحسّ، فيه ما لا يخفى، على أنّ الإعتبار قد يفرق أيضاً بين المنتفخه بلا تفسّخ ظاهر، والمنتفخه، من جهة تأثير النّجاسه.

و قد عرفت أنّه ليس في الأخبار الإنتفاخ إلّا في خبر أبي خديجه، وهو دالّ على خلاف المقصود، نعم يمكن التمسك له بإطلاق ما دلّ على السّبع، والذي علم خروجه غير المتفسّخه و المنتفخه، والظاهر أنّ المراد بالتفسّخ من حيث البقاء في الماء حتّى تفسّخت، فلو كان التفسّخ لا من حيث ذلك لم يدخل في الحكم.

المورد التاسع: نزح سبع لبول الصّبي

(وبول الصّبي الذي لم يبلغ) مع كونه يأكل الطّعام مستغنياً عن اللّبن و الرّضاع، ولعلّه هو الظّاهر من المصنّف بقريته تقييده الآتى فيما ينزح له دلو واحد الذي منه بول الصّبي، فإنّه رحمه الله قيده بالذي لم يتغذّ بالطّعام.

وكيف كان، فمستند الحكم ما رواه منصور بن حازم، عن عدّه، عن أبي عبد الله عليه السّلام (٦)

ص: ٩٠

١- (١). المصدر، ص ٢٤٥.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٤.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٣٧، ح ١٨.

٤- (٤). الاستبصار، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٤٠، ذيل ح ٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٤٧.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٤٨ و ٢٤٩.

قال: «ينزح سبع دلاء إذا بال فيها الصبي أو وقعت فيها فأره أو نحوها»، ولعل قصور سندها ومنتها منجبر بالشهره بين الأصحاب. (١)

وصحيحه معاويه بن عمّار (٢) الدّاله على نزح الماء كلّ لبول الصّبي، وروايه على بن أبي حمزه قال: «سألته عن بول الصبي الفطيم يقع في البئر؟ فقال عليه السّلام: دلو واحد» (٣) معرض عنهما بين الأصحاب. (٤)

المورد العاشر: نزح سبع لإغتسال الجنب

(ولإغتسال الجنب) لا مطلق مباشرته، ولا لخصوص ارتماسه، (٥) ويدلُّ عليه ما رواه أبو بصير قال: «سألته أبا عبد الله عليه السّلام عن الجنب يدخل البئر فيغتسل منها؟ قال: ينزح منها سبع دلاء» (٦) فإنّ ظاهر قوله: «يغتسل منها» أنّه ليس ارتماساً ولو لم يكن ظاهراً في ذلك فترك الإستفصال كاف في إفاده المطلوب. (٧)

وهل هذا التّرح لسلب الطّهوريه أم لنجاسه البئر أم تعبّد شرعي؟ الأقوى القول بالتعبد الشرعي، وإن قلنا بنجاسه البئر بغير ذلك، وإن كان القول بسلب الطّهوريه بناءً على القول به في المستعمل في الكبرى لا يخلو من قرب وقوّه، لكن لما كان المختار عندنا عدم ذلك تعين القول بالتعبد الشرعي. (٨)

المورد الحادي عشر: نزح سبع لوقوع الكلب وخروجه حياً

(و لوقوع الكلب وخروجه حياً) ويدلُّ عليه صحيح أبي مريم، (٩) قال: حدّثنا جعفر، قال: «كان أبو جعفر عليه السّلام يقول: إذا مات الكلب في البئر نزحت... وقال عليه السّلام: إذا وقع فيها ثمّ خرج منها حياً نزح منها سبع دلاء» واشتغال هذه «الصحيحه» على ما لا نقول به من نزح الجميع لموت الكلب لا يخرجها عن الحجية «الصحيحه» على ما لا نقول به من نزح الجميع لموت

ص: ٩١

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٤٣، ح ٣٢.
- ٢- (٢). المصدر، ص ٢٤١، ح ٢٧.
- ٣- (٣). المصدر، ص ٢٤٣، ح ٣١.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٤٩.
- ٥- (٥). المصدر، ص ٢٥٠.
- ٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٣٣.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٥١.
- ٨- (٨). المصدر، ص ٢٥٢ و ٢٥٣.
- ٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٧، ح ١٨.

الكلب لا يخرجها عن الحجية في المقام، (١) وما في صحيحه (٢) أبى اسامه من الإكتفاء بالخمس لوقوع الكلب و السنور و الدّجاجة و الطّير إذا لم يتغير طعم الماء أو تتفسّخ-مع أنّا لم نعرف عاملا- به في المقام-ومع ظهوره في الموت مطلق،مقيد بما ذكرنا. (٣)

المورد الثانی عشر:نزح خمس لذرق الدّجاجة

(و) يطهر(بنزح خمس لذرق الدّجاجة الجلائل)ولم نعثر على دليل له بالخصوص،واحتمال الإلحاق بعذره الإنسان الرّطبه فيجب خمس،أو الجامده فيجب عشره بعيد،فجعله من غير المنصوص متّجه. (٤)

المورد الثالث عشر:نزح ثلاث لموت الحيه و الفأره

(وينزح ثلاث لموت الحيه)نسبه في الذكري (٥)إلى المشهور،ولم نعثر له على دليل بالخصوص،وفي المعبر (٦):إنّه يمكن الإستدلال عليه بقول الصادق عليه السّلام في خبر الحلبي،قال عليه السّلام:«إذا سقط في البئر حيوان صغير فمات فيها فانزح منه دلاء» (٧)فينزل على الثلاث لأنّه أقلّ محتملاته،و هو كماترى و الإحاله على الفأره و الدّجاجة لكونها لا- تزيد على قدر الدّجاجة،وقد روى:أنّها دلوان أو ثلاثه مأخذ ضعيف جداً،وعلى كلّ حال فيمكن القول بالمشهور أخذاً بظاهر الخبر المتقدّم لإنجباره بالشّهره،ولم ينقل عن أحد الخلاف،فيمكن تحصيل الإجماع.

(والفأره)إذا لم تنفسخ أو تنتفخ على وجه تقدّم سابقاً لصحيحه معاويه بن عمّار:«سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الفأره و الوزغه تقع في البئر؟قال:ينزح منها ثلاث» (٨)وما في بعض الأخبار من إيجاب السّبع محمول على التنفسخ.

المورد الرابع عشر:نزح واحد لموت العصفور

(و) تطهر(بنزح دلو لموت العصفور وشبهه)لقول الصادق عليه السّلام في خبر عمّار:«إنّ أقلّ

ص: ٩٢

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٥٤ و ٢٥٥.

٢- (٢). راجع الكافي، باب البئر وما يقع فيها، ج ٣، ص ٥، ح ٣.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٥٥.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٥٥.

٥- (٥). ذكرى الشيعه، الطهاره، ص ١١.

٦- (٦). المعبر، الطهاره، ج ١، ص ٧٥.

- ٧-٧) الكافي، باب البئر وما يقع فيها، ج٣، ص٦، ح٧.
- ٨-٨) تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج١، ص٢٣٨، ح١٩.

ما يقع فى البئر فىموت فىه العصفور ىنزح منها دلو واحد» (١) وأما إحقاق الشبه به و إن ظهر من جملة من الأصحاب لكننا لم نعثر على ما يقتضيه و الإعتبار بنفسه لا يعتمد عليه.

(وبول الصبى الذى لم يتغذ بالطعام) لما فى خبر على بن أبى حمزه، قال: «سألته عن بول الصبى الفطيم؟ قال: دلو واحد»، (٢) وكان الإستدلال بها مبنى على إرادته غير المتغذى من الفطيم لعدم العامل بها فى غير ذلك.

(وفى ماء المطر وفىه البول و العذرة وخرء الكلاب ثلاثون دلواً) لخبر كردويه: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن بئر يدخلها ماء المطر فىه البول و العذرة و أبوال الدواب و أرواثها وخرء الكلاب؟ قال عليه السلام: ىنزح منها ثلاثون دلواً». (٣)

فى مقدار الدلو

٤٩٠/١

(والدلو التى ىنزح بها) المقدر (ما جرت العاده) فى زمان صدور الأوامر (باستعمالها) فى الترح وغيره، ولا ىكتفى بالانقص من المعتاده، وأما الزائده فمع نزح المقدر بها كالتاقص فلا كلام فى الإكتفاء به، وهل تقوم الزيادة مقام شىء من العدد حتى لو كانت تسع المقدر دفعه واحده؟ وجهان، منشأهما أنه هل المفهوم من الأمر بالترح إخراج هذا المقدار ولو دفعه أو لا؟ لا ىبعد الثانى، إستصحاباً للنجاسه مع عدم القطع بما ذكر.

وكيف كان، فوجه ما ذكره المصنّف هنا حمل المطلق على المعتاد؛ قال فى المدارك: ىنبغى أن ىكون المرجع فى الدلو إلى العرف العام، فإنه المحكم فيما لم ىثبت فىه وضع من الشارع.

قلت: كلام من تقدّمه قد ىظهر منه الإراده بالعاده، العرف العام، وربّما احتل القول: بالاقصّار على المعتاد فى ذلك الزمان بعد ثبوته للإستصحاب.

و إن لم ىثبت ىجب الأخذ بالمتيقّن، ولا ىخفى عليك ما فىه.

فروع ثلاثه

«الأول»: حكم (صغير الحيوان حكم كبيره) بعد صدق الاسم وتناول الدليل.

ص: ٩٣

١- (١). المصدر، ص ٢٣٤، ح ٩.

٢- (٢). المصدر، ح ٣١.

«الثاني»: (إختلاف أنواع النجاسة) كالعذرة المذابه وبول الرُّجُل -مثلاً- (موجب لتضعاف النزع) تساوى المقدار أو زاد أحدهما على الآخر، لأصالة عدم تداخل الأسباب المستفاده من ظاهر الأوامر، والإستصحاب؛ خلافاً للمنتهى، (١) فإنه قرب التداخل، محتجاً بأنه بفعل الأكثر يمثل الأمرين، فيحصل الإجزاء، والنيه غير معتبره؛ وهو مصادره.

و كون علل الشَّرْع معرّفات وعلامات، فلا استحاله فى اجتماعها على معلول واحد، لا يقتضى ذلك، لأننا و إن لم نقل أنّها علل حقيقه إلا- أنّ الظاهر جريانها مجرى العل الحقيقه حتّى يعلم خلافه، (٢) وأيضاً بعد وقوع أنواع النجاسة يكون فى الحقيقه المقدّر لها مجموع التقادير، فتكون حينئذ كالتنجاسة المتّحدة التى لها مقدّر، فالطّهارة لا تحصل إلاّ بالتمام، فلا يكون طاهراً من جهه نجساً من اخرى. (٣)

(و فى تضاعفه مع التّمائل) كالتّعالب و الأتراب ونحو ذلك (تردد، أحوطه التّضعيف) لا- ينبغى التردّد فى عدم التّضعيف فى المتماثلات بعد فرض تناول دليلها للقليل منها و الكثير، كما إذا وقع فى البئر عذره مذابه مرّات متعدّده، فإنّه لا إشكال فى الإكتفاء بنزع الخمسين، لأنّ الدّليل لما دلّ على أنّ العذره المذابه ينزح لها خمسون، وكانت العذره المذابه ماهيه صادقه على القليل و الكثير؛ وشغل الذمّه بالوقوع الأوّل لمكان صدق الماهيه، و إذا جاء الوقوع الثّانى انقلب الفرد الأوّل إلى الثّانى وصار مصداقاً واحداً للماهيه، وهكذا كلّما يزداد يدخل تحت قول العذره المذابه، ينزح لها خمسون، وليس هذا إلاّ كتعدّد النّوع الواحد من الحدث الأصغر أو الأكبر كالبول مرّات و الجنابه مرّات.

و أمّا إذا لم يكن الدّليل شاملاً للقليل و الكثير، فالظّاهر عدم التّداخل للاستصحاب و الأصل المتقدّم. (٤)

(إلا- أنّ يكون) الواقع المتعدّد من المتماثل (بعضاً من جملة لها مقدّر، فلا يزيد حكم أبعاضها عن جملتها) لا إشكال فى عدم الزّيادة، والظّاهر وجوب نزع مقدار الجملة لها و إنّ لم يدخل تحت اسم الجملة، لتوقّف يقين البراءه عليه. (٥)

ص: ٩٤

١- (١). منتهى المطلب، الطهارة، ج ١، ص ١٨.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٦٠.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٦١.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٦٢.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٦٣.

«الثالث»: (إذا لم يقدر للنجاسة حيواناً كان أو غيره (منزوح) أى لم يعلم من الشارع له مقدر بالخصوص بأحد الأدلة المعتبره فعلا كانت أو قولاً - ظاهراً أو نصياً) (نزع جميع مائها) تحقيقاً لا يتسامح فى شىء منه، (فإن تعدد نزعها) لكثرة الماء أو غلبته لا لمانع خارجى (لم تطهر إلا بالتراوح) وقد تقدم كفيته وما اختاره المصنف من وجوب نزع الجميع لفاقد النص هو الأقوى إستصحاباً للنجاسة. لا - يقال: إن أصله البراءة من وجوب نزع الجميع قاضيه بعكس ما ذكرتم، كما قيل ذلك عند الشك من تعارض الأدلة فى وجوب الغسل من البول مره أو مرتين أو أزيد.

لأننا نقول: الإستصحاب قاطع لأصل البراءة، وبناءً الفقه من أوله إلى آخره عليه. (١)

وقيل: بوجوب نزع الأربعين لقولهم (٢): «ينزع منها أربعون و إن صارت مبخره» وهى مع عدم العلم بصدرها لا جابر لسندها.

والحاصل: لا - إشكال فى أنه على تقدير نجاسة البئر أن هناك نجاسات قدر لها الشارع نزع الجميع، كالبعير وصب الخمر، ونجاسات قدر لها الشارع دون ذلك، فالنجاسة الغير المنصوصه يحتمل كونها من الأولى، ويحتمل كونها من الثانية، فاليقين لا يحصل إلا ينزع الجميع. (٣)

وقيل: بوجوب نزع الثلاثين، ونسب إلى العلامة رحمه الله فى المختلف، (٤) واحتج عليه بروايه كردويه. (٥)

و عن العلامة فى المختلف: إنى لم أعرف حاله (أى كردويه)، فهذه الروايه مع ما فى سندها ودلالاتها، وإعراض أكثر الأصحاب عنها لا تصلح لأن تكون قاطعه لما ذكرنا، فالأقوى حينئذ نزع الجميع. (٦)

فى تغير أوصاف ماء البئر

٤٩٢/١

(و إذا تغير أحد أوصاف مائها) كلاً أو بعضاً لونا أو طعماً أو رائحه (قيل: ينزع ماؤها

ص: ٩٥

١- (١). المصدر، ص ٢٦٥.

٢- (٢). وسائل الشيعه، الباب ٢٠ من أبواب الماء المطلق، ج ١، ص ١٤٠، ح ٤.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٦٧.

٤- (٤). مختلف الشيعه، الطهاره، ماء البئر، ص ٩.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢١، ج ١، ص ٤١٣، ح ١٩.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٦٨.

أجمع) ونسبه في كشف اللثام (١) إلى القائلين بالنجاسة، (٢) (فإن تعذر لغزارته) وهو المراد بغلبه الماء الوارد في الخبر (٣) لا لغيره (تراوح عليها أربعة و هو الأولى)، وعن الدروس: اختيار أكثر الأمرين من المقدّر وما يزول به التّغيير عند تعذر نزع الجميع.

وكشف الحال يحصل بذكر أخبار الباب وفتاوى الأصحاب.

فقول: أمّا الأخبار، فمنها: صحيح ابن بزيع، عن الصادق عليه السّلام قال: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الزّيح ويطيب الطّعم لأنّ له مادّة».

و أمّا الأقوال: فالظاهر من القائلين بطهاره البئر وعدم نجاستها إلا بالتّغيير؛ كما هو المختار أنّ تطهيرها بالنّزع حتّى يزول التّغيير؛ عملاً بالأخبار الصحيحة (٤) الصّريحه الظّاهره في أنّ حالها حال الجارى.

ولا يعارض ذلك أخبار المقدّرات، لكونها محمولة على الإستحباب عندهم، بل ولا الأخبار الدّالة على نزع الجميع التي قدّمناها، إذ هي بين غير واضح السّند وبين غير واضح الدّلاله، فتلك أقوى منها من وجوه عديده، فوجب حملها إمّا على الإستحباب أو على أنّ التّغير لم يذهب إلا بنزع الجميع. (٥)

و أمّا القائلون بالنّجاسه، فالظاهر أنّ أقوالهم تنتهى إلى سبعة أو ثمانية بعد الإتّفاق على أنّه لا يطهر قبل زوال التّغير.

«الأوّل»: موافقه القائلين بالطّهاره، فيكتفون بنزع ما يزيل التّغير سواء كانت النّجاسه منصوصه أو غير منصوصه أو غير منصوصه، وسواء كان نصّها نزع الجميع أو لا وسواء ساوى ما زال به التّغير المقدّر أو زاد أو نقص، وهو المنسوب للمفيد، للأخبار المتقدّمه الدّاله على حصول طهر المتغير بنزحه المزيل لتّغيره مع عدم تفصيلها بين ماله مقدّر أولى وبين ما مقدّره الجميع أولى. (٦)

«الثّانى»: من الأقوال: وجوب نزع أكثر الأمرين من المقدّر وما يزول به التّغيير، هذا في

ص: ٩٦

١- (١). كشف اللثام، الطّهاره، ج ١، ص ٣٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٦٨.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطّهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١١٩.

٤- (٤). كما تقدّم في صحيح ابن بزيع؛ و راجع الكافي، ج ٣، ص ٥، ح ٢.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٧٠.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٧١.

المنصوص الذى نصّه غير نرح الجميع، و أما فيه وفيما لا نصّ فيه فينرح الجميع، ومع التعذّر فالترّاح، و هو الأقوى، جمعاً بين الأدلّه ضروره عدم البحث فيه حيث يتساوى المقدّر وما به يزول التغيير، أو إذا زاد ما زال به التغيير، إنّما الكلام فيما إذا زاد المقدّر، والمتمّجه وجوبه، لشمول دليله له المعتضد بالأصل، وحصول التغيير لا يرفعه. (١)

«الثالث»: نرح ما يزيل التغيير أوّلاً ثم نرح المقدّر تماماً إن كانت النجاسه ممّا لها مقدّر، وإلا فالجميع، فإن تعذّر فالترّاح، وكأنّ مستنده أنّها أسباب و الأصل عدم تداخلها بالنسبه الى نرح الجميع، وفيه ما عرفت من فهم التداخل فى خصوص المقام.

«الرّابع»: الإكتفاء بأكثر الأمرين فيما له مقدّر، وفي غير المنصوص يرجع إلى زوال التغيير، وكأنّ مستنده فى الأوّل ما تقدّم، وفى الثانى: أخبار التغيير غير معارضه، وفيه: أنّه قبل حصول التغيير لا بدّ أن يكون لها مقدّر لا يرتفع بحصول التغيير، ففى الفرض يحتمل إستيفاء المقدّر، ويمكن لعدم لإحتمال أنّه أكثر ممّا زال به التغيير، فمن باب المقدّمه يجب نرح الجميع، فتأمل.

«الخامس»: وجوب نرح الجميع، ولعلّه المشهور بين القائلين بالتنجيس، لصحيحه معاويه بن عمّار (٢) وخبرى أبى خديجه ومنهال، وفيه: إنّ تلك الأخبار أقوى دلالة وسنداً وأكثر عدداً.

ثم اعلم أنّ أهل هذا القول اختلفوا عند التعذّر، فما بين قائل: يرجع إلى التّراوح، و هو الأقوى على تقدير القول بنرح الجميع، وما بين قائل: إلى زوال التغيير، للجمع بين ما دلّ على نرح الجميع وما دلّ على النرح حتى يزول التغيير، بحمل الأوّل على صورته الإختيار، والثانيه على التعذّر، وما بين قائل: بمراعاة أكثر الأمرين، وقد عرفت الأقوى منها، والله أعلم. (٣)

البئر و البالوعه

(ويستحبّ أن يكون بين البئر) أو مطلق العين على وجه (والبالوعه) وهى مجمع نجاسات نقّاذه كما يظهر من روايه الكنيف، (٤) لا خصوص ماء النّرح (خمس أذرع) بالذراع (٥) الهاشميه

ص: ٩٧

١- (١). المصدر، ص ٢٧٤.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الأبواب ١٩، ١٤، ٢٢ من أبواب الماء المطلق، ج ١، ص ١٢٨ و ما بعدها.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٧٦.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢١، ج ١، ص ٤١٠، ح ١١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٨٠.

التي حدّت بها المسافه (إن كانت الأرض صلبه) جبلاً (أو كانت البئر فوق البالوعه) قراراً، (و إن لم يكن كذلك) بأن كانت البالوعه فوق البئر قراراً أو مساويه أو كانت الأرض رخوه (فسبع) وهو المشهور بين الأصحاب. (١)

وحجّتهم في ذلك الجمع بين قول الصادق عليه السّلام في مرسله قدامه بن أبي يزيد الجمّاز قال: «سألته: كم أدنى ما يكون بين البئر-بئر الماء- والبالوعه؟ فقال: إن كان سهلاً فسبع أذرع، وإن كان جبلاً فخمسة أذرع»، الحديث. (٢)

وقوله عليه السّلام في خبر الحسن بن رباط: «سألته عن البالوعه تكون فوق البئر؟ قال: إذا كانت فوق البئر فسبعه أذرع، وإذا كانت أسفل من البئر فخمسة أذرع من كلّ ناحيه وذلك كثير». (٣)

ووجه الإستدلال أنّ في كلّ من الرّوايتين إطلاقاً من وجه وتقييداً من آخر، فجمع بينهما بحمل مطلقهما على مقيدهما. ولا يخفى عدم جريان مثل ذلك على القواعد، بل الاستفادة من مجموع الرّوايتين: أنّ السبعه لها سببان: السهوليه وفوقيه البالوعه، والخمسه أيضاً لها سببان: الجلبيه وأسفليه البالوعه. ويحصل التعارض عند تعارض الأسباب، فلا بدّ من مرجح خارجي حينئذ. (٤)

(ولا- يحكم بنجاسه) ماء (البئر) بمجرد قرب البالوعه، سواء قلنا إنّها لا تنجس إلا بالتغيير أو بالملاقاه، للأصل والإجماع، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك خبر محمّد بن القاسم، عن أبي الحسن عليه السّلام: «في البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسه أذرع وأقلّ وأكثر يتوضأ منها؟ قال: ليس يكره من قربولا من بعد، يتوضأ منها ويغتسل ما لم يتغير الماء». (٥)

وبهذه الرّوايه تحمل الأخبار على الإستحباب، لما علمت من الإجماع على عدم التنجيس بذلك.

(إلا أن يعلم وصول ماء البالوعه إليها) فتنجس حينئذ بالملاقاه إن قلنا به، وإلا فبالتغيير.

(ثمّ إذا حكم بنجاسه الماء) بئراً كان أو غيره (لم يجوز استعماله في الطّهارة مطلقاً) حدثاً وخبثاً، عند الضّروره وعدمها، وهل المراد بعدم الجواز الإثمّ أو عدم الاعتداد؟ صرح العلّامه في القواعد بالأوّل، وعنه في نهايه الأحكام تفسير الحرمة: بعدم الاعتداد، ولا يبعد

ص: ٩٨

١- (١). المصدر.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ٨١، ح ٣.

٣- (٣). المصدر، ص ٧، ح ١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٨٢.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٨١، ح ٤.

القول بالأوّل فى خصوص الطّهاره الحدّثيه للتّواهى الكثيره (١) عن الوضوء بالماء القدر المفيد حرمة ذاته المستلزمه للفساد، و أمّا الطّهاره الخبثيه فالأظهر العدم و إن أمكن للمدعى أن يدّعيه أخذاً بحقيقه النهى. (٢)

(و) كذا لا- يجوز (فى الأكل و الشّرب) دون غيرهما من إزاله الأوساخ و اللطوخت و نحو ذلك (إلا عند الضّروره) والمدار على تحقّقها، ومنها: العسر و الحرج و التقيه و نحو ذلك. (٣)

فى حكم الإناء المشبه

٥٥٠/١

(ولو اشتبه لإناء النّجس بالطّاهر و جب الإمتناع عنهما) فى الشّرب و الطّهاره وغيرهما ممّا يشترط فيه طهاره الماء مع فرض الإنحصار، إجماعاً محصّياً لا ومنقولاً فى الخلاف (٤) والمعتبر (٥) وغيرهما. (و) بغير خلاف كما فى السرائر، (٦) فحينئذ إن لم يجد غيرهما تيمّم

كالتّجس المعين.

ويدلّ عليه خبر سماعه عن الصادق عليه السّلام: «فى رجل معه إناء وقع فى أحدهما قدر ولا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء غيرهما؟ قال: بهريقهما و يتيمّم». (٧)

واستدلّ له مع ذلك كلّ فى المعتبر: بأنّ يقين الطّهاره معارض بيقين النّجاسه، ولا رجحان، فيتحقّق المنع.

فكان المهمّ حينئذ تنقيح القاعده لينتفع بها فى غير المقام، فنقول (٨): إنّ الشّارع كلّفنا بإجتناّب النّجس، والفرض أنّ أحدهما نجس، فنحن مكلفون بإجتناّبه الآن، ففى الحقيقه صار التّكليف بإجتناّب فرد واحد منهما معين غير معلوم عندنا، فيجب حينئذ إجتناّبهما لأنّه لا طريق لإمتثال هذا الخطاب إلاّ اجتنابهما. (٩)

ص: ٩٩

١- (١). نهايه الأحكام، الطّهاره، ج ١، ص ٢٤٦.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٨٩.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٩٠.

٤- (٤). الخلاف، الطّهاره، مسأله ١٥٣، ج ١، ص ١٩٧.

٥- (٥). المعتبر، الطّهاره، ج ١، ص ١٠٣.

٦- (٦). السرائر، (ضمن جوامع ينباع الفقهيّه)، ج ١، ص ٨٥.

٧- (٧). الكافى، ج ٣، ص ١٠، ح ٦.

٨- (٨) .جواهر الكلام، ج١، ص٢٩٠.

٩- (٩) .المصدر، ص٢٩١.

لا- يقال: إنَّ أصل البراءه يعارض ما ذكرت، لأننا نقول: إن أريد بأصل البراءه إنّما هو البراءه عن واحد منهما فللمكلف أن يختار أيهما شاء، ففيه أنّه لا معنى له بعد ما عرفت من بقاء التّكليف بالفرد الغير المعين عند المكلف، للإستصحاب أو شمول الدليل. (١)

فإن قلت: نحن نتمسك فيها يرجع إلى الطّهاره و النّجاسه بقوله عليه السّلام: «كلّ شيء نظيف حتّى تعلم أنّه قذر». (٢)

وقوله عليه السّلام: «كلّ ماء طاهر حتّى تعلم أنّه نجس». (٣)

وفيما يرجع إلى الحلّ و الحرمة بقوله عليه السّلام: «كلّ شيء يكون فيه حلال و حرام فهو حلال حتّى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه». (٤)

قلت: إنّنا نمنع شمولها لمثل المقام، وذلك لظهور قوله عليه السّلام: «كلّ شيء يكون فيه حلال و حرام» (٥) إلى آخره، في إرادته أنّ الشيء الكلّي الذي يكون منه حلال و حرام بمعنى أنّه لا تحصل الحرمة بمجرد الإحتمال و هو في الشّبهه الغير المحصوره، ويكشف عن ذلك قوله عليه السّلام في روايه مسعده بن صدقه، عن أبي عبدالله عليه السّلام قال: «كلّ شيء هو لك حلال حتّى تعلم أنّه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، وذلك مثل الثّوب يكون عليك قد اشتريته و هو سرقة، ومملوك عندك و هو حرّ قد باع نفسه، أو خدع فبيع قهراً، أو امرأه تحتك و هي اختك أو رضيعتك، والأشياء كلّها على هذا حتّى يستبين لك غير ذلك، أو تقوم به البيئه». (٦)

فانظر كيف كشف عليه السّلام أصل المراد بقول: «كلّ شيء» إلى آخره فيكون مراده حينئذ بيان أنّه لا معنى لحرمة الأشياء بمجرد الإحتمال، لا أنّه إن كان هناك عبدان أحدهما تعلم أنّه حرّ و الآخر مملوك، أو أنّ امرأتين أحدهما أجنبيّه والأخرى اختك فهو حلال أيضاً. (٧)

ص: ١٠٠

١- (١). المصدر، ص ٢٩٢.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١١٩.

٣- (٣). روى صاحب وسائل الشيعه: «كلّ ماء طاهر إلّا ما علمت أنّه قذر» في الباب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٢ ولم نجد «كلّ ماء طاهر حتّى تعلم أنّه نجس».

٤- (٤). الكافي، باب نوادر كتاب المعيشه، ج ٥، ص ٣١٣، ح ٣٩.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٩٤.

٦- (٦). الكافي، باب نوادر كتاب المعيشه، ج ٥، ص ٣١٣، ح ٤٠.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٩٥.

وفصل المقام إنّنا نقول: إنّهُ من جميع ما ذكرنا ومن النظر في كلام الأصحاب في هذه المسألة وفي مسأله التّوْبين اللّذين اشتبه الطّاهر منهما بالآخر، وفي محلّ السّجود إذا اشتبه الطّاهر منه بالنّجس يكاد يقطع النّاطر في كلامهم أنّهُ لا إشكال عندهم في جريان هذه القاعدة وعدم الالتفات لهذه العمومات. (١)

فوائد

بقي هنا فوائد «منها»: أنّهُ لو انكفى أحد الإناءين، فهل يتغير الحكم الأوّل أو لا؟ و الطّاهر أنّ الحكم عندهم كالأوّل، ولم أعر على وجود مخالف من أصحابنا، نعم نقل عن بعض العامّة: أنّهُ جوّز الطّهاره لأصل الطّهاره، وردّه في كشف اللثام: بأنّهُ لم تتمّ لجاز بأيّهما اريد، انتهى. (٢)

«ومنها»: أنّ الطّاهر أنّه لا- تجب الإبراقه في جواز التيمّم. ولا- ينافى ذلك ظاهر الآيه (٣) المتضمّن لإشتراط التيمّم بعدم وجدان الماء، لأنّ المراد منه عدم التمكن من استعماله ولو شرعاً، والأمر بالإبراقه لعلّه كناية عن عدم جواز الإستعمال بل هو الطّاهر منه. (٤)

«ومنها»: أنّهُ لو انكفى أحد الإناءين المشتبه أحدهما بالمضاف، فهل ينتقل فرضه إلى التيمّم أو يجب عليه الوضوء و التيمّم؟ الأقوى الثّاني، تحصيلاً لليقين، واحتمل الأوّل لأنّه يصدق عليه أنّه غير واجد للماء، وفيه: أنّهُ ممنوع بل لا يحكم عليه بكونه واجداً ولا غير واجد.

«ومنها»: لو كان الإناء مشتبهاً بالمغصوب لو تطهّر بهما فالظاهر كما عرفت عدم حصول الطّهاره، نعم لو غسل بأحدهما النّجاسه ارتفعت، لعدم إشتراطها بالقربه.

«ومنها»: لو اشتبه المضاف بالملق و كان عنده ماء مطلق غيرهما لا يكفي للوضوء مثلاً، ولكن يمكن مزجه بمضاف بحيث لا يخرج المطلق عن الإطلاق، فالظاهر وجوب المزج، لأنّهُ حينئذ يكون متمكناً من ماء غير مشتبه، ومعه لا- يجوز (٥) الوضوء التريدي، لأنّهُ إنّما جاز من جهه الإحتياط لعدم التمكن من غيره، ويحتمل العدم، بناء على ما نقل عن الشيخ رحمه الله في

ص: ١٠١

١- (١). المصدر، ص ٢٩٧.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٠٠.

٣- (٣). النساء، ٤٣؛ المائدة، ٦.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٠٤.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٠٧.

مسأله التيمم: من أنه لو وجد عنده ماء مطلق قليل وماء مضاف وأمكن تكثيره بالمضاف بحيث لا يخرج عن الإطلاق لم يجب عليه المزج، ويتيمم، وإن كان لو مزج لوجب عليه الوضوء، لأصاله البراءة.

لكن الأقوى خلاف ما ذكره الشيخ رحمه الله في مسأله التيمم، للأوامر المطلقة بالوضوء والغسل. (١)

٥٦٢/١

في الماء المضاف

إشارة

الطرف (الثاني: في الماء المضاف) (و هو كل ماء) يحتاج في صدق لفظ الماء عليه إلى قيد، أو ما يصح سلب إسم الماء عنه، ومنه الذي (اعتصر من جسم، أو مزج به مزجاً يسلبه إطلاق الاسم) أو صعد.

وكان المصنّف أشار بقوله: «سلبه إطلاق الاسم» إلى أنه إن لم يسلبه الإطلاق بل كان يطلق عليه، لا يدخل بذلك تحت المضاف، وتصحّ الطّهارة به و هو كذلك، بل لا خلاف فيه عندنا على الظاهر.

ولا فرق بحسب الظاهر فيما ذكرنا من مسلوب الاسم وعدمه، بين قلّه الممزوج وكثرته ومساواته، لكون المدار على صدق الاسم.

ولو امتزج المطلق بالمضاف بحيث لا - يصدق عليه اسم المطلق ولا - اسم المضاف ولم يعلم استهلاك أحدهما بالآخر، فالظاهر عدم جواز استعماله في كلّ ما اشترط بالمائيه، كالطّهارة من الأحداث والأخبار، ويحتمل أن يقال: إنّه بهذا الإمتزاج لم يخرج كلّ منهما عن حقيقته، لعدم تداخل الأجسام، فللمجنب حينئذ أن يرتمس فيه، ويرتفع عنه الحدث وكذلك الوضوء إلاّ أنّه يشكل من جهة المسح، لمخلوطيه الماء بغيره، ولا ريب أنّ الأوّل أقوى، بناءً على خروج الماء بالإمتزاج المزبور عن الماء المطلق. (٢)

و أمّا حيث يكون الممزوج بالمطلق غير المائع من الأجسام - مثلاً - بحيث يقع الشك في كون المطلق، هل خرج عن إطلاقه أو لا؟ فالظاهر من بعضهم جريان الإستصحاب وجريان جميع الأحكام عليه، وفيه تأمل، إذ المدار على الإطلاق العرفي، والفرض فقده.

(٣)

ص: ١٠٢

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر، ص ٣١٠.

٣- (٣). المصدر، ص ٣١١.

وعلى كل حال (فهو ظاهر) بعد طهاره أصله من غير خلاف (لكن لا يزيد حدثاً) أكبر أو أصغر، إختياراً وإضطراباً (إجماعاً) خلافاً للصدوق كما نقل عنه، فإنه أجاز الوضوء بماء الورد وغسل الجنابه.

وللمنقول عن ابن أبي عقيل فإنه ظاهر في جواز مطلق المضاف في مطلق الطهاره عند عدم غيره، لقوله: «ما سقط في الماء ممّا ليس بنجس ولا - محرّم فغير لونه أو طعمه أو رائحته حتّى اضيف إليه مثل ماء الورد وماء الزعفران وماء الخلق وماء الحمص وماء العصفر فلا يجوز استعماله عند وجود غيره، وجاز في حال الضروره عند عدم غيره».

وكيف كان، فقد سمعت الإجماع في كلام المصنّف وغيره.

ويدلّ على ما ذكرنا، قول الصادق عليه السّلام في خبر أبي بصير بعد أن سأله عن الوضوء باللبن؟ قال: «لا إنّما هو الماء و الصعيد» (١). (٢) مع ظاهر قوله تعالى: ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا... (٣).

هذا مع أنّا لم نقف للصدوق على دليل غير قول أبي الحسن عليه السّلام في خبر يونس: «قلت له: الرّجل يغتسل بماء الورد ويتوضّأ به للصّلاه؟ قال: لا - بأس بذلك»، وهو مع مخالفته لما تقدّم، وعن ابن الوليد: أنّه لا يعتمد على حديث محمّد بن عيسى، عن يونس، قال الشيخ في التهذيب: إنّ خبر شاذّ شديد الشّدوذ، وإن تكرر في الكتب والأصول، فإنّما أصله يونس، عن أبي الحسن عليه السّلام، ولم يروه غيره، وقد أجمع العصابه على ترك العمل بظاهره» انتهى. (٤) فإذا كان هذا حال الخبر وجب طرحه أو تأويله بإرادته الماء الذي وقع فيه الورد ولم يسلبه الإطلاق. (٥)

عدم إزالة الخبث

(ولا) يزيل (خبثاً على الأظهر) وهو المشهور نقلاً وتحصيلاً شهره كادت تبلغ الإجماع، بل هي إجماع للإستصحاب، وتقييد الغسل بالماء في بعض النّجاسات كقوله عليه السّلام: «لا يجزى من

ص: ١٠٣

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٠، ج ١، ص ٢١٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣١٢.

٣- (٣). المائده، ٦؛ والنساء، ٤٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣١٣.

٥- (٥). المصدر، ص ٣١٤.

البول إلا الماء» (١) وقوله عليه السلام في فضل الكلب: «اغسله بالتراب أول مرّه ثمّ بالماء». (٢)

إلى غير ذلك من الأخبار، ويتمّ الإستدلال بها بعدم القول بالفصل، فيجب حينئذ حمل مطلق الأمر بالغسل الوارد في كثير من الأخبار عليها.

(و متى لاقتة) أى المضاف (النّجاسه) أو المتنجّس (نجس قليله وكثيره، ولم يجز استعماله فى أكل ولا شرب) إجماعاً منقولاً، وفى الأخبار دلالة عليه فى الجملة، كروايه السيكونى (٣) التى أمر فيها بإهراق المرق للفأره، وبروايه (٤) ابن آدم كذلك للقطره من التبيذ و الخمر و المسكر، والعمده الإجماع السابق، بل بإطلاقه يستغنى عن تقرير السيرايه فى المقام، على أنه قد تقدّم أنّ الحقّ كونها على خلاف الأصل. (٥)

٥٨٨/١

فى طريق تطهير الماء المضاف

وكيف كان، فطريق تطهير المضاف قد اختلفت فيه عبارات الأصحاب، فالمنقول عن الشيخ فى المبسوط (٤): أنه لا يطهر إلا أن يختلط بما زاد على الكثر من الماء الطاهر المطلق، ولم يسلبه إطلاق اسم الماء، ولا غير أحد أوصافه.

وفى التحرير: «يطهر بإلقاء كثر من المطلق فما زاد عليه دفعه بشرط أن لا يسلبه الإطلاق ولا يغير أحد أوصافه». (٧)

وكشف الحال فى المسألة أننا نقول: الروايات خالية عن كيفية تطهير المضاف، فلم يبق لنا إلا إدخاله تحت القواعد الممهّده، والظاهر أنه غير قابل للتطهير، لعدم ثبوت كيفية خاصه فى تطهيره، ولا يمكن جريان ما وصل إلينا من المطهرات عليه حتى بالإستحاله بممازجه دون الكثر من الماء -مثلاً- بل والإستهلاك به بناءً على أنّ الإستحاله إنّما تفيد طهاره ما كانت (٨) النجاسه دائره مدار إسمه، كالكلب و الخنزير ونحو ذلك، فإذا استحالت إلى موضوع آخر لا يطلق عليه

ص: ١٠٤

١- (١). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٠، ح ٨٦.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعة، الباب ٢ من أبواب النجاسات.

٣- (٣). وهى كما فى تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨٦، ح ١٠٠.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١٠٧.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٢٢.

٦- (٦). المبسوط، الطهاره، ج ١، ص ٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٢٣.

٨- (٨). المصدر، ص ٣٢٧.

هذا الاسم إتجه الحكم بطهارتها، أمّا إذا كان لحوق وصف النجاسة ليس دائره مدار الاسم بل مدار الذات، وهي بالإستحاله لم تذهب فلا تفيد إستحاله المنتجسات طهاره لما عرفت.

وعلى كلّ حال، فالمضاف قابل لأن ينقلب إلى جسم قابل للتطهر، فإذا انقلب -مثلاً- إلى المائي ولو بامتزاجه بماء قليل أو علاج آخر صار حاله حال الماء يطهره ما يطهره وحيث يمتزج به كثير لا يحكم بطهاره المضاف حتى يستهلكه المطلق ويكون ماءً مطلقاً فيطهر حينئذ بالكثير وليس هذا تطهيراً للمضاف نفسه كما هو واضح. (١)

(و) قد ظهر ممّا ذكرناه: أنه (لو مزج طاهره) أى المضاف (بالمطلق اعتبر فى) بقاء (رفع الحدث به) بل و الخبث بل وباقي ما يترتب على كونه ماء مطلقاً من الأحكام (إطلاق الاسم) بعد الوقوف على حقيقه الحال كما تقدّم تحقيق ذلك فى المباحث السابقه. (٢)

فى كراهه الطّهاره بماء اسخن بالشّمس

٥٩٨/١

(وتكره الطّهاره بماء اسخن بالشّمس فى آنيه)، والأصل فى المسأله خبر إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبى الحسن عليه السّلام قال: «دخل رسول الله صلّى الله عليه وآله على عائشه وقد وضعت قممتهما فى الشمس، فقال: يا حميرا، ما هذا؟ قالت: أغسل رأسى وجسدى، قال: لا تعودى، فإنّه يورث البرص» (٣) ولا- يقدر قصور السّند بعد الإنجبار بالأخرى والتّسامح فى المكروه، والحكم بالصّحّه من مثل المحقّق. (٤)

والأقوى شمول الحكم للوضوء والغسل سواء كانت رافعه للحدث أو لا، لصديق اسم الوضوء والإغتسال على ذلك، بل وسائر الإستعمال مع المباشرة للبدن للتعليل، مع ترك الإستفصال من رسول الله صلّى الله عليه وآله لعائشه.

والظاهر بقاء الكراهه وإن زالت السخونه، للإستصحاب، وشمول قوله صلّى الله عليه وآله: «الماء الذى تسخنه الشمس» (٥) له، وعن بعضهم: الإحتجاج عليه بعدم إشتراط بقاء المبدأ فى صدق المشتقّ، وفيه نظر، والمدار فى التسخين وكون الشّمس هى المسخنه، العرف، ولا يندرج فيه

ص: ١٠٥

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٣٠.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٧، ج ١، ص ٣٦٦، ح ٦.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٣١.

٥- (٥). راجع ذكرى الشيعة، الطهاره ص ٨.

ما لو سخّنت الشَّمْس آنيه كانت فارغه ثمّ وضع فيها ماء فاكتسب (١) تسخيناً لحراره الآنيه.

وهل يشترط في الماء القلّه أو لا؟ وجهان، بل قيل: قولان، والأقوى عدم الإشتراط، وليس لفظ الآنيه موجوداً في الروايه حتى يتبادر منه القلّه، وإن كان القول الآخر لا يخلو من قوّه أيضاً، لأنّ المتعارف تسخينه القليل، وأنّ لفظ الآنيه وإن لم يكن في الروايه لكن الإجماع على عدم الكراهه في غيرها كاف. (٢)

٦٠٤/١

في كراهه تغسيل الأموات بماء اسخن بالنّار

(و) يكره (بما اسخن بالنّار في غسل الأموات) بلا خلاف أجده، بل في الخلاف (٣) عليه إجماع الفرقة وأخبارهم إلّا- في برد لا يتمكّن الغاسل من استعمال الماء البارد، أو يكون على بدنه نجاسه لا يقلعها إلّا الماء الحارّ، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك قول أبي جعفر عليه السّلام في صحيح زراره: «إلا- يسخن الماء للميت، ولا يعجل له النّار»، (٤) وروى في حديث آخر: «إلا أن يكون شتاءً بارداً، فتوقى الميت ممّا توقى منه نفسك» (٥). (٦)

وحمل النّهى للكراهه مع صحّه السّند في بعضها، لما عرفت من الإجماع من الشيخ على الكراهه، وكيف كان فظاهر الأصحاب خصوص التسخين بالنّار، أمّا لو كان مسخّناً بغيرها فالظاهر منهم عدم الكراهه لكن قد يشكل بتناول بعض الروايات له كقوله عليه السّلام: «لا يقرب الميت ماءً حميماً» (٧) ونحوه. (٨)

والذى يقوّى في النّظر أنّه متى توقّف واجب على تسخين الماء كدفع ضرر أو إزاله نجاسه لا تنقل إلّا به أو نحو ذلك ارتفعت الكراهه قطعاً، وبدونه فالكراهه باقيه إلّا إذا كان الماء بارداً جداً فإنّه وإن لم يخش الغاسل الضّرر ينبغي أن يوقى الميت، ذلك مراعاة لحاله،

ص: ١٠٦

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٣٢.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). الخلاف، الطهاره، مسأله ٤، ج ١، ص ٥٤.

٤- (٤). الكافي، باب كراهيه تجمير الكفن، ج ٣، ص ١٤٧، ح ٢.

٥- (٥). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب غسل الميت، ج ١، ص ١٤٢، ح ٣٩٤ و ٣٩٥.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٣٣.

٧- (٧). راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٢٢، ح ١٠٧.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٣٤.

وقد يستظهر من قوله عليه السلام: «فتوقيه ممّا توقّى منه نفسك»، التّعدّيه إلى امور اخر كملوحه الماء، وكونه آجناً وغير ذلك، وينبغى الإقتصار على مقدار ما تندفع به شدّه البروده. (١)

ماء غسل الأخبث

إشاره

(والماء المستعمل فى غسل الأخبث) حكميه كانت أو عينيه (نجس سواء تغير بالنجاسه) لوناً أو طعماً أو رائحه (أو لم يتغير) و هو ما انفصل بالعصر أو بنفسه من المتنجس بعد الصّب عليه لتطهيره، وفى المنتهى ما معناه: هو المنفصل من غسله النجاسه قبل طهاره المحلّ، أو ما تحصل الطّهاره بعدها.

قلت: ما المراد بالإنفصال؟ هل هو كون الهواء ظرفاً له؟ فلا يجرى الكلام فيما لو جرى على المتنجس إلى مكان آخر متّصل به غير منفصل عنه كما فى البدن، أو المراد به مطلق الإنفصال عن المحلّ النجس ولو إلى مكان آخر، فيجرى البحث فيما لو تنجس أعلى البدن ثمّ صبّ عليه شىء من الماء حتّى جرى إلى أسفله ولم ينفصل عنه، ومقتضى ما ستسمع من أدلّه القائلين بالنجاسه من كونه ماءً قليلاً لا لاقى نجاسه، الحكم بنجاسه ذلك كلّه من غير فرق بين أن ينفصل منه شىء أو لا، ولا يخفى ما فيه من العسر و الحرج. (٢)

وكيف كان، فالكلام يقع فى المنفصل عن النجس المزيل لنجاسته، أو كان بعض المزيل كما فى متعدّد الغسل، ولا كلام من أحد فى النجاسه مع التغير و الظاهر اختصاص الحكم بالتغير بالنجاسه، فلا يدخل فى البحث ما لو تغيرت بالمتنجس. إذا عرفت هذا فنقول: قد اختلفت كلمات أصحابنا (رضوان الله عليهم) على أقوال:

«الأول»: الحكم بالنجاسه مطلقاً من غير فرق بين المتنجسات إناءً كان أو غيره، ولا بين الغسلات فى التعدّد و الإتّحاد.

«وقيل»: بالطّهاره مطلقاً من غير فرق بين الغسله الأولى و الثّانيه، وفى الإناء وغيره، (٣) «وقيل: بالتفصيل» وهما قولان أيضاً: «الأول» التفصيل بأنّ ماء الغساله كالمحلّ بعدها، بمعنى أنّ ما كان فيه غسله واحده فماء الغساله فيه طاهر لكون المحلّ بعدها طاهر كما هو الفرض

ص: ١٠٧

١- (١). المصدر، ص ٣٥.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٣٦.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٣٧.

وما كان الغسل فيه متعدداً فمَاء الغسل الذي قبل الغسله الأخير نجس وفيها طاهر، لكون ما بعد الأول نجس، بخلاف الأخير.

«الثاني»: ما يظهر من المنقول عن الشيخ في الخلاف، (1) حيث إنّه حكم بطهاره غسله إناء الولوغ من غير فرق بين الأولى والثانية والثالثة، وحكم بنجاسه ماء الغساله الأولى في الثوب (2) دون الثانية.

وهناك (قول آخر) وهو الحكم بنجاسه ماء الغساله وإن ترامت الغسالات، وطهر المحل، فيكون المحل طاهر، وما يجري عليه من الماء نجس.

فتنتهى الأقوال في بادئ النظر إلى ستّة:

١. القول بالنجاسه مطلقاً إلى أن يطهر المحل؛

٢. والقول بها ولو بعد طهره؛

٣. والقول بالطهاره مطلقاً؛

٤. والتفصيل بالورود وعدمه؛

٥. والتفصيل بكون الغسله ممّا يطهر المحل بعدها أو لا؛

٦. والتفصيل بين آنيه الولوغ وغيرها، فلا ينجس شيء من الغساله في الآنيه، وتنجس الأولى خاصّه من غيرها دون الثانية. (3)

الإستدلال للنجاسه

وغايه ما يمكن أن يستدلّ به للقول بالنجاسه: إنّه ماء قليل لاقى نجاسه فينجس، وبما روى، عن العيص بن القاسم، قال: «سألته عن رجل أصابه قطره من طشت فيه وضوء؟ فقال عليه السّلام: إن كان من بول أو قذر فيغسل ما أصابه»، (4) وبالحكم في كثير من الأخبار (5): بإهراق الماء مع إصابه المتنجس له، وبما رواه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «الماء الذي يغسل به

ص: ١٠٨

١- (١). الخلاف، الطهاره، مسأله ٤، ج ١، ص ٥٤.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٣٩.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٤٠.

٤- (٤). وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، ج ١، ص ١٥٦، ح ١٤.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، ج ١، ص ١١٣-١١٥، ح ٣، ٤، ٧، و ١١.

الثوب أو يغتسل به من الجنابه لا- يتوضأ به وأشباهه»، (١) وربما يستدل له بالإجماع المدعى فى التحرير، (٢) وبالتهى (٣) عن استعمال غسله الحمام.

والكل لا- يخلو من نظر، «أما الأول» فقد أثبتوا كبراه بالمفهوم من قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كزلم ينجسه شىء»، (٤) وفيه: أنه لا- دلالة فيه على نجاسه الماء القليل (٥) بكل شىء وعلى كل حال وكأنهم يفهمون ذلك منه لما هو مركز فى أذهانهم من نجاسه الماء القليل، وإلا لو عرضت عليهم نظائر هذا التركيب لأنكروا على من فهم منها ذلك، فإذا قال القائل- مثلاً-: «إذا جاءك زيد فلا تكرم أحداً» أترى أنه يفهم منه أنه إن لم يجئك زيد فأكرم كل أحد؟ كلا، إن مدعى ذلك مفتر، نعم يفهم أنه إن لم يجىء زيد فليس هذا الحكم، وهو هنا مسلم، فإنه إن لم يكن الماء قدر كز فليس له هذا الحكم. (٦)

و أما الدليل الثانى

وهو «روايه» العيص فهى- مع كونها مضمرة ومقطوعه- غير دالة على تمام المدعى حتى تنافى ما ستمعه ما نختاره إن شاء الله، بل قد يكون شاهداً لنا. (٧)

و أما الثالث

فلأن هذه الأخبار محتملة لأن يكون أصابها عين القدر من غير تحقق للغسل، و أما إجماع المدعى فلا يدل على تمام المطلوب بل هو خاص بالنجاسة العينيه، وهو غير مناف لما ستمعه من المختار.

و أما روايه عبدالله بن سنان فهى إن لم يكن فيها إشعار بالعدم فلا دلالة فيها على الدعوى.

و أما التهى عن غسله الحمام ففيه: إن كثيراً منها نهت عن الإغتسال فيها معلله ذلك: بأنه اغتسال الجنب و التائب وولد الزنا و اليهودى و النصرانى ونحو ذلك، بل قد يشعر من عدم ذكر التعليل فى شىء، منها: بغسل النجاسات بعكس الدعوى.

ص: ١٠٩

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٠، ج ١، ص ٢٢١، ح ١٣.

٢- (٢). تحرير الأحكام، الطهاره، أحكام المياه، ج ١، ص ٦.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف؛ و علل الشرائع، ج ١، ص ٢٩٢، ح ١.

٤- (٤). المصدر، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، ج ١، ص ١١٧، ح ١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٤١.

٦- (٦). المصدر، ص ٣٤٢.

٧- (٧). المصدر، ص ٣٤٨.

والأقوى في النظر الحكم بطهاره الغساله مطلقاً من غير فرق بين الأولى والثانية، نعم يشترط أن لا يكون الغسله التي فيها زوال عين النجاسه، بناءً على عدم مدخليتها بالتطهر حتى يلتزم بطهارتها، للقاعده المنجبره. (١)

لا يقال: إن مقتضى ما ذكرت من القاعده أن تخصّ الطّهاره بالأخيره فقط، لأنها هي التي حصلت الطّهاره بها، لأنّ الظّاهر أنّ كلّ جزء منها سبب و الطّهاره تحصل بالمجموع، وما يقال: إنّ النّجاسه إن كانت عينيه ثمّ غسلتها مرّه واحده فإنّ الظّاهر الطّهاره مع أنّ مقتضى التقييد السابق العدم؛ يدفعه إمكان دعوى حصول الطّهاره حتّى تزال العين ويتعقّب غسل ولو بالإستمرار فحينئذ المطهر الغسل المتعقب وذاك الذي نلتزم بطهارته.

٦٣٨/١

ماء الاستنجاء

في حكم ماء الإستنجاء

ولا فرق بناءً على نجاسه الغساله بين سائر الغسالات (عدا ماء الإستنجاء فإنه طاهر) لا ينجس ما يلاقيه إجماعاً ونصوصاً معتبره مستفيضه، منها: حسنه الأحوال: «قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: أخرج من الخلاء فأستنجى بالماء، فيقع ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به؟ فقال: لا بأس». (٢)

وهذه النصوص مؤكده لما نقول من طهاره الغساله، خصوصاً بعد عدم الإيماء فى شىء منها إلى إختصاص هذا الفرد بالخروج من قاعده نجاسه القليل، بل فيها الإيماء خلافه.

ولكن ظهر من الذّكرى وغيرها: وقوع الخلاف فى أنّه على سبيل العفو أو هو طاهر؟ قال: وفى المعتبر: ليس فى الإستنجاء تصرّيح بالطّهاره إنّما هو بالعفو، وتظهر الثّمرة فى إستعماله، ولعلّه أقرب لتيقّن البراءه بغيره. (٣)

وكيف كان، فالظّاهر وجود الخلاف فى ذلك، وقد عرفت ممّا تقدّم من الذّكرى: أنّه على تقدير العفو لا يسوغ إستعماله، بخلاف الثّانى. (٤)

ص: ١١٠

١- (١). المصدر، ص ٣٤٣.

٢- (٢). الكافي، باب اختلاط ماء المطر بالبول، ج ٣، ص ١٣، ح ٥.

٣- (٣). ذكرى الشيعة، الطهاره، ص ٩، وهو رأى علم الهدى رحمه الله فى كتاب المصباح.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٥٥.

وقد يستظهر من إطلاق النصّ و الفتوى كما صرّح به بعض: عدم الفرق بين المخرجين، ولا بين الطبيعي وغيره إذا كان معتاداً، ولا بين المتعدّي وغيره ما لم يتجاوز بحيث يخرج عن مسمى الإستنجاء، وما يقال: من عدم شمول لفظ الإستنجاء لما يغسل به من البول ممنوع كما تقضى به بعض الأخبار في غير المقام، مع أنّ الغالب في الإستنجاء من الغائط أن يكون معه استنجاء من البول، وقلّ ما ينفك عنه، فترك التعرّض له في الأخبار مشعر بالمساواه في الحكم. (١)

نعم، يختصّ الحكم المذكور (بما لم يتغير بالنجاسة) على المشهور، بل عن بعضهم: الظاهر أنّه إجماعي، لما دلّ (٢) على نجاسة الماء بالتغير، وليس ماء الإستنجاء أعظم من الكثرّ والجاري، بل ليس لنا ماء لا يفسد بالتغير، ولذلك رجّحت تلك الأدلّة وإن كان بينهما عموم من وجه.

(أو تلاقيه نجاسه من خارج) لظهور الأدلّة في أنّه لا بأس به من حيث خصوص هذه الإزالة، لكن هذا في النجاسة الخارجة، كالأرض النجسه ونحوها، أمّا لو استصحب نجاسه داخله غير الغائط من دم ونحوه، أو متنجساً كبعض ما يخرج من الغائط ممّا ليس منه مع تنجيس المقعده بذلك، ففيه: وجهان، من غلبه ذلك (٣) مع عدم الإستفصال عنه، ومن الإقتصار على المتيقّن، ومنع الغلبه في الأمزجه الصّحيحه، ولعلّه الأقوى.

حكم الماء المستعمل في الحدث الأصغر والأكبر

(و) الماء (المستعمل في الوضوء طاهر ومطهر) إجماعاً محصّلاً ومنقولاً نصّاً وظاهراً وسنّه عموماً وخصوصاً، من غير فرق بين المييح و الرّافع، ولا بين ما يستعمل منه في الغسل و المضمضه و الإستنشاق وغيرها بشرط (٤) بقاء المائيه.

وعن أبي حنيفة: الحكم بنجاسته نجاسه مغلّظه. (٥) وعن أبي يوسف: إنّ نجاسه مخفّفه،

ص: ١١١

١- (١). المصدر، ص ٣٥٧.

٢- (٢). وقد تقدّمت الأدلّة حول ذلك؛ وراجع الاستبصار، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ١٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٥٧.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٥٨.

٥- (٥). ذكره ابن رشد القرطبي في بدايه المجتهد، ج ١، ص ٢٨؛ وكذلك الخلاف للشيخ الطوسي، ج ١، ص ١٧٢ من طبعه الشريف الرضى على الاوفست القديمه و المجموع، ج ١، ص ١٥١.

فيجوز الصّلاه. (١) وكلام أبي حنيفة هو الأقوى بالنسبة إليهما، وذكر الشهيد في الذكري: «إنه يستحب التنزه عن المستعمل في الوضوء». (٢)

(وما استعمل في رفع الحدث الأكبر) حقيقة أو حكماً كغسل الإستحاضه (طاهر) إجماعاً بقسميه، وسنّه عموماً وخصوصاً، والمراد به الماء المنفصل من بدن المحدث عند الإغتسال بالماء القليل، لقول أبي عبد الله عليه السّلام في خبر الفضيل بن يسار: «في الرّجل الجنب يغتسل فينتضح من الماء في الإناء؟ فقال: لا بأس ما جعل عليكم في الدّين من حرج». (٣)

ومن هنا نقل عن الصّيدوق أنّه مع منعه من إستعمال المستعمل، قال: «وإن اغتسل الجنب فنز الماء، فوقع من الأرض في الإناء، أو سال من بدنه في الإناء، فلا بأس». (٤)

ولا معنى للقول: بأنّه ليس من المستعمل، بل هو منه قطعاً، والقول بإختصاص المستعمل بالمنفصل بعد تمام الغسل فيكون المنفصل من غسل العضو غير مستعمل حتى يحصل التّمام، في غاية الضّعف. (٥)

وعلى ما ذكرنا فلو نزا بعد الإنفصال على البدن لا يجوز أن يكتفى بالغسل به، بناءً على عدم جواز رفع الحدث به.

وأيضاً بناءً عليه من كون المستعمل خاصّاً بالمنفصل لو بقيت لمعه لم يصبها الماء جاز صرف البلل من العضو الآخر إليها، لما تقدّم من أنّه لا يكون مستعملاً إلا بعد الإنفصال عن تمام البدن، والظاهر إختصاص الحكم بالمستعمل في الغسل الصّحيح دون الفاسد، لعدم رفع الحدث به، كما إذا كان في المكان المنغسوب ونحوه.

في رفع الحدث به ثانياً

وكيف كان، ف- (هل يرفع الحدث به ثانياً) أصغر كان أو أكبر (فيه تردّد) ينشأ من الأصل و العموم وصدق اسم الماء، ولأنّ الطّهور ما يتكرّر منه الطّهارة.

ص: ١١٢

١- (١). المبسوط للسرّحسي، ج ١، ص ٤٦؛ وكذلك الخلاف للشيخ الطوسي، ج ١، ص ١٧٢.

٢- (٢). ذكرى الشيعة، الطّهارة، ص ١٢.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب المياه و طهرها، ج ١، ص ١٦، ح ٢٢.

٤- (٤). المصدر، ذيل ح ٢٢.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٥٩.

ومن خبر عبد الله بن سنان: «الماء الذى يغسل به الثوب، أو يغتسل به من (١) الجنابه، لا يتوضأ بهو أشباهه»، (٢) ومن النهى (٣) عن الإغتسال بغساله الحمّام المعلّله لذلك ياغتسال الجنب وغيره، وقول أحدهما فى خبر محمّد بن مسلم قال: «سألته عن ماء الحمّام؟ فقال: أدخله بإزار، ولا- تغتسل من ماء آخر، إلا- أن يكون فيه جنب أو يكثر أهله فلا- يدري فيه جنب أم لا، لا أقلّ من استفاده الشك فيبقى إستصحاب الحدث سالماً ولأنّ ما شكّ فى شرطيته فهو شرط على وجه. (٤)

والأقوى فى النظر (٥) الأوّل لضعف روايه عبد الله بن سنان غايه الضعف، مع أنّ فى صدرها: «الابأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل»، مع أنّها موافقه للعامة، وما ذكره الشيخ رحمه الله من كونه مذهب الأكثر، مع أنّا لم نتحقّقه لا يصلح لأن يكون جابراً سيما بعد إعراض كثير من المتأخّرين عنها وجمله من القدماء.

و أمّا أخبار النهى عن غساله الحمّام فهى- مع تضمّن كثير منها التعليل بغساله اليهودى و النصرانى و المجوسى و النَّاصب لنا أهل البيت و هو شرّهم وولد الزّنا و الزّانى و الجنب من الحرام، ومع أنّ فى بعضها ضعفاً (٦)- لا تنهض على تخصيص تلك الأدلّه كما هو واضح.

و أمّا خبر ابن مسلم فلا دلالة فيه على ما نحن فيه، على أنّه قد اشتمل على غير معلوم الحال، ودلالته فى المفهوم، وهى لا تقتضى الأمر، فظهر حينئذ من ذلك كلّهُ إنّه لا- شكّ، مع أنّ التّحقيق عدم شرطيه ما شكّ فى شرطيته، على أنّ الغسل ليس من المجملات، بل هو ممّا وصل إلينا فيه البيان.

وكيف كان، فالظّاهر الجواز، بل فيه الإجماع على جواز رفع الخبث بالمستعمل فى الجنابه. (٧) (والأحوط المنع) غالباً، وإلا فقد يكون الإحتياط فى عدم المنع. (٨)

ص: ١١٣

١- (١). المصدر، ص ٣٦١.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٢١، ح ١٣.

٣- (٣). وسائل الشيعه، باب ٢١، ج ١، ص ٤١٧، ح ٣٧.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٨، ج ١، ص ٣٧٩، ح ٣٣.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٦٢.

٦- (٦). المصدر، ص ٣٦٣.

٧- (٧). المصدر، ص ٣٦٤.

٨- (٨). المصدر، ص ٣٦٥.

في الأسار

إشارة

الطرف (الثالث: في الأسار): وكان جعله قسيماً للمطلق و المضاف، لإختصاصه ببعض الأحكام، كالمنع من سؤر ما يؤكل لحمه ونحوه و إن كان يخلو من نظر، والأمر سهل.

والأسار: جمع سؤر، والمراد به لغة: الفضله و البقيه كما عن القاموس. (١)

أو البقيه بعد الشرب، كما عن الجوهرى، (٢) ويقرب منه ما نقله في الحدائق عن مجمع البحرين (٣) عن المغزب مع زياده، ثم استعير لبقيه الطعام.

وعلى كل حال، فالقله مفهومه أيضاً. (٤) وكيف كان، فكلام أهل اللغة لا يخلو من إجمال، و إن كان الأظهر أنه بقيه المشروب، بل مطلق المستعمل في الفم، إلا أن الذى ينبغى البحث عنه هنا عدّه امور بتفقيحها يتم المطلوب:

«الأول»: المبحوث عنه هنا من جهه الطهاره و الكراهه وغيرهما إنما هو مطلق المباشره لجسم الحيوان بالفم وبغيره.

«الثانى»: إن ذلك مخصوص بالماء أو مطلق المائع.

«الثالث»: اشتراط القله في الماء، أى كونه أنقص من كزّ دون سائر المايعات.

«الرابع»: هل أن ذلك معنى شرعى تحمل خطابات السنه عليه في غير المقام، أو أنه إصطلاح من المصنّفين في خصوص المقام؟ مقتضى تعريف جمع له بأنه شرعاً ماء قليل (٥) باشره جسم حيوان الأول، والأظهر العدم، وقد يحمل قولهم شرعاً أى في لسان المتشرّعه في خصوص المقام، (٦) نعم لا- يبعد في النظر التعميم في كلمات أصحابنا التى هى قرينه على روايات لمطلق المباشره لجسم الحيوان، مع احتمال التخصيص بالماء.

وربما يرشد إليه خبر العيص بن القاسم، حيث قال عليه السلام: «لا- تتوضأ من سؤر الحائض، وتوضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأمونه، ثم تغسل يديها قبل أن تدخلهما الإناء، وكان رسول الله صلى الله عليه و آله يغتسل هو وعائشه فى إناء واحد» (٧) إلى آخره.

ص: ١١٤

١- (١). القاموس المحيط، ج ٢، ص ٤٣، ماده (مسار).

٢- (٢). الصّحاح، ج ٢، ص ٦٧٥، ماده (سأر).

- ٣- (٣). مجمع البحرين، ج٣، ص٣٢٢ ماده (سأر).
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج١، ص٣٦٥.
- ٥- (٥). المصدر، ص٣٦٦.
- ٦- (٦). المصدر، ص٣٦٦.
- ٧- (٧). الكافي، باب الوضوء من سؤر الحائض، ج٣، ص١٠، ح٢.

و أمّا في غير المقام فالإقتصار على المباشرة بالفم هو الأظهر، لما سمعت من كلام أهل اللغة، بل قد يظهر من الأخبار (1) عدم إختصاصه بالماء ولا بالمائع كالمروى عن الصادق، عن آبائه عليهم السّلام: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله نهى عن أكل سؤر الفأر» (2). (3)

(وهي كلّها طاهره عدا سؤر) النجس منها، وهو (الكلب و الخنزير و الكافر، وفي) نجاسه (سؤر المسوخ تردّد) للتردد في نجاستها، (والطّهارة) فيها عيناً وسؤراً (أظهر) ومن عدا الخوارج و الغلاة من أصناف المسلمين، طاهر الجسد و السؤر) والتأميل في كلام المصنّف يرشد إلى أمرين:

«الأوّل»: إنّ كلّ ما ثبتت نجاسته شرعاً فسؤره إن كان فيما يفعل بالنجاسة نجس، ودليلها الإجماع محصّلاً ومنقولاً.

«الثاني»: إنّ كلّ ما ثبتت طهارته شرعاً فسؤره طاهر، وهو المشهور، (4) بل نقل الغنية (5) والخلاف: الإجماع عليه، وهو الحجّج بعد الأصل و الإستصحاب، والعموم، مضافاً إلى ما تسمعه من الأخبار، وخالف في ذلك ابن إدريس في السرائر (6) فحكم بنجاسه سؤر ما أمكن التحرّز عنه من غير مأكول اللحم من حيوان الحضر غير الطيور، وقد تعطى عبارته الشيخ (7) في التهذيب (8) بقريته ما عن الإستبصار (9) القول بالمنع من الوضوء و الشرب من سؤر غير مأكول اللحم غير السنور و الطير.

وعن المبسوط (10) والمهذّب (11): المنع من سؤر ما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير الآدمي و الطيور، إلاّ ما لا يمكن التحرّز عنه: كالهرة و الفأر.

ص: ١١٥

- ١- (١). راجع وسائل الشيعة، باب ٩ من أبواب الأسأر، ج ١، ص ١٧٢ و ما بعدها.
- ٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٤، ح ٤٩٦٨، في مناهي النبي صلّى الله عليه وآله.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٦٧.
- ٤- (٤). المصدر، ص ٣٦٨.
- ٥- (٥). الغنية (ضمن الجوامع الفقيهية)، الصلاة، ص ٤٨٩.
- ٦- (٦). السرائر، الأتعمة و الأشربة، ج ٣، ص ١١٨.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٨٦.
- ٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١٠، ج ١، ص ٢٢٤-٢٢٨، ح ٢٥، ٣٤ و ٤١.
- ٩- (٩). الإستبصار، الطهارة، باب ١٢، ج ١، ص ٢٦، ح ١ و ٢.
- ١٠- (١٠). المبسوط، الطهارة، المياه و أحكامها، ج ١، ص ١٠.
- ١١- (١١). المهذّب البارع في شرح المختصر النافع، الطهارة، أسأر الحيوان، ج ١، ص ٢٥.

ولا يخفى عليك ما فى دعوى الثلاثة (١) من الإجمال، بل لم نعثر لهم على ما يقضى بتخصيص ما سمعت من الأصل بل الأصول والعموم وغير ذلك، سوى قول الصادق عليه السلام فى الموثق بعد أن سئل عما تشرب منه الحمامة؟ فقال: «كل ما اكل لحمه فتوضأ من سوره واشرب». (٢)

وفيه: أنه معارض بغيره مما هو معتضد بالشهره العظيمه التى كادت تكون إجماعاً و هو صحيح البقباق قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهزّه والشاه و البقره و الإبل و الحمار و الخيل و البغال والوحش فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه؟ فقال: لا بأس به، حتى انتهيت إلى الكلب، فقال رجس نجس» (٣) إلى آخره.

فالمسأله سليمه الإشكال بحمد الله. (٤)

٦٤٨/١

فى كراهه سور الجلال

(ويكره سور الجلال) من كل حيوان، والمراد به على ما قيل: المتغذى بعذره. الإنسان محضاً إلى أن نبت عليه لحمه واشتد عظمه، فلا يدخل المتغذى بغيرها من النجاسات، ولا المتنجسات ولو بعذره الإنسان، بل ولا من تغذى بها وبغيرها، وكيف كان فالحكم بالطهارة، لطهاره ذى السور للملازمه بينهما مع عموم الروايات الحاكمه بطهاره سور الطيور و السنينور و الدواب و السباع ونحو ذلك من غير تفصيل فيها بين الجلال وغيره، وقد اشتمل بعضها على العموم اللغوى، كقوله عليه السلام فى خبر عمار: «كل شئ من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلا أن ترى فى منقاره دماً، فإن رأيت فى منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب» (٥) وما سمعته فى صحيحه البقباق، فالإطلاق مع ترك الاستفصال فى بعض و العموم اللغوى فى آخر مع الأصل كاف فى إثبات المطلوب.

(و) كذا (ما أكل الجيف) لما تقدم أيضاً من الأصل وطهاره ذى السور و الأخبار وغيرها، (٦) فما عن النهايه (٧): من المنع من سوره لا نعرف له وجهاً، والاستدلال عليه بالمفهوم لا يشمل

ص: ١١٦

١- (١). وهم ابن إدريس و الشيخ الطوسى وصاحب المهذب و ابن البراج.

٢- (٢). الكافى، باب الوضوء من سور الدواب، ج ٣، ص ٩، ح ٥.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٠، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٢٩.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٧١.

٥- (٥). الكافى، ج ٣، ص ٩، ح ٥.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٧١.

٧- (٧). النهايه للطوسى، الطهاره، المياه و أحكامها، ص ٥.

جميع أفراد المقام فإنه قد يكون آكل الجيف مأكول اللحم، على أن المفهوم ظاهر في كونه من حيث كونه غير مأكول اللحم، لا من حيث إنه آكل الجيف، فلا دليل على المنع.

هذا كله (إذا خلا- موضع الملاقاه من عين النجاسه) أو المتنجس، وإلا فينجس الماء، لكن ظاهر المصنّف أنه قيد للأخير، ويمكن عوده لهما، وإطلاقه يقضى بالطهاره مع الخلو ولو علم بالمباشره و إن لم يغب عن العين، قال في المنتهى: «و عند الشافعيه و الحنابله و جهان، أحدهما: مثل قولنا: والآخر: إن لم تغب فالماء نجس، و إن غابت ثمّ عادت فشربت فوجهان: أحدهما (١): التنجيس، إستصحاباً للنجاسه، والثاني: الطهاره، لأصاله طهاره الماء، ويمكن أن يكون قد وردت في حال غيبوبتها في ماء كثير». (٢)

وظاهر كلامه أنه ليس لنا إلا وجه واحد و هو الطهاره بزوال العين. (٣)

وكيف كان فأقصى ما يمكن أن يستدلّ به لذلك إطلاق الروايات (٤) بل عمومها لنفي البأس عن أسار الحيوانات الشامله لمثل المقام، سيما الحيوانات التي قلّ ما تنفك عن مباشره النجاسات كالهرة ونحوها.

مضافاً إلى قوله في خبر عمّار: «كلّ شيء من الطير يتوضأ ممّا يشرب منه، إلا أن ترى في منقاره دمًا، فإذا رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب» (٥). (٦)

وعن المعالم: «إنه لو فرضنا عدم دلالة الأخبار على العموم فلا ريب أن الحكم بتوقف الطهاره في مثلها على التطهير المعهود شرعاً منفي قطعاً، والواسطه بين ذلك وبين زوال العين يتوقف على الدليل ولا دليل». (٧)

قاعدتان في النجاسات

لا ريب أن النظر في أخبار النجاسات يقضى بثبوت قاعدتين: «الأولى» أنها تنجس كلّ ما

ص: ١١٧

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٧٣.

٢- (٢). منتهى المطلب، الطهاره، الأسار و الأواني، ج ١، ص ٢٧.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٧٣.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤ من أبواب الأسار.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٧٤؛ وقد تقدّم ذكر الحديث مع مصدره سابقاً.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤ من أبواب الأسار.

٧- (٧). معالم الدين، في الأسار، ص ١٥٥.

تُلاقية ومثلها المتنجّسات، و«الثانية» أنّ كلّ متنجّس لا يطهر إلاّ بالغسل بالماء، ولولاهما لثبت الإشكال في كثير من المقامات.

نعم، قد يقال هنا من جهة الشّهره بين الأصحاب و السيره القاطعه بين المسلمين مع عموم البلوى، بل من غسل شيئاً من الحيوانات يحكمون عليه أنّه من المجانين، ينقدح الشّك في شمول القاعده «الأولى» للمقام، فلا يحكم بنجاسه هذه النجاسات (1) لأبدان الحيوانات، وتكون من قبيل البواطن، فلا تنفعل بملاقاه النجاسات، بل إن كانت عين النجاسه موجوده كان الحكم مستنداً إليها، وإلاّ فلا، بل الحقيقه يرجع إلى هذا قولهم: إنّها تطهر بزوال العين عند التأمل، وإن كان ظاهره لا يخلو من تسامح.

٦٧٩/١

في كراهه سؤر الحائض الغير المأمونه

(والحائض) المحكوم بحيضها (التي لا تؤمن) على المحافظه عن مباشره النجاسه؛ لكنّ الأشهر في التقييد (2) المتّهمه و إن كان ليس في الأخبار ذكر للإتهام، بل الموجود فيها أنّه لا بأس بالوضوء من فضلها إذا كانت مأمونه، وعلى كلّ حال فمجهوله الحال لا يحكم عليها بشيء و إن كان الواقع لا يخلو منهما. (3)

وعن بعضهم كالشيخ في المبسوط (4) وعلم الهدى في المصباح (5): أنّهما أطلقا الحكم بكراهه سؤر الحائض من غير تقييد، وكأنّه للأخبار (6) المعتبره المستفيضه النّاهيه عن الوضوء بسؤر الحائض من غير تقييد، وهي كثيره، لكن فيه:

أنّها لا- تعارض المقيد، كما بين في محلّه مثل قول أبي الحسن عليه السّلام في خبر علي بن يقطين: «في الرّجل يتوضأ بفضل الحائض؟ قال: إذا كانت مأمونه لا بأس» (7). (8)

ص: ١١٨

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٧٥.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٧٧.
- ٣- (٣). المصدر، ص ٣٧٨.
- ٤- (٤). المبسوط، الطهاره، المياه و أحكامها، ج ١، ص ١٠.
- ٥- (٥). نقله المحقّق الحلّي في كتابه المعتبر في شرح المختصر، ج ١، ص ٩٩، عن المصباح لعلم الهدى؛ و العلامه في المختلف، ص ١٢.
- ٦- (٦). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٠، ح ٤-١؛ و وسائل الشيعه، الباب ٨ من أبواب الأسار.
- ٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ١٠، ح ٢.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٧٩.

فلا-ريب أنّ الأقوى ما عليه المشهور، لكن ظاهر الأصحاب: أنّ المكروه من الحائض المتّهمه مطلق السُّور الشّامِل للوضوء وغيره، والأخبار لا تدلّ على ذلك، لنهيها عن الوضوء، بل قد اشتمل بعضها على الإذن بالشّرب منه، والنّهي عن الوضوء به، كما في روايه عنبيه، (١) وروايه الحسين بن أبي العلاء (٢) وروايه علي بن جعفر عليه السّلام (٣) وروايه أبي هلال. (٤)

ومن هنا استشكل بعض متأخري المتأخريين في ذلك، (٥) ولعلّ وجهه ما يظهر من تعليق الحكم على عدماً من التعليل خصوصاً مع كونها من الأوصاف المناسبه، فيتعدى حينئذ لمطلق السُّور، مع أنّه لو كان الحكم خاصاً بالوضوء مع الإذن في غيره لجاء الفساد إليه لو كانت المباشرة بأعضاء الوضوء، واحتمال التّعبد بعيد عن الفهم.

ولكنّ الإذن بالشّرب في تلك الأخبار مع النّهي عن التوضؤ به لا-ينافي الكراهه فيه بعد حمل النّهي عن التوضؤ على شدّه الكراهيه، فهذا مع إنجباره بفهم الأصحاب وكون الحكم ممّا يتسامح فيه كاف في إثبات المطلوب، بل منه يمكن إستفاده الكراهه لكلّ متّهم بمباشرة التّجاسه. (٦)

في كراهه سُور البغال و الحمير

٦٨٥/١

(و) لا-منع في (سُور البغال و الحمير) إجماعاً، كما في غيرهما من مأكول اللحم، نعم يكره سُور البغال و الحمير، كما هو المشهور نقلاً وتحصيلاً، كالخيل أيضاً، وربّما زيد الدوابّ، بل كلّ ما يكره لحمه، لتعليلهم: الكراهه في المقام بكراهه اللحم، بل يستفاد منه أنّ ذلك من المسلّمات فلعلّ الحكم بالكراهه لمكان التّسامح في هذا الحكم، والإحتياط الذي يحسنه العقل و الشّهره مع إشعار مضمرة سماعه بكراهه غير الإبل و البقر و الغنم، قال: «سألته: هل يشرب سُور شيء من الدّواب و يتوضأ منه؟ فقال عليه السّلام: أمّا الإبل و البقر و الغنم فلا بأس» (٧). (٨)

بل قد يستفاد ممّا دلّ على كراهه سُور ما لا يؤكل لحمه أنّ اللحم له مدخله في السُّور، كما

ص: ١١٩

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ١٠، ح ١.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٢، ح ١٧-١٩.

٣- (٣). مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٢، ح ١٦٦.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٢٠.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٨٠.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧). المصدر، ص ٣٨٢.

٨- (٨). الكافي، باب الوضوء من سُور الدوابّ، ج ٣، ص ٩، ح ٣.

يشعر به قوله عليه السلام في الإبل الجلالة: «لا تأكلوا لحومها، وإن أصابك من عرقها فاغسله» (١). (٢).

واختار بعض المتأخرين عدم الكراهه (٣) وهو مبنى الإستدلال بما سمعت من الروايات المتضمنه لنفى البأس، (٤) بل هو مبنى الإستدلال على الكراهه أيضاً بمفهوم مضمرة سماعه المتقدمه، إلا أنه قد يقال: إن نفي البأس ظاهر فى إرادته الإذن الذى لا ينافى الكراهه، فلا حجه حينئذ فيما سمعت من الأخبار، لكن على كل حال لا يصلح لمعارضه ما يدل على الكراهه، فالأقوى الأول.

فى حكم سؤر الفأره

(و) يكره سؤر (الفأره)، وهو الأقوى خلافه لما يظهر من المقنعه (٥) والتهذيب (٦) فى باب تطهير الثياب، للأصل، ولقول الصادق عليه السلام فى صحيح الأعرج فى الفأره تقع فى السمن و الزيت ثم تخرج منه حيه فقال: «لا بأس بأكله».

خلافاً لما يظهر من المعتبر (٧) والمنتهى (٨) من نفي الكراهه، لقول أبى عبد الله عليه السلام: «إن أبا جعفر عليه السلام كان يقول: لا بأس بسؤر الفأره إذا شربت من الإناء أن يشرب ويتوضأ منه». (٩) وهو معارض بما رواه جعفر بن محمد عن آباءه عليهم السلام فى حديث المناهى: «أن النبى صلى الله عليه وآله نهى عن أكل سؤر الفأره». (١٠)

وكون الحكم ممّا يتسامح فيه مقتضى الجمع بين الأخبار.

فى سؤر الحيه و الوزغ و العقرب

(و) لا خلاف فيما أجد فى عدم المنع من سؤر (الحيه) بالخصوص مع عدم الموت، لكن قد

ص: ١٢٠

١- (١). الكافى، باب لحوم الجلالات، ج ٦، ص ٢٥٠، ح ١.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٨٢.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). كمضمرة سماعه المتقدمه.

٥- (٥). المقنعه للمفيد، ص ٦٥.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٢٨٣، ح ٨٣٢٩.

٧- (٧). المعتبر، الطهاره، ج ١، ص ١٠٠.

٨- (٨). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ٢٥.

٩- (٩). وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب الأسأر، ح ٢.

١٠- (١٠). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٤ و ٥، ح ٤٩٦٨.

تدخل في كلام مَنْ منع مِنْ سؤر ما لا يؤكل لحمه، وفيه ما عرفت.

ويظهر من المعتبر (١) والمنتهى (٢) عدم الكراهه وعدم أفضليه الإجتنب، لنفى البأس في صحيح علي بن جعفر، عن أخيه قال: «سألته: عن العظايه و الحيه و الوزغ يقع في الماء فلا يموت، أيتوضأ منه للصلاه؟ فقال: لا بأس به»، (٣) و هو مع عدم صراحته في ذلك معارض بما رواه أبو بصير قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن حيه دخلت حياً فيه ماء وخرجت منه؟ قال: إذا وجد ماء غيره فليهرقه»، (٤) لكن قد يقال: بمعونه ما ذكرنا فيما لا يؤكل لحمه، يستفاد منه الكراهه. (٥)

(و) كذا يكره سؤر (مامات فيه الوزغ و العقرب) ولا يمنع على المشهور بين الأصحاب نقلاً وتحصيلاً، خلافاً لما يظهر من المقنعه (٦) في باب تطهير الثياب حيث أوجب غسل ما يلاقه الوزغ برطوبه.

وكيف كان فالأقوى الأول، للأصل بمعانيه، وما في صحيح علي بن جعفر المتقدم في الحيه، (٧) وفي خصوص العقرب قول الصادق عليه السلام في خبر هارون (٨) قال ابن حمزه الغنوي: «سألته عن الفأره و العقرب وأشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حياً، هل يشرب من ذلك الماء، ويتوضأ منه؟ قال: ليسكب منه ثلاث مرّات، وقليله وكثيره بمنزله واحده، ثم يشرب منه ويتوضأ منه، غير الوزغ، فإنه لا ينتفع بما يقع فيه». (٩)

و قد يستدلّ عليهما بقول الصادق عليه السلام في خبر ابن مسكان: «كلّ شيء سقط في البئر ليس له دم مثل العقارب و الخنافس وأشباه ذلك فلا بأس» (١٠). (١١)

ص: ١٢١

- ١- (١). المعتبر، الطهاره، ج ١، ص ١٠٠.
- ٢- (٢). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ٢٧.
- ٣- (٣). الاستبصار، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٣، ح ١.
- ٤- (٤). الكافي، باب نواذر الطهاره، ج ٣، ص ٧٣، ح ١٥.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٨٥.
- ٦- (٦). المقنعه، الطهاره، ص ٧٠.
- ٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢١، ج ١، ص ٤١٩، ح ٤٥.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٨٦.
- ٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١١، ج ١، ص ٢٣٨، ح ٢١.
- ١٠- (١٠). المصدر، باب ١٠، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٤٩.
- ١١- (١١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٨٦.

ولا يلتفت إلى ما يوجد في سواد الكتب من غير واحد، أو روايه شاذّه ضعيفه مخالفه لأصول المذهب، وهو أنّ الإجماع منعقد: أنّ موت ما لا نفس له سائله لا ينجس الماء ولا المائع بغير خلاف بينهم. (١)

٦٩٩/١

في نجاسه الماء إذا لاقاه الدّم

(و ينجس الماء) القابل للإنفعال بملاقاه النّجاسه ونحوه من المائعات إجماعاً (بموت الحيوان ذى النّفس السائله) أى الدّم المجتمع فى العروق الخارج مع قطع شىء منها بقوّه ودفع، لارشحاً كالسّمك (دون ما لا نفس له) سائله، لما سمعت من الأخبار الدّاله عليه.

(٢)

وفى المعتر: إنّه مذهب علمائنا أجمع. (٣) ويأتى تمام الكلام فى النّجاسات إن شاء الله تعالى.

(و ما لا-) يكاد (يدرکه الطرف من الدّم) خاصّه دون باقى النّجاسات (لا- ينجس الماء) دون باقى المائعات (وقيل: ينجسه و هو الأ-حوط) بل الأقوى، وفاقاً للمشهور بين الأصحاب شهرةً لا- تنكر دعوى الإجماع معها، بل لم يحكّ الأوّل إلاّ عن الشيخ فى الإستبصار (٤) والمبسوط (٥) مع زياده التعدى إلى سائر النّجاسات فى الثانى.

ولا- ريب فى خطائه، لم سمعت من أدلّه نجاسه القليل، ومن قاعده تنجيس هذه النّجاسات لكلّ ما تلاقيه، وخصوص موثقه عمّار: «كلّ شىء من الطّير يتوضّأ ممّا يشرب منه، إلاّ أن ترى فى منقاره دمًا، فإن رأيت فى منقاره دمًا، فلا تتوضّأ منه ولا تشرب»

(٦). (٧)

ص: ١٢٢

١- (١). المصدر، ص ٣٨٧.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٨٨.

٣- (٣). المعتر، الطهاره، ج ١، ص ١٠١.

٤- (٤). الاستبصار، الطهاره، باب ١٠، ج ١، ص ٢٣، ذيل ح ١٢.

٥- (٥). المبسوط، الطهاره، المياہ وأحكامها، ج ١، ص ٧.

٦- (٦). الكافى، باب الوضوء من سؤر الدواب، ج ٣، ص ٩، ح ٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٨٩.

(في الطَّهارة المائيَّة) وهي وضوء وغسل، وفي الوضوء فصول، الأوَّل) (في الأحداث الموجه للوضوء):

وهي جمع حدث، وهو لغه وعرفاً: الفعل، وقد يقال: بالاشتراك اللفظي (١) على الأمور الموجه لفعل الطَّهارة، وعلى الأثر الحاصل منها، فتقابله مع الطَّهارة مقابلته الأضداد، لا مقابلته العدم والملكه، فالمخلوق دفعه بالغاً كآدم-مثلاً- لا يحكم عليه بأحدهما، فما كانت الطَّهارة شرطاً فيه تجب، وما كان الحدث مانعاً جاز فعله بدونها.

والموجب في هذا المعنى مرادف للسبب و المقتضى، لإطلاق لفظ الموجب في كلامهم سواء كان خطاباً واجباً أو مستحباً لنفسه أو لغيره.

و عبّر في السرائر (٢) بالتواضع، وكان إختلاف التعبير منشأ الأخبار، فالتعبير بالموجبات لقوله عليه السّلام: «لا يوجب الوضوء إلا من غائط أو بول...». (٣) والنواقص لقوله عليه السّلام: «ليس ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين...» (٤) والأسباب لقوله عليه السّلام: «إنما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك». (٥) والأمر في ذلك سهل.

ص: ١٢٣

١- (١). المصدر، ص ٣٩٠.

٢- (٢). السرائر، الطهارة، ج ١، ص ١٠٦.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١٤، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٨.

٤- (٤). الكافي، باب ما ينقض الوضوء، ج ٣، ص ٣٥، ح ١.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٧، ح ١٣.

والوضوء-بضم الواو-من الوضاءه-بالمدّ-:النَّظَافَه وَ النَّضَارَه، وَ هُوَ فِي الْأَصْلِ اسْمُ مَصْدَرٍ، وَ-بِالْفَتْحِ-اسْمٌ لِلْمَاءِ الَّذِي يَتَوَضَّأُ بِهِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ:إِنَّمَا مَعًا-بِالضَّمِّ،-كَمَا عَنْ آخَرَ:إِنَّهُمَا مَعًا-بِالْفَتْحِ-.

٧٠٨/١

في موجبات الوضوء

(وهي) أى موجبات الوضوء خاصه (سنه) فلا- يرد ما يوجب الوضوء و الغسل. كما أنه لا- يرد مثل تيقن الحدث و الشك في الطهارة، و تيقنهما و الشك في السابق منهما، ولا وجدان الماء، لكون الموجب حقيقه في الجميع هو الحدث.

أولاً: (خروج البول) ونحوه ولو بالحكم به شرعاً كالبلبل الخارج قبل الإستبراء مثلاً.

ثانياً وثالثاً: (والغائط و الرّيح من الموضع المعتاد) إجماعاً محصّياً ومنقولاً، بل قيل: لا خلاف فيه بين المسلمين، وسنّه متواتره أو قريبه منه. والمرجع في هذه الأشياء إلى العرف، وعند الشك يبني على صحه الوضوء كالشك في أصل الخروج، ومثلهما الشك في أنّ الخارج، من النوع الناقض أو من غير الناقض، ولا فرق في ذلك بين الخروج في الأثناء أو بعد تمام الوضوء. (١)

ويظهر من جملة من الأخبار (٢): تقييد الرّيح الناقضه، بسماع الصوت و وجدان الرّيح، ومن المعلوم عدم اشتراط ذلك، لإطلاق الأدله من الإجماعات وغيرها، ومعلومه الإراده بالقيود دفع الوسوسه التي اشير إليها بالروايات (٣) من أنّ الشيطان ينفخ في دبر الإنسان حتّى يتخيل أنّه قد خرج منه ريح، ولذلك قال موسى بن جعفر عليه السلام لَمَّا سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ فِي الصَّلَاةِ فَيَعْلَمُ أَنَّ رِيحًا قَدْ خَرَجَتْ فَلَا يَجِدُ رِيحَهَا وَلَا يَسْمَعُ صَوْتَهَا: «يعيد الوضوء و الصّلاه، ولا يعتدّ بشيء ممّا صلّى إذا علم ذلك يقيناً» (٤). (٥)

(ولو خرج الغائط) أو البول (مما دون المعده نقض في قول) و إن لم يصر معتاداً (والأشبه أنه لا ينقض) إلا إذ صار معتاداً.

ص: ١٢٤

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٩٣.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، ج ١، ص ١٧٥ وما بعدها.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). قرب الإسناد، ص ٩٢.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٩٤.

و تفصيل البحث: أن الغائط (١) والبول إذا خرج من غير المعتاد فمختار المبسوط (٢) والخلاف (٣): النقض إذا كان مما دون المعده، لا- ما إذا كان من فوقها، وقال ابن إدريس: بالنقض على كل حال، من غير فرق بين الاعتقاد وعدمه، والمشهور بين المتأخرين التفصيل بالاعتقاد وعدمه (٤) فما صار معتاداً نقض، وإلا فلا، من غير فرق بما دون المعده وفوقها.

حجّه الشيخ تناول الأدله، للخارج مما دون المعده، لشمول قوله تعالى: ... أو جاء أحد منكم من الغائط... (٥) ثم قال: وإنما لم نقل بالخارج مما فوق المعده لعدم صدق الغائط عليه، ويحتمل قويا إرادته بما فوق المعده أى قبل وصول الغذاء إلى حد الغائطه، فمراد الشيخ بتحتية المعده، ذلك، فيتحد حينئذ مع ابن إدريس، فتكون الآيه المتقدمه مع عدم القول بالفصل، وقول أبى عبدالله عليه السلام فى خبر زراره: «لا يوجب الوضوء إلا من غائط، أو بول، أو شرطه تسمع صوتها، أو فسوه تجد ريحها» (٦). (٧)

فرع:

(ولو اتفق المخرج) أى الدبر (فى غير الموضع المعتاد، نقض) بلا- خلاف أجده فيه، بل فى المنتهى (٨): الإجماع عليه، كما فى المدارك (٩): أنه موضع وفاق، ولعلّه لقوله عليه السلام: «طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك»، إذ ليس بلازم كونهما أسفلين.

(وكذا لو خرج الحدث من جرح ثم صار معتاداً) أمّا إذا انسدت الطبيعى فقد عرفت ما فى المنتهى و المدارك، و أمّا إذا لم ينسد فهو من المسأله السابقه. (١٠)

رابعاً: (والنوم الغالب على) إدراك (الحاستين) حاستى السمع و البصر، والوصف بالغلبه ليس تخصيصاً، بل هو تحقيق ماهيه النوم، لكن الأخبار فيه مختلفه، (١١) وقد يحتمل أن يكون

ص: ١٢٥

١- (١). المصدر، ص ٣٩٦.

٢- (٢). المبسوط، الطهاره، ج ١، ص ٢٧.

٣- (٣). الخلاف، الطهاره، مسأله ٥٨، ج ١، ص ١١٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٩٦.

٥- (٥). النساء، ٤٣؛ والمائده، ٦.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٤، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٨.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٩٧.

٨- (٨). منتهى المطلب، الطهاره، موجبات الوضوء، ج ١، ص ٣٢.

٩- (٩). مدارك الأحكام، الطهاره، ج ١، ص ١٤٤.

١٠- (١٠). و هى: ما لو خرج الغائط مما دون المعده؛ جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٠٢.

١١- (١١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤٠٢.

إختلاف هذه الأخبار للإشارة إلى أنه لا يحتاج إلى تعرّف، كما يشير إليه صحيح زيد الشحام، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفقه و الخفتين؟ فقال: ما أدري ما الخفقه و الخفتين، إنّ الله تعالى يقول: بَيِّلِ الْإِنْسَانَ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةً (١) إنّ علياً عليه السلام كان يقول: مَنْ وجد طعم النَّوم قائماً أو قاعداً وجب عليه الوضوء». (٢)

وكيف كان، فلا- كلام في ناقضيه النَّوم، بل الأخبار به متواتره، كالأجماعات المنقولة البالغة كثره إلى حدّ يمكن دعوى تحصيل الإجماع من نقلتها. (٣)

والمنقول عن الفقيه: الخلاف في إطلاق ناقضيه النَّوم، لأنّه أورد (٤) فيه روايتين: الأولى: قال: «سأله سماعة بن مهران: عن الرّجل يخفق رأسه و هو في الصّلاه قائماً أو راکعاً؟ فقال: «ليس عليه وضوء». (٥)

والثانية: قال وسئل موسى بن جعفر: «عن الرّجل يرقد و هو قاعد، هل عليه وضوء؟ فقال: لا وضوء عليه مادام قاعداً إن لم يفرج». (٦)

ويبطله إطلاق الأخبار التي منها إنّ «...النّوم حدث»، (٧) والأخبار الخاصّة، كقول أبي عبد الله عليه السلام: «من نام و هو راکع أو ساجد أو ماش على أى الحالات فعليه الوضوء» (٨). (٩)

والخبران مع الطّعن في سنديهما، الأوّل منهما موافق لقول أبي حنيفة: من عدم نقض النَّوم الوضوء في الصّلاه، والثاني موافق لقول الشّافعي من عدم نقض النَّوم قاعداً ممكناً مقعدته من الأرض. (١٠)

ومن هنا وجب طرحهما، أو حملهما على عدم حصول النَّوم الغالب على الحاسّتين. وعلى كلّ حال فالمسأله بحمد الله من الواضحات. (١١)

ص: ١٢٤

-
- ١- (١). القيامة، ١٤.
 - ٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١، ج ١، ص ٨، ح ١٠.
 - ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤٠٤.
 - ٤- (٤). المصدر، ص ٤٠٥.
 - ٥- (٥). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٦٣، ح ١٤٣.
 - ٦- (٦). المصدر، ح ١٤٤.
 - ٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١، ج ١، ص ٦، ح ٥.
 - ٨- (٨). المصدر، ح ٣.
 - ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤٠٦.
 - ١٠- (١٠). المصدر، ص ٤٠٧.
 - ١١- (١١). المصدر.

(وفي معنى التَّوْم) نقضاً (كلّ ما أزال العقل) أو غطّاه (من جنون أو إغماء أو سكر) أو غير ذلك لو لشدّه المرض أو الخوف أو نحوهما، بلا خلاف أجده، بل في المدارك: الإجماع عليه، (١) ويؤيده صحيحه معمر بن خلّاد قال: «سألت أبا الحسن عليه السّلام عن رجل به علة لا يقدر على الإضطجاع، والوضوء يشتدّ عليه، وهو قاعد مستند بالوسائد، فربّما أغفى وهو قاعد على تلك الحال؟ قال: يتوضّأ قلت له: إنّ الوضوء يشتدّ عليه، قال: إذا خفى عنه الصّوت فقد وجب عليه الوضوء». (٢)

والإستدلال بما يفهم من أخبار ناقضيه التَّوْم من جهة تعليق الحُكْم فيها على ذهاب العقل المشعر بأنّ السّبب في التّقض زوال العقل. (٣)

خامساً: (و) ممّا لا يوجب إلّا الوضوء خاصّه في كلّ حال (الإستحاضه العقلية) التي لا تثقب الكرسف إجماعاً؛ إلّا من ابن أبي عقيل كما في المعبر، (٤) فلم يوجب وضوءً ولا- غسلاً، وابن الجنيد فأوجب بها غسلاً واحداً في اليوم و الليلة، ولقول الصادق عليه السّلام في خبر معاوية بن عمّار: «و إن كان الدّم لا يثقب الكرسف توضّأت ودخلت المسجد وصلت كلّ صلاة بوضوء» (٥). (٦)

في عدم ناقضيه المذى

(ولا ينقض الطّهارة مذى) وهو ما يخرج عند الملاعبه و التّقييل ونحوهما، كما عن الصّيحاح (٧) والقاموس (٨) ومجمع البحرين، (٩) وفي مرسله ابن رباط عن الصادق عليه السّلام قال: «يخرج من الإحليل المنى و الودى و المذى و الودى، فأما المنى، فهو الذى يسترخى منه العظام،

- ١- (١). المصدر، ص ٤٠٨.
- ٢- (٢). الكافي، باب ما ينقض الوضوء، ج ١، ص ٣٧، ح ١٤.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤٠٩.
- ٤- (٤). المعبر، الطّهارة، موجبات الوضوء، ج ١، ص ١١١.
- ٥- (٥). الكافي، باب جامع فى الحائض و المستحاضه، ج ٣، ص ٨٨، ح ٢.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤١٠.
- ٧- (٧). الصّحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٠ مادة (مذى).
- ٨- (٨). القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٨٩ مادة (مذى).
- ٩- (٩). مجمع البحرين، ج ١، ص ٣٨٨ مادة (مذى).

ويفتقر منه الجسد، وفيه الغسل، و أما المذى: فهو يخرج من الشهوه ولا شيء فيه» إلى آخره. (١)

والحجّه على عدم النقص به الأخبار الخاصّه فيما نحن فيه المستفيضه جدّاً، بل كادت تكون متواتره، منها: قول أحدهما (٢) في الحسن كالصحيح بعد أن سئل عن المذى؟ قال: «لا ينقض الوضوء ولا يغسل منه ثوب ولا جسد، إنّما هو بمنزله المخاط». (٣)

وترك الإستفصال في بعضها، والإطلاق بل العموم في آخر يقضى بأنّه لا فرق فيه بين ما يخرج بشهوه وبدون شهوه، وما كان ليكون فلا ريب في إفادته أنّه الفرد الغالب المتعارف المتيقّن دخوله، مضافاً إلى قول الصادق عليه السّلام فيما أرسله ابن أبي عمير، عن غير واحد من أصحابنا: «ليس في المذى من الشهوه، ولا من الإنعاط، ولا من القبلة، ولا من مسّ الفرج، ولا من المضاجعه وضوء، ولا يغسل منه الثوب، ولا الجسد» (٤). (٥)

٧٤٤/١

في عدم ناقضه الودى و الودى وخروج الدّم من أحد السّيلين عدا الدّماء الثّلاثة

(والودى) - بالدال المهملة - ماء تخين يخرج عقيب البول، كما نصّ عليه جمله من علمائنا، بل في مرسله ابن رباط: «و أمّا الودى: فهو الذى يخرج بعد البول»، (٦) فلا إشتباه (٧) في موضوعه، كما إنّ لا إشتباه في حكمه، للأصل بل الأصول و الإجماعات المنقوله، والأخبار المعتمده؛ وما وقع في بعض الأخبار من الوضوء منه محمول إمّا على التقيه، أو الإستحباب. (٨)

(و) أمّا (الودى) - بالدال المعجمه - فقد ذكر بعض علمائنا: أنّه الذى يخرج بعد المنى، لكن في مرسله ابن رباط: «إنّه الذى يخرج من الأدواء...» (٩) هو جمع داء، فيكون المراد به ما يخرج بسبب الأمراض.

ص: ١٢٨

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١، ج ١، ص ٢٠، ح ٤٨.
- ٢- (٢). الكافي، باب المذى و الودى، ج ٣، ص ٣٩، ح ٣.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤١١.
- ٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١، ج ١، ص ١٩، ح ٤٧.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤١٢.
- ٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١، ج ١، ص ٢٠، ح ٤٨.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤١٤.
- ٨- (٨). المصدر، ص ٤١٥.
- ٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١، ج ١، ص ٢٠، ح ٤٨.

وكيف كان فالأمر فيه سهل، إذ لا- يقدر بعد عدم اشتباه حكمه، اشتباهه ودورانه بين غير مشتبه للإجماع على عدم نقض الثلاثه، مضافاً للأصل بل الأصول و السنه. (١)

(ولادم ولو خرج من أحد السبيلين، عدا الدماء الثلاثه) للأصل بل الأصول و الإجماع المنقول بل المحصل، والأخبار المستفيضه في المقام، كالورده في الحجامة (٢) والرّعايف ونحوهما، مضافاً إلى الأخبار العامه الحاصره المتقدمه سابقاً.

وما نقل عن ابن الجنيد من الحكم بناقضيه الدم الخارج من السبيلين، ليس خلافاً في المسأله مع أنه في غايه الضعف ولم نقف على ما يدلّ عليه، وما ورد في ذلك (٣) محمول إمّا على التّقيه، أو على الإستحباب. (٤)

في عدم ناقضيه القىء و النخامه وتقليم الظفر وحلق الشعر

٧٤٨/١

(ولا- قىء ولا- نخامه ولا- تقليم ظفر ولا حلق شعر) من غير خلاف أجده بل الإجماع المنقول عليه، ويدلّ عليه مضافاً إلى أخبار العامه، الأخبار الخاصه: منها وخبر زراره: «قلت لأبى جعفر عليه السّلام: الرّجل يقلّم أظفاره، ويجزّ شاربه، ويأخذ من شعر لحيته (٥) ورأسه، هل ينقض ذلك وضوءه؟ فقال: يا زراره! كلّ هذه سنيّه، والوضوء فريضه، وليس شيء من السنّه ينقض الفريضه، وأنّ ذلك ليزيده تطهيراً». (٦)

ولعلّ الحامل للأصحاب على ذكر هذه الأشياء وجودها في الأخبار، للردّ على العامه، والأمر سهل.

(ولا- مسّ ذكر ولا- دبر ولا- قبل) ظاهراً أو باطنياً بظاهر الكفّ وباطنهما، محلّلاً (٧) ومحزّماً، بشهوه كان أو بغير شهوه، ويدلّ عليه خصوص خبر ابن أبى عمير عن غير واحد من أصحابه، عن الصادق عليه السّلام: «أنّه ليس من مسّ الفرج وضوء» (٨). (٩)

ص: ١٢٩

١- (١). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤١٥.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء.

٣- (٣). راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣، ح ٢٩، و ص ٣٥٠، ح ٢٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤١٧.

٥- (٥). المصدر.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٤، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤١٧.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١، ج ١، ص ١٩، ح ٤٧.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤١٨.

(ولا- لمس امرأه، ولا أكل ما مسّته النار) لم ينقل عن أحد فيه خلاف حتّى ابن الجنيّد، والأصول والأخبار والإجماعات (١) دالّة عليه.

(و) مثله (ما يخرج من السّيلين إلّا أن يخالطه شيء من التّواقض) (٢) وكذلك لا- ينقض الوضوء بالزّده سواء كانت عن فطره أو ملّه مع وجوب القتل وعدمه فيهما، للأصل بل الأصول، والأخبار الحاصره والإجماع المنقول. (٣)

نعم، الزّده في الأثناء ناقضه للوضوء، لفوات الإستدामه في بعض الأحوال، ولنجاسه ماء الوضوء القاضى بفساده، فلو رجع في الأثناء صحّ وضوؤه على الأقوى ما لم يحصل الجفاف، والله أعلم. (٤)

والحمد لله ربّ العالمين أوّلاً وآخراً.

ص: ١٣٠

-
- ١- (١). راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١ و١٤، ج ١، ص ٢٢ و ٣٥٠؛ و وسائل الشيعه، الباب ٩ و ١٥ من أبواب نواقض الوضوء.
 - ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ١، ص ٤١٩.
 - ٣- (٣). المصدر، ص ٤٢٠.
 - ٤- (٤). المصدر، ص ٤٢١.

كتاب الطَّهارة ٢

إشاره

تتمه الركن الثانى: فى الوضوء

ص: ١٣١

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله عليهم السلام.

في أحكام الخلوه

(الثاني) من الفصول التي تتعلّق بالوضوء ولو بوجه ما، ككون الغالب فيمن أراد التخلّي ونحو ذلك، (في أحكام الخلوه) من الواجب والمستحبّ والمكروه، (وهي ثلاثه: الأول):

كيفية التخلّي

(في كيفية التخلّي): وحيث كان ذلك معرضاً لتكشّف العوره قال: (ويجب فيه ستر) بشره (العوره) دون الحجم عن الناظر المحترم بما يحصل به مسماه عرفاً، نعم قد يختص من حيث الصيلاه بالملبوس ونحوه، ويدلّ على أصل الحكم كحرمه النظر، بعد الإجماع، ما عن الصيادق عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله في حديث المناهى، قال: «إذا اغتسل أحدكم فليحاذر على عورته، وقال: لا يدخلن أحدكم الحمام إلا بمتر، ونهى أن ينظر الرجل إلى عوره أخيه المسلم...» (١).

وما دلّ على وجوب السّتر وحرمه النظر أكثر من أن يحصى و إن كان في استفاده الأول من حرمه الثاني كما وقع لبعضهم نظر.

ثمّ الظاهر من إطلاق النص و الفتوى أنّه يجب السّتر عن كلّ ناظر محترم عدا ما استثنى من الرّوج و الرّوجه ونحوهما من غير فرق بين كونه مكلفاً أو غير مكلف كالمجنون و الصّبي

المميز، وما في بعض الأخبار المتقدمه من «الرجل» و«المسلم» و«المراه» ونحو ذلك، لا يقضى بالتقييد، نعم لا بأس بغير المميز كسائر الحيوانات، للأصل و السيره القاطعه، مع عدم شمول الأدله لمثله وليعلم أنه لا إشكال في وجوب التستر مع العلم بالنظر، ويقوى إلحاق الظن، وفي الشك وجهان، ولعل في الأمر بالمتر عند دخول الحمام، والمحاذره على العوره عند الغسل إشاره إلى ذلك.

(ويستحب فيه ستر البدن) أى استتار الشخص نفسه عند إرادته التخلّى، إمّا بأن يبعد المذهب أو يلج في حفيه، أو يدخل بناءً، لقول الصادق عليه السلام في خبر حماد بن عيسى قال: «قال لقمان لابنه: يا بني! إذا سافرت مع قوم فأكثر استشارتهم - إلى أن قال: - وإن أردت قضاء حاجتك فأبعد المذهب في الأرض». (١)

وعن النبي صلى الله عليه وآله: «إنه لم ير على بول ولا غائط». (٢)

في حرمه إستقبال القبلة واستدبارها

(ويحرم إستقبال القبلة واستدبارها) عيناً أو جهةً، والمرجع فيها العرف، فالإستقبال في الجالس و الواقف بمقاديم البدن، بل الظاهر تحقّقه ولو مع إنحراف الوجه، والمستلقى كالمحضر، وعكسه المكبوب، وفي المضطجع بوضع رأسه في المغرب ورجليه المشرق وبالعكس، والإستدبار بالماء خير. (٣)

ثم إن الظاهر عدم دخول ما جعله الشارع قبله في بعض الأوقات، كجعل ناصيه الدّابه -مثلا قبله للزّاكب ونحو ذلك، لأنّ القبلة إنّما هي اسم للعين، وشاع إطلاقها على الجبهه، وكذا ما بين المشرق و المغرب و إن جعله قبله في نحو التحير، ودعوى إستفادته من قوله عليه السلام: «ما بين المغرب و المشرق قبله» (٤) لكونه كقوله صلى الله عليه وآله: «الطواف بالبيت صلاه» (٥) ممنوعه، لتبادر الصلاه منه، لا أقل من الشك.

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في حرمه الاستقبال والاستدبار (و) لا في أنه يستوى

ص: ١٣٤

١- (١). المصدر، ج ٢، ص ٢٩٦، ح ٢٥٠٥.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤ من أبواب أحكام الخلوه، ج ١، ص ٢١٥، ح ٣.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٧.

٤- (٤). الحديث ورد عن زواره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «...قلت: وأين حدّ القبلة...».

٥- (٥). سنن البيهقي، الحجّ، ج ٥، ص ٨٥.

فى ذلك الصحارى و الأبنية)وفى الخلاف وعن الغنيه الإجماع عليه،و هو الحَجَّه،مضافاً إلى إطلاق المرسل (1)المروى فى الكافى (2) والتهديب (3) والفقيه (4)قال:«سئل أبو الحسن عليه السّلام:ما حدّ الغائط؟قال:«لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها،ولا تستقبل الرّيح ولا تستدبرها».

وقول الصادق عن آبائه عليهم السّلام فى خبر الحسين بن زيد:«...أنّ النّبي صلّى الله عليه و آله قال-فى حديث المناهى:-إذا دخلتم الغائط فتجنّبوا القبلة».وهى مع إستفاضتها وتعاضدها ومناسبتها للتعظيم منجبره بما سمعت من الشّهرة و الإجماع،فلا يقدر ما فى أسانيدها من الضّعف و الإرسال وإشتمالها على ما لا يقول به الأصحاب كالتهى عن إستقبال الرّيح واستدبارها،والأمر بالتشريق و التغريب (5). (6)

والظاهر خروج الإستبراء و الإستنجاء عن هذا الحكم،وكذلك الخارج منه إتفاقاً،والمسلوس و المبطون،لعدم ظهور تناول الأدلّه لمثل ذلك.

(ويجب الإنحراف فى موضع قد بنى على ذلك)فإن لم يمكن وجب التخلّى فى غيره،فإن لم يمكن جاز كل ذلك قضيه ما ذكرنا من الأدلّه.

(الثانى)من أحكام الخلوّه:

فى الإستنجاء

إشاره

٢٢/٢

و هو من النجوه،قيل:بمعنى التّشرف و التّطلّع،أو العذره وما يخرج من البطن بمعنى إزالتهما،أو من النجوه وهى ما ارتفع من الأرض للجلوس عليه أو الإستتار به،وكيف كان فهو فى الإصطلاح لا يصدق إلّا-على إزاله ما يبقى من أحد الخبثين بعد خروجهما.

والظاهر عدم مدخلية قصد الإزاله فى حقيقته،فيدخل حينئذ الماء و الأحجار الذى يزيل هذه النجاسه مع عدم القصد تحت الإستنجاء.

(ويجب غسل موضع البول)إجماعاً منقولاً ومحصلاً،بل هو من ضروريات مذهبنا،

ص:١٣٥

- ٢- (٢). الكافي، ج٣، ص١٦، ح٣.
- ٣- (٣). تهذيب الأحكام، ج١، ص٢٦، ح٦٥.
- ٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج١، ص١٨، ح١٢.
- ٥- (٥). المصدر، ص٢٧٧، ح٨٥٢.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج٢، ص١٠.

وسنّه كادت تكون متواتره، (١) خلافاً لأبي حنيفة فلم يوجب غسلًا ولا غيره، والمراد الوجوب الشرطي لما يجب غسل النجاسه فيه كالصلاه-مثلا-دون الوضوء، وللصدوق فأوجب إعادة الوضوء للصحيح المنقول (٢) ولكن لقصورها عن المقاومه وجب حملها على الإستحباب أو التقيه أو غيرهما.

ويشترط فيما ذكرنا من الغسل أن يكون (بالماء ولا يجزى غيره) للأصل (٣) والإجماع محصّلا ومنقولاً، والسنّه التي كادت تكون متواتره. منها: الأمر (٤) بالغسل الظاهر بالماء، ومنها: الأمر بصبّ (٥) الماء، ومنها: المصرّح به بأنه لا يجزى غيره كقول أبي جعفر عليه السلام في صحيحه زراره: «ويجزيك من الإستنجاء ثلاثه أحجار، بذلك جرت السنّه، أمّا البول فلا بدّ من غسله». (٦)

خلافاً للشافعي (٧) فاجتزى بغير الماء من التمسح بالأحجار، وفيه: أنّه مخالف لإجماع المسلمين وضروره الدين.

(مع القدره) أى يجب غسل الموضع المذكور بالماء للصلاه-مثلا-مع القدره، أمّا مع العجز فيجب مسحه بما يزيل العين و إن بقى الأثر، تخفيفاً للنجاسه، فلا ظهور فى العبارة فى الإجتزاء حال العجز بغير الماء بالنسبه إلى الطهاره، للإجماع على عدم الفرق بين القدره و العجز.

٢٩/٢

فى بيان أقل ما يجزى من الماء فى إزاله البول

(وأقل ما يجزى) من الماء فى إزاله البول (مثلا ما على المخرج) لحكاية الشهره عليه، وكأنّها كذلك، خلافاً للعلامه، (٨) وعن أبى الصّياح وابن إدريس، فذهبوا إلى عدم التقدير بذلك، لخبر نسيط بن صالح عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «سألته كم يجزى من الماء فى الإستنجاء من البول؟ فقال: مثلاً ما على الحشفه من البلبل» (٩) فيقيد به إطلاق الغسل، كما يقيد به إطلاق المرّتين (١٠) لو

ص: ١٣٦

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء.

٢- (٢). راجع رياض المسائل، الطهاره، ج ١، ص ٢٨.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٤.

٤- (٤). كما فى تهذيب الأحكام، الطهاره، ج ١، ص ٤٦-٤٨، ح ٧٢-٧٩.

٥- (٥). كما فى الكافي، ج ٣، ص ١٧، ح ٨.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، ج ١، ص ٤٩، ح ٨٣.

٧- (٧). راجع كتاب الأم، فى الاستنجاء، ج ١، ص ٢٢.

٨- (٨). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ٤٤.

٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٣٥، ح ٣٢.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٨.

سَلَّمَ شموله للمقام ٢ و«مروك بن عبيد» الذي في سندها ثقة شيخ صدوق.

ويظهر من المحقق الثاني في جامع المقاصد: أنّ المراد بالمثلين في الرواية وكلام الأصحاب كناية عن وجوب الغسل مرّتين، ومثله نقل عن الشهيد الثاني في المسالك، والكلام معهما في مقامين.

الأوّل: جعل المثلين في الرواية وكلام الأصحاب عبارته عن الغسلين، وفيه: أنّه لا شاهد لهما على ذلك، بل الظاهر خلافه، إذ الرواية ظاهره في التقدير، لسؤالها عنه من غير تعرّض للتعدّد.

المقام الثاني: وجوب التعدّد، ونقل التصريح عن الفقيه والهداية لقوله: «ويصبّ على إحليله من الماء مثلي ما عليه من البول يصبه مرّتين، وهذا أدنى ما يجزى»، والأقوى خلافه للأخبار المطلقة الأمره بالغسل المتحقّق بالمرّه مع كون الحكم ممّا تشتدّ الحاجه إليه، فيكال الأمر إلى الإطلاق في مقام البيان كالتصريح في عدم وجوب التعدّد.

منها: خبر يونس بن يعقوب: «قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال، قال: يغسل ذكره، ويذهب الغائط»، فكان الأقوى الإجتزاء بالمرّه الواحد، لكنّ الأحوط المرّتين بل الأولى الثلاثة، لما في خبر زراره: «أنّه كان يستنجي من البول ثلاث مرّات» (١). (٢)

وكيف كان، فالظاهر إستثناء بول الرضيع غير المتغذّي بالطعام بناءً على اشتراط التعدّد، لخفّه نجاسته، أما يظهر من الأدلّه، لكن هل يعتبر فيه للمرّه (٣) المثلان؟ وجهان، أحوطهما إن لم يكن أقواهما ذلك.

في وجوب إزاله الغائط بالماء تخبيراً

٣٨/٢

(و) يجب تخبيراً (غسل مخرج الغائط) مع تلوّثه بذلك، وإلّا - فلا - يجب بدونه، كما في سائر النجاسات، وإن ظهر من المنتهى (٤): وجوب الإستنجاء حتّى لو خرجت بعره يابسه، لكنّه

ص: ١٣٧

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٤٧، ح ٧٣.

٢- (٢). المصدر، باب ٩، ج ١، ص ٢٠٩، ح ١٧.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٢.

٤- (٤). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ٤٧.

ضعيف، لأصاله البراءة، ولأنَّ كلَّ يابس زكى، وما ورد (١) من الأمر بالإستنجاء من الغائط محمول على غلبه التلوّث كما يشعر به قوله عليه السّلام: «يغسل ذكره ويذهب الغائط». (٢)

(بالماء حتّى يزول العين و الأثر) لا إشكال ظاهراً فى وجوب الإستنجاء من الغائط، إذ يدلّ عليه مضافاً إلى ما دلّ (٣) على اشتراط الصّلاه بالطّهارة، الإجماع هنا محموله ومنقوله، والأخبار المعتبره المستفيضه (٤) البالغه أعلى درجات الاستفاضه، نعم نقل عن أبى حنيفه أنّه سنّه، كما أنّه لا- إشكال بحسب الظّاهر فى الإجتزاء بالإستنجاء بالماء، لعموم (٥) ما دلّ على مطهّره الماء و الأخبار المستفيضه حدّ الإستفاضه. (٦) إنّما المهمّ بيانه هنا هو ما ذكره المصنّف وغيره من وجوب إزاله الأثر، وجعله بعضهم مناط الفرق بين الإستنجاء بالأحجار و الماء، واستشكله بعض المتأخّرين: بعدم وضوح معناه، (٧) وأنّه لا- ذكر له فى الروايات، بل الموجود التحديد بالنقاء فى الحسن كالصحيح عن أبى الحسن عليه السّلام قال: «قلت له: للاستنجاء حدّ؟ قال: لا حتّى ينقى مائمه قلت: ينقى مائمه ويبقى الرّيح؟ قال: الرّيح لا ينظر إليها». (٨)

قلت: قد صرّح بعض باعتبار إزاله الأثر عند الاستنجاء بالماء، والظّاهر أنّه المشهور بين الأصحاب و إن اختلف فى تفسيره، ففى التنقيح: المراد به اللون، وفيه: أنّ اللون معفوّ عنه فى سائر النّجاسات فهنا بطريق أولى، وعن الأردبيلي إستظهار كون الأثر بمعنى الرّائحه.

والتّحقيق أنّ المراد بالأثر الأجزاء الصّغيرة اللطيفه وعن المصباح المنير: أنّه قال: «استنجيت غسلت موضع النّجو أو مسحته بحجر أو مدر، والأوّل: مأخوذ من استنجيت الشّجر إذا قطعت من أصله لأنّ الغسل بالماء يزيل الأثر، والثانى: مأخوذ من استنجيت النّخله إذا التقطت رطبها، لأنّ المسح لا يقطع النّجاسه بل يبقى أثرها».

و هو ظاهر فيما قلناه، لا يقال: إنّ ذلك مأخوذ فى الغسل لسائر النّجاسات، فما الداعى الى

ص: ١٣٨

- ١- (١). راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥، ح ٦٦.
- ٢- (٢). راجع الروايه المتقدّمه فى تهذيب الأحكام، باب ٣، ج ١، ص ٤٧، ح ٧٣.
- ٣- (٣). المصدر، باب ٣، ج ١، ص ٤٩، ح ٨٣.
- ٤- (٤). المصدر، باب ١٥ و ١٩، ج ١، ص ٣٥٤.
- ٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب الماء المطلق.
- ٦- (٦). المصدر، الباب ٣٤ من أبواب أحكام الخلوّه.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٣.
- ٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٢٨، ح ١٤ و ما بعده.

اشترطه في المقام وإيجاب إزالته، بل هو مقتضى الأمر بغسل النجاسة إذ لا معنى لغسلها مع بقاء بعض منها، لأننا نقول: هو أنه لما قام الإجماع على الإجماع بالمسح بالأحجار، وظاهر الأدلة حصول الطهارة بذلك، ومن المعلوم أن المسح بالأحجار لا يزيل هذه الأجزاء الصّغار الدّقاق. فقد يتخيل متخيل أن الاستنجاء بالماء حدّه المقدار الذي يزال بالأحجار وذلك لحصول الطهارة بالمسح بها كما عرفت فلا يجب حينئذ إزاله الأثر، بل يكون معفوّاً عنه، مؤيداً لذلك بأن الأخبار حدّت مطلق الاستنجاء بمطلق النقاء.

ولكن يدفعها إنَّ النقاء لكلّ شيء بحسبه، فنقاء الأحجار للسيره و الطريقه وحصول العسر و المشقّه، إزاله العين دون الأثر، بخلاف الماء، فإنّه (١) بإزاله الآثار كما في سائر النجاسات، فالنقاء حينئذ متّحد المعنى، لكن مختلف بالنسبه إلى ما يحصل به.

في عدم وجوب إزاله الزائحه

٤٨/٢

(ولا- اعتبار بالزائحه) المتخلفه في موضع النجاسة و اليد، للأصل، وإطلاق الأمر بالغسل، وصدق تحقّق النقاء و الإذهاب مع بقائها، وعدم الدخول تحت أسماء النجاسات، مضافاً إلى ذيل الحسن المتقدم: قلت: «ينقى مائمه ويبقى الرّيح؟ قال: الرّيح لا ينظر إليها» (٢) و قد حكى حكاية الإجماع عليه في كشف اللثام. (٣)

في عدم كفايه غير الماء إذا تعدّى

٥٠/٢

(و إذا تعدّى) الغائط (المخرج لم يجز) في طهارته شيء من أحجار وغيرها (إلا الماء) لما في المعتبر (٤): إنّه مذهب أهل العلم، وفي التذكرة (٥): الإجماع عليه.

قلت: لكن لم يصرّح بعض بحدّ المتعدّى واختلف الآخرون، وفي مجمع البرهان (٦): إنَّ أخبار الإكتفاء بالأحجار خاليه عن التقييد، بل ظاهرها العموم، فلولا دعوى الإجماع لأمكن

ص: ١٣٩

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٦.

٢- (٢). تقدّم ذكرها قبل عدّه صفحات فراجع.

٣- (٣). كشف اللثام، الطهارة، آداب الخلو، ج ١، ص ١٩.

٤- (٤). المعتبر، الطهارة، ج ١، ص ١٢٨.

٥- (٥). تذكره الفقهاء، الطهارة، في الاستنجاء، ج ١، ص ١٣.

٦- (٦). مجمع الفوائد و البرهان، الطهارة، أسباب الوضوء، ج ١، ص ٩٠.

القول بالمطلق إلا ما يتفاحش بحيث يخرج عن العاده ويصل إلى الإليه. (١)

وقد عرفت أن المستند في أصل الحكم الإجماعات المنقولة مع نسبتها له في الذكرى (٢) إلى الرواية، ولعله إشاره إلى ما رواه في المعبر (٣) عنه عليه السلام: «يكفى أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز المحل» (٤) لكن الظاهر من ملاحظته كلامه أنها من طرق العامة فلا ينفع إجبارها بالشهره، إذ ظاهر الأصحاب عدم الالتفات إلى أخبار العامة، وإن إنجبرت و الذي يظهر لى فى المقام أن الأصحاب قدس الله أرواحهم لم يريدوا ما فهمه هؤلاء منهم من مطلق التعدى، وأنكروا عليهم ذلك غاية الإنكار، بل الظاهر منهم إرادته التعدى عن المحل الذى يعتاد وصول النجاسه إليه، لما عرفت أن رؤساءهم لم يذكروا تحديد التعدى، فيحمل على ما كان خارقاً للمعارف المعتاد.

٥٨/٢

فى التخيير بين الماء والأحجار

(و إذا لم يتعدّ) الغائط ذلك التعدى (كان مخيراً بين الماء والأحجار) إجماعاً محصّياً لا ومنقولاً - مستفيضاً، بل كاد يكون متواتراً، وسنّه كذلك، فما فى بعض الروايات (٥): من ظهور عدم الإجتزاء بالأحجار إمّا مطلقاً أو مع وجود الماء، مطرحة، أو محمولة على تأكّد إستحباب الماء، أو على تعدّى الغائط، أو نحو ذلك.

(و) الإستنجاء (بالماء أفضل) لقول النبى صلى الله عليه و آله لبعض نسائه: «مرى نساء المدينة أن يستنجين بالماء وبيالغن، فإنّه مطهره للحواشى ومذهبه للبواسير» (٦) مع كونه أبلغ فى التنظيف لإزالة العين و الأثر بخلاف الأحجار، ولا - ينافى الوجوب التخييرى الإستحباب، كما لا تنافى الكراهه الوجوب لكون المراد بالأول: أكثر ثواباً من الآخر، وبالثانى: الأقل ثواباً من الآخر. (٧)

ص: ١٤٠

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٩.
- ٢- (٢). تذكره الفقهاء، الطهاره، ج ١، ص ١٣.
- ٣- (٣). المعبر، الطهاره، آداب الخلوه، ج ١، ص ١٢٨.
- ٤- (٤). تقدّمت الروايه بالتفصيل فراجع.
- ٥- (٥). يأتى ذكر الروايات قريباً؛ راجع وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوه.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٣.
- ٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ١٨، ح ١٢.

(والجمع) بين الماء و الأحجار (أكمل) و قد يستظهر من الخلاف (١) والمنتهى (٢) والمعتبر (٣): الإجماع عليه، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك المرسل عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «جرت السنه في الإستنجاء بثلاثة أحجار أبكار ويتبع بالماء» (٤)؛ ويؤيده من الإعتبار ما فيه من الجمع بين المطهرين، والإستظهار بإزاله النجاسه مع ما فيه من حفظ اليد من الإستقذار. (٥)

في عدم كفايه الأقل من ثلاثة أحجار

٦٢/٢

(ولا- يجزى) في الإستنجاء (أقل من ثلاثة أحجار) إذا لم يحصل النقاء به، بل ولا بالثلاثة فما زاد إذا كان كذلك إجماعاً وقولاً واحداً، وإطلاق ما دل على الإجتراء بالثلاثة محمول على ما إذا حصل النقاء بها كما يقضى بذلك حسنه ابن المغيره (٦) وخبر يونس. (٧)

أمّا إذا حصل النقاء بالأقل، فهل يجب الإكمال تعديداً أم لا؟ قولان: خيره المصنّف الأوّل، وحكى جماعه عليه الشّهرة، لكن عن السرائر (٨) عن المفيد: عدم الوجوب؛ فحجّجه المشهور الأصل، وقول أبي جعفر عليه السلام في صحيح زراره: «لا- صلاه إلاّ بطهور، ويجزيك من الإستنجاء ثلاثة أحجار، بذلك جرت السنه من رسول الله صلى الله عليه و آله» (٩) فإنّ قوله: «يجزيك» يشعر بأنّه أقلّ ما يجزيك، وغيره من الروايات.

لكنّك خبير بما في هذه الأدلّه من الضعف، فإنّ الأصل مقطوع بالحسن كالصحيح عن أبي الحسن عليه السلام قال: «قلت له: للاستنجاء حد؟ قال: لا، حتّى ينقى مائمه»، (١٠) مضافاً إلى مطلقات (١١) المسح و الإستنجاء إذ معنى الإستنجاء غسل محلّ النّجو أو مسحه، وعن الجوهري: استنجى، أى غسل

ص: ١٤١

- ١- (١). الخلاف، الطهاره، مسأله ٤٩، ج ١، ص ١٠٣.
- ٢- (٢). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ٤٥.
- ٣- (٣). المعتبر، الطهاره، آداب الخلوه، ج ١، ص ١٢٨.
- ٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٤٦، ح ٦٩.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٤.
- ٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلوه.
- ٧- (٧). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٧، ح ٩.
- ٨- (٨). السرائر، الطهاره، أحكام الإستنجاء، ج ١، ص ٩٦.
- ٩- (٩). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٩، ح ٨٣.
- ١٠- (١٠). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلوه؛ و قد تقدّمت الروايه مع ذكر مصدرها.

موضع النجو أو مسحه، (١) مضافاً إلى إستبعاد وجوب الإمرار تعبداً من غير فائده أصلاً.

و أمّا الأخبارك فمنها ما هو ظاهر في أنّ المراد بالأحجار الجنس في مقابله الماء، وما اشتمل فيها على العدد لا ظهور له في الوجوب.

٧٤/٢

في وجوب إمرار كل حجر على موضع النجاسة

واعلم أنّ الذي يقتضيه الأخذ بظاهر عباراتهم من قولهم: كلّ جسم تعميم الحكم لأجزاء الإنسان نفسه وغيرها من يده ورجله ونحو ذلك، لكن للنظر فيه مجال، وهذا ممّا يمكن أن يؤيد به خلاف المشهور، لشهره الاجتزاء بالتوزيع عندهم إذ هو في الحقيقة إكتفاء بالحجر الواحد، وذلك لأنّ (٢) كلّ حجر طهر موضعه ولم يفده الحجر الثاني فائده، فالمتّجه بناءً على وجوب التثليث ما ذكره المصنّف من: أنّه (يجب إمرار كل حجر على موضع النجاسة) فلا يجزى التوزيع أي إمرار كل حجر على موضع من مواضع النجاسة لكن المشهور خلافه، وكان مستند المشهور صدق التمسح بثلاثة أحجار، إذ ليس الأدلّه ما يدلّ على اشتراط مباشرة كل حجر موضع النجاسة.

و لكن الأقوى بناءً على وجوب التثليث عدم التوزيع، لأنّه المتيقّن وغيره مشكوك فيه، واستصحاب النجاسة محكّم، مع أنّه الظاهر من قوله عليه السّلام: «أن يمسح العجان»، فتأمل.

(ويكفي معه) أي مع الإستنجاء بالحجر (إزاله العين دون الأثر).

(و إذا لم ينق بالثلاثة فلا بدّ من الزيادة حتّى ينقى) إجماعاً محصّياً ومنقولاً، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك الحسن كالصحيح (٣) عن أبي الحسن عليه السّلام وخبر يونس بن يعقوب، وإطلاق الأخبار و الإكتفاء بالثلاثة منزّل على الغالب.

(ولو نقى بدونها أكملها وجوباً، ولا يكفي) بناءً على وجوب التثليث (استعمال الحجر الواحد) -مثلاً- (من ثلاث جهات).

وذهب العلّامة وجماعه من المتأخّرين إلى الاجتزاء: حجّه الأوّل: الأصل وظاهر قولهم ثلاثة أحجار، وحجّه الثاني: أنّ المراد من ثلاثة أحجار ثلاثة مسحات، نحو قوله: أضربه عشرة أسواط، ولأنّها إن انفصلت أجزاء قطعاً وكذا مع الإتصال؛

ص: ١٤٢

١- (١). الصّحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٢ مادة (نحو).

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٤١.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٤ من أبواب أحكام الخلوه؛ وقد تقدّم سابقاً.

وبالنبي: «إذا جلس أحدكم لحاجته فليمسح (١) ثلاث مسحاً». (٢)

وكيف كان، فلا يخلو القول بالإجتزاء بذى الشعب بناءً على القول بالثلث من قوه، لما تقدّم سابقاً من الإجتزاء بالحجر الواحد إذا حصل به التفاء إذ يعلم منه عدم الجمود على ظاهر تلك الروايات، فتأمل جيداً.

في جواز استعمال الحجر المستعمل وعدمه

٨٣/٢

(ولا- يستعمل) في الاستنجاء سواء كان للإزالة أو التعيّد بناءً على وجوبه (الحجر) ونحوه (المستعمل) في الاستنجاء التّقائى أو التعبّدى، ولا ينفعه الغسل، لأنّ أقصى ما ثبت من الشرع: أنّ الغسل بالماء يزيل النّجاسه، لا أنّه يزيل صفه الإستعمال، فإنّه على كلّ حال يصدق عليه أنّه مستعمل ولو غسل مرّات متعدّده.

وكيف كان، فأقصى ما يستدلّ به على ذلك: الأصل، والمرسل عن الصادق عليه السّلام: «جرت السنّه في الإستنجاء بثلاثه أحجار أبكار ويتبع بالماء». (٣)

وفى الجميع نظر واضح: ومن هنا صرّح بعض المتأخّرين كالمحقّق الثّانى (٤) وغيره بجواز إستعمال المستعمل إذا لم يكن عليه نجاسه، كما إذا كان مستعملاً بعد زوال العين، أو كانت وغسلت، بل قد يستدلّ عليه بالعموم الواقع لهم فى غير المقام من جواز الإستنجاء بكلّ جسم طاهر، بل ربّما نقل الإجماع عليه.

ومع ذلك كلّ يدلّ عليه إطلاق أخبار الأحجار وغيرها، من قوله: يذهب الغائط، ولا حد للإستنجاء حتّى ينقى مائمه، فنيقطع الأصل، وخبر الأبكار مع كونه مقطوعاً ولا- شهره تجبره، ولا دلاله فيه على الوجوب، (٥) محتمل لأن يراد بالأبكار: الطّاهره، والله أعلم.

في عدم جواز الإستنجاء بالأعيان النّجسه وبالعظم والزّوث و المَطعوم

٨٧/٢

(ولا الأعيان النّجسه) أى المتّنجسه ولو بغير الإستعمال إجماعاً مضافاً إلى الأصل، و

ص: ١٤٣

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٤٥.

٢- (٢). الخلاف، الطّهاره، ج ١، ص ٧٠؛ كشف اللثام، الطّهاره، آداب الخلوه، ج ١، ص ٢٠.

- ٣- (٣). راجع، وسائل الشيعة، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوه وتذكرة الفقهاء، الطهاره، ج ١، ص ١٣.
- ٤- (٤). جامع المقاصد، الطهاره، آداب الخلوه، ج ١، ص ٩٨.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٤٨.

روايه الأبيكار المنجيره بما سمعت فلا ينبغي الإشكال فيه.

(ولا الزوث) وإن كان طاهراً (ولا العظم) كذلك بلا خلاف أجده، وخبر ليث المرادى عن الصادق عليه السلام: «سألته عن إستنجاء الرّجل بالعظم أو البعر أو العود؟ فقال: أمّا العظم و الزوث فطعام الجنّ، وذلك ممّا اشترطوا على رسول الله صلّى الله عليه وآله فقال: لا يصلح بشيء من ذلك»؛ لكن ظاهر النصّ و الفتوى تخصيص الحكم بما سمى روثاً و هو رجيع ذات الحافر من الخيل و البغال و الحمير ونحوها، فرجيع ذات الظلف و الخف خارج فيجوز الإستنجاء به حينئذ، لما تقدّم من جوازه بكلّ جسم، بل قد يشعر بذلك ما فى خبر ليث، حيث سأله عن البعر؟ فعدل عنه فى الجواب وعبر بالزوث.

ولا- فرق فى العظم بين عظم مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم، ودعوى أنّ الجنّ حكمهم متّفق مع الإنس، فكما أنّ غير المأكول محرّم على الإنس، فكذلك الجنّ، يدفعا عدم معلوميه الإتفاق أوّلاً، وعدم معلوميه كيفية تغذيتهم به هل هو على طريق الشّم أو غيره ثانياً.

(ولا- المطعوم) كما عن ظاهر الغنيه (1) والروض (2): الإجماع عليه، و (3) هو الحجّه، مضافاً إلى فحوى النهى عن الزوث و العظم لكونه من طعام الجنّ، مع ما دلّ من الأخبار على احترامه، كخبر الثرثار، فإنّه روى: «أنهم جعلوا من طعامهم شبه السبائك ينجون صبيانهم، فغضب الله عليهم حتّى أحوجهم إلى تلك السبائك فقسّموها بينهم بالوزن». (4)

والحاصل: كلّ ما ثبت فيه جهه إحترام من الشّرع جرى عليه الحكم و إن لم يكن مطعوماً بالفعل، ولا فرق فى المطعوم بالنسبه إلى قوم دون قوم، ولعلّه يشعر به التعليل بطعام الجنّ.

ولا يخفى عليك أنّه لا يليق بالفقيه الممارس لطريقه الشّرع العارف للسانه أن يتطلّب الدليل على كلّ شيء بخصوصه من روايه خاصّه ونحوها، بل يكتفى بالإستدلال على جميع ذلك بما دلّ على تعظيم شعائر الله، (5) وبظاهر طريقه الشّرع المعلومه لدى كلّ أحد، أتري أنّه يليق به أن يتطلّب روايه على عدم جواز الإستنجاء بشيء من كتاب الله؟!!

ص: ١٤٤

- ١- (١). الغنيه (ضمن كتاب الجوامع الفقيهيه)، الصلاة، ص ٤٨٧.
- ٢- (٢). روض الجنان فى شرح إرشاد الأذهان، الطهاره، ص ٢٤.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٥١.
- ٤- (٤). الكافى، ج ٦، ص ٣٠١، ح ١.
- ٥- (٥). الحج، ٣٢.

(ولا صيقل يزلق عن النجاسه)لملاسته فلا يزيلها، وحينئذ فإشتراطه واضح، أما لو اتفق القلع به فلم أعثر على ما يقتضى عدمه، وما ذكره من التعليل إنما هو خاص بالأول ولذا صرح بعضهم بالاجتزاء به، فالأقوى حينئذ الاجتزاء به لو اتفق القلع به ولو نادراً.

(ولو استعمل) شيئاً من (ذلك لم يطهر) قطعاً في غير العظم و الزوث و المطعوم و المحترم، وقد صرح بعدم حصول الطهاره في المبسوط قال: «كل ما قلنا لا يجوز استعماله لحرمة أو لكونه نجساً إن استعمل في ذلك ونقى به الموضع لا يجزى، لأنه منهي عنه، والنهي يقتضى الفساد».

خلافاً للعلامة وجمع من المتأخرين، فصرحوا بالاجتزاء. وأقصى ما يمكن الإستدلال به للأول: الأصل وعدم شمول ما دل على الاستنجاء لما نهى الشارع عنه، وأقصى ما يمكن أن يستدل للثاني: تناول الإطلاقات و العمومات، والنهي لا يقتضى الفساد في مثل المقام، لكونه من قبيل المعاملات، ولعل الأقوى التفصيل: بين ما نهى عن الاستنجاء به، كالعظم و الزوث، فإننا وإن لم نقل: بإقتضاء الفساد في مثله عقلاً، لكن نقول: بإستفادته عرفاً كما لا يخفى، وبين ما لم ينه عن الاستنجاء به، بل جاءت حرمة الاستنجاء به لأمر خارج، مثل: المحرمات، فإنه لا نهى عن الاستنجاء بها، لكنه تحصل الحرمة من جهة منافاته للإحترام المأمور به، فحالها كحال الحجر المغصوب ونحوه.

الركن الثالث: في سنن الخلوه

إشاره

(وهي مندوبات ومكروهات. فمن المندوبات تغطيه الرأس) وفي المقنعه (١) أنه سته من ستن النبي صلى الله عليه وآله، وليأمن بذلك من عبث الشيطان، بل يستدل عليه بخبر على بن أسباط أو رجل عنه عن رواه عن الصادق عليه السلام: «إنه كان إذا دخل الكنيف يقنعه رأسه، ويقول سرّاً في نفسه بسم الله وبالله» (٢) إلى آخره. (٣)

ولكن قد يقال: إن المستفاد منه إستحباب التقنّع، ولعله غير التغطيه، والأقوى ثبوت الإستحباب لهما معاً لما سمعت.

١- (١). المقنعه، الطهاره، ص ٣٩.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، الطهاره، ج ١، ص ٢٤، ح ٤١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٥٨.

(والتسميه) إتفاقاً كما في المعبر، (١) وهو الحجّه مضافاً إلى ما تقدّم من خير علي بن أسباط.

(وتقديم الرّجل اليسرى عند الدّخول) كما نصّ عليه جماعه، بل في الغنيه (٢): الإجماع عليه، كإستحباب تقديم اليمنى عند الخروج، وعللّ بالفرق بينه وبين المسجد، ولعلّه للتّسامح في أدلّه السنن يكتفى في ثبوته بفتوى من تقدّم.

(و) يستحبّ (الاستبراء) للأصل مع إشعار جملة من الرّوايات (٣) به، بل ظهورها، نعم وقع الأمر به بالجملة الخبريه في الحسن كالصحيح، قلت لأبي جعفر عليه السّلام: «رجل بال ولم يكن معه ماء؟ قال: يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عَصْرَات، وينتر طرفه، فإن خرج بعد ذلك شيء فليس من البول» (٤) وهو - مع كون الأمر فيه بالجملة الخبريه، وإعراض المشهور عنه - لا يبعد حملة على الإستحباب، فما يظهر من ابن حمزه من القول: بالوجوب ضعيف جدّاً، لمنافاته لما يظهر من الرّوايات (٥) من حصول الطّهارة بدونه.

(والدّعاء عند الاستنجاء) بالمأثور من قوله: «اللّهم حصّن فرجى واعفه، و (٦) استر عورتى وحرّمنى على النّار». (٧)

(وعند الفراغ) منه: «الحمد لله الذي عافاني من البلاء، و أَمَاطَ عَنِّي الأذى». (٨)

(وتقديم اليمنى عند الخروج) عكس الدّخول، كما عرفت وجهه ممّا سبق.

(والدّعاء بعده) أو عنده، بقوله: «بسم الله، الحمد لله الذي رزقني لذّته، وأبقى قوّته في جسدي، وأخرج عني أذاه، يالها نعمه، ثلاثاً».

(٩)

١٠٧/٢

في مكروهات التخلّي

(و) من (المكروهات: الجلوس) للبول أو الغائط (في الشوارع) جمع شارع وهو الطريق

ص: ١٤٦

١- (١). المعبر، الطهارة، ج ١، ص ١٣٣.

٢- (٢). الغنيه (ضمن الجوامع الفقيهيه)، الصلاة، ص ٤٨٧.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوه.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ١٩، ح ١.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوه.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٦٠.

٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ٧٠، ح ٦.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١٥، ج ١، ص ٣٥١، ح ١.

الأعظم كما عن الصّيحاح، (١) ولعلّ المراد بها هنا مطلق الطّريق النّافذه، (والمشارع) جمع مشرعه، و هو مورد الماء كشطوط الأنهار، وفي القاموس أنّها مورد الشاربه، لما في الغنيه (٢) من الإجماع على إستحباب إجتنابهما.

(وتحت الأشجار المثمره) لصحيح (٣) عاصم، وإذ كان المشهور عند الإماميه عدم إستراط بقاء المبدأ في صدق المشتق، صرح المحقّق الثاني: أنّ المراد بالمثمره ما من شأنها الأثمار، وفيه: إنّ بعد التسليم ينبغي تعميمه لما أثمرت وزال ثمرها، لا لمن شأنها أن تثمر و إن لم تثمر، فإنّ صدق المشتق عليه مجاز من غير إشكال.

(ومواطن النّزال) أي المواضع المعدّه لنزول القوافل و المتردّدين لقول الكاظم عليه السّلام لما أسأله أبو حنيفه: «أين يضع الغريب ببلدكم؟ فقال (٤): «اجتنب أفنيه المساجد، أن قال: ومنازل النّزال» (٥) وظاهر الخبر التّحريم، لكن لما كان قاصراً عن إفادته سنداً ودلاله مع تصريح المشهور بالكراهه، كان تنزيهه عليها هو المتّجه.

(ومواضع اللّعن) كما هو المشهور، لقول علي بن الحسين في صحيح عاصم بن حميد عن الصادق عليه السّلام بعد أن قال له رجل: «أين يتوضأ الغرباء؟ فقال: تتقى شطوط الأنهار- إلى أن قال: -ومواضع اللّعن، فقليل له: وأين مواضع اللّعن؟ فقال: أبواب الدّور» (٦) على أنّه محتمل لأن لا يكون أمراً، بل هو إخبار عن فعل الغرباء، فلا يكون فيه دلالة على الحرمة.

(وإستقبال) قرص (الشّمس) و (القمر بفرجه) لا- جهه ما كما في القبله، لأنّه مجاز لا- يرتكب بدون قرينه، والحكم بالكراهه هو المشهور بين الأصحاب، ويدلّ عليه خبر السّكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السّلام قال: «نهى رسول الله صلّى الله عليه و آله أن يستقبل الرّجل الشمس و القمر بفرجه و هو يبول». (٧)

والأخبار و إن كان ظاهرها التّحريم للنهي مادّه وصيغته، لكن قصور أسانيد كثير منها،

ص: ١٤٧

- ١- (١). الصحاح، ج ٣، ص ١٢٣٦ ماده (شرع).
- ٢- (٢). الغنيه (ضمن الجوامع الفقهيّه)، الطهاره، ص ٤٨٧.
- ٣- (٣). راجع، الكافي، ج ٣، ص ١٥، ح ٢.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٦١.
- ٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ١٦، ح ٥.
- ٦- (٦). المصدر، ص ١٥، ح ٢.
- ٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٣٤، ح ٣١.

وإعراض المشهور عنها شهرةً كادت تكون إجماعاً، يمنع من الحكم بالحرمة.

(و) إستقبال (الرياح بالبول) للخبر المروى عن الخصال عن علي عليه السلام: «ولا يستقبل ببوله الريح»، والظاهر عدم الحرمة، للأصل، مع قصور الروايات عن إفادتها من وجوه، مع دعوى الإجماع، ويظهر من الأصحاب قصر الحكم على الإستقبال بالبول دون الغائط، ودون الإستدبار، والموجود (١) في الأخبار (٢) خلافاً لذلك، فلا ريب أنّ الأقوى كراهه إستقبال الريح مطلقاً واستدباره عملاً بما سمعته من الأخبار السالمة عن المعارض، وما ذكرناه من روايه الخصال لا تقتضى التقييد، ولو لم يكن الحكم مكروهاً لكان متابعه الأصحاب لازمه، لأن الظاهر منهم الإعراض عن ظاهر الخبرين المتقدمين. (٣)

(والبول) دون غيره (في الأرض الصلبة) وما في معناها مما ينافى الأمر بالتوقى من البول، الموجود في عدّه من الأخبار، خصوصاً ما عن الصادق عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله أشدّ الناس توقياً عن البول، كان إذا أراد البول يعمد إلى مكان مرتفع من الأرض أو إلى مكان من الأمكنه، يكون فيه التراب الكثير، كراهيه أن ينضح عليه البول»، نعم يظهر من بعضهم عدم جعله من المكروهات، بل جعل ارتياد موضع للبول من المستحبات، والأولى الجمع بينهما، للتسامح بكلّ منهما. (٤)

(وفى ثقب الحيوان): بلاخلاف أجده فيه، (٥) لما عن النبي صلى الله عليه وآله: «أنّه نهى أن يبال فى الحجر». (٦)

(وفى الماء جارياً وراكداً) كما صرح به كثير من الأصحاب، ويدلّ عليه جملة من الأخبار: منها ما دلّ (٧) على النهى عن البول فى

ص: ١٤٨

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٦٧.
- ٢- (٢). راجع بحار الأنوار، الطهارة، آداب الخلاء، ج ٨٠، ص ١٩٤.
- ٣- (٣). الخصال، ص ٦١٤، ح ١٠.
- ٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٢، ح ٣٦.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٩٧.
- ٦- (٦). سنن أبى داود، باب النهى عن البول فى الحجر، ج ١، ص ٨، ح ٢٩.
- ٧- (٧). مستدرک الوسائل، الباب ١٩ من أبواب أحكام الخلو، ج ١، ص ٢٧١، ح ٧.

الماء غير مقيد له بأحدهما، ومنها ما دلّ (١) على النهى عنه في الماء التقيح و الماء الزاكد وهي كثيرة، ومنها ما دلّ (٢) على النهى عن البول في الماء الجاري، ولكن في جملة (٣) من الأخبار نفي البأس عنه في الجاري. وربما حمل نفي البأس فيها على خفة الكراهه دون الزاكد.

(والأكل و الشرب) حال التخلّي، أو مطلقاً لتضمّنه مهانه النفس، وفحوى خبر اللقمة المنقول (٤) عن الباقر و الحسين.

(والسواك) حال التخلّي، للمرسل في الفقيه عن الكاظم عليه السّلام: «السواك على الخلاء يورث البخر» (٥) وربما احتمل إرادته بيت الخلاء، قيل: لما رواه (٦) الشيخ بدل «على»، «في»، والمراد بالسواك الإستياك.

(والاستنجاء باليمين) بلا خلاف أجده فيه، وعن النهاية: أنه لا يجوز، وهو ضعيف لعدم ما يصلح لها من المرسل عن الصادق عليه السّلام: «نهى رسول الله صلّى الله عليه و آله أن يستنجى الرجل بيمينه» (٧) وخبر السّكوني عن الصادق عليه السّلام: «الاستنجاء باليمين من الجفاء» (٨) ونحوه غيره، وهما لا يصلحان لغير الكراهه سيما مع فتوى الأصحاب.

(و) كذا يكره الإستنجاء ولو استجماراً (باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله) للتّعظيم، وقول الصادق عليه السّلام في خبر السّباطي: «لا يمسّ الجنب درهماً ولا - ديناراً عليه الله، ولا يستنجى وعليه خاتم فيه اسم الله» (٩) الحديث. (١٠) المتمّم بعدم القائل بالفصل بين الجنب وغيره. وخبر أبي بصير عن الصادق عليه السّلام: «من نقش على خاتمه اسم الله فليحوّله عن اليد التي يستنجى بها في المتوضّأ». (١١)

وخبر معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السّلام قال: «قلت له: الرجل يريد الخلاء وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى، فقال: ما أحبّ ذلك...». (١٢)

ص: ١٤٩

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٣٤، ح ٢٩.

٢- (٢). علل الشرائع، ج ١، ص ٢٨٣.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٤٣، ح ٣٩.

٤- (٤). راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٧١، ح ٤٩.

٥- (٥). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب السواك، ج ١، ص ٥٢، ح ١١٠.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٣٢، ح ٢٤.

٧- (٧). الكافي، باب القول عند دخول الخلاء، ج ٣، ص ١٧، ح ٥.

٨- (٨). المصدر، ح ٧.

٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٣١، ح ٢١.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٧١.

١١- (١١). الكافي، باب نقش الخواتيم، ج ٦، ص ٤٧٤، ح ٩.

١٢- (١٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٣٢، ح ٢٣.

(و) يكره (الكلام) في حال التخلّي غائطاً أو بولا لقول الصادق عليه السّلام في خبر أبي بصير: «لا تتكلّم على الخلاء، فإنّ من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجه». (١)

نعم يستثنى منه عندهم بعد فرض شمول أدلّه الكراهه له الكلام بذكر الله، ولذا قال المصنّف كغيره: (إلا بذكر الله) لما في الأخبار الكثيره من التعليل بحسن الذّكر على كلّ حال، لكن قيده بعضهم فيما بينه وبين نفسه، ولعلّه للمرسل: «كان الصادق عليه السّلام إذا دخل الخلاء يقنّع رأسه، ويقول في نفسه: بسم الله وبالله» (٢) إلى آخره.

(أو آيه الكرسي) لما في خبر عمر بن يزيد. (٣)

(أو حاجه يضّرّ فوتها) لإنتفاء الحرج، ومنه يعرف حسن التقييد بما إذا لم يمكن الإشاره و التّصفيق.

ويكره زياده على ما ذكره المصنّف تطميح (٤) الرّجل ببوله من سطح أو مكان مرتفع لنهي (٥) النبي صلّى الله عليه وآله عن ذلك، والبول قائماً، والتخلّي (٦) على القبر أو بين القبور، وطول الجلوس على الخلاء. (٧)

١٤٣/٢

في كيفية الوضوء

الفصل (الثالث في كيفية الوضوء): (وفروضه خمس): (الأوّل النيه، وهي) لغه وعرفاً (إرادته) تؤثر في وقوع الفعل، وبها يكون الفعل فعل مختار، وهو المراد ممّن فسرها بالقصد على ما يظهر من ملاحظه كثير من كلمات الأصحاب وبعض كلمات أهل اللغه.

ولا نعرف لها معنى جديداً شرعياً نعم ربّما وقع في لسان بعض المتشرّعه إطلاقها على الإراده مع القربه، بل هو مدار قولهم: النيه شرط في العبادات دون المعاملات، وهو واضح الفساد.

وظهر لك ممّا تقدّم من معنى النيه أنّها من الأفعال القليه التي ليس للنطق فيها مدخلية ومن هنا تعرّض المصنّف بقوله: (تفعل بالقلب) ردّاً على بعض الشافعيه حيث أوجبوا اللفظ،

ص: ١٥٠

١- (١). علل الشرائع، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٤، ح ٤١.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٩ وما بعده.

٤- (٤). التطميح، أي رفع البول و الرمي به في الهواء (مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٩٣ ماده «طمح»).

٥- (٥). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٧، ح ٥٠.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٧٤.

٧- (٧). راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٥، ج ١، ص ٣٥٢، ح ٤.

و هو مع إنه مجمع على بطلانه عندنا، لا دليل عليه، بل لا دليل على الاستحباب أيضاً.

وحيث كان المراد بالنية ما عرفت كان الدليل على وجوبها الإجماع المنقول على لسان جماعه: كالشيخ وابن زهره و العلامة (١) بل هو محصل، وقول على بن الحسين في حسنه أبي حمزه: «لاعمل إلا بنيه». (٢)

وإذ قد ظهر لك المراد من النية علمت أن الأمر فيها في غاية السهولة، إذ لا ينفك فعل العاقل المختار حال عدم السهو و النسيان عن قصد للفعل وإرادته له لكن لما لا يكفي صحه العباده وجود النية بالمعنى المتقدم، بل لابد من ملاحظه القربه منها وحصول الإخلاص، و هو في غاية الصعوبه، بل هو الجهاد الأكبر للنفس الأماره بالسوء، كما لا يخفى على من لاحظ الأخبار (٣) الوارده في الزياء و الحذر عنه، وإنه أخفى من ديبب التمله السوداء في الليله المظلمه، وكانت القربه في حال الإخلاص من متعلقات النية، إذ يجب عليه قصد الفعل إمتثالاً لله خاصه، صعب أمر النية من هذه الجهه، و صح إشتراطها في العبادات دون المعاملات.

والتحقيق أن النية عبارته عن الداعي الذي يحصل للنفس بسببه إنبعاث وميل الفعل، فإن المكلف إذا دخل عليه وقت الظهر-مثلاً- و هو عالم بوجوب ذلك الفرض سابقاً وعالم بكيفيته وكميته وكان الغرض الحامل على الإتيان به إنما هو الامتثال لأمر الله ثم قام من مكانه وسارع ثم توجه إلى المسجد ووقف في مصلاه مستقبل القبلة فأذن وأقام ثم كبر واستمر في صلاته، فإن صلاته صحيحه شرعيه مشتمله على النية و القربه، فظهر بذلك إنه لا تنحصر النية في الصور المخرجه بالبال، لكن لا بد من حصول الإراده للفعل حين التعقل و إن غفل عن الداعي له في ذلك الوقت لكن بحيث لو سئل لقال: أريد الفعل لذلك. (٤)

في نية الوضوء

١٥٢/٢

في اعتبار قصد الوجوب أو التدب في النية وعدمه:

(و كفيته أن ينوى الوجوب) في الواجب (أو التدب) في المندوب. واختار المصنف في المعتبر (٥)

ص: ١٥١

١- (١). نهاية الأحكام، الصلاة، ج ١، ص ٤٤٥.

٢- (٢). الكافي، باب النية، ج ٢، ص ٨٤، ح ١.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٢ من أبواب مقدمه العبادات؛ و لآلئ الأخبار، ج ٤، ص ٥٧.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٨٠.

٥- (٥). المعتبر، الطهاره، ج ١، ص ١٣٩.

فى المقام عدم الوجوب، ولعله الأقوى فى النظر، وعلى كل حال فأقصى ما يمكن أن يستدل به لهم: أن الإمتثال بالمأمور به لا يتحقق إلا بالإتيان به على وجه المطلوب، وهذا لا يحصل إلا بالإتيان بالواجب واجباً و الندب ندباً.

ولا يخفى عليك ما فيه لأنه إن ارىد بوجوب إيقاع الفعل على وجهه إيقاعه على الوجه المأمور به شرعاً فمسلم، لكن كون النيه المذكوره ممّا تعتبر شرعاً أول البحث، وإن ارىد به إيقاعه مع قصد وجهه الذى هو الوجوب أو الندب فهو ممنوع، وهل هو إلا مصادره.

ومما يؤيد ما ذكرنا أنه لا ريب فى أن طاعتنا لله تعالى على نحو طاعه العبيد لساداتهم، ومن المقطوع به أن أهل العرف لا يعدون العبد الآتى بالفعل الخالى عن نيه الوجوب وجه الوجوب عاصياً، بل يعدونه مطيعاً ممتثلاً ممدوحاً على فعله، والحاصل صفه الوجوب و الندب من الصفات الخارجه عن تقويم الماهيه، بل هما من المقارنات الإتفاقيه ومثلهما القضائيه و الأدائيه و القصريه و التماميه و الزمانيه و المكانيه ونحو ذلك.

فلا- ينبغى الإشكال حينئذ فى عدم وجوب نيه الوجوب و التدب أو وجههما لا- قيلاً ولا- غايه، نعم نقول بوجوب ذلك حيث يتوقف عليه التعيين، لعدم حصول الامتثال حينئذ إلا به. (١)

١٦٢/٢

فى اعتبار القربه فى النيه

(و) من الكيفيه أن ينوى (القربه) بلا- خلاف أجده فيها، والظاهر أن المراد من القربه العله الغائيه بمعنى أنه يقصد وقوع الفعل تحصيلاً للقرب إلى الله تعالى الذى هو ضدّ العبد المتحقق بحصول الرّفعه عنده، إستعاره من القرب المكاني، لكن فيه أنه متى قصد بالعباده تحصيل الثواب أو دفع العقاب كانت عبادته باطله لمنافاته لحقيقه العبوديه، بل هى من قبيل المعاوضات التى لا تناسب مرتبه السيد سيما مثل هذا السيد، ولا ريب أن القرب بالمعنى المتقدم نوع من الثواب، فيجرى فيه ما يجرى فيه، نعم إختار بعض متأخرى المتأخرين فى مثل تلك العباده الصّحّه، عملاً- بظواهر الآيات و الروايات كقوله تعالى: ...يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَ طَمَعًا... (٢) و...يَدْعُونَنا رَغْبًا وَ رَهْبًا... (٣) وماورد (٤) من تقسيم العباد ثلاثه، منهم عباه

ص: ١٥٢

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٨٦.

٢- (٢). السجده، ١٦.

٣- (٣). الأنبياء، ٩٠.

٤- (٤). راجع الكافى، ج ٢، ص ٨٤، ح ٥.

العبيد، وهي أن يعبد الله خوفاً، ومنهم عباده الأجراء وهم من عبده رجاء الثواب.

والأقوى خلافه، وجميع ما ذكر محمول على إرادته إيقاع الفعل بقصد الإمتثال وموافقته الإرادة والطاعة، وجعل ذلك وسيله إلى تحصيل ذلك الثواب، ومما يؤيده، أنه إن اريد القربه بالمعنى الأوّل كان لا ينبغى الاجتزاء بعباده قاصد الإطاعة و الإمتثال مقتصرأ عليهما، لفقد الشرط، و هو ممّا لا يلتزم به فقيه.

إذا عرفت ذلك فالمتجه حينئذ تفسير القربه بما يظهر من بعضهم من موافقه الإراده وقصد الطاعة و الإمتثال، فإنّه حينئذ يدلّ عليه جميع ما دلّ على وجوب الإخلاص كتاباً وسنّه كقوله تعالى: **وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ... (١). (٢)**

فى وجوب نيه رفع الحدث و الإستباحه وعدمه ٢

١٦٦/

(وهل يجب) مع نيه الوجوب أو التّذب أو مع نيه القربه (نيه رفع الحدث) عيناً، أو مخيراً بينه وبين الإستباحه (أو نيه) (إستباحه شىء ممّا يشترط فيه الطّهاره) كذلك أى عيناً أو تخيراً، أو يجبان معاً، أو لا يجب شىء منهما؟ أقوال (الأظهر) منها (أنّه لا يجب) شىء من ذلك، للأصل وخلوّ الأدلّه عن التعرّض بشىء منها كتاباً وسنّه مع عموم البلوى بالوضوء، ولنعم ما قال ابن طاووس فى البشرى على ما نقل عنه: «إنى لم أعرف نقلاً متواتراً ولا آحاداً يقتضى القصد إلى رفع الحدث أو استباحه الصلاه».

(ولا يعتبر النيه) بمعنى القصد فضلاً عن غيرها (فى طهاره الثياب ولا غير ذلك ممّا يقصد به رفع الخبث) إجماعاً وقولا واحداً بين أصحابنا بل بين غيرهم عدا ما ينقل عن أبى سهل من الشافعيه، ولعلّه بما سمعت من الإجماع يخصّ أصاله الإحتياج إليها فى كلّ أمر لو سلمت.

(ولو ضمّ) أى جمع (إلى نيه التّقرب) وقصد الطّاعه و الإمتثال للأمر الربانى (إرادته التبرّد) أو التّسخن أو التّظيف (أو غير ذلك) من الضّمائم ممّا هو حاصل فى الفعل أو مطلقاً وليس برياء ولا من الضّمائم الرّاجحه (كانت طهارته مجزيه) إن كان المقصد الأصلي إرادته التّعبد وغيرها من التّوابع، لعدم منافاته الإخلاص حينئذ. أمّا إذا كان المقصد التبرّد عكس

ص: ١٥٣

١- (١). البينه، ٤.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٨٨.

الأوّل أو كانا معاً على سبيل الإشتراك في الباعثيه بحيث يكون كلّ منهما جزء فالأقوى البطلان كما هو صريح بعضهم وقضيه آخرين، خلافاً لظاهر المتن.

ومن الممكن تنزيل إطلاق المصنّف وغيره الصّححه على الصّورتين السابقتين، كما أنّه يمكن تنزيل إطلاق الفساد على الصّورتين (١) الأخيرتين فيرتفع الخلاف من البين.

و إمّا إذا كانت الضميمة رياءً فلا ثواب عليها إجماعاً، وغير مجزيه على المشهور، لقوله تعالى: **وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ... (٢)** إذ الحصر قاض بأنّ فاقده الإخلاص لا أمر بها، فلا تكون صحيحه.

ويدلّ عليه أيضاً قوله تعالى: **... فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا... (٣)** فالظاهر من الآياتان اشتراط صحّه العباده بالإخلاص كقوله: **صَلِّ مُسْتَرًا** أو مستقبلاً أو متوضّئاً، وبه يقيد سائر المطلقات.

ويدلّ عليه أيضاً الأخبار (٤) التي كادت تكون متواتره الدّاله على أنّه متى كان العمل لله ولغيره، كان لغيره وإنه وكله الله إليه، وفي خبر هشام بن سالم عن الصادق عليه السّلام قال: **«يقول الله عزّ وجلّ: أنا خير شريك، فمن عمل لي ولغيري فهو لمن عمله له غيري».** (٥)

١٨٤/٢

في حرمه العجب

وربّما ألحق بعض مشائخنا العجب المقارن للعمل بالرياء في الإفساد، ولم أعرفه لأحد غيره، بل قد يظهر من الأصحاب خلافه، لمكان حصرهم المفسدات وذكرهم الرّياء، وترك العجب مع غلبه الدّهن إلى الانتقال إليه عند ذكر الرّياء، نعم هو من الأمور القبيحه و الأشياء المحرّمه المقلّله لثواب الأعمال. (٦)

لكن قد يؤيد الفساد ظواهر بعض الأخبار، وأولى ما يستدلّ به لذلك ما رواه يونس بن عمّار عن الصادق عليه السّلام قال: **«قيل له وأنا حاضر: الرّجل يكون في صلاته خالياً فيدخله العجب؟ فقال: إذا كان أوّل صلاته بنيه يريد بها ربّه فلا يضرّه ما دخله بعد ذلك، فليمض في**

ص: ١٥٤

١- (١). المصدر، ص ٩٥.

٢- (٢). البينه، ٤.

٣- (٣). الزمر، ٢.

٤- (٤). الكافي، باب الرياء، ج ٢، ص ٢٩٣ و ٢٩٤، ح ١ و ٥.

٥- (٥). المحاسن، باب الإخلاص، ص ٢٥٢، ح ٢٧١.

صلاّته وليخسأ الشيطان» فإنّه بالمفهوم دالّ على المطلوب، ويدلّ أيضاً بالمنطوق على عدم الإفساد لو وقع فى الأثناء وبالأولى الواقع بعده، إلاّ أنّه لمّا لم يثبت اعتبار سند الزوايه ولا جابر بل ولا صريحه الدّلاله كان الأقوى فى النّظر عدم الإبطال بالعجب مطلقاً ولا بالزّياء بعد العمل، و أمّا ما كان فى الأثناء فوجهان، أقواهما البطلان. (١)

فى وقت نيه الوضوء

١٨٩/٢

(ووقت النيه) إستحباباً (عند) ما استحبّ من (غسل الكفّين) للوضوء، لأنّه أوّل أجزاء الوضوء الكامل، فتصحّ مقارنه النّيه له، إذ لا دليل على وجوب مقارنتها للواجب، وأقصى ما توجب قوله عليه السّلام: «لا- عمل إلاّ بنيه» وآيه الإخلاص (٢) وغيرهما، المقارنه لأوّل العمل لا الواجب منه، لكن ذلك كلّه موقوف على ثبوت جزئيه غسل اليدين من الوضوء ولم يثبت.

(ويتضيق عند) أوّل (غسل الوجه) ولا يجوز تأخيرها، لإستلزام وقوع بعض العمل حينئذ بلا نيه. كما أنّه لا يجوز تقديمها مع الفاصله على جميع أجزاء العمل، لما فيه من تفويت المقارنه مع اعتبارها فى أصل النّيه أو أنّها مقتضى الدّليل.

(ويجب) فى صحّحه الوضوء بل كلّ عباده تعذر أو تعسّر إستدामه النيه فيها (٣) فعلاً (إستدामه حكمها إلى الفراغ) والمراد بها أن لا تنقض النيه الأولى بنيه تخالفها، أو أن يكون ذاكراً لها غير فاعل لنيه تخالفها، والدّليل على إشتراط الصّححه بها ما ذكره بعضهم: أنّ الأصل يقتضى إيجاب النّيه الفعلية، لقيام دليل الكلّ فى الأجزاء إلاّ أنّه لمّا تعذر ذلك أو تعسّر اكتفى بالإستمرار الحكمى، لعدم سقوط الميسور بالمعسور. (٤)

ولعلّ الأولى فى المستند للإشتراط المذكور توقّف صدق كون العمل منوباً عليها كما هو الشّأن فى سائر الأعمال المركّبه، فإنّ نيتها بأن يقارن أوّلها تمام النيه ثمّ يبقى مستمراً على حكمها غير ناقض لها بنيه تخالفها، بذلك يصدق كون العمل منوباً ومقصوداً حصل ما حصل من الغفله فى الأثناء ما لم يحصل النقص المذكور.

ص: ١٥٥

١- (١). الكافى، ج ٣، ص ٢٤٨، ح ٣.

٢- (٢). الزّمر، ٢؛ و البيّنه، ٤.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٠٥.

٤- (٤). عوالى اللآلى، الخاتمه، ج ٤، ص ٥٨، ح ٢٠٧.

فى كفايه طهاره واحده بنيه التقرب عن أسباب متعدده

(تفريع) على ما تقدم (إذا اجتمعت أسباب مختلفه) كالبول و الغائط ونحوهما سواء كانت مترتبه أو دفعه (توجب الوضوء) لغايته الواجبه (كفى وضوء واحد بنيه التقرب، ولا يفتقر إلى تعيين الحدث الذى يتطهر منه) بلا خلاف أجده، إذ التعيين أمر زائد لا دليل عليه.

(وكذا لو كان عليه أغسال) كفى عنها غسل واحد، من غير فرق بين ما كان معها غسل الجنابه أو لم يكن، وبين ما تعرّض فى النيه لجمعها أو لم تعرّض لذلك بل نوى الجنابه أو غيرها. (وقيل) كما عن الشيخ وابن إدريس (إذا نوى غسل الجنابه أجزاء عن غيره) من الأغسال (ولو نرى غيره) من المس أو غيره (لم يجز عنه) أى الجنابه (وليس بشيء) وكلام الأصحاب فى (١) المقام لا يخلو عن إجمال وإضطراب وتمام البحث فيه فى مبحث الأغسال إن شاء الله.

فى كفايه الوضوء

(الفرض الثانى): من فروض الوضوء (غسل الوجه) كتاباً وسنّه وإجماعاً، وهو لغه على ما يظهر من بعضهم ما يواجه به، وفى المصباح المنير: أنه مستقبل كلّ شيء شرعاً (وهو) أوسع ممّا هنا أى (ما بين منابت الشعر فى مقدم الرأس إلى طرف الذقن) بالفتح، وهو مجمع اللحيين الذى ينحدر عنه الشعر من الجانبين، (طولاً وما اشتملت عليه الإبهام) بكسر الهمزة، وهى الإصبع العظمى (و) الإصبع (الوسطى عرضاً، وما خرج عن ذلك فليس من الوجه)، وفى المدارك: أن هذا التحديد مجمع عليه بين الأصحاب، مضافاً إلى الصحيح على ما عن الفقيه عن زراره بن أعين أنه قال لأبى جعفر الباقر عليه السلام: «أخبرنى عن حدّ الوجه الذى ينبغى أن يوضأ الذى قال الله عزّ وجلّ؟ فقال: الوجه الذى قال الله عزّ وجلّ بغسله الذى لا ينبغى لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص منه، إن زاد عليه لم يؤجر وإن نقص منه أثم، ما دارت عليه الوسطى و الإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن، وما جرت عليه الإصبعان مستديراً فهو من الوجه، وما سوى ذلك فليس من الوجه. فقال له: الصّدغ من الوجه؟ فقال: لا». (٢)

وكيفيه دلالتة على ما ذكره الأصحاب ظهور إن المراد بقوله عليه السلام: «ما دارت عليه الإبهام

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١١٤.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب حدّ الوضوء، ج ١، ص ٤٤، ح ٨٨.

من قصاص الشعر» إلى آخره، الحدّ الطولى الذى ذكره الأصحاب، ويقوله عليه السّلام: «وما جرت عليه الإصبعان» إلى آخره، الحدّ العرضى الذى ذكره أيضاً، ولذا قال المدارك: إنّها نصّ فى المطلوب، (١) فيراد حينئذ بعد تعليق الجار و المجرور بقوله عليه السّلام: «دارت» أنّ ما أحاطت به الإبهام و الوسطى وما جرت عليه من القصاص الدّقن فهو من الوجه.

ويحتمل أن يراد بالأداه نفس الجريان، وسمّى ذلك أداهه لأنّه يحصل منه شبه دائره، وبه يظهر وجه قوله عليه السّلام: «مستديراً» إذ هو حال إمّا من لفظ «ما» أو من الضمير المجرور بحرف الإستعلاء، ولا فساد فى شيء من ذلك.

لكن من المعلوم أنّه يجب فى جميع ما ذكرنا من الحدّ الطولى و العرضى إدخال بعض الزّائد على المحدود من باب المقدمه لتحصيل العلم بغسل المأمور به سيما بالنّسبه للتّحديد العرضى، لأنّ معرفته على التحقيق فى غايه الإشكال فإذا أتى بالزّائد احتياطاً فرغت ذمّته يقيناً، إذ ليس عليه الوقوف على نفس الحدّ لكن يجب نيه غسل الوجه المأمور به شرعاً، أمّا لو أدخل بعض الزّائد فى التّيه على أنّه مغسول أصلى ابتداءً لا فى أثناء غسل العضو، قوى القول بالفساد للتّشريع، ويكون قوله عليه السّلام: «فإن زاد عليه لم يؤجر» أى على وضوئه لفساده.

ويحتمل القول بالصّححه، كما لعلّه يشعر به قوله عليه السّلام: «لم يؤجر» أيضاً لمقابلته له بقوله عليه السّلام: «إن نقص أثم».

فى اعتبار مستوى الخلقه فى غسل الوجه

٢٤١/٢

(ولا عبره بالأنزاع) الأصلع الذى قد انحسر الشّعر عن بعض رأسه فساوى بعض مقدّم رأسه جبهته، (ولا بالأغم) المقابل للأول و هو الذى ينبت الشّعر على بعض جبهته، فلا يجب على الأول غسل ذلك المقدّم، كما أنّه يجب (٢) على الثانى غسل القصاص الذى على الجبهه، فيرجع كلّ منهما إلى الغالب فى أكثر الناس، لإنصراف التّحديد إليه.

ويجب عليه الغسل من القصاص إلى الدّقن و إن طال وجهه بحيث خرج عن المتعارف، لصدق اسم الوجه، وحصول التّحديد فى المستوى.

(ولا بمن تجاوزت أصابعه العذار أو قصرت عنه، بل يرجع كلّ منهم إلى مستوى

ص: ١٥٧

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٤٠.

٢- (٢). المصدر، ص ١٤٧.

الخلقه) وكأنه لإنصراف التّحديد المذكور إلى الغالب، والظاهر أنّه كذلك، لكنّ المراد بالرجوع إلى المستوى في عريض الوجه أو صغيره مع طول الأصابع هو أن يفرض لعريض الوجه أصابع مناسبة على نحو أصابع المستوى لوجهه.

٢٤٢/٢

في وجوب الغسل من الأعلى إلى الأسفل

(ويجب أن يغسل) جميع ما تقدّم بأنّه من الوجه مبتدئاً (من أعلى الوجه إلى الدّقن، ولو) خالف و(غسل منكوساً لم يجز على الأظهر)، وخالف في ذلك فحكّم بالصّححه ابن إدريس في السّرائر، (١) كما عن المرتضى في المصباح، والأول: هو الأقوى لما في الصحيح عن زراره (٢) قال: «حكى لنا أبو جعفر عليه السّلام وضوء رسول الله صلّى الله عليه وآله فدعا بقدر من ماء، فأدخل يده اليمنى، فأخذ كفاً من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه».

ثمّ الظاهر من كلام الأصحاب أنّ مرادهم بالنّكس في المقام، عدم وجوب الإبتداء بالأعلى -مثلاً-، وأمّا كيفيه الغسل هل تجوز منكوسه أو لا؟ فلا دلالة في شيء من كلامهم عليه ولا تلازم بين المسألتين، فلعلّ الأقوى في (٣) النّظر عدم البأس في اليسير منه، كما أنّ الأقوى البطلان فيما كثر منه بحيث صار كغسل العامه.

٢٧٢/٢

في عدم وجوب غسل ما استرسل من اللحية

(ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية) طولاً أو عرضاً، قال في الخلاف (٤): «إنّ دليلنا أصاله البراءه، وشغلها يحتاج إلى دليل، وعليه إجماع الفرقه المحقّقه»، والمراد بالمسترسل المذكور هو الخارج عن حدّ الوجه لعدم دخوله في مسمّى الوجه، أو لخروجه عن التّحديد، وفي المدارك (٥) عن أكثر العامّه من القول: بعدم الوجوب أيضاً، أمّا ما دخل منه في حدّ الوجه فالظاهر أنّ وجوب غسله إجماعى.

فالأولى في الإستدلال عليه ما استسمعه من الأخبار الدّاله على سقوط وجوب غسل البشره

ص: ١٥٨

- ١- (١). السّرائر، الطّهاره، كيفيه الوضوء، ج ١، ص ٩٩.
- ٢- (٢). الاستبصار، الطّهاره، باب ٣٣، ج ١، ص ٥٨، ح ١.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٥٤.
- ٤- (٤). الخلاف، الطّهاره، مسأله ٢، ج ١، ص ٣٨.
- ٥- (٥). المدارك، كتاب الطّهاره، كيفيه الوضوء، ج ١، ص ٢٠٠ و ٢٠١.

كقوله عليه السّلام: «كلّ ما أحاط به من الشّعر فليس للعباد أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه، ولكن يجرى عليه الماء» فإنّ الظاهر رجوع الضّمير المجرور إلى الشعر فيفيد إيجاب إجراء الماء على الشعر المحيط بدلاً عن البشرة، فيؤخذ على ذلك الحدّ قبل نبات الشّعر، وبمعناه أنّه لو حدّد بالإبهام والوسطى بعد نباته فكّل ما دخل تحتها من الشّعر وجب غسله.

فى عدم وجوب تخليل اللحية

٢٧٥/٢

(ولا) يجب (تخليها) كما فى الخلاف (بل يغسل الظاهر) لما رواه الشيخ (١) فى الصحيح عن زراره قال: «قلت: رأيت ما كان تحت الشعر؟ قال: كلّ ما أحاط به الشعر، فليس للعباد أن يغسلوه ولا يبحثوا عنه، ولكن يجرى عليه الماء»، (٢) وظاهر إطلاق المصنّف وغيره وما سمعت من الأخبار عدم الفرق بين الكثيفه والخفيفه، وقيل: إن خفت اللحية وجب تخليلها، والتّحقيق إنّه لا- ينبغى الإشكال فى عدم وجوب التّخيل فى الكثيفه، للسّنّه والإجماع.

و أمّا الخفيفه فإن كانت خفّه يمتنع معها صدق اسم الإحاطه فلا ينبغى الإشكال فى وجوب غسل ما بين هذا الشعر، لصدق اسم الوجه واستصحاب بقاء التّكليف.

و أمّا المستور بالإستر سال كما لوتر إستر سال الشّارب شيئاً من بشره الوجه فالأقوى وجوب غسل البشره ثمّ إن مقتضى الصحيح المتقدّم عدم الفرق بين سائر الشعور الثّابته فى الوجه كالعنفقه والشّارب والحاجب وغيرها كما نصّ عليه بعضهم، بل فى الخلاف: الإجماع على عدم وجوب إيصال الماء إلى أصل شىء من شعر الوجه.

(و) كذا (لو نبت للمرأه لحيه لم يجب تخليلها) قطعاً مع الكثافه، وفى الخفيفه ما تقدّم لأنّ المسأله من واد واحد، ولذا كان الظاهر إنعقاد الإجماع من أصحابنا على عدم وجوب التّخيل فى الكثيفه، وأمّا الخفيفه فكسابقتها من لحيه الرّجل، وقد عرفت أنّ المختار عدم الوجوب هناك، فلم يجب هنا، (وكفى إفاضه الماء على ظاهرها) كما يكفى ذلك فى الرّجل. (٣)

غسل اليدين

٢٨٤/٢

(الفرض الثّالث) من فروض الوضوء (غسل اليدين) كتاباً وسنّه وإجماعاً بين المسلمين،

ص: ١٥٩

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٥٥.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٦، ج ١، ص ٣٦٤، ح ٣٦.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٥٩.

(والواجب غسل الذراعين و المرفقين)أصالة،ولعله الظاهر ممّن عبّر بوجوب الغسل من المرفق،لدخول إبتداء الغايه فيها،وفى كشف اللثام (1)فى شرح عبارته:«إجماعاً فى الثانى ممّا عدا زفر وداود (2)وبعض المالكيه»،وفى الخلاف:«إنّ غسل المرفقين واجب مع اليدين،وبه قال جميع الفقهاء إلا زفر-إلى أن قال:-وقد ثبت عن الأئمة عليهم السلام أنّ إلى فى الآية بمعنى مع». (3)

والحاصل:أنّ التأميل فى كلمات القوم يشرف الفقيه على القطع بأنّ مرادهم به الوجوب الأصلى،فيدلّ عليه حينئذ ظواهر الوضوءات البيانيه:ففى بعضها:«وضع الماء على المرفق»وفى آخر:«الغسل من المرفق» (4). (5)

وهى و إن كانت أعمّ من المقدّمى و الأصلى لكنّها ظاهره فى الأخير.

وقد يظهر الوجوب أيضاً من خبر ابن عروه التميمى قال:«سألت أبا عبدالله عليه السّلام عن قوله تعالى: ...فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ... (6)؟فقلت:هكذا؟ومسحت من ظهر كفى إلى المرفق،فقال:ليس هكذا تنزِيلها،إنّما هى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق.ثم أمرّ يده من مرفقه إلى أصابعه»بناءً على أنّ إبتداء الغايه داخل فيها،ليس كالغايه.ولا- ينافى جعل «إلى»بمعنى «من»،كما لا ينافيه ما فى بعض الأخبار من جعل «إلى»غايه للمغسول لا للغسل. (7)

(و)يجب (الإبتداء من المرفق)وإدخاله،والإنتهاء إلى الأصابع، (8)فالمراد حينئذ وجوب البدأ بالأعلى كما فى الوجه.

(ولو غسل منكوساً لم يجز)خلافاً لابن إدريس فى السّرائر (9)فحكّم بالكراهه وعن المرتضى فى أحد (10)قوله،فحكّم بإستحباب البدأ من المرفق،والأصحّ الأوّل،لظهور كثير من الوضوءات البيانيه فيه.

ص: ١٦٠

- ١- (١). كشف اللثام، الطهاره، ج ١، ص ٦٨.
- ٢- (٢). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ٥٨ و ٥٩.
- ٣- (٣). الخلاف، الطهاره، مسأله ٢٦، ج ١، ص ٧٨.
- ٤- (٤). الكافى، باب صفه الوضوء، ج ٣، ص ٢٥، ح ٤.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٥٦، ح ٧.
- ٦- (٦). المائده، ٦.
- ٧- (٧). الكافى، باب حدّ الوجه الذى يغسل، ج ٣، ص ٢٨، ح ٥.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٦٣.
- ٩- (٩). السّرائر، الطهاره، ج ١، ص ٩٩.
- ١٠- (١٠). الانتصار للسّيد المرتضى، الطهاره، ص ١٦.

ففى بعضها: أنه صَلَّى الله عليه و آله «أفرغه على ذراعيه من المرفق إلى الكفّ لا- يردّها إلى المرفق» (١)؛ بل خبر (٢) على بن يقطين المشهور المشتمل على المعجزه كاد يكون صريحاً فى ذلك، بل هو صريح.

(و) لا خلاف فى أنه (يجب البدأ باليمنى) بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى ظاهر التّصوص كما ستعرف إن شاء الله تعالى.

فى غسل اليد إذا قطع بعضها

٢٩٤/٢

(ومن قطع بعض يديه) من دون المرفق (غسل ما بقى من المرفق) وما معه وجوباً، إجماعاً منقولاً فى كشف اللثام. (٣) قلت: وكأنّه لا خلاف فيه، ويدلّ عليه خبر رفاعه عن الصادق عليه السّلام قال: «سألته عن الأقطع؟ فقال: يغسل ما قطع منه». (٤)

و أمّا من قطعت يده من فوق المرفق سقط الغسل إجماعاً، لسقوط الفرض بسقوط محلّه، ولا دليل على البديله. (٥)

فى سقوط الغسل إذا قطع اليد من المرفق

٢٩٤/٢

(فإن قطعت من المرفق سقط فرض غسلها) نعم قد يظهر من المنتهى: أنّ المرفق لا- يدخل فيه طرف العضد، ويظهر من غيره خلافه، وإلّا فإحتمال إرادتهم بقاء المرفق و إنّما سقط الغسل عنه لكون وجوبه من المقدّمه بعيد.

ولا إشكال فى وجوب غسل المرفق لو بقى وحده بناءً على المختار من كون وجوبه أصلياً، أمّا لو لم يبق منه شىء فهل يستحبّ غسل العضد أو يجب أو يستحبّ غسل مخصوص محل القطع أو مسحه؟ وجوه، القول بالإستحباب فى تمام العضد لا يخلو من وجه.

(ولو كان له ذراعان دون المرفق أو أصابع زائده أو لحم نابت) أو غير ذلك (وجب غسل الجميع) وقد يستدلّ عليه بأنّه من جمله أجزاء ما يجب غسله أو كالجزاء، فأشبهه الثّالول،

ص: ١٦١

١- (١). الكافى، باب صفه الوضوء، ج ٣، ص ٢٥، ح ٥.

٢- (٢). الإرشاد للمفيد، ص ٢٩٤.

٣- (٣). كشف اللثام، الطهاره، ج ١، ص ٦٨.

٤- (٤). الكافى، ج ٣، ص ٢٩، ح ٨.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٦٤.

وبالأمر بالغسل من المرفق إلى رؤوس الأصابع ولم يستثن منه شيئاً، لكنّه لا يخفى عليك ما فيه بالنسبه إلى بعض أفراد الدّعى.

(ولو كان) شىء من ذلك (فوق المرفق لم يجب غسله) قطعاً لأصاله البراءة، مع الخروج عن محلّ الفرض.

ثمّ إنّ مقتضى عبارته المصنّف، عدم الوجوب لو نبت شىء من الأشياء المتقدّمة من المرفق، والأقوى الوجوب لعدم الفرق بينه وبين ما دونه. (١)

٢٩٩/٢

فى غسل اليد الزائده

(ولو كان له) يد (زائده وجب غسلها) سواء كانت دون المرفق أو فوقه أو فيه، ويظهر من آخرين إيجاب غسل اليد إن كانت دون المرفق أو اشتبهت بالأصليه للتساوى فى البطش و المقدار ونحو ذلك، أمّا إذا علم زيادتها وكانت فوق المرفق سقط غسلها.

حجّه الأوّل: صدق اسم اليد بدليل تقسيمها إلى الأصليه و الزائده فيشمّلها قوله تعالى: ... فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ... (٢) وبالأولى إذا لم تكن متميزه، ومقتضاه الوجوب الأصلي لا المقدّمى.

حجّه الثّانى: الأصل، بعد إنصراف إطلاق ما دلّ على وجوب غسل اليد إلى المتعارف المعهود، لكنّه يجب غسلهما معاً عند الإشتباه للمقدّمه، أمّا مع عدمه فيقتصر على الأصليه.

٣٠٣/٢

مسح الرأس

(الفرض الزايع) من فروض الوضوء (مسح الرأس) كتاباً وسنّه وإجماعاً بين المسلمين (والواجب منه ما يسمّى مسحاً) واستدلّ عليه بإجماع الفرقه، ويقول أبو جعفر عليه السّلام: «إذا مسحت بشىء من رأسك فقد أجزأك» (٣) ولإطلاق قوله تعالى: ... وَ أَمْسِيحُوا بِرُؤُوسِكُمْ... (٤)

ومثلها إطلاق كثير من الأخبار (٥) الأمره بالمسح على مقدّم الرأس، ولقول أبي

ص: ١٦٢

١- (١). المصدر، ص ١٦٧.

٢- (٢). المائده، ٦.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٩٠، ح ٨٦.

٤- (٤). المائده، ٦.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٠ و ٢٤ من أبواب الوضوء.

جعفر عليه السّلام فى خبر زراره وبكبير ابني أعين: «إذا مسحت بشىء من رأسك أو بشىء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك» (١). (٢)

خلافًا لظاهر الصدوق فى الفقيه، فإنه قال: «حدّ مسح الرّأس أن يمسح بثلاث أصابع مضمومه من مقدّم الرّأس» (٣) لظاهر قول أبى جعفر عليه السّلام فى الحسن كالصحيح: «المراه يجزئها من مسح الرّأس أن تمسح مقدّمه قدر ثلاث أصابع ولا- تلقى عنها خمارها»، (٤) وخبر معمر بن عمر عنه عليه السّلام أيضاً قال: «يجزى من المسح على الرّأس موضع ثلاث أصابع، وكذلك الرّجل» (٥). (٦)

لكنّك خبير أنّ مثل هاتين الروايتين غير صريحه فى الخلاف، لإحتمال إرادته الإجزاء فى الفضيله، أو إلقاء الخمار، مع إختصاص الروايه الأولى بالمراه، فلذلك كان حملها على الإستحباب متّجهًا.

فقال المصنّف: (والمندوب مقدار ثلاث أصابع) مضمومه (عرضاً)، والظاهر أنّ المراد من المستحبّ مقدار عرض ثلاث أصابع، لأنّه المتبادر من التّقدير بالثلاث، ويظهر من بعض: أنّ المراد إستحباب هذا المقدار فى عرض الرّأس، والفرق بين هذا وسابقه أنّ الأوّل: مجمل بالنّسبه إلى إرادته العرض من الممسوح أو طوله، مبين بالنّسبه إلى التّقدير، والثانى: مجمل بالنّسبه إلى المقدار، مبين بالنّسبه إلى عرض الممسوح، وأنت خبير أنّ الروايات خاليه عن بيان ذلك ما أنّه ليس فيها دلالة على إستحباب كون المسح بالثلاث.

فى إختصاص المسح بمقدّم الرّأس

٣١٨/٢

(ويختصّ) الواجب من (المسح) والمستحبّ (بمقدّم الرّأس) فلا يجزى المسح على غيره، ويدلّ عليه الأخبار المعتمره المستفيضه حدّ الإستفاضه، ففى الحسن كالصحيح منها: «امسح

ص: ١٦٣

١- (١). راجع تهذيب الأحكام السابق.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٧١.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب حدّ الوضوء، ج ١، ص ٤٥.

٤- (٤). الكافي، باب مسح الرّأس، ج ٣، ص ٣٠، ح ٥.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٩، ح ١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٧٢.

على مقدّم رأسك» (١) فما فى بعض الأخبار (٢) من (٣) الأمر بالمسح على خلف الرّأس مطرح أو محمول على التّقيه قطعاً، كما أنّه يجب تقييد ما فى البعض الآخر (٤) من الأمر بمسح الرّأس وشىء منه بذلك، بل ممّا فى كتابه أبى الحسن موسى عليه السّلام إلى على بن يقطين فى الخبر المشهور: «امسح بمقدّم رأسك» (٥) يستفاد الاجتزاء بمسح بعض المقدّم.

٣٢٤/٢

فى المسح بنداوه الوضوء

(ويجب أن يكون) المسح (بنداوه الوضوء) خلافاً للعامة عدا مالك (٦) فأوجبوا المسح بماء جديد، وهو مخالف لإطلاق الكتاب ونصوص السنّة و الإجماع المحصّل و المنقول.

(ولا يجوز إستيناف ماء جديد له) وفى الانتصار: أنّه ممّا انفردت به الإماميه، فيدلّ عليه ما فى حسنه زراره بإبراهيم: ومسح مقدّم رأسه وظهر قدميه بيّله يساره وبقية بلّله يمناه، قال: وقال أبو جعفر عليه السّلام: «إنّ الله وتر يحبّ الوتر، فقد يجزيك من الوضوء، ثلاث غرفات: واحده للوجه، واثنان للذراعين، وتمسح بيّله يمينك ناصيتك، وما بقى من بلّله يمينك ظهر قدمك اليمنى، وتمسح بيّله يسارك ظهر قدمك اليسرى». (٧)

ثمّ إنّ قضيه إطلاق الكتاب وغيره: عدم وجوب كون الماسح اليد اليمنى، بل فى الحدائق: «الظاهر الإتفاق على الإستحباب» (٨) لكن قد عرفت أنّ حسنه (٩) زراره ظاهره فى الوجوب، لقوله عليه السّلام فيها: «وتمسح بيّله يمينك ناصيتك» (١٠) إلا أنّ تقييد تلك المطلقات من الكتاب و السنّة مع فتاوى الأصحاب بمجرّد هذه الروايه و إن كانت نقيه السّند لا يخلو من إشكال، سيما مع ظهور أعراضهم عنها.

ص: ١٦٤

١- (١). الكافى، باب مسح الرّأس، ج ٣، ص ٢٩، ح ٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٧٨.

٣- (٣). منها راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٦٢.

٤- (٤). كما فى خبر زراره وبكبير بن أعين المتقدّمان فراجع.

٥- (٥). ذكر فى الإرشاد للمفيد مفضّلاً فى ص ٢٩٤ فراجع.

٦- (٦). سنن الترمذى، ج ١، ص ٥٠، ٥٢.

٧- (٧). الكافى، باب صفه الوضوء، ج ٣، ص ٢٥، ح ٤.

٨- (٨). الحدائق الناضره، الطهاره، ج ٢، ص ٢٨٧.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٨٢.

١٠- (١٠). راجع المصدر السابق فى الكافى.

نعم المتبادر من إطلاق لفظ اليد في النص و الفتوى «الكف» فيكون حدّها «الزّند» ويرشد إلى ذلك ما في بعض الأخبار المشتمله على الوضوءات البيانية كخبر الأخوين: «ثم مسح رأسه و قدميه إلى الكعيين بفضل كفيّه، لم يجدد ماءً»، (١) ولأنّها هي المتعارف في المسح، كما أنّ المتبادر من المسح بهما المسح بباطنهما، فلا يجرى المسح بالظاهر، نعم لو كان المسح بالباطن متعذراً لمرض أو غيره لا- لجفاف ماء ونحوه أمكن الإجتزاء بالمسح بالظاهر، إذ سقوط الوضوء من المقطوع بعدمه، لما يفهم من الأدلّه أنّه لا يسقط بتعذّر بعض أجزائه. (٢)

في اشتراط جفاف الممسوح وعدمه

٣٣٥/٢

ثمّ إنّ هل يشترط جفاف الممسوح من الماء أو لا؟ قيل: نعم، وقيل: لا، وربّما ظهر من بعضهم التفصيل، فقال: بالصّححه مع غلبه بلّه الوضوء، وإلاّ- فالفساد، ولعلّ مستند الأوّل: أنّ الأمر بالمسح بالبلّه ينصرف إلى الأفراد الغالبه، بل لا يصدق أنّه مسح بالبلّه مع امتزاجها غيرها، نعم لو كان ما على الممسوح قليل جدّاً بحيث لا ينافى صدق المسح بما بقى في اليد حقيقه عرفاً لاستهلاكه، أتجه الجواز.

ولعلّ مستند الثاني: إطلاق المسح الصّادق في مثل المقام، والظواهر من الآيات (٣) تقتضيه، والأخبار (٤) تناوله له، ولأنّه لا يصدق عليه في العرف أنّه استأنف ماءً جديداً، ويؤيده صحيحه زراره: «لو أنّك توضأت وجعلت موضع مسح الرّجلين غسلًا وأضمرت أنّ ذلك هو المفترض لم يكن ذلك بوضوء»، والدالّه على جواز غسل الممسوح لا بذلك القصد. (٥)

ولعلّ مستند التفصيل: صدق المسح بالبلّه مع غلبتها بخلاف العكس، بل و التّساوى.

والأقرب في النّظر الأوّل، وكان القول بالتفصيل يرجع إليه.

في أخذ الماء للمسح

٣٣٨/٢

(ولو جفّ ما على) باطن (يديه) أو مطلقاً من الظاهر و الباطن (أخذ من لحيته) ولو من المسترسل

ص: ١٦٥

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٥٦، ح ٧.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٨٥.

٣- (٣). سورة المائدة، ٦.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٥ من أبواب الوضوء.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٦٥، ح ٣٥.

طولا أو عرضاً (أو أشفار عينيه) وغيرها من محالّ الوضوء، وتخصيص اللحية و الأشفار بالذكر لكونها مظنة بقاء الماء، وإلا فلا فرق بينها وبين غيرها من محالّ الوضوء.

و الحجّه فيما ذكره المصنّف بعد ظهور الإتّفاق عليه، الأخبار المستفيضه: منها مرسل خلف بن حمّاد عن الصادق عليه السّلام قال: «قلت له: الرّجل ينسى مسح رأسه و هو في الصّلاه؟ قال: إن كان في لحيته بلل فليمسح به، قلت: فإن لم يكن له لحيه؟ قال: يمسح من حاجبيه أو من أشفار عينيه» (١) وفي بعضها: «و إن لم يبق من (٢) بلّه وضوئك شيء أعدت الوضوء». (٣)

ثمّ إنّ الظاهر من عبارته المصنّف هنا إشتراط الأخذ من اللحية ونحوها بجفاف اليد، فلو أخذ مع عدمه بطل الوضوء.

لكنّه في المدارك: «الظاهر أنّه لا يشترط في الأخذ من هذه المواضع جفاف اليد، بل يجوز مطلقاً، والتعليق في عبارات الأصحاب مخرج مخرج الغالب، انتهى». (٤)

واستشكله بعض المتأخّرين بمخالفته لكثير من الوضوءات البيانيه، وقوله عليه السّلام: «امسح بما بقى في يدك رأسك».

لكن الإنصاف أنّ التأمّل في عبارات الأصحاب و الروايات يورث الفقيه الظنّ بالجواز لظهورها في إرادته المسح بما بقى، عدم إستثناف الماء الجديد، كما هو مذهب العامّه.

والتأمّل في كلمات الأصحاب و الرّوايات يقضى بجواز الأخذ مع عدم الجفاف، بل فيها أمارات كثيره على إرادته ذلك لا تخفى على من لاحظها، ولعلّه الأوفق بسهولة المله.

(فإن لم يبق نداوه) في شيء من محالّ (الوضوء استأنف) الوضوء، قلت: قد سمعت ما يدلّ عليه من الأخبار الآمره بالإنصراف وإعاده الوضوء التي لا يقدح إرسالها بعد إنجباره بفتاوى الأصحاب، لكن ظاهرها كالفتاوى حيث يكون الإستثناف محصّياً لا للمسح بماء الوضوء، أمّا إذا لم يكن كذلك كأن يكون الجفاف لشده حرّ أو حراره أو نحوهما ولو يتمكّن من حفظ نداوه الوضوء فالظاهر جواز المسح بالماء الجديد، للضروره ونفى الحرج واختصاص وجوب المسح بالبلل بالإمكان، وفيه: أنّ جميع ذلك لا يقضى بالانتقال إلى الماء الجديد، بل جميعها

ص: ١٦٦

١- (١). المصدر، ص ٥٩، ح ١٤.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٩٠.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب فيمن ترك الوضوء، ج ١، ص ٦٠، ح ١٣٤.

٤- (٤). مدارك الأحكام، الطهاره، ج ١، ص ٢١٣.

تندفع بالمسح من دون تجديد ماء، كما أنه تندفع أيضاً بالعدول إلى التيمم.

والأولى في الإحتياط الجمع بين الإحتياطات الثلاثة، والأقوى في النظر المسح من دون وجوب إستئناف تمسكاً بإطلاق ما دلّ على وجوب المسح فيه، ومقتضاه جواز الأخذ من الماء الجديد، للإطلاق المتقدم، مع عدم شمول ما دلّ على المنع منه للمقام. (١)

في استحباب مسح الرأس مقبلاً

٣٥٠/٢

(والأفضل مسح الرأس مقبلاً، ويكره مدبراً على الأشبه) بأصول المذهب وقواعده، وقيل: لا يجوز النكس.

وأقصى ما يستدلّ به للأول: الأصل في وجه، وإطلاق الأمر بالمسح في الكتاب و السنّه، وإطلاق حكايته في الوضوءات البيانية، إذ لو كان ذلك واجباً لنقله زواره وبكير وغيرهما ممن حكى لهم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله بل حكاية غيره كالبداهة بالأعلى - مثلاً في الوجه ونحوه وعدم حكايته تشعر بعدم وجوبه، وقول الصادق عليه السلام في صحيح حماد بن عثمان: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومدبراً». (٢)

وأقصى ما يستند إليه للثاني: أنّ الشغل اليقيني يستدعي البراءة اليقينية، وهو ليس إلا - في المسح مقبلاً - مع أنّ المحكى من الوضوءات وإن اشتملت على أنه مسح برأسه لكنّه قطعاً إنّما كان المسح مقبلاً، إذ لا إشكال في كونه راجحاً، فلا معنى لتركه من النبي صلى الله عليه وآله وإرتكاب المرجوح، (٣) مضافاً إلى قوله صلى الله عليه وآله: «إنّ هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه إلاّ به»، (٤) على أنّه الفرد الشائع الذي ينصرف للإطلاق إليه.

و أما الصحيحه فمما يضعف الإحتجاج بها أنّه رواه الشيخ في مقام آخر بهذا السند أنّه: «لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومدبراً»، (٥) ومن المستبعد جداً تعددها فغير بعيد أن يكون هذا التغيير من النسخ.

فقد ظهر لك من ذلك كلّهُ أنّ القول: بعدم الجواز لا يخلو من قوّه وإن كان الأول أقوى،

ص: ١٦٧

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٩٥.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٥٨، ح ١٠.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٩٦.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣٨، ح ٧٦.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٠ من أبواب الوضوء.

لمكان حصول التردّد من جميع ما ذكرنا، وما شكّ في شرطيته ليس شرطاً عندنا سيما مثل الوضوء، فتأمل جيداً.

٣٥٦/٢

في عدم كفايه الغسل عن المسح

(و) كيف كان، ف- (لو غسل موضع المسح) مجترياً به عنه (لم يجز)، وفي الحدائق: «إنّ هذا الحكم ثابت عندنا إجماعاً»، (١) ولكون الغسل و المسح فرضين متغايرين في نظر الشّرع، فلا- يجرى أحدهما عن الآخر، ولأنّ الله تعالى أوجب الغسل في الوجه و اليدين، والمسح في الرّأس و الرّجلين، فمن غسل ما أمر الله بمسحه أو مسح ما أمر بغسله لم يكن ممتثلاً، لإختلافهما لغّه و عرفاً، كما يشير إلى ذلك قول الصادق عليه السّلام في خبر محمّد بن مروان: «أنّه يأتي على الرّجل ستون وسبعون سنه ما قبل الله منه صلاه، قلت: كيف ذاك؟ قال: لأنّه يغسل ما أمر الله بمسحه» (٢). (٣)

٣٦٢/٢

في جواز المسح على الشّعر

(ويجوز المسح على الشّعر المختص بالمقدّم و) كذا يجوز (على) نفس (البشره) بلا خلاف أجده بين الإماميه، لصدق المسح بالرّأس الموجود في الكتاب و السنّه و معقد الإجماع، على كلّ منهما من غير فرق بين كون البشره مستوره بالشّعر أولاً، خلافاً لما ينقل عن بعض العامّه: من إيجاب المسح عليه حيث تكون البشره به مستوره؛ وكفى بما سمعت من إجماع أصحابنا حجّه على الإجتزاء بمسح كلّ منهما، بل قد عرفت أنّ الإجتزاء بالمسح على الشّعر مجمع عليه بين العامّه و الخاصّه، بل يقرب إلى حدّ الضّروره من الدّين.

(فلو جمع عليه شعراً من غيره) أو خرج شعره بإسترساله عن حدّه (ومسح لم يجز) المسح عليه في كلّ منهما لعدم صدق مسح المقدّم فيهما لغّه و عرفاً، بل الأوّل حاجب كغيره من الحواجب، فيشملة ما دلّ على عدم الإجتزاء بمسحه من الإجماع وغيره، وعدم صدق المقدّم و التّاصيه على الثاني واضح. (٤)

ص: ١٦٨

١- (١). الحدائق الناظره، الطهاره، ج ٢، ص ٣٦٥.

٢- (٢). الكافي، باب مسح الرّأس، ج ٣، ص ٣١، ح ٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٩٨.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٠٣.

(وكذا لو مسح على العمامه أو غيرها ممّا يستر موضع المسح) كالمقنعه و القلنسوه إجماعاً، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك الأخبار الآمره (١) بإدخال الإصبع تحت العمامه، وقول أحدهما في خبر محمّد بن مسلم: «لا يمسح على الخفّ و العمامه». (٢)

ولا- فرق في الحائل بين أن يكون ثخيناً يمنع نفوذ الماء أو رقيقاً لا يمنع، خلافاً للمنقول ابن أبي حنيفه (٣) من تجويزه المسح على الثّاني: ولا بين كونه لطحواً كالحناء ونحوها وغيره.

هذا كلّه في الحائل الإختياري، و أمّا الإضطراري فالظاهر جواز المسح عليه. (٤)

مسح الرّجلين

الفرض الخامس من فروض الوضوء:

(الفرض الخامس) من فروض الوضوء (مسح الرّجلين) إجماعاً عند الإماميه بل هو من ضروريات مذهبيهم، وأخبارهم به متواتره، بل ورواه مخالفوهم أيضاً عن أمير المؤمنين عليه السّلام و أنّه قال: «ما نزل القرآن إلّا بالمسح»، وعن ابن عباس عن النبي صلّى الله عليه و آله: «إنّ كتاب الله بالمسح و يأبى الناس إلّا الغسل»، ورووا أيضاً كما قيل: عن أوس بن أبي أوس (٥) الثقفى أنّه رأى النبي صلّى الله عليه و آله أتى كظامه قوم بالطائف، فتوضّأ و مسح على قدميه، بل هو المنقول عن جماعه من الصّحابة و التابعين و الفقهاء: كابن عتيّاس و عكرمه و أنس و أبي الغالبه و الشعبي؛ و عن أبي الحسن البصرى و ابن جرير الطبري و أبي على الجبائى: التخيير بينه و بين الغسل (٦). (٧)

مضافاً إلى ما سمعت من الأخبار المرويّه من طرقهم قوله تعالى: ...فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ... (٨)، (٩) بالجرّ في قراءه ابن

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٦، ج ١، ص ٣٦١، ح ٢٠.

٣- (٣). راجع كتاب مجمع الأنهر، ج ١، ص ٥٠.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٠٦.

٥- (٥). راجع سنن أبي داوود، ج ١، ص ٤١، ح ١٦٠.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٦٣، ح ٢٤.

٧- (٧) المصدر، ح ٢٣.

٨- (٨) المائدة، ٦.

٩- (٩) جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٠٧.

كثير وأبى عمرو وحمزه، وفي رواية أبى بكر عن عاصم، بل قيل: إنها مجمع عليها، وأنها هي القراءة المنزلة، بخلاف قراءة النصب فإنها مختلف فيها، ويؤيده خير غالب بن الهذيل من طريق الأصحاب قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل: ... وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ... على الخفض هي أم على النصب؟ قال: بل هي على الخفض». (١)

فى وجوب مسح القدمين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين:

(ثم) إنه (يجب المسح) عندنا على ظاهر (القدمين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين) لا -باطنهما، ولا الظاهر و الباطن، ويدل عليه - مضافاً إلى ظاهر الآية و الأخبار المشتمله على نحو تحديد العبارة - قول أمير المؤمنين عليه السلام: «لولا أتى رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله يمسح ظاهر قدميه، لظننت أن باطنهما أولى بالمسح من ظاهرهما». (٢)

فما فى مرفوعه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى مسح القدمين ومسح الرأس فقال: مسح الرأس واحده من مقدم الرأس ومؤخره، ومسح القدمين ظاهرهما وباطنهما» مع قصور سندها وشدوذها لا يبعد حملها على التقيية (٣). (٤)

٣٧٤/٢

فى إيجاب الإستيعاب الطولى

ثم إن ظاهر عبارته المصنّف إيجاب الإستيعاب الطولى، لظهور حرفى الخفض فى ابتداء الفعل وانتهائه، لا - فى تحديد الممسوح، على أنه لو اريد ذلك أيضاً فى كلامهم لوجب الإستيعاب الطولى أيضاً لظهور مسح المحدود فى استيعابه.

وكيف كان، فيدل عليه أنه الظاهر المتبادر إلى الذهن من الوضوءات البيانية، لظهور قوله عليه السلام: «ومسح قدميه» ونحوه فى الإستيعاب الطولى و العرضى، إلا أن انعقاد الإجماع من الأصحاب على عدم وجوب الثانى قرينه على عدمه.

وكيف كان، فلا - ينبغى الإشكال فى إيجاب الإستيعاب الطولى لكثرة شواهد من الكتاب و السنه، فما يظهر من بعض المتأخرين: أنه لولا الشهرة لكان القول بعدم الوجوب متجهاً ليس على ما ينبغى.

ص: ١٧٠

١- (١). تفسير العياشى، تفسير سورة المائدة، ج ١، ص ٣٠١، ح ٦٠.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٤٧، ح ٩٣.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٨٢، ح ٦٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢١٠.

ثمَّ إنَّه على تقدير إيجاب إستيعاب الطَّول فهل يجب إدخال الكعب في المسح أو لا-؟ قولان: استدلُّوا للأوَّل إمَّا بأنَّ «إلى» بمعنى «مع»، أو بوجوب إدخال الغايه في المغيى؛ واختار المصنِّف في المعتبر (١) الثاني، لخبر الأخوين، (٢) وردَّ بأنَّه قد يكون مستعملاً فيما يدخل فيه المبدأ، كقوله له: عندى ما بين واحد إلى عشره، فإنَّه يلزمه دخول الواحد قطعاً.

قلت: الأقوى فيه الوجوب، لخبر الأقطع المتقدِّم، (٣) ولظهور دخول الغايه في المغيى مثله مؤيداً بخبر الإبتداء به. (٤)

في معنى الكعيبين

٣٨٦/٢

(وهما قبتا القدمين) وقبتا القدمين أمام الساقين ما بين المفصل و المشط، وهو ما علا منه في وسطه و العظام اللذان في ظهر القدم كما عن النهايه الأثريه ناسباً له إلى الشيعه، ووافقنا عليه محمَّد بن الحسن الشيباني من العامه، (٥) وخالف الباقر، فذهبوا إلى أنَّهما العظام النَّابتان يمين الساقين وشمالهما، لكن لا ينبغي إطاله البحث معهم بعد اتِّفاق الفرقه المحقَّه على عدمه، بل كاد يكون ضرورياً من مذهبهم، كما أنَّ أخبارهم به عن أئمتهم كادت تكون متواتره.

واختار العلامة: أنَّهما عظما الساقين (٦) قال: والضابط ما رواه زراره وبكير في الصحيح عن الباقر عليه السَّلام: «قلنا أصلحك الله فأين الكعبان؟ قال: هاهنا- يعنى المفصل دون عظم الساق-». (٧)

وقال في القواعد (٨): ذهب إليه علماؤنا أجمع.

ولقد أنكر عليه بعض من تأخَّر عنه كالشهيد (٩) والمحقِّق الثاني، (١٠) بل قيل: إنَّه من متفرداته وأنَّه خالف به المجمع عليه بين أصحابنا، بل الأمه من الخاصه و العامه، لما عرفت أنَّ مذهب

ص: ١٧١

١- (١). المعتبر، الطهاره، ج ١، ص ١٥٢.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ٣٠، ح ٤.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٦، ج ١، ص ٣٥٩، ح ٨.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢١٤.

٥- (٥). المغنى لابن قدامه، ج ١، ص ١٢٤.

٦- (٦). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ٦٤.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٧٦، ح ٤٠.

٨- (٨). قواعد الأحكام، الطهاره، ج ١، ص ١١.

٩- (٩). ذكرى الشيعه، الطهاره، ص ٨٨.

١٠- (١٠). جامع المقاصد، الطهاره، ج ١، ص ٢٢٠.

الخاصّه العظم الناتى،والعامّه العقدتان،و أنّ ما ذكره عجيب،ودعواه تنزىل عبارات الأصحاب عليه أعجب.

وقال فى الذّكرى (١)نقلا- عن أبى العباس،قال:وأخبرنى سلمه عن الفراء عن الكسائى،قال:«قعدمحمّد بن على بن الحسين عليه السّلام فى مجلس كان له،وقال:هاهنا الكعبان،قال:فقالوا:هكذا؟فقال:ليس هو هكذا،ولكنّه هكذا،وأشار إلى مشط (٢)رجليه،فقالوا له:إنّ الناس يقولون:هكذا؟فقال:هذا قول الخاصّه،وذاك قول العامّه»انتهى. (٣)

بل قيل:إنّه مخالف للأخبار، (٤)وكيف كان فلا إشكال فى الإجتزاء بالمسح من رؤوس الأصابع إلى الكعب. (٥)

٤٠٢/٢

فى مسح القدمين منكوساً

(و)الأقوى أنّه (يجوز منكوساً)بأن يمسخ من الكعب إلى رؤوس الأصابع،لإطلاق الأمر بالمسح،وقول الصادق عليه السّلام فى صحيح حمّاد:«لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومدبراً». (٦)

وقيل:لا يجوز النكس الظهور«إلى»بانتهاء المسح فى قوله تعالى: ...إلى الكعبيّن...،وكونه المتبادر من الوضوءات البيانيه،ولصحيح أحمد بن محمّد:«سألت أبا الحسن عليه السّلام عن المسح على القدمين كيف هو؟فوضع كفّه على الأصابع ثم مسحها إلى الكعبيّن»،ولأنّ الشغل اليقيني يستدعى البراءه اليقنيه،وهى فى المسح مقبلاً. (٧)

وفى الأوّل و الثالث:أنّه يخرج عن الظهور بما ذكرنا من الأدلّه،وفى الثانى:أنّ ظاهر الفعل لايعارض صريح القول،وفى الرّابع:أنّ البراءه اليقنيه يكفى فيها المطلقات فضلاً عن النّص،فالأقوى حينئذ ما عليه المشهور. (٨)

ص:١٧٢

١- (١). ذكرى الشيعة، الطهاره، ص ٨٨.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢١٨.

٣- (٣). ذكرى الشيعة، الطهاره، ص ٨٨.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعة، أبواب الوضوء ١٥، ٢٢، ٢٤ و ٣١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٢٤.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٨٣ ح ٦٦.

٧- (٧). الكافى، باب مسح الرأس، ج ٣، ص ٣٠، ح ٦.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٢٦.

(وليس بين الرّجلين ترتيب) فيجوز على اليسرى قبل اليمنى، ومسحهما معاً، ويدلّ عليه إطلاق الكتاب والسنة وما يظهر من الموضوعات البيانية فإنّها على كثرتها وتعرّضها للترتيب في غيرها كادت تكون صريحه في عدم وجوبه.

وظاهر الروضة (١): الوجوب، فيدلّ عليه مضافاً إلى ظاهر إجماع الخلاف، والإحتياط ما رواه الكليني في الحسن كالصحيح عن محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «وذكر المسح، فقال: امسح على مقدّم رأسك، وامسح على القدمين، وابتدئ بالشقّ الأيمن». (٢)

ويظهر من المحقّق (٣) والعلامة (٤) والشهيد (٥) عدم عثورهم على الحسنه المتقدّمه كما اعترف به في المنتهى، (٦) ومن هنا كان القول: بالوجوب لا- يخلو من قوّه و إن كان الأوّل أقوى لمعارضتها بروايه التّوقيع (٧) المشتمله على جواز المعيه، مع أنّها أعلى سنداً، فلا يبعد حمل الأمر على الإستحباب (٨). (٩)

في مسح الأقطع

(و إذا قطع بعض موضع المسح) من القدم (مسح) وجوباً (على ما بقى) منه ومن الكعب، ولا ينتقل بذلك إلى التيمّم كما (١٠) مرّ في أقطع اليد، والدليل الدليل.

(ولو قطع من الكعب) مع دخول ما بعد في القطع (سقط المسح على القدم) وكذا لو

١- (١). الروضة البهيه، الطهاره، ج ١، ص ٧٦ و ٧٧.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ٢٩، ح ٢.

٣- (٣). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٥، كتاب الطّهاره، الفرض الرّابع من كيفيه الوضوء.

٤- (٤). المعتمر، الطهاره، ج ١، ص ١٥٥.

٥- (٥). ذكرى الشيعة، الطهاره، ص ٨٦.

٦- (٦). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ٩٦.

٧- (٧). راجع وسائل الشيعة، الباب ٣٤ من أبواب الوضوء.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٣٠.

٩- (٩). لا- يخفى أنّ الحسن كالصّحيح وكذا التّوقيع لا- يمكن رفع اليد عنهما مع أنّ الموضوعات البيانية ليست لها اللسان، إنّما اللسان فيها للرّاوى، ويمكن أنّ يكون الرّاوى قد غفل عن بيان كلّ ما رأى ولم ينقل مع الدّقه، فالأحوط أن لا يترك الإبتداء

باليمنى.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٦٣.

قطع من فوقه، ولا يسقط بذلك الوضوء كما تقدّم في اليد بلا خلاف أجده في شيء من الحكمين، أمّا لو بقى الكعب فعلى القول بوجوب مسحه تماماً أو بعضه أصاله، ووجب المسح، وعلى المقدّمى لا يجب كما تقدّم في المرفق.

ولو قطع الماسح الإختياري و الإضطرابى فهل يسقط المسح أو ينتقل إلى مسح غيره ببله وضوئه؟ وجهان: أقواهما السقوط، لعدم الدليل على الإنتقال.

٤١٧/٢

في عدم جواز المسح على الحائل

(ويجب المسح على بشره القدمين ولا يجوز على حائل) يستتر موضع الفرض من ظهر القدم (من خفّ أو غيره) مع الإختيار، وهو مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام كما في المعتمر، (١) واجماعاً منّا كما في الذكري، (٢) ولا ينافيه احتمال عباره القدماء على لفظ «الخفّ» و«الجرموق» (٣) و«الجورب» و«الشّمشك» لظهور إرادتهم من ذلك التمثيل، فلا- ينبغى الإشكال في (٤) أنّ ملاحظه الأخبار في خصوص الخفّين و الوضوءات البيانيه تشرف الفقيه إلى القطع بإراداه التعميم لكلّ حائل. ومن العجب أنّ العامه يجتزون بالمسح على الخفّ ولا يجتزون به على الرّجل، بل يوجبون الغسل.

٤٢٤/٢

في جواز المسح على الخفّ للتّقيه وعدمه

وكيف كان، فلا يجوز المسح على كلّ حائل يستتر محلّ الفرض أو شيئاً منه (إلا لتقيه) فيجوز حينئذ على الخفّ ونحوه بلاخلاف أجده بين أصحابنا، للأخبار (٥) التي كادت أن تكون متواتره في الأمر بها.

ويدلّ عليه خصوص خبر أبي الورد قال: «قلت لأبي جعفر عليه السّلام: إنّ أبا ضبيان حدّثنى أنّه رأى علياً عليه السّلام أراق الماء ثمّ مسح على الخفّين؟ فقال: كذب أبو ضبيان، أما بلغك قول

ص: ١٧٤

١- (١). المعتمر، الطهاره، ج ١، ص ١٥٢.

٢- (٢). ذكرى الشيعة، الطهاره، ص ٨٩.

٣- (٣). الجرموق، خفّ صغير يلبس فوق الخفّ (لسان العرب، ج ٢، ص ٢٦١ «جرموق»).

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٣٢.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعة، الباب ٣٨ من أبواب الوضوء.

على عليه السلام فيكم: سبق الكتاب الخفين، فقلت: هل فيهما رخصه؟ فقال: لا، إلا من عدوّ تتقيه أو ثلج تخاف على رجلك». (١)

وإذ عرفت أنه يجوز المسح على الخف للتقيه فكذلك يجوز لغيرها ممّا أشار إليه المصنّف بقوله: (أو الضرورة)، ويدلّ عليه مضافاً إلى عموم ما دلّ على نفى الحرج في الدين.

وهو وإن كان أعّم من إيجاب المسح على الخفّ ومن سقوطه ومن التيمّم، إلا أنه قد يظهر وجه دلالتها من خبر عبد الأعلى مولى آل سام قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: عثرت فانقطع ظفري، فجعلت (٢) على إصبعي مراره، فكيف أصنع بالوضوء؟ قال عليه السلام: يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عزّ وجلّ، قال الله تعالى: ... ما جعل عليكم في الدين من حرجٍ... (٣) امسح عليه». (٤)

في إعادته الطّهارة إذا زال السبب

٤٣٤/٢

(و إذا زال السبب) المسوّغ للمسح على الخفّ (أعاد الطّهارة على قول، وقيل: لا تجب إلا لحدث) والأقوى في النظر الثاني، لكونه مأموراً بذلك، والأمر يقتضى الإجزاء، ولا يستصحاب الصّحة، ولما دلّ (٥) على أنّ «الوضوء لا ينقضه إلا حدث».

وما يقال: إنّ الضرورة تتقدّر بقدرها، فيه: أنه إن أريد عدم جواز الطّهارة كذلك بعد زوال الضرورة فحقّ، وإن أريد به عدم إباحتها فلا، لأنّ المقدّر هي لا إباحتها، وهو محلّ النزاع.

وكذا ما يقال: إنّ دليل الإعادة الآيه، (٦) لإقتضائها وجوب الوضوء عند كلّ صلاه، خرج ما خرج وبقي الباقي، فيه: أنه منقوض بما إذا توضّأ لصلاه خاصّه وضوء المضطرّ ثمّ قبل فعلها زالت الضرورة. وما يقال: إنّه في المقام قد تعارض أصله الصّححه مع أصله بقاء يقين إشتغال الدّمه بالمشروط بالطّهارة، فيه: أنّ الصّحه فيما نحن فيه مستفاده من ظاهر الأدلّه، فلا يعارضها

ص: ١٧٥

١- (١). تهذيب الأحكام، الطّهارة، باب ٦، ج ١، ص ٣٦٢، ح ٢٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٤٠.

٣- (٣). الحجّ، ٧٨.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ٣٣، ح ٤.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، أصل الحديث: عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا ينقض الوضوء إلا حدث، والنوم حدث».

٦- (٦). المائده، ٨.

أصالة بقاء الشغل، وبعد التسليم فاستصحاب الصّحة قاطع لأصالة الشغل، (١) لأنه في الحقيقة إستصحاب لمقطوعيته.

(والأحوط الأوّل) أى إعادته الوضوء عند زوال الضّروره.

٤٤٣/٢

التّرتيب بين الأعضاء فى الوضوء

(مسائل ثمان):

(الأولى: التّرتيب واجب فى الوضوء) إجماعاً، والمراد به (غسل) تمام (الوجه) بما يسمّى غسلًا عرفاً (قبل) غسل جزء من اليد (اليمنى) (وغسل اليد اليسرى بعدهما) أى بعد تمام غسل الوجه و اليمنى (ومسح الرأس ثالثاً) (ومسح الرّجلين أخيراً) ولا ترتيب فيهما على الأقوى.

(فلو خالف) بأن قدّم المؤخّر أو آخر المقدم أو غسلهما معاً دفعه أو غير ذلك (أعاد الوضوء) من رأس (عمداً كان أو نسياناً) لكون التّرتيب ركناً فى الوضوء على ما يستفاد من أدلّه إيجابه (إن كان قد جفّ) ما على الأعضاء من ماء (الوضوء) (وأمّا) إن كان البلل باقياً أعاد على ما يحصل معه التّرتيب).

ثمّ إنّ ما ذكرناه من حصول التّرتيب بإعادة غسل ما حقّه التأخير من غير حاجه إلى إعادته غسل السّابق لصدق إمتثال ما دلّ على التّرتيب و البدأه ونحوهما بذلك، ولما رواه ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «إذا بدأت بيسارك قبل يمينك ومسحت رأسك ورجليك، ثمّ استيقنت بعد أنّك بدأت بها، غسلت يسارك ثمّ مسحت رأسك ورجليك». (٢)

ثمّ إنّ ما ذكره المصنّف من التفصيل بين الجفاف وعدمه من غير فرق بين العمد و النّسيان، وجهه واضح لبقاء الموالاه فى «الأوّل» دونه فى «الثانى» ولا فرق فى ظاهر كلمات الأصحاب فى مخالفه التّرتيب بين تقديم ما حقّه التأخير وبين (٣) ترك غسل العضو من رأس فى إنّه يجرى عليه التفصيل المقتدّم، فإن كانت رطوبه باقيه أعاد المنسى وما بعده، وإلاّ استأنف الوضوء، وبه نطقت الأخبار، وفى حسنه الحلبي عن الصادق عليه السّلام: «إذا نسى الرّجل أن

ص: ١٧٦

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٤٤.

٢- (٢). مستطرفات السرائر، ص ٢٥، ح ٣.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٥٠.

يغسل يمينه فغسل شماله، ومسح رأسه ورجليه، وذكر بعد ذلك، غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه، وإن كان إنما نسي شماله فليغسل الشمال ولا يعيد على ما كان تَوْضُأً. (١)

وجوب الموالاه في الوضوء

٤٥٢/٢

المسألة (الثانية: الموالاه واجبه) في الجملة وجوباً شرطياً إجماعاً وإن اختلف المراد منها، فقيل: إنها (هي أن يغسل كل عضو قبل أن يجف ما تقدمه) ولا يجب غير ذلك لا شرطاً ولا شرعاً، (وقيل: بل هي المتابعه بين الأعضاء مع الإختيار) بأن يغسل كل عضو بعد سابقه من غير فاصله يعتد بها عرفاً (ومراعاة الجفاف مع الإضطراب) كنفاد الماء ونحوه.

والأقوى في النظر هو القول الأول في الموالاه، وهو يشتمل على دعويين: الأولى: حصول البطلان بالجفاف، والثانية: عدم البطلان والإثم بغيره.

أمّا الأولى: فيدل عليها صحيحه معاويه بن عمّار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: ربّما تَوَضَّأت فنفد الماء، فدعوت الجارية فأبطأت على الماء فيجف وضوئي؟ قال: أعد»، (٢) وإذا ثبت ذلك مع الضروره فبدونها بطريق أولى.

و أمّا الدّعوى الثّانية: فهي موقوفه على ذكر أدلّه المخالف وإفسادها، ومنه يتّضح الحال، فنقول: أقصى ما يستدلّ به على شرطيه المتابعه مع الإختيار (٣) حسنه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السّلام: «تابع بين الوضوء كما قال الله عزوجلّ، ابدأ بالوجه ثم باليدين...». (٤)

وفيه: أنّ المراد بالمتابعه فيها، التّرتيب كما يشعر به قوله عليه السّلام: «كما» إلى آخره، بل ربّما قيل: إنّه صريح فيه، مع أنّه يكفي فيه الإحتمال.

وبذلك يتّضح لك الدّعوى الثّانية من المختار أنّه لا إثم في ترك المتابعه ولا بطلان.

الفرض في الغسلات

٤٧٦/٢

المسألة (الثالثة) وهي أنّ (الفرض في الغسلات) أي غسله الوجه واليمنى واليسرى (مرّه واحده) قولاً واحداً عندنا، ويدلّ عليه ما كاد يقرب من التواتر المعنوي في أخبارنا من

ص: ١٧٧

١- (١). الكافي، باب الشكّ في الوضوء، ج ٣، ص ٣٤، ح ٤.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٨٧، ح ٨٠.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٥٩.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ٣٤، ح ٥.

كون الواجب من الغسل مرّه واحده و قد تسمع بعضها فيما يأتي.

(و) الأَقْوَى أَنَّ الغسله (الثانيه سنّه)، ويدلّ عليه صحيحه زراره عن الصادق عليه السّلام قال: «الوضوء مثنى مثنى، من زاد لم يؤجر عليه». (١)

وخبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السّلام أنّه قال في «كتاب» إلى المأمون: «إنّ الوضوء مرّه فريضه، واثنان إسباغ». (٢)

وما عن بعض المتأخّرين من حمل روايات مثنى مثنى على التقيّه مدّعياً: أنّ العامّه تنكر الوحده، وتروى في أخبارهم التشبيه ضعيف، و هو ليس بأولى ممّا ذكره الأصحاب.

(و) الغسله (الثالثه) بنيه أنّها من الوضوء (بدعه)، ويدلّ عليه مرسله (٣) ابن أبي عمير عن الصادق عليه السّلام: «والثالثه بدعه» (٤) منضمّاً إلى قوله عليه السّلام في خبر عبد الرحيم القصير: «قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: كلّ بدعه ضلاله، وكلّ ضلاله في الثّار». (٥)

بل قد يستدلّ عليه بقول الصادق عليه السّلام لداوود بن زربي: «توضّأ مثنى مثنى، ولا تزدن عليه، فإن زدت عليه فلا صلاه لك». (٦)

ثمّ إنّ بعد البناء على الحرمة فهل يفسد الوضوء بفعلها أو لا؟ و الذي ينبغي القطع به فساد الوضوء فيما لو كان التّشريع في أصل التّيه، أمّا لو لم يأخذه بالتّيه بأن نوى القربه بالوضوء الواقعي وكان يزعم: أنّ المشتمل على الثلاث من جملته فالظاهر عدم حصول البطلان، لكونه نهياً عن شيء خارج عن العباده.

فلا نرى وجهاً للفساد بفعلها سوى ما يقال: إنّّه مستلزم للمسح بماء جديد، و هو حقّ حيث يستلزم.

٥٠٢/٢

في تكرار المسح

(وليس في المسح) وجوباً ولا إستحباباً (تكرار)، ويدلّ على الإكتفاء بالمرّه، الوضوءات

ص: ١٧٨

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٨٠، ح ٥٩.

٢- (٢). عيون أخبار الرضا عليه السّلام، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٧٩.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨١، ح ٦١.

٥- (٥). الكافي، باب البدع و الرأى، ج ١، ص ٥٦، ح ١٢.

٦- (٦). رجال الكشي، ج ٢، ص ٦٠٠، ح ٥٦٤ وذكر الحديث مفصلاً.

البيانيه، وإطلاق الأمر في الكتاب و السنّه المتحقّق بها و أمّا ما في خبر يونس (1) قال: «أخبرني من رأى أبا الحسن عليه السّلام بمنى يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب، ومن الكعب إلى أعلى القدم»، فلعلّ المراد منه (2) أنّه كرّر إستظهاراً للإستيعاب الطّولي، وعلى كلّ حال فإنّ كرّر بقصد المشروعيه لم يبطل الوضوء إن لم يدخله في ابتداء النّيه و الله أعلم. (3)

في كفايه مسّى الغسل

٥٠٥/٢

المسأله (الرّابعه يجرى في) إمتثال الأمر (بالغسل ما يسمّى به غاسلاً) عرفاً (و إن كان مثل الدّهن) كما في سائر الألفاظ التي ليست لها حقيقه شرعيه، مع أنّه ليس في اللغه ما ينافي المعنى العرفي هنا، والظاهر أخذ الجريان في مفهومه عرفاً.

قلت: لا ينبغي الإشكال في عدم صدق اسم الغسل على مجرّد إصابه نداوه اليد لغيرها من الجسد بحيث علقت أجزاء لا قابليه لها للجريان لا بنفسها ولا بمعين.

والذي يدلّ على عدم الإكتفاء بماء لا جريان فيه، ظواهر الموضوعات البيانيه، وقوله عليه السّلام في صحيحه زراره: «كلّ ما أحاط به الشّعر فليس للعباد أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه، ولكن يجرى عليه الماء». (4)

ولا ينبغي الإشكال في عدم دخول الدّلك في ماهيه الغسل لغّه ولا عرفاً، كما أنّه ليس بواجب آخر معه، لعدم الدّليل عليه.

في وجوب إيصال الماء تحت الحاجب

٥١٣/٢

(ومن كان في يده خاتم أو سير) أو نحوهما ممّا يعلم منه عدم وصول الماء أو شكّ (فعلية إيصال الماء إلى ما تحته) على وجه الغسل إمّا بنزعه أو بتحريكه أو بغيرهما. (و إن كان واسعاً استحبّ له تحريكه)، و (5) تحرير المسأله في الحاجب الذي لم يدلّ الدّليل على الاجتزاء بغسله أو مسحه عوضاً عن المحجوب كالشّعر بالنسبه للوجه و النّاصيه، بأن يقال: إنّه

ص: ١٧٩

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٣١، ح ٧.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٨٢.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٨٣.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٦، ج ١، ص ٣٦٤، ح ٣٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٢٨٧.

لا يخلو إما أن يعلم عدم وجوده أو يشك فيه، وإما أن يعلم وجوده ويشك صفته وهي الحجب أو معلوماً حجباً، أو معلوماً عدمه.

فإن كان «الأول» فلا إشكال كصوره الشك لإستمرار السيره التي يقطع فيها برأى المعصوم على أنه لا يجب على المتوضي و المغتسل ونحوهما إختبار أبدانهما من الحواجب فحيثذ يتمسك في نفيه بالأصل، وإن كان الإعتقاد عليه لا يخلو من تأمل، لمعارضته بأصالة عدم الفراغ من التكليف، وأصالة عدم وصول الماء إلى البشره.

و إن كان «الثالث» أي ما علم وجوده وشك في صفته فالظاهر وجوب العلم بوصول الماء الى البشره، بإزالته أو تحريكه أو غيرهما لعدم قيام السيره في مثل ذلك، والإعتقاد على أصالة عدم وجود الصفه بعد تسليم صحته معارض بأصالة عدم وصول الماء وعدم الفراغ و أما القسمان الأخيران فحكهما واضح. (١)

٥١٩/٢

في أحكام الجائر

(الخامسه: من كان على بعض أعضاء طهارته جائر) جمع جبيره، وهي الألواح و الخرق التي تشد على المكسور من العظام (ف) هي (إن) كانت في محل الغسل و (أمكنه نزعها) وغسل البشره أو غمس العضو في الماء أو (تكرار الماء عليها حتى يصل البشره وجب) مخيراً بينهما.

(وإلا) أي و إن لم يمكن التزع ولا التكرير ولو لنجاسه المحل بنجاسه لا يمكن تطهيرها (أجزأه المسح عليها) عن غسل البشره، لخبر كليب الأسدي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل إذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلاه؟ قال: إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جباثره» (٢)؛ وفحوى الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل: «عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من مواضع الوضوء فيعصّب بها بالخرقه ويتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ، فقال عليه السلام: إذا كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه، و إن كان لا يؤذيه الماء فليتزع الخرقه ثم ليغسلها، قال: وسألته عن الجرح كيف أصنع به في غسله؟ قال عليه السلام: اغسل ما حوله». (٣)

ص: ١٨٠

١- (١). المصدر، ص ٢٩٠.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٣، ح ٣٠.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٣٣٣، ح ٣.

ثم إن ظاهر العبارة وغيرها الإنتقال بمجرد تعذر الفردين إلى المسح على الجبيره سواء تمكن من المسح على البشره أو لا.

ولا- فرق حيث يمسخ على الجبيره بين كون المحل طاهراً أو نجساً ولذا نص المصنّف عليه بقوله: (سواء كان ما تحتها طاهراً أو نجساً) لإطلاق الأدله من الروايات و الإجماعات.

ويمسخ على الجبيره الساتره لشيء من الصحيح إذا كان ستره من المقدمات العاديه و اللوازم العرفيه لمثل هذا الجرح، إذ التّدقيق فى نحو ذلك مناف لأصل مشروعيتها من التخفيف.

وقد ظهر لك من الأدله السابقه أنه لا فرق بين ما يشدّ به الكسر أو الجرح أو القرح، وفى (١) خبر عبد الأعلى-مولى آل سام- ما يدلّ على ذلك، ومثل (٢) الجبائر و العصاب ما يطلّى به الأعضاء للدواء لحسنه الوشاء قال: «سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الدواء كان على يدى الرّجل أيجزؤه أن يمسخ على طلاء الدّواء؟ فقال: نعم يجرؤه أن يمسخ عليه». (٣)

وقد يستفاد من مجموع هذه الأخبار جواز المسح على كلّ حائل من شداد وغيره وضع على العضو لدفع ضرره أو زيادته ونحو ذلك من غير تفصيل بين كون ذلك المرض كسراً أو جرحاً أو قرحاً أو صليلاً وغيرها.

فى الجبيره المكشوفه

٥٤٠/٢

هذا حكم الجبيره وما يجرى مجراها من شداد القرح و الجرح و اللطوخ ونحوها، دون المكشوف منها، وتفصيل الحال أنّ الجرح إن كان مكشوفاً وأمكن غسله بحيث لا ضرر بتسخين ماء ونحوه فلا إشكال فى وجوبه، وإلاّ فإن تمكن من المسح عليه مباشرة فعن بعض: إيجابه، لكونه أقرب إلى المأمور به، وأولى من مسح الجبيره، نعم إذا تعذر المسح على البشره فهل يجب وضع لصوق أو شدّ خرقة ونحو ذلك ويمسخ عليه أو لا؟ قولان ينشآن من الأصل، وظاهر بعض الرّوايات إنّما هو فى السابقه دون اللاحقه.

ص: ١٨١

١- (١). راجع الكافى، باب الجبائر و القروح، ج ٣، ص ٣٣، ح ٤.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٠١.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٦، ج ١، ص ٣٦٤، ح ٣٥.

ومن قوله عليه السّلام في «خير» الحلبي: «فيعصبها» لظهوره في التعصّب للوضوء، وأيضاً قد يستفاد من مجموع الأدلّه سيما «خير» المراره ونحوه أنّ الحائل بدل عند تعذّر غسل البشّره، فيجب تحصيله، كلّ ذلك مع أنّ الشغل اليقيني يستدعي البراءه اليقنيه، وهو منحصر فيما نقوله، لأنّ إحتمال التيمّم في المقام في غايه الضّعف. (١)

ثمّ إنّه تعذّر وضع الجبيره بعد البناء على الوجوب فهل ينتقل إلى التيمّم أو يكتفى بغسل ما حول الجرح؟ الظاهر الثاني، عملاً بما سمعت من الأخبار.

والذي يظهر بعد ملاحظه كلماتهم أنّ مرادهم بالانتقال إلى التيمّم في الجرح ونحوه إنّما هو مع تعذّر ما ذكره في الجبيره إمّا بعدم التمكن من المسح على الجبيره، أو بعدم التمكن من وضعها بناءً على وجوبه مع عدم التمكن من غسل ما حوله.

(و إذا زال العذر) الذي كان سبباً في سوانح المسح على الجبيره فلا- يعيد الصّلاه إجماعاً، (واستأنف الطّهارة) للمتجدّد من الصّلاه (على تردّد) ينشأ من أنّها طهاره إضطراريه، والضّروره تقدر بقدرها، ومن أنّه مأمور و الأمر يقتضي الإجزاء و المراد بتقدّر الضّروره قدرها عدم فعل الوضوء كذلك مع عدمها، لا- بقاء أثره، ولذا كان الأقوى عدم الإعاده كما في المسح للتقيه و الضّروره، وطريق الإحتياط غير خفي.

٥٥١/٢

المباشره في الوضوء

(السّياسه: لا يجوز أن يتولّى وضوءه) أي الغسل كلّاً أو بعضاً (غيره) بحيث يسند الفعل إلى ذلك الغير (مع الإختيار) إجماعاً، ويدلّ عليه- مضافاً إلى ذلك وإلى ظاهر الوضوءات البيانيه واستصحاب حكم الحدث- إنّ ظاهر الأوامر بالغسل و المسح تقتضي المباشره، وإرادته كون الفعل مستنداً إليه، ويمكن الإستدلال عليه بخبر الحسن بن علي الوشاء قال: «دخلت على الرّضا عليه السّلام وبين يديه إبريق يريد أن يتهيأ للصّلاه، فدنوت منه لأصّب عليه، فأبى ذلك؟ فقال: مه، يا حسن، فقلت له: لِمَ تنهاني أن أصبّ على يديك؟ تكره أن أوجر؟ قال عليه السّلام: تؤجر أنت وأزر أنا، فقلت: وكيف ذلك؟ فقال عليه السّلام (٢): أما سمعت الله عزّوجلّ يقول: فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا (٣) وها أنا ذا

ص: ١٨٢

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٠٦.

٢- (٢). المصدر، ص ٣١٢.

٣- (٣). الكهف، ١١٠.

أَوْضاً لِلصَّلَاةِ وَهِيَ الْعِبَادَةُ فَأَكْرَهُ أَنْ يَشْرَكَنِي فِيهَا أَحَدٌ». (١)

(ويجوز) بل يجب ولو ببذل أجره لا تضرّ بالحال (مع الإضطرار) بلا خلاف أجده، وقد يرشد إليه خبر عبد الله بن سليمان عن أبي عبد الله عليه السّلام في حديث: إنّه كان وجعاً شديداً الوجع، فأصابته جنابه و هو في مكان بارد، قال عليه السّلام: «فدعوت الغلّمة فقلت لهم: احمولوني فاغسلوني»، لعدم الفرق بين الوضوء والغسل. (٢)

مسئله كتابه القرآن

٥٥٦/٢

(السابعه: لا- يجوز للمحدث) أي غير المتطهر شرعاً (مسئله كتابه القرآن) خلافاً للشيخ في المبسوط (٣) من الحكم بالكراهه، والأقوى «الأول» لقوله تعالى: إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَا- يَمَسُّهُ إِلَّا- الْمُطَهَّرُونَ* تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، (٤) لظهور رجوع الضمير إلى القرآن، ولما عن التبيان (٥) ومجمع البيان (٦): أنّ الضمير راجع للقرآن عندنا، بل في الأخير عن الباقر عليه السّلام.

هذا مع ما يظهر من بعض الأخبار: أنّ الضمير راجع إليه، كخبر إبراهيم (٧) بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السّلام قال: «المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنبا، ولا تمس خطه، ولا تعلقه، إنّ الله تعالى يقول: لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ». (٨)

ومما يدل على المطلوب مرسل حريز عن الصادق عليه السّلام أنّه قال لولده إسماعيل: «يا بني اقرأ لمصحف، فقال: إنني لست على وضوء، فقال عليه السّلام: لا تمس الكتابه ومس الورق واقراه» وهو وإن كان مرسل إلا أنّه في السّند حماد، وهو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه. (٩)

والأقوى إلحاق لفظ الجلاله به، بل سائر أسمائه المختصه به، لظهور التّهي عن المس

ص: ١٨٣

- ١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٦٩، ح ١.
- ٢- (٢). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٨، ح ٤٩.
- ٣- (٣). المبسوط، الطهاره، ج ١، ص ٢٣.
- ٤- (٤). الواقعه، ٧٧-٨٠.
- ٥- (٥). التبيان، تفسير سوره الواقعه، ج ٩، ص ٥٠٨.
- ٦- (٦). مجمع البيان، تفسير سوره الواقعه، ج ٩ و ١٠، ص ٢٢٦.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣١٥.
- ٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٥.
- ٩- (٩). المصدر، ص ١٢٦، ح ٣٣.

للقرآن في التّعظيم، ولا- ريب أنّ لفظ الجلاله ونحوه أحقّ بالتّعظيم من سائر ألفاظ القرآن وهل يلحق بذلك أسماء الأنبياء و الأئمه عليهم السلام؟ وجهان.

٥٦٦/٢

في حكم المسلوس و المبطون

(الثامن: من به السّلس) أي الداء الذي لا يتمسك بسببه بوله كما عن مجمع البحرين (قيل: يتوضأ لكلّ صلاه) عندها، فلا يجمع بين صلاتين فما زاد بوضوء، وقيل: يصلى بوضوء واحد صلوات إلى أن يحدث حدث آخر، وقيل: يصلى الظهر و العصر بوضوء، والمغرب و العشاء بوضوء، والصبح بوضوء. حجّه الأول: عموم ما دلّ على ناقضيه البول، والضّروره تتقدّر بقدرها، فيقتصر على الصلاه الواحده.

وحجّه الثاني: ما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق (١) قال: «سألته عن رجل أخذته تقطير في فرجه إمّا دم أو غيره، قال: فليضع خريطه وليتوضأ وليصل، فإنما ذلك بلاء ابتلى به، فلا يعيدنّ إلاّ من الحدث الذي يتوضأ منه» فإنّ الظاهر أنّ المراد بالحدث الذي يتوضأ منه ما كان خارجاً على حسب المعتاد. (٢)

ومستند الثالث: صحيح حريز بن عبد الله عن الصادق عليه السلام قال: «إذا كان الرّجل يقطر منه البول و الدّم إذا كان حين الصلاه اتّخذ كيساً وجعل فيه قطناً، ثمّ علّقه عليه وأدخل ذكره فيه، ثمّ صلّى، يجمع بين الصّلاتين الظهر و العصر، يؤخّر الظهر ويعجل العصر بأذان وإقامتين، ويؤخّر المغربو يعجل العشاء بأذان وإقامتين، ويفعل ذلك في الصبح»، إذ لو لم يكن ذلك للإكتفاء بالوضوء الواحد لم يكن للجمع فائده، ومنه يعلم عدم الجواز في الزيادة أيضاً. (٣)

والأقوى قول الأوّل للشهره التي كادت تبلغ الإجماع، وضعف تحكيم ما سمعت من الأخبار المذكوره للمبسوط، على العمومات، وإحتمال أنّ تكون الفائده في الجمع، للتّجاسه وإستمرار الحدث لا بالنسبه إلى عدم تجديد الوضوء.

(وقيل: من به البطن) بالتحريك أي من به إسهال أو إنتفاخ في بطن أو من يشتكى بطنه كما عن مجمع البحرين، (إذا تجدد حدثه في الصلاه يتطهر ويبنى) وظاهر المصنّف

ص: ١٨٤

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٢٠.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٤، ج ١، ص ٣٤٩، ح ١٩.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٦٤، ح ١٤٦.

وجماعه: أن المراد به من كانت له فترات يتمكّن معها من فعل بعض الصّلاه بطهاره لا من كان حدثه متواليّاً متواتراً، فإنّ الظاهر فيه أنّه يتوضأ مرّه واحده لكلّ صلاه كالمسلوس، وإن احتمل بعضهم كون النزاع فيه أيضاً، ففي موثّق ابن مسلم عن الباقر عليه السّلام قال: «صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته فيتم ما بقى» (١). (٢)

في سنن الوضوء

٥٨٢/٢

(وسنن الوضوء) ١. (هي وضع الإناء على اليمين) لنقل الإجماع عليه، وكفى به دليلاً. لنحو المقام، إذ هو من السّنن التي يتسامح فيها، مضافاً إلى ما روى عن النبي صلّى الله عليه وآله: «أنّه كان يحبّ التيامن في طهوره وتنقله وفي شأنه كلّه». (٣)

٢. (والإغتراف بها) ويدلّ عليه بعض الوضوءات البيانيه، وفي صحيحه ابن اذينه أنّه: «لما دنا رسول الله صلّى الله عليه وآله من صا- وهو ماء يسيل من ساق العرش الأيمن- فتلقى رسول الله صلّى الله عليه وآله الماء بيده اليمنى، فمن أجل ذلك صار الوضوء باليمين». (٤)

٣. (والتسميه) بلا خلاف أجده، مضافاً إلى المعتبره المستفيضه التي ستسمع بعضها.

٤. (والدعاء) بالمأثور عندها، وفي المروى عن الخصال عن علي عليه السّلام قال: «لا يتوضأ الرّجل حتّى يسمّى، يقول قبل أن يمسّ الماء: بسم الله وبالله اللهمّ! اجعلني من التّوابين واجعلني من المتطهّرين». (٥)

٥. (وغسل اليدين) من الزندين على الأظهر (قبل إدخالهما الإناء) الذي يغترف منه (من حدث النوم أو البول مرّه، ومن الغائط مرّتين) لصحيحه الحلبي قال: «سألته عن الوضوء كم يفرغ الرّجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الإناء؟ قال: واحده من حدث البول، واثنان من حدث الغائط، وثلاثه من حدث (٦) الجنابه». (٧)

ص: ١٨٥

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٤، ج ١، ص ٣٥٠، ح ٢٨.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٢٦.

٣- (٣). صحيح البخارى، باب التيمّن في الوضوء والغسل، ج ١، ص ٥٣.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ٤٨٥، ح ١.

٥- (٥). الخصال، ص ٦٢٨، ح ١٠.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٣٣.

٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ١٢، ح ٥.

و أما النّوم، ففي الصحيح عن حريز عن الباقر عليه السّلام قال: «يغسل الرّجل يده من النوم مرّه...» (١).

٦. (والمضمضه و الإستنشاق) لما رواه ابن سنان عن الصادق عليه السّلام: «المضمضه و الإستنشاق ممّا سنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله». (٢).

٧. (والدّعاء) بالمأثور (عندهما) بأن يقول عند المضمضه: «اللّهم لّقنى حجّتك يوم ألقاك، وأطلق لسانى بذكرك». ويقول عند الاستنشاق: «اللّهم! لا تحرّم على الجّنه، واجعلنى ممّن يشم ريحها وروحها وطيبها».

٨. (و) يستحبّ الدّعاء أيضاً (عند غسل الوجه) بأن يقول: «اللّهم! بيض وجهى يوم تسودّ فيه الوجوه، ولا تسودّ وجهى يوم تبيض فيه الوجوه».

(و) عند غسل (اليدين) اليمنى: «اللّهم أعطنى كتابى يمينى، والخلد فى الجنان بيسارى، وحاسبنى حساباً يسيراً» واليسرى: «لا تعطنى كتابى بشمالى، ولا تجعلها مغلوله إلى عنقى، وأعوذبك من مقطّعات النّيران». (وعند مسح الرّأس): «اللّهم اغشنى برحمتك وبركاتك».

(و) عند مسح (الرّجلين): «اللّهم اثبتنى على الصّراط يوم تزلّ فيه الأقدام، واجعل سعى ممّا يرضيك عنى». كما روى جميع ذلك عبد الرّحمن بن كثير عن الصادق عن أمير المؤمنين. (٣).

٩. (و) يستحبّ (أن يبدأ الرّجل بغسل ظاهر ذراعيه) فى الغسله الأولى (وفى الثانيه بباطنهما، والمرأه بالعكس) لقول أبى الحسن الرّضا (٤) عليه السّلام فى خبر محمّد بن إسماعيل بن بزيع: «فرض الله على النّساء فى الوضوء للّصّيه لاه أن يتدنّ بباطن أذرعهنّ، وفى الرّجال بظاهر الدّراع»، لدلاله قوله عليه السّلام: «يتدنّ» على إرادته البدأه بالنسبه للغسلتين، فيدلّ حينئذ على كون الثانيه بعكسها، وإلا لم تكن بدأه. (٥).

ص: ١٨٤

١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٤٦، ح ٩٢.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ٧٩، ح ٥٢.

٣- (٣). راجع الكافى، باب نوادر الطهاره، ج ٣، ص ٧٠.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٤٠.

٥- (٥). الكافى، ج ٣، ص ٢٨، ح ٦.

١٠. (و) من السنن (أن يكون الوضوء، بمدّ) للأخبار المستفيضة المشتملة جملة منها على أنه كان رسول الله صلى الله عليه و آله «يتوضأ بمدّ ويغتسل بصاع»، وفي خير سليمان بن حفص المروزي قال: «قال أبو الحسن موسى بن جعفر: الغسل بصاع من ماء و الوضوء بمدّ من ماء» والمراد- بالمدّ- مائتان واثنتان وتسعون درهماً ونصف على الظاهر. (١)

في مكروهات الوضوء

٦١١/٢

ولمّا فرغ المصنّف من ذكر المسنونات في الطّهارة شرع في ذكر المكروهات فقال:

١. (ويكره أن يستعين في طهارته) لخبر الوشاء قال: «دخلت على الرضا عليه السّلام وبين يديه إبريق يريد أن يتهيأ للصّلاه، فدنوت منه لأصّب عليه، فأبى ذلك؟ فقال: مه، يا حسن، فقلت: لِمَ تنهاني؟ أتكره أن أؤجر؟ قال: تؤجر أنت وأزر أنا، فقلت: وكيف ذلك؟ فقال: أما سمعت الله يقول: ... فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا (٢)» وها أنا ذا أتوضأ للصلاة، وهي العبادة، فأكره أن يشركني (٣) فيها أحد». (٤)

و عن إرشاد المفيد قال: «دخل الرضا عليه السّلام يوماً و المأمون يتوضأ للصّلاه و الغلام يصبّ على يده الماء، فقال: لا تُشرك يا أمير المؤمنين! بعباده ربك أحداً»، (٥) فصرف المأمون الغلام، وتولّى تمام الوضوء بنفسه، وبهذا الخبر وما في (٦) بعض الأخبار من الصّب على يد الإمام يظهر أنّ ذلك مكروه، لعدم الأمر بالإعادة في الأخير. وعليه ينزل ما عساه يظهر من الحرمة في روايه الوشاء.

٢. (و) يكره (أن يمسح بلل الوضوء عن أعضائه) بما يصدق عليه اسم التّمندل، ولولا الشهره بين الأصحاب على الكراهه لأمكن القول: بعدم ذلك، بل باستحباب مسح الوجه لما في خبر منصور بن حازم قال: «رأيت أبا عبد الله عليه السّلام و قد توضأ و هو محرم، ثم أخذ منديلاً فمسح به وجهه» اللهم! إلا أن تحمل هذه الأخبار على موافقه العامه. (٧)

ص: ١٨٧

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٣٥، ح ٦٥.

٢- (٢). الكهف، ١١٠.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٤٣.

٤- (٤). الكافي، باب نوادر الطهاره، ج ٣، ص ٦٩، ح ١.

٥- (٥). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٤٣، ح ٨٥.

٦- (٦). كما في خبر الحداء المتقدّم.

٧- (٧). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ح ٢٦٧٩.

في أحكام الوضوء

الزَّايِع: في أحكام الوضوء

١. (من تيقن) وقوع (الحدث) بسببه من خروج البول ونحوه أو الحاله المترتب عليه، زمان سابق (وشك في) حصول (الطَّهارة) بعد ذلك الزَّمان (تطهر) إجماعاً، وهو الحجَّة، مضافاً إلى ما دلَّ (١) على شرطيه الصَّلاه بالطَّهارة، ويشعر به ما رواه عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام (٢): «إذا استيقنت أنك توضأت فإياك أن تحدث وضوءاً، أبداً حتى تستيقن أنك أحدثت» لإقتضاء مفهوم الشرط المقتدم أخذ اليقين في الوضوء. (٣)

تنبيه:

ذكر بعض مشايخنا: أنه يجب التطهر على من تيقن الحدث وشك في الطَّهارة حيث يقع ذلك مع عدم الدَّخول في عمل مشروط صحَّته بالطَّهارة كالصَّلاه ونحوها، أمَّا إذا وقع له اليقين والشك -مثلاً- وهو في أثناء صلاه أو بعد الفراغ فلا يجب عليه التطهر لتلك الصَّلاه.

وكان مستنده في ذلك شمول قوله عليه السلام: «إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت غيره فليس شكك بشيء» (٤) وهو متجه لو وقع له هذا اليقين والشك بعد الفراغ من الصَّلاه مع عدم العلم بقدم سبب الشك، بل قد يدل عليه صحيح محمد بن مسلم، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «رجل شك في الوضوء بعد ما فرغ من الصلاه؟ قال: يمضى على صلاته ولا يعيد»، وأمَّا إذا كان ذلك في الأثناء فيشكل الحكم بالصَّلاه، لظهور قاعده الشك في شيء مع عدم الدَّخول في الغير، في الشك في أجزاء المركب. (٥)

وقد يشعر ببعض ما ذكرناه خبر علي بن جعفر عن أخيه قال: «سألته عن رجل يكون عليه وضوء، ويشك على وضوء هو أم لا؟ قال: إذا ذكر وهو في صلاته انصرف فتوضأ وأعادها، وإن ذكره وقد فرغ من صلاته أجزأه ذلك» (٦). (٧)

ص: ١٨٨

١- (١). كما في قوله عليه السلام، «لا صلاه إلا بطهور» وقد تقدّم.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٤٧.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٣٣، ح ١.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٤، ج ١، ص ١٠١، ح ١١١.

٥- (٥). المصدر، ص ١٠١، ح ١١٣.

٦- (٦). قرب الإسناد، ص ٨٣.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٥٠.

٢. (و إذا تيقنهما وشك في المتأخر) منهما فإنه (يجب عليه الطهارة) أيضاً وكان الوجه فيه ما تقدم سابقاً ممّا دلّ على وجوب فعله لها، خرج ما خرج وبقي الباقي، ويؤيده ما عن الفقه الرضوي: «و إن كنت على يقين من الوضوء، والحدث ولا تدري أيهما أسبق فتوضأ» (١) مع انجباره في خصوص المقام بالشهره.

في الشك في أثناء الوضوء

٣. (و كذا لو تيقن ترك) غسل (عضو) أو مسحه (أتى به) إجماعاً، مضافاً إلى أدله الوضوء (و) كذا أتى (بما بعده) محافظه على الترتيب بلاخلاف أجده، لما تقدم من الأخبار في بحث الترتيب.
(و إن جفّ البلل) بتمامه (استأنف) الوضوء لفوات الموالاه.

٤. (و إن شك في) فعل (شيء من أفعال الطهارة) أي الوضوء (و هو على حاله أتى بما شك فيه) للأصل و الإجماع و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا كنت قاعداً على وضوءك فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا فأعد عليهما وعلى جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه ممّا سمى الله ما دمت في حال الوضوء، فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه و قد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها فشككت في بعض ما سمى الله ممّا أوجب الله عليك فيوضوءه لا شيء عليك فيه». (٢)

وبما سمعت من الأدلة يخصّ عموم ما دلّ على عدم الالتفات إلى الشيء المشكوك فيه مع الدخول في الغير، كقول الصادق عليه السلام لزراره في الصّحيح: «يا زراره! إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت فشكك ليس بشيء»، لأنّه قاعده محكمه في الصلاة وغيرها من الحجّ و العمره وغيرها ولكن (٣) تلك الأدلة مخصوصه بالوضوء خاصه. (٤)

ثمّ إنّه لا فرق بحسب الظاهر بين جميع أفعال الوضوء من التيه وغيرها، للأصل، وإطلاق ما سمعته من الإجماعات المنقوله.

١- (١). فقه الإمام الرضا عليه السلام، المقدمه ص ٦٧.

٢- (٢). الكافي، باب الشك في الوضوء، ج ٣، ص ٣٣، ح ٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٥٥.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٦، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٤٧.

و أمّا الشك في الشرائط الخارجة عن حقيقه الوضوء كالشك في تطهير أعضاء الوضوء وتطهر مائه ونحوهما فهو منبى على شمول قاعده عدم الإلتفات للمشكوك مع الدخول في غيره، لنحو الشرائط.

ثم من المعلوم أنه حيث يجب تلافى المشكوك يجب الإتيان به ثم بما بعده بما يتوقف حصول الترتيب عليه، ويدل عليه مضافاً إلى الإجماع، ما يفهم من الأدله هنا من جعل الشارع المشكوك فيه بمنزله المتيقن تركه، ولأن الشك فيه في الحقيقه شك في الترتيب أيضاً وقد عرفت وجوب تلافيه.

ثم إن الظاهر مساواه الظن الذي لم يقم على اعتباره دليل شرعى، للشك في هذا الحكم لأصاله دم الفعل ووجوب تحصيل اليقين بالطهاره مع عدم دليل على الاكتفاء بالظن هنا.

وليعلم أن جمعاً من الأصحاب قيدوا اعتبار الشك في المقام بما لم يكن كثيراً، ولعله للعسر و الحرج، ويؤيده التعليل الوارد في أخبار الصيلاه كما في صحيحه زراره وأبي بصير، في من كثر شكه في الصلاه بعد أن قال عليه السلام: «يمضى في شكه لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاه فتطمعوه، فإن الشيطان خبيث يعتاد لما عود» (١). (٢)

٦٤٦/٢

في قاعده الفراغ

٥. (ولو تيقن فعل الطهاره وشك في الحدث) بعدها، لم يعد الوضوء إجماعاً، (و) كذا (لو شك في شيء من أفعال الوضوء بعد إنصرافه لم يعد) ويدل عليه ما في حسنه بكير بن أعين قال: «قلت له: الرجل يشك بعدما يتوضأ، قال: هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك». (٣)

و إما ما في موثقه ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام: «إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه»، بناءً على رجوع الضمير فيه إلى الوضوء، فإنه قد يراد بالغير ما يشمل حال المكلف بعد الفراغ. (٤)

والمدار في تحقق الفراغ أحد الأمرين: إما الانتقال عن المحل أو ما في حكمه كما في طول الجلوس، أو حصول اليقين بالفراغ.

ص: ١٩٠

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٣٥٨، ح ٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٥٨.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٤، ج ١، ص ١٠١، ح ١١٤.

٤- (٤). المصدر، ح ١١١.

٦. (ومن ترك غسل) أى تطهير الظاهر من خروج الغائط، المسمّى ب- (النجو أو البول وصلى أعاد الصلاه عامداً كان أو ناسياً أو جاهلاً) ويدل عليه صحيح ابن أبى بصير عن الصادق عليه السلام قال: «قلت له: أبول وأتوضأ وأنسى استنجائى ثم أذكر بعد ما صليت؟ قال: اغسل ذكرك، وأعدصلاتك، ولا تعد وضوءك»، وهو كما ترى مطلقه بالنسبه للإعاده فى الوقت وخارجه و الروايات الداله (١) بظاهاها على عدم وجوب إعاده الصلاه وعدم الشاهد عليها معرض عنها عند المشهور فلا بد من طرحها.

ثم إن ظاهر عبارته المصنّف وصريح المشهور: عدم وجوب إعاده الوضوء عند ترك الاستنجاء من غير فرق بين العمدة والنسيان، للأصل، والروايات المستفيضه كصحيح ابن اذينه قال: «ذكر أبو مريم الأنصارى إن الحكم بن عيينه بال يوماً ولم يغسل ذكره متممداً، فذكرت ذلك لأبى عبد الله عليه السلام فقال: بئس ما صنع، عليه أن يغسل ذكره، ويعيد صلاته ولا يعيد وضوءه»، وخلاف الصيّدوق غير قاض، كعدم صلاحية معارضه دليله لما سمعت من الأدله، فيجب طرحها أو حملها على الإستجاب، مع أن العلامه فى (٢) المنتهى طعن فى جميع أسانيد أخباره. (٣)

العلم الإجمالى بالإخلال فى أحد الوضوءين

٧. (ومن جدّد) أى فعل (وضوءه) الواجب أو المندوب مرّه أو مرّات (بنيه التّذب) لمكان مشروعيه التّجديد إجماعاً وسنّه (ثمّ صلى) بعده (وذكر أنّه أخلّ بعضو) -مثلاً- (من إحدى الطّهارتين) أو الطّهارات. (فإن إقتصرنا) فى الواجب بالنسبه إلى نيه الوضوء (على نيه القربه) ولم نوجب غيرها من الوجه و الرّفع أو الإستباحه (فالطّهارة و الصّلاه صحيحتان) من غير إشكال يعرف عندهم فيه.

(وأن أوجبنا نيه الاستباحه أعادهما)، وكان وجهه بالنسبه للطّهارة عدم اليقين بحصولها، فيكون من قبيل من تيقن الحدث وشكّ فى الطّهارة، لإحتمال وقوع الخلل فى

١- (١). المصدر، باب ٣، ج ١، ص ٤٦، ح ٧٢.

٢- (٢). منتهى المطب، الطّهارة، ج ١، ص ٤٣.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطّهارة، باب ٣، ج ١، ص ٤٨، ح ٧٦.

الأولى، والثانية: لا تجدى، لعدم اشتغالها على نية الإستباحة مع القول: بإشتراطها، وللصلاة عدم اليقين بالبراءة لماعرفت. (١)

(ولو صَلَّى بكل واحد من الطهارتين صلاة) وأزيد (أعاد) ما صلّاه (بالأولى) فقط دون ما صلّاه بالثانية (بناءً على الأول) من الاجتزاء بالتجديدي لو ظهر فساد الأولى، أو يجب أن يعيد ما صلّاه بهما بناءً على الثاني من عدم الاجتزاء، بعدم حصول الفراغ اليقيني.

نعم، لقائل أن يقول: أن المراد بإعادة الصلاة إنما هي في الوقت، وأما خارج الوقت فيشكل وجوب القضاء لأن المختار أنه بفرض جديد، ودعوى شموله للمقام ممنوع، لكونه معلقاً على الفوات الذي لم يعلم تحقّقه هنا، لإحتمال كون المتروك في الطهارة الثانية، فتقع الصلاة صحيحه.

(ولو) تيقّن أنه (أحدث عقيب طهاره منهما ولم يعلمها بعينها) فلا يدري أنها طهاره الصلاة الأولى أو الثانية (أعاد الصّلاتين إن اختلفتا عدداً) في الوقت وفي خارج الوقت بلاخلاف أجده فيه، بل هو مجمع عليه، ويشير إليه الأمر (٢) لناسى الفريضة الغير المعينه بقضاء ثلاث: صبح ومغرب وأربع، تحصيلاً ليقين البراءة، للقطع بفساد إحدى الصّلاتين، فيجب إعادتها أو قضاؤها، ولا يتم ذلك إلا بفعلها معاً فيجب.

(و إن لم يختلف عدداً فصلاة واحده ينوى بها ما في ذمته) كما هو الأشهر للمرسل المنجبر بالشهره بين الأصحاب عن الصادق عليه السلام قال: «من نسى من صلاة يومه واحده ولم يدر أى صلاة هي، صَلَّى ركعتين وثلاثه وأربعاً»، وهو وإن كان وارداً في التسيان لكن الظاهر أن العله في الجميع واحده. (٣)

هذا كله إن قلنا: إن الأصل يقتضى وجوب التعدد، وإلا فلو أنكرنا ذلك كنا في غنى عن الروايه. (٤)

٦٧١/٢

العلم الإجمالى بالإخلال فى إحدى الطهارات

٨. (ولو صَلَّى الخمس) فرائض (بخمسة طهارات) -مثلاً- (ثم تيقّن أنه أحدث عقيب إحدى

ص: ١٩٢

١- (١). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٧٠.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب قضاء الصلوات.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٠، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٧٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٣٧٥.

الطّهارات، أَعاد ثلاث فرائض: ثلاثاً وإِثنتين وأربعاً) مردّده بين الظّهر و العصر و العشاء إن كان حاضراً، أو ثلاثاً وإِثنتين مردّده بين الصّبح و الظّهر و العشاء إن كان مسافراً، لما تقدّم.

(وقيل): يعيد خمساً حاضراً كان أو مسافراً، (والأوّل أشبه) لما عرفت من المرسله المنجبره.

والحمد لله ربّ العالمين أوّلا و آخراً.

ص: ١٩٣

كتاب الطَّهارة ٣

إشاره

تتمه الركن الثاني: في الغسل

ص: ١٩٥

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين. وإذ قد فرغ المصنّف من الموضوع، شرع في البحث عن الغسل، فقال:

في الغسل

٣/٣

(و أمّا الغسل) فهو -بالضم- في الأصل اسم مصدر، ثمّ نقل في العرف الشرعي إلى أفعال خاصّه تقف عليها إن شاء الله تعالى.

(ففيه الواجب و المندوب، فالواجب ستّه أغسال: غسل الجنابه، والحيض، والإستحاضه التي تنقب الكرسف، والنّفاس، ومسّ الأموات من التّياس قبل تغسيلهم وبعد بردهم، وغسل الأموات)، بلا خلاف أجده في شيء منها سوى غسل المسّ، فعن المرتضى القول بإستحبابه، وستعرف ضعفه، و أمّا الخمسه فلا إشكال في وجوبها، ويدلّ عليها -مضافاً إلى الكتاب في غسل الجنابه و الحيض على بعض الوجوه- الإجماع محصّلاً ومنقولاً، الأخبار التي كادت تكون متواتره. (١)

(وبيان ذلك) أي الأغسال الواجبه (في خمسه فصول) بترك ذكر فصل مستقلّ لغسل مسّ الميت. (٢)

ص: ١٩٧

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢.

٢- (٢). المصدر، ص ٣.

الفصل الأوّل من الأَغسال:

الأوّل فى الجنابه

إشاره

وهى فى اللّغه كما قيل: البعد، وشرعاً: ما يوجب البعد عن أحكام الطّاهرين من الإنزال أو الجماع الموجب للغسل. ولعلّ الأقوى ثبوت الثقل الشرعى فيها للحاله المترتبه على السببين المتقدمين.

(و) ينحصر (النظر) فى البحث فيها فى امور ثلاثه:

فى سبب الجنابه

[السبب الأوّل]:

(فى السبب، والحكم، والغسل، أمّا سبب الجنابه فأمران) لا ثالث لهما (الإنزال إذا علم إنّ الخارج منى) بلا خلاف أجده فيه، من غير فرق بين مقارنته الشهوه و الدفق و الفتور وعدمها، ولا بين الرجل و المرأة.

بل قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه من المسلمين، سوى ما ينقل عن أبى حنيفه: من اعتبار مقارنه الشهوه و التلذذ فى وجوب الغسل، و هو ضعيف جداً. (١)

نعم، فى جملة من الأخبار التى هى صحيحه السيّد ما يدلّ على عدم وجوب الغسل مع خروج المنى: منها خبر ابن اذينه قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: المرأة تحتلم فى المنام فتتهريق الماء الأعظم؟ قال: ليس عليها غسل»، (٢) ومثله غيره.

و حيث كانت هذه الأخبار مخالفه للمجمع عليه بين الأصحاب بل قيل: بين المسلمين، ومعارضه للأخبار الأخر التى كادت تكون متواتره، ووجب طرحها أو تأويلها. (٣)

ثمّ إنّه لا ريب ولا إشكال كما هو ظاهر النص و الفتوى فى أنّ وجوب الغسل معلق على خروج المنى إلى خارج الجسد، لا مجرد الانتقال من محلّه و إن لم يخرج، لكن هل المدار على الخروج من الموضع المعتاد على ما هو المشهور فى الحدث الأصغر- للأصل، مع تنزيل المطلقات على المتوارف المعتاد- أو على مطلق الخروج من غير فرق بين الإعتياد و إنسداد الطّبيعى وعدمهما؟ ولعلّهما الظاهر من المصنّف وغيره مميّن أطلق كإطلاقه، وتنزيله على ما فى الحدث الأصغر بعيد، ولعلّ الوجه خلافه، وذلك لإشتراك الدليل بالنسبه للمجموع، و هو

١- (١). المصدر.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٦، ج ١، ص ٢٣، ح ٢٠.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٥.

الإطلاقات، كقوله ٩: «إنما المأمّن الماء» (١) ونحوه، إذ لا تفاوت في شمولها لما تحت الصّلب وما فوقه، وطريق الإحتياط غير خفى.

(٢)

فى اجتماع الدّفق مع الشّهوه وفتور الجسد

١٥/٣

فإن حصل ما يشتهه به المنى، فإن كان صحيحاً (وكان) الخارج (دافقاً يقارنه الشّهوه) واللذّه (وافتور الجسد) أى إنكساره، جرى عليه حكم الجنب، فيحرم حينئذ عليه قراءة العزائم ودخول المساجد (ووجب) عليه (الغسل) وغير ذلك من الأحكام وإن لم يحصل له القطع من ملاحظتها بكونه منياً، لما ستعرفه من الأدلّه، وبها يحكم على ما (٣) دلّ على عدم نقض يقين الطّهارة إلّا- يقين الحدث، وظاهر المصنّف اشتراط وجود الثلاثه، فلا يكفى الإعتبار بواحد. (٤)

وكيف كان، فيدلّ عليه- مضافاً إلى ذلك- صحيحه على بن جعفر عن أخيه قال: «سألته عن الرّجل يلعب مع المرأه ويقبلها فيخرج المنى فما عليه؟ قال: إذا جاءت الشّهوه ودفع وفتل لخروجه فعليه الغسل، وإن كان إنّما هو شىء لم يجد له فتره ولا شهوه فلا بأس»، وهى كما أنّها دلّت على أصل الإعتبار بهذه العلامات، دلّت على ما استظهرناه من المصنّف وما تقدّم من كون المعتر إجماع الثلاثه. (٥)

وبما ذكرناه مع ما تسمع يظهر لك قوه القول: بكون الثلاثه خاصّه مرّكبه بالنسبه إلى صحيح المزاج.

ففى صحيحه ابن أبى يعفور عن الصّيادق عليه السّلام قال: «قلت له: الرّجل يرى فى المنام ويجد الشّهوه فيستيقظ فينظر فلا يجد شيئاً، ثمّ يمكث الهوين بعد فيخرج؟ قال: إن كان مريضاً فليغسل، وإن لم يكن مريضاً فلا شىء عليه، قلت: فما الفرق بينهما؟ قال: لأنّ الرّجل إذا كان صحيحاً جاء الماء بدفقه قويه وإن كان مريضاً لم يجىء إلّا بعد»، (٦) وهو كما أنّه دالّ على

ص: ١٩٩

١- (١). صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٣٤٢ و ٣٤٣، ج ٩، ص ٣٧٦، ح ٢٦٥٤٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٧ و ٨.

٣- (٣). كخبر زراره، «... لا تنقض اليقين أبداً بالشك، وإنّما تنقضه بيقين آخر»، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨، ح ١١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٨.

٥- (٥). المصدر، ص ١٠.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٧، ج ١، ص ٣٦٩، ح ١٧.

إنفكاكها بالنسبه للصحيح، كذلك دال على نفى الحكم بالجنابه مع نفى الدفق خاصه. (١)

ومما تقدم ظهر لك وجه قول المصنف: (ولو كان مريضاً كفت الشهوه وفتور الجسد في وجوبه) مع عدم الخلاف فيه فيما أجد، ولعله لما سمعته من صحيح ابن أبي يعفور مضافاً إلى الحسن كالصحيح عن زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا كنت مريضاً فأصابتك شهوه فإِنَّه ربّما كان هو الدفاق، لكنّه يجيء مجيئاً ضعيفاً ليس له قوه، لمكان مرضك ساعه بعد ساعه قليلاً قليلاً، فاغتسل منه». (٢)

(ولو تجرد عن الشهوه و الدفق مع اشتباهه لم يجب).

وهل المرأه كالرجل فيما ذكرنا من الأوصاف كما يقتضيه إطلاق العبارة وغيرها أو لا؟ الأقوى الثاني، لظهور ما سمعته من الصحيح المتقدمه في الرجل.

٢٥/٣

في حكم واجد المنى في الثوب المختص

(وإن وجد) المكلف (على ثوبه أو جسده منياً) لا بللاً لا يعلم كونه منياً (وجب الغسل إذا لم يشركه في الثوب غيره)، (٣) والذي عثرت عليه في الروايات مما يتضمّن هذا الحكم ما روى عن سماعه، قال: «سألته عن الرجل يرى في ثوبه المنى بعد ما يصبح ولم يكن رأى في منامه أنّه قد احتلم، قال: فليغتسل وليغسل ثوبه ويعيد صلاته» (٤). (٥)

و أمّا ما في خبر أبي بصير ممّا يعارض ذلك قال: «سألته أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب في ثوبه منياً ولم يعلم أنّه احتلم؟ قال: ليغسل ما وجد بثوبه وليتوضأ»، فقد حمّله الشيخ على الثوب المشترك. (٦)

وكشف الحال أن نقول: أنّ ما ذكره من وجوب الإغتسال عند الوجدان في الثوب المختصّ ونحوه محتمل لوجوه ثلاثه، بل أربعه:

الأول: أن يكون قد جروا به على وفق القاعده للعلم بخروج المنى منه خروجاً لم يغتسل

ص: ٢٠٠

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٢.

٢- (٢). علل الشرائع، ج ١، ص ٢٨٨، ح ٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٣.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٧، ج ١، ص ٣٦٧، ح ١١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٥.

٦-٦) . تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٧، ج ١، ص ٣٦٧، ح ١٠.

منه و إن لم يذكر وقت خروجه منه، فلا بدّ من تقييد الروايات، فلا يكون فيه مخالفه لقاعده نقض الطّهارة بشكّ ولا غيره. (١)

الثاني: أن يكون مقصودهم خروج هذه المسألة عن القاعده المعلومه، وهى عدم نقض اليقين إلاّ باليقين، فتكون مسأله تعديديه صرفه، فيجب على الواحد الإغتسال حتّى فيما لو احتمل أنّه من غيره. قلت: والتأميل فى كلام الأصحاب يرشد إلى خلافه؛ لأنّ المدار على العلم، لعدم جواز نقض يقين الطّهارة بغيره. (٢)

الثالث: أن يراى بكلام الأصحاب ما ه و المتعارف الوقوع الكثير الدوران فى غالب أفراد الناس، و هو أنّهم يجدون المنى فى الثوب المختصّ ويعلمون أنّه منهم لكن لم يعلموه أنّه من جنبه سابقه قد اغتسل عنها، أو لاحقه متجدده، فإنّه حينئذ بمجرّد ذلك أوجبوا الإغتسال، فحينئذ يكون كلام الأصحاب لبيان مسأله مخالفه للقواعد لمكان الروايات. وكان هذا الوجه ليس ببعيد، بل هو أقرب من سابقه، إلاّ أنّ الأقوى فى النظر الوجه الأوّل، فلا يجب الاغتسال إلاّ بالعلم بكونه منه وأنّه من جنبه جديده لم يغتسل منها و إن يعرف وقتها، وعليه تنزل الروايات. (٣)

الرابع: احتمال كون المدار على مجرّد احتمال كونه منه تعديداً محضاً، ويكون الفرق بين هذا و الوجه الثانى اعتبار المظنّه فى المتقدم دونه، وإذ قد عرفت ضعفه فهذا بالطريق الأولى فكان أصحّ الوجه الأوّل. (٤) نعم يمكن القول بالإستحباب تخلصاً من شبهه الجنابه. (٥)

ولم يتعرّض المصنّف لما يعيده من الصيلاه واجد المنى فى الثوب المختصّ، والظاهر أنّه يجب عليه أن يعيد كلّ صلاه لا يحتمل سبقها على الجنابه، ووجهه أمّياً بالنسبه للمعاد فواضح بناءً على ما ذكرنا، لحصول العلم حينئذ بوقوعه بعد جنبه، مع أنّ الطّهارة شرط واقعى و أمّياً بناءً على أنّ الجنابه من باب التعييد فلعلّ وجهه الإتفاق ظاهراً على وجوب إعادته ذلك، ومن هنا جعله بعضهم القدر المتيقن، ولقوله عليه السّلام: «فليغتسل وليغسل ثوبه ويعيد صلاته» (٦). (٧)

ص: ٢٠١

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٥.

٢- (٢). المصدر، ص ١٧.

٣- (٣). المصدر، ص ١٨ و ١٩.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). المصدر، ص ٢١.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٣ و ٢٤.

٧- (٧). تقدّم ذكر مصدره فراجع.

السبب الثاني للجنابه

(و) الأمر الثاني من الأمرين المسببين للجنابه (الجماع)، فإن جامع امرأه في قبلها و التقى الختانان (وجب الغسل) بوجوب غايته من صلاه أو صوم أو نحو ذلك، مع إجتماع شرائط التكليف، للإجماع، وما رواه الشيخ في صحيح زراره عن الباقر عليه السلام: قال: «جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وقال: ما تقولون في الرجل يأتي أهله فيخالطه ولا ينزل؟ فقالت الأنصار (١): الماء من الماء، وقال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر لعلي عليه السلام: ما تقول يا نبي الحسن؟ فقال علي عليه السلام: أتوجبون عليه الحدّ و الرجم؟ ولا توجبون عليه صاعاً من ماء؟! إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل. فقال عمر: القول ما قال المهاجرون، ودعوا ما قالت الأنصار» (٢) ونحو غيره، وعليه يحمل ما في بعضها من إيجاب الغسل بإيلاجه، وكذا ما في آخر بإدخاله.

ويجب أن يقيد بها مفهوم ما دلّ على حصر موجب الغسل في الإنزال، كقوله: «إنما الماء من الماء» ونحوه. (٣)

في وجوب الغسل و إن كانت الموطؤه ميتة

ثمّ إنّه لا- فرق في حصول الجنابه بالالتقاء المذكور بين كون الواطئ مكلفاً أو غير مكلف، كما أنّه بالنسبة للموطؤه كذلك، فيجب الغسل حينئذ (و إن كانت الموطؤه) مجنونه أو صبيه أو (ميتة) مع إجتماع شرائط الوجوب، نعم هو لا يوجب الغسل شرعاً فعلاً على غير المكلف. (٤)

ويدلّ عليه فحوى قوله عليه السلام: «أتوجبون عليه الحدّ ولا- توجبون عليه صاعاً من ماء؟» مع أنّ في بعض الأخبار إشعاراً به، كالخبر المروى (٥) في تفسير قوله تعالى: وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً... (٦) إلى آخره، نعم الظاهر أنّه لا- يجب الغسل للميت، لأصالة البراءة وغيرها ولأنّ المنساق من الأدلّة كونه على الأحياء دون الأموات.

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٥.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١١٩، ح ٥.

٣- (٣). راجع كتر الأعمال، ج ٥، ص ٩٠، الرّقم ١٩١٧.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٦.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٨.

والمراد بالتقاء الختانين الموجود في النّص و الفتوى: تحاذي محلّ القطع من الرّجل و المرأة، وعلى ذلك يتّبه ما في صحيحه محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن الرّضا عليه السّلام بعد قوله: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل. فقلت: إلتقاء الختانين هو غيبوبه الحشفه؟ قال: نعم، (1) فيكون المدار حينئذ على غيبوبه الحشفه. (2)

ثمّ الظاهر أنّ من لا ختان له كمقطع الحشفه يتحقّق جنابته بدخول ذلك المقدار، لكون المنساق من الأدلّه المشتمله على إلتقاء الختانين إرادته التّقدير بذلك لا الإشتراط، سيما بعد خروجها مخرج الغالب، (3) و أمّا مقطع البعض فالأقوى إدخال ما يتمّ به مقدار الحشفه إلّا أن يكون الدّاهب شيئاً لا يعتدّ به.

الظاهر ترتّب الحكم على إيلاج الملفوف، ونسبته إلى الفقهاء مشعراً بدعوى الإجماع عليه. (4)

في وجوب الغسل بالجماع في الدّبر

٥٥/٣

(و إن جامع) بأن أدخل من ذكره ما تحقّق به الجنابه في (الدّبر) أي دبر المرأة (ولم ينزل (5) ووجب الغسل على الأصحّ) لصدق اسم الفرج عليه كما في المصباح المنير (6) ومجمع البحرين، (7) وكذا القاموس، (8) فيدخل حينئذ تحت ما دلّ على أنّ الإدخال و الإيلاج و الغيبوبه في الفرج موجب للغسل، ولقوله تعالى: ... أو لامسَئُم النساء...، (9) لصدق اسم الملامسه على الجماع في الدّبر قطعاً، فيحتاج الإخراج إلى دليل، (10) فلا ينبغي لمن له أدنى ممارسه في الفقه، التشكيك في المقام.

ص: ٢٠٣

١- (١). الكافي، باب ما يوجب الغسل، ج٣، ص٤٦، ح٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج٣، ص٢٨.

٣- (٣). المصدر، ص٢٩.

٤- (٤). المصدر، ص٣٠.

٥- (٥). المصدر، ص٣١.

٦- (٦). المصباح المنير، ص٢٥٦ ماده (دبر).

٧- (٧). مجمع البحرين، ج٢، ص٣٢٢ ماده (فرج).

٨- (٨). القاموس المحيط، ج١، ص٢٠٢ ماده (فرج).

٩- (٩). النساء، ٤٣.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج٣، ص٣٢.

وكذا الكلام في دبر الغلام فإنه لم يعرف فيه خلاف بين القائلين بوجوبه في دبر المرأة، سوى ما يظهر من المصنف هنا حيث قال: (ولو وطأ غلاماً فأوقبه ولم ينزل، قال المرتضى رحمه الله: يجب الغسل معولاً - على الإجماع المركب ولم يثبت) من القول: بالعدم، ولذا قال في المختلف: إن كل من أوجبه في دبر المرأة أوجبه في دبر الغلام.

وكيف كان، فيدلّ عليه بعد الإجماع، فحوى إنكار على عليه السلام (١) وإطلاق قوله: «إذا أدخله وأولجهو غيب الحشفه...» (٢).

٦٦/٣

في وجوب الغسل بوطئ البهيمة

(ولا يجب الغسل) ولا الوضوء (بوطئ البهيمة) في القبل أو الدبر (إذا لم ينزل) (٣) لأصالة البراءة الشالمة عن المعارض، واستصحاب يقين الطهاره، (٤) وقضاء مفهوم قوله عليه السلام: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل». (٥).

خلافاً لظاهر الشيخ في صوم المبسوط، (٦) وهو المنقول عن المرتضى رحمه الله قال (٧): «وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِإِجَابِهِ عِنْدَ إلتِقَاءِ الْخَتَانَيْنِ فَلَيْسَتْ مَانِعَةً مِنْ إِجَابِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لِإلتِقَاءِ فِيهِ الْخَتَانَيْنِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، وَيُؤَيِّدُهُ مِضَافاً إِلَى ذَلِكَ مَفْهُومُ الْأُولَوِيَّةِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَتُوجِبُونَ عَلَيْهِ الْحَدَّ وَالرَّجْمَ وَلَا تُوجِبُونَ عَلَيْهِ صَاعاً مِنْ مَاءٍ؟».

٧٠/٣

في وجوب الغسل على الكافر و الصبي بعد بلوغه

(تفريع: الغسل) من الجنابه أو غيرها (يجب على الكافر عند حصول سببه) لعموم ما دلّ على التكليف به ولا يمنع من ذلك عدم التمكن من الصحيح حال الكفر، لأن ما بالإختيار لا ينافي الإختيار.

ص: ٢٠٤

١- (١). أى: بقوله في صحيح زراره: «أتوجبون عليه الحدّ و الرجم ولا توجبون عليه صاعاً من ماء؟!» المتقدّم بالتفصيل.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٥.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٩.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٧.

٥- (٥). المصدر.

٦- (٦). المبسوط، الطهاره، غسل الجنابه، ج ١، ص ٢٨ و ٢٧٠.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٨. و هو على ما حكاه عنه في المختلف، ص ١٣١ مسأله ٣٠.

(لكن لا- يصحّ منه في حال كفره) لعدم التمكن من نيه القربه ونجاسه محلّ الغسل، وللإجماع المنقول على شرطيه الإيمان في صحّه العبادات. (فإذا أسلم وجب عليه) الغسل عندنا بلا خلاف أجده فيه (ويصحّ منه) لموافقته للشرائط جميعها.

(ولو اغتسل ثم ارتدّ) الكافر بعد إسلامه واغتساله (ثم عاد لم يبطل غسله) لعدم الدليل على كون الردّه ناقضه للغسل (١) وإذا قد تقدّم منّا الإشارة إلى كون غسل الجنابه من قبيل خطابات الوضع، فيجب على الصبي الغسل بعد بلوغه لو أولج في صبيه، أو أولج فيه من صبي أو بالغ، وتجرى عليه أحكام الجنب الرّاجعه لغيره. (٢)

ومنه ينقدح الإشكال حينئذ في وطء المجنون و المجنونه وإنزالهما، ولعلّ التأمّل في الأدلّه يشرف الفقيه على القطع بكونه من قبيل الأسباب، سيما في مثل الإنزال من المجنون، وكيف مع ورود قوله صلّى الله عليه وآله: «إنّما الماء من الماء». (٣)

ما يقال: إنّ ظاهر الأدلّه أنّها من التكاليف، لمكان إشتغالها على الأمر، ولفظ الوجوب ونحوهما التي هي من أحكام المكلف مع ظهور كون حصولها عند حصول السبب، ولا- يتمّ ذلك كلّه إلّا- في المكلف، يدفعه أنّنا نقول: بمقتضى ظاهرها من الوجوب ونحوه، أقصى ما هنالك أنّه غير مخاطب به في ذلك الوقت.

والحاصل: أنّ معنى قوله عليه السّلام: «إذا التقى» إلى آخره، إلتقاء الختانيين موجب للغسل، ولا ريب في شمول ذلك لما نحن فيه. (٤)

في أحكام الجنب

٧٦/٣

المعزّيات على الجنب

هذا كلّه في السّيب، (و أمّا الحكم فيحرم عليه قراءه كلّ واحد من) سور (العزائم) قال في مجمع البحرين: وعزائم السّجود فرائضه التي فرض سبحانه وتعالى السّجود فيها: وهي «الم تنزيل» و«حم السجده» و«النجم» و«اقرأ».

ص: ٢٠٥

١- (١). المصدر، ص ٤٠.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). صحيح مسلم، باب ٢١، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٣٤٢ و ٣٤٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٤١.

(و) كذا يحرم (قراءه بعضها) بل قد يستظهر الإجماع من كل من حكاه على حرمه قراءه السوره، إذ الظاهر عدم إرادته شرطيه الإتمام للسوره، ولا- فرق في الحرمه بين سائر الأبعاض (حتى البسملة إذا نوى بها إحداها)، فلا إشكال في الحكم هنا بالنظر إلى كلمات الأصحاب وإجماعاتهم، نعم قد استشكله بعض متأخري المتأخرين بالنظر إلى الأخبار، إذ الوارد فيه موثق زراره ومحمد بن مسلم، عن الباقر عليه السلام: «الحائض و الجنب يقرأن من القرآن شيئاً؟ قال: نعم ما شاء إلا السجده». (١)

فتكون الحرمه مختصه بها، مع أنه نقل عن الصدوق في علل الشرايع (٢) أنه روى في الصحيح عن زراره قال: «قلت: فله يقرأ أن من القرآن شيئاً» إلى آخره. (٣)

ويشهد له ما في المعبر، (٤) حيث قال: «يجوز للحائض و الجنب أن يقرأ ما شاء من القرآن إلا سور العزائم الأربع»... روى ذلك البزنطي في جامعه، عن أبي عبدالله عليه السلام، (٥) و هو مذهب فقهاءنا أجمع.

٨٢/٣

في حرمه مس كتابه القرآن للجنب

(و) من جمله أحكامه أنه يحرم عليه المس بما يتحقق فيه صدق اسم (مس كتابه القرآن). ويدل عليه جميع ما تقدم في حرمه المس مع الحدث الأصغر من الكتاب و السنه.

(أو شيء عليه اسم الله سبحانه)، ويدل عليه موثقه عمار بن موسى عن الصادق عليه السلام قال: «لا يمسه الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله»، (٦) ويؤيده مع ذلك أنه المناسب للتعظيم، وما يقال: من الطعن في الروايه ومعارضتها بما رواه المحقق عن الصادق عليه السلام: «في الجنب يمسه الدرهم وفيها اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وآله؟ قال: لا بأس به، ربما فعلت ذلك» (٧) ومن أنه لا دليل على وجوب التعظيم كان الحكم بالكراهه متجهاً عند

ص: ٢٠٦

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٢٦، ح ٦.

٢- (٢). علل الشرائع، باب ٢١٠، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٤٤.

٤- (٤). المعبر، الطهاره، ج ١، ص ١٨٦ و ١٨٧.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٩ من أبواب الجنابه.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٣١، ح ٢١.

٧- (٧). المعبر، الطهاره، أحكام الجنب، ج ١، ص ١٨٨.

بعض المتأخرين، ممّا لا- ينبغي أن يصغى إليه أمّا الطعن فهو على تقدير تسليمه منجبر بالإجماع المنقول الذى يشهد له التسبّع لفتاوى الأصحاب، على أنّها غير صريحة فى الدلالة على مسّ الاسم، وكونه فيها أعمّ من ذلك، مع عدم الجابر لدالاتها. (١)

وهل يختصّ الحكم بلفظ «الله» خاصّه، أو يجرى الحكم فى كلّ اسم من أسمائه، أو يختصّ الحكم بلفظ «الجلاله» وما يجرى مجراه بالإختصاص به تعالى كالرحمن؟ وجوه، ولعلّ التعظيم وإجماع الغنيه و الإحتياط تؤيد الأوسط.

وظاهر المصنّف وغيره وصريح بعض الأصحاب: إختصاص الحكم باسم «الله» دون أسماء الأنبياء و الأئمّه عليهم السّلام، للأصل السّالم عن المعارض، ولعلّ الأولى الإلحاق. (٢) ونسبه فى جامع المقاصد (٣) إلى الأكثر وكبراء الأصحاب، وفى الغنيه (٤): الإجماع عليه، وهو الحجّه.

فى حرمة جلوس الجنب فى المساجد

٩٠/٣

(و) يحرم على الجنب أيضاً (الجلوس فى المساجد)، ولعلّ مرادهم بالجلوس اللبث و المكث فيها، أو مطلق الدخول عدا الإجتياز؛ لقوله تعالى: ... لا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سِيَّكَارِي حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ... ، (٥) ففى مجمع البيان (٦): أنّ المروى عن أبى جعفر عليه السّلام: «أنّ المراد لا تقربوا مواضع الصلاه». (٧)

وممّا يدلّ على أصل الدّعوى وعلى المراد فى الآيه قول الباقر عليه السّلام فى صحيح زراره وابن مسلم قال: «قلنا له عليه السّلام: الحائض و الجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: الحائض و الجنب لا يدخلان المسجد إلاّ مجتازين، إنّ الله تبارك و تعالى يقول: ... وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا...» (٨). (٩)

ص: ٢٠٧

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٤٧.
- ٢- (٢). المصدر، ص ٤٨.
- ٣- (٣). جامع المقاصد، الطهاره، ج ١، ص ٢٦٧ و ٢٦٨.
- ٤- (٤). الغنيه (ضمن الجوامع الفقيهيه)، الصلاه، ص ٤٨٨.
- ٥- (٥). النساء، ٤٣.
- ٦- (٦). تفسير مجمع البيان، ج ٣، ص ٨١.
- ٧- (٧). وسائل الشيعه، الباب ١٥ من أبواب الجنابه، ج ١، ص ٤٨٩، ح ٢٠.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٥٠.
- ٩- (٩). علل الشرائع، باب ٢١٠، ج ١، ص ٢٨٨.

وهل يشترط فى الإجتياز الدّخول من باب و الخروج من اخرى،فلا- يشمل الدّخول و الخروج من باب واحده أو لا يشترط؟ وجهان، أقواهما الأوّل،ولا أقلّ من الشّك.قد عرفت عموم الأدلّه لمنع ما عدا الإجتياز،فيدخل المشكوك تحت العموم.

وليعلم أنّه نقل عن جماعة:إلحاق الضّرائح المقدّسه و المشاهد المشرفه بالمسجد،ولا يخلو من قوّه لتحقّق معنى المسجديه فيها وزياده،وللتعظيم،لما يظهر من عدّه روايات (١):من النّهى عن دخول الجنب بيوتهم فى حال الحياه،وحرمتهم أمواتاً كحرمتهم أحياء،بل فى المنقول عن الكشّى عن بكير قال:«لقيت أبا بصير المرادى،فقال:أين تريد؟قلت:أريد مولاك،قال:أنا أتبعك،فمضى فدخلنا عليه عليه السّلام و أحد النّظر إليه،وقال هكذا تدخل بيوت الأنبياء وأنت جنب؟،فقال:أعوذبالله من غضب الله و غضبك،أو قال:أستغفر الله ولا أعود» (٢) ما هو كالصّريح فى الحرمه. (٣)

(و)يحرم على الجنب أيضاً(وضع شىء فيها)أى المسجد،ولعلّ المستند فى ذلك ما عن العلل من صحيح زراره ومحمد بن مسلم،من قوله عليه السّلام:«فى الجنب و الحائض:يأخذان من المسجدولا يضعان فيه شيئاً.قال زراره:قلت:فما بالهما يأخذان منه ولا يضعان فيه؟قال:لأنّهما لا يقدران على أخذ ما فيه إلّا منه،ويقدران على وضع ما بيديهما فى غيره» (٤). (٥)

(و)يحرم على الجنب أيضاً(الجواز فى المسجد الحرام ومسجد النّبى صلّى الله عليه و آله خاصّه)،ويدلّ عليه المعبره المستفيضه المشتمله على الرّخصه فى الاجتياز فيما عدا المسجدين،المعتضده بإطلاق النّهى عن المرور فى غيرها،وبذلك كلّ يقيد إطلاق الآيه وغيرها الدالّه على جواز الإجتياز فى سائر المساجد. (٦)

(ولو أجنب فيهما لم يقطعهما إلّا- بالتيمّم) (٧)لصحيح أبى حمزه على ما رواه المحقّق فى المعبر، (٨)قال:قال أبو جعفر عليه السّلام:«إذا كان الرّجل نائماً فى المسجد الحرام أو مسجد

ص: ٢٠٨

١- (١). راجع وسائل الشيعه،باب ١٦ من أبواب الجنابه،ج ١،ص ٤٨٩.

٢- (٢). رجال الكشّى،ج ١،ص ٣٩٩،ح ٢٢٨.

٣- (٣). جواهر الكلام،ج ٣،ص ٥٢.

٤- (٤). علل الشرائع،باب ٢١٠،ج ١،ص ٢٨٨.

٥- (٥). جواهر الكلام،ج ٣،ص ٥٣.

٦- (٦). المصدر،ص ٥٥.

٧- (٧). المصدر،ص ٥٦.

٨- (٨). المعبر،الطهاره،ج ١،ص ١٨٩.

الرّسول صلّى الله عليه وآله فاحتلم أو أصابته جنابه فليتيمّم، ولا يمرّ في المسجد إلّا متيمّمًا». (١)

بقى بحث في أنّه هل يفيد هذا التيمّم إباحه لغير الخروج من المشروط بالطّهارة لو صادف عدم الماء في الخارج أو عدم التمكن من الإغتسال؟ ربّما يظهر من بعضهم العدم، إمّا لكون هذا التيمّم تيمّمًا تعديدياً ليس بدلا عن الماء، فلا- يجرى عليه هذه الأحكام، اللهم! إلّا أن نقول به من دون نيه، أو لأنّ إستباحه الأمور الأخر به، مبنيه على التداخل، والفرض عدم نيه غير الخروج.

قلت: وكلّ منهما لا يخلو من نظر، أمّا أوّلا: فلكون هذا التيمّم إنّما هو على حسب سائر التيمّمات حيث يفقد الماء للمشروط، فما يقال: أنّه ليس ببدل عن الماء لا وجه له.

و أمّا ثانياً: فلاّنه مع فرض كونه صورياً ولكن صادف المحلّ واقعاً يكون من قبيل وضوء الجنب و الحائض ثمّ بان عدم الجنابه و الحيض.

و أمّا ثالثاً: فإنّنه من باب تداخل الغايات فيكون كالوضوء المنوى به إستباحه الصّلاه-مثلا-فإنّنه يستبيح به غيرها من الأمور الأخر و إن لم ينوها. (٢)

في المكروهات على الجنب

٩٥/٣

وإذ قد فرغ المصنّف من المحرّمات على الجنب شرع في المكروهات، فقال: (ويكرهه) مسمّى (الأكل و الشّرب) عرفاً، بلا خلاف أجده بين الطّائفة وما في الفقيه و الهدايه من التّعبير على ذلك بلفظ «لا يجوز» محمول على الكراهه كما يشعر به تعليلهما بمخالفه البرص (٣) ويدلّ عليه خبر السكوني عن الصادق عليه السّلام، فإنّ فيه: «لا يذوق شيئاً حتى يغسل يده ويتمضمض، فإنّنه يخاف عليه من الوضوح (٤)» (٥). (٦)

(وتخفّ الكراهه بالمضمضه (٧) والاستنشاق) للإجماع في ظاهر الغنيه، (٨) ولعلّ ذلك كاف في المستند، وإلّا- فلم أعثر في الرّوايات على ما يدلّ عليه بل ليس فيها تعرّض لذكر

ص: ٢٠٩

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٥٧.

٢- (٢). المصدر، ص ٦٣.

٣- (٣). المصدر، ص ٦٤.

٤- (٤). الوضوح، البرص (مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٢٣ «وضوح»).

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٦٤.

- ٦-٦) الكافي، باب الجنب يأكل و يشرب، ج٣، ص٥١، ح١٢.
- ٧-٧) جواهر الكلام، ج٣، ص٦٤.
- ٨-٨) الغنيه (ضمن الجوامع الفقهييه)، الصلاه، ص٤٨٨.

الإستشاق، سوى ما عن الفقه الرضوي (١) من ذكرهما مع غسل اليدين. (٢)

(و) يكره للجنب أيضاً (قراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم) ويستفاد من المتن وغيره أمور ثلاثة: الأول: جواز قراءة الجنب ما شاء، والثاني: عدم الكراهة في السبع، والثالث: الكراهة فيما زاد.

أما الأول: فللاصول و العمومات و الأخبار (٣) التي كادت تكون متواتره على جواز قراءة الجنب و الحائض ما شاء من القرآن إلا السجده. (٤) والإجماع المحصّل فضلاً عن المنقول، وما سمعته من الموثّق عن سماعه قال: «سألته عن الجنب، هل يقرأ القرآن؟ قال: ما بينه وبين سبع آيات»، (٥) مع معارضته لما سمعت لا يصلح لأن يكون مقيداً أو مخصّصاً للأخبار الدالّة على جواز قراءته ما شاء إلا السجده. (٦)

المقام الثاني: عدم كراهة السبع، وهو الذي يقضى به الأدلّة المشتمله على الأمر بقراءة الجنب، فضلاً عن عموم ما دلّ على أصل الأمر بقراءة القرآن، كقوله تعالى: ... فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ... (٧) وغيره كتاباً وسنّه.

و أمّا المقام الثالث: وهو الكراهة فيما زاد فهو المشهور فيدلّ عليها فتوى المشهور وظاهر إجماع الغنية وموثّقه سماعه (٨) المتقدّمه بحمل المفهوم فيها على نفي الإذن المحمول على الكراهة بعد عدم صلاحيته للحرمة، وما يقال: إنّ سماعه واقفي و الخبر مقطوع فيه، أنّه لا يمنع من ثبوت الكراهة بعد إنجباره بفتوى الأصحاب، وبإجماع الغنية.

(وأشدّ من ذلك قراءة سبعين) للجمع بين موثّقه سماعه المتقدّمه وبين موثّقه الأخرى بحمل الأولى على الكراهة، والثانية على شدّتها. (٩)

وهل المراد بالكراهة هنا كراهة العبادة بمعنى أقلية الثواب أو المرجوحه الصّرفه؟ لا

ص: ٢١٠

- ١- (١). فقه الإمام الرضا عليه السلام، باب ٣، ص ٨٤.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٦٥.
- ٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٩ من أبواب الجنابه.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٦٧.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٢٨، ح ٤١.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٦٩.
- ٧- (٧). المزمّل، ٢٠.
- ٨- (٨). راجع المصدر السابق.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٧١.

يبعد الثاني، وتفرد المصنّف بثبوت مرتبه ثالثه للكراهيه، فقال (١): (وما زاد أغلظ كراهيه) ولم أعثر على ذلك لغيره، كما أنّ مدركه لا يخلو من نظر وتأمل.

(و) يكره للجنب أيضاً (مسّ المصحف) عدا الكتابه منه بما يتحقّق به مسّ المسّ، أمّا الجواز فينبغي أن يكون مقطوعاً به للأصل والإستصحاب، بل كاد أن يكون مجموعاً عليه سوى ما ينقل عن المرتضى رحمه الله من القول بالمنع، لقوله تعالى: لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ، (٢) وضعفه واضح.

كإستدلّاه، إمّا بالآيه، فلما عرفت من رجوع الضّمير فيها إلى القرآن و هو غير المصحف، لأنّه عبارته عن المقروء، و هو نفس الكتابه. (٣)

(و) كذا يكره للجنب (التوم حتى يغتسل أو يتوضأ) ويدلّ عليه صحيح عبد الله الحلبي، قال: «سئل الصادق عليه السّلام عن الرّجل يبغي له أن ينام و هو جنب؟ قال: يكره ذلك حتى يتوضأ» (٤). (٥)

(و) كذا يكره للجنب (الخضاب) و هو ما يتلوّن به من حنّاء وغيره، ويدلّ عليه الأخبار المتضمّنه نفى البأس عن الخضاب حال الجنابه، كقول الصادق عليه السّلام في خبر الحلبي: «لا بأس أن يختضب الرّجل و هو جنب»، (٦) وخبر ابن جميله عن أبي الحسن الأوّل عليه السّلام: «لا بأس بأن يختضب الجنب، ويجنب المختضب، ويطلى بالتوره». (٧)

و أمّا الكراهه فيدلّ عليها: الأخبار المشتمله على النهى عن ذلك، كقول الصادق عليه السّلام (٨) في خبر كردين: «لا يختضب الرّجل و هو جنب، ولا- يغتسل و هو مختضب»، إلّا- أنّه يجب حملة فيها على الكراهه، لقصورها عن إفادته سنداً، (٩) مع أنّ في بعضها الجواب عن ذلك بلفظ «لا أحبّ» المشعر بالكراهه.

وحيث فرغ المصنّف من البحث في سبب الجنابه وأحكامها شرع في الغسل، (١٠) فقال:

ص: ٢١١

١- (١). المصدر، ص ٧٢.

٢- (٢). الواقعه، ٧٨.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٧٣.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب صفه غسل الجنابه، ج ١، ص ٨٣، ح ١٧٩.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٧٥.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٣ من أبواب الجنابه، ج ١، ص ٤٩٨، ح ١.

٧- (٧). الكافي، باب الجنب يأكل ويشرب، ج ٣، ص ٥١، ح ٩.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٧، ج ١، ص ١٨١، ح ٩٠.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٧٧.

فى واجبات غسل الجنابه

(و أما الغسل فواجباته) المتوقف صحته عليها (خمس: الأول: النبيه) إجماعاً كما فى كل عباده، ولا يعتبر فيها سوى القربه و التّعين مع الإشتراك على الأقوى. (١)

(و) الثّانى: (إستداهه حكمها إلى آخر الغسل) على ما تقدّم فى (٢) الوضوء من تفسيرها ودليل وجوبها وغير ذلك. والمراد بوجوب الإستداهه فيه أنّه متى وقع بعض الغسل مع عدمها يفسد (٣) ذلك لأصل الغسل، فيجب عليه تجديد النبيه حينئذ، ثمّ إعادته ذلك البعض لا الإستيناف، إلا أن يحصل مفسد خارجى، وقد تقدّم تحقيق كثير من هذه المباحث فى الوضوء.

(و) الثّالث: (غسل البشره) فلا يجزى غسل غيرها عنها فى غير ما استثنى من الجبيره ونحوها (بما يسمّى غسل) عرفاً و إن كان من الأفراد الخفيه كما إذا كان مثل الدّهن، وعليه يحمل خبر إسحاق بن عمّار عن أبى جعفر عن أبيه: «إنّ علياً عليه السّلام قال: الغسل من الجنابه و الوضوء يجزى منه ما أجزاء من الدّهن الذى يبلّ الجسد»، (٤) جمعاً بينه وبين غيره كخبر زراره عن الباقر عليه السّلام قال: «الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله وكثيره فقد أجزاءه» (٥). (٦)

(و) الرّابع: (تخليل ما لا يصل إليه الماء إلا بتخليله) مقدّمه لحصول غسل البشره المدلول على وجوب غسلها نفسها فى الغسل بالسّنه و الإجماع، المحصل و المنقول مستفيضاً، بل كاد يكون متواتراً فلا يجتزى بغسل الشّعر -مثلاً- عنها كما فى الوضوء كما يشعر به الرّضوى: «وميز الشّعر بأناملك عند غسل الجنابه، فإنّه يروى عن رسول الله صلّى الله عليه و آله: أنّ تحت كلّ شعره جنابه، فبلغ الماء تحتها فى اصول الشّعر كلّها، وخلل اذنيك بإصبعيك وانظر إلى أن لا تبقى شعره من رأسك ولحيّتك إلاّ وتدخل تحتها الماء». (٧)

وصحيح على بن جعفر عن أخيه قال: «سألته عن المرأه عليها السوار و الدملج فى

ص: ٢١٢

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر، ص ١٠٥.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٧٩.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٣٨، ح ٧٦.

٥- (٥). الكافى، ج ٣، ص ٢١، ح ٤.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٨٠.

٧- (٧). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٣، ص ٨٣.

بعض ذراعها لا تدرى تجرى الماء تحتها أم لا، كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت؟ قال: تحرّكه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه»
(١). (٢)

ثم إنَّ الظاهر من المصنّف كصريح غيره: عدم وجوب غسل الشّعر مع وصول الماء إلى البشرة، ويدلّ عليه خبر غياث عن الصادق عن أبيه عن عليّ عليهم السّلام قال: «لا تنقض المرأة شعرها إذا اغتسلت»، (٣) وصحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السّلام قال: «حدّثني سلمى خادم رسول الله صلّى الله عليه وآله، قال: كان أشعار نساء رسول الله صلّى الله عليه وآله قرون رؤوسهنّ مقدّم رؤوسهنّ، فكان يكفيهنّ من الماء شيء قليل، فأما النّساء الآن فقد ينبغي لهنّ أن يبالغن في الماء» (٤). (٥)

ثمّ إنّه لا يخفى عليك أنّ المراد بوجوب غسل البشرة إنّما هو غسل الظاهر منها دون الباطن، (٦) ويدلّ عليه قول الصادق عليه السّلام في غسل الجنابه: «إن شئت أن تتمضمض وتستنشق فافعل، وليس بواجب؛ لأنّ الغسل على ما ظهر دون ما بطن». (٧)

في الغسل التّربّي

١٥٥/٣

(و) الخامس من واجبات الغسل الذي يبطل بتركها عمدًا وسهواً: (الترتيب) بأن يبدأ بالرّأس مقدّمًا على سائر بدنه، لدعوى الإجماع عليه، (٨) والمعتبره المستفيضه منها الحسن كالصّحيح عن الصادق عليه السّلام: «من اغتسل من جنبه فلم يغسل رأسه، ثمّ بدا له أن يغسل رأسه، لم يجد بدًّا من إعادته الغسل» وهو وإن لم يكن فيه دلالة على فساد ما ينافي (٩) التّرتيب من غسل الرّأس مع البدن إلّا أنّه بضميمه عدم القول بالفصل يتمّ المطلوب، مضافاً إلى غيره من

ص: ٢١٣

١- (١). الكافي، باب صفه الغسل و الوضوء، ج ٣، ص ٤٤، ح ٦.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٨١.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٧، ج ١، ص ١٦٢، ح ٣٧.

٤- (٤). المصدر، ص ٤٧، ح ١١٠.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٨.

٦- (٦). المصدر، ص ٨٤.

٧- (٧). علل الشرائع، باب ٢٠٨، ج ١، ص ٢٨٧.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٨٥.

٩- (٩). ويمكن أن يقال فيه ما يدلّ على فساد ما ينافي التّرتيب بالتّسببه إلى الرّأس مع بقيه الأعضاء لأنّه إن لم يدلّ على ذلك الفساد لا- دليل على الإعادته، بل يكفي غسل الرّأس وحده، فقوله عليه السّلام: «لم يجد بُدًّا» من إعادته الغسل إنّما لعدم حصول التّرتيب بين غسل الرّأس و البدن.

الأخبار الدّالة (١) على ذلك، لعطفها ما عداه عليه بلفظ «ثم» وهي للترتيب بالمعنى المتقدّم. (٢)

كقول أحدهما في صحيح ابن مسلم قال: «سألته عن غسل الجنابه؟ فقال: تبدأ بكفّيك فتغسلهما، ثم تغسل فرجك، ثم تصبّ على رأسك ثلاثاً، ثم تصبّ على سائر جسدك مرّتين، فما جرى (٣) عليه الماء فقد طهر». (٤)

فما في بعض الأخبار ممّا يشعر بخلافه يجب طرحه أو تأويله، كقول الصادق عليه السّلام في صحيح زراره، بعد أن سأله عن غسل الجنابه؟ فقال بعد أن ذكر جملة من المنذوبات: «ثم تغسل جسدك من لادن قرنك إلى قدمك»، (٥) على أنّها مطلقه ويجب تنزيلها على المقيد. (٦)

والمراد بالرّأس في المقام ما يشمل الرّقبه، (٧) ويشعر به صحيح زراره في حديث كيفية غسل الجنابه إلى أن قال: «ثم صبّ على رأسه ثلاث مرّات ثم صبّ على منكبه الأيمن ثلاث مرّات وعلى منكبه الأيسر ثلاث مرّات» (٨) فإنّه ظاهر في إلحاق الرّقبه بالرّأس.

(ثم) يبدأ بغسل تمام (الجانب الأيمن ثم) من بعده (الأيسر)، (٩) ويدلّ عليه ما دلّ على وجوب التّرتيب في غسل الميت من الأخبار (١٠) والإجماع منضمّاً إلى بعض المعتمّره (١١) الدّالة على أنّه كغسل الجنابه. (١٢) وقد يشعر به أيضاً حسنه زراره: «قال: قلت له: كيف يغتسل الجنب؟ قال... ثم صبّ على رأسه ثلاث أكف، ثم صبّ على منكبه الأيسر مرّتين...» (١٣). (١٤)

ص: ٢١٤

- ١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٨ من أبواب الجنابه.
- ٢- (٢). الكافي، باب صفه الغسل و الوضوء، ج ٣، ص ٤٣، ح ٩.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٨٦.
- ٤- (٤). الكافي، باب صفه الغسل و الوضوء، ج ٣، ص ٤٣، ح ١.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٤٨، ح ١١٣.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٨٦.
- ٧- (٧). المصدر، ص ٨٧.
- ٨- (٨). الكافي، باب صفه الغسل و الوضوء، ج ٣، ص ٤٣، ح ٣.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٨٨.
- ١٠- (١٠). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢ من أبواب غسل الميت.
- ١١- (١١). راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٧، ح ٩٢.
- ١٢- (١٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٨٩.
- ١٣- (١٣). المصدر، ص ٩٠.
- ١٤- (١٤). الكافي، ج ٣، ص ٤٣، ح ٣.

بل يمكن الإستدلال عليه ببعض الروايات العامية: «كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا اغْتَسَلَ بِدَأَ بِالشَّقِّ الأَيْمَنِ ثُمَّ الأَيْسَرَ». (١)

والظاهر من عبارته المصنّف وغيرها من عبارات الأصحاب التي حكوا الإجماع عليها: عدم وجوب الترتيب في نفس أجزاء الأعضاء، فلا يجب الإبتداء بالأعلى في شيء منها، ويؤيده قول الصادق في صحيح ابن سنان: «اغتسل أباي من الجنابه، فقبل له: قد بقيت لمعه في ظهرك لم يصبها الماء، فقال عليه السلام: ما كان ضرّك لو سكت، ثم مسح تلك اللّمعه بيده». (٢)

في سقوط الترتيب في الغسل الإرتماسي

١٧١/٣

(ويسقط) ما تقدّم من (الترتيب بإرتماسه واحده) للإجماع المحضّل والمنقول، وقول الصادق عليه السلام في صحيحه زراره: «ولو أنّ رجلاً جنباً إرتمس في الماء إرتماسه واحده أجزاء ذلك وإن لم يدلّك جسده»، وبذلك يقيد ما دلّ على وجوب الترتيب في غسل الجنابه إن سلم الشّمول فيها لنحو المقام (٣). (٤)

وليعلم أنّ أدلّه الإرتماسي وإن كان موردها الجنابه إلا أنّ الظاهر جريانه في جميع الأغسال واجبها ومندوبها، ويؤيده ما دلّ على أنّ غسل الحيض و الجنابه واحد، وتتبع كلمات الأصحاب فإنّه يظهر منها أنّ الغسل هيئه واحده كالوضوء وإن تعددت أسبابه وغاياته، وقد يدعى: أنّ الأصل ذلك حتّى يثبت خلافه. (٥)

ما المراد من الإرتماس

هل المراد بالإرتماس: هو إستيلاء الماء على جميع أجزاء البدن: أسافله وأعالیه، المحتاج إلى التخليل وغيره في آن واحد حقيقه، أو يراد به توالى غمس الأعضاء بحيث يتحد عرفاً كما عن المشهور، أو أنّه لا يعتبر فيه شيء من ذلك، وجوه بل أقوال، وربّما كان هناك وجه رابع، وهو أنّ الإرتماس مأخوذ من الرّمس، وهو التّغطيه و الكتمان، ومنه رمست الميت إذا كتّمته ودفنته، فيراد به

ص: ٢١٥

١- (١). صحيح البخارى، ج ١، ص ٧٣ و ٧٤؛ و سنن البيهقي، ج ١، ص ١٨٤.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ٤٥، ح ١٥.

٣- (٣). راجع المصدر.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٩٣.

٥- (٥). المصدر، ص ٩٥.

تغطيه البدن بالماء. ولعل أقوى الوجوه وأحوطها الرابع، ثم الثاني، أما الأول: فينبغي القطع بفساده لأنه مخالف لإجماع المسلمين، و
أما الثالث: فقد يدعى إنصراف الأدله إلى غيره لا أقل من الشك، وكيف كان فعليه متى بقيت لمعه لم تغسل حتى خرج وجب
إستيناف الغسل. (١)

١٨٥/٣

في إزالة النجاسة قبل الغسل

ثم إنّه هل يشترط في صحّته الغسل بنوعيه إزالة النجاسة عن محالّ الغسل عينيه أو حكميه قبل الشروع في أصل الغسل، أو يعتبر
جريان ماء الغسل على محلّ طاهر، فيكفي إزالتها قبل غسل المحلّ التي هي فيه بآن ماء، أو يعتبر عدم بقائه نجساً بعد الغسل
فيكتفي بغسل واحد لهما، وجوه بل أقوال، (٢) والإحتياط لا- ينبغى أن يترك بحال سيما في مثل المقام، لمكان توقيفيه
العباده، واستصحاب الحدث، واشتهار إشتراط طهاره ماء الغسل و الجريان على محلّ طاهر، فينبغى أن يغسل النجاسة أولاً ثم يجرى
الماء لرفع الحدث.

وأحوط منه إزالة النجاسة سابقاً على الشروع في الغسل.

وظاهر المصنّف: عدم وجوب الموالاه في الغسل بمعناها، ويدلّ عليه خبر (٣) إبراهيم بن عمر اليماني عن الصّيادق عليه السّلام
قال: «إنّ علياً عليه السّلام لم ير بأساً أن يغسل الجنب رأسه غدوه، ويغسل سائر جسده عند الصّلاه». (٤)

١٩٢/٣

في سنن الغسل

١. (وسنن الغسل تقديم النيه) بناءً على أنّها الاخطار (عند غسل اليدين) والمراد بغسل اليدين المستحبّ في الغسل، ولعلّ وجه
إستحباب التّقديم كونه أوّل أجزاء الغسل المندوبه، فيراد بمقابل المستحبّ حينئذ أنّه يترك غسل يديه ويجعل النيه عند غسل
الرّأس، لا أنّه يغسل يديه مؤخّراً لنيته، لكنّه خلاف الظّاهر جدّاً، وعلى كلّ حال (فتتضيق عند غسل الرّأس) ولعلّ الأحوط فعلها عند
غسل اليدين ثمّ تجديدها عند غسل الرّأس.

٢. (و) من سننه (إمرار اليد على الجسد) إذا لم يتوقّف عليه إيصال الماء إلى البشرة ولم

ص: ٢١٦

١- (١). المصدر، ص ٩٧.

٢- (٢). المصدر، ص ١٠٢.

٣- (٣). الكافي، باب صفه الغسل و الوضوء، ج٣، ص٤٤، ح٨.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج٣، ص١٠٥.

يختر المكلف الغسل به وإلا كان واجباً معيناً على الأول ومخيراً على الثاني، وبدون ذلك لا إشكال في عدم وجوبه لصدق الغسل بدونه، وخلق كثير من الأخبار المبينه لكيفية الغسل عنه، ولما دلّ على الإجتزاء بجريان الماء كما في صحيح زراره (١) وغيره، وكان مستنده في الترتيب ما في المروى عن كتاب علي بن جعفر عن أخيه في السؤال عن الإغتسال بالمطر؟ قال: «إن كان يغسله إغتساله بالماء أجزاءه، إلا أنه ينبغي له أن يتمضمض ويستنشق، ويمرّ يده على ما نالت من جسده» (و) منه يظهر لك أنه يستحبّ (تخليل ما يصل إليه الماء إستظهاراً). (٢)

٣. (و) من سننه (البول أمام الغسل والاستبراء) والظاهر أنّ المشهور بين المتأخرين: عدم وجوب شيء منهما في صحّ الغسل، للأصل وخلق كثير من الأغسال البيانية عنه، ومفهوم قول أبي جعفر عليه السلام في خبر محمّد بن مسلم: «من اغتسل وهو جنب قبل أن يبول ثم وجد بللاً فقد انتقض غسله» (٣)؛ خلافاً لظاهر بعضهم من إيجابهما. (٤)

وقد احتجّ عليه بما دلّ (٥) على إعادته الغسل مع الإخلال به لو خرج منه بلل مشتبه، وهو خلاف المدعى، والأولى الإستدلال عليه بصحيحه أحمد بن محمد بن محمّد بن أبي نصر قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابه، قال: تغسل يدك من المرفقين إلى أصابعك، وتبول إن قدرت على البول، ثم تدخل يدك الإناء». (٦)

قلت: ولا- ريب أنّ الأول أقوى. وأما الصّحيحه المتقدّمه فهي مع كون الأمر فيها بالجملة الخبرية غير صريحه لورودها في سياق الأمر المستحبّ. (٧) مضافاً إلى عدم صلاحيتها للإستدلال، إذ لم تقيد بالقدره على البول.

في كيفية الإستبراء

٢٠٤/٣

(وكيفيته) أي الإستبراء من البول والمنى (أن يمسح من المقعد إلى أصل القضيب ثلاثاً،

ص: ٢١٧

١- (١). راجع الكافي، ج ٣، ص ٤٣، ح ٣.

٢- (٢). مسائل علي بن جعفر، ص ١٨٣، ح ٣٥٤.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٤٤، ح ٩٨.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٠٩.

٥- (٥). كخبر الحلبي في كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٨٥، ح ١٨٧.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٣١، ح ٥٤.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١١١.

ومنه إلى رأس الحشفة ثلاثاً، وينتره ثلاثاً) فيكون المجموع تسعاً، ولم نقف على ما يدل صريحاً على إستحباب هذا القسم من الإستبراء في خصوص ما نحن فيه أى الجنابه، فضلاً عما يدل على كفيته، ولعله لأنه لا فرق بينه وبين المذكور في البول ولعل مستنده الجمع بين الأخبار.

٤. (و) من سنن الغسل أيضاً من غير خلاف يعرف فيه (غسل اليدين ثلاثاً قبل إدخالهما الإناء) لكن هل هو من الزندين، أو من نصف الذراع، أو من المرفق؟ وجمع بينها بعض المتأخرين بتفاوت مراتب الفضيله، فأفضلها من المرفق، ثم من نصف الذراع، ثم من الزندين وهو بعيد جداً، لكن أمر الإستحباب هين. (١)

وظاهر المصنّف إشتراط التثليث في ذلك كالرّضوى، (٢) وخبر حريز ومرسل الفقيه: «اغسل اليدين حدث الجنابه ثلاثاً». (٣)

٥. (و) كذا يستحبّ (المضمضه و الإستنشاق) ويدلّ عليه الأخبار الكثيره. (٤)

٦. (و) يستحبّ أن يكون (الغسل بصاع) إجماعاً محصّياً ومنقولاً، خلافاً للمنقول عن أبي حنيفه، فأوجهه (٥) والمراد بالصّاع على المشهور أربعه أمداد، والمدّ رطلان وربيع بالعراقي، ورطل ونصف بالمدني.

٢٢٣/٣

في حكم البلل المشته بعد الغسل

مسائل ثلاث

(الأولى: إذا رأى المغتسل) عن الجنابه بالإنزال (بللاً بعد الغسل) فإن علم أنّه منى فلا إشكال في وجوب الغسل، وإن علم أنّه بول خالص فلا إشكال أيضاً كذلك في وجوب الوضوء خاصّه، وأما إذا لم يعلم شيئاً من ذلك (فإن كان) المغتسل (قد بال) ثمّ إستبرأ بعد البول فلا إشكال أيضاً في عدم وجوب شيء عليه من الغسل و الوضوء، ويرشد إليه

ص: ٢١٨

١- (١). المصدر، ص ١١٧.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٣١، ح ٥٣؛ فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٣، ص ٨١.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٤٦، ح ٩١.

٤- (٤). راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٧، ج ١، ص ٣٧٠، ح ٢٤.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١١٩.

الصَّحاح (١) الدَّالُّه على سقوط الغسل عن من إستبرأ بالبول. (٢)

و أما إذا إستبرأ بالإجتهاد ولم يبيل فظاهر المصنّف: أنّه لا غسل عليه كالبول، لقوله: (أو إستبرأ لم يعد) خلافاً لما يظهر من بعضهم كالشيخ في الخلاف (٣) وغيره لإطلاقهم وجوب إعادته الغسل مع خروج البلل إن لم يبيل، ولعلّه الأقوى في النّظر لإطلاق المعترضه (٤) على وجوب الإعادته على من لم يبيل. (٥)

هذا كلّه فيما إذا خرج البلل وكان قد إستبرأ ولم يبيل أو بالعكس، أما إذا تركهما معاً وهو الذي أشار إليه المصنّف بقوله: (وإلاّ كان عليه الإعادته) ويدلّ عليه ما سمعته من المعترضه السالفه الدّالّه منظوقاً ومفهوماً على وجوب الإعادته لمن لم يبيل وبذلك كلّه ينقطع الأصل.

ثمّ إنّه هل يحكم بجنابه من هذا حاله بمجرّد البول أو أنّه يتوقّف على خروج بلل مشتبّه؟ ربّما يظهر من بعض الأصحاب وكذا الأخبار، الأوّل: معلّين ذلك بأنّه لا بدّ من بقيه أجزاء المنى في المخرج، فبخروج البول تخرج، فيجب عليه الغسل، ولعلّ الأقوى في النّظر، الثّاني: ترجيحاً للأصل على الظاهر.

ثمّ ليعلم أنّا حيث نوجب الإعادته مرادنا إعادته الغسل خاصّه فلا يعيد ما وقع منه من صلاه وغيرها قبل خروج البلل، وذلك لأنّ الحدث عبارته عن الخروج لا التحرك عن محلّه.

بقي شيء وهو أنّ المقطوع بكونه إمّياً منياً أو بولاً- إمّياً أن يكون خارجاً قبل الإستبراء أو بعده، فإن كان (الأوّل) حكم بالجنابه واكتفى بالغسل، وإن كان (الثّاني) وجب الوضوء خاصّه وهو لا يخلو من وجه بل من قوه. (٦)

حكم الحدث في أثناء الغسل

٢٣٥/٣

المسأله (الثّانيه): (إذا غسل بعض أعضائه) لرفع الجنابه (ثمّ أحدث) فإن كان بجنابه أيضاً

ص: ٢١٩

١- (١). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٩، ح ٢؛ وكتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٨٥، ح ١٨٧.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٢٢.

٣- (٣). الخلاف، الطهاره، مسأله ٦٧، ج ١، ص ١٢٥.

٤- (٤). كما في صحيحه الحلبي المتقدّمه؛ وراجع وسائل الشيعه، الباب ٣٦ من أبواب الجنابه، ج ١، ص ٥١٧، ح ٥.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٢٤.

٦- (٦). المصدر، ص ١٢٩.

أعاد إتفاقاً إذ لا إشكال في إيجاب المتخلل مقتضاه لعموم ما دلّ عليه، وبذلك ينقطع إستصحاب الصّحة فيما غسل.

و أما إذا كان حدثه بالأصغر في أثناء الأكبر (فقليل يعيد الغسل من رأس) إستصحاباً للحدث وللشغل مع توقيفه العباده، ولما روى عن الفقه الرضوي: «فإن أحدث حدثاً من بول أو غائط أو ريح بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك فأعد الغسل من أوله». (١)

(وقيل: يقتصر على إتمام الغسل) إستصحاباً لصّحه الغسل وعدم قابليه تأثير الحدث، وللإجماع على أنّ ناقض الصغرى لا يوجب الكبرى، ولقوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا...» (٢) ولإطلاق ما دلّ على الغسل كقوله عليه السّلام: «كلّ شيء أمسته الماء فقد أنقيته» (٣) ونحوه.

(وقيل: يتمه ويتوضأ للصّلاه وهو الأشبه) ولعله الأقوى جمعاً بين ما دلّ على صحّته مثل هذا الغسل من الإستصحاب والإطلاقات وغيرها وبين ما دلّ على إيجاب الأصغر الوضوء. (٤)

المسألة (الثالثة): (لا يجوز أن يغسّ له غيره مع الإمكان) على ماقدّمناه في الوضوء إذ لا فرق على الطّاهر بينهما كما يستفاد ممّا تقدّم (و) نحوه أنه (يكره أن يستعين فيه). (٥) فلا حظ وتأمل.

٢٤٥/٣

[الفصل الثّاني: كتاب الحيض]

إشاره

(الفصل الثّاني): من الفصول الخمس (في الحيض وهو يشتمل على بيانه، وما يتعلّق به، أمّا الأوّل: فالحيض) لغه: هو السّيل، من قولهم: حاض الوادي، إذا سال، وفي القاموس: حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ومحاضاً، سال دمها. (٦) وفي المغرب (٧) ومجمع البحرين: إذا سال دمها في أوقات معلومه و إذا سال في غير أيام معلومه من غير عرق الحيض، قلت: استحيضت فهي مستحاضه. (٨)

ص: ٢٢٠

١- (١). المصدر، ص ١٣١.

٢- (٢). المائده، ٦.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٤٨، ح ١١٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٣٣.

٥- (٥). المصدر، ص ١٣٤.

٦- (٦). القاموس المحيط، ج ٢، ص ٣٢٩ ماده (حيض).

- ٧-٧) .المغزّب، ج ١، ص ٢٣٧ (الحاء مع الياء).
- ٨-٨) .مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٠١ ماده (الحيفص).

وكيف كان، فالحيض في كلمات أهل اللغة وغيرها اسم لدم مخصوص مخلوق في النساء لحكم أشارت إلى بعضها الأخبار فهو من موضوعات الأحكام الشرعية، ويشير إليه قوله تعالى: **وَ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ...** ، (١) وكان لخروجه أحكام أيضاً مترتبة عليه عند بعض الأمم السابقة، وليس له نقل شرعي إلى معنى جديد، وما ذكره المصنف: من أنه (هو الدم الذي له تعلق بانقضاء العده ولقليله حد) فلفظ «الدم» فيه بمنزلة الجنس لشموله لسائر الدماء الخارجة من الفرج، وما بعده بمنزلة الفصل، لخروج ما عدا النفاس به، وبالأخير يخرج النفاس. (٢)

في صفات دم الحيض

٢٤٩/٣

وإذ قد عرفت أن دم الحيض دم معروف فيما بين النساء إلا أنه قد يقع الإشتباه في بعض أفرادها فاحتج إلى التمييز ببعض صفاته الغالبة، لحصول المظنه به عندها واكتفى الشارع بها (و) من هنا قال المصنف أنه (في الأغلب يكون أسوداً غليظاً حاراً يخرج بحرقة).

ويدل عليه الصيحيح أو الحسن عن حفص البخري قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام امرأة فسألته عن المرأة يستمر بها الدم، فلا تدرى أحيض هو أو غيره؟ قال: فقال لها: إن دم الحيض حار عيبط أسود له دفع وحراره، ودم الإستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره ودفع وسواد فلتدع الصلاة، قال: فخرجت وهي تقول: والله، لو كان امرأه ما زاد على هذا». (٣)

قال في المدارك (٤) تبعاً لجده في الزوض (٥): أنه يستفاد من هذه الزوايات أن هذه الأوصاف خاصه مركبه للحيض فمتى وجدت حكم بكون الدم حيضاً ومتى إنتفت إنتفى إلا بدليل من خارج.

واعترضه في الرياض (٦) تبعاً لشرح المفاتيح بما حاصله: أنه لا دلالة في هذه الأخبار على ذلك بل المستفاد الرجوع إليها عند الإشتباه بينه وبين الإستحاضه خاصه. (٧)

ص: ٢٢١

- ١- (١). البقره، ٢٢٢.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٣٦.
- ٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٩١، ح ١.
- ٤- (٤). مدارك الأحكام، باب صفات دم الحيض، ج ١، ص ٣١٣.
- ٥- (٥). روض الجنان، الطهاره، ص ٥٩ و ٦٠.
- ٦- (٦). رياض المسائل، الطهاره، ج ١، ص ٣٥.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٣٩.

قلت: هو متّجه لكنّه مناف لما ستعرفه من الأصحاب من أنّ كلّ ما أمكن كونه حيضاً فهو حيض.

ثمّ إنّّه حينئذ هل يشترط إجتماع ما سمعته من الصّيفات أو يكفى وجود الواحد منها إن قلنا: بأنفكاكها؟ لا- يبعد اعتبار المظنّه، فيدور الحكم مدارها وجوداً وعدمًا و هو مختلف بالنظر إلى الصّفات لا ضابطه له. فتأمل جيداً.

٢٥٣/٣

في التّمييز بين دم الحيض و العذره

(و) على كلّ حال، فالصّيفات المذكوره إنّما هي للتمييز بينه وبين الإستحاضه، أمّا غيرها فإنّه (قد يشتهه بدم العذره) أى البكاره كما لو افتضت البكاره فسال الدّم، ثمّ طرأ الإشتباه إمّا لكثرتّه أو إستمراره أو نحوهما (فيعتبر ب) إدخال (القطنه) ونحوها (فإن خرجت مطوّقه فهو العذره) و إن خرجت منغمسه فهو الحيض. (١)

الحيض بعد البلوغ

(وكلّ ما تراه الصّبيّه) من الدّم و إن كان فى صفات الحيض (قبل بلوغها تسعاً) من حين الولاده (فليس بحيض) للأصل و الإجماع بقسميه و الأخبار: منها صحيحه (٢) عبد الرّحمان وغيرها (٣) و (٤) فى بعضها: «إذا كمل لها تسع سنين أمكن حيضها». (٥)

والظاهر أنّ المراد بالسنة: حصول الدور إلى ذلك الوقت من اليوم التى ولدت فيه من الشّهر المعين، فتكون هلاليه، لأنّ ذلك هو الأصل فى الشّهر و السنه، لقوله تعالى: يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ... (٦) وغيره.

هذا كلّه فى مضبوطه تاريخ الولاده، أمّا مجهوله ذلك فلعلّ الظاهر من الأصحاب الحكم بحيضيتها مع خروج الدّم فى الصّفات، أو مطلقاً بناءً على قاعده الإمكان، وبه يظهر ثمره جعلهم

ص: ٢٢٢

١- (١). المصدر، ص ١٤٠.

٢- (٢). راجع الكافي، ج ٦، ص ٨٥، ح ٤.

٣- (٣). المصدر، ص ٨٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٤٢.

٥- (٥). أرسله فى مدارك الأحكام، الطهاره، ج ١، ص ٣١٦.

٦- (٦). البقره، ١٨٩.

الحيض من علامات البلوغ، وينقطع أصله عدم البلوغ تسعاً، فلا منافاه حينئذ ولا دور. (١)

فالأولى أن يقال: إن جعلهم الحيض من علامات البلوغ مبنى على العلم بالحيضيه، ودعوى توقفه على العلم بإحراز التسع ممنوعه و إن كانت هي لازمه لتحقيقه لا العلم به، فيتوقف على العلم بحصولها.

(و) كالدم الخارج قبل التسع في عدم الحيضيه (قيل: فيما يخرج من الجانب الأيمن) عند إشتباهه بدم القرحة بعد العلم بأصل وجودها و الجهل بمكانها، فإنه يختبر بأن تستلقى على قفاها ثم تستدخل إصبعها فإن كان من الأيمن فهو ليس بحيض، و إن كان من الأيسر فهو حيض، عملاً بما رواه الشيخ في التهذيب عن أبان قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فتاه منّا بها قرحة في جوفها و الدم سائل لا تدرى من دم الحيض أم من دم القرحة، فقال: مرها تستلق على ظهرها وتستدخل إصبعها الوسطى، فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو ليس من الحيض، و إن خرج من الأيسر فهو من الحيض» (٢) ويؤيده بعد إنجبار سنده وغيره بالشهره. (٣)

ثم إنه بناءً على اعتبار الجانب فهل يعتبر ذلك في الحيض مطلقاً أو في خصوص الإشتباه بالقرحة؟ ولعل الأولى الأول، أخذاً بظاهر الروايه المتقدمه، واحتمال إختصاصها بذات القرحة بعيد. (٤)

في أقل الحيض وأكثره

٢٤٥/٣

(وأقل الحيض ثلاثه أيام) فلا يحكم بحيضيه الناقص عنها (وأكثره عشره) فلا عبره بالزائد إجماعاً، وبالأخبار الكثيره المعتبره: منها صحيح يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال: «أدنى الحيض ثلاثه، وأقصاه عشره»، (٥) وكذا أقل الطهر (إجماعاً).

ويدل عليه الأخبار المعتبره منها صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «لا يكون القرء في أقل من العشر فما زاد، وأقل (٦) ما يكون، عشره من حين تطهر». (٧)

ص: ٢٢٣

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٤٣.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٣٨٥، ح ٨.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٦ من أبواب الحيض، ج ٢، ص ٥٦١، ح ٢.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٦٤.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٧٩، ح ٢.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٤٧.

٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ٧٦، ح ٤.

في اشتراط التوالى

(و) حيث عرفت أنّ أقلّ الحيض ثلاثه فلا يحكم بحيضيه الناقص عنها لكن (هل يشترط التوالى) لرؤيه الدّم (فى الثلاثه) فلا يحكم بحيضيه ما تراه من اليوم الأوّل ثمّ الرّابع و السّابع -مثلا- (١) لأصاله عدم الحدث، وقاعده اليقين، وعموم ما دلّ على التّكليف بالصّلاه و الصّوم ونحوهما من الكتاب و السنّه.

وربّما استدللّ أيضاً بما فى الفقه الرّضوى: «فإن رأيت الدّم يوماً أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر الدّم ثلاثه أيام متواليات» (٢) بعد إنجباره بالشّهرة العظيمه. (٣)

والمتمعن عليها حينئذ الإحتياط بترك المكث فى المساجد و الإغتسال و الصّلاه و الصّوم ثمّ الصّوم بدله. (٤) (أم يكفى كونها فى جملة العشره) لقول الصّادق عليه السّلام فى مرسل يونس بن يعقوب: «و إذا رأيت المرأه الدّم فى أيام حيضها تركت الصّلاه، فإذا استمرّ بها الدّم ثلاثه أيام فهى حائض و إن انقطع الدّم بعد ما رأته يوماً أو يومين اغتسلت و صلّت وانتظرت من يوم رأيت الدّم إلى عشره أيام، فإن رأيت فى تلك العشره من يوم رأيت الدّم يوماً أو يومين حتّى يتمّ له ثلاثه أيام فذلك الذى (٥) رأته مع هذا الذى رأته بعد ذلك فى العشره فهو من الحيض...» (٦) وفيه نظر، لإرساله و جهاله حال بعض رجاله و هو إسماعيل بن مرار، (٧) وعدم الجابر له.

فلا ينبغى أن يقطع به ما سمعت، ويجترى به على مخالفه هذه الشّهرة العظيمه مع إعتضاها بفتوى مثل الصّيدوقين وابن الجنيد و علم الهدى على ما نقل عنهما، ولذلك كلّه قال المصنّف: (الأظهر الأوّل) و إن كان الإحتياط لا ينبغى أن يترك بحال. (٨)

ما المراد من التوالى

ثمّ إنّه بناءً على المختار فهل يراد بالتوالى إستمرار الدّم ولو فى باطن الرّحم بحيث كلّما وضعت

ص: ٢٢٤

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٤٩.

٢- (٢). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٢٧، ص ١٩٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٥٠.

٤- (٤). المصدر، ص ١٥٢.

٥- (٥). المصدر، ص ١٥٣.

٦- (٦). الكافى، ج ٣، ص ٧٦، ح ٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٤٥.

٨- (٨). المصدر، ص ١٥٥.

الكرسف تلوث، أو يكفى وجوده فى كل يوم آناً ما، أو أنه يشترط رؤيته فى أول الأول و آخر الثالثو أى وقت من الثانى؟ ولا ريب أن الأقوى الأول، لكثير من الاصول و القواعد و العمومات السابقه. (١)

فى حدّ البأس

٢٨٩/٣

(وما تراه المرأة) من الدّم بأى لون كان (بعد يأسها) وانقطاع رجائها من الحيض ولو بالقرائن المفيدة لذلك عند جهل مبدأ ولادتها (لا- يكون حيضاً) إجماعاً محصّياً لا ومنقولاً (وتأس المرأة) أمه كانت أو حرّه (ببلوغ ستين) سنه من مبدأ ولادتها استصحاباً لبقاء قابليتها فيما دونها، ولقاعده الإمكان، ولأخبار الصّيفات، ولخير عبد الرحمن بن حجاج عن الصادق عليه السّلام قال: «قلت (٢): التى يئست من المحيض ومثلها لا تحيض؟ قال: إذا بلغت ستين سنه فقد يئست من المحيض ومثلها لا تحيض» (٣) وقيل: ببلوغ خمسين مطلقاً أيضاً، لقول الصادق عليه السّلام فى الصّحيح: «حدّ التى يئست من المحيض خمسون سنه». (٤)

(وقيل: فى غير القرشيه) أى المنتسبه إلى النضر بن كنانه بالأبوين أو بالأب وحده (٥) (والنبطيه) والمراد منها المنتسبه إلى النبط، وهم كما عن مروج الذهب (٦): ولد نبطه بن ماس بن آدم بن سام بن نوح، وعن ابن عيّاس: نحن معاشر قريش حى من النبط، ولعلّ الأقوى فى النّظر الثانى، وقد يشعر به بعض الأخبار المنقوله فى المصباح المنير (٧): (ببلوغ خمسين سنه). (٨)

و أقياً فيهما فبلوغ ستين، ولعلّه الأقوى، للجمع بين ما سمعته من الأخبار بشهاده مرسل ابن أبى عمير عن الصادق عليه السّلام قال: «إذا بلغت المرأة خمسين لم تر حمرة إلا أن تكون امرأه من قريش» لإنجباره بالشّهره (٩) المحصّله و المنقوله. (١٠)

ص: ٢٢٥

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر، ص ١٦١.

٣- (٣). الكافى، ج ٣، ص ١٠٧، ح ٤.

٤- (٤). راجع المصدر السابق.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٦١.

٦- (٦). مروج الذهب، ج ٢، ص ٢٦؛ وفيه «ماس بن إرم».

٧- (٧). المصباح المنير، ص ٨١٠ مادّه (نبط).

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٦٢.

٩- (٩). المصدر، ص ٦٣١.

١٠- (١٠). الكافى، ج ٣، ص ١٠٧، ح ٣.

في قاعده الإمكان

(وكلّ دم تراه المرأة) جامعاً للّصّفات أو لا- وكان (دون ثلاثه) أيام (فليس بحيض) إجماعاً إن لم يحصل به ما يتمها في ضمن العشره (مبتدأه كانت أو ذات عاده) أو غيرهما.

(و) أمّا (ما تراه) المرأة من الدّم (من الثلاثه إلى العشره ممّا يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض، تجانس أو اختلف) إجماعاً مع التعليل بعد الإجماع بأنّه زمان يمكن أن يكون حيضاً فيكون حيضاً، ويستفاد منه قاعده: وهي أنّ كلّ دم تراه المرأة وكان يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض، وقيده بعض متأخري المتأخرين: الإمكان بكونه إمكاناً مستقراً غير معارض بإمكان حيض آخر.

وكيف كان، فأقصى ما يمكن من الإستدلال عليها، ما في الخبر: «أى ساعه رأته الصائمه الدّم تفطر» (١) وفي آخر: «وإنما فطرها من الدّم»، (٢) وإطلاق أخبار (٣) الإستظهار لذات العاده: «إذا رأته مازاد عليها» الشّامل لغيرها بطريق أولى، والأخبار (٤) الدّاله على إلحاق ما تراه قبل العشره بالحيضه الأولى، منها الموتق: «إذا رأته الدّم قبل العشره فهو من الحيضه الأولى». (٥)

وفي الكلّ نظر، أمّا الأوّل: فإنّها ظاهره في إرادته الحيض من لفظ الدّم، مع كونه مساقاً لبيان (٦) ناقضيه الحيض في كلّ وقت لا لبيان أنّ كلّ دم تراه فهو حيض، وأمّا أخبار الإستظهار لذات العاده فهي بالدّلاله على خلاف المطلوب أولى، لما في بعضها (٧) من الرجوع إلى التحيض بأيام العاده عند التّجاوز، مع أنّ قضيه القاعده العشره حيثئذ.

و أمّا ما دلّ (٨) على إلحاق ما تراه قبل مضي العشره بالحيضه الأولى يمكن أن يسلم مقتضاها ولا يستفاد منه تلك القاعده.

ولجميع ما ذكرنا توقّف جماعه من متأخري المتأخرين: كالمحقّق الثّاني وصاحب

ص: ٢٢٦

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٣٩٤، ح ٤١.

٢- (٢). المصدر، باب ٧، ج ١، ص ١٥٣، ح ٧.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٣ من أبواب الحيض.

٤- (٤). المصدر، الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ١١ و الباب ١١، ح ٣ و الباب ١٣، ح ١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٦٥.

٦- (٦). المصدر، ص ١٦٧.

٧- (٧). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤ من أبواب الحيض.

٨- (٨). راجع المصدر.

المدارك (١) في هذه القاعده. (٢) لكنّ الجراء على خلاف ما عليه الأصحاب سيما بعد نقلهم الإجماع نقلاً مستفيضاً معتضداً بتتبع كثير من كلمات الأصحاب لا يخلو من إشكال، إلاّ أنّه ينبغي القطع بعدم إرادته العموم منها، فالأولى حملها حينئذ على إرادته ما علم إمكانه حيضه، وقد يدعى: أنّ هذا هو معنى القاعده.

في بيان العاده الوقتيه و العدديه

٣٠٧/٣

(وتصير المرأه ذات عاده) بتكرّر الحيض منها مرّتين فصاعداً لا بالمّرّه الواحده إجماعاً وللأخبار المعتمده، (٣) مضافاً إلى الرّوايات منها موثّق سماعه بن مهران: «إذا اتّفق شهران عدّه أيام سواء فتلك أيامها». (٤)

وذلك (بأن ترى الدّم دفعه ثمّ ينقطع على أقلّ الطّهر فصاعداً ثمّ تراه ثانياً بمثل تلك العدّه) فإن كان ذلك مع اتّحاد الوقت كأن يكون في أوّل الشّهر مثلاً- كانت وقتيه عدديه، وإلاّ كانت عدديه فقط، وقد تكون وقتيه كذلك فيما إذا رأته مع اتّحاد الوقت واختلاف العدد، فالأقوى ثبوتها وجريان حكم التّحيز بمجرّد رؤيه الدّم فيه عليها.

ثمّ إنّ الطّاهر من مرسل يونس (٥) المتقدّم أنّه يشترط في العاده وقتيه كانت أو عدديه توالي الحيضتين المتّحدتين بحيث لا يفصل بينهما حيضه تنافى ذلك، نعم لو تكرّر ذلك منها مراراً متعدّده بحيث يثبت بها الإعتياد العرفي أمكن أن يدعى ذلك، إذ يصدق عليها أنّها تعرف وقتها وأيام أقرانها.

في اختلاف لون الدّم وأقلّ العدد المتكرّر

٣١٧/٣

(و) هل يثبت أقلّ العدد المتكرّر كأن رأت-مثلاً- خمسّه أيام ثمّ رأت سبعة؟ وجهان، أقواهما العدم، لعدم صدق الإستواء و الإنقطاع لوقته الموجود في الرّوايتين المتقدّمتين (٦).

ص: ٢٢٧

١- (١). مدارك الأحكام، الطّهاره، ج ١، ص ٣٢٦ و ٣٢٧.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٦٨.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٧٨.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٧١.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٧٦.

٦- (٦). راجع الخبرين السابقين المتقدّمين في الكافي و وسائل الشيعه.

وكذلك لا- يثمر في أقوى الوجهين تكرر بعض الوقت في ثبوت الوقتية إذا لم يحصل الإتحاد في الأول، نعم (لا عبره) في ثبوت كل من أقسام العاده (باختلاف لون الدم) بعد فرض إنقطاعه عن العشره و الحكم بحيضيته.

ثم هل تثبت العاده في مستمره الدم التي يدور تحيضاها على الأوصاف برؤيتها للجامع-مثلا- في أول الشهرين عدّه أيام سواء؟ وجهان، يظهر من بعضهم الأول، وفيه من الإشكال ما لا يخفى، لعدم تناول الخبرين (1) السابقين له. (2)

مسائل خمس

(الأولى): (ذات العاده) وقتاً وعدداً (ترتك الصّلاه و الصّوم برؤيه الدم) في وقت العاده (إجماعاً) ولصحيح ابن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المرأة ترى الصّفره في أيامها؟ فقال: لا تصلّي حتى تنقضى أيامها»، ومنه يظهر أنّ مثلها في هذا الحكم معتاده الوقت دون العدد. (3)

نعم يقع الإشكال في معتاده العدد و أنّ المتّجه فيها أن تكون كالمبتدأه و المضطربه، اللهمّ إلا- أن يستأنس له بعد الإجماع المدعى في العبارة، وصدق اسم ذات العاده عليها، بما دلّ على التّحيز بمجرد الرّؤية في معتاده الوقت لو رأت ذلك قبل وقتها، كخبر علي بن أبي حمزه قال: «سئل أبو عبد الله عليه السّلام وأنا حاضر عن المرأة ترى الصّفره؟ فقال: ما كان قبل الحيض فهو من الحيض، وما كان بعد الحيض فليس منه» (4) بتقريب أن يقال: أنّه لو كان مدار التّحيز بالرّؤية على الوقت، لما حكم في هذه بذلك و إن لم تره فيه. (5)

٣٢٣/٣

في تحيض المبتدأه

(وفي) تحيض (المبتدأه) بمجرد رؤيه الدم مطلقاً أو حتى يمضى ثلاثه أيام كذلك، أو يفصل بين الجامع وغيره أو بين الأفعال و التروك، أقوال، منها ومن أدلتها يكون الفقيه في (تردد)، (6) ولعلّ

ص: ٢٢٨

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٧ من أبواب الحيض.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٧٨.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٧٨، ح ١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٧٩.

٥- (٥). المصدر، ص ١٨٠.

٦- (٦). المصدر، ص ١٨١.

الأقوى فى النظر التحيض بالرؤيه فى الجامع للصفهات أخذاً بأخبارها، فإنها كالصريحه فى ذلك، و أما الفاقد فالظاهر فيه وجوب الإنتظار إلى ثلاثه، للأصول و القواعد القاضيه بنفى الحيضيه، ومفهوم قول الصادق عليه السلام فى صحيح حفص: «إن دم الحيض حارّ عيب أسود، له دفع وحراره، ودم الإستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره ودفع وسواد فلتدع الصلاه». (١)

ومفهوم قوله عليه السلام فى مرسل يونس فى وجهه: «فإذا رأت المرأه الدم فى أيام حيضها تركت الصلاه، فإن استمر بها الدم ثلاثه أيام فهى حائض» (٢). (٣)

ولظهور كثير من الروايات فى عدم جريان أحكام الحيض على ما تراه المرأه من الصفه.

وإذ قد عرفت ذلك كله كان (الأظهر أنها) يجب عليها أن (تحتاط للعباده) فى غير الجامع (حتى تمضى لها ثلاثه أيام) بخلاف الجامع، وإن أمكن القول: بأولويه الإحتياط فيه، والأقوى فى النظر أنه لا يتجه لها الإحتياط بعد حصول الظن للفقيه بكونها حائضاً برؤيه الجامع، وسيما (٤) بعد اشتمال أخبار الصفات على الأمر بالترك عند وجودها الذى هو حقيقه فى الوجوب.

ثم إن الظاهر إلحاق المضطربه بالمبتدأه فيما ذكرناه من المختار، لتناول ما عرفته من الأدله فى كل من قسمى المختار.

المسأله (الثانيه: لو رأت) المرأه معتاده كانت أو غيرها (ثلاثه ثم انقطع) فلا إشكال فى كونه حيضاً، ويدل عليه صحيح يونس بن يعقوب قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: المرأه ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه؟ قال: تدع الصلاه» الحديث. (٥)

(و) كذا لو (رأت) بعد ذلك (قبل العاشر) أو العاشر نفسه من أول يوم ما رأت الدم ثم انقطع (كان الكل) من الدمين و التقاء (حيضاً) بلا خلاف أجده بين الأصحاب (٦) لما فى الصحيح أو الحسن عن الباقر عليه السلام قال: «إذا رأت المرأه الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، وإن كان بعد عشره فهو من الحيضه المستقبليه»، لكن ذلك كله إذا لم يستمر الدم مجاوزاً للعشره (أما لو

ص: ٢٢٩

١- (١). الكافى، ج ٣، ص ٩١، ح ٢.

٢- (٢). المصدر، ص ٧٦، ح ٥.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٨٢.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). الكافى، ج ٣، ص ٧٦، ح ٥ و ذكره مفصلاً.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٨٧.

تجاوز العشرة رجعت إلى التفصيل الذي ذكره) إن شاء الله تعالى (١). (٢).

(و) أمياً (لو تأخر بمقدار عشره أيام) التي هي أقل الطهر (ثم رأت كان الأول حيضاً منفرداً و الثاني يمكن أن يكون حيضاً مستأنفاً) إذا توالى ثلاثة أيام.

المسألة (الثالثة: إذا انقطع ظهور دم الحيض في المعتاده وغيرها (لدون عشره) لا بعد تمامها، فإنه لا يجب عليها الإستبراء لكونها أكثر الحيض وكانت مع ذلك تحتمل بقاءه في داخل الرحم (ف) الواجب (عليها) حينئذ (الإستبراء) أى طلب براءة الرحم (ب) إدخال (القطنه) ونحوها.

لصحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «إذا أرادت (٣) الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنه، فإن خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل، وإن لم تر شيئاً فلتغتسل وإن رأت بعد ذلك صفره فلتتوضأ ولتصل» (٤). (٥).

ثم إن هذا الإستبراء، هل هو شرط في صحه الغسل أو لا-؟ يظهر الأول من ملاحظه عباراتهم ويؤيده إستصحاب أحكام الحائض، وما يظهر من النص و الفتوى، ولعله الأقوى، كما أنه يؤيد الثاني إطلاق ما ورد في كيفية الغسل، لكن ينبغي القطع بصحه الغسل مع (٤) فرض وقوعه على وجه تعذر فيه كنسيان الإستبراء ونحوه ثم إستبرأت بعد ذلك فوجدت النقاء وعلمت مع ذلك تقدمه، إذ احتمال الشرطية التبعديه حتى بالنسبه إلى ذلك بعيد جداً.

(فإن خرجت) القطنه (نقيه) من الدم و الصفره (اغتسلت) وجوباً لما يجب فيه ذلك إجماعاً و هو الحجّه، مضافاً إلى ما تقدم من الصحيح وغيره.

(و إن كانت) القطنه (متلطّخه) ولو بمثل رأس الدباب بالدم أو الصفره (٧) (صبرت المبتدأه) عن الاغتسال و فعل العباده (حتى تنقى أو تمضى عشره أيام)، ويدل عليه خصوص قول الصادق عليه السلام في موثق ابن بكير: «إذا رأت المرأة الدم في أول حيضها واستمرّ الدم تركت

ص: ٢٣٠

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب الحيض.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٨٨.

٣- (٣). المصدر، ص ١٨٩.

٤- (٤). الكافي، باب استبراء الحائض، ج ٣، ص ٨٠، ح ٢.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٨٩.

٦- (٦). المصدر، ص ١٩١.

٧- (٧). إلحاق الصفره بالدم في المقام لقول الصادق عليه السلام في صحيح سعيد بن سيار.

الصَّلاة عشرة أيام»، (١) وقد يلحق بالمبتدأه من لم يستقر لها عادة في العدد وربما فسرت بما يشملها، وقد يشير إلى الحكم فيها موثق سماعه قال: «سألته عليه السَّلام عن الجارية البكر أول ما تحيض تقعد في الشهر يومين وفي الشهر ثلاثة، يختلط عليها لا يكون طمثها في الشهر عدّه أيام سواء؟ قال: فلها أن تجلس وتدع الصَّلاة مادامت ترى الدَّم ما لم تجز العشرة». (٢)

(و) أمّا ذات العادة (عددًا وقيته كانت أولًا فل (تغتسل) عند النِّقاء أو مضى العشرة إن كانت عاداتها، بلا خلاف أجده و هو المستفاد من قول الصادق عليه السَّلام في (٣) مرسل عبد الله بن المغيرة: «إذا كانت أيام المرأة عشرة لم تستظهر فإذا كانت أقلّ إستظهرت» (٤). (٥)

أو (بعد) مضى (يوم أو يومين من عاداتها) لقول الباقر عليه السَّلام في خبر زراره: «المستحاضه تستظهر بيوم أو يومين».

أو مع زياده الثلاثة، أو إنّها تنتظر العشرة، ولعلّ الأقوى في النّظر ثبوت الاستظهار إلى عشرة أيام لصالحه كلّ من الأخبار لإثبات ما اشتملت عليه.

في استظهار ذات العادة

٣٤٤/٣

وكيف كان، فهل الإستظهار على أى تقدير- واجب أو مندوب، أو أنّه مباح؟ ويشهد للأوّل: ظاهر الأمر به في المعترضه المستفيضة حدّ الإستفاضه، كما يشهد للثاني: أنّه قضيه الجمع بين أخبار الإستظهار وبين ما دلّ على حيضه أيام العادة فقط كقوله صلّى الله عليه وآله: «تحيضى أيام أقرائك» (٦). (٧)

ويشهد للثالث: أنّ أوامر الإستظهار وارده في مقام توهم الحظر في ترك الصَّلاه- مثلا- التي هي عماد الدّين ومن ضروريات شريعته سيد المرسلين صلّى الله عليه وآله فلا تفيد إلاّ الإباحه.

ولعلّ الأقوى في النّظر الأوّل، فيتحصّل حينئذ من المختار هنا وفي المسأله السَّابقيه وجوب الإستظهار للعشرة. (٨)

ص: ٢٣١

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٣٨١، ح ٥.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ٧٩، ح ١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٩٤.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ٧٧، ح ٣.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ١٩٤.

٦- (٦). المصدر، ص ١٩٧.

٧- (٧). الكافي، باب جامع في الحائض و الاستحاضه، ج ٣، ص ٨٣، ح ١.

وكيف كان، (فإن استمرّ) الدّم (إلى العاشر وانقطع) ظهر بذلك أنّ كلّه كان حيضاً و(قضت ما فعلته من صوم) بعد اليوم أو اليومين للإستظهار إن لم يكونا تمام العشره لتبين فساده بلا خلاف أجده عندهم في ذلك ويدلّ عليه الإجماع و الموثّق الحسن: «إذا رأَت المرأة قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى» (١). (٢)

هذا كلّه فيما إذا انقطع الدّم على العشره فما دون (و) أما (إن تجاوز) ولو قليلا (كان ما أتت به) بعد الإستظهار (مجزئاً) لتبين كونها طاهره، وعلى المختار لا تأتي بشيء حتّى يكون مجزئاً، وعلى كلّ حال، فالظاهر أنّه يجب عليها قضاء ما تركته في أيام الإستظهار من الصّلاه. (٣)

المسألة (الزّابعه: إذا طهرت) المرأة أو الأّمه من حيضها طهرّاً كاملاً (جاء لزوجهها) وسيدها (وطوّها قبل الغسل) بلا خلاف متحقّق أجده، (٤) ويدلّ عليه قول الصادق عليه السّلام في موثّق ابن بكير: «إذا انقطع الدّم ولم تغتسل فليأتها زوجها إن شاء». (٥)

وقد يدلّ عليه في الجملة قول الباقر عليه السّلام في صحيح محمّد بن مسلم: «إذا أصاب زوجها شبق فليأمرها فلتغسل فرجها، ثمّ يمسه إن شاء قبل أن تغتسل»، ولعلّه مستند الصّدوق: من التّقيد بكون الزّوج شبقاً (٦). (٧)

إلا أنّه لا يخفى قصوره عن مقاومه ما ذكرنا، فأتجه حمل مفهومه على الكراهه أو شدّتها بدون ذلك، ولذا قيد المصنّف الجواز بقوله: (على كراهيه).

وبذلك كلّه يظهر لك دلالة قوله تعالى: ... حَيْتَى يَظْهَرْنَ ... (٨) في قراءه التّخفيف على الجواز أيضاً، المؤيّد به بما يشعر به لفظ «المحيض» في السّابق، وعدم ثبوت الحقيقه في لفظ الطّهر بالنّسبه للكتاب. (٩)

المسألة (الخامسه: إذا دخل وقت الصّلاه فحاضت و قد مضى) من الوقت (مقدار) أداء

ص: ٢٣٢

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٧٧، ح ١.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٠٢.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٠٤.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٠٥.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٧، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٨.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٠٦.

٨- (٨). البقره، ٢٢٢.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٠٧.

ما يجب عليها فيه من (الصلاة) بحسب حالها من القصر الإتمام و السّرعه في الأفعال و البطء و الصّحه و المرض ونحو ذلك.

(و) مقدار فعل ما يجب عليها من فعل (الطّهارة) كذلك من الوضوء و الغسل أو التيمّم بحسب ما هي مكلفه به في ذلك الوقت، ولم تفعل (وجب عليها القضاء) بعد ذلك إذا طهرت بلا خلاف محقق أجده فيه، ولقول الصادق عليه السّلام في موثّق يونس بن يعقوب: «في امرأه دخل عليها وقت الصّلاه وهى طاهر، فأخّرت الصّلاه حتّى حاضت؟ قال: تقضى إذا طهرت» (١). (٢).

(و إن كان قبل ذلك) أى قبل مضى وقت يسع الطّهارة و الصّلاه أو هى وسائر الشرائط (٣) (لم يجب)، كما هو المشهور-نقلا وتحصيلا- للأصل مع عدم الدليل، (٤) واستتباع القضاء عدم النهى الدّاتى عن الأداء لتوقّف اسم الفوات عليه فى غير فرق بين سعه الوقت لأكثر الصّلاه وعدمه.

هذا كلّ بالنسبه إلى حكم حصول الحيض، (و) أمّا حكم ارتفاعه فهو (إن طهرت قبل آخر الوقت بمقدار الطّهارة) وسائر الشّرائط المفقوده (وأداء) أقلّ الواجب من (ركعه) فضلا الأكثر (وجب عليها الأداء) بلا خلاف أجده فيه بالنسبه إلى العصر و العشاء و الصّبح.

والذى عثرنا عليه من الأخبار ممّا يدلّ على ما نحن فيه قول أمير المؤمنين عليه السّلام فى خبر الأصبغ بن نباته: «من أدرك من الغداه ركعه قبل طلوع الشّمس فقد أدرك الغداه تامّه (٥)» (٦) وقوله عليه السّلام أيضاً: «من أدرك ركعه من العصر قبل أن تغرب الشّمس فقد أدرك العصر»، (٧) والتّبوى: «من أدرك من الصّلاه فقد أدرك الصّلاه» (٨). (٩).

(و) إذ قد ظهر لك وجوب الأداء فلا إشكال حينئذ فى أنّه يجب عليها حينئذ (مع الإخلال، القضاء) لصدق اسم الفوات، بل هو مجمع عليه-نقلا وتحصيلا- ويشير إليه قول

ص: ٢٣٣

١- (١). تهذيب الأحكام، الطّهارة، باب ١٩، ج ١، ص ٣٤، ح ٣٩٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٠٩.

٣- (٣). المصدر، ص ٢١٠.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). المصدر، ص ٢١٠ و ٢١٢.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطّهارة، باب ٤، ج ٢، ص ٣٨، ح ٧٠.

٧- (٧). ذكرى الشيعة، الصّلاه، ص ١٢٢.

٨- (٨). المصدر.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢١٣.

الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (١) فِي خَبَرِ عَيْسَى بْنِ زَرَارَةَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ رَأَتْ الطَّهْرَ وَهِيَ قَادِرَةٌ عَلَى أَنْ تَغْتَسِلَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ، فَفَرَّطَتْ فِيهَا حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى، كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَّطَتْ فِي وَقْتِهَا، وَإِنْ رَأَتْ الطَّهْرَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ فَقَامَتْ فِي تَهْيِئَتِهِ ذَلِكَ فَجَازَ وَقْتُ صَلَاةٍ وَدَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى فَلَيْسَ عَلَيْهَا قَضَاءٌ، وَتَصَلَّى الصَّلَاةَ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا». (٢)

٣٨٥/٣

متعلقات الحيض: المحرمات

وحيث فرغ من الكلام على (الأوّل) شرع في (الثاني) فقال: (و أما ما يتعلّق به) أي الحيض (فثمانية أشياء):

(الأوّل): (يحرم عليها) حال الحيض (كلّ ما يشترط فيه الطّهارة كالصّلاه و الطّواف) إجماعاً، بل وكذا يحرم بعد الإنقطاع قبل الطّهارة المائيه أو ما يقوم مقامها و إن أمكن الفرق بين الحرمتين بالذّاتيه و التّشريعيه.

(و) مثلهما (مسّ كتابه القرآن) على المشهور، ويدلّ عليه ما تقدّم في الوضوء و الجنابه، ولأنّ الحيض أعظم من حدث الجنابه كما صرّح به خبر سعيد بن يسار. (٣)

(و) كذلك (يكره) لها (حمل المصحف ولمس هامشه) وما بين سطوره كما هو المشهور.

(ولو تطهّرت) الحائض عن الحدث الأصغر أو عن حدث الحيض حال الحيض ولو في الفتره المحكوم عليها به (لم يرتفع حدثها) إجماعاً، (٤) وقولاً واحداً ويشير إلى ذلك خبر محمّد بن مسلم، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الحائض تطهّر يوم الجمعة وتذكر الله تعالى؟ فقال: أمّا الطّهر فلا، ولكنّها تتوضّأ وقت الصّلاه (٥)» (٦) لكن لولا - ظهور إتّفاق كلمه الأصحاب عليه لكان للنظر فيه مجال. (٧)

(الثاني): (لا يصحّ منها) حال الحيض (الصّوم) إجماعاً - محصّياً لا ومنقولاً وسنّه من غير فرق بين الواجب منه و المندوب، و أمّا بعد الإنقطاع قبل الطّهارة فهو المشهور لما رواه أبو

ص: ٢٣٤

١- (١). المصدر، ص ٢١٤.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ١٠٣، ح ٤.

٣- (٣). راجع الكافي، ج ٣، ص ٨٣، ح ٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢١٧.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ١٠٠، ح ١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢١٨.

٧- (٧). المصدر، ص ٢١٩.

بصير عن الصّادق عليه السّلام قال: «إن طهرت بليل من حيضها ثمّ تواتت أن تغتسل في شهر رمضان حتّى أصبحت كان عليها قضاء ذلك اليوم». (١)

(الثالث): (لا- يجوز لها الجلوس في المسجد)، والمراد اللبث لما في الصّحيح: «والحائض و الجنب لا- يدخلان المسجد إلّا مجتازين»، (٢) ويفهم منه حرمة مطلق الدخول عدا الإجتياز.

نعم يجوز (و) لكن (يكره الجواز) أى الإجتياز (فيه) عدا المسجدين، فإنّه محرّم، أمّا الجواز فللصّحيح المتقدّم، و أمّا الكراهه (٣) فلما روى (٤) -مرسلاً- عن الباقر عليه السّلام: «إنّا نأمر نساءنا الحيض أن يتوضّأن عند وقت كلّ صلاة- إلى قوله عليه السّلام:- ولا يقربن مسجداً...»، (٥) و أمّا حرمة فيهما فمع أنّي لم أجد فيها خلافاً محققاً، يدلّ عليه قول الباقر عليه السّلام فى صحيح محمّد بن مسلم أو حسنه: «الجنب و الحائض يدخلان المسجد مجتازين، ولا يقعدان فيه، ولا يقربن المسجدين الحرمين» (٦) و هو المناسب لزياده شرفهما وتعظيمهما. (٧)

(الرابع): (لا يجوز لها) حال الحيض (قراءه شىء من العزائم) الأربع إجماعاً- محصّلاً و منقولاً- مستفيضاً كالنصوص (ويكره لها ما عدا ذلك) من القرآن على المشهور لما روى عنه صلّى الله عليه و آله: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن» (٨)، (٩) وهى كما ترى قاصره عن إفاده الحرمة سيما بعد معارضتها بما عرفت غير قاصره عن إثبات الكراهه، سيما بعد إنجبارها بالشّهره.

(و) لا يحرم عليها أن (تسجد لو تلت السّجده) و إن حرم ذلك (و كذا لو استمعت على الأظهر) الأشهر، بل يجب عليها، (١٠) لإطلاق الأمر بالسّجود، و صحيح أبى عبيده الحذاء: «سألت أبا جعفر عليه السّلام عن الطّامث تسمع السّجده؟ فقال: إن كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها».

ص: ٢٣٥

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٣٩٣، ح ٣٦.

٢- (٢). و هو صحيح زراره و محمّد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السّلام و قد تقدّم.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٢٠.

٤- (٤). مستدرک الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الحيض، ج ٢، ص ٢٧، ح ٣.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٥ من أبواب الجنابه.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٢١.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٧، ج ١، ص ٣٧١، ح ٢٥.

٨- (٨). سنن البيهقى، ج ١، ص ٨٩.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٢٢.

١٠- (١٠). المصدر، ص ٢٢٣.

خلافاً للمفيد (١) والشيخ (٢): من أنه لا يجوز السجود إلا لظاهر من النجاسات، ويؤيده صحيح عبدالرحمان (٣) بن أبي عبدالله، عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن الحائض هل تقرأ القرآن وتسجد سجده إذا سمعت سمعت السجده؟ قال: تقرأ ولا تسجد»، وهو قاصر عن مقاومه ما ذكرنا إلا أن يجمع بينهما بالفرق بين السماع والاستماع، (٤) بقريته ما رواه عبدالله بن سنان: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سمع السجده؟ قال: لا يجب إلا أن يكون منصتاً لقراءته مستمعاً أو يصلى بصلاته، فأما إن يكون في ناحيه وأنت في اخرى فلا تسجد إذا سمعت» ولعل الثاني أقوى، وبه يجمع بين الأخبار المتقدمه. (٥)

(الخامس): (يحرم على زوجها) ونحوه مع علمه بالحيض وحكمه وتعميده (وطؤها) في القبل، كما أنه يحرم عليها تمكينه من ذلك أيضاً (حتى يطهر) إجماعاً بل ضروره من الدين، وقد صرح جماعه بثبوت التعزير بنظر الحاكم، ولعل الأولى للحاكم إختيار التعزير بربع حد الزاني سيما إذا كان في أول الحيض، (٦) لما في خبر الفضل الهاشمي: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أتى أهلوهي حائض؟ قال: يستغفر الله ولا يعود، قلت: فعليه أدب، قال: نعم خمسة وعشرون سوطاً، ربع حد الزاني وهو صاغر، لأنه أتى سفاحاً». (٧)

وفي المرسل عن الصادق عليه السلام: «من أتى امرأته في الفرج في أول أيام حيضها فعليه أن يتصدق بدينار، وعليه ربع حد الزاني خمسة وعشرون جلده، وإن أتاها في آخر أيام حيضها فعليه أن يتصدق بنصف دينار، ويضرب اثنا عشر جلده ونصفاً» وبه يقيد إطلاق خبر الأول (٨). (٩)

ثم إنه لا إشكال عندهم بل لاخلاف في قبول قول المرأة في الحيض إن لم تكن متهمه، بل أطلق بعضهم: وجوب القبول من غير تقييد (١٠) لكن لا يخلو الإستدلال بها على المطلوب

ص: ٢٣٦

- ١- (١). المقنعه، الطهاره، ص ٥٢.
- ٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٢٩.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٢٤.
- ٤- (٤). المصدر.
- ٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٢٥.
- ٧- (٧). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٣ من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات، ج ١٨، ص ٥٨٦، ح ٢.
- ٨- (٨). تفسير القمى، تفسير سوره البقره، ذيل الآيه ٢٢٢، ج ١، ص ٧٣.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٢٦.
- ١٠- (١٠). المصدر، ص ٢٢٧.

من نظرو تأمّل، فالأولى الإستدلال بقول الباقر عليه السّلام في صحيح زراره أو حسنه: «العده و الحيض إلى النساء، إذا ادعت صدقت». (١).

في جواز الإستمتاع

٤٠٩/٣

(ويجوز للزوج) والسيد (الإستمتاع بما عدا القبل) ممّا فوق السرّه وتحت الرّكبه إجماعاً (٢) - محصّياً ومنقولاً - مستفيضاً غايه الإستفاضه كالسنّه. (٣)

ولقول الصادق عليه السّلام في موثّق أبي بصير بعد أن سُئِلَ عن الحائض: «ما يحلّ لزوجها منها؟ تترى بآزار إلى الرّكبتين وتخرج ساقها وله ما فوق الإزار» (٤). (٥)

وكيف كان، (فإن وطأ) الزوج زوجته في محلّ الحيض (عامداً عالماً) على ما هو الظاهر المتيقّن من النصّ و الفتوى (وجبت عليه) خاصّه دونها و إن كانت مطاوعه (الكفّاره)، ويدلّ عليه (٦) روايه داوود بن فرقد عن الصادق عليه السّلام في كفّاره الطّمث أنّه: «يتصدّق إذا كان في أوّله بدينار، وفي وسطه نصف دينار، وفي آخره ربع دينار» (٧). (٨)

(وقيل: لا - تجب) لموثّق زراره عن أحدهما قال: «سألته عن الحائض يأتيها زوجها؟ قال: ليس عليه شيء يستغفر الله ولا يعود» (٩) وغيره، ولكن هذا مع قصورها في السند وإعراض الأصحاب عنها، معارضه بعضها مع بعض (والأول أحوط) بل أظهر لقوّه ما في أدلّه الوجوب وقصور غيرها عن مقاومتها (١٠). (١١)

ص: ٢٣٧

- ١- (١). الكافي، ج ٦، ص ١٠١، ح ١.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٢٨.
- ٣- (٣). سيأتي التعرّض لبعض الأخبار الدالّه على ذلك؛ وراجع وسائل الشيعه، باب ٢٥ من أبواب الحيض، ج ٢، ص ٥٧٠.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٢٩.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٧، ج ١، ص ١٥٤، ح ١٢.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٣٠.
- ٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٧، ج ١، ص ١٦٤، ح ٤٦.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٣١.
- ٩- (٩). المصدر.
- ١٠- (١٠). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٧، ج ١، ص ١٦٥، ح ٤٦.
- ١١- (١١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٣٢.

في كفّاره وطء الحائض

(و) الأقوى الوجوب وكون (الكفّاره في أوّله دينار، وفي وسطه نصف دينار، وفي آخره ربع دينار) للمرسله المنجبره. (١)

ثمّ إنّ المتبادر من ذلك في النصّ و الفتوى تقسيم أيام الحيض مع لياليه أثلاثاً متساويه ولو مع الكسور. ثمّ المدار على ما تحقّق في الخارج أنّه حيض زاد على العاده أو نقص، كما أنّه يتّبع إختيارها بالنّسبه إلى التحيض في الرّوايات إن اختارت قبل الوطئ وإلاّ فيشكل وجوب الكفّاره لو اختارت بعده، لعدم صدق الوطئ في الحيض عالمّاً عامداً.

وكيف كان، فالمدار بالنّسبه إلى ذلك على الواقع بعد الإستقرار. فلا مدخله لظنّ أو لقطع أنّه الثلث الأوّل -مثلاً- بعد إنكشاف خطائه.

والمراد بالدينار على ما صرّح به بعض الأصحاب: هو المثلث من الذهب الخالص المضروب. (٢)

ثمّ إنّ مصرف هذه الكفّاره مصرف غيرها من الكفّارات.

في تكرار الكفّاره بتكرّر الوطئ

(ولو تكرّر منه الوطئ) بحيث يعدّ في العرف أنّه وطئان (وفي وقت) واحد كالثلاث الأوّل ونحوه ممّا (لا تختلف) وفيه الكفّاره لم تتكرّر، للأصل وتعليق الكفّاره على مسمى الوطئ -مثلاً- الصادق في الواحد و المتعدّد، ولذا لم تتعدّد الكفّاره بتعدّد الأكل -مثلاً- في شهر رمضان. (وقيل بل تتكرّر) لأصاله عدم التّداخل بعد الفهم العرفي من مثل هذه الخطابات تكرّر المأمور به عند تكرّر الشّروط.

(والأوّل أقوى) إن لم يسبق التّكفير للشك في السّببيه حينئذ، فلا- يجرى أصاله عدم التّداخل مع منع الفهم العرفي من مثله التكرّر، كما أنّ الثّاني أقوى مع السبق وذلك لوجود المقتضى وارتفاع المانع فيكون كالحدث بعد ارتفاع الأوّل. (٣) والتّجاسه بعد ارتفاع السّابقه.

هذا كلّه مع اتّحاد الكفّاره لإتّحاد الوقت (و) أمّا (إن اختلفت) لإختلافه (تكرّرت) من غير فرق بين سبق التّكفير وعدمه.

١- (١). راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٩٦، ح ١٩٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٣٥.

ثم إن الظاهر من ذيل مرسله داوود (١): سقوط الكفارة مع العجز، والرجوع إلى الاستغفار بل جعله السبيل إلى كل كفارة عجز عنها، وهو لا يخلو من قوه بناءً على الإستحباب، كما أنه لا يخلو من إشكال بناءً على الوجوب لعدم الجابر لها في خصوص ذلك، بل ينبغي إنتظار اليسار كما في غيره من الكفارات. (٢)

في عدم صحه طلاق الحائض

٤٢٦/٣

(السيد ادس): يحرم بل (لا- يصح طلاقها) إجماعاً (إذا كانت مدخولاً بها وزوجها حاضر معها) أو في حكمه، لا- غائباً أو في حكمه، وكانت حائلاً لا حاملاً إجماعاً، خلافاً للمنقول عن الشافعي (٣) وأبي حنيفة ومالك وأحمد: من الصّحة وإن حرم.

في وحده غسل الحيض و الجنابه

٤٢٨/٣

(السابع: إذا) استبرأت نفسها فعلمت أنّها (طهرت وجب عليها الغسل) عند وجوب المشروط به إجماعاً-محضاً ومنقولاً-دون عدمه، (وكيفيته مثل غسل الجنابه) واجباته و مندوباته لقول الصادق عليه السلام في الموثق: «غسل الجنابه و الحيض واحد (٤)». (٥)

ثم إنك قد عرفت أنّ قضيه الأدله السابقه جواز الارتماس أيضاً، قال العلامة: «واعلم أنّ جميع الأحكام المذكوره في غسل الجنابه آتية هنا ليتحقق الوحده إلا شيئاً واحداً و هو الإكتفاء به عن الوضوء فإنّ فيه إختلافاً». (٦)

قلت: وينبغي أن يستثنى مسأله تخلل الحدث الأصغر في أثنائه، لأنه ينبغي القطع بعدم قدحه في المقام بناءً على عدم الإستغناء عن الوضوء مع عدم مدخليته في رفع الأكبر.

وكيف كان، فلا- إشكال في إنفراد غسل الحيض عن غسل الجنابه بالنسبه للوضوء للإجماع-محضاً لا ومنقولاً-مستفيضاً غايه الإستفاضه كالنصوص، (٧) وعلى أجزاء الثاني عنه، وقد اختار

ص: ٢٣٩

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٧، ج ١، ص ١٦٤، ح ٤٣.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٣٧.

٣- (٣). كتاب المجموع، ج ١٧، ص ٧٨.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٣ من أبواب الحيض، ج ٢، ص ٥٦٦، ح ٣.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٣٩.

٦- (٦). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ١١٢ و ١١٣.

٧-٧ (٧). راجع وسائل الشيعة، الباب ٣٤ من أبواب الجنابه.

المصنّف العدم ولذا قال: (لكن لا بدّ له من وضوء) كغيره من الأغسال (١) والأقوى الأوّل.

ويدلّ عليه الصّحيح إلى ابن أبي عمير، عن رجل عن الصّادق عليه السّلام قال: «كلّ غسل قبل وضوء لإغسل الجنابه» (٢) وهو - مع قبول مراسيله عند الأصحاب وأنه ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه وأنه لا يروى إلا عن ثقه - منجبر بالشّهرة، هذا مع أنّه قد روى الشيخ بطريق صحيح إليه أيضاً، عن حمّاد بن عثمان أو غيره، عن الصّادق عليه السّلام: «في كلّ غسل وضوء إلا الجنابه» (٣). (٤)

وبذلك كلّه يظهر لك ما في مثل صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السّلام: «الغسل يجزى عن الوضوء، وأيوضوء أطهر من الغسل» على إرادته الماهية في لفظ الغسل دون العهدية، (٥) وأنّ الأخبار كلّما كثرت وصحّت وصرّحت وكانت من الأصحاب بمرآى ومسمع ومع ذلك فقد أعرض عنها الأصحاب وأفتوا بخلافها، قوى الظنّ بعدم الإعتقاد عليها والرّكون إليها (٦). (٧)

نعم، تتخبر في وضع الوضوء (قبله) أى الغسل (أو بعده) (٨) لما عن الفقه الرضوي فإنّه وإن اشتمل أوّله على الأمر بالبدأ بالوضوء قبل الغسل، لكن قال عليه السّلام في آخره: «فإن اغتسلت ونسيت الوضوء توفّأت فيما بعد عند الصّلاة». ودعوى اختصاصه بصوره التّسيان مقطوع بعدمها (٩). (١٠)

٤٥١/٣

في وجوب قضاء الصّوم على الحائض

(و) يجب على الحائض إذا طهرت (قضاء الصّوم دون الصّلاه) إجماعاً بل كاد يكون ضرورياً، والنّصوص (١١) به كادت تكون متواتره وقد اشتملت على إلزام أبي حنيفة بإبطال القياس، لكنّ

ص: ٢٤٠

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٤٠.
- ٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ٤٥، ح ١٣.
- ٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٤ من أبواب الجنابه.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٤٢.
- ٥- (٥). المصدر، ص ٢٤٣.
- ٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٣٩، ح ٨١.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٤٤.
- ٨- (٨). المصدر، ص ٢٤٥.
- ٩- (٩). المصدر، ص ٢٤٦.
- ١٠- (١٠). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٣، ص ٨٢.

المتبادر من النصّ و الفتوى كون المراد بالصّوم إنّما هو شهر رمضان، وبالصّلاه اليوميه. (١)

في استحباب الوضوء للحائض وقت كلّ صلاه

٤٥٤/٣

(الثامن): (يستحبّ أن تتوضأ في وقت كلّ صلاه وتجلس في مصلاها) أو غيره على المشهور شهره كادت تكون إجماعاً، للأصل مع عموم البلوى به، منضمّاً إلى خبر زيد الشحام قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ينبغي للحائض أن تتوضأ عند وقت كلّ صلاه، ثمّ لتستقبل القبلة وتذكر الله تعالى» وعليه يحمل ما يظهر منه الوجوب. (٢)

وهل ينتقض مثل هذا الوضوء بالتواقض المعهوده غير الحيض؟ وجهان ينشآن: من إطلاق أو عموم ما دلّ على ناقضيتها، ومن ظهورها في الوضوء، الرافع دون غيره، ولعلّ الأقوى الأوّل سيما إن قلنا: أنّ فيه نوعاً من الرّفْع إذ رفع كلّ وضوء بحسب حاله.

(بمقدار زمان صلاتها) لقول الباقر عليه السلام في الحسن كالصّحيح: «وعليها أن تتوضأ وضوء الصّلاه عند وقت كلّ صلاه، ثمّ تقعد في موضع طاهر، فتذكر الله عزّ وجلّ وتسبّحه وتهلّلهوتحمده كمقدار صلاتها، ثمّ تفرّغ لحاجتها» (ذاكره الله تعالى) بالتكبير و التهلّيل و التّحميد. (٣) ونحوها ممّا سُمّي ذكراً كما هو قضيه إطلاق جملته من العبارات.

(ويكره لها الخضاب) جمعاً بين ما دلّ على الجواز: من الأصل، وخبر على بن أبي حمزه، (٤) عن أبي إبراهيم عليه السلام، وبين ما دلّ على المنع من خبر عامر بن جذاعه (٥) وأبي جميله (٦) عن الصادق و الكاظم. (٧)

الفصل الثالث: في الإستحاضه

إشاره

٤٦٤/٣

في تعريف دم الإستحاضه

وهي في الأصل استفعال من الحيض، يقال: استحيضت المرأة، أي استمرّ بها الدّم بعد

ص: ٢٤١

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٥١.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ١٠١، ح ٣.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٥٥.

٤- (٤). الكافي، باب الحائض تختضب، ج ٣، ص ١٠٩، ح ٢.

- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٧، ج ١، ص ١٨٢، ح ٩٣.
- ٦- (٦). راجع قرب الإسناد، ص ١٢٤.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٥٧.

أيامها، فهي مستحاضه كما في الصّحاح، (١) والمستحاضه من يسيل دمها لا من المحيض، بل من عرق العاذل ما في القاموس. (٢)

(و هو) أى الفصل (يشتمل على) بيان (أقسامها وأحكامها):

(أما الأول: فدم الإستحاضه (٣) فى الأغلب أصفر بارد رقيق يخرج بفتور).

على ما يستفاد من مجموع النصوص و الفتاوى فى المقام، كخبر حفص عن الصادق عليه السلام: «دم الإستحاضه أصفر بارد» (٤).

(٥)

(و) إنّما قيد المصنّف بالأغلب لأنّه (قد يتفق) دم الإستحاضه بأوصاف الحيض كما أنّه قد يتفق (بمثل هذا الوصف حيضاً، إذا الصّفرة و الكدره فى أيام الحيض حيض) إجماعاً-محضلاً ومنقولاً ونصوصاً- (٦) فى أيام العاده، بل وفى غيرها ممّا حكم بكون ما فيها حيضاً كالمختلّل بين العاده و العشره-مثلاً- مع الإنقطاع. (٧)

(و) هما بل السّواد و الحمره أيضاً (فى أيام الطّهر طهر) قطعاً وإجماعاً. نعم، لا- ينبغى الإشكال بإستحاضه ما ثبت أنّه ليس بحيض (و) إن كان جامعاً لجميع صفات الحيض كما فى (كلّ دم تراه المرأه أقلّ من ثلاثه) ولم يأت ما يتمّها فى ضمن العشره.

(و) لكن هل يشترط فى الحكم بإستحاضته العلم بأنّه (لم يكن دم قرح ولا جرح) أو يكفى فيه بعد إنتفاء الحيضيه عدم العلم بكونه منهما، فيكون الضّابط أنّ كلّ دم ليس بحيض ولا نفاس (فهو إستحاضه) حتّى يعلم أنّه من قرح أو جرح (٨)؟ و الأقوى فى النّظر الثّانى، سيما فى الجامع لأوصافها كما هو المستفاد من إستقرار أخبار الباب على كثرتها، للحكم فيها بالإستحاضه بمجرد إنتفاء الحيضيه.

منها: أخبار الإستظهار، ومنها: أخبار المستمّر دمها، (٩) إلى غير ذلك، مضافاً إلى أصاله عدم

ص: ٢٤٢

١- (١). الصّحاح، ج ٣، ص ١٠٧٣ ماده (حيض).

٢- (٢). القاموس المحيط، ج ٢، ص ٣٢٩ ماده (حيض).

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٥٧.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه ومستدرک الوسائل، الباب ٣ من أبواب الحيض.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٥٨.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤ من أبواب الحيض.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٥٩.

٨- (٨). المصدر، ص ٢٩٠.

٩- (٩). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٣ من أبواب الحيض.

وجود سبب غيرها، وأغلبيته في النساء بعد الحيض، بل لعله كالطبيعي لهنّ، وبذلك ينقطع الأصل و القاعده.

(وكذا) الكلام فيما تراه م- (ما يزيد عن) أيام (العاده و) لكن بشرط أن (يتجاوز) عن (العشره) من غير فرق بين أيام الإستظهار وغيرها. (أو) ما (يزيد عن أيام النفاس). (١)

في اجتماع الحيض مع الحمل

٤٧٢/٣

(أو يكون) الدم (مع الحمل) مطلقاً (على الأظهر) من عدم اجتماع الحيض معه، (٢) وقاعده اليقين، وخبر السكوني عن جعفر عن أبيه قال: «قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: ما كان الله تعالى ليجمع حيضاً مع حبل، يعني أنه إذا رأت الدم وهي حامل لا تدع الصّلاه إلا أن ترى الدم على رأس الولد، وضربها الطلق ورأت الدم تركت الصّلاه»، ونقل الإجماع على بطلان طلاق الحائض، وصحّه طلاق الحامل ولو في حال الدم. (٣)

وفي الكلّ نظر، فالأقوى مجامعه الحمل للحيض، وهو المشهور، بل الإجماع عليه، مضافاً إلى أصاله بقاء قابليتها لذلك وإلى أخبار (٤) الصفات (٥) وإلى أخبار العاده، (٦) وإلى المعتمره المستفيضه حدّ الإستفاضه منها صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام أنه: «سئل عن الحبل ترى الدم أترك الصّلاه؟ فقال: نعم، إنّ الحبل ربّما قذفت بالدم». (٧)

وهي مع اعتبارها وإعضادها لا يصلح معارضتها بما تقدّم من الأصل المنقطع، وخبر السكوني الذي لا جابر له، ونقل (٨) الإجماع الممنوع في المقام، بل المسلم منه ممنوعه الطلاق في الحائل، دون الحامل. (٩)

ص: ٢٤٣

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٤١.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١٩.

٤- (٤). راجع الكافي، ج ٣، ص ٩٧، ح ٥.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٦٢.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٥ من أبواب الحيض، ج ٢، ص ٥٤١.

٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ٩٧، ح ٥.

٨- (٨). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٤ من أبواب الحيض.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٦٤.

(أو) ما تراه المرأة (مع اليأس أو قبل البلوغ) إلا أنني لم أعر على ما يدل على إستحاضتهما بالخصوص في النصوص. (١)

٤٨١/٣

في أحكام المبتدأه

(و إذا تجاوز الدم) أكثر الحيض الذي هو (عشره أيام وهي ممن تحيض فقد امتزج حيضها) ظاهراً وواقعاً (بطهرها) كذلك، وحينئذ (فهي إما مبتدأه) -بالكسر- أي ابتدأت بالدم، أو -بالفتح- إلى ابتدائها الدم، وهي من لم تسبق بحيض ويعطيه ظاهر اللفظ، أو أن المراد من المبتدأه من لم تستقر لها عاده سواء كان ذلك لإبتداء الدم أو لعدم إنضباط العاده.

(أو ذات عاده مستقره) وقتاً وعدداً أو أحدهما.

(أو مضطربه) القلب لنسيانها العاده وقتاً أو عدداً أو معاً، وربما تطلق المضطربه على ما يشملها ومختلفه الدم، فلم تستقر لها عاده كما تقدم في المبتدأه.

وكيف كان، (فالمبتدأه) بالمعنى الأعم (ترجع) أولاً (إلى اعتبار الدم، فما شابه دم الحيض) في صفاته الثابتة له (فهو حيض، وما شابه دم الإستحاضه) في صفاتها كذلك (فهو إستحاضه). (٢)

ويدل عليه مضافاً إلى الإجماع، المعتبره المستفيضه الداله على اعتبار الصّيفات، منها: الحسن كالصّيح، عن حفص بن البختري قال: «دخلت على الصادق عليه السلام امرأه فسألته عن المرأة: يستمرّ بها الدم، فلا تدرى أحيض هو أو غيره؟ قال: فقال: إن دم الحيض حارّ عبيط أسود، له دفع وحراره، ودم الإستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره ودفع وسواد فلتدع الصّيله»، (٣) فخرجت وهي تقول: والله، لو كان امرأه مازاد على هذا.

فهذه الأخبار تحسم مادّه التّوقف في هذا الحكم بالنّسبه إليهما معاً، سيما مع عدم معارض لها سوى ما عساه يظهر من ذيل مرسل يونس الطّويل، من إختصاص الرجوع للتّمييز بالمضطربه التي كانت لها أيام (٤) متقدّمه، ثمّ اختلط عليها من طول الدم، فزادت ونقصت حتّى

ص: ٢٤٤

١- (١). المصدر، ص ٢٦٦.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٦٧.

٣- (٣). الكافي، باب معرفه دم الحيض، ج ٣، ص ٩١، ح ١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٦٨.

أغفلت عددها وموضعها من الشهر، وأنَّ المبتدأه التي لم تسبق بدم تكلف أبداً بالتَّحيض في علم الله بسَّته أو سبعة، وهو لا يقاوم ما تقدّم، ومن هنا كان المتَّجه تنزيلها على ما إذا كان الدَّم بلون واحد. (١)

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في الحكم لذلك بعد ما عرفت من الإجماع.

نعم (بشرط) في رجوعها إلى التَّمييز (أن يكون ما شابه دم الحيض لا ينقص عن ثلاثه ولا يزيد عن عشره). لما دلَّ على أنَّ أقلَّ الحيض ثلاثه وأكثره عشره، من النصوص (٢) والإجماعات، وبها (٣) يقيد إطلاق أخبار الصِّفات. (٤)

في رجوع المبتدأه إلى عاده أقرانها

٥٠٧/٣

(فإن) فقدتاه بأن (كان) الدَّم (لوناً واحداً ولم يحصل فيه شريطتا التَّمييز) أو أحدهما (رجعت) المبتدأه (إلى عاده نسائها)، ويدلُّ عليه مضمّر سماعه، قال: «سألته عن جاريه حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثه أشهر، وهي لا تعرف أيام أقرانها؟ فقال: أقرأؤها مثل أقران نسائها، فإن كل نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشره أيام وأقله ثلاثه». (٥)

قول الباقر عليه السَّلام في خبر زراره ومحمد بن مسلم: «يجب للمستحاضه أن تنظر بعض نسائها، فتقتدى بأقرانها، ثم تستظهر بيوم على ذلك». (٦)

والمناقشه بقصور السُّند والإضمار لا يصغى إليها (٧) بعد الإنجبار بالإجماع.

ثم إنَّ ظاهر النَّص و الفتوى إطلاق الرَّجوع إلى عاده النَّساء أو الأهل من غير تقييد بالوقت أو العدد خاصه سوى ما عن المسالك من التَّقييد بالثَّاني، لكنّه لا يخلو من نظر، لما عرفت من الإطلاق القاضى بإلزامها بالرجوع إلى عاده نسائها فيهما معاً.

ثمَّ إنّه هل يعتبر في هذا الحكم إتِّفاق جميع نسائها من الأبوين أو أحدهما كما عساه

ص: ٢٤٥

١- (١). المصدر، ص ٢٦٩.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٠ من أبواب الحيض.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٧٠.

٤- (٤). المصدر، ج ٣، ص ٢٧١.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٧٩، ح ٣.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٤٠١، ح ٧٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٧٩.

يشعر به قول المصنّف: (إن إتفقن) أو يكفى إتفاق الأغلب منهنّ، أو يكفى البعض ولو واحده، أو بشرط عدم التمكن من إستعلام الباقي؟ احتمالات، نعم لا- يبعد فى النَّظر الإكتفاء بالأغلب مع عدم العلم بالخلاف، بل وبالبعض المعتدّ به سيما إذا كان الطبقة القرية و إن لم تكن أغلباً لظهور الموثقين السابقين فيه. (١)

وشمولها لما لا نقول به لا يخرجهما عن الحجّيه، مع عدم صراحه قوله: لفظ النساء بإرادته شرطيه الإستغراق، بل ينبغى القطع بعدمه.

كما أنّ الأقوى عدم اعتبار اتحاد البلد فى ذلك، لإطلاق ما سمعته من الأدلّه السابقه. (وقيل: أو عاده ذوات أسنانها من بلدها) و هو المشهور-نقلا وتحصيلا- إلاّ أنّه بالترتيب على فقد النساء أو إختلافهنّ، وكيف كان فلا دليل على أصل الحكم سوى ما يقال: من حصول الظنّ بالمساواه معه، وإحتمال شمول (٢) لفظ «نساها»، لصدق الإضافه بأدنى ملابسه، وما عن بعض النسخ من تبديل الهمزه فى «أقراؤها» فى «مقطوعه» سماعه (٣) «بالتون».

وفى الكلّ نظر، لعدم ثبوت اعتبار مثل هذا الظنّ فى خصوص المقام، وصدق الإضافه بأدنى ملابسه لا يقتضى تبادلها، كما أنّه ينبغى القطع بفساد ما ينقل عن بعض النسخ فى نحو مقطوعه سماعه، وأيضاً فلا يصلح شىء ممّا ذكر للترتيب، بل قضيتها التّخير، و هو خلاف المشهور. (٤) فالأولى إسقاط هذه المرتبه، والإقتصار على التّمييز وعاده النساء.

٥١٠/٣

فى رجوع المبتدأه إلى الروايات

(فإن فقد العلم بعادتهنّ أو (كنّ مختلفات) إختلافاً يمتنع الرجوع معه (جعلت) المبتدأه بالمعنى الأعمّ (حيضها فى كلّ شهر سبعة أيام أو عشره من شهر وثلاثة من آخر مخيره فيهما).

(وقيل: عشره) من كلّ شهر، ولم نعرف قائله. (وقيل: ثلاثه و الأوّل أظهر) لأنّه بعد كون الفرد الأوّل من فردى التّخير الغالب فى عادات النساء، وجه الجمع بين ما ورد من الأخبار فى المقام من قوله عليه السّلام فى مرسل يونس الطويل للمبتدأه: «تحيسى فى كلّ شهر فى علم الله

ص: ٢٤٦

١- (١). المصدر، ص ٢٨٢.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٨٣.

٣- (٣). الكافى، ج ٣، ص ٧٩، ح ٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٨٤.

ستّه أو سبعة أيام، ثمّ اغتسلى وصومى ثلاثه وعشرين يوماً أو أربعة وعشرين يوماً، ثمّ قال الصادق عليه السّلام فيه بعد ذلك:-
 (١) هذه سنّه التي استمرّ بها الدّم أوّل ما تراه أقصى وقتها سبع، وأقصى طهرها ثلاث وعشرون...»، (٢) وبين موثّق عبد الله بن بكير قال: «فى الجاربه أوّل ما تحيض يدفع عليها الدّم فتكون مستحاضه: إنّها تنتظر بالصّلاه، فلا تصلّى حتّى يمضى أكثر ما يكون من الحيض، فإذا مضى ذلك و هو عشره أيام فعلت ما تفعله المستحاضه، ثمّ صلّت فمكثت تصلّى بقيه شهرها، ثمّ ترك الصّلاه فى المرّه الثانيه أقلّ ما ترك امرأه الصّلاه، وتجلس أقلّ ما يكون من الطمث، و هو ثلاثه أيام، فإن دام عليها الحيض صلّت فى وقت الصّلاه التي صلّت، وجعلت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر، وتركها الصّلاه أقلّ ما يكون من الحيض» (٣). (٤)

ثمّ إنّ هـ هل يتعين عليها وضع ما تختاره من العدد فى أوّل الدّم، أو هـى مخيره فى سائر الشهر؟ قولان، أحوطهما بل أقواهما (الأوّل)، لإقتضاء الجبله، ولما عساه يظهر من روايتى ابن بكير، ومن مرسل يونس: «عدّت من أوّل مرات الدّم الأوّل والثانى عشره أيام ثمّ هـى مستحاضه».

فى أحكام ذات العاده

٥٢٦/٣

هذا كلّ فى المبتدأه و المتحيره (و أمّا ذات العاده) وقتاً وعدداً فلا (تجعل عاداتها حيضاً) إذا استمرّ بها الدّم مجاوزاً لعشره ولم يعارضها تمييز إجماعاً-محصّلاً ومنقولاً- ونصواً، (٥) (و حينئذ يكون (ما سواه استحاضه) حتّى أيام الإستظهار (٦) فإن اجتمع لها مع العاده تمييز) وكان معارضاً بحيث يستلزم حيضه كلّ منهما نفى الآخر (قيل): كما هو المشهور نقلاً وتحصيلاً: (تعمل على العاده، وقيل: على التّمييز وقيل: بالتّخير و الأوّل أظهر) لعموم ما دلّ (٧) على الرجوع إليها المؤيد بالشّهره العظيمة، وبأنّ الصّفره و الكدره فى أيام الحيض، حيض، وبأنّ العاده أفيد للظنّ، ولما عساه يشعر به موثّق

ص: ٢٤٧

- ١- (١). المصدر، ص ٢٨٦.
- ٢- (٢). الكافى، ج ٣، ص ٨٣، ح ١.
- ٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٤٠٠، ح ٧٤.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٩٣.
- ٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٥ من أبواب الحيض.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٩٤.
- ٧- (٧). كمرسل يونس المتقدّم؛ وراجع وسائل الشيعه، الباب ٥ من أبواب الحيض، ج ٢، ص ٥٤١.

إسحاق بن جرير (١)الوارد في التمييز من إشتراط الرجوع إليه بفقد العاده.

وبذلك كله يقيد إطلاق ما دل (٢)على التمييز،لما عرفته من الرجحان من وجوه،سيما الشهره العظيمه التي كادت تكون إجماعاً.
(٣)

هذا كله مع فرض التعارض،أقياً مع عدمه كأن فصل أقل الطهر بينهما أو كان مجموع العاده و الجامع للتمييز لم يتجاوز العشره
فقد صرح جماعه بحيضيتهما معاً،بل أرسل في الرياض (٤):الإجماع على الثانيه،و هو لا يخلو من قوه في كلا الصورتين.

٥٢٩/٣

في رجوع ذات العاده الوقتيه و العدديه

وها هنا مسائل:

(الأولى):إذا كانت عاداتها مستقره عدداً ووقتاً فرأت ذلك العدد متقدماً على ذلك الوقت أو متأخراً عنه،تحضت بالعدد وألغت
الوقت،لأن العاده تتقدم وتتأخر(إتفاقاً،ويشهد به الوجوه و الإعتبار وقاعده الإمكان،والتصوص.

منها:مضمرة (٥)سماعه،قال:«سألته عن المرأه ترى الدم قبل وقت حيضها؟قال:فلتدع الصلاه،فإنه ربما يعجل بها الوقت». (٦)

وكيف كان،فلا- ينبغي الإشكال في الحكم بناءً على ما تقدم من قاعده الإمكان(سواء)كان ما(رأته بصفه دم الحيض أم لم
تكن)نعم،قد يستشكل بالنسبه إلى تحيضها به بمجرد الرؤيه أو التربص إلى ثلاثه. (٧)

٥٣١/٣

في حكم الدم قبل العاده وبعدها

(الثانيه):(إذا رأته)دماً(قبل العاده)واستمز(في)تمام(العاده،فإن لم يتجاوز العشره

ص:٢٤٨

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٩١، ح ٣.

٢- (٢). تقدم ذكرها؛ راجع رياض المسائل، الطهاره، ج ١، ص ٣٣.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٩٥.

٤- (٤). رياض المسائل، الطهاره، ج ١، ص ٤١.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٧٧، ح ٢.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٩٦.

فالكُلُّ حيض) بلا خلاف معتدّ به أجده، لكن بشرط الإِتِّصال، بل وكذا إذا كان مفصولاً ببياض مع كون السابق أقلّ حيض.

(و) أمّا (إن تجاوز جعلت العاده) خاصّه مراعيه للوقت و العدد مع فرضهما، وإلّا- كان المضبوط منهما (حيضاً، وكان ما تقدّمها إستحاضه) لما عرفته من الإجماع و النّصوص (١) إذا لم يعرضها تمييز، بل و إن عارض على الأقوى.

(وكذا) الكلام (لو رأت في وقت العاده وبعدها) من غير فرق بينهما أصلاً. (و) نحوه (لو رأت قبل العاده وفي العاده بعدها ف) إنّه (إن لم يتجاوز العشره (٢) فالجميع حيض) لقاعده الإمكان وغيرها خلافاً للمنقول عن أبي حنيفه.

(و إن زاد على العشره فالحيض وقت العاده، والطرفان إستحاضه) خلافاً للمنقول عن الشافعي.

في رجوع المضطربه إلى التّمييز ٥٣٢/٣

(الثالثة: (لو كانت عاداتها في كلّ شهر مرّه واحده عدداً معيناً) تعين الوقت مع ذلك أم لا- (فأرت في شهر مرّتين بعدد أيام العاده) وفصل أقلّ الطهر (كان ذلك حيضاً) من غير ريب، لقاعده الإمكان، ولقوله عليه السّلام في روايه محمّدين مسلم: «و إن كان بعد العشره فهو من الحيضه المستقبليه» وغيرها. (٣)

بل (و) كذا (لو جاء في كلّ مرّه أزيد من العاده لكان حيضاً) لما تقدّم (إذا لم يتجاوز العشره، فإن تجاوز تحيضت بقدر عاداتها وكان الباقي إستحاضه) كما هو المستفاد من كلمات الأصحاب.

(والمضطربه العاده) التّاسيه لها وقتاً وعدداً فلم تحفظ شيئاً منهما (ترجع إلى التّمييز) بشرائطه المتقدّمه (فتعمل عليه) بلا خلاف أجده لإطلاق أدلّته، ولروايه (٤) السنن الصّريحه في ذلك. (٥)

ص: ٢٤٩

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٥ من أبواب الحيض.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٩٨.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٧٧، ح ١.

٤- (٤). راجع الكافي، ج ٣، ص ٨٣، ح ١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٢٩٩.

(ولا تترك الصَّيْلَةَ إِلَّا بعد مَضَى ثلاثة أيام على الأظهر) لعدم تماميته في الضَّابِطَةَ للوقت النَّاسِيَهُ للعدد، إذ هي تتحيز برؤيه الدَّم فيه قطعاً، نعم هو مَتَّجِه بالنَّسْبَةِ لِنَاسِيَتِهِمَا معاً أو نَاسِيَهُ الوقت خاصَّه، بل الأقوى مساواتها للمبتدأه في التَّفْصِيلِ بين الجامع للصفات وعدمه. (١)

(فإن فقدت التَّمييز) فلا رجوع إلى عاده نساء أو أقران، لعدم الدَّلِيلِ، بل هو على العدم موجود، ولذا قال: (فهنا مسائل ثلاث):

(الأولى): (لو ذكرت العدد) تامراً (ونسيت الوقت) فلم تذكر شيئاً منه (قيل): بالإحتياط، وهو بأن (تعمل في الزَّمان كَلَّه ما عمله المستحاضه، وتغتسل للحيض في كلِّ وقت يحتمل إنقطاع دم الحيض فيه، وتقضى) بعد ذلك (صوم عاداتها)، لعدم تشخيصها الحيض في وقت خاص مع أدلَّه الإحتياط. (٢)

قلت: لا- ينبغي التوقُّف في رجوعها إلى عددها في كلِّ شهر، لما في التَّكْلِيفِ بالإحتياط من العسر و الحرج المنفيين بالآية (٣) والرواية. (٤)

بل قد يقطع بعدمه إذا لو حظَّ خلوَ الأخبار عنه.

نعم، لا يبعد إيجاب وضع العدد عليها في أول الدَّم مع عدم التَّمييز، ولعلَّه المنساق من التَّيَدَبُّرِ في الأخبار بعد فرض شمولها (٥) لها، ولا استلزام التَّخْيِيرِ لها في ذلك أحكاماً كثيرة لم يدلَّ على شيء منها الأخبار.

٥٤٣/٣

في حكم ذات العاده التي ذكرت أول حيضها

المسألة (الثانية) (لو ذكرت الوقت ونسيت العدد ف) فيها صور أربع:

(الأولى): (إن ذكرت أول حيضها أكملته ثلاثه) لتيقن كونها حيضاً ويبقى الرَّائِدُ إلى تمام العشره مشكوكاً فيه ما لم تعلم إنتفاء بعضها، فيحتمل حينئذ اقتصارها على الثلاثة فقط، وتعمل (٦) فيما عداها عمل الإستحاضه لأصالة شغل ذمَّتها بالعباده، ويحتمل رجوعها إلى

ص: ٢٥٠

١- (١). المصدر، ص ٣٠١.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٠٢.

٣- (٣). البقره، ١٨١.

٤- (٤). راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٦، ج ١، ص ٣٦٣، ح ٢٧.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٠٣.

٦- (٦). المصدر، ص ٣٠٥.

الزوايات لصدق النسيان الموجب للحكم في حديث السنن، (١) ويحتمل القول: بالإحتياط بأن تجمع بين عمل الإستحاضه وانقطاع الحيض.

قلت: لكن ينبغي لها حينئذ تقديم غسل الحيض لوجوب المبادرة إلى الصلاه بعد غسل الإستحاضه.

الثانيه: أن تذكر اليوم الذى هو آخره، وهى التى أشار إليها المصنّف بقوله: (فإن ذكرت آخره جعلته نهايه الثلاثه) إذ هى حيض قطعاً (وعملت فى بقية الزمان) السابق و اللاحق (ما عمله المستحاضه) أما اللاحق فلائنه طهر قطعاً، وأما السابق فكذلك عدا المكمل للعرشه منه، وأما فيها فلا احتياط (٢) أو للحكم بإستحاضه ما عدا الثلاثه ولم تظهر ثمره هنا بين هذين القولين بالنسبه إلى الأغسال، لعدم احتمال إنقطاع الحيض فيما مضى لمكان حفظ الآخر، فقول المصنّف: (وتغتسل للحيض فى كلّ زمان يفرض فيه الإنقطاع) إنما يتجه بالنسبه لليوم الآخر إن لم تعلم وقت الإنقطاع فيه بالخصوص.

(وتقضى صوم عشره أيام احتياطاً ما لم يقصر الوقت الذى عرفته عن العشره) على القول بالإحتياط، وأما بناءً على التحيض بالثلاث فلا.

الصيوره الثانيه: أن تعلم اليوم الذى هو وسط الحيض، فإن علمته أنه وسط بمعنى أنه محفوف بمثليه كما تقدّم فى الوسط فى الكفاره، فهى معلومه الحيض حينئذ من غير فرق بين أن يكون المذكور يوماً أو أزيد، وإن علمت بأنه وسط بمعنى كونه محفوفاً بمتساويين فهو مع سابقه ولا حقه يقين حيض، ما عداها مشكوك فيه يجرى فيها ما تقدّم. (٣)

الرابعه: أن تعلم أنه يوم حيض من غير معرفه بشىء من أوصافه كالأوليه والآخريه و الوسطيه، جعلته حياً وجرى ما تقدّم من الوجوه فى غيره فتأمل جيداً.

فى نسيان الوقت و العدد

٥٤٧/٣

المسأله (الثالثه: لو نسيتهما جميعاً) أى الوقت و العدد فلم تحفظ شيئاً منهما (فهذه تتحيز فى كلّ شهر) مع عدم ثبوت عادته لها فى طهرها إن قلنا: بذلك (بسبعه أيام أو ستّه، أو عشره فى

ص: ٢٥١

١- (١). راجع الكافى، ج ٣، ص ٨٣، ح ١.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٠٦.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٠٧.

شهر وثلاثة من آخر ما دام الإشتباه باقياً) على الأصح كما تقدّم البحث فيه سابقاً في المبتدأه، بل ادعى في الخلاف: الإجماع عليه. (١) ولكن لا بأس بالعمل بالإحتياط مع إمكانه.

وليعلم أنّ المهمّ تنقيح ما تقتضيه القواعد العامّة حتّى يرجع إليها عند الشكّ في كثير من الصّور في شمول الأدلّه لها، ولعلّ المتّجه في كلّ ما لا يتأتّى فيه إستصحاب الحيضيه أو قاعده الإمكان البناء على الطّهاره في نفس الشّهر ثمّ قضاء متيقّن الحيض بعده في متيقّن الطّهر، لا الإحتياط (٢) لعدم الدليل على وجوبه هنا، والرّجوع إلى متيقّن الحيض خاصّه في نفس الشّهر يحتاج إلى دليل بالنّسبه إلى تعيينه (٣) في خصوص أيام ذلك الشّهر فتأمّل.

٥٤٩/٣

في أقسام وأحكام الإستحاضه

إشارة

وإذ قد فرغ المصنّف من بيان أقسام المستحاضه شرع في بيان أحكامها، فقال: (و أمّا أحكامها فنقول: إنّ لدم الإستحاضه مراتب ثلاثة على المشهور بين الأصحاب- نقلاً وتحصيلاً- شهرةً كادت تكون إجماعاً، والمستفاد من ملاحظه مجموع الأخبار، لأنّ (دم الإستحاضه إمّا أن لا- يثقب الكرسف، أو يثقبه ولا- يسيل، أو يسيل) (٤) والمراد بالكرسف: القطن، كما نصّ عليه في القاموس (٥) وغيره من الأصحاب، فهو حينئذ كقول أبي الحسن وأبي عبد الله: «وتستدخل قطنه» إلاّ أنّه قد يلحق به ما كان مثله ممّا لا يمنع صلابته أو صلابه جزء منه نفوذ الدّم، ومن هنا قيد بعضهم القطنه بكونها مندوفه، وإن كان في إستفاده مثل هذا القيد من النّصوص تأمّل (٦). (٧)

٥٥٥/٣

في الإستحاضه القليله

(وفي الأوّل) وهي المسماة بالصّغرى عندهم (يلزمها تغيير القطنه وتجديد الوضوء عند كلّ صلاه)، أمّا الأوّل فيدلّ عليه مضافاً إلى دعوى الإجماع، وإلى عدم ثبوت العفو عن قليل هذا الدّم وكثيره- بعض الأخبار المعتمده الدالّه على وجوب التّغيير في الوسطى و الكبرى مع عدم

ص: ٢٥٢

١- (١). المصدر، ص ٣٠٨.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٠٩.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). المصدر، ص ٣١١.

٥- (٥). القاموس المحيط، ج ٣، ص ١٨٩ مادة (كسف).

٦- (٦). الكافي، ج ٣، ص ٨٩، ح ٣ باب جامع في الحائض و المستحاضه.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣١٢.

تعقل الفرق، منها قول أبي الحسن عليه السّلام في خبر صفوان بن يحيى: «هذه مستحاضه تغتسل وتستدخل قطنه بعد قطنه، وتجمع بين صلاتين بغسل، ويأتيها زوجها». (١)

نعم، قد يناقش فيه بقول (٢) الصادق عليه السّلام في خبر ابن أبي يعقوب: «المستحاضه إذا مضت أيام أقرانها اغتسلت، واحتشت كرسفاً وتنظر، فإن ظهر على الكرسف زادت كرسفاً وتوضأت». (٣)

مع ما (٤) في وجوب الإبدال في نحوها من المشقة مع عدم ظهور فائده لذلك، إذ بوضع الجديده تتنجس كنجاستها، فمن ذلك كان القول بعدم الوجوب لا يخلو من قوه.

ومنه يظهر أنه ينبغي القطع بعدم وجوب تغيير الخرقه، لما عرفته من عدم وصول الدّم في القليله إليها مع أصاله البراءه وخلو الأخبار عنه، ولكن يتجه القول: بوجوب غسل ما تنجس من ظاهر الفرج وإن كان قليلاً. (٥)

ولعل عدم تعرّض المصنّف له للإحالة على وجوب إزاله النّجاسه عن البدن.

و أمّا تجديد الوضوء لكلّ صلاه أو فريضه فهو المشهور بين الأصحاب، -نقلاً وتحصيلاً- بل الإجماع عليه، قلت: ولعله كذلك، إذ لم أجد فيه خلافاً سوى ما ينقل عن العمانى، وابن الجنيد (٦)، وهما نادران ضعيفان محجوجان بما تقدّم، وبقول الباقر عليه السّلام (٧) في موثّق زراره: «عن الطّامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع؟ قال: تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضه، فلتغتسل وتستوثق من نفسها، وتصلّى كلّ صلاه بوضوء ما لم ينفذ الدّم، فإذا نفذ اغتسلت وصلّت»، وبذلك يسقط ما عساه يستدلّ به للأول من الأصل. ومن حصر موجبات الوضوء ونواقضه في بعض الأخبار في غيرها. (٨)

وقد يستدلّ له أيضاً بقول الصّادق عليه السّلام في صحيح ابن سنان: «المستحاضه تغتسل عند صلاه الظهر وتصلّى الظهر و العصر، ثم تغتسل عند المغرب فتصلّى المغرب والعشاء، ثم

ص: ٢٥٣

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٩٠، ح ٦.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣١٢.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٤٠٢، ح ٨١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣١٤.

٥- (٥). المصدر، ص ٣١٥.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٩، ح ٥٥.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣١٦.

تغتسل عند الصَّيْح» من حيث التَّعَرُّض لما يوجب الوضوء منها مع أنَّه في مقام البيان، فدلَّ على عدمه، وفيه: أنَّ ذلك لا ينافي الثبوت بغيره من الأخبار (١). (٢)

عدم جواز الجمع بين صلاتين بوضوء واحد في القليله

ثمَّ إنَّ ظاهر المصنّف بل كاد يكون صريحه لقوله: (ولا تجمع بين صلاتين بوضوء واحد) مؤكداً، عدم الفرق في ذلك بين الفرض والنفل، وهو ظاهر معقد الشَّهْرَات و الإجماعات المتقدِّمه عدا الخلاف، لتقييده عدم جواز الجمع بالوضوء الواحد للفرضين، (٣) ويدلُّ عليه الموثق (٤) والصَّحيح (٥) المتقدِّمان: «تصلَّى كلَّ صلاه بوضوء». (٦)

٥٦٦/٣

في أحكام المتوسطه

(وفي الثَّاني) أي ثقب الدَّم للكرفسف أو غمسه أو الظهور عليه على الإختلاف المتقدِّم في التعبير عن الوسطى، وهي الحاله الثَّانيه (يلزمها مع ذلك) أي ما تقدَّم في الصَّغرى من تغيير القطنه، لدلالته عليه هنا بطريق أولى قطعاً ولخبر عبد الرّحمان بن أبي عبد الله، عن الصادق عليه السَّلام قال فيه: «فلتحتط بيوم أو يومين، ولتغتسل ولتستدخل كرسفاً، فإن ظهر على الكرفسف فلتغتسل، ثم توضع كرسفاً آخر ثمَّ تصلَّى، فإذا كان دماً سائلاً فلتؤخّر الصَّلاه، ثمَّ تصلَّى صلاتين بغسل واحد» (٧). (٨)

وبذلك كلّه يتّضح الدليل على ما ذكره المصنّف وجماعه بل نسبه في كشف اللثام (٩) إلى الأكثر من وجوب (تغيير الخرقه) إذ هو أولى من القطنه قطعاً لصغرهما، ولكونها كالملحقه بالبوطن بخلافها، من غير فرق بين تنجّسها بكثير الدَّم أو قليله بناءً على عدم العفو عنه

ص: ٢٥٤

- ١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٩٠، ح ٥.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣١٧.
- ٣- (٣). المصدر.
- ٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ٨٨.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٩، ح ٥٥.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣١٨.
- ٧- (٧). تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٠٠، ح ٣٦.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣١٩.
- ٩- (٩). كشف اللثام، الطهاره، ج ١، ص ١٠١.

خصوصاً في المقام، ولا دلالة في عدم ذكر السيدين له، ومع فرضها فهم محجوجون بما تقدّم، كما أنّه لا دلالة في خلوّ الأخبار عنها.

ويدلّ على وجوب الوضوء لكلّ صلاه موثّقه سماعه الآتيه: «وإن لم يجز الدّم الكرسف فعليها الغسل كلّ يوم مرّه، والوضوء لكلّ صلاه». (١)

(و) كيف كان، فيجب عليها مع ذلك (الغسل لصلاه الغداه) (٢) ويدلّ على المختار مضمّر (٣) زرارته في الصّحيح: «فإن جاز الدّم الكرسف تعصّبت واغتسلت ثمّ صلّت الغداه بغسل، والظّهر والعصر بغسل، والمغرب والعشاء بغسل، وإن لم يجز الدّم الكرسف صلّت بغسل واحد»، والمناقشه فيه بإضمامه مدفوعه بأنّ الشّيخ قد أسنده إلى أبي جعفر عليه السّلام في أثناء الاستدلال، ومضمّر سماعه في الموثّق قال: «المستحاضه إذا ثقب الدّم الكرسف اغتسلت لكلّ صلاتين، وللغجر غسلاً، وإن لم يجز الدّم فعليها الغسل كلّ يوم مرّه، والوضوء لكلّ صلاه - إلى أن قال: - هذا إن كان دمًا عبيطاً و إن كان صفره فعليها الوضوء» (٤). (٥)

ويؤيد الجميع ما في الفقه الرّضوي: «فإن لم يثقب الدّم القطن (٦) صلّت صلاتها كلّ صلاه بوضوء، وإن ثقب الدّم الكرسف ولم يسلم صلّت اللّيل والغداه بغسل واحد، وسائر الصّيلوات بوضوء، وإن ثقب وسال صلّت اللّيل والغداه بغسل، والظّهر والعصر بغسل، وتصلّى المغرب والعشاء الآخره بغسل» (٧) وهو مع الإجماعات السّابقه والإجماع المرّكب دالّ على أنّ المراد بالغسل إنّما هو غسل الغداه. (٨)

في أحكام الكثيره

٥٧٩/٣

(وفي الحال (الثالث) وبه تسمّى الكبرى (يلزمها مع ذلك) أي ما تقدّم من تغيير القطنه و

ص: ٢٥٥

١- (١). الكافي، باب أنواع الغسل، ج ٣، ص ٤٠، ح ٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٢١.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٠٠، ح ٣٦.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ٨٩، ح ٤.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٢٢.

٦- (٦). المصدر، ص ٣٢٤.

٧- (٧). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٢٧، ص ١٩٣.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٢٥.

الخرقه، أو تطهيرهما من غير خلاف أجده فيها هنا، مضافاً إلى ما تدلّ عليه هنا بعض الأخبار (١) ومن الوضوء لكلّ صلاه.

وعن الرّوض: «أنّ به أخباراً صحيحة»، (٢) وخلافاً لما عساه يظهر من ترك التّعرّض له، والاقتصار على الأغسال، من عدم وجوبه لشيء من الصّلوات. (٣)

وكيف كان، فقد يحتجّ للأوّل بما تقدّم سابقاً من إيجاب الوضوء مع سائر الأغسال، منها: قوله عليه السّلام (٤): «فى كلّ غسل وضوء»، (٥) وبأولويه هذا القسم من السّابقين فى إيجاب ذلك.

لكن قد يناقش فى الأوّل: بأنّ أقصاه الإطلاق المنصرف إلى غير محلّ البحث أعنى الحدث الأصغر، بعد القول فيه: إيجاب الوضوء فى كلّ غسل لكلّ صلاه، وفى الثّانى: بمنع الأولويه بعد إيجاب الغسل فى المقام، وقد يدفع الأوّل بظهور ما قدّمناه سابقاً فى محلّه أنّ الغسل لا يغنى عن الوضوء، كظهور قوله: «فى كلّ غسل وضوء» أنّ كلّ موجب للأكبر موجب للأصغر، وربّما يظهر من ملاحظه الأدلّه أنّ دم الإستحاضه حدث بل فى المختلف: دعوى الإجماع عليه، ويرشد إليه مضافاً إلى ذلك إيجاب الغسل و الوضوء لهذا الدّم المستمرّ كالمغرب-مثلاً-على أنّه لا معنى لدعوى حدثه الإبتداء دون الإستدامه فيتحصّل حينئذ من مجموع ذلك إيجاب الوضوء و الغسل عند كلّ صلاه، وسقوط الثّانى بالإجماع ونحوه لا يقضى بسقوط الأوّل. (٦)

وكيف كان، فيجب عليها مع ذلك (غسلان: غسل للظّهر و العصر تجمع بينهما وغسل للمغرب و العشاء تجمع بينهما) بلا خلاف أجده بل حكى عليه الإجماع مستفيضاً كالسنّه. (٧)

وهل يعتبر فى إيجاب الأغسال الثّلاثه إستمرار الدّم الموجب لذلك، إلى العشاءين مثلاً؟ أو يكفى فيها الإستمرار أو الحدوث قبل فعل الصّلاه ولو لحظه، أو أنّه يكفى فى إيجاب

ص: ٢٥٦

١- (١). كما فى خبر جعفر عن الإمام الباقر عليه السّلام فى تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧١، ح ٦٠.

٢- (٢). راجع روض الجنان، الطهاره، ص ٨٤؛ و وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب الإستحاضه.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٢٦.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٢٧.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٦، ج ١، ص ١٤٣، ح ٩٤.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٢٨.

٧- (٧). راجع وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب الإستحاضه.

الثلاثة استمرار الدّم ولو لحظه بعد كلّ من غسلی الصّبح و الظّهرين -مثلا- ما لم يكن الإنقطاع للبرء كما أنّه يكفي في إيجاب الغسلين استمرار الدّم ولو لحظه بعد غسل الصّبح، ومع عدمها فغسل واحد. (١)

قلت: الأخير لا يخلو من قوّه، بل لعلّه مراد الجميع، وما يقال: إنّ ظاهر الأخبار الإستمرار قد يمنع إن أراد به الإشتراط، نعم قد تشعر به ما في بعضها (٢) من الأمر بالإحتشاء و الإستدفار وإطلاق الدّميه ونحو ذلك، لكن لا ظهور فيهما بالإشتراط.

بل لولا مخافه خرق ما عساه يظهر من الإجماع وتشعر به بعض الأخبار، (٣) لأمكن القول: بإيجابه الأغسال الثلاثة و إن لم يستمرّ لحظه بعد الغسل، للإطلاق في خبر الصّحاف، (٤) فيكون حينئذ هذا الدّم حدثاً يوجب أغسالا ثلاثة و إن لم يستمرّ. (٥)

ثمّ لا- يخفى إنّ ما ذكرناه من إيجاب الغسل بذلك مبني على الإجتراء بوجود الدّم الموجب لذلك قبل فعل الصّلاه التي يقع الغسل لها سواء كان في الوقت أو لا كما في سائر مراتب الإستحاضه، فيجب الغسل للظّهرين بمجرد حصول الكثره قبل الوقت و إن طرأت القلّه فيه، للإطلاق المتقدّم من النّصوص. (٦) والفتاوى ولأنّه كغيره من الاحداث التي لا يشترط في تأثيرها دخول الوقت، ولعلّه الظّاهر من خبر الصّحاف المتقدّم.

في حكم الوضوء و الغسل لو انقطع الدّم

٥٨٩/٣

وحيث انجزّ بنا الكلام إلى البحث في أنّ إنقطاع دم الإستحاضه يوجب شيئاً أو لا-؟ فنقول: أنّه لا- إشكال في حكم إنقطاع دم الإستحاضه قبل أن تفعل موجبه من وضوء أو غسل سواء كان الإنقطاع انقطاع فتره أو برء، وذلك لأنّه يجب فعل ما خوطبت به من الوضوء أو الغسل حينئذ من غير زياده للإنقطاع. (٧)

ص: ٢٥٧

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٢٩.

٢- (٢). كما في خبر الحلبي في الكافي، ج ٣، ص ٨٩، ح ٣ وتتمّه الحديث: «وقال: تغتسل المرأة الدّميه بين كلّ صلاتين».

٣- (٣). راجع الكافي، ج ٣، ص ٩٠، ح ٥.

٤- (٤). المصدر، باب الحلبي ترى الدم، ج ٣، ص ٩٥، ح ١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٣٠.

٦- (٦). المصدر، ص ٣٣١.

٧- (٧). المصدر، ص ٣٣٢.

حدث الإستحاضه يوجب أفعالها للصلوات الآتية

بقى الكلام فى عدّه امور، ينبغى التنبيه عليها، منها: أنك قد عرفت أنّ حدث الإستحاضه إنّما يوجب أفعالها بالنسبه إلى ما تعقبه من الصلوات دون ما تقدّمه، فلو رأّت الكبرى بعد صلاه الصّبح-مثلا-لم يجب الغسل لها قطعاً، فلو رأّت الوسطى بعد صلاه الصّبح فلا- غسل لها قطعاً كالسابقه، ولكن هل يجب لها غسل للظّهرين إذا إستمرّ إليهما أو لم يستمرّ على الوجهين، وكذا العشاءين مع إستمراره إليهما أو حصوله بعد الظّهرين؟ ظاهر كلام الأصحاب عدمه، كما (١) أنّهم حيث استدّلوا بالأخبار على إيجاب الغسل الواحد فيها تمّموا دلالتها على كون المراد الغسل للغداه بالإجماع، منهم الأستاذ الأكبر (٢) لمّا ذكر موثقه سماعه (٣) الدالّه على الغسل فى كلّ يوم مرّه إن لم يجز الدّم الكرسف، قال: «و أمّا كون الغسل لصلاه الغداه فلعدم قائل بالفصل». (٤)

٦٠٣/٣

فى إيجاب الجمع للكثيره بين الصّلاتين بغسل

ومنها: أنّه قد يستظهر من عباره المصنّف وما مثلها كظاهر الأخبار (٥) إيجاب الجمع للكثيره بين الصّلاتين بغسل، فليس لها حينئذ فعل كلّ من الصّلاتين بغسل مستقلّ، لكن (٦) صرّح جماعه من الأصحاب: بجواز ذلك، وقد يؤيد بما فى بعض الرّوايات الموثقه: «تغتسل عند كلّ صلاه»، (٧) وبقوله عليه السّلام فى خبر الحلبي «تغتسل المرأه الدّميه بين كلّ صلاتين». (٨)

فى وجوب معاقبه الصّلاه للغسل

ومنها: أنّه صرّح جماعه من الأصحاب بوجوب معاقبه الصّلاه للغسل، كما أنّه يشعر

ص: ٢٥٨

١- (١). المصدر، ص ٣٣٧.

٢- (٢). مصابيح الظلام، ج ١، ص ٥٥، (مخطوط).

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٤٠، ح ٢.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٣٨.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب الإستحاضه.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٤١.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٤٠٢، ح ٨٢.

٨- (٨). الكافي، ج ٣، ص ٨٩، ح ٣.

بالحكم ما فى النص (١) والفتوى بالجمع بين الصّلاتين بتأخير الظّهر وتعجيل العصر، إذ لو كان جائزاً لم يكن فى تأخير العصر عن الظّهر بأس. (٢)

وفى خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السّلام: «المستحاضه تغتسل عند صلاه الظّهر وتصلّى الظّهر والعصر، ثمّ تغتسل عند المغرب فتصلّى المغرب والعشاء، ثمّ تغتسل عند الفجر فتصلّى الفجر». (٣)

خلافاً لما فى كشف اللثام من جواز الفصل بينه وبين الصّلاه، ولعلّه للأصل وإطلاق بعض الأخبار (٤) وقول الصادق عليه السّلام فى خبر إسماعيل بن عبد الخالق: «إذا كان صلاه الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر، ثمّ تصلّى ركعتين قبل الغداه، ثمّ تصلّى الغداه». (٥)

وفيه: أنّ الأوّلين لا يعارضان ما ذكرنا، وكذا الثالث، إذ هو مع الغضّ عن سنده لا دلالة فيه على أزيد من جواز الفصل بركعتي التّافله، وقد نلتزمه إمّا فى سائر التّوافل لكونها من توابع الصّلاه ومقدّماتها، أو فى خصوص المقام لكان قلّتها، (٦) وكذا الرّابع قد يراد به نفس التّرتيب من غير ملاحظه التراخي، ولعلّه المنساق هنا.

فظهر من ذلك أنّ الأقوى الأوّل، ومنه تعرف عدم جواز تقديم الأغسال على الوقت مع إستمرار الدّم، إلّا أن يدخل عند الفراغ، فإنّ الطّاهر حينئذ الإجزاء، لكن ينبغى أن يستثنى من ذلك التّقديم لصلاه الليل، بل لعلّه يدخل تحت معقد إجماع الخلاف، فإنّه قال: «إنّها تجمع بين صلاه الظّهر والعصر بغسل، والمغرب والعشاء بغسل، والفجر وصلاه الليل بغسل، قال: وتؤخّر صلاه الليل إلى قرب الفجر وتصلّى الفجر بها- إلى أن قال: -دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم». (٧)

هذا كلّه بالنّسبه إلى الغسل، أمّا ما أوجب منها الوضوء كالإستحاضه القليله بل والوسطى بالنّسبه إلى الظّهرين والعشاءين فالأقوى أنّه كالغسل، فمتى توضّأت فى أوّل الوقت ثمّ صلّت

ص: ٢٥٩

- ١- (١). كما فى صحيح معاويه بن عمّار وقد تقدّمت بالتفصيل.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٤٢.
- ٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٩٠، ح ٥.
- ٤- (٤). كخبر سماعه السابق.
- ٥- (٥). قرب الإسناد، ص ٦٠.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٤٤.
- ٧- (٧). الخلاف، الطّهارة، مسأله ٢٢١، ج ١، ص ٢٤٩ و ٢٥٠.

فى آخره-مثلا-لم يصح، ولا أجد فيه خلافاً صريحاً إلا من العلامه فى المختلف، وتبعه العلامه الطباطبائى (١) فى مصابيحہ. (٢)

ويرشد إلى الأول إيجاب تجديد الوضوء لكلّ صلاه، إذ لو لم تقدح الفاصله تجب إعادته، والتزام صيروره إستمراره حدثاً بمجرد فعل الصّلاه لا مع عدمها كما ترى، وقوله عليه السّلام فى خبر الصحّاف: «فلتتوضّأ ولتصلّ عند وقت كلّ صلاه» (٣) بناءً على تعليق الظرف بالأول. (٤)

وبذلك يظهر لك الحال فيما عساه يستند به للثانى من الأصل، والعمومات، وورود الأخبار بالوضوء للصّلاه أو عند وقتها، وخبر ابن بكير المتقدّم: «فعلت ما تفعله المستحاضه، ثمّ صلّت». و«ثمّ» للتراخى؛ لعدم صلاحية الأولين لمعارضه ما ذكرنا، كالثالث إن لم ندع أنّ المنساق منها ما قلناه. (٥) وتقدّم الكلام فى الرابع. (٦)

ثمّ ليعلم أنّ ما ذكرناه هنا والمسأله السّابقه من عدم جواز الفصل، إنّما هو مع إستمرار الدّم لا مع إنقطاعه قبل الوضوء ولو لغير برء، فلو توضّأت ولم تصلّ ومع ذلك لم يخرج شىء من الدّم، فلا إشكال فى صحّه صلاتها بذلك الوضوء.

٦١٥/٣

فى وجوب الإستظهار على المستحاضه

ومنها: أنّه يجب على المستحاضه الإستظهار فى منع خروج الدّم بحسب الإمكان كما إذا لم تتضرّر بحسبه بحشو الفرج بقطن أو غيره بعد غسله، فإن انحسب وإلا فبالتلجم والإستفثار، بل لم أجد فيه خلافاً، ويدلّ عليه-مضافاً إلى ما دلّ (٧) على إشتراط طهاره ظاهر البدن فى الصّلاه ووجوب تقليل النّجاسه فى أقوى الوجهين-المعتبره (٨) المستفيضه حدّ الإستفاضه، وهو واجب إلى تمام الصلاه، فمتى ظهر الدّم فى الأثناء لتقصير فى الشّدّ إتّجه البطلان.

ص: ٢٦٠

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٤٥.

٢- (٢). المصابيح فى الفقه، الطهاره، ص ١٤٨ (مخطوط).

٣- (٣). الكافى، ج ٣، ص ٩٥، ح ١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٤٦.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٤٧.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٤٠٠، ح ٧٤.

٧- (٧). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٩ من أبواب النّجاسات.

٨- (٨). المصدر، الباب ١ من أبواب الإستحاضه.

أما إذا كان لغلبيه الدّم فهو إن (١) لم يكن لإنتقال الإستحاضه إلى أعلى منه فلا بأس به على الأظهر، و أما إذا كان له أتجه إعاده الطّاهره و الصّلاه حتّى إذا إتفقا فى الأثر، لكونها حدثاً آخر لا يجرى عنه الأوّل، فيجب حينئذ الغسل بمجرّد حدوث الكثيره-مثلا- فى أثناء الصّلاه أو قبلها و إن كان قد اغتسلت للوسطى سابقاً.

و ربّما احتمل الإجتزاء مع إتفاق الأثر غسلاً أو وضوءاً، لعدم وجوب نيه كون الغسل-مثلا-منه، و هو ضعيف، فتأمّل جيداً. (٢)

المستحاضه بحكم الطّاهره

٦٢٠/٣

(و) منها: أنّ المستحاضه (إذا فعلت) جميع (ذلك) ممّا تقدّم من الواجبات عليها بحسب حالها من قلّه الدّم وكثرتّه (كانت بحكم الطّاهره)، لها ما لها، وعليها ما عليها. والذى يظهر بعد إمعان النّظر فى عباره المصنّف؛ أنّ المراد أنّ المستحاضه مطلقاً صغرى كانت أو غيرها إذا فعلت ما يجب عليها كانت بحكم الطّاهر ممّا كانت متلبّسه به من حدث الإستحاضه وارتفع به ما ثبت مانعيته منه فلا دلالة فى هذه العبارة ونحوها على أنّه مع الإخلال بشىء من أفعالها ولو كانت صغرى-مثلا-تكون بحكم الحائض-مثلا-؛ أو أنّ المراد بحسب الطّاهر أنّها مع فعلها لما وجب عليها تكون بحكم الطّاهر من كلّ وجه مثل التى تتلبّس بشىء (٣) من هذا الدّم.

و مع الإخلال بشىء من ذلك لا- تكون كذلك و إن جاز لها مسّ كتابه القرآن وقراءه العزائم لعدم الدليل على إشتراط غير الصّلاه به.

أو أنّ المراد كونها بحكم الطّاهر بالنّسبه إلى الصّلاه التى وجبت هذه الأفعال لها، على معنى أنّه لا- يقدر إستمرار الدّم فيها، وحينئذ فالمفهوم بطلان الصّلاه إن أخلّت بشىء من ذلك من دون تعرّض لغيره، و هذا هو المناسب. (٤)

ويرشد إليه حصرهم غايات الوضوء فى غير ذلك من دون إشاره أحد منهم إلى شىء من هذه الأمور، (٥) اللهمّ! إلا أن يقال: إنّما لم يذكر ذلك فى الغايات لكونه فى الحقيقه ليس غايه، إذ

ص: ٢٦١

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٤٩.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٥٠.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٥٢.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٥٣.

هو أمر تابع للمحافظة على أفعال الصّلاه، وإلا فلا تشرع هذه الأفعال ابتداءً لغيرها.

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في صيرورتها بحكم الطّاهر مع إتيانها بالأفعال، كما أنّه لا ينبغي الإشكال في عدم جواز وقوع ما كان مشروطاً بالطّهاره منها مع إخلالها بما تحصل به صغرى كانت أو غيرها: كالصّلاه، والطّواف، ومسنّ كتابه القرآن، ونحوها، إنّما الإشكال في توقّف بعض الأمور على ذلك.

منها: اللّبث في المساجد و الجواز في المسجدين، فالمشهور بين الأصحاب توقّف (١) جواز دخوله على الغسل، (٢) قلت: ويؤيده الإجماع، والأصل مع عدم دليل معتدّ به مخرج عنه (٣) ولكنّ الإحتياط لا ينبغي أن يترك.

ومنها: جواز الوطئ، وفي توقّفه على أفعالها مطلقاً قليله كانت أو كثيره، أغسالها كانت أو غيرها، أو على الغسل خاصّه، أو مع تجديد الوضوء، وعدمه فلا يتوقّف على شيء من ذلك؟ أقوال، (٤) ولعلّ الرّابع هو الأقوى، لكن على كراهه مع ترك الأغسال.

أمّا الجواز فللأصل، وإطلاق ما دلّ على إباحه وطء النّساء وخصوصاً بعد نقائهنّ من الحيض قبل الغسل منه أو بعده من الكتاب (٥) والسّنّه (٦) وخصوص قول أبي الحسن عليه السّلام في صحيح صفوان: «لا هذه مستحاضه تغتسل وتستدخل قطنه بعد قطنه، وتجمع بين صلاتين بغسل، ويأتيها زوجها إن أراد» ونحوها غيرها. (٧)

وقد يقال: إنّ المراد من هذه الأخبار إنّما هو فعلها الأفعال (٨) لقول الباقر عليه السّلام في صحيح ابن مسلم: «في الحائض إذا رأت دمًا بعد أيامها؟- إلى أن قال بعد ذكر أيام الإستظهار-: فإن صبغ القطنه دم لا ينقطع، فلتجمع بين (٩) كلّ صلاتين بغسل، ويأتيها زوجها إذا أحبّ وحلّت لها الصّلاه». (١٠)

ص: ٢٦٢

١- (١). المصدر، ص ٣٥٤.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٥٥.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٥٦.

٥- (٥). البقره، ٢٢٢.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٧ من أبواب الحيض.

٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ٩٠، ح ٦.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٥٧.

٩- (٩). المصدر، ص ٣٥٨.

١٠- (١٠). راجع وسائل الشيعه، باب ١ من أبواب الاستحاضه، ج ٢، ص ٦٠٨، ح ١٤.

لكن قد يناقش في ذلك بمنع ظهور التقييد المزبور فيما ذكرنا من الأخبار، إذ قوله عليه السلام: «ويأتيها زوجها» فيها هي إما جملة مستأنفة لبيان حكم المستحاضه أو معطوفه على الجملة السابقة، وهي على كلا التقديرين ظاهره فيما قلنا، والواو ليست للترتيب على الأصح. (١)

وكيف كان، فمن أعطى النظر حقه في المقام علم أن القول: بمدخله سائر أفعال المستحاضه صغرى كانت أو غيرها في جواز الوطئ في غايه البعد، نعم قد يقال: ذلك بالنسبه إلى خصوص الأغسال، لكن الأقوى ما تقدم، والإحتياط لا ينبغي تركه، (٢) بل لعل الأحوط أيضاً غسل جديد لخصوص الوطئ.

قلت: لا ينبغي الإشكال في ظهور عبارات الأصحاب بعدم وجوب تجديد شيء من ذلك عليها بعد فرض محافظتها على ما وجب عليها من الأفعال للصلاه لأنها تكون حينئذ بحكم الظاهر من هذا الدم، فلا يؤثر استمراره أثراً، نعم تحتاج إلى الوضوء أو الغسل مع عروض أسباب آخر موجه لها من الجنابه و البول ونحوها، إنما الإشكال في أن صيرورتها بمنزله الظاهر من حدث هذا الدم موقوفه على تلك الأفعال للصلاه خاصه، وعلى هذا فلو استحاضت المرأه في غير وقت الصلاه لم يكن لها (٣) إستباحه شيء من الغايات التي تتوقف على رفعه قبل أن يدخل وقت الصلاه فتعمل ما عليها من الأعمال ثم تستبيح بذلك غيرها، وقد يرشد إليه (٤) عدم ذكر جملة منهم ما يتوقف على أغسال المستحاضه ووضوآتها في غايات الوضوء و الغسل، إذ ليست حينئذ هي غايات مستقلة تشرع الأفعال لها ابتداءً بل هي امور تابعه لتكليفها الصلاتي.

فتكون حينئذ من قبيل الأحكام لها، لكن الجراء على الجزم بذلك إعتماً على مثل هذه الإشعارات لا يخلو من إشكال ونظر، إلا أنه يرتفع الإشكال لما تقدم من أن المشهور عندهم: عدم جواز الفصل بين الوضوء أو الغسل عن الصلاه. (٥)

في بطلان الصلاه و الصوم لو أخلت بالأفعال

٦٤٠/٣

(و) كيف كان، فلا إشكال في أنها (إن أخلت ب) شيء من (ذلك) الذي قد أثبتنا وجوبه

ص: ٢٦٣

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٥٩.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٦١.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٦٢.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٦٣.

عليها(لم تصحّ صلاتها) فيجب عليها الإعادة أو القضاء للأدلة المتقدّمة الظاهره في الوجوب الشرطى.

(و) كذا لا إشكال فى الجملة فى أنّها(إن أُخِلَّت بالأغسال) اللّازمه عليها(لم يصحّ صومها) من غير خلاف أجده فيه ويدلّ على أصل الحكم صحيح ابن مهزيار قال: «كتبت إليه: امرأة طهرت من حيضها أو (1) نفاسها من أوّل شهر رمضان، ثمّ إستحاضت وصَلت وصامت شهر رمضان من غير أن تعمل ما عمله المستحاضه من الغسل لكلّ صلاتين، فهل يجوز صومها وصلاتها أم لا؟ فكتب: تقضى صومها ولا تقضى صلاتها» (2). (3)

والمناقشه فيها أولاً: بالإضمار، وبإشتمالها على ما لا يقول به الأصحاب من عدم قضاء الصلاه ثانياً: مدفوعه بما مرّ غير مرّه من عدم قبح الأوّل فى الأخبار، ومن أنّ خروج بعض الخبر عن الحجيه لا يخرجها تماماً عنها، إذ هو بمنزله أخبار متعدّده. (4)

٢٤٤/٣ فى دم النفاس

الفصل الرابع (من الفصول الخمسه): فى النفاس

تعريف دم النفاس

(النفاس) - بالكسر - لغه: ولاده المرأه إذا وضعت، فهى نفساء على ما فى الصّيحاح (5) والقاموس (6) ومجمع البحرين، (7) ويجمع على نفاسات، من تنفس الرّحم، أو من النفس بمعنى الولد، أو بمعنى الدّم، لمكان إستلزام خروج الدّم غالباً، ولعله أولى من سابقه، ولذا كان فى عرف الفقهاء يقال ل- (دم) يقذفه الرّحم بسبب (الولاده) فى أيام مخصوصه، ومن هنا كانت الولاده من غير دم وإن خرج الولد تاماً ليست بنفاس إجماعاً، وبه يخرج عن الأخبار بناء على شمولها لمثله. (8)

ص: ٢٤٤

١- (١). المصدر، ص ٣٦٤.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصيام، باب ٧٢، ج ٤، ص ٣١٠، ح ٥.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٦٤.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٦٥.

٥- (٥). الصّحاح، ج ٣، ص ٩٨٥ ماده (نفس).

٦- (٦). القاموس المحيط، ج ٢، ص ٢٥٥ ماده (نفس).

٧- (٧). مجمع البحرين، ج ٤، ص ١١٨ ماده (نفس).

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٦٧.

(و ليس لقليله حدّ) إجماعاً، مضافاً إلى الأصل (فيجوز أن يكون لحظه واحده) ففي الخبر: «عن النَّفساء كم حدّ نفاسها حتّى يجب عليها الصّلاه؟ وكيف تصنع؟ فقال: ليس لها حدّ»، (١) والمراد في جانب القلّه، للإجماع و النّصوص (٢) في ثبوت التّحديد في طرف الكثره. (٣)

في حكم من لم تر الدم

٦٤٨/٣

(ولو ولدت ولم تر دمًا) في الأيام التي يحكم به لو وجد فيها (لم يكن لها نفاس) بلا خلاف وإن كان الولد تاماً (و) كذا (لورأت) دمًا (قبل) تحقّق (الولاده) بأن لم يبرز شيء من الولد فإنّه ليس بنفاس إجماعاً، كما في المدارك (٤) والرياض، (٥) و هو الحجّه بعد الأصل و النّصوص، ففي موثّق عمّار عن الصادق عليه السّلام: «في المرأه يصيبها الطلق أياماً أو يوماً أو يومين فترى الصّفره أو دمًا؟ قال: تصلّى ما لم تلد» (٦). (٧)

لكنّه هل هو إستحاضه أو حيض مع إمكانه؟ أطلق المصنّف فقال: (كان طهراً)، و هو متّجه بناءً على مختاره من عدم مجامعه الحيض الحمل، كالذي في الخلاف (٨): الدم الذي يخرج قبل الولاده ليس بحيض عندنا... إلى أن قال: -دليلنا إجماع الفرقه. ولما دلّ على مساواه حكم النفاس للحيض، ولخبري (٩) زريق وعمّار المتقدّمين، ولما دلّ (١٠) على أن أدنى الطّهر عشره، فما عساه يظهر من المنتهى (١١) من عدم إشتراط ذلك، فيحكم بحيضيه ما قبل الولاده و إن لم يتخلّل نقاء أقلّ الطّهر ضعيف لما عرفت. (١٢)

ص: ٢٦٥

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٧، ج ١، ص ١٨٠، ح ٨٨.

٢- (٢). سيأتي ذكرها، وذلك في ذيل قول المصنّف، (ولأكثر النفاس عشره أيام).

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٦٨.

٤- (٤). مدارك الأحكام، الطهاره، ج ٢، ص ٤٤.

٥- (٥). رياض المسائل، الطهاره، ج ١، ص ٥٠.

٦- (٦). الكافي، ج ٣، ص ١٠٠، ح ٣.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٦٨.

٨- (٨). الخلاف، الطهاره، مسأله ٢١٨، ج ١، ص ٢٤٦.

٩- (٩). الكافي، ج ٣، ص ٧٦، ح ٤.

١٠- (١٠). كما في صحيح زراره الآتى.

١١- (١١). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ١٢٣.

١٢- (١٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٧٠.

في تحقّق النفاس مع صدق اسم الولادة

هذا كلّه في المرئي قبل الولادة، أمّا ما كان بعدها فلا إشكال في نفاسيته إجماعاً ونصوصاً. وأمّا المصاحب لا فالمشهور-نقلاً وتحصيلاً-أنّه كذلك، لظاهر إجماع الخلاف، كخبر السيكوني عن جعفر بن أبيه عن آبائه عليهم السّلام، قال: «قال النّبي صلّى الله عليه وآله: ما كان الله ليجعل حيضاً مع حبل، يعني إذا رأت المرأة الدّم وهي حامل لا تترك الصلاة، إلّا أن ترى على رأس الولد إذا أخذها الطلق ورأت الدّم تركت الصلاة». (١)

واستدلّ جماعه من الأصحاب على المختار مضافاً إلى ذلك بتناول اسم النفاس له، إذ هو دم خرج بسبب الولادة، فيشمّله إطلاق النّصوص، وفيه نظر واضح يعرف ممّا تقدّم سابقاً في معنى النفاس، إلّا أنّ الأمر سهل. (٢)

في أكثر النفاس

(و) لا ريب أنّ (لأكثر النفاس) حدّاً إجماعاً ونصوصاً، (٣) فما في بعض الأخبار (٤) من أنّه لا حدّ للنفاس مطرح أو يراد الأقل، وكذا ما في آخر مروى عن المقنع عن الصّيادق عليه السّلام (٥): «إنّ نساء كم لسن كالتّساء الأول، إنّ نساء كم أكثر لحمًا وأكثر دمًا فلتتعد حتى تطهر». (٦)

نعم، وقع الخلاف بين الأصحاب في تحديده لإختلاف الرّوايات، فقليل: (عشره أيام) كالحيض، واختاره المصنّف بقوله: (على الأظهر)، وفي ظاهر الخلاف (٧) أو صريحه: الإجماع عليه، ولعلّه يرجع إليه ما في كتب العلّامة (٨) عدا المختلف والشّهيدين و المحقّق الثّاني وغيرهم من متأخري المتأخّرين: من أنّ أكثره عشره للمبتدأه و المضطربه دون ذات العاده، فتتبع عاداتها إن لم ينقطع الدّم على العشره، وإلّا كان الكلّ نفاساً، كما صرح به في القواعد

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١٩، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٧١.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣ من أبواب النفاس.

٤- (٤). راجع الأخبار التي وردت في تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٧، ج ١، ص ١٠٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٤.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٧٣.

٦- (٦). المقنع (ضمن الجوامع الفقهيّه)، باب الحائض و المستحاضه، ص ٥.

٧- (٧). الخلاف، الطهارة، مسأله ٢١٣، ج ١، ص ٢٤٣ و ٢٤٤.

٨- (٨). منها في قواعد الأحكام، الطهارة، ج ١، ص ١٦.

إذ الظاهر أنّ مراد الأوّلين بكون العشره أكثره إنّما هو تحديد لأقصى ما يمكن فيه النفاس (١) لكنّ الذى يظهر من العلامه فى المختلف (٢) والشّهد فى الذّكرى (٣) وتبعهما بعض متأخري المتأخرين: إنّ مراد الأصحاب بقولهم: أكثر النفاس عشره أنّ العشره بتماها نفاس مع إستمرار الدّم وإن كانت ذات عاده. (٤)

لكنّك خبير بأنّ الذى يقتضيه التدبّر فى كلام الأصحاب بعد تحكيم محكه على متشابهه هو ما ذكرناه أوّلاً.

وكيف كان، فالمشهور فى أكثر النفاس ذلك مطلقاً، وقيل: ثمانية عشره مطلقاً، وقيل: بأنّ أكثره (٥) أحد وعشرون و هو المنسوب إلى ابن أبى عقيل.

فلا ريب أنّ الأقوى عدم إمكان زيادته على العشر، كما أنّ الأقوى رجوع ذات العاده إليها مع التّجاوز لا مع عدمه، وغيرها إلى العشره.

أمّا الأوّل: فلأصل فى وجهه كالأحتياط، ولإجماعى الخلاف (٦) والغنيه، (٧) المعتضدين بالشّهرة العظيمه التى كادت تكون إجماعاً ولما تشعر به الأخبار المستفيضه حدّ الإستفاضه الآمره بالرجوع إلى العاده خصوصاً ما اشتمل منها (٨) على الأمر بالإستظهار باليوم أو اليومين أو الثلاثة أو بعشره، على أن يراد «بالباء» معنى «إلى» كما صرّح به «الشيخ» كما لعلّه يكشف عنه الرّضوى قال: «النفساء (٩) تدع الصّلاه، أكثره مثل أيام حيضها، وهى عشره»، (١٠) وأيضاً فقد عرفت فيما مضى أنّ الذى يقتضيه التدبّر فى أخبار الإستظهار ثبوته للعشره، ومن المعلوم أنّ المراد بالإستظهار طلب ظهور الحال، فلو لم يكن أكثره عشره لما كان فى إنتظارها ظهور للحال، ولما فى المقنعه (١١): أنّه

ص: ٢٦٧

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٧٣.
- ٢- (٢). مختلف الشيعة، فى النفاس، ص ٣٣.
- ٣- (٣). ذكرى الشيعة، الطهاره، ص ٣٣.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٧٤.
- ٥- (٥). المصدر، ص ٣٧٥.
- ٦- (٦). الخلاف، الطهاره، ج ١، ص ٧٤.
- ٧- (٧). الغنيه (ضمن الجوامع الفقهيّه)، ص ٤٨٨.
- ٨- (٨). راجع وسائل الشيعة، الباب ٣ من أبواب النفاس، ح ٢، ٣، ٤، و ١١.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٧٦.
- ١٠- (١٠). كما فى خبر زراره ورد فى الكافى، باب النفساء، ج ٣، ص ٩٩، ح ٤.
- ١١- (١١). المقنع، الطهاره، ص ٥٧.

جاءت أخبار معتمده في أن أقصى مدّة النَّفاس هو عشره أيام، وللمرسل عن الصادق عليه السّلام على ما حكاه في كشف اللثام (١) عن السّرائر (٢) عن المفيد وإن لم أجده فيها، قال: وسئل المفيد، كم قدر ما تقعد النَّفساء عن الصّلاه؟ وكم تبلغ أيام ذلك؟ فقد رأيت في كتاب أحكام النّساء: أحد عشر يوماً، وفي المقنعه: ثمانية عشر يوماً، وفي كتاب الأعلام: أحد وعشرين يوماً، فعلى أيها العمل دون صاحبه؟ فأجابه بأن قال: الواجب على النَّفساء أن تقعد عشره أيام، وإنما ذكرت في كتبي ما روى (٣) من قعود ثمانية عشره يوماً، وما روى في النّوادر إستظهار بأحد وعشرين يوماً، وعملي في ذلك على عشره أيام لقول الصادق عليه السّلام: «لا يكون دم نفاس زمانه أكثر من زمان حيض».

و أمّا الثّاني: وهو رجوع ذات العاده إليها مع تجاوز الدّم العشره، وإلى العشره مع الإنقطاع عليها كالحائض فيهما، بخلاف غير ذات العاده من المبتدأه و المضطربه، فإنّ لهما العشره مع التّجاوز، وإلاّ فما انقطع الدّم عليه من الأيام، فنقول: أمّا ما ذكرناه من حُكم الأولى فهو المصّرّح به على لسان جملة من الأعيان، ويرشد إليه المنساق من سبر ما جاء من الأخبار ممّا يتعلّق بذات العاده من الحائض و النَّفساء فإنّ الجميع على نسق واحد من إطلاق الأخبار بعضها الرّجوع إلى عاداتها (٤) وبعضها مع الإستظهار بيوم أو يومين أو ثلاثة أو بعشره على جعل «الباء» بمعنى «إلى».

هذا كلّه في ذات العاده، و أمّا غيرها من المبتدأه و المضطربه فالأقوى تحيضهما بالعشره للإستصحاب وغيره، وفاقاً لظاهر القواعد (٥) والإرشاد وعن صريح التّدكره ونهايه الأحكام وخلافاً للبيان (٦) حيث أنّه جعل الأقرب رجوع المبتدأه إلى التّمييز ثمّ النّساء ثمّ العشره، و المضطربه إلى العشره مع فقد التّمييز، وهو ضعيف وإن كان ربّما يشعر به مساواتها للحائض في الحكم، لكن قد يفرّق بينهما بأنّ النَّفاس متيقّن الإبتداء بخلاف الحيض. (٧)

نعم، يحتمل في خصوص المبتدأه الرّجوع إلى نسائها لقول الصادق عليه السّلام في الموثّق:

ص: ٢٤٨

١- (١). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٧٧.

٢- (٢). السّرائر، الطّهارة، ج ١، ص ١٥٤.

٣- (٣). أنظر وسائل الشّيعه، الباب ٣ من أبواب النَّفاس، ج ٢٦.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٨٥.

٥- (٥). قواعد الأحكام، الطّهارة، ج ١، ص ١٦.

٦- (٦). البيان، الطّهارة، ص ٢٢.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٩٠.

«وإن كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت، جلست مثل أيام أمها أو اختها أو خالتها، واستظهرت بثلثي ذلك، ثم صنعت كما تصنع المستحاضة» الحديث. (١)

و اشتماله على ما لا نقول به من الإستظهار مع إمكان فرضه بما لا ينافي المختار غير قادح في الحجية، والظاهر أن مراده عليه السلام بقوله: «أيام نفاسها»، أيام حيضها كما يشعر به أوله. (٢)

في حكم الحامل بإثنين

٦٨٥/٣

(ولو كانت حاملاً بإثنين) مثلاً (وتراخت ولاده أحدهما، كان ابتداء نفاسها من الأول) عند علمائنا، (و) استيفاء (عدد أيامها من وضع الأخير) فيدخل فيه ما بقي من عدد أيام النفاس الأول إن لم يتخلل بينهما عشرة (٣) أيام، وإلا كل عدد كان مستوفى تاماً مستقلاً من غير تداخل، فقد يكون حينئذ جلوسها عشرين يوماً، كما إذا وضعت الثاني بعد عشرة أيام، ولا ينافيه كون أكثر النفاس عشرة، لأنهما نفاسان، نعم قد يتردد في أصل الحكم بالنفاسين مع عدم تخلل أقل الطهر بينهما بأن النفاس كالحيض عندهم في الأحكام.

وما ذكره في كشف اللثام: من أنه لا دليل على إمتناع تعاقب النفاسين بلا تخلل، يدفعه أن التعاقب محتاج إلى الدليل، مضافاً إلى ما دلّ على عدم قصور أقل الطهر عن عشرة، اللهم إلا أن يستند في دفع ذلك كله إلى الإجماع، وهو جيد لو تم، وهو لا يخلو من إشكال. (٤)

ثم أعلم أنه بعد ما عرفت من الحكم السابق وهو أن ذات التوأم يحكم لها بنفاسين إلا أن استيفاء تمام العدد من وضع الثاني، فهل المراد أن نفاسيه الأول تنتهي بتحقيق الثاني، أو أن الأول يشارك الثاني فيما بقي من عدده وينفرد الثاني بالزائد؟ احتمالان أقواهما (٥) الثاني، لصدق اسم النفاس عليه بالنسبة للأول، واجتماع سبب آخر معه لا ينافيه، أقصاه أنه يكون حينئذ من باب التداخل.

في كون العاشر فقط نفاساً

٦٩٠/٣

(ولو لم تر دماً ثم رأيت في العاشر كان ذلك نفاساً) خاصه دون ما قبله من النقاء، قلت:

ص: ٢٦٩

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٤٠٣، ح ٨٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٩١.

٣- (٣) المصدر.

٤- (٤) المصدر، ص ٣٩٢.

٥- (٥) المصدر، ص ٣٩٣.

ولعلّه لكونه دماً بعد الولادة في أيام النفاس مع عدم ثبوت اشتراط معاقبته بلا فصل. (١)

ثم إن ظاهر إطلاق المصنّف وغيره عدم الفرق في هذا بين المعتاده وغيرها، تجاوز الدّم العاشر، أو انقطع عليه، وهو متّجه بناءً على ما اختاره في المعتمد من التحيض بالعاشر مطلقاً. وأمّا بناءً على ما اخترناه من الرجوع إلى العاده، فينبغي تقييد الحكم المذكور بما إذا انقطع على العاشر، أو كانت مبتدأه أو مضطربه أو ذات عاده هي عشره، أمّا إذا لم يكن كذلك فلا يتّجه الحكم بالنفاسيه حينئذ للأمر بالرجوع إلى العاده مع التّجاوز، والفرض عدم الدّم فيها، لكن قد يشكّ في شمولها لمثل المقام، لظهور أخبارها فيمن رأت الدّم في العاده وخارجها واستمرّ فتبقى قاعده الإمكان وغيرها سالمه عن المعارض.

ثم إن ظاهر الأصحاب الإقتصار على نفاسيه العاشر خاصّه دون ما أتصل به ممّا (٢) بعده حتّى لو كانت معتاده، فليس لها استيفاء تمام عاداتها ممّا بعد العشره وإن قلنا به بالنسبه للحائض.

ولعلّه لعدم وجود النفاس عندهم فيما زاد عليها، إذ مبدأ حساب أكثره إنّما هو من حين الولادة، ويدلّ على إبتداء الحساب من الولادة قول أبي جعفر عليه السّلام لمالك بن أعين: «إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عدّه حيضها ثم تستظهر بيوم»، (٣) وفي خبر الفضلاء: «إن أسماء سألت النبي صلّى الله عليه وآله عن الطّواف بالبيت والصّلاه، فقال لها: منذ كم ولدت». وأيضاً لو لم تبدئ منها لم تتحدّد مدّه التّأخر عنها.

لكن مع ذلك كلّ والمسأله لا تخلو من إشكال، لظهور الرّوايتين في واجده الدّم لا فيما كان من نحو المقام.

وأشكل من هذا ما لو أمكنها تكميل العاده ببعض العشره وإن تجاوز الدّم كما لو رأت رابع الولادة—مثلاً—وسابعها لمعتادتها واستمرّ إلى أن تجاوز العشره، فلعلّ الأقوى حينئذ تكميل العاده بالثلاثة الأخيره: لقاعده الإمكان، والإستصحاب، ومساواه الحائض.

(٤)

٦٩٥/٣

في حكم النقاء المتخلل بين الدّمين

(و) أمّا لو رأت عقيب الولادة ثمّ طهرت ثمّ رأت في العاشر أو قبله، كان الدّمان وما

ص: ٢٧٠

١- (١). المصدر، ص ٣٩٤.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٩٥.

٣- (٣). كما ورد في كتاب الجامع للشرائع لابن سعيد، الطهاره، ص ٤٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٩٦.

بينهما نفاساً) مع عدم تجاوز الدّم للعشره، بل ومعه إذا كانت غير ذات عاده، بل وإذا كانت كذلك مع كونها عشره.

وكيف كان، فلم نعرف خلافاً بين الأصحاب فيما ذكرناه من الحكم، بل قد يظهر من الأردبيلي (١): دعوى الإجماع، ولعل الأمر فيه كما ذكر. (٢)

فى أن حكم النفساء حكم الحائض

٦٩٦/٣

(ويحرم على النفساء ما يحرم على الحائض) من اللبث فى المساجد وقراءه العزائم وغيرهما (وكذا ما) يندب لها من الوضوء للذكر ونحوه (يكرهه) ويباح (لها) ممّا تقدّم ذكره سابقاً بلا- خلاف أجده فيه، فحكم النفساء حكم الحائض فى جميع الأحكام اللازمه للحائض بغير خلاف.

وإذ قد عرفت ذلك كنت فى غنيه عن قول المصنّف: (ولا يصحّ طلاقها) إذ هو من الأحكام التى ساوت الحائض فيها، فيعتبر حينئذ ما تقدّم سابقاً فى الحيض من الشرائط المتقدّمه، بل وعن قوله: (وغسلها كغسل الحائض سواء) وجوباً وكيفية، وكذا البحث فى الاستغناء به عن الوضوء وعدمه.

والله سبحانه ورسوله والأئمة الطاهرون عليهم السلام أعلم بحقائق الأحكام. (٣)

والحمد لله ربّ العالمين أولاً وآخراً.

ص: ٢٧١

١- (١). مجمع الفائده و البرهان، الطهاره، ج ١، ص ١٧١.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٣، ص ٣٩٧.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٩٩.

كتاب الطَّهارة ٤

إشاره

تممه الركن الثاني: تتمه الغسل

ص: ٢٧٣

(الفصل الخامس: في أحكام الأموات) عدا كيفية الصلاه و إنما جمعت هنا حفظاً عن الانتشار وإلا فالمقصد بالذات الغسل لكن لا بأس بذكر جملة مما تتعلّق بهم في حال المرض، فينبغي للمريض أن يحمد الله ويشكره في حال المرض كحال الصّحة، وقد ورد في الخبر عن سيد البشر صلّى الله عليه وآله: «أنّه تبسّم يوماً، فقيل له: مالك يا رسول الله تبسّمت؟ فقال: عجبت من المؤمن وجزعه من السيّقم، ولو يعلم ما له في السيّقم من الثواب لأحبّ أن لا يزال سقيماً حتى يلقى الله ربّه عزّوجلّ»، (١) فينبغي له حينئذ الصبر و الإحتساب لينال أجراً آخر، فقد قال الصادق عليه السلام: «أبما رجل اشتكى فصبوا حتسب كتب الله له من الأجر أجر ألف شهيد» (٢). (٣)

ومنه يستفاد إستحباب الكتمان وترك الشكايه، لا عدم الأخبار بأصل المرض، (٤) ويؤيد ما قلنا أنّه قد ورد إستحباب إعلام الإخوان بالمرض، قال الصادق عليه السلام: «ينبغي للمريض منكم أن يؤذن إخوانه بمرضه» (٥) ويستفاد ممّا قدّمنا إستحباب عياده المرضى،

ص: ٢٧٥

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢.
- ٢- (٢). طبّ الأئمّه عليهم السلام، مقدار الثواب في كلّ علّه، ص ١٧.
- ٣- (٣). الأمالى للصدوق، ص ٤٠٥، ح ١٤.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣.
- ٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ١١٧، ح ١.

وقد ورد في ثوابها: «أنَّ له بكلِّ خطوه خطأها حتَّى يرجع إلى منزله سبعين ألف ألف حسنه» (١). (٢).

١٠/٤ في الإحتضار (و) كيف كان، ف- (هي) أى الأحكام المتعلقة بالأموات (خمسه):

(الأول: في الإحتضار)

إشاره

و هو إفتعال من الحضور أى السُّوق، أعاننا الله وعليه وثبتنا بالقول الثابت (٣) لديه، سُمِّي به لحضور المريض الموت، أو حضور الملائكه عنده، أو الأئمه عليهم السَّلام خصوصاً أمير المؤمنين عليه السَّلام إذ قد ورد أنه: «ما يموت شخص في شرق الأرض أو غربها إلّا ويحضره أمير المؤمنين عليه السَّلام»، (٤) فالْمؤمن يراه حيث يحب، والكافر حيث يكره.

١٠/٤

في الواجبات

(ويجب فيه توجيه الميت) أى المشرف على الموت، لأنَّه المعهود من المسلمين في جميع الأعصار (إلى القبله) لخبر سليمان بن خالد قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السَّلام يقول: إذا مات لأحدكم ميت فسجّوه تجاه القبله، وكذلك إذا غسّل يحفر له فيكون مستقبلاً بباطن قدميه ووجهه إلى القبله» (٥)، (٦) هذا مع إمكان تأييده باستمرار العمل في الأعصار و الأمصار على ذلك، وليس شيء من المستحبّ يستمرّون عليه كذلك، بل قد يعدون الموت إلى غيرها من سوء التّوفيق.

وما في المدارك: من الضعف في خبر سليمان بن خالد من حيث السَّند بإبراهيم بن هاشم لعدم ثبوت توثيقهما -مدفوع (٧) بأنّ إبراهيم بن هاشم بن مشايخ الإجازة، وهو أوّل من نشر أحاديث الكوفيين -بقم- بعد إنتقاله من الكوفه، فإنَّه ظاهر في كونه ثقّه معتمداً عند أئمّه

ص: ٢٧٦

١- (١). ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، ص ٣٤٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٤.

٣- (٣). المصدر، ص ٥.

٤- (٤). بحار الأنوار، باب ٧، ما يعاين المؤمن عند الموت، ج ٦، ص ١٩١، ح ٣٨.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ١٢٧، ح ٣.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٦.

٧- (٧). المصدر، ص ٧.

الحديث من أصحابنا (١) وأما سليمان بن خالد فقد إتفق أصحابنا على عدّ رواياته من الصحاح كما في المصايح. (٢)

ثم إنَّ الأقوى بناءً على الوجوب سقوطه بالموت، فلا يجب إستمراره مستقبلاً، للأصل مع صدق الإمتثال. (٣)

ومن المعلوم أنّ وجوب الإستقبال بالميت إنّما هو مع التمكّن من ذلك بتعرّف القبلة، أما مع الإشتباه فلا يجب لعدم التمكّن من الإمتثال.

وكيف كان، فكيفيه الإستقبال المذكور (بأن يلقى على ظهره ويجعل باطن قدميه ووجهه إلى القبلة) بحيث لو جلس لكان مستقبلاً، لخبر ذريح المحاربي، عن الصادق عليه السلام في حديث قال:

«إذا وجّه الميت للقبلة فاستقبل بوجهه القبلة، لا تجعله معترضاً ما يجعل الناس». (٤)

ثم إنَّ قضيه النصّ و الفتوى و الأصل سقوط الإستقبال مع عدم التمكّن من الكيفية الخاصّه. (٥)

التوجيه واجب كفاؤى

(و) حيث ظهر لك قوّه القول: بالوجوب ف- (هو فرض) حينئذ على العالم بالحال المتمكّن من الإمتثال، لكنّه على (الكفايه) كسائر الفروض المتعلّقه به بعد موته، لدعوى الإجماع من جماعه عليه، مع القطع بعدم إرادته الفعل من سائر المكلفين. (٦)

وربّما يقال بأولويه مباشره الولى له وعدم مزاحمه فى ذلك ندباً لا وجوباً، اللهم! إلا أن يستدلّ عليه بعموم أدلّه الولاية كقوله تعالى: ... وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ... (٧)، وبقوله: «الزّوج أولى بزوجه حتّى تدفن»، (٨) لكن قديمىع شمولها لنحو المقام، (وقيل: هو مستحبّ).

ص: ٢٧٧

١- (١). المصدر، ص ٨.

٢- (٢). المصدر، ص ٩.

٣- (٣). المصدر، ص ١١.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٦٥، ح ١٦٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٢.

٦- (٦). المصدر، ص ١٣.

٧- (٧). الأنفال، ٧٥.

٨- (٨). الكافى، ج ٣، ص ١٩٤، ح ٦.

فى تلقين الشهادتين

(ويستحب) للولى أو مأذونه أو غيرهما مع فقدهما (تلقينه) أى تفهيمه (الشهادتين و الإقرار بالنبى صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، للمعتبره المستفيضه الداله على جميع ذلك: ففى خبر الحلبي عن الصّادق عليه السلام قال: «إذا حضرت الميت قبل أن يموت فلقنه شهاده أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله» (١). (٢).

(و) استفاد إستحباب تلقين (كلمات الفرج) ففى صحيح زواره عن أبى جعفر عليه السلام قال: «إذا أدركت الرّجل عند التّرع فلقنه كلمات الفرج: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلى العظيم، سبحان الله ربّ السّماوات السّبع وربّ الأرضين السّبع وما فيهنّ وما بينهما ما تحتهنّ وربّ العرش العظيم و الحمد لله ربّ العالمين» (٣). (٤).

فى سائر أحكام المحتضر

(و) كذا يستحبّ (نقله إلى مصلاه) الذى أعدّه للصّلاه فيه أو كان يكثر فيه ذلك أو عليه، ولعلّه لمضمّر زواره (٥) فى الحسن كالصحيح: «إذا اشتدّت عليه التّرع فضعه فى مصلاه الذى كان يصلّى فيه أو عليه». (٦).

ثمّ إنّ ظاهر الأخبار كون التّقل إنّما هو إذا تعرّس خروج الرّوح، فإطلاق المصنّف لا يخلو من نظر. (٧).

(و) يستحبّ أن (يكون عنده مصباح إن مات ليلاً) لخبر سهل بن عثمان بن عيسى عن عدّه من أصحابنا: «أنّه لما قبض الباقر عليه السلام أمر الصادق عليه السلام بالسّراج فى البيت الذى كان يسكنه، حتّى قبض أبو عبد الله عليه السلام، ثمّ أمر أبو الحسن عليه السلام بمثل ذلك فى بيت أبى عبد

١- (١). المصدر، ص ١٢١، ح ١.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٤.

٣- (٣). الكافى، ج ٣، ص ١٢٢، ح ٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٦.

٥- (٥). المصدر، ص ١٨.

٦-٦) .الكافي، ج٣، ص١٢٦، ح٣.

٧-٧) .جواهر الكلام، ج٤، ص١٩.

الله عليه السلام حتى خرج به إلى العراق، ثم لا أدري ما كان»، (١) قيل: وهو مع الضعف حكايه حال، (٢) وقد يدفع بأن ما تضمنه الحديث يندرج به المدعى، أو يقال: إن إستحباب ذلك يقتضى إستحباب الإسراج عند الميت بطريق أولى.

(و) كذا يستحب أن يكون عنده (من يقرأ القرآن) قبل الموت للتبرك واستدفاع الكرب والعذاب، سيما «يس» و«الصفات» لأنه روى: «أنه يقرأ عند النازع آيه الكرسي وآيتان بعدها ثم آيه السخره...» (٣). (٤)

فى إستحباب تعجيل التجهيز

٣٨/٤

(و إن مات غمضت عيناه) للأخبار، (٥) والصون عن قبح المنظر ودخول الهوام، (وأطبق فوه) للأخبار. (ومئدت يدها إلى جنبيه) بلا خلاف أجده فى إستحبابه، وكذا تمدد ساقاه إن كانتا منقبضتين (وغطى بشوب) لأن النبي صلى الله عليه وآله سُجى (٦) بحبره، وتغطيه الصادق عليه السلام إسماعيل بملحفه. (٧)

(و) كذا يستحب أن (يعجل تجهيزه) إجماعاً وللنصوص. (٨)

(إلا- أن يكون حاله مشتبهه) فى الموت وعدمه، (ف) لا- يستحب التعجيل قطعاً للإجماع والنصوص (٩) حتى (يستبرئ بعلامات الموت) المفيدة له من الريح كما فى خبر ابن أبى حمزه قال: أصاب الناس بمكّه سنه من السنين صواعق كثيره... فدخلت على أبى إبراهيم عليه السلام فقال مبتدئاً: «ينبغى للغريق والمصعوق أن يتربص به ثلاثاً لا يدفن إلا أن يجيء منه ريح تدل على موته». (١٠)

والمدار على العلم الذى تطمئن النفس به، (أو يصبر عليه ثلاثه أيام). وظاهره، أن الثلاثه

ص: ٢٧٩

- ١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٢٥١، ح ٥.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٠.
- ٣- (٣). مستدرک الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب الاحتضار، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٣٥.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢١.
- ٥- (٥). راجع خبر زراره فى تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٩.
- ٦- (٦). راجع سنن البيهقى، ج ٣، ص ٣٨٥.
- ٧- (٧). راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٩، ح ١٠.
- ٨- (٨). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار، ج ٢، ص ٦٧٤.
- ٩- (٩). المصدر، ص ٦٧٧.

أقصى مدّة التّربص، و هو مبني إِمّا على الملازمه بين مضيها و الموت، أو أنّها تحديد شرعي، وفي إستفاده ذلك من الأخبار نظر ظاهر، فالأولى حملها على حصول العلم بذلك. (١)

٤٨/٤

في مكروهات الإحتضار

(ويكره أن يطرح على بطنه حديد) في المشهور (٢) وفي الخلاف (٣): الإجماع على كراهه وضع الحديد على بطن الميت. (٤)

(و) يكره (أن يحضره جنب أو حائض) للأخبار (٥) المعتضده بفتوى المشهور، معلّله ذلك بتأذي الملائكه بحضورهما، و هو مشعر بالكراهه كما هو المشهور بين الأصحاب. (٦)

ثمّ إنّ ظاهر الأخبار إختصاص الكراهه بوقت الإحتضار، فتزول حينئذ بالموت، ويومئ إليه ما في خبر يونس عن الصادق عليه السلام بعد النهي عن حضورهما عند التلقين: «ولا بأس أن يليا غسله» والظاهر عدم الفرق بين الحائض المنقطع دمها وعدمه قبل الطّهارة (٧). (٨)

٥١/٤

في غسل الميت

الثاني من أحكام الأموات

إشاره

(الثاني: في الغسل، و هو فرض) بل لعلّه من ضروريات المذهب بل الدّين على كلّ مكلف عالم بالحال متمكّن، لكنّه (على الكفايه وكذا تكفينه ودفنه و الصّلاه عليه) بإجماع العلماء، مضافاً إلى الأمر بذلك كلّه في المستفيض من الأخبار، (٩) بل المتواتر من غير تعيين للمباشر. (١٠)

ص: ٢٨٠

١- (١). المصدر، ص ٢٥.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٧.

٣- (٣). الخلاف، الطّهارة، ج ١، ص ٦٩١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٧.

- ٥-٥) راجع وسائل الشيعة، الباب ٤٣ من أبواب الاحتضار.
- ٦-٦) جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٨.
- ٧-٧) فقه الإمام الرضا عليه السلام، باب ٢٢، ص ١٦٥.
- ٨-٨) جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٩.
- ٩-٩) راجع وسائل الشيعة، الباب ١ من أبواب غسل الميت.
- ١٠-١٠) جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٠.

(و) لكن قد يتخيل في بادئ النظر أنّ ذلك، كلّ مناف لما في كلام الأصحاب وأخبار الباب، (١) من ذكر الولي، كقول المصنّف هنا: أنّ (أولى الناس به) أى بال غسل (أولاهم بميراثه)، (٢) لخبر (٣) غياث بن إبراهيم عن علي عليه السّلام أنّه قال: «يغسل الميت أولى النّاس به» وما عساه يناقش فيه من حيث السّنّد ناش من قصور الممارسه. (٤)

ويقول الصادق عليه السّلام في مرسل البنظي، وابن أبي عمير: «يصلّي على الجنّاه أولى النّاس بها أو يأمر من يحبّ». (٥)

ولقوله تعالى: ... وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ... (٦)

ووجه التّنافي بين ذلك كلّ وبين ما قلناه: من الوجوب الكفائي واضح، إذ لا معنى لإناطه الواجب برأى بعض المكلفين، والفرض أنّه مطلق لا مشروط. (٧)

و أمّا دفعه فبحمله على الإستحباب فلا ينافي الوجوب الكفائي، ويشعر لفظ الأولى فيها كإشعار لفظ الأولى والأحقّ في الصلاه أيضاً. (٨)

والمتمّجه القول: بالوجوب الكفائي مع وجوب مراعاة الأولويه المذكوره، فلا يجوز غسله ولا دفنه ولا تكفينه ولا غير ذلك من سائر أحكامه الواجبه بدون إذنه، (٩) لظاهر النّصوص (١٠) والفتاوى.

وكيف كان، فقد يشهد للمختار مضافاً إلى ما سمعت ما عساه يظهر للفقيه بأنّ الإنسان ليس كغيره من أفراد الحيوان ممّا لم يجعل الله لأغلب أنواع الرّحم فيه مدخلية، بل جعل له أولياء من أرحامه هم أولى به من غيره فيما كان من نحو ذلك، والشّرع أقّره على ما هو عليه. (١١)

ص: ٢٨١

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٣ من أبواب غسل الميت.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣١.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٣١، ح ٢١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٢.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ١٧٧، ح ١.

٦- (٦). الأنفال، ٧٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٣.

٨- (٨). المصدر، ص ٣٦.

٩- (٩). المصدر، ص ٣٧.

١٠- (١٠). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٦ من أبواب غسل الميت.

و أمّا الإشكال المتقدّم من إناطه الوجوب برأى بعض المكلفين فمدفوع بأنّه لا- منافاه بين وجوبه على سائر المكلفين بمعنى حصول العقاب على الجميع مع إذن الولي، وبين إناطه إختصاص خصوص المباشر لذلك برأى الولي. (١)

٧٥/٤

في أولويه الرجال

(و إذا كان الأولياء رجالاً- ونساءً فالرجال أولى) لنفى الخلاف عنه في المنتهى (٢) ويمكن الإحتجاج له بعد إمكان دعوى السيّره، بأصالة عدم ثبوت ولايه للمرأة مع وجود الرجال، وفيه منع، مع أنّه لا- ظهور له في الخطاب الذي هو بلفظ الأولى فيما ادّعاه، لصدقه على المذكور و المؤنث. (٣)

٧٧/٤

في أولويه الزوج بزوجه

(والزوج أولى من كلّ أحد بزوجه في أحكامها كلّها) بلاخلاف أجده فيه، «الموثق» إسحاق (٤) بن عمّار عن الصادق عليه السلام قال: «الزوج أحقّ بامرأته حتّى يضعها في قبرها»، (٥) فما وقع لصاحب المدارك: من ضعف المستند وبأنّه معارض، ليس في محلّه، لأنّه غير صالح لمقاومه ما ذكرنا. (٦)

ثمّ إنّ ظاهر عبارته المتن جواز تغسيل الرّجل زوجته إختياراً، كالعكس و هو المشهور- نقلاً وتحصيلاً- مضافاً إلى إطلاقات الأمر بالتغسيل، وإلى وصيه زين العابدين عليه السّلام أمّ ولده بغسله (٧) إنّ ثبت، وإلى تغسيل أمير المؤمنين عليه السّلام فاطمه عليها السلام، (٨) و إنّ اشتمل على التعليل بأنّها صدّيقه لا يغسلها إلّا صدّيق، لعدم الإنكار عليه ممّن لا يعتقد هذا الحكم، وصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «سئل عن الرّجل يغسل إمراًته؟ قال: نعم من وراء الثّوب...، والمرأه تغسل زوجها...» (٩). (١٠)

ص: ٢٨٢

١- (١). المصدر، ص ٣٩.

٢- (٢). منتهى المطلب، الصلاة، ج ١، ص ٤٥١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٤٦.

٤- (٤). المصدر، ص ٤٧.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ١٩٤، ح ٦.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٤٧.

٧- (٧). راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٤، ح ٨٢.

- ٨- (٨) .راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، ج١، ص١٤٢، ح٣٩٩.
- ٩- (٩) .تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج١، ص٤٤٠، ح٦٨.
- ١٠- (١٠) .جواهر الكلام، ج٤، ص٤٩.

وأوجب الشيخ في الاستبصار (١): تغسيل الزوج امرأته من وراء الثياب دون الرجل فجعله مستحباً، وهو لا يخلو من قوه، وإن كان الأقوى عدم الوجوب فيهما معاً (٢) لإطلاق الأمر بالغل مع صراحه بعضها في جواز التجريد كقوله عليه السلام: «يلقى على عورتها خرقه». (٣)

ولا فرق في الزوجه بين الحرّه و الأمه، ولا بين الدائم و المنقطع، ولا بين المدخول بها وغيرها. (٤)

في تغسيل الكافر المسلم

٩٨/٤

(ويجوز) على المشهور (أن يغسل الكافر المسلم إذا لم يحضره مسلم ولا مسلمه ذات رحم، وكذا تغسل الكافره المسلمه إذا لم تكن مسلمه ولا- ذو رحم)، لموثقه عمّار، عن الصادق عليه السلام قلت: «فإن مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأه مسلمه من ذى قرابتهومعه رجال نصارى ونساء مسلمات ليس بينهن وبينه قرابه؟ قال: يغتسل النصراني ثم يغسله فقد اضطرّ». (٥)

«وعن المرأة المسلمه تموت وليس معها امرأه مسلمه ولا رجل مسلم من ذوى قرابتها ومعها نصرانيه ورجال مسلمون، ليس بينها وبينهم قرابه قال: تغتسل النصرانيه ثم تغسلها». (٦)

والأولى أن يقال: إن ذلك ليس من باب التغسيل المعهود المشروط فيه النيه، بل شيء أوجبه الشارع في هذا الحال و إن وافقه في الصوره. (٧)

وفى إعادته الغسل لو وجد المماثل -مثلاً- قبل الدفن وجهان: ينشأن من حصول المأمور به مع أصله براه ذمه المماثل، للشك في شمول ما دلّ على الأمر بتغسيل الأموات لمثل ذلك، ومن عدم حصول المأمور به الحقيقي، فيبقى في العهد، ولعل الأقوى الثاني. (٨)

ص: ٢٨٣

١- (١). راجع الاستبصار، الطهاره، باب ١١٧، ج ١، ص ١٩٩ ذيل ح ١٣.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٥١.

٣- (٣). المصدر، ص ٥٣.

٤- (٤). المصدر، ص ٥٥.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ١٥٩، ح ١٢.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٥٩.

٧- (٧). المصدر، ص ٦١.

٨- (٨). المصدر، ص ٦٢.

فى تغسل المكارم

(و) يجب أن يغسل الرجل محارمه) أى من حرم عليه نكاحها مؤيداً بنسب أو رضاع أو مصاهره بلاخلاف أجده فى الجملة، لكن هل يشترط فيه أن يكون ذلكك (من وراء الثياب)، (١) أو لا- يشترط؟ قلت: وكان الأول للأمر به فى الأخبار (٢) الكثيره التى تقدم بعضها فى الزوجه. ولا ينافيها إطلاق غيرها (٣) بل يحمل عليها كما هو قاعده الإطلاق و التقييد، لكن قد يقال: إن الأصل و إن كان يقتضى حمل المطلق إلا- أنه يقوى هنا حملة على الإستحباب، لظهور قول الصّادق عليه السّلام فى صحيح منصور بن حازم، (٤) فى جواز التجريد بحيث لا يصلح حملة على التقييد، قال: سألت عن الرجل يخرج فى السفر ومعه امرأته أيغسلها؟ قال: «نعم وأمه وأخته ونحو هذا يلقي على عورتها خرقة ويغسلها».

لكنّ الوقوف مع المشهور أحوط إن لم يكن أقوى.

وكيف كان، فهل يتقيد تغسيل الرجل محارمه بما (إذا لم تكن مسلمه) أو زوج، أو لا؟ ظاهر المصنّف الأول، ولعلّه الأقوى لقول الباقر عليه السّلام: «ولا يغسل الرجل المرأة إلا أن لا توجد امرأه»، (٥) ولما يشعر به قول الصادق عليه السّلام: «إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته، وإن لم يكن امرأته معه غسلته أولاهنّ به، وتلفّ على يدها خرقة»، (٦) ولاختصاص الأخبار المجوّزه بفقد المماثل.

(وك) الرجل فى جميع (ذلك المرأة) بالنسبه إلى محارمها.

(ولا- يغسل الرجل من ليست له بمحرم) أى من لم يحرم عليه نكاحها مؤيداً بنسب أو رضاع أو مصاهره على المشهور بين الأصحاب شهره كادت تكون إجماعاً، ولقول الصادق عليه السّلام فى صحيح الحلبي بعد أن سُئل عن المرأة تموت فى السّفر وليس معها ذو محرم ولا نساء؟ قال: «تدفن كما هى بثيابها» (٧). (٨)

ص: ٢٨٤

١- (١). المصدر، ص ٦٣.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٠ و ٢٤ من أبواب غسل الميت، ح ٢-١١؛ وسيأتى التعرّض لبعضها.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، ح ١-٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٦٤.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٠، ح ٦٦.

٦- (٦). المصدر، ص ٤٤٤، ح ٨١.

٧- (٧). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٥٤، ح ٤٢٨.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٦٧.

فما عساه يظهر من إيجاب تغسيلها من وراء الثياب، ضعيف، كمستنده من خبر أبي سعيد أو أبي بصير، سمعت الصادق عليه السلام يقول: «إذا ماتت المرأة مع قوم ليس فيهم محرم يصبون الماء عليها صبياً»، (١) إذ هو مع إعراض الأصحاب عنه، غير مقاوم لما ذكرنا فلعلّ الأحوط التّرك حينئذ.

كما أنّ الأحوط أيضاً ترك التيمّم، لضعف المستند، وعدم العثور على الفتوى به. (٢)

فظهر لك أنّه لا يغسل الرّجل الأجنبيّه، نعم استثنى المصنّف من ذلك بنت الأقل من (٣) ثلاث سنين، فقال: (إلا ولها دون ثلاث سنين)، وفي التّذكّره (٤): الإجماع عليه، ويشهد له التّبع لكلمات الأصحاب، إذ لم أجد خلافاً سوى ما يظهر من المصنّف في المعتر (٥) ولا إشكال في ضعفه لما في الفقيه (٦) قال: «ذكر شيخنا محمّد بن الحسن في جامعه: في الجارية تموت مع رجال في السّيفر، قال: إذا كانت ابنة أكثر من خمس سنين أو ستّ دفنت ولم تغسل، وإن كانت بنت أقل من خمس غسلت» (٧) ولا ينافيه ما دلّ على عدم جواز تغسيل الرّجل امرأه أجنبيّه، لعدم تناول اللفظ لها.

وكيف كان، فظاهر المصنّف عدم اشتراط ذلك بالإضطرار، لعدم الدّليل عليه.

(وك) الرّجل في جميع (ذلك) من الأحكام المتقدّمه (المرأه)، فلا تغسل الأجنبي مطلقاً على المشهور شهره كادت تكون إجماعاً (٨) ويدلّ عليه قول الصادق عليه السلام بعد أن سئل عن الرّجل يموت وليس معه إلاّ النّساء: «يدفن بشيابه». (٩)

وترك التعرّض فيها لذكر التيمّم مع كونه في مقام البيان كالصّريح في نفيه. (١٠)

خلافاً لمن أوجبه من وراء الثياب، ولعلّه لقول الباقر عليه السلام في خبر جابر: «في رجل مات

ص: ٢٨٥

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٤٢، ح ١٦٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٦٩.

٣- (٣). المصدر، ج ٤، ص ٧٠.

٤- (٤). تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٧٠.

٦- (٦). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٥٥، ح ٤٢٩.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٧١.

٨- (٨). المصدر، ص ٧٣.

٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٠، ح ٦٨.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٧٤.

ومعه نسوه وليس معهنّ رجل، قال: يصيب الماء من خلف الثوب، ويلفّفنه في أكفانه من تحت الستّر» الخبر. (١)

و هو غير صالح لمعارضه ما تقدّم، (٢) للّنهى صريحاً و الأمر بالدفن في الأخبار المتقدّمه. (٣)

١٢٩/٤

في تغسيل الصّبي و الصّبيه مجرّداً

وكما استثنى في الرّجل تغسيل الصّبيه، كذلك يستثنى من حكم المرأه تغسيل الصّبي ولو أجنبيّاً بلا- خلاف، بل الإجماع عليه، والمشهور الثّلاث فما دون، لخبر ابن النّمير مولى الحارث بن المغيرة، سئل الصّادق عليه السّلام: «عن الصّبي إلى كم تغسله النّساء؟ فقال: إلى ثلاث سنين» (٤). (٥)

ثمّ أعلم أنّها حيث ظهر لك جواز تغسيل كل من المرأه و الرّجل الصّبي و الصّبيه (و لو كانا أجنبيين، فالمراد أنّ الرّجل يغسلها مجرّده) من ثيابها، كما أنّ المرأه تغسل الصّبي مجرّداً من ثيابه، لأنّه قضيه ما ذكرنا من الأدلّه سابقاً. (٦)

ولا فرق في جميع ذلك في الصّبي و الصّبيه بين معلوم الذّكوريه و الأنوثيه و مجهولها، فالخشي المشكل واضح (٧) إذا كان لثلاث فما دون بناءً على أنّها نهايه الجواز، (٨) ولعلّ الأحوط تكرير الغسل مرّتين من كلّ من الرّجال و النّساء.

هذا كلّه مع وجود المحارم، أمّا مع العدم، فليس لأحدهما أن يغسله مجرّداً.

قلت: لا- يخفى عليك أنّه بناءً على جواز تغسيل الأجنبي عند التعذّر فلا- إشكال في الجواز هنا و أمّا بناءً على العدم فلعلّ ما ذكرناه من الاحتياط السّابق جار هنا. (٩)

ص: ٢٨٦

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٢، ح ٧٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٧٤.

٣- (٣). المصدر، ص ٧٥.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ١٦٠، ح ١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٧٦.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٧٧.

٧- (٧). المصدر، ص ٧٨.

٨- (٨). المصدر.

٩- (٩). المصدر، ص ٧٩.

وفى الخلاف (١): الإجماع على أن ولد الزنا يغسل ويصلى عليه.

والمجنون البالغ من الكفار والمسلمين ملحق بهما على الظاهر.

والذى ينبغى فى المقام هو أن المدار فى وجوب التّغسيل على الإسلام وما فى حكمه، أو على ثبوت الكفر ولعلّ الأقوى الثّانى، قضاء للعمومات. (٢)

١٤٤/٤

فى الشهيد

(والشّهيد) والمراد به هنا هو (الذى قتل بين يدي الإمام عليه السّلام) أو نائبه. وفى الذّخيره إنّ الأصحاب إشتروا التّبي صلى الله عليه وآله، أو الإمام عليه السّلام، وألحق به النّائب الخاصّ... أو فى جهاد بحقّ ولو بدونهما، كما لو دهم المسلمين عدوّ يخاف منه على بيضه الإسلام، لنقل الإجماع عليه؛ ولعلّه الأقوى للحسن كالصّحيح عن أبان بن تغلب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: «الذى يقتل فى سبيل الله يمدن فى ثيابه ولا يغسل إلاّ - أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد، فإنّه يغسل ويكفن ويحطّ، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كفن حمزه فى ثيابه ولم يغسله ولكنّه صلى عليه». (٣)

ولا ينافى ذلك تعليق الحكم على الشّهيد فى غيرها من الأخبار (٤) بدعوى اعتبار الإمام عليه السّلام أو نائبه فى مسماه (٥) مع أنّه لا- ريب فى ثبوت الاستعمال للفظ «الشّهيد» فيما نحن فيه، والأصل فيه هنا الحقيقة بدعوى الوضع للكلى الشّامل له وللمقتول بين يدي الإمام عليه السّلام إذ هو خير من المجاز.

نعم، قد يشعر قوله عليه السّلام فى مضمّر أبى خالد: «إنّ ما قتل بين الصّفين» (٦) باعتبار تقابل العسكرين فى جريان خصوص هذا الحكم على الشّهيد، فلا يشمل من قتل من المسلمين بدون ذلك كالمقتول إتفاقياً (٧) أو كان عيناً من عيونهم أو نحو ذلك، إلى غيره من الأخبار ممّا اشتملت على التّعبير بالقتل فى سبيل الله شامله له، ولعلّه الأقوى.

ص: ٢٨٨

١- (١). الخلاف، الجنائز، مسأله ٥٢٢، ج ١، ص ٧١٣.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٨٦.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٢١٢، ح ٥.

٤- (٤). راجع خبر أبى مريم فى الكافي، ج ٣، ص ٢١١، ح ٣.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٨٧.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٨٩.

(و) يشترط مضافاً إلى ما ذكرنا من معنى الشهيد أن يكون قد (مات في المعركة)، قال في مجمع البرهان (١): كان دليلاً الإجماع، ويؤيده الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وآله، إنه قال -يوم أحد-: «من ينظر إلى ما فعل سعد بن الزبيع؟ فقال رجل: أنا أنظر لك يا رسول الله، فنظر فوجده جريحاً وبه رمق فقال له: إن رسول الله صلى الله عليه وآله أمرني أن أنظر في الأحياء أنت أم في الأموات؟ فقال: أنا في الأموات، فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله عنى السلام، قال: ثم لم أبرح إلى أن مات» ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله بتغسيل أحد منهم. (٢)

وخالف في ذلك بعضهم فاكتفوا في وجوب التغسيل بمجرد إدراكه حياً، لما تقدم من خبر أبان بن تغلب ولعل الأقوى في النظر الأول لما عرفت، مع تنزيل ما في هذه الأخبار على إرادته الإدراك بعد انقضاء الحرب. (٣)

وكيف كان، فالشهيد بعد وجود ما عرفت فيه (لا- يغسل ولا يكفن ويصلى عليه) إجماعاً، نعم يعتبر في الثاني عدم تجريده من الثياب، أمّا لو جرد فالظاهر وجوب تكفينه، ويدل عليه ما في خبر أبان بن تغلب: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله كفن حمزه وحنطه لأنه كان قد جرد». (٤)

ثم إنه لا فرق فيما ذكرنا من حكم الشهيد بين الحرّ والعبد، ولا بين المقتول بحديد أو غيره، ولا بين المقتول بسلاحه أو غيره، ولا بين المقتول خطأً أو عمدًا بلا- خلاف يعرف، لإطلاق الأدلة أو عمومها. بل صرح جماعة من الأصحاب: بعدم الفرق بين البالغ وغيره، وبين الرجل والمرأه (٥) ولما روى أنه: قد كان في شهداء «بدر» و«أحد» حارثه بن النعمان، (٦) وعمر بن أبي وقاص -أخو سد- وهما صغيران ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله بتغسيل أحد منهم. (٧)

ومع ذلك كله فللنظر في كل من لم يكن مخاطباً بالجهاد مجال للشك في تناول الأدلة،

ص: ٢٨٩

١- (١). مجمع الفوائد و البرهان، الطهارة، ج ١، ص ٢٠٣.

٢- (٢). سيره ابن هشام، ج ٣، ص ٣٨ و ٣٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٩٠.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٥٩، ح ٤٤٤.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٩١.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧). في هامش الاستيعاب على الإصابه، ج ١، ص ٢٩٨.

اللَّهُمَّ! إلا أن يكون المسلمون مخاطبين بمحاربه العدو بأطفالهم ونسائهم ومجانينهم، فيصدق حينئذ القتل في سبيل الله ونحوه. (١)

كما أنه لا- فرق أيضاً في الشهيد بين قتييل المشركين وقتيل أهل البغي، ويدل عليه خبر عمّار عن جعفر عن أبيه: «إنّ علياً عليه السلام لم يغسل عمّار بن ياسر ولا هاشم بن عتبة، وهو المرقال، ودفنهما في ثيابهما». (٢)

١٥٦/٤

في غسل من وجب عليه القتل

(وكذلك) يسقط وجوب تغسيل (من وجب عليه القتل) قوداً أو حداً بعد موته. ونقل عن مجمع البرهان (٣): أنّ دليله الإجماع، لكن لا يخلو (٤) من تأمل بل منع، واقتصر بعضهم على المقتول قوداً وخصوص المرجوم من أنواع الحدّ، ووقوفاً فيما خالف الأصل على محل النص الذي هو مستند الحكم.

وعلى كلّ حال، ف- (يؤمر) من وجب عليه ذلك (بالإغتسال قبل قتله ثم لا يغسل بعد ذلك).

والأصل في هذا الحكم ما روى بسند ضعيف عن مسمع كردين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المرجوم و المرجومه يغسلان ويحفظان ويلبسان الكفن قبل ذلك ثم يرجمان ويصلى عليهما، والمقتص منه بمنزله ذلك يغسل ويحفظ ويلبس الكفن ويصلى عليه». (٥)

وكيف كان، فلا إشكال فيما تضمّنه من الحكم بالغسل قبل الموت وإن ضعف السند، لإنجباره بفتوى الأصحاب. (٦)

ثم إنّ هذا الغسل إنّما هو غسل ميت قدّم، فيعتبر فيه حينئذ ما يعتبر فيه من الأغسال الثلاثة. وكذا لا إشكال في الإجتراء به عن الغسل بعد الموت، وكذا سائر ما يترتب على غسل الميت من عدم وجوب الإغتسال بالمسّ ونحوه، ولا وجه لإستبعاد ذلك من حيث تقديم الغسل على سبب التّجاسه بعد فرض ثبوت ذلك من النصّ و الفتوى، إذ الأحكام

ص: ٢٩٠

١- (١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٩٢.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٣١، ح ١٣٦.

٣- (٣). مجمع الفائده و البرهان، الطهاره، ج ١، ص ٢٠٨.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٩٣.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٢١٤، ح ١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٩٤.

الشرعيه موكوله إلى صاحبها، (١) والظاهر أنه لا يقدح الحدث الأصغر بعده، للامثال، بل ولا في أثنائه، وإن احتمل مساواته حينئذ لغسل الجنابه لما دلّ (٢) على تشبيهه به (٣) وأنه بمنزلته، لكنه ضعيف، لعدم تناول ذلك لمثله وكذا لا يقدح الحدث الأكبر بعده وفي أثنائه ولو كان جنابه. (٤)

ثم إن ظاهر النصّ و الفتوى الاجتزاء بهذا الغسل عنه بعد الموت إذا قتل بذلك. أما إذا مات حتف أنفه وجب تغسيله قطعاً، إقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن، وكذا إذا قتل بغير السبب الذي اغتسل لأن يقتل به. (٥)

وظاهر النصّ و الفتوى بل معقد الإجماع، أن تقدّم هذا الغسل عظيمه لا رخصه، وقد يدعى اشتراط صحّحه هذا الغسل بتحقق الأمر، فلو اغتسل من دون أمر به لم يكن مجزئاً، لكن هل يعتبر في الأمران يكون الإمام عليه السّلام أو نائبه أو لا يعتبر؟ كما لعله الأقوى، للأصل من غير معارض.

نعم، قد يقال باعتبار الأمر مميّن يجوز له التغسيل بعد الموت، فلا يأمر المرأه أجنبي كالعكس، لما عرفت من بدليته عن الغسل، فيعتبر فيه ذلك ممّن هو مخاطب به، لكن الأقوى عدمه تبعاً لإطلاق الأصحاب. (٦)

في حكم أجزاء الميت

١٦٧/٤

(و إذا وجد بعض الميت، فإن كان فيه الصّدر، أو الصّدر وحده، غسّل وكفّن وصلّى عليه ودفن) بلا خلاف. (٧)

ويدلّ على تلك الأحكام خبر الفضل بن عثمان الأعور عن الصادق عن أبيه: «في الرّجل يقتل فيوجد رأسه في قبيله، و صدره و يده في قبيله، فقال: ديته على من وجد في قبيلته صدره و يده، والصّلاه عليه». (٨)

ص: ٢٩١

١- (١). المصدر، ص ٩٥.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣ من أبواب غسل الميت.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٩٥.

٤- (٤). المصدر، ص ٩٦.

٥- (٥). المصدر، ص ٩٨.

٦- (٦). المصدر، ص ٩٩.

٧- (٧). المصدر، ص ١٠٠.

٨- (٨). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٦٧، ح ٤٨٤.

والمناقشه فى سنده كالمناقشه فى متنه: بعدم إستلزام الصّيه لاه، غيرها من الأحكام وإنضمام اليدين إلى الصّدر، مدفوعه بالإنجبار بنقل الإجماع. (١)

ثمّ إنّه قد يظهر من جماعه من الأصحاب ممّن أطلق مساواه الصّيه لدر أو مافيه الصّدر للميت، وجوب الحنوط، وفى القواعد: فيه إشكال. (٢)

قلت: قد يناقش فيه بعدم ثبوت هذه المساواه فى شىء من النّصوص حتّى يتميّك بإطلاقها، وكيف مع إختصاص التحنيط بالمساجد. (٣)

هذا كلّ إذا كان بعض الميت صدرّاً أو فيه الصّيه لدر، (وأمّا إن لم يكن) كذلك (وكان فيه عظم، غسّل) بغير خلاف بين علمائنا. (٤) وقد يرشد إليه فحوى ما قد ورد فى القطعه المبانه من الرّجل، كصحيح أيوب بن نوح، عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السّلام قال: «إذا قطع من الرّجل قطعه فهى ميتة، فكلّ ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل، فإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه» (٥). (٦)

(و) حيث ظهر لك وجوب تغسيل البعض ذى العظم من الميت، فكذا يجب أن يلفّ فى خرقة ويدفن) بلا- خلاف؛ ويظهر ممّا سبق البحث فى التّحنيط أيضاً، فيجب حينئذ مع وجود شىء من محالّه، وإلّا فلا. (٧)

ثمّ إنّ الظّاهر إلحاق العظم المجرد بذات العظم فى جميع ما تقدّم كما هو ظاهر بعض عبارات الأصحاب وقول الكاظم عليه السّلام لأخيه فى الصّيه صحيح: «فى الرّجل يأكله السّبع أو الطّير فتبقى عظامه بغير لحم؟ كيف يصنع به؟ قال: يغسّل ويكفّن ويصلّى عليه ويدفن» (٨). (٩)

وربّما يرشد إلى ما قلناه زياده على ما سمعت الحسن كالصّحيح قال: «إذا قتل قتيل فلم

ص: ٢٩٢

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٠١.
- ٢- (٢). قواعد الأحكام، ج ٤، ص ١٠٤.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٠٣.
- ٤- (٤). المصدر، ص ١٠٤.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٤.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٠٥.
- ٧- (٧). المصدر، ص ١٠٦.
- ٨- (٨). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٥٨، ح ٤٤١.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٠٧.

يوجد إلاًحم بلا عظم له لم يصلّ عليه، وإن وجد عظم بلا لحم صلّى عليه»، (١) بعد حمله على إرادته وجدانه تاماً أو يقرب منه عظماً بلا لحم، لإستلزام الصّلاه الغسل.

وإذ قد ظهر لك من ذلك كلّ وجوب التّغسيل مع بقاءه عظماً تاماً، إتّجه حينئذ الإستدلال على وجوب ذلك في بعض العظام بالإستصحاب. (٢)

ثمّ إنّ الظاهر عدم وجوب الصّلاه على القطعه ذات العظم وإن كان عضواً تاماً كالرّجل والرّأس ونحوهما لظهور الإجماع من الخلاف، (٣) خلافاً للمنقول عن ابن الجنيد، وعلى بن بابويه للمرسل عن الصادق عليه السّلام قال: «إذا وجد الرّجل قتيلاً فإن وجد له عضو تام صلّى عليه ودفن، وإن لم يوجد له عضو تام لم يصلّ عليه ودفن» (٤). (٥)

لكن لا يخفى عليك ضعفه في مقابله ما تقدّم، إذ هو غير جامع لشرائط الحجّيه لأنّه محتاج إلى الجابر وهو مفقود، لكنّ الإحتياط لا يترك.

في حكم السقط

١٨٥/٤

(وكذا السقط إذا كان له أربعة أشهر فصاعداً) يغسل ويلفّ في خرقة ويدفن ولا يصلّى عليه، (أما الأوّل) فلم أجد فيه خلافاً بين الأصحاب، (٦) ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك خبر زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «السّقط إذا تمّ له أربعة أشهر غسّل» (٧) فالأقوى القول: بوجوب التّغسيل إذا بلغ الأربعة سواء قلنا: بلزومها للتّماميه أولاً، تمسكاً بما عرفت من الإجماع والأخبار. (٨)

(و أمّا الثّاني) فظاهر المصنّف عدم وجوب التّكفين للتّعبير باللفّ، لكنّه بعيد جداً، فالأقوى وجوب التّكفين المعهود كما هو المنساق من التعبير به في موثقه سماعه عن أبي

ص: ٢٩٣

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٢١٢، ح ٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٠٨.

٣- (٣). الخلاف، الجنائز، ج ١، ص ٢٩١.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ٢١٢، ح ٣.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٠٩.

٦- (٦). المصدر، ص ١١٠.

٧- (٧). المصدر، ص ١١١.

٨- (٨). الكافي، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ١.

عبدالله عليه السّلام قال: «سألته عن السّقط إذا استوت خلقته يجب عليه الغسل و اللحد و الكفن؟ قال: نعم، كلّ ذلك يجب عليه إذا استوى». (١)

(و أمّا الثالث) فلا خلاف فيه، كالزّابع أى عدم الصّلاه، وحقى عليه الإجماع، ولعلّه كذلك.

(فإن لم يكن له) أى للبعض الذى وجد من الميت (عظم) بل كان لحمًا مجرّدًا فلا- يجب تغسيله إجماعاً، مضافاً إلى ما دلّ من المعتبره على عدم الصّلاه عليه، بل (اقتصر على لّفه فى خرقه ودفنه)، وقد يؤيده ما سمعت من القاعده (٢) السّابقه (و كذا السّقط إذا لم تلجه الرّوح) بأن يكون لدون أربعه أشهر، فلا يغسّل ولا يكفّن ولا يصلّى عليه بلا خلاف ولأنّ المعنى الموجب للغسل و هو الموت مفقود، (٣) ولمكاتبه محمّد بن الفضيل: «سأل أبا جعفر عليه السّلام عن السّقط كيف يصنع به؟ فكتب إليه: السّقط يدفن بدمه فى موضعه (٤)» (٥) فالقول به حينئذ لا يخلو من قوّه.

(و إذا لم يحضر الميت مسلم ولا كافر) يؤمر بتغسيله (ولا محرم من النّساء دفن بغير غسل) ولا تيمّم (ولا تقربه الكافره) ولا المسلمه الأجنبيه (و كذا المرأه، وروى (٦) أنّهم يغسلون وجهها ويديها). (٧)

١٩٥/٤

فى إزاله النّجاسه قبل الغسل

(ويجب إزاله النّجاسه) العارضيه (عن بدنه أو لا) قبل الشّروع فى الغسل، للإجماع عليه، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك ما فى خبر الفضل بن عبد الملك عن الصّادق عليه السّلام قال: سألته عن غُسل الميت؟ فقال: «أقعده واغمر بطنه غمراً رقيقاً، ثمّ طهره من غمز البطن، ثمّ تضجعه ثمّ تغسله» الحديث. (٨)

ص: ٢٩٤

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٢٩، ح ١٣٠.

٢- (٢). المراد من القاعده، فحوى عدم وجوبها على ذى العظم.

٣- (٣). المعتبر، الطهاره، ج ١، ص ٣٢٠.

٤- (٤). الكافى، ج ٣، ص ٢٠٨، ح ٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١١٤.

٦- (٦). كما فى خبر المفضّل بن عمر المتقدّم.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١١٥.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٦، ح ٨٧.

ثم يغسل بماء الورد) على كيفية غسل الجنابه ف- (يبدأ برأسه ثم جانبه الأيمن ثم الأيسر) مع نيه التقرب لإشراطها في غسل الميت على الأقوى وفقاً للمشهور، ولأصاله العباده في كل ما أمر به لقوله تعالى: وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ... (١) ولعموم (٢) ما دلّ على اعتبارها في كل عمل، وأنه لا عمل بدونها. (٣)

خلافاً للمنقول عن المرتضى في المصريات، للأصل، ومنع كونه عباده لا تصحّ إلا مع النيه، لإحتمال كونه إزاله نجاسه، وإطلاق الأدله من دون ذكر النيه في شيء منها.

ولا يخفى عليك ضعف الجميع بعد ما عرفت، سيما الأخير، وذلك لما عرفت من أن أكثر العبادات قد خلت خصوص أخبارها عن التعرّض للنيه. (٤)

في اعتبار النيه

٢٠٥/٤

ثم إن الظاهر الإجتراء بنيه واحده للأغسال الثلاثة، (٥) لظهور الأدله في كونه عملاً واحداً من حيث إطلاق اسم غسل الميت عليه، وإشعار كثير من الأخبار به (٦) كالمشتمله على بيان كفيته، وعدم ترتب الآثار إلا عليه جميعه، ولقوله عليه السلام بعد أن سُئل عن الجنب إذا مات؟ «اغسله غسلاً واحداً يجرى عن الجنابه و الموت»، (٧) إذ من المعلوم إرادته غسل الميت، وعبر عنه بالوحده. (٨)

ثم من المعلوم أن النيه إنما تعتبر من الغاسل حقيقه سواء كان متحداً أو متعدداً لكونه الفاعل للتغسيل المأمور به، فلا عبره بنيه غيره. (٩)

ثم إن ما ذكره المصنّف هنا مع ما بعده من وجوب ثلاثه أغسال، ممّا لم أجده فيه خلافاً بين الأصحاب عدا سائر، وتدّل عليه معتبره المستفيضه المشتمله على الأمر بذلك

ص: ٢٩٥

١- (١). البينه، ٥.

٢- (٢). راجع الكافي، ج ١، ص ٧٠، ح ٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١١٨.

٤- (٤). المصدر، ص ١١٩.

٥- (٥). المصدر، ص ١١٩.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢ من أبواب غسل الميت.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٣٢، ح ٢٩.

٨- (٨) .جواهر الكلام، ج٤، ص١٢٠.

٩- (٩) .المصدر، ص١٢١.

المؤيده بالتأسي لما في وسائل الشيعة: «إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ غَسَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ فِي قَمِيصِهِ» (١).

(٢)

٢٠٣/٤

في الترتيب بين الأغسال الثلاثة

ولا ريب أَنَّ الأقوى وجوب الخليطين و الترتيب، ويدلّ عليهما (٣) الأخبار المعتبرة المستفيضه الصريحه فيها معاً (منها): صحيح ابن مسكان عن الصادق عليه السّلام قال: «سألته عن غسل الميت؟ فقال: اغسله بماء وسدر ثم اغسله على أثر ذلك غسله اخرى بماء وكافور وذريره (٤) إن كانت، واغسله الثالثه بماء قراح» (٥) الحديث، فما عساه يستند لإستحباب الخليطين في غير محلّه، إذ لا بدّ من طرحها أو حملها على ما لا ينافي ما ذكرنا.

(وأقلّ ما يلقي في الماء من السّدر ما يقع عليه الاسم) أي اسم السّدر، لما في صحيح ابن يقطين: عن العبد الصالح عليه السّلام... ويجعل في الماء شيء من سدر وشيء من كافور» (٦). (٧)

(وقيل: مقدار سبع ورقات)، ولعلّه لخبر معاويه بن عمّار: «أمرني أبو عبد الله عليه السّلام: أن أطرح فيه سبع ورقات سدر»، ولكن لا بدّ من تنزيهه على عدم إرادته الخصوصيه، لإتفاق الأصحاب ظاهراً على عدم الإلتزام بمقدار خاصّ لذلك، والظاهر أنّه متى خرج عن الإطلاق بسبب المزج و الخلط لم يجز، للشك في الإمتثال معه، وعدم صلاحيه المضاف للطهوريه، (٨) ولقوله عليه السّلام: «يغسل الميت بماء وسدر» (٩) ومع الخروج لم يصدق ذلك. (١٠)

قلت: ومع ذلك فللنظر فيه مجال، لعدم الدليل على هذا الإشتراط، بل لعلّ ظاهر الأدلّه

ص: ٢٩٤

١- (١). وسائل الشيعة، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، ج ٢، ص ٦٨٥، ح ١٤.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٢٢.

٣- (٣). المصدر، ص ١٢٣.

٤- (٤). الذريه: فئات قصب الطيب، و هو قصب من الهند، وقيل: هو مطلق الطيب المسحوق (مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٠٧، «ذره»).

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ١٣٩، ح ٢.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٦، ح ٨٩.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٢٥.

٨- (٨). المصدر، ص ١٢٧.

٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٦، ح ٨٨.

١٠- (١٠). المصدر، ص ٣٠٣، ح ٥٠.

خلافه، كالأمر بالغسل بماء السِّدر، إذ هو إن لم يرد منه خصوصيه المضاف فلا إشكال في شموله له (١) كما أن الظاهر من كلمات الأصحاب: قوّه القول بالإجتزاء به و إن خرج عن الإطلاق (٢) إلاّ أنه مع ذلك كلّه فالأحوط الأوّل إن لم يكن أولى وأقوى، بناء على تنزيل كلمات الأصحاب وأخبار الباب على عدم وجوب الخارج عن الإطلاق، وإن كان لا بدّ من صدق ماء السِّدر عليه.

ثم إن الظاهر اعتبار كون السِّدر ممّا يصحّ مزجه مع الماء، لأنّ المراد به التّظيف، ولا يتحقّق بدون طحنه.

(و) إذا فرغ من ماء السِّدر غسّله (بعده بماء الكافور على الصّيه السّابقه)، وفيه جميع ما مرّ في ماء السِّدر: من اعتبار اسم الكافور، أو اسم مائه، والبقاء على الإطلاق و التّرتيب وغير ذلك.

وفي خبر عمّار عن الصادق عليه السّلام: «نصف حبّه»، فالأقوى اعتبار الصّيه بدق المتقدّم في السِّدر، وقضيه إطلاق الأخبار، الإكتفاء بمصداق الكافور من غير (٣) فرق بين جلاله وغيره، لكنّه يظهر من بعض قدماء الأصحاب: وجوب كونه من الأوّل، والمراد به الخام الذي لا يطبخ، وقيل: إن مطبوخه يطبخ بلبن الخنزير. (٤)

قلت: لكن ظاهر الأخبار أجزاء المطبوخ، ووجهه عدم حصول اليقين بالنّجاسه، والأصل الطّهاره.

(و) إذا فرغ من تغسيله بماء الكافور فليغسّله (بماء القراح أخيراً) إجماعاً وسنّه مستفيضه والمراد بالقراح الماء الذي لا يخالطه ثقل من سويق وغيره، وربما ظنّ أنّه لا يجزئ التّغسيل بماء السّيل ونحوه ممّا مازجه شيء من الطّين ونحوه، ولا ريب في ضعفه، إذ لا دليل عليه سوى وقوع هذا (٥) القيد في الأخبار، وفيه: أنّ مقابلته بماء السِّدر و الكافور تشعر بإرادته كونه ليس بماء سدر وكافور. (٦)

ص: ٢٩٧

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٢٧.
- ٢- (٢). المصدر، ص ١٢٩.
- ٣- (٣). المصدر، ص ١٣٠.
- ٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطّهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٥٥.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٣١.
- ٦- (٦). المصدر، ص ١٣٢.

فى كىفبه غسل المىء

ثم إنه يجب أن تكون كىفبه الغسل به (كما يغسل من الجنابه)، فبىءاً بالرأس ثم الجانب الأىمن ثم الأىسر كالىسل بالماءىن السابقىن من غير خلاف، وىءلّ علىه الأخبار (١) المسىفبضه المشبّهه له بغسل الجنابه، بل فى بعضها التعللىل بأنّه جنب بخرج النطفه منه عند الموت. (٢)

فى وضوء المىء

(و) فى وحب (وضوء المىء ترءء): من قول الصءءق علىه السىلام فى بئر عبء الله بن عبىء بعء أن سألّه عن الغسل المىء؟: «ىطرح علىه برفه، ثم يغسل فرجه وىوضاً وضوء الصلاه». (٣)

ومن ترك الرضا علىه السىلام بواب ابن بقطىن فى الصىءببب بىء سألّه: «عن غسل المىء أفبه وضوء الصلاه أم لا-؟ فقال: بىءاً بمرافقه، فىغسل بالبرض، ثم يغسل وجهه ورأسه بالسىءر...»، مضافاً إلى قصور تلك الأدله عن إفاءه الوبوب سنءاً وءلاله مع إعراض المشهور عنها (٤). (٥)

(و) من هنا كان (الأشبّه أنه لا- بىب) بل قد بترءء فى أصل مشروعبته، لكن قد بءفع ذلك بانبجارها بالشهره المبكبىه ببب المءآخرىن على الإستبباب، وربّما كان أحوط أيضاً لما عرفته من شبّهه الوبوب.

(ولا بببوز الإقتصار على أقل من الغسلات المءكوره إلا عند الضروره) كما لو لم ببء إلا ماء غسله واحءه أو غسلتىن، وكأنّه لقاعهه المىسور، والإستبباب.

ثم إنه هل ببب إببببب ماء القراح، لظهور الأدله فى أهمبته بالنسبه إلى أوبوه وأنه الذى به ببصل رفع البءء، (٦) أو السابق فالسابق، لوبوب البءاه به المسىءء (٧) من الأدله، فالأصل ببببب بسقوطه عند بعءر شرطه من بفرق ببب الإببببب و الإبببببب.

ص: ٢٩٨

١- (١). رابب بهببب الأحكام، ب، ص ٣٠٥.

٢- (٢). بوابر الكلام، ب، ص ١٣٣.

٣- (٣). بهبببب الأحكام، البهاره، باب ١٣، ب، ص ٣٠٢، ب ٤٦.

٤- (٤). المببببب، ص ٤٤٦، ب ٨٩.

٥- (٥). بوابر الكلام، ب، ص ١٣٥.

٦- (٦). المببببب، ص ١٣٦.

فى التيمم بدل الفأئت من الأغسال:

ويجب التيمم بدل الفأئت، لعموم بدليه التراب. قلت: وقد يشكل ذلك بناءً على المختار عن أنّ غسل الميت عمل واحد، لعدم ظهور أدلّه التيمم فى بدليته عن الجزء، فالمسأله لا تخلو من إشكال، (١) وإن كان الذى يقوى الآن فى النظر سقوط التيمم.

(ولو عدم الكافور و السيدر غسيل بالماء القراح) بلا إشكال ولا خلاف، فإحتمال القول حينئذ: بالانتقال إلى التيمم، بناءً على أنّ غسل الميت عمل واحد وقد تعدّر بتعدّر جزئيه، لا إنتفات إليه لقاعده الميسور وغيرها.

(وقيل: لا تسقط الغسله بفوات ما يطرح فيها) وكأنّه لظهور كثير من الأخبار بكونه واجباً مستقلاً لا جزءاً، كقوله عليه السلام: «غسله بماء وسدر» (٢). (٣)

(و) ممّا سمعته فى بيان الوجهين، قال المصنّف: (فيه تردّد)، قلت: لا يخلو الأول من قوه و إن كان الثانى أحوط إن لم يكن أولى، لما سيأتى (٤) ممّا دلّ على كون المحرم كالمحل غسله وغيره إلا أن لا يقربه كافور، إذ المتعدّر عقلاً كالمتعذر شرعاً.

ثمّ إنّ الظاهر وجوب إعادة الغسل لو وجد الخليطان قبل الدفن على كلّ من القولين (٥) لعدم ظهور الأخبار فى بدليه الممكن عن المتعدّر، حتّى يقتضى الإجزاء، فهو من قبيل الأعذار، بخلافه بعده قطعاً، مع إستلزامه التّيش، وهو لا يخلو من نظر، اللهم! إلا أن يفرّق بين الأجزاء قبل الدفن وبعده تنزيلاً لما بعد الدفن منزله انتهاء زمان التّكليف بخلافه قبل الدفن، وهو لا يخلو من وجه.

كما أنّ المتّجه بناءً على المختار وجوب الغسل بمسّه، وكأنّه للإستصحاب وعدم إفاده مثل ذلك طهاره للميت، لكن قد يناقش فيه بظهور الأدلّه فى قيام الإضطرارى من الطّهارات مقام الإختيارى، خصوصاً فى التيمم، لما دلّ على أنّه بمنزله الماء (٦) وأنّه أحد (٧)

ص: ٢٩٩

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). المصدر، ص ١٣٨.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٤٠.

٦- (٦). راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٠، ح ٥٥.

٧- (٧). المصدر، ح ٥٤.

الطهورين، لكن قد يدفع الأخير بأن وجوب الغسل بالمس إنما هو للنجاسة التي لا ترتفع بالتيمم. (١)

٢٤٠/٤

فى كيفية تيمم الميت

(ولو خيف من تغسيله) أى الميت ولو صبأً (تناثر جلده كالمحترق و المجدور يتيمم بالتراب)، ويدل عليه الخبر (٢) المجهور سنده بما سمعت عن زيد بن على عن آباءه عن على عليهم السلام قال: «إن قوماً أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله، فقالوا: يا رسول الله! مات صاحب لنا و هو مجدور، فإن غسّلناه انسلخ، فقال: يّمموه». (٣)

وكيفية تيممه (كما يتيمم الحى العاجز) رأساً الذى لا قابليه له بأن يتولّى شيئاً من الفعل ولو بمعين، فإنه حينئذ يتولاه بتمامه الأجنبى عدا النيه، وبها يفترق عن الميت، لوجوبها على المباشر، إذ هو المكلف بالتيمم بخلاف الحى. (٤)

٢٤٤/٤

مستحبات غسل الميت

وسُنن الغسل:

١. (أن يوضع) الميت (على ساجه) أو سريره، ويرشد إليه -مضافاً إلى ما عساه يشعر به ما فى بعض الأخبار (٥) من الأمر بوضعه على المغتسل إنه أحفظ لبدن الميت من التلّطخ.

٢. ويستحبّ وضعه (مستقبل القبلة) على هيئه المستحضر، فيستقبل بباطن قدميه ووجهه القبلة بلا خلاف أجده بين أصحابنا فى الكيفية، نعم هو واقع بالنسبة للإستحباب و الوجوب، (٦) والأقوى الأول، للأصل، وإطلاق أكثر الأدلّه.

و صحيح ابن يقطين: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغتسل، موجّهاً وجهه نحو القبلة، أو يوضع على يمينه ووجهه إلى القبلة؟ قال: يوضع

ص: ٣٠٠

١- (١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٤١.

٢- (٢). راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٣، ح ١٤٥.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٤٢.

٤- (٤). المصدر، ص ١٤٤.

٥- (٥) .راجع الكافي، ج٣، ص١٤١، ح٥.

٦- (٦) .جواهر الكلام، ج٤، ص١٤٤.

كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره» (١). (٢).

والأمر بوضعه مستقبل القبلة عند إرادته تغسيه في مرسل يونس (٣) وخبر الكاهلي، (٤) وهما مع القصور في الشئند واشتهار «إفعل» في الندب - قد يظن أو يقطع بإرادته منه هنا بعد ما سمعت، وخصوصاً مع إشمالهما على كثير من المستحبات.

٣. (و) كذا يستحب (أن يغسل تحت الظلال) سقفاً كان أو غيره للصحيح عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن الميت هل يغسل في الفضاء؟ قال: لا بأس، وإن ستر فهو أحب إلي» (٥). (٦).

٤. (و) كذا يستحب (أن يجعل لماء الغسل فيه) تختص به إجماعاً وللحسن بإبراهيم قال: «... وكذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة». (٧).

٥. (ويكره إرساله في الكنيف) المعد لقضاء الحاجة، لمكاتبه الصغار في الصحيح أبا محمد عليه السلام: «هل يجوز أن يغسل الميت وماؤه الذي يصب عليه يدخل إلى بئر كنيف؟ فوقع عليه السلام: يكون ذلك في بلائع»، وهو مع إعتضاده بالإجماع، كاف في إثبات ذلك. (ولا بأس بالبلوعة) وإن اشتملت على نجاسه، لإطلاق الصحيح المتقدم. (٨).

٦. (و) يستحب (أن يفتق قميصه) إن افتقر إليه الترع من تحته بإذن الوارث البالغ الرشيد، ولكن قد يتأمل فيه لإطلاق خبر عبد الله بن سنان: «ثم يخرق القميص إذا غسل وينزع من رجليه»، (٩) فلعل الأقوى حينئذ القول به مطلقاً. (١٠).

٧. (و) إذا فتق قميصه (ينزع من تحته) لما سمعته من الخبر، إنما البحث في أنه هل المستحب تغسيه عرياناً مستور العوره، أو المستحب تغسيه في قميصه، لما في صحيح ابن

ص: ٣٠١

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٣٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٤٥.

٣- (٣). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥.

٤- (٤). المصدر، ص ١٤٠، ح ٤.

٥- (٥). المصدر، ص ١٤٢، ح ٦.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٤٦.

٧- (٧). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٢٧، ح ٣.

٨- (٨). الكافي، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٣.

٩- (٩). المصدر، ص ١٤٤، ح ٩.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٤٧.

مسكان، (١) وابن خالد: «إن استطعت أن يكون عليه قميص فتغسل من تحت القميص». (٢).

أو أنه مخير بين الأمرين جمعاً بين هذه الأخبار وبين ما دلّ عليه عرباناً مستور العوره خاصه، كالصحيح عن الصادق عليه السلام قال: «إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر عنك عورته إمامي و إمامي غيره، ثم تبدأ...». (٣)

وفي الخلاف: «دلينا إجماع الفرقه وعملهم إنه مخير بين الأمرين» (٤) ولعل الأقوى التخيير.

٨. (و) كذا يستحب أن (يستر عورته) حيث لا يوجد ما يقتضى الوجوب كما لو كان المغسل أعمى، قلت: قد يناقش حينئذ في ثبوت الإستحباب، والأمر في الأخبار بستر العوره، ظاهره الوجوب.

٩. (و) كذا يستحب (تلين أصابعه برفق) فإن تعبير تركها، وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام، وفي خبر الكاهلي: «ثم تلين مفاصله، فإن امتنعت عليك فدعها، ثم ابدأ بفرجه» (٥). (٦)

١٠. (و) كذا يستحب أن (يغسل رأسه برغوه السدر) ياتفاق فقهاء أهل البيت عليهم السلام، مضافاً إلى ما فى مرسل (٧) يونس: «ثم اغسل رأسه بالزغوه...» (٨) لكن لا دلالة فيهما على كون ذلك (أمام الغسل) وإن ذكر ذلك المصنف هنا، ولعل القول: باستحباب ذلك وجعله من أجزاء الغسل بناءً على ما تقدم سابقاً من عدم اشتراط بقاء الإطلاق فى غسله السدر، لا يخلو من قوه. (٩)

١١. (و) كذا يستحب أن (يغسل فرجه ب) ماء (السدر و الحرض) أى الأشنان، سابقاً على الغسل، لخبر الكاهلي. (١٠)

١٢. (و) كذا يستحب أن (تغسل يده) إجماعاً، إن خلت من النجاسه وإلا فيجب،

ص: ٣٠٢

١- (١). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٣٩، ح ٢.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٦، ح ٨٨.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ١٣٨، ح ١.

٤- (٤). الخلاف، الجنائز، مسأله ٤٦٩، ج ١، ص ٦٩٢.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٥٠.

٦- (٦). الكافي، ج ٣، ص ١٤٠، ح ٤.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٥٠.

٨- (٨). الكافي، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٥١.

١٠- (١٠). قد تقدم الخبر فراجع.

ولمرسل يونس: «ثم اغسل يديه ثلاث مرّات كما يغسل الإنسان من جنبه إلى نصف الذراع»، (١) ومنه استفاد إستحباب التّليث. (٢)

١٣. (و) يستحبّ أن (يبدأ) بعد ذلك (بشقّ رأسه الأيمن) لما في خبر الكاهلي: «ثم تحوّل إلى رأسه وابدأ بشقّه الأيمن من لحيته ورأسه». (٣)

١٤. (و) يستحبّ أن (يغسل كلّ عضو منه ثلاث مرّات في كلّ غسله) لمرسل يونس السابق.

١٥. (و) يستحبّ أيضاً (مسح بطنه) برفق (في الغسلتين الأوليين) أي قبلهما حذراً من خروج شيء بعد الغسل، ولخبر الكاهلي وغيره، (إلا- أن يكون الميت امرأه حاملاً) فلا- يستحبّ بل يكره لخبر أمّ أنس بن مالك، عن النبي صلّى الله عليه وآله قال: «إذا توفيت المرأة فأرادوا أن يغسلوها فليبدأوا بطنها فلتمسح مسحاً رقيقاً إن لم تكن حبلية فإن كانت حبلية فلا تحركها». (٤)

١٦. (وأن يكون الغاسل له عن يمينه) لإجماع الغنيه، (٥) وهو الحجّه فيه بعد المسامحه، مع عموم التّيامن المندوب إليه.

١٧. (و) يستحبّ أن (يغسل الغاسل يديه مع كلّ غسله) أي بعدها لما في مرسل يونس: من الأمر بغسلهما إلى المرفقين بعد كلّ غسله من الغسلتين الأولتين، (٦) «ثم يشفّه بثوب بعد الفراغ» من الأغسال الثلاثه للأخبار. (٧)

في مكروهات الغسل

٢٦٦/٤

١. (ويكره أن يجعل الميت بين رجليه) واستدلّ عليه جماعه بخبر عمّار: «ولا يجعله بين رجليه في غسله، بل يقف من جانبه»، (٨) وهو حسن لقصوره عن إفاده الحرمة، سيما بعد معارضته بما في خبر ابن سيابه: «لا بأس أن تجعل الميت بين رجليك وأن تقوم من فوقه،

ص: ٣٠٣

١- (١). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٥٢.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ١٤٠، ح ٤.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٠٢، ح ٤٨.

٥- (٥). كتاب الغنيه، (ضمن الجوامع الفقهيه) الصلاه، الصلاه على الأموات، ص ٥٠١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٥٤.

٧- (٧). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٣٨ و ١٤١، ح ١ و ٥.

فتغسله إذا قلبته يمينا وشمالا، تضبطه برجليك كيلا- يسقط لوجهه» فجمع بينهما بحمل الأول على الكراهه، والثاني على أصل الجواز. (١)

٢. (و) يكره أيضاً (أن يقعده) لخبر الكاهلي: «إياك أن تقعده» (٢) فما في صحيح الفضل عن الصادق عليه السلام حيث سأله عن الميت؟ فقال: «أقعده واغمز بطنه غمزاً رقيقاً...» (٣) محمول على أصل الجواز. (٤)

٣. (و) كذا يكره (أن يقص) شيء من (أظفاره وأن يرجل شعره)، لإجماع المعتمر و التذكرة (٥) وهو الحجج مضافاً إلى قول الصادق عليه السلام في خبر غياث: «كره أمير المؤمنين عليه السلام أن يحلق عانه الميت إذا غسل، أو يقلم له ظفر، أو يجر له شعر»، (٦) لكن قد يناقش (٧) فيه بمعارضه الإجماعين بمثلهما على الحرمة من الشيخ في الخلاف (٨) وابن زهره في (٩) الغنية. (١٠) لكن الأقوى في النظر الأول، إذا أقصى ذلك تصادم الأدلة من الجانبين، فيبقى الأصل سالماً عن المعارض، وكيف مع إمكان ترجيح أدله الأول بالشهره المحكيه، وضعف احتمال إرادته الكراهه بالمعنى الأعم.

٤. (و) كذا يكره (أن يغسل مخالفاً فإن اضطر غسله غسل أهل الخلاف).

٢٧٣/٤

في تكفين الميت

الثالث من أحكام الأموات

إشاره

(في تكفينه) وهو كالتغسيل وغيره من أحكامه، لا- خلاف- فتوى ونصيأ- في وجوبه، وفيه فضل جليل وثواب جسيم (ويجب أن يكفن في ثلاثه أقطاع) لا أقل، بلا خلاف أجده (١١) عدا سائر،

ص: ٣٠٤

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٧، ح ٩٣.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ١٤٠، ح ٤.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٥٦.

٥- (٥). تذكرة الفقهاء، الطهاره، ج ١، ص ٤١ و ٤٢.

٦- (٦). الكافي، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٢.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٥٧.

- ٨- (٨). الخلاف، الجنائز، مسأله ٤٧٣، ج ١، ص ٦٩٣.
- ٩- (٩). كتاب الغنيه (ضمن الجوامع الفقيهيه)، الصلاه، الصلاه على الأموات، ص ٥٠٢.
- ١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٥٧.
- ١١- (١١). المصدر، ص ١٥٨.

فاجتري بالثوب الواحد، وهو ضعيف للإجماع المنقول، كالسنة (١) على خلافه، ولا مستند له سوى الأصل، وقول أبي جعفر عليه السلام في الصحيح: «إنما الكفن المفروض ثلاثه أثواب، أو ثوب تام لأقل منه، يوارى فيه جسده كله، فما زاد فهو سنه إلى أن يبلغ خمسه، فما زاد مبتدع» (٢) والأصل مقطوع بما عرفت، والصحيح مع أنه مستلزم للتخيير بين الأقل و الأكثر.

وفى الكافي بالواو، لا يصلح (٣) لمقاومه ما ذكرنا، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأه، لإطلاق الأدله، فما في بعض الأخبار (٤) مما ينافيه مطرح أو مؤول.

كما أنه ينبغي القطع أيضاً بعدم اعتبار النيه فيه، ولعله بعد ظهور الإجماع من الأصحاب على ذلك. (٥)

وكيف كان، فالواجب في الأقطاع الثلاثة على المشهور بل الإجماع (مترز) بكسر الميم، ثم الهمزه الساكنه، ويقال له: إزار في اللغه و الأخبار، ويجزئ فيه مسماه عرفاً، وحده في جامع المقاصد (٦): من السرّه إلى الرّكبه، وقد يقال: بإستحباب كونه من الصدر إلى الشاقين لقول الصادق عليه السلام في خبر عمّار: «ثمّ الإزار طولاً حتّى يغطّي الصدر و الرّجلين (٧)». (٨)

الأثواب الخمسه

وكيف كان، فيدلّ على اعتباره في الكفن، قول الصّادق عليه السّلام: «يكفّن الميت في خمسه أثواب: قميص لا يزّر عليه، وإزار، وخرقه يعصب بها وسطه، وبرد يلفّ فيه، وعمامه يعتّم بها ويلقى فضلها على صدره (٩)». (١٠) إذ بعد معلوميه إستحباب الخرقه و العمامه، ينحصر الواجب في الثلاثه. (١١)

ص: ٣٠٥

١- (١). راجع خبر سماعه في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩١، ح ١٨ و ٢١.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٢٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٥٩.

٤- (٤). راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩١، ح ١٩.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٥٩.

٦- (٦). جامع المقاصد، الطهاره، تكفين الميت، ج ١، ص ٣٨٢.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٦٠.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٥٥.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٦١.

١٠- (١٠). الكافي، ج ٣، ص ١٤٥، ح ١١.

١١- (١١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٦٢.

(وقميص) والواجب منه مسمّاه عرفاً ولم يكن من الأفراد النّاديه، وقدره بعضهم بما يصل إلى نصف السّاق ولا بأس، وربّما احتمل الإكتفاء به وإن لم يبلغ إستحباب الخرقه و العمامه، ينحصر الواجب في الثلاثة. (١)

(وقميص) والواجب منه مسمّاه عرفاً ولم يكن من الأفراد النّاديه، وقدره بعضهم بما يصل إلى نصف السّاق ولا بأس، وربّما احتمل الإكتفاء به وإن لم يبلغ نصف السّاق، وهو مشكل لندرته في زمان صدور الأخبار ويدلّ عليه صحيح ابن سنان: «ثم الكفن قميص غير مزور ولا مكفوف وعمامه يعصب بها رأسه ويردّ فضلها على رجليه» (٢). (٣)

(وإزار) أي ثوب يشمل جميع بدنه طولا وعرضاً بلا خلاف أجده، وفي السنّه (٤) ما يغني عن الإستدلال بغيرها عليه.

ثم إنّ المشهور في كيفية تكفينه أن يبدأ أولاً بلقافه الفخدين، ثم المتر، ثم القميص، ولا بأس به لمرسل يونس، وموثقه عمّار عن الصادق عليه السّلام، وفي الأوّل: «ابسط الحبره بسطاً، ثم ابسط عليها الإزار، ثم ابسط القميص عليه، وتردّ مقدّم القميص عليه، ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته موضع سجوده، وامسح بالكافور على جميع مفاصله - إلى أن قال -: ثمّ يحمل فيوضع على قميصه...» (٥) ولا ريب منافاته للمشهور، إلا أن يرد بالإزارها اللقافه (٦) الأولى وتكون الحبره حينئذ اللقافه الثانيه المستحبه، فلا ينافي المشهور. (٧)

(ويجزئ عند الصّـروره) عقلا - أو شرعاً (قطعه) من القطع الثلاثه بلا خلاف أجده، والمراد بالإجزاء وجوب التّكفين بالميسر منها، للأصل وعدم سقوط الميسور بالمعسور.

٢٩١/٤

في عدم جواز التّكفين بالمغصوب والنّجس و الحرير

(ولا يجوز التّكفين) بالمغصوب إجماعاً، وللتّهي عن التّصرف، ولا بالنّجس ولو عرضيه

ص: ٣٠٦

١- (١). المصدر.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ١٤٤، ح ٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٦٥.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢ من أبواب التّكفين.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ١٤٣، ح ١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٦٧.

٧- (٧). المصدر، ص ١٦٨.

إجماعاً، ولعلّه يرشد إليه وجوب إزالتها عن الكفن بعد التّكفين، فقبله بطريق أولى ولا (بالحرير) المحض إجماعاً سواء كان رجلاً أو امرأة، وربما يشعر به مرسل سهل قال: «سألته كيف تكفن المرأة؟ قال: ما يكفن الرجل» (١) ومرسل الفقيه عن أبي الحسن الثالث عليه السّلام: عن ثياب تعمل بالبرصه على (٢) عمل العصب اليماني من قرّ وقطن، هل يصلح أن يكفن فيها الموتى؟ قال: «إذا كان القطن أكثر من القرّ فلا بأس». (٣)

والمناقشه في سنده كالمناقشه في متنه بعدم إقتضاء البأس الحرمة، مدفوعه بالإنجبار. ثمّ إنّه قد يشعر إقتصار المصنّف على المنع من الحرير بالنسبه إلى جنس الكفن، بجواز التّكفين بغيره مطلقاً وإن كان ممّا يمنع من الصّلاه به، ولعلّه لعدم إستفاده اعتبار أزيد من ذلك من الأخبار. (٤)

وقد يناقش في ذلك بعدم إحصار الأدلّه في الأخبار، ففي الغنيه (٥): لا يجوز أن يكون ممّا لا تجوز فيه الصّلاه من اللباس، وأفضله الثّياب البيض من القطن أو الكتان كلّ ذلك بدليل الإجماع.

وكيف كان، فالذي يقوى في النّظر عدم جواز التّكفين بجنس ما يمنع من الصّلاه فيه كسائر ما لا يؤكل لحمه. (٦)

وهل يعتبر السّاتريه في كلّ قطعه من القطع الثلاثه، أو يكفي حصول السّتر بالمجموع؟

صرّح في جامع المقاصد (٧) بالأوّل، ولأنّه المتبادر من الأثواب وقد يمنع، بعد إطلاق الأدلّه بالإجتزاء بثلاثه أثواب، ولخلوّ كلام الأصحاب عن النّص على شيء من ذلك - نفيّاً وإثباتاً - تعرف أنّ الثاني لا يخلو من قوّه وإن كان الأحوط الأوّل. (٨)

في الحنوط

٣٠١/٤

ويجب الحنوط على المشهور، وعن ظاهر الغنيه: الإجماع عليه، وهو الحجّه، والأمر به في

ص: ٣٠٧

- ١- (١). الكافي، ج ٣، ص ١٤٧، ح ٢.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٦٩.
- ٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ١٤٩، ح ١٢.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٧٠.
- ٥- (٥). كتاب الغنيه (ضمن الجوامع الفقهيّه)، الصلاه، الصلاه على الأموات، ص ٥٠١ و ٥٠٢.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٧١.
- ٧- (٧). جامع المقاصد، الطهاره، ج ١، ص ٣٨٢.

عدّه أخبار، (١) وهل هو قبل التكفين لقول الباقر و الصادق في صحيح زراره: «إذا جففت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود (٢)» (٣) أو بعد التكفين، ولعل الأقوى جواز الكل، للأصل، وإطلاق كثير من الأدلة، وإن كان الأولى تقديمه على الكفن، للصحيح المتقدم. (٤)

٣٠٤/٤

في مسح المساجد السبعة بالحنوط

(و) كيف كان ف- (يجب أن يمسح) أى يحنط (مساجده) السبعة بالحنوط إجماعاً ونصوصاً. (٥)

ثم إن ظاهر المصنّف وغيره إيجاب المسح فى تحنيط المساجد، ولعلّه للأمر به فى بعض الأخبار، لكن يظهر من جماعه: أنّ الواجب الوضع و الأساس، بل إستحباب المسح ولعلّه لإطلاق الأمر بالجعل فى جملة من الأخبار، لكن قد يقال: أنّه يجب تنزيل هذا المطلق على المقيد ومنه تعرف قوّه الأوّل.

وعلى كلّ حال، فظاهر (٦) المصنّف: عدم وجوب الزائد على ذلك، للأصل، والإقتصار على الأمر بجعل الحنوط فى المساجد من الصادق عليه السّلام بعد أن سئل عن الحنوط للميت؟ فقال: «إجعله فى مساجده»، (٧) والنّهى عن مسّ (٨) مسامعه بكافور فى خبر (٩) عثمان النّوا.

والمراد بالمسح بالحنوط هو المسح (بما تيسّر من الكافور) ممّا يصدق معه المسح به، ولا مقدّر للواجب فيه على المشهور بين المتأخّرين، للأصل، وإطلاق كثير من الأدلة، مع قصور أكثر ما دلّ (١٠) على التقدير سنداً بل دلالة، وإختلاف الجميع فى المقادير قلّه وكثره، فيتّجه حينئذ حملها على الإستحباب، لقصورها عن تقييد تلك المطلقات. (١١)

ص: ٣٠٨

١- (١). سيأتى التعرّض لبعضها فى أثناء البحث؛ وراجع وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٧٤٧.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٧٥.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٣٦، ح ٤٨.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعة، الباب ١٦ من أبواب التكفين.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٧٦.

٦- (٦). بل الظاهر أو الصريح خلافه.

٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ١٤٦، ح ١٥.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٧٧.

٩- (٩). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٤٤، ح ٨ فقد ورد الخبر فيه كاملاً.

١٠- (١٠). المصدر، ص ١٥١، ح ٤ و ٥.

١١- (١١). راجع وسائل الشيعة، الباب ٧ من أبواب التكفين.

ولا- فرق فيما ذكرنا من التحنيط بالنسبه إلى سائر الأموات رجالا ونساءً (إلا أن يكون الميت محرماً فلا يقربه الكافور) بلا خلاف أجده فيه، وإطلاق الأدله يقتضى عدم الفرق فيه بين الغسل و التحنيط وغيرهما.

ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك (١) قول الصادق عليه السّلام بعد أن سُئِلَ عن المحرم يموت كيف يصنع به؟: «إنّ عبد الرحمن بن الحسن مات بالأبواء (٢) مع الحسين عليه السّلام و هو محرم...فصنع به كما يصنع بالميت و غطّى وجهه ولم يمسه طيباً» (٣). (٤).

في بيان مقدار الحنوط

(وأقلّ الفضل في مقداره) أى الحنوط للتحنيط من دون مشاركته الغسل في جميع هذه التقادير كما هو ظاهر المصنّف (درهم)، وفي المعتبر (٥): نفى علم الخلاف عنه وعن التقديرين الآخرين ولعله الحجّه و الظاهر أنّ تحديد الأقل بالدرهم لا مستند له. (٦).

وكذا لم نجد شاهداً للمقدار الآخر الذى ذكره المصنّف بقوله: (وأفضل منه أربعة دراهم) سوى ما عرفته من نفي الخلاف في المعتبر، نعم في المحكى من عبارته الفقه الرضوى أنه: «إن لم يقدر على مقدار الأكثر فأربعة دراهم» (٧). (٨).

(وأكمّله ثلاثه عشر درهماً وثلاث) للإجماع، وللأخبار (٩) الدّاله على أنّ الحنوط الذى نزل للنبي صلى الله عليه وآله، أربعون درهماً، وقسّمه أثلاثاً بينه وبين على وفاطمه ولما فى مرفوعه إبراهيم بن هاشم: «السّينه فى الحنوط ثلاثه عشر درهماً وثلاث أكثره» (١٠). (١١).

ص: ٣٠٩

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٨١.
- ٢- (٢). الأبواء: مكان بين الحرمين، عن المدينة نحواً من ثلاثين ميلاً (مجمع البحرين، ج ١، ص ٨١ «أبا»).
- ٣- (٣). تهذيب الأحكام، الحجّ، باب ٢٥، ج ٥، ص ٣٨٣، ح ٢٥٠.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٨٢.
- ٥- (٥). المعتبر، الطهاره، تكفين الميت، ج ١، ص ٢٨٦.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٨٥.
- ٧- (٧). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٢٢، ص ١٦٨.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٨٦.
- ٩- (٩). راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٤٩، ح ٤١٦.
- ١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٨٧.
- ١١- (١١). المصدر.

هذا كله مع الإختيار و التمكن (و) أمّا (عند الضّروره) عقلاً أو شرعاً (يدفن بغير كافور) قطعاً، ولا بدل له شرعاً، للأصل، مع خلوّ الأدلّه عن ذلك، كما أنّ ظاهر الأدلّه حصر الحنوط بالكافور، كقول الصادق عليه السّلام: «الكافور هو الحنوط». (١)

تطيب الميت

(ولا- يجوز تطيبه) أى الميت (بغير الدّريه و الكافور) لقول أمير المؤمنين عليه السّلام: «ولا- تجمّروا الأكفان ولا تمسحوا موتاكم بالطيب إلا الكافور، فإنّ الميت بمنزله المحرم (٢)». (٣)

٣٣١/٤

سنن كفن الميت

مستحبات الكفن

١. (و) من (سنن هذا القسم: أن يغتسل الغاسل قبل تكفينه) إن أراد (أو يتوضأ وضوء الصّلاه) ولم أقف له على مستند، (٤) مع أنّ ظهور الروايات المعبره فى خلاف ذلك.

ففى صحيح (٥) ابن مسلم عن أحدهما قلت: «فالذى يغسّله يغسّله يغتسل؟ (٦) قال: نعم، قلت: فيغسّله ثمّ يلبسه أكفانه قبل أن يغتسل؟ قال: يغسّله ثمّ يغسل يديه من العاتق ثمّ يلبسه أكفانه ثمّ يغتسل».

وتزليل هذه الأخبار على إرادته الترتيب فى المستحبّ بالنسبه إلى قلّه الثّواب وعدمه -تصرّف لا شاهد عليه.

فلعلّ الأقوى الإقتصار على غسل مظانّ ما ينتجس من بدن المغسّل. (٧)

٣٣٩/٤

فى إستحباب الجبره

٢. (و) يستحبّ إجماعاً (أن يزداد الرّجل) بل المرأه -لما فى مرسل سهل بعد أن سأله:

ص: ٣١٠

١- (١). الكافى، ج٣، ص١٤٥، ح١٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج٤، ص١٨٨.

- ٣- (٣). علل الشرائع، باب ٢٥٨، ص ٣٠٨، ح ١.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٩١.
- ٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ١٦٠، ح ٢.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٩٢.
- ٧- (٧). المصدر، ص ١٩٣.

«كيف تكفن المرأة؟ فقال: ما يكفن الرجل...» (١). (٢)

(حبره) - بكسر الحاء وفتح الباء الموحدة - ضرب من برود تصنع باليمن من قطن أو كتان، وزاد المصنف كونها (عبريه) - بكسر العين أو فتحها - (غير مطرزه بالذهب) ولا بالحريز، زائده على الثياب الثلاثة المفروضة.

وأنكره جماعه من متأخري المتأخرين لعدم ظهور دليل على ذلك من أخبار الباب، بل في ظاهر أكثرها كونها اللفافة المفروضة كقول الباقر عليه السلام: «كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب: برد أحمر حبره، وثوبين أبيضين صحاريين (٣)» (٤). (٥)

وأنت خير بما في ذلك، إذ الأدلة غير منحصرة في الأخبار، والإجماعات المنقولة، على أنه قد تشعر به بعض المعتمدين أيضاً كقول أبي الحسن الأول عليه السلام: «إني كفنت أبي في ثوبين شطويين كان يحرم فيهما، وفي قميص من قمصه... وفي برد...» (٦). (٧)

لكن الإنصاف أن العمدة في إثبات الحكم عمل الأصحاب وإجماعاتهم، وإلا فليس في الروايات ما يفيد تمام المطلوب من كل وجه، بل لعل الأقوى في نظري أن استحباب الحبره ليس مخصوصاً بالثوب الرابع، بل يجزى لو كان هو الثالث، ويدل عليه كثير من الأخبار المتقدمه. (٨)

في استحباب الخرقه للفخذين

٣٤٩/٤

٣. (و) كذا يستحب زياده (خرقه لفخذه) إجماعاً، وإن اشتملت على الأمر الظاهر في الوجوب، لكن صرف ذلك إلى إرادته الإستحباب لازم في المقام، خصوصاً بعد قول

ص: ٣١١

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ١٤٧، ح ٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٩٥.

٣- (٣). نسبه إلى صحار، قويه باليمن ينسب إليها الثياب (مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٦١ «صحرا»).

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٣٧.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٩٦.

٦- (٦). الكافي، ج ٣، ص ١٤٩، ح ٨.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٩٧.

الصّادق عليه السّلام: «إنّ الخرقه لاتعدّ شيئاً، إنّما تصنع لتضمّ ما هناك وما يصنع من القطن أفضل منها...» (١). (٢).

ثمّ الخرقه ينبغي أن (يكون طولها ثلاثه أذرع ونصفاً في عرض شبر) ونصف كما في خبر (٣) عمّار عن الصّادق عليه السّلام، وفي عرض شبر في خبر يونس، (٤) ولعلّه لذا قال المصنّف: (تقريباً) (٥) جمعاً بينهما (ويشدد طرفاهما على حقويه، ويلفّ بما استرسل منها فخذاه لفاً شديداً) (٦) لما في مرسل يونس عنهم عليهم السّلام: «فشدها من حقويه، وضمّ فخذيه ضمّاً شديداً، ولفّها في فخذيه، ثمّ أخرج رأسها من تحت رجله إلى الجانب الأيمن، واغرزها في الموضع الذي لفتت فيه الخرقه، وتكون الخرقه طويله تلفّ فخذيه من حقويه إلى ركبته لفاً شديداً» (٧). (٨).

ثمّ إنّ المستفاد من النصّ و الفتوى كون وضع الخرقه (بعد أن يجعل بين إلبه شيء من القطن) لما يظهر من بعض الأخبار، والمراد بما بين إلبه في العبارة وغيرها، الوضع على دبره، ولا أجد فيه خلافاً في الجملة، وهو الحجّه، بعد قول الصّادق عليه السّلام في خبر عمّار: «تبدأ فتجعل على مقعدته شيئاً من القطن وذريره»، (٩) بل المستفاد من خبر يونس وغيره إستحباب وضعه على القبل أيضاً. (١٠)

(وإنّ خشى خروج شيء فلا بأس أن يحشى في دبره) لخبر يونس: «واحشوا القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء» (١١). (١٢).

ص: ٣١٢

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ١٤٤، ح ٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٠١.

٣- (٣). راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٥٥.

٤- (٤). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٤٣، ح ١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٠٢.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٠٣.

٧- (٧). كما في الكافي، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٠٣.

٩- (٩). المصدر.

١٠- (١٠). المصدر، ص ٢٠٦.

١١- (١١). المصدر.

١٢- (١٢). الكافي، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥.

٤. (و) كذا يستحبّ زياده (عمامه يعمّم بها) إجماعاً، وللنصوص، [\(١\)](#) وما في بعضها من ظهور الوجوب لا بدّ من صرفه إليه، وقد تقدّم أنّ الأقوى أنّ العمامه ليست من الكفن واجبه ومندوبه. [\(٢\)](#)

ويدلّ عليه نفي كونها منه في عدّه أخبار.

وهيئه وضع العمامه أن يعمّم بها (محنكاً) ويدلّ عليه قول الصادق عليه السّلام في مرسل ابن أبي عمير في العمامه للميت: «حنكه». [\(٣\)](#)

ومن المعروف في روايه خبر عثمان النوا [\(٤\)](#) يستفاد ما ذكره المصنّف من أنّه (يلفّ بها رأسه) لفتاً (ويخرج طرفها من تحت الحنك ويلقيان على صدره). [\(٥\)](#)

٥. (و) يستحبّ أن يزداد للمرأة لفتاه لثديها) ولا أجد فيه خلافاً.

٦. (و) كذا يستحبّ أن تزداد المرأة أيضاً (نمطاً) [\(٦\)](#) لما أرسله في السرائر. [\(٧\)](#)

و أمّا النمط: فعن الصحاح: أنّه ضرب من البسط، [\(٨\)](#) وعن الأساس [\(٩\)](#) والمغرب [\(١٠\)](#): أنّه ثوب من صوف. [\(١١\)](#)

قلت: لا يخفى بعد بعض ما في هذه الكتب عن كونه لفتاه، لكنّ المعروف في تفسيره عند الأصحاب: أنّه ثوب فيه خطط، بل في جامع المقاصد: «الظاهر أنّه لا خلاف في أنّ النمط ثوب كبير شامل للبدن كاللّفافه و الحبره» [\(١٢\)](#). [\(١٣\)](#)

ص: ٣١٣

١- (١). يأتي التعرّض لبعضها في أثناء البحث؛ و راجع وسائل الشيعه، الباب ٢ من أبواب التكفين.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٠٧.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ١٤٥، ح ١٠.

٤- (٤). راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٧، ح ٩٠.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٠٩.

٦- (٦). المصدر، ص ٢١٣.

٧- (٧). السرائر، الطهاره، غسل الأموات، ج ١، ص ١٦٠.

٨- (٨). الصحاح، ج ٣، ص ١١٦٥ مادة (نمط).

٩- (٩). أساس البلاغه، ص ٦٥٥ مادة (نمط).

١٠- (١٠). المغرّب، ج٢، ص ٣٣٠ ماده (نمط).

١١- (١١). جواهر الكلام، ج٤، ص ٢١٥.

١٢- (١٢). جامع المقاصد، الطهاره، تكفين الميّت، ج١، ص ٣٨٤.

١٣- (١٣). جواهر الكلام، ج٤، ص ٢١٦.

٧. (و) كذا يستحب أن (يوضع لها بدلاً عن العمامه قناع) أى خمار، بلا خلاف أجده بين المتأخرين، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك صحيحه (١) محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «يكفن الرجل في ثلاثه أثواب، والمرأه إذا كانت عظيمه فى خمسه: درع ومنطق وخمار ولفافتين». (٢)

٨. (و) يستحب أن يكون الكفن قطناً (أيضاً، وعن النهايه: الإجماع عليه، ويدل على المطلوب: قول الصادق عليه السلام فى خبر أبى خديجه: «الكتان كان لبنى إسرائيل يكفنون به، والقطن لأمه محمد صلى الله عليه و آله» (٣) ولقصور الروايات عن إفاده الوجوب تعين حملها على الإستحباب. (٤)

ثم إنه ينبغى إستثناء الحبره من إستحباب البياض، لما قد عرفت سابقاً من دلالة (٥) الأخبار المستفيضه على رجحان كونها حمراء. (٦)

٩. (و) يستحب أن ينثر على الحبره و اللفافه و القميص، ذريره) بل على سائر الكفن، لقول الصادق عليه السلام: «إذا كفت الميت فذر على كل ثوب شيئاً من ذريره وكافور» (٧). (٨)

والمراد بالذريره: الطيب المسحوق، وعليه ينبغى أن يقيد حينئذ ما تقدم من كراهه تطيب (٩) الميت به من المسك و العنبر ونحوهما بما إذا لم يسحقا، ولا- ينبغى الشك فى بعد ما ذكر: من إرادته المسحوق من كل طيب لمعروفه العلميه منها، ولعلّه هو الذى أراده فى المدارك: بأنه طيب مخصوص معروف بهذا الاسم الآن فى بغداد وما والاها (١٠). (١١)

وكيف كان، فلعلّ الإجتزاء بما سمعت من المعروف من عندنا الآن لا يخلو من قوه. (١٢)

١٠. (و) كذا يستحب أن (تكون الحبره فوق اللفافه) الواجبه، ويدل عليه روايه يونس:

ص: ٣١٤

- ١- (١). الكافى، ج ٣، ص ١٤٧، ح ٣.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢١٦.
- ٣- (٣). الكافى، ج ٣، ص ١٤٩، ح ٧.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢١٧.
- ٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢ من أبواب التكفين.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢١٨.
- ٧- (٧). الكافى، ج ٣، ص ١٤٣، ح ٣.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢١٩.
- ٩- (٩). المصدر، ص ٢٢٠.
- ١٠- (١٠). مدارك الأحكام، الطهاره، تكفين الميت، ج ٢، ص ١٠٦.

١١- (١١). جواهر الكلام، ج٤، ص٢٢٠.

١٢- (١٢). المصدر، ص٢٢١.

«أبسط الحبره بسطاً، ثم أبسط الإزار...» (١) نعم قوله: (والقميص باطنها) أى باطن اللفافه الواجبه، ظاهر فى إستحبابه أيضاً كالأول؛ و هو محلّ نظر لما عرفت من الوجوب.

١١. (و) من السّين أيضاً أن يكتب على الحبره و القميص و الإزار و الجريدتين (٢) اسمه وأنه يشهد الشهادتين) أى كتبه فلان يشهد أن لا إله إلا الله. (٣)

وعن النهايه: «و أنّ محمّداً رسول الله صلّى الله عليه و آله»، واقتصر بعض على الأولى، ولعلّه للاقتصار على ما جاء من الأخبار بكتابه الصادق عليه السّلام على حاشيه كفن ابنه إسماعيل: «إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله».

وكان ما عليه الأصحاب من ذكر الشّهاده الثّانيه أولى، لما رواه المجلسى فى البحار: من حاشيه كفن فاطمه عليها السّلام: «تشهد أن لا إله إلا الله و أنّ محمّداً رسول الله صلّى الله عليه و آله». (٤)

(و) لعلّه منه ومن غيره يظهر أنّه (إنّ ذكر الأئمّه عليهم السّلام) مع ذلك (وعدددهم إلى آخرهم كان حسناً) كما عليه الأصحاب، قال فى الغنيه: ذلك بدليل الإجماع (٥). (٦)

على أنّه قد يستأنس له بما نقله غير واحد عن غيبه الشّيخ عن أبى الحسن القمى أنّه «دخل (٧) على أبى جعفر محمّد بن عثمان العمرى رحمه الله، فوجده وبين يديه ساجه ونقّاش ينقش عليها آيات من القرآن، وأسماء الأئمّه عليهم السّلام على حواشيهما، فقلت: يا سيدى! ما هذه السّاجه؟ فقال: لقبرى تكون فيه وأوضع عليها، أو قال: أسند إليها...». (٨)

قلت: ومنه يستفاد إستحباب كتبه القرآن على الكفن، (٩) مع أنّه نقل فى البحار (١٠) وغيره عن جتّه الأمان للكفعمى عن السّجاد (١١) عن أبيه عن جدّه عليهم السّلام عن التّبي صلّى الله عليه و آله قال: «نزل

ص: ٣١٥

- ١- (١). الكافى، ج ٣، ص ١٤٣، ح ١.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٢٢.
- ٣- (٣). المصدر، ص ٢٢٤.
- ٤- (٤). بحار الأنوار، ج ٨١، ص ٣٣٥، ح ٣٦ فى أبواب الجنائز.
- ٥- (٥). كتاب الغنيه (ضمن الجوامع الفقهيّه)، الصلاه، الصلاه على الأموات، ص ٥٠٢.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٢٥.
- ٧- (٧). المصدر، ص ٢٢٦.
- ٨- (٨). الغيبه للطوسى، ص ٢٢٢.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٢٧.
- ١٠- (١٠). راجع بحار الأنوار، ج ٨١، ص ٣٣١، ح ٣٢.

جبرئيل على النبي صلى الله عليه وآله في بعض غزواته وعليه جوشن ثقيل... فقال: يا محمد، (١) ربك يقرأك السلام ويقول لك: إخلع هذا الجوشن وقرأ هذا الدعاء، فهو أمان لك ولأمتك - وساق إلى أن قال: - ومن كتبه على كفته استحيى الله أن يعذبه بالنار». (٢)

١٢. (و) مما ذكرنا يظهر لك وجه ما ذكره غير واحد من الأصحاب من إستحباب أن (يكون ذلك) أى الكتابه (بتربه الحسين عليه السلام) جمعاً بين الوظيفتين: الكتابه و التربه. (٣)

١٣. (و إن لم توجد) أى التربه (فبالإصبع) ولكن لا دلالة فيه من الأخبار. (٤)

١٤. ثم إنه قد عرفت سابقاً إستحباب الحبره (فإن فقدت الحبره) استحب أن (يجعل بدلها لثافه اخرى) كما نص عليه كثير من الأصحاب. (٥)

١٥. (و) من السنن أيضاً (أن يخاط الكفن بخيوط منه) بلا خلاف أجده بين الأصحاب، ولكن لم نقف على ما يدل عليه فى شىء من الأدله (و) نحوه قوله بعده: (لا تبل بالزريق).

١٦. (و) من السنن أن (يجعل معه جريدتان من سعف النخل) إجماعاً من الفرقة المحقه، (٦) قال الباقر عليه السلام فى صحيح زواره بعد أن سأله عن علّه وضع الجريده مع الميت؟ «يتجافى عنه العذاب و الحساب مادام العود رطباً، إنما العذاب و الحساب كلّه فى يوم واحد فى ساعه واحده قدر ما يدخل القبر ويرجع القوم، و إنما جعلت السنن لعفتان لذلك، فلا يصيبه عذاب و لا حساب بعد جفوفهما إن شاء الله» (٧). (٨)

ثم إن ظاهر إطلاق المصنّف: الإجتزاء بالجريده سواء، كانت ذراعاً أو عظمه أو شبراً أو أربع أصابع.

قلت: لكن المشهور تقدير كل واحد منهما بعظم الذراع، وربما يحتج له بخبر (٩) إبراهيم

ص: ٣١٦

١- (١). المصدر، ص ٢٢٩.

٢- (٢). جنّه الأمان (هامش مصباح الكفعمى)، ص ٢٤٦ و ٢٤٧.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٣١.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٣٢.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٣٣.

٧- (٧). الكافى، ج ٣، ص ١٥٢، ح ٤.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٣٤.

٩- (٩). المصدر، ص ٢٣٦.

عن رجاله عن يونس (١) عنهم عليهم السلام: «وتجعل له -يعنى الميت- قطعيتين من جريد النَّخل رطباً قدر ذراع» (٢) الحديث. (٣)

وكيف كان (فإن لم يوجد) النَّخل فلا يسقط أصل الإستحباب، بل يعوّض من غيره بلا خلاف أجده فى ذلك. (٤) ولذا قال (فمن السِّدر وإلا -فمن الخلاف)، لما رواه (٥) سهل عن غير واحد من أصحابنا (٦) قالوا: «قلنا له جعلنا فداك إن لم نقدر على الجريده؟ فقال: عود السِّدر. قيل: فإن لم نقدر على عود السِّدر؟ فقال: عود الخلاف». (٧)

(وإلا فمن شجر رطب) بدعوى الإجماع، وهو كذلك. (٨)

فى كيفية وضع الجريدتين

٤١٧/٤

(و) كيفية وضع الجريدتين أن (تجعل إحداهما من جانبه الأيمن مع الترقوه ويلصقها بجلده) على المشهور بين الأصحاب، (و) كذا وضع (الأخرى) مع الترقوه (من الجانب الأيسر) إلا أنها (بين القميص و الإزار) لما دلّ عليه الصّحيح أو الحسن عن جميل بن درّاج قال: قال عليه السّلام: «إنّ الجريده قدر شبر توضع واحده من عند الترقوه إلى ما بلغت ممّا يلى الجلد الأيمن، والأخرى فى الأيسر عند الترقوه إلى ما بلغت من فوق القميص» ولا يقدر فيها من الإضمّار كما مرّ غير مرّه. (٩)

١٧. (و) من جملة السّنين (أن يسحق الكافور بيده) لما فى خبر يونس عنهم عليهم السّلام: «ثمّ اعمد إلى كافور مسحوق» (١٠) ولا دلالة فيه على إستحباب السّحق باليد، فللتوقّف فيه حينئذ مجال.

ص: ٣١٧

١- (١). المصدر، ص ٢٣٧.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ١٤٣، ح ١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٣٧.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٣٨.

٥- (٥). راجع الكافي، ج ٣، ص ١٥٣، ح ١٠.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٣٩.

٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ١٥٣، ح ١٠.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٤٠.

٩- (٩). المصدر، ص ٢٤١.

١٠- (١٠). الكافي، ج ٣، ص ١٤٣، ح ١.

١٨. (و) من جملتها أيضاً أن (يجعل ما يفضل) من الكافور (من مساجده على صدره) على المشهور، لما يحكى من عبارته الفقه الرضوى: «تبدأ بجبهته وتمسح مفاصله كلها به، وتلقى ما بقى على صدره» (١). (٢).

١٩. (و) منها (أن يطوى جانب اللِّصافه الأيسر على) الجانب (الأيمن) من الميت (والأيمن) منها (على الأيسر) منها أو منه، ولا أجد فيه خلافاً.

٤٢٦/٤

فى مكروهات الكفن

ولما فرغ من ذكر مسنون هذا القسم شرع فى مكروهه:

١. (ويكره تكفينه بكتان) عند علمائنا، (٣) وذلك ظاهر فى دعوى الإجماع، ولعله كذلك، لما فى خبر أبى خديجه عن الصادق عليه السلام: «الكتان كان لبنى إسرائيل يكفنون به و القطن لأمه محمد صلى الله عليه وآله» (٤) وهو لا يخلو من إشعار بالكراهه بعد القطع باستحباب القطن، لما تقدم (٥).

٢. (و) كذا يكره (أن يعمل للأكفان المبتدأه أكمام) على المشهور بين الأصحاب (٦) للمرسل عن الصادق عليه السلام قال: «قلت له: الرّجل يكون له القميص أيكفن فيه؟ فقال: إقطع أزراره، قلت. وكمه؟ قال: لا، إنما ذلك إذا قطع له و هو جديد لم يجعل له كماً، فأما إذا كان ثوباً لبيساً فلا تقطع منه إلا أزراره»، (٧) وضعف سنده يوجب حمله على الكراهه.

٣. (و) كذا يكره (أن يكتب عليها) أى على الأكفان (بالسواد)، ولم نقف على دليل يقتضى الكراهه، فضلاً عن الحرمة، سوى دعوى تناول النهى عن التكفين بالسواد له فهو إنما يفيد الكراهه، لقصوره عن إفاده الحرمة.

٤. (و) كذا يكره (أن يجعل فى سمعه أو بصره شيئاً من الكافور) كما تقدم الكلام فيه. (٨)

ص: ٣١٨

١- (١). فقه الإمام الرضا عليه السلام، باب ٢٢، ص ١٦٨.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٤٤.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٤٥.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ١٤٩، ح ٧.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٤٦.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٥٤.

مسائل ثلاث

الأولى: إذا خرج من الميت نجاسة

قبل تكفينه تنجس بها بدنه، ووجب إزالتها عنه من غير فرق فى ذلك بين كونها بعد تمام الغسل أو فى أثناءه، بلا خلاف أجده فيه، ويدل عليه قول الصادق عليه السلام: «إن بدا من الميت شىء بعد غسله فاغسل الذى بدا منه ولا تعد الغسل» (١). (٢)

وكذا إذا كان خروج النجاسة (بعد تكفينه ف) لا- إشكال فى عدم وجوب إعادته الغسل أيضاً لما عرفت، وإن لاقت جسده (٣) غسلت بالماء) لما عرفت من وجوب إزالة النجاسة عنه (٤) وربما يظهر من الأردبيلي (٥): الإجماع على وجوب إزالة النجاسة عن البدن قبل الدفن مطلقاً.

(و) أمّا (إن لاقت) النجاسة (كفنه فكذلك)، أى كالبدن تغسل بالماء ويؤيده أوامر القرض، وما تقدم سابقاً من عدم جواز التكفين بالنجس، (إلا أن يكون بعد طرحه فى القبر، فإنها تقرض).

(ومنهم من أوجب قرضها مطلقاً)، وكأنه لقول الصادق عليه السلام فى الصحيح إلى ابن أبى عمير: «إذا خرج من الميت شىء بعد ما يكفن فأصاب الكفن قرض من الكفن». (٦)

والمناقشه فى سنده بالإرسال فى غير محلّه بعد كون المرسل ابن أبى عمير، ولكن لا وجه لدعوى معارضته بالأخبار السابقة الآمره بالغسل، فتتزل حينئذ هذه على الوضع فى القبر مطلقاً، أو مع قيد عدم التمكّن من الغسل.

(و) من هنا قال المصنّف: أن (الأول أولى)، إذ ذلك من تعارض الإطلاق و التقييد. (٧)

كفن المرأة على زوجها

المسألة (الثانية: كفن المرأة على زوجها)، إجماعاً (و إن كانت ذا مال) لخبر الشكونى عن

- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج٤، ص٢٤٨.
- ٣- (٣). المصدر، ص٢٥٠.
- ٤- (٤). المصدر.
- ٥- (٥). راجع مجمع الفوائد و البرهان، الطهاره، غسل الأموات، ج١، ص٢٠٠.
- ٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج١، ص٤٥٠، ح١٠٣.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج٤، ص٢٥٢.

جعفر (١) عن أبيه: «إن أمير المؤمنين عليه السلام قال: على الزوج كفن امرأته إن ماتت» (٢). (٣)

فلا فرق حينئذ بين المدخول بها وغيرها ولا بين الصّغيره والكبيره ولا بين الحرّه والأمه، ولا بين النّاشزه والمطيعه، ولا بين العاقله والمجنونه، ولا بين الدّائمه والمتمتع بها، لإطلاق النّص، وإطلاق معقد الإجماعات. (٤)

هذا إذا كان الزوج موسراً، وأما إذا كان معسراً فقد صرح جماعه: بأنّها تكون حينئذ من تركتها لأنّ ما دلّ على كون الكفن من أصل المال ظاهر في تناوله للرجل والمرأه، والمتميّن من خروجه عنه بالنسبه للزوجه إنّما هو مع يسار الزوج. (٥)

ولو أعسر عن البعض وجب ما تيسّر، لعدم سقوط الميسور بالمعسور، ولأنّ إيجاب الكفن يقتضى جميع أجزائه وإحتمال سقوطه بتعدّد الكلّ ضعيف، وهل يزاحم وجوب الكفن حقّ الدّيان أو النّفقه الواجبه ونحوهما من الحقوق الماليه، أو يقدّم عليها؟ احتمالان: أقواهما الأوّل. (٦)

٤٤٨/٤

في كفن الرّجل

(ويؤخذ كفن الرّجل من أصل تركته) دون ثلثه بإجماع الفرقه، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك قول الصّيّدق عليه السّلام في الصّحيح: «الكفن من جميع المال»، (٧) والمراد بأصل المال وجميعه أنّه يبدأ به (مقدماً على الدّيون) كما يكشف عنه قوله عليه السّلام أيضاً في خبر السّكوني: «أول شيء يبدأ به من المال الكفن، ثمّ الدّين، ثمّ الميراث». (٨)

(و) بالأولى يستفاد تقديمه أيضاً على (الوصايا)، والإرث، للإجماع عليه، وإطلاق النّص و الفتوى يقتضى تقديمه على حقّ المرتهن والمجنى عليه وغرماء المفلس. قلت: ولعلّه كذلك. (٩)

ص: ٣٢٠

١- (١). المصدر، ص ٢٥٣.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٥، ح ٨٤.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٥٤.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٥٥.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٥٦.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٥٧.

٧- (٧). الكافي، ج ٧، ص ٢٣، ح ١.

٨- (٨). المصدر، ح ٣.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٥٩.

(فإن لم يكن له كفن دفن) جوازاً (عاريّاً، ولا - يجب على) أحد من (المسلمين بذل كفنه)، وأرسل بعضهم عن نهائيه الأحكام (١): الإجماع عليه (بل يستحب) إتفاقاً ويدلّ عليه أيضاً قول أبي جعفر عليه السّلام في صحيح سعد بن ظريف، قال: «من كفن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة» (٢). (٣) وذلك كلّه يؤيد الحكم الأوّل، إذ ثبوت الإستحباب لازم بعدم الوجوب، كما أنّه يؤيد أيضاً بخبر الفضل: «أنّه سأل أبا الحسن الأوّل عليه السّلام عن رجل من أصحابنا يموت ويترك ما يكفن به، أشتري كفنه من الزّكاه؟ (٤) فقال: أعط عياله من الزّكاه قدر ما يجهّزونه، فيكونون هم الذين يجهّزونه...» (٥).

ثم إنّ الظاهر من النصّ المتقدّم وجوب تكفينه من الزّكاه، نعم احتمال التّذب في كشف اللثام للأصل، وهو ضعيف. (٦)

(وكذا ما يحتاج إليه الميت من كافور وسدر وغيره) من مؤنه، فإنّها تؤخذ من أصل المال، وإن لم يكن له مال دفن بدونها إلا أن يكون بيت مال، ولا يجب على أحد من المسلمين بذلها، ولا مجال لإحتمال وجوب شيء من المؤمن على أحد تمسّكاً بإطلاق الأوامر، فتجب حينئذ من باب المقدّمه، إذ قد اتّضح لك أنّ المراد بهذه الأوامر كلّها إنّما هو مجرد العمل من دون بذل شيء من المال. (٧)

دفن ما سقط من الميت

المسألة (الثالثة): إذا سقط من الميت شيء من شعره أو جسمه وجب أن يطرح معه في كفنه، لمافي مرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السّلام قال: «لا يمسه من الميت شعر ولا ظفر، وإن سقط منه شيء فاجعله في كفنه» (٨) وصرّح بعض بالتّغسيل ثمّ الطّرح في الأكفان، وهو كذلك. (٩)

ص: ٣٢١

١- (١). راجع نهائيه الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٧؛ ومفتاح الكرامه، ج ١، ص ٤٦٠.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ١٦٤، ح ١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٦٠.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٦١.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٤٥، ح ٨٥.

٦- (٦). كشف اللثام، الطهاره، تكفين الميت، ج ١، ص ١٢٢.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٦٢.

٨- (٨). الكافي، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٤.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٦٣.

الزابع من أحكام الأموات

إشارة

الحكم (الزابع) من أحكام الأموات، (مواراته) ودفنه (فى الأرض، وله مقدمات) تقدّم عليه و إن كان لا- إرتباط بينها وبينه ولا توقّف (مسنونه كلها):

تشيع الميت:

١. (منها) التشيع للجنّاه، فإنّ إستجابته إجماعى و الأخبار (١) به مستفيضه، والمراد به إتباع الجنّاه و الخروج معها. (٢)
٢. و (منها) (أن يمشى المشيع)، لصحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن الصّادق عليه السّلام قال: «مات رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه و آله فخرج رسول الله صلّى الله عليه و آله يمشى، فقال له بعض أصحابه: ألا تركب يا رسول الله؟ فقال: إنى لأكره أن أركب و الملائكة يمشون» (٣). (٤)
٣. و (منها) أن يكون مشى المشيع (وراء الجنّاه أو إلى أحد جانبيها) فإنّه أفضل من الأمام، ويدلّ عليه قول الصّادق عليه السّلام: «المشى خلف الجنّاه أفضل من المشى بين يديها» (٥) فلا- كلام فى مرجوحه المشى أمام الجنّاه، إنّما الكلام فى أنّ ذلك هل على سبيل الكراهه؟
- قلت: ويشهد له النهى (٦) عن التبعيه، خلافاً لصريح المعبر، (٧) فلا كراهه مطلقاً و إن كان (٨) الأوّلان أفضل منه، ولعلّه لخبر محمّد بن مسلم عن أحدهما بعد أن سأله: «عن المشى مع الجنّاه؟ فقال: بين يديها وعن يمينها وعن شمالها وخلفها» (٩). (١٠)

ص: ٣٢٢

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢ من أبواب الدفن.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٦٣.

٣- (٣). الكافى، ج ٣، ص ١٧٠، ح ٢.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٦٥.

٥- (٥). الكافى، ج ٣، ص ١٦٩، ح ١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٦٧.

٧- (٧). المعبر، الطهاره، دفن الميت، ج ١، ص ٢٩٣.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٦٨.

٩- (٩) المصدر.

١٠- (١٠) الكافي، ج٣، ص١٦٩، ح٤.

وفيه نظر، لأنه قاصر عن مقاومه ما تقدّم، سيما بعد مشهوريه الحكم بذلك بين الأصحاب، ويمكن القول: بأن المراد بالكراهه عند الأصحاب هنا كراهه العباده بمعنى أقلية الثواب، وعليه يرتفع الخلاف و هو قريب جداً. (١)

وكذا يكره للمشيّع، الجلوس حتّى يوضع الميت فى لحدّه، للصّحيح عن الصادق عليه السّلام: «فلا بأس». (٢)

وكذا يكره إتباع النّساء الجنائز، لقول النّبي صلّى الله عليه وآله: «إرجعن مأزورات غير مأجورات» (٣). (٤)

فى مستحبّات الجنّازة

٤٧٣/٤

فى استحباب تريّع الجنّازة

٤. (و) من المقدّمات المسنونه (أن تريّع الجنّازة) - بكسر الجيم - السّرير، و - بفتحها - الميت و هو حمل الواحد كلاً - من جوانبه الأربع، وكانّ إستحبابه إتفاقى و الأخبار (٥) به متظافره. (٦)

(و) لكنّ الأفضل فيه أن يبدأ بمقدّمها الأيمن (أى الجنّازة التى هى عباره عن الميت، (٧) فيضعه على عاتقه الأيمن ويخرج باقى بدنه (ثمّ يدور من ورائها إلى الجانب الأيسر) بعد أن يحمل مؤخرها الأيمن كالمقدّم، فيضع مؤخرها الأيسر على عاتقه الأيسر، ثمّ ينتقل منه إلى المقدّم واضعاً له على العاتق الأيسر، و هو المشهور بين الأصحاب. (٨) و قد كاد يكون صريح خبر الفضل بن يونس قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السّلام عن تريّع الجنّازة؟ قال: إذا كنت فى موضع تقيه... فإن لم تكن تتقى فيه فإنّ تريّع الجنّازة التى جرت به السنّه أن تبدأ باليد اليمنى، ثمّ بالرجل اليمنى، ثمّ

ص: ٣٢٣

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٦٩.
- ٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٩٣، ح ٥٩٢.
- ٣- (٣). الأمالى للطوسى، ج ٢، ص ٢٦١.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٧٢.
- ٥- (٥). سيأتى التعرّض لبعضها فى أثناء البحث؛ وراجع وسائل الشيعه، باب ٧ من أبواب الدفن، ج ٢، ص ٨٢٧.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٧٣.
- ٧- (٧). المصدر، ص ٢٧٤.
- ٨- (٨). المصدر.

بالرّجل اليسرى، ثمّ باليد اليسرى حتّى تدور حولها» (١). (٢)

٥. (و) (منها) (أن يعلم) بالبناء للمجهول (المؤمنون بموت المؤمن) لقول الصادق عليه السّلام فى صحيح ابن سنان أو حسنه: «ينبغى لأولياء الميت منكم أن يؤذّنوا إخوان الميت فيشهدون جنازته...». (٣)

٦. (و) (منها) (أن يقول المشاهد للجنازه: الحمد لله الذى لم يجعلنى من السّواد المخترم) لخبر أبى حمزه: قال: «كان على بن الحسين إذا رأى جنازه قد أقبلت قال: الحمد لله...». (٤). (٥)

٧. (و) (منها) (أن يضع الجنازه على الأرض إذا وصل) إلى (القبر) لقول الصادق عليه السّلام: «ينبغى أن يوضع الميت دون القبر هنيهة، ثمّ واره» (٦). (٧)

٨. (و) (منها) (استحباب أن يكون الوضع (مميًا يلى رجليه)، وقد يدلّ عليه قوله عليه السّلام: «إذا أتيت القبر فسله من قبل رجليه» أى فى القبر. (٨)

(و) (لكنّ (المراه) توضع (مميًا يلى القبلة) مع زياره أمام القبر، لإمكان الإستدلال عليه بخبر الأعمش عن جعفر بن محمّد عليه السّلام قال: «والميت يسلم من قبل رجليه سلا، والمراه تؤخذ بالعرض من قبل اللحد»، (٩) واللحد إنّما يكون فى القبلة.

٩. (و) (منها) (أن ينقله) أى الميت رجلا كان أو امراه، لإطلاق الدليل (فى ثلاث دفعات) بإدخال النّقل الأوّل السّابق على وضعه قريب القبر فيها، أو يدعى فهم ذلك من الخبر المروى عن العلل: «إذا أتيت القبر فلا تفسد به القبر... ولكن ضعه قريب شفير القبر، واصبر عليه هنيهة، ثمّ قدّمه قليلا، واصبر عليه ليأخذ أهبتة، ثمّ قدّمه إلى شفير القبر» (١٠). (١١)

ص: ٣٢٤

- ١- (١). الكافى، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٣.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٧٦.
- ٣- (٣). الكافى، ج ٣، ص ١٦٦، ح ١.
- ٤- (٤). المصدر، ص ١٦٧، ح ١.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٨٠.
- ٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣١٣، ح ٧٦.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٨١.
- ٨- (٨). المصدر.
- ٩- (٩). الخصال، ص ٦٠٣، ح ٩.
- ١٠- (١٠). علل الشرائع، باب ٢٥١، ج ١، ص ٣٠٦، ح ٢.
- ١١- (١١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٨٢.

١٠. (و) منها (أن يرسله إلى القبر سابقاً برأسه) إن كان رجلاً (و) أمّا (المرأة) فترسل (عرضاً)، ويدلّ عليه مضافاً إلى نفى الخلاف، مرفوع عبد الصّمد بن هارون عن الصادق عليه السّلام: «إذا أدخلت الميت القبر إن كان رجلاً فسّله سلاً و المرأة تؤخذ عرضاً فإنّه أستر» (١). (٢).

١١. (و) منها (أن ينزل من يتناوله حافياً ويكشف رأسه ويحلّ أزراره) لقول الصادق عليه السّلام في خبر ابن أبي يعفور: «لا ينبغي لأحد أن يدخل القبر في نعلين ولا خفّين ولا عمامه ولا رداء ولا قلنسوه» (٣) وظاهر كراهه ذلك لو فعل. (٤).

(ويكره أن يتولّى ذلك) أي الإنزال في القبر (الأقارب) في الرّجل، واستند بعضهم الأخبار المستفيضة (٥) جدّاً عن إدخال الوالد قبر ولده ودفنه، وفي بعضها: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: «أيّها النّاس! إنّهُ ليس عليكم بحرام أن (٦) تنزلوا في قبور أولادكم، لكن لست آمن إذا حلّ أحدكم الكفن عن ولده أن يلعب به الشّيطان، فيدخله عند ذلك من الجزع ما يحبط أجره...»، (٧) وهو كما ترى لعدم العموم في ذلك، بل قد يظهر من بعض الأخبار هنا نفى البأس عن دفن الولد أباه، كخبر العنبري: «سأله عن الرّجل يدفن ابنه؟ فقال: لا يدفنه في التّراب، قال: فالابن يدفن أباه؟ قال: نعم، لا بأس» (٨). (٩) (إلا في المرأة) فيتولّى ذلك فيها الرّوج أو الأرحام، للإجماع، ويؤيده قول علي عليه السّلام: «مضت السنّة من رسول الله صلّى الله عليه وآله أنّ المرأة لا يدخل قبرها إلا من كان يراها في حال حياتها» (١٠). (١١).

ص: ٣٢٥

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١٣، ج ١، ص ٣٢٥، ح ١١٨.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٨٣.
- ٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ١٩٢، ح ١.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٨٤.
- ٥- (٥). راجع مدارك الأحكام، الطهارة، دفن الميت، ج ٢، ص ١٣٢.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٨٥.
- ٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ٢٠٨، ح ٧.
- ٨- (٨). المصدر، ص ١٩٤، ح ٨.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٨٦.
- ١٠- (١٠). الكافي، ج ٣، ص ١٩٣، ح ٥.
- ١١- (١١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٨٨.

قال في كشف اللثام (١): «ثم إنه هل يتعين الزوج أو الرحم؟ ظاهر العبارة: الإستحباب و ظاهر النهايه (٢) والمبسوط (٣): «الوجوب». قلت: لا ينبغي الإشكال في جواز تولي النساء لذلك ولا ينافيه الخبر.

في استحباب الدعاء عند إنزال الميت في القبر

١٢. (و) منها أنه (يستحب أن يدعو) بالمأثور (عند إنزاله القبر) بإتفاق العلماء، قال الصادق عليه السلام في خبر سماعه: «إذا وضعت الميت على القبر، قل: اللهم! عبدك وابن عبدك وابن أمتك، نزل بك وأنت خير منزل به». (٤)

٥٠١/٤

في كيفية الدفن

أولاً: فروض الدفن

(وفي الدفن فروض وسنن، فالفروض): أولاً- الدفن إجماعاً متناً بل من المسلمين إن لم يكن ضرورياً (٥) وتأسيماً بالنبي وعترته عليهم السلام، والمسلمين بعده، وسننه. (٦) وهو لغه وعرفاً وشرعاً (مواراته في الأرض) بأن يحفر له حفيره فيدفن فيها، لكن نص جماعة: على كون الحفيره تحرسه من السباع، وتكتم رائحته عن الناس.

قلت: ولعله لتوقف فائده الدفن على ذلك إن لم يدع توقف مسماه كما أشار إليه الرضا عليه السلام: «إنه يدفن لئلا يظهر الناس على فساد جسده وقبح منظره وتغير ريحه، ولا- يتأذى به الأحياء وبريحهوبما يدخل عليه من الآفه و الدنس و الفساد، وليكون مستوراً...». (٧)

لكن للنظر و التأمل فيه مجال، (٨) فلذا كان الإجتزاء، بمسمى الدفن مع الأمن من ذينك الأمرين من غير الحفيره لا يخلو من قوه، إلا أن الأحوط هو الأول.

ص: ٣٢٦

- ١- (١). كشف اللثام، الطهاره، دفن الميت، ج ١، ص ١٣٥.
- ٢- (٢). نهايه الأحكام، الطهاره، تغسيل الأموات، ص ٣٨.
- ٣- (٣). المبسوط، كتاب الجنائز، ج ١، ص ١٨٦.
- ٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ١٩٧، ح ١١.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٨٩.
- ٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب الدفن.

٧-٧. جواهر الكلام، ج٤، ص٢٩٠.

٨-٨. المصدر.

نعم، لا يجتزئ بما لا يصدق مسمى الدفن و إن حصل الفرضان السابقان، فلا يجزئ البناء عليه ولا وضعه في تابوت من صخر أو غيره مغطى أو مكشوف ولا غير ذلك، لكن (مع القدرة) على الموارد في الأرض، نعم لو تعذر الحفر لصلابه الأرض أو كثره الثلج ونحو ذلك أجزأ، لإمكان دعوى الإجماع عليه. (١)

كلّ ذان لم يمكن نقله إلى ما يمكن حفره، أمّا إذا أمكن وجب للمقدّمه، قلت: ونحوه الانتظار به إلى وقت الإمكان، إلاّ أنّه لم أقف على نصّ هنا من أخبار الباب وكلام الأصحاب على تحديد عدم الإمكان.

في كيفية دفن من مات في البحر

٥٠٦/٤

(وراكب) سفن (البحر) أو الأنهار العظيمة ونحوها إذا مات يفعل به ما يفعل بغيره من التّغسيل و التّكفين و التّحنيط و الصّلاه عليه ونحو ذلك، (ويلقى فيه) إجماعاً، وسنّه مستفيضه، (٢) لكن يخير بين إلقائه (إمّا مثقلاً) بحجر أو حديد ونحوهما ممّا يمنع ظهوره على وجه الماء (أو مستوراً في وعاء) ثقيل يرسب (٣) في الماء (كالخايه ونحوها) لا صندوقاً وشبهه ممّا يظهر على وجه الماء على المشهور بين الأصحاب، كما في الصّحيح قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل مات و هو (٤) في السّفينه في البحر، كيف يصنع به؟ قال: يوضع في خايه ويوكى رأسها وتطرح في الماء»، (٥) وخبر وهب بن وهب عن الصّيدق عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا مات الميت في البحر غسل وكفّنو حنط، ثمّ يصلّى عليه، ثمّ يوثق في رجله حجر ويرمى به في الماء» (٦).

(٧)

قلت: القول بالتّخير بين الأمرين هو الأقوى إن لم يكن مجمعاً عليه جمعاً بين الأدلّه، بل يقوى في النّظر عدم الإنحصار بهما، فيجتزئ بكلّ ما يفيد الميت رسوباً في الماء حتّى لو

ص: ٣٢٧

١- (١). المصدر، ص ٢٩١.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤٠ من أبواب الدفن.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٩٢.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٩٣.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٢١٣، ح ١.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٣٩، ح ١٦٣.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٩٣.

فرض عدم إحتياجه إلى ذلك لم يجب، نعم ينبغي أن يراعى ما لا هتك فيه لحرمة. (١)

وهل يجب الإستقبال به حال الزمى لأنه دفن أو كالدفن، أو لا يجب، للأصل، ولعله الأقوى و إن كان الأحوط الأول. ثم من المعلوم أن ذلك كله إنما هو (مع تعذر الوصول إلى البر) أو تعسيره، بلا خلاف أجده، مضافاً إلى أن الصادق عليه السلام قيده في مرفوع سهل بن زياد، حيث قال: «إذا مات الرّجل في السّفينه ولم يقدر على الشّط؟ قال: يكفّن ويحنّط في ثوب ويصلّى عليه ويلقى في الماء» (٢) وبه مع إنجباره بفتوى الأصحاب يقيد (٣) غيره.

٥١١/٤

من واجبات الدفن

(و) من الفرض (أن يضجعه على الجانب الأيمن مستقبلاً القبلة) للإجماع المحكى في ظاهر الغنيه، والصّحيح عن الصّادق عليه السلام قال: «كان البراء ابن معرور الأنصارى بالمدينه، وكان رسول الله صلّى الله عليه وآله (٤) بمكّه وأنه حضره الموت، وكان رسول الله صلّى الله عليه وآله والمسلمون يصلّون إلى بيت المقدس، فأوصى البراء إذا دفن أن يجعل وجهه إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله إلى القبلة. فجرت به السنّه...»، (٥) وظاهر السنّه فيه: الطريقه اللازمه لا الاستحباب. (٦)

٥١٤/٤

في كيفية دفن الذميه الحامل من المسلم

وكيف كان، فقد استثنى المصنّف من الحكم المذكور فقال: (إلا- أن يكون امرأه غير مسلمه) ذميه كانت أو لا- (حامل- من مسلم) سبق إسلامه على الحمل أو تأخر، كأن أسلم عليها وهي حامل، (فيستدبر بها القبلة) حينئذ ليكون الجنين وجهه إليها بلا خلاف نعرفه فيه، إذ الأم في الحقيقه كالغلاف و الثابوت. ولا- بأس باستثناء ذلك حقيقه من حرمة دفن غير المسلمين في مقابر (٧) المسلمين المجمع عليها، إحتراماً لولدها بلا خلاف أجده.

ص: ٣٢٨

١- (١). المصدر، ص ٢٩٤.

٢- (٢). الاستبصار، الطهاره، باب ١٢٦، ج ١، ص ٢١٥، ح ٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٩٥.

٤- (٤). المصدر، ج ٢، ص ٢٩٦.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٢٥٤، ح ١٦.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٩٦.

قلت: وهو الحجّة، مضافاً إلى الحُكْم بإسلام الولد بمعنى جريان أحكام المسلمين عليه، فلا يجوز حينئذ دفنه في مقابر الكفار، ولا وجه لشقّ بطن أمّه وإخراجه. (١)

مستحبات الدفن ٥١٨/٤

ثانياً: في سنن الدفن

١. (و) أمّيا (السّين) فمِنْهَا (أن يحفر القبر قدر قامه، أو إلى التّرقوه) عند علمائنا أجمع (٢) والاقتصار فيما ورد (٣) من الأخبار على التّرقوه، لا ينافي معاهد الإجماعات على التّخيير، كما أنّه لا ينافيه ما في خبر السيّد كوني عن الصادق عليه السّلام: «إنّ النّبي صلّى الله عليه وآله نهى أن يعمق القبر فوق ثلاث أذرع»، لظهور تقارب الثّلاث المقدار المتقدّم (٤). (٥)

٢. (و) منها أن (يجعل له لحد) فإنّه أفضل من الشقّ مع صلابه الأرض بلاخلاف معتبر أجده، ويدلّ عليه الصّحيح عن الصادق عليه السّلام: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله ليحد له أبو طلحة (٦) الأنصاري»، لظهور كونه بإذن أمير المؤمنين عليه السّلام، لأنّه المتولّى، واحتجّ عليه بعضهم «بالنّبوي» (٧) «اللحد لنا والشقّ لغيرنا»، لكن لم نعر عليه من طرفنا، إلاّ أنّه لا بأس بذكره مؤيداً. ومن هنا وجب صرف ما عساه يظهر منه أفضلية الشقّ. (٨)

والمراد باللحد أنّه إذا انتهى إلى أرض القبر حفر في جانبه مكاناً يوضع فيه الميت، والشقّ أن يحفر في قعره شبه النّهر يوضع فيه الميت ثمّ يسقّف عليه.

وليكن اللحد (مما يلي القبلة) كما نصّ عليه جماعه، وكذا ينبغي أن يكون اللحد واسعاً بقدر ما يمكن فيه الجلوس للرّجل، لمرسل (٩) ابن أبي عمير المتقدّم.

ص: ٣٢٩

١- (١). المصدر، ص ٢٩٩.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). راجع تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٥١ وما بعدها.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٤.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٠١.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧). كنز العمّال، ج ٨، ص ٨٨، الرّقم ١٦٨١.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٠٢.

٩- (٩). راجع تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٥١، ح ١١٤.

٣. (و) منها أن (تحل عقد الأكفان) إذا وضع في القبر (من قبل رأسه ورجليه) وغيرهما إن كانت، للأخبار. (١)

٤. (و) منها أن (يجعل معه شيء من ترابه الحسين عليه السلام) (٢) من غير خلاف يعرف وما في الفقه الرضوي: «ويجعل في أكفانه شيء من طين القبر وترابه الحسين عليه السلام» (٣) كاف في ثبوته. (٤)

٥٢٨/٤

تلقين الميت

في استحباب تلقين الميت

٥. (و) منها أن (يلقنه) بعد وضعه في لحده قبل تشريح اللبن، لما في صحيح زراره عن الباقر عليه السلام: «إذا وضعت الميت في القبر، فقل: بسم الله - إلى أن قال - واضرب بيدك على منكبه الأيمن، ثم قل: يا فلان! قل: رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد صلى الله عليه وآله رسولاً، وبعلي عليه السلام إماماً، وتسمى إمام زمانه...» (٥). (٦)

٦. (و) من خبر إسحاق (٧) بن عمار استفاد إستحباب أن (يدعو له) بعد التلقين. (٨) ثم يشرح اللبن عليه - أي ينضد به لحده لئلا يصل إليه التراب، ولا نعلم في إستحبابه خلافاً. (٩)

٧. (و) منها أن (يخرج من قبل رجلي القبر) لقول الصادق عليه السلام: «لكل بيت باب، وباب القبر من قبل الرجلين» (١٠). (١١)

٨. (و) منها أن (يهيل) ويصب (الحاضرون) غير اولى الرّحم (التراب بظهور الأكف)

ص: ٣٣٠

١- (١). راجع وسائل الشيعة، الباب ١٩ من أبواب الدفن.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٠٣.

٣- (٣). فقه الإمام الرضا عليه السلام، باب ٢٤، ص ١٨٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٠٤.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٣٥.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٠٥.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٣٧.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٠٧.

٩- (٩). المصدر، ص ٣٠٨.

١٠- (١٠). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٢٣، ج ١، ص ٣١٦، ح ٨٧.

لمرسل محمّد بن الأصغ: «رأيت أبا الحسن عليه السّلام و هو فى جنازه فحشا على القبر بظهر كفيه» (قائلين: إنّنا الله وإنّا إليه راجعون) (١) المنسوب فى الذّكرى (٢) إلى الأصحاب. (٣)

فى استحباب رفع القبر

٥٤٠/٤

٩. (و) منها أن (يرفع القبر) عن الأرض ليعرف فيزار ويحترم ويترحم على صاحبه ولا ينبش، ولقول الباقر عليه السّلام: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله رفع قبر إبراهيم»، (٤) (بمقدار أربع أصابع)، (٥) لقول الباقر عليه السّلام: «ويرفع القبر فوق الأرض أربع أصابع». (٦)

١٠. (و) منها أن (يرفع) للإجماع المحكى، ولقول أحدهما: «ويرفع قبره» (٧). (٨)

والمراد بالتربيع هنا خلاف التدوير و التسديس، ما كانت له أربع زوايا قائمه، لا المربع المتساوى الأضلاع، وعن بعضهم: أنّ المراد بالتربيع خلاف التسنيم، وعن فقه الرضا عليه السّلام: «ويكون مسطحاً لا مستمماً» (٩). (١٠)

١١. (و) منها أن (يصبّ عليه) أى على القبر (الماء) بلا خلاف أجده فيه ويشهد له الأخبار المستفيضه (١١) بل كانت متواتره، وما عساه يظهر من المتن من تقييد الإستحباب بكون الصّب (من قبل رأسه ثم يدور عليه) غير مراد قطعاً. (١٢)

نعم، لأبأس به مستحباً فى مستحب، لقول الصّادق عليه السّلام: «السّنه فى رشّ الماء على القبر أن تستقبل القبلة وتبدأ من عند الرّأس عند الرّجل، ثم تدور على القبر من الجانب الآخر ثم ترشّ على وسط القبر فذلك السّنه». (فإن فضل من الماء شىء ألقاه

ص: ٣٣١

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٢١٨، ح ٩٣.

٢- (٢). ذكرى الشيعة، الطهاره، دفن الميّت، ص ٦٧.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣١٠.

٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ١٩٩، ح ١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣١٢.

٦- (٦). المصدر، ص ٣١٣.

٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ٢٠١، ح ١٠.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣١٤.

٩- (٩). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٢٢، ص ١٧٥.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣١٥.

١١- (١١). راجع وسائل الشيعة، الباب ٣٢ من أبواب الدفن.

١٢- (١٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣١٦.

على وسط القبر) وليس في الأدلة ما يدل عليه (١). (٢).

١٢. (و) منها أن (يوضع اليد) مفترجة الأصابع غامزاً بها (على القبر) عند رأسه بعد نضجه بالماء تأسيماً بالنبى صلى الله عليه وآله حيث وضع يده عند رأس إبراهيم غامزاً بها حتى بلغت الكوع، وقال: «بسم الله ختمتك من الشيطان أن يدخلك» (٣).

ويتأكد استحباب الوضع لمن لم يحضر الصلاة، لقول أبي الحسن الأول عليه السلام في خبر إسحاق بن عمّار: «...إن ذلك واجب على من لم يحضر الصلاة». (٤)

ويستفاد من خبر محمد بن أحمد: استحباب وضع اليد ولو في غير حال الدفن (٥). (٦)

١٣. (و) منها أنه يستحب أن (يترحم على الميت)، وأفضله بمادعى به الباقر عليه السلام على قبر رجل من أصحابنا: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد إليك روحه، ولقّه منك رضواناً، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه عن رحمه من سواك» (٧). (٨)

١٤. (و) منها أن (يلقنه الولي) بالمأثور عن (٩) الصادق عليه السلام (بعد إنصراف الناس عنه) إجماعاً وأخباراً، (١٠) وهو التلقين الثالث، وليكن تلقينه (بأرفع صوته) كما في الخبر المتقدم (١١).

١٥. ومنها ما عن المصباح للكفعمي من الصيلاه ليله الدفن قال: «صلاه الهديه ليله الدفن ركعتان، في الأولى: الحمد وآيه الكرسي، وفي الثانية: الحمد و القدر عشرًا، فإذا سلم قال: اللهم أصل على محمد وآل محمد، وابعث ثوابها إلى قبر فلان». (١٢)

ص: ٣٣٢

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٣، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٩٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣١٧.

٣- (٣). دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٢٤ و ٢٢٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣١٩.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٥١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٢١.

٧- (٧). الكافي، ج ٣، ص ١٩٨، ح ٣.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٢٣.

٩- (٩). و هو: «إذا فرد الميت فليستخلف عنده أولى الناس به، فيضع فمه عند رأسه ثم ينادى بأعلى صوته: «...» راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٧٣، ح ٥٠١.

١٠- (١٠). المصدر.

١١- (١١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٢٤.

١٢- (١٢). المصباح للكفعمي، ص ٤١١.

١٦. (والتعزية مستحبته) بلا- خلاف بين المسلمين، وفي خبر وهب عن الصادق عليه السلام: «إن من عزى مصاباً كان له مثل أجره»
(١). (٢)

(وهي جائزه) مشروعه (قبل الدفن وبعده) إجماعاً، بل وعن غيرنا عدا الثوري، فكرهها بعد الدفن، ولا ريب في ضعفه إذ النصوص
(٣) وما وقع من النبي و الأئمة عليهم السلام من التعزية بعد الدفن لأصحابهم شاهده بخلافه. (٤) ولا حد لها شرعاً، لإطلاق
الأدلة، لكن قد يقال: يرجوع تحديدها إلى العرف. (٥)

(ويكفي) في حصول ثواب التعزية (أن يراه صاحبها)، لما أرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام: «كفاك من التعزية أن (٦) يراك
صاحب المصيبة» (٧).

في مكروهات الدفن

٥٧٥/٤

(و) لما فرغ المصنف من الكلام على المسنونات، شرع في الكلام في المكروهات:

١. (فمنها) أنه (يكره فرش القبر بالسجاج إلا- لضروره) بلا- خلاف أجده، ولعل ذلك مع سؤال مكاتبه علي بن بلال أبا الحسن عليه
السلام: «إنه ربما مات الميت عندنا وتكون الأرض نديه فيفرش القبر بالسجاج، أو يطبق عليه فهل يجوز ذلك؟ فكتب ذلك: جائز»،
(٨) كاف في ثبوتها و الحكم بها، (٩) ولكن ثبوت الكراهه بما عرفت لا يخلو من تأمل لكن لا يبعد رجحان الوضع على الأرض.

٢. (و) منها (أن يهيل ذو الرحم على رحمه) التراب، لقول الصادق عليه السلام لأبي الميت: «لا تطرح عليه التراب، فإن رسول الله صلى
الله عليه و آله نهى أن يطرح الوالد، أو ذو رحم على ميتة التراب». (١٠)

ص: ٣٣٣

- ١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٢٠٥، ح ٢.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٢٥.
- ٣- (٣). راجع وسائل الشيعة، الباب ٤٨ من أبواب الدفن.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٢٦.
- ٥- (٥). المصدر، ص ٣٢٧.
- ٦- (٦). المصدر، ص ٣٣٢.
- ٧- (٧). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٠٥.
- ٨- (٨). الكافي، ج ٣، ص ١٩٧، ح ١.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٣٣.

٣. (و) منها (تجسيص القبور)، للإجماع المحكى وما عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي حَدِيثِ الْمَنَاهِي أَنَّهُ: «نَهَى أَنْ تَجْصِصَ الْمَقَابِرَ» (١). (٢) وَقَضِيهِ مَا سَمِعْتَ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّجْصِصِ إِبْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ الْإِنْدِرَاسِ، إِلَّا أَنَّهُ حَكَى عَنِ جَمَاعِهِ ذَلِكَ، فَكَرِهَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، لَخَبَرِ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ: «لَمَّا رَجَعَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَغْدَادَ وَمَضَى إِلَى الْمَدِينَةِ مَاتَتْ لَهُ ابْنَةٌ بِفَيْدٍ (٣) فَدَفَنَهَا، وَأَمَرَ بَعْضَ مَوَالِيهِ: أَنْ يَجْصِصَ قَبْرَهَا، وَيَكْتُبَ عَلَى لَوْحٍ اسْمَهَا، وَيَجْعَلَهُ فِي الْقَبْرِ» (٤). (٥)

وَكَيْفَ كَانَ، فَلَا إِشْكَالَ فِي كِرَاهِهِ التَّجْصِصَ بِقَسْمِيهِ لِلإِطْلَاقِ الْمَتَقَدِّمِ مَعَ قُصُورِ الْمَعَارِضِ لَهُ مِنْ وَجْهِهِ، قَالَ فِي الْمَدَارِكِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كِرَاهَةَ التَّجْصِصِ: يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَتْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. (٦)

٤. (و) منها (تجديدها) بعد إندراسها، (٧) قلت: لا أعرف له دليلاً سوى قول أمير المؤمنين عليه السَّلَامُ فِي خَبَرِ الْأَصْبَغِ بْنِ نَابَتَةَ: «مَنْ جَدَّدَ قَبْرًا أَوْ مَثَلًا مِثَالًا فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ» (٨) وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى كَوْنِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ -بِالْجِيمِ وَالدَّالِّينَ- وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ حَيْثُ ذَكَرْتُ، وَهُمَا مَعًا مَحَلٌّ تَأْمَلُ:

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَمَّا فِي الْفَقِيهِ: «إِنَّهُ مِنْ حَدَّدَ قَبْرًا» بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ أَيَّ مِنْ سَنَمَ قَبْرًا.

قلت: يمكن أن يكون المراد به حيثُذ أن يجعل دفعه أخرى قبراً لإنسان آخر فقد يكون حيثُذ محرماً مع إستلزامه النَّبَشِ الْمَحْرَمِ. (٩)

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِإِحْتِمَالِ أَنْ يَرَادَ بِهِ مَا اخْتَارَهُ الصَّيِّدُوقُ مَعَ كَوْنِهِ -بِالْجِيمِ وَالدَّالِّينَ- النَّبَشِ، قَالَ (١٠): «لَأَنَّ مِنْ نَبَشِ قَبْرًا فَقَدْ جَدَّدَهُ، وَاحْوَجَ إِلَى تَجْدِيدِهِ، وَقَدْ جَعَلَهُ جَدِّثًا مَحْفُورًا». (١١)

ص: ٣٣٤

- ١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٤، ح ٤٩٦٨.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٣٤.
- ٣- (٣). قلعه فيد، هي في طريق مكه.
- ٤- (٤). الكافي، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٣.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٣٥.
- ٦- (٦). مدارك الأحكام، الطهارة، دفن الميت، ج ٢، ص ١٥٠.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٣٦.
- ٨- (٨). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب نواذر أحكام الأموات، ج ١، ص ١٨٩، ح ٥٧٩.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٣٧.
- ١٠- (١٠). المصدر، ص ٣٣٨.
- ١١- (١١). المصدر، ص ٣٣٨.

ثم إنه قد استثنى من كراهه التّجسيص و التّجديد، قبور الأنبياء و الأئمّه عليهم السّلام إلتفاتاً إلى تعظيم الشّعائر، ولكثير من المصالح الدينيه.

قلت: قديقال: إنّ قبور الأنبياء و الأئمّه عليهم السّلام لاتندرج فى تلك الإطلاقات حتى تحتاج إلى إستثناء.

وكيف كان، إنّ إستحباب تعمير قبورهم كإستحباب المقام عندها وزيارتها و تعاهدها كاد يكون من ضروريات المذهب إن لم يكن الدّين.

فى كراهه دفن ميتين فى قبر واحد

٥٩٠/٤

٥. (و) منها (دفن ميتين) إبتداءً (فى قبر واحد) بلا خلاف، عدا ابن سعيد (١) فى الجامع، (٢) فنهى، ولعله يريد لها للأصل، وضع المرسل عنهم عليهم السّلام: «لا يدفن فى قبر واحد، إثنان» (٣) عن إفاده غير الكراهه فلا وجه للحرمة حينئذ. (٤)

هذا كلّه مع الإختيار، أمّا مع الضّروره فلا ريب فى إرتفاع الكراهه، كما قد روى (٥) عن النّبي صلّى الله عليه و آله يوم أحد يجعل إثنين وثلاثه فى قبر، وتقديم أكثرهم قرآناً. (٦)

فى كراهه نقل الميت

٥٩٣/٤

٦. (و) منها (أن ينقل من بلد) مات فيه (إلى الآخر) بلا خلاف أجده فيه، ونقل الإجماع عليه، وكفى بذلك حجّه عليها، ونقل يوسف يعقوب (على نبينا و آله وعليهما السّلام) (٧) إلى أرض الشّام، ونوح عظام آدم، وموسى يوسف (على نبينا و آله وعليهم السّلام).

(إلا إلى أحد المشاهد المشرفه) فلا يكره بل يستحبّ بلا خلاف أجده فيه، وعليه عمل الإماميه من زمن الأئمّه عليهم السّلام إلى الآن من غير تناكر، (٨) قال فى الذّكرى (٩): «فكان إجماعاً».

ص: ٣٣٥

١- (١). المصدر، ص ٣٤١.

٢- (٢). الجامع للشرائع، الطهاره، فى التكفين، ص ٥٧.

٣- (٣). أرسله فى المبسوط، صلاه الجماعه، ج ١، ص ١٥٥.

- ٤-٤. جواهر الكلام، ج٤، ص٣٤١.
- ٥-٥. كنز العمال، ج٨، ص١١٩ الرّقم ٢٢١٤.
- ٦-٦. جواهر الكلام، ج٤، ص٣٤٢.
- ٧-٧. المصدر، ص٣٤٣.
- ٨-٨. المصدر.
- ٩-٩. ذكرى الشيعة، الطهاره، دفن الميّت، ص٦٤.

قلت: بل أقوى منه بمراتب، وهو كاف في ثبوت الحكم المذكور، سيما بعد إعتضاده، بفحوى خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «لما مات يعقوب، حمله يوسف في تابوت إلى أرض الشام، فدفنه في بيت المقدس». (١)

وقال في البحار: «إنه قد وردت أخبار كثيرة في فضل الدفن في المشاهد المشرفة لا سيما: الغرى والحائر». (٢)

قلت: والأمر بالشئ ندباً أمر بمقدمه كذلك فيستحب النقل حينئذ. (٣)

والحاصل، أن من أيقظته أخبار الأئمة الهداه عليهم السلام لا يحتاج إلى خصوص أخبار في التمسك على رجاء النفع للميت ودفع الضرر عنه بالدفن قرب من له أهليه الشفاعة لذلك. (٤)

نعم، قد يستثنى من الرّجحان المذكور، الشهداء، لأمر النبي صلى الله عليه وآله بدفنهم في مصارعهم عند إرادته أصحابه نقلهم. (٥)

٧. (و) منها (أن يستند إلى القبر أو يمشى عليه) أو يجلس عند علمائنا أجمع، بل حكى عن الخلاف (٦): الإجماع عليه.

قلت: وكفى بذلك حجة لمثله، مضافاً إلى قول الكاظم عليه السلام: «لا يصلح البناء على القبر ولا الجلوس عليه» وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «لأن أمشى على جمرة أو سيف أو أخصف ونعلى برجلي أحبّ إلى من أن أمشى على قبر مسلم». (٧)

(٨)

٨. ومنها تزيين النعش بوضع الثوب الأحمر أو الأصفر عليه، لما في الدعائم عن علي عليه السلام: «إنه نظر إلى نعش ربطت عليه حلتان: أحمر، وأصفر تزين بهما، فأمر بها فنزعت، وقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: أول عدل الآخرة القبور، لا يعرف فيها غنى من فقير». (٩). (١٠)

ص: ٣٣٦

١- (١). مجمع البيان «تفسير سورة يوسف»، ج ٥ و ٦، ص ٢٦٦.

٢- (٢). بحار الأنوار، باب ١٥ من أبواب الجنائز، ج ٨٢، ص ٦٧، ح ٤.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٤٦.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٤٧.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٤٨.

٦- (٦). الخلاف، الجنائز، مسأله ٥٠٧، ج ١، ص ٧٠٧ ولم يصرح بالإجماع.

٧- (٧). سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٩٩، ح ١٥٦٧؛ وكنز العمال، ج ٨، ص ٩٩، الرّقم ١٨٧١.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٥١.

٩- (٩). دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٣٣.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٥٢.

الخامس من أحكام الأموات

إشارة

الفصل (الخامس) من الفصول الخمسة: (فى اللواحق، وهى مسائل أربع: الأولى: لا- يجوز نبش القبور) من غير خلاف فيه بين المسلمين، مضافاً إلى ما عساه يستفاد من التأمل فى الأخبار المستفيضه (١) الدالّ على قطع يد النبش، وما سمعته من الكلام فى قوله: «من جدّد».

نعم، قد يستثنى من ذلك مواضع (منها) ما لو بلى الميت وصار رميماً كما نصّ عليه جماعه، وإلا لزم تعطيل كثير من الأراضى.

قلت: ولعلّه كذلك لأنه لا يدخل تحت مسمى نبش القبر، ومع الشك فالظاهر الرجوع فيه إلى أهل الخبره و إن كان فى الإكتفاء به أيضاً إن لم يحصل العلم و القطع به، نظر وتأمّل، وأولى منه فى الإشكال ما لو حصل الظنّ بإنذاره من دون إخبارهم، (٢) فالأقوى العدم، وينبغى إستثناء قبور الأنبياء و الأئمّه المعصومين عليهم السّلام من ذلك، لمنافاته للتّعظيم، وما فيه من الهتك بالنسبه إلى أمثالهم، مع عدم معلوميه إندراس أجسادهم عليهم السّلام، بل لا يبعد إلحاق قبور العلماء و الصّالحاء و الشّهداء.

٢. (منها) لو كفن بثوب مغصوب، من غير خلاف أجده فيه، إلا من العلامه فى المنتهى، (٣) نعم قال فى الذكري: «ربّما احتمل أنّه إن أدّى إلى هتك الميت بظهور ما ينفر منه لم ينبش، وإلا نبش، لما دلّ على (٤) تساوى حرمتيه». (٥)

٣. و (منها) لو وقع فى القبر ما له قيمه فإنّه يجوز نبشه لأخذه، بلا خلاف أجده فيه أيضاً، وفى الذكري أنّه روى: «أنّ المغيره بن شعبه طرح خاتمه فى قبر رسول الله صلّى الله عليه و آله ثمّ طلبه، ففتح موضعاً منه فأخذه، وكان يقول: أنا آخركم عهداً برسول الله صلّى الله عليه و آله». (٦) قلت (٧): أوّلاً: أنّ

ص: ٣٣٧

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٩ من أبواب حدّ الشّرقة من كتاب الحدود.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٥٣.

٣- (٣). منتهى المطلب، الصلاه، دفن الميت، ج ١، ص ٤٦٤.

٤- (٤). ذكرى الشيعه، دفن الميت، ص ٧٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٥٥.

٦- (٦). راجع المصدر السابق؛ و المهذب، ج ١، ص ١٣٨.

الزوايه عاميه، وثانياً: أنه لا يجرى الحكم المذكور في مثل قبر النبي و الأئمه عليهم السّلام، وأيضاً قال في الحدائق: «عن علي عليه السلام تكذيبه في دعواه ذلك». (١)

قلت: و هو الصّواب، فإنّ المغيره وأمثاله من المنافقين، في السّقيفه يومئذ، وأين هم من حضور دفنه صلى الله عليه و آله؟!!

٤. و(منها) للشّهاده على عينه ليضمن المال المتلف، أو لقسمه ميراثه واعتداد زوجته، لأنّه موضع ضروره، و هو قد يناقش فيه بإطلاق الإجماع المحكى على حرمة التّبش.

٥. و(منها) ما لو دفن في أرض ثمّ بيعت فإنّه يجوز للمشتري حينئذ قلعه، ولعلّ وجهه أنّه لم تسبق منه إذن، فكانت كالمغصوبه بالنسبه إليه، وفيه منع واضح، إذ لا- ينتقل للمشتري إلّا السلطنه التي كانت للبائع دون غيرها، إذ هو فرعه، ولم يكن ذلك جائزاً له. (٢)

٦. و(منها) ما لو دفن بغير غسل كما في المنتهى، (٣) فيجوز نبشه حينئذ، محافظه على الواجب الذي يمكن تداركه، ولا دليل على سقوطه بذلك، فإستصحابه محكّم، كما أنّه لا دليل على حرمة التّبش في مثل المقام، فأصالة البراءه فيه محكّمه. (٤)

والظاهر إرادته ما إذا لم يخش فساد الميت بقرينه نصّه على عدم التّبش مع التّقطيع في القبر.

وخالف في ذلك الشّيخ في الخلاف (٥) لأنّه مثله فيسقط الغسل معها، و قد يقوى في النّظر التّفصيل بين كون الإخلال بالغسل لعذر شرعى كعدم الماء-مثلاً- ونحوه، وبين عدمه بل كان عصياناً ونحوه، فالأول لا ينبش بخلاف الثّاني، تحكيماً لما دلّ على كلّ منهما فيهما، فلا تشمل أدلّه الغسل للمدفون بعد تعذّره، ولا أدلّه التّبش للمدفون مع التّمكّن منه بل لعله ليس دفناً. كلّ ذا مع عدم إنتهاك الحرمة، وإلّا وجب (٦) مراعاتها. (٧)

ص: ٣٣٨

١- (١). الحدائق الناضره، دفن الميت، ج ٤، ص ١٤٤.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٥٦.

٣- (٣). منتهى المطلب، دفن الميت، ج ١، ص ٤٦٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٥٧.

٥- (٥). الخلاف، الجنائز، مسأله ٥٦٠، ج ١، ص ٧٣٠.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٥٨.

٧- (٧). المصدر، ص ٣٦٠.

(و) كذا (لا) يجوز (نقل الموتى بعد دفنهم) إلى غير المشاهد المشرفة إجماعاً، ولعله كذلك من حيث النظر إلى تحريم النّيش، خلافاً لظاهر بعضهم من الجواز، (١) والأقوى الأول، لإطلاق أو عموم ما دلّ على حرمة النّيش من الإجماعات السابقة نعم قد يظهر من عبارته المتن: كون حرمة لنفسه لا من حيث النّيش، لمكان عطفه له عليه. (٢)

فالأقوى الجواز مع قطع النظر عن النّيش، فيكون كما لو لم يدفن، فيفيد عندنا حينئذ بما لم يكن (٣) فيه هتك لحرمة من خروج رائحه ونحوها.

في جواز البكاء و التّوح على الميت

ثمّ إنّه لا ريب في جواز البكاء على الميت (٤) نصّاً، وفتوى للأصل، والأخبار التي لا تقصر عن التّواتر معنى: من بكاء النّبي صلّى الله عليه وآله على حمزه، (٥) وإبراهيم (٦) وغيرهما، وفاطمة عليها السّلام على أبيها صلّى الله عليه وآله وأختها، (٧) وعلى بن الحسين على أبيه.

وما في بعض الأخبار الدالّة بظاهرها (٨) على التّهي عن البكاء فلتحمل على المشتمل على علو الصّيوت و الشّق و اللطم أو المتضمّن للجزع وعدم الرّضا بقضاء الله تعالى أو غير ذلك.

ولعله من جواز البكاء يستفاد جواز التّوح عليه أيضاً لملازمته له غالباً مضافاً إلى الأخبار المستفيضه، (٩) كما روى عن علي عليه السّلام (١٠):

ماذا على المشمّ تربه أحمد أن لا يشمّ مدى الزّمان غواليا

١- (١). المصدر، ص ٣٦٠.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٦١.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٦٢.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ٧٠ من أبواب الدفن.

٥- (٥). السيره الحلييه، ج ٢، ص ٣٢٣.

٦- (٦). راجع الكافي، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٤٥.

- ٧- (٧). الكافي، ج٣، ص٢٤١، ح١٨.
- ٨- (٨). راجع الأملى للطوسى، ج١، ص١٦٣ و٣٩٨.
- ٩- (٩). راجع إكمال الدين، ص٧٣.
- ١٠- (١٠). المغنى لابن قدامه، ج٢، ص٤١١؛ و بحار الأنوار، ج٨٢، ص١٠٦.

صَبَّتْ عَلَى مَصَائِبَ لَوْ أَنَّهَا صَبَّتْ عَلَى الْأَيَّامِ صَرْنَ لِيَالِيَا (١)

وروى «أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ نَدَبَتْ ابْنَ عَمِّهَا الْمَغِيرَةَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهَا»، (٢) وعن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (٣): «لَمَّا انصَرَفَ مِنْ وَقَعِهِ أَحَدٌ إِلَى الْمَدِينَةِ سَمِعَ مِنْ كُلِّ دَارٍ قَتْلَ مَنْ أَهْلُهَا قَتِيلٌ نَوْحًا، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ دَارِ عَمِّهِ حَمْزَهُ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَكِنَّ حَمْزَهُ لَا يَبْوَأُكِي لَهُ، فَآلَى أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ لَا يَنْوَحُوا عَلَيَّ مِيتٌ وَلَا يَبْكُوا حَتَّى يَبْدَأُوا بِحَمْزِهِ فَيَنْوَحُوا عَلَيَّ وَيَبْكُوا، فَهَمَّ إِلَى الْيَوْمِ عَلَيَّ ذَلِكَ». (٤)

٦٣٦/٤

فِي عَدَمِ جَوَازِ شَقِّ الثَّوْبِ عَلَى غَيْرِ الْأَبِ وَالْأَخِ

(ولا شقَّ الثَّوْبِ عَلَى غَيْرِ الْأَبِ وَالْأَخِ)، ونسبه في المبسوط (٥) إلى الرّوايه، وفي ظاهر المدارك (٦): نسبه إلى الأصحاب، وكيف كان فلا أعرف خلافاً معتدداً به في حرمة بالنسبه للرجل في غير الأب والأخ، سوى ما يحكى عن كفّارات الجامع: «لا بأس بشقّ الإنسان ثوبه لموت أخيه ووالديه وقريبه، (٧) والمرأه لموت زوجها»، (٨) لكنّه ضعيف محجوج بما عرفت من الإجماع المحكى. (٩)

و من إستدلال الصادق عليه السّلام: «بشقّ موسى على أخيه هارون»، (١٠) ومرسله «الفقيه»: من شقّ العسكرى عليه السّلام قميصه عند موت أبيه عليه السّلام، (١١) يستفاد جواز الشقّ على الأب والأخ. (١٢)

و أمّا شقّها في غيرها فالأحوط والأولى تركه إن لم يكن أقوى، لأصالة الإشتراك في الحكم ولمرسله «المبسوط» المنجبره بإطلاق كثير من الأصحاب، وبما رواه في البحار أيضاً

ص: ٣٤٠

١- (١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٦٥؛ وتنسب الأبيات لفاطمه الزهراء عليها السّلام؛ راجع المصدر السابق.

٢- (٢). الكافي، ج ٥، ص ١١٧، ح ٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٦٦.

٤- (٤). الكافي، ج ٥، ص ١١٧، ح ٢؛ و كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٨٣، ح ٥٥٣.

٥- (٥). المبسوط، كتاب الجنائز، ج ١، ص ١٨٩.

٦- (٦). مدارك الأحكام، ج ٢، ص ١٥٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٦٧.

٨- (٨). الجامع للشرائع، باب الكفّارات، ص ٤١٩.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٦٨.

١٠- (١٠). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣١ من أبواب الكفّارات ح ١، من كتاب الإيلاء والكفّارات.

١١- (١١). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥١١.

١٢- (١٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٦٩.

عن مسكن الفؤاد، عن ابن مسعود (١) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب» (٢). (٣)

ويستثنى من ذلك الأنبياء والأئمة عليهم السلام أو خصوص سيدي ومولاي الحسين بن علي عليه السلام كما يشعر به ما عن الصادق عليه السلام: «كل الجزع والبكاء مكروه ما خلا الجزع والبكاء لقتل الحسين عليه السلام»، (٤) المراد به فعل ما يقع من الجازع من لطم الوجه والصدر والصيراخ ونحوهما، ولو بقرينه ما رواه جابر عن الباقر عليه السلام: «أشد الجزع الصيراخ بالويل والعويل ولطم الوجه والصدر وجز الشعر...». (٥)

في وجوب دفن الشهيد بثيابه

٦٤٣/٤

المسألة (الثانية: الشهيد يدفن) وجوباً (بثيابه) عدا ما استعرف إن قلنا: أنها ثياب، إجماعاً ونصوصاً (٦) أصابها الدم أولاً، (٧) ومن الثياب عرفاً السراويل، وفاقاً للأكثر، وخلافاً للمفيد فتزعم إن لم يصبها الدم، لقول أمير المؤمنين عليه السلام: «ينزع عن الشهيد الفرو والخف والقلنسوة هو العمامة والمنطقه والسراويل إلا أن يكون أصابه دم، فإن أصابه دم، ترك...»، (٨) ويدفعه أنه معارض بإجماع الخلاف (٩) على أن لا ينزع منه إلا الجلود. (١٠)

قلت: والأقوى أن القلنسوة والعمامة من الثياب.

(وينزع عنه الخفان والفرو أصابها الدم أولم يصبهما، على الأظهر) الأشهر، للإجماع، وعدم صدق اسم الثياب عليهما قطعاً، (١١) وأما الفرو فالشبهه فيها من حيث صدق

ص: ٣٤١

- ١- (١). المصدر، ص ٣٧٠.
- ٢- (٢). مسكن الفؤاد، ص ٩٩.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٧٠.
- ٤- (٤). الأمل للطوسي، ج ١، ص ١٦٣.
- ٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ١.
- ٦- (٦). سيأتي التعرض لبعضها؛ وراجع وسائل الشيعة، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٧١.
- ٨- (٨). الكافي، ج ٣، ص ٢١١، ح ٤.
- ٩- (٩). الخلاف، الجنائز، مسأله ٥١٤، ج ١، ص ٧١٠.
- ١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٧٢.
- ١١- (١١). المصدر، ص ٣٧٣.

اسم الثياب عليهما وعدمه، فلا تنزع على الأول، وتنزع على الثاني من غير فرق بين إصابه الدم وعدمه.

(ولا- فرق) في الشهيد (بين أن يقتل بحديد أو غيره) كما تقدم فيه وفي المسألة (الثالثة) وهي أن (حكم الصبي و المجنون إذا قتل شهيداً حكم البالغ العاقل).

٦٤٨/٤

حكم ما لو مات الولد في بطن أمه

المسألة (الرابعة: إذا) علم أنه قد (مات ولد الحامل) في بطنها ولما يخرج صحيحاً ادخل اليد في الفرج و (قطع وأخرج) إجماعاً كما في الخلاف (١). (٢).

ويشهد له ما في الكافي عن الصادق عليه السلام: «في المرأة يموت في بطنها الولد فتحوف عليها، قال: لا بأس أن يدخل الرجل يده فيقطعه ويخرجه»، (٣) وضعف الخبر منجبر بدعوى الإجماع قال المصنف في المعتمد: «فالوجه أنه إن أمكن التوصل إلى إسقاطه صحيحاً بشيء من العلاجات وإلا توصل إلى إخراجة بالأرفق فالأرفق، ويتولى ذلك النساء، فإن تعذرن فالرجال المحارم، فإن تعذر فغيرهم دفعاً عن نفس الحي» (٤). (٥).

٦٥٠/٤

حكم ما لو ماتت الأم و الولد حي

هذا كله إن مات وهي حيه، و أما (إن ماتت هي دونه) أي و قد علم أنه حي بحركه ونحوها ولم يخرج أيضاً (شق جوفها وانتزع) إذا لم يمكن خروجه بدون الشق بلا- خلاف كما في الخلاف، (٦) ويشهد له الإعتبار، والأخبار (٧) المستفيضه، لكن في شيء منها تعين موضع الشق، ومقتضاه حينئذ عدم الفرق بين الجنين، إلا أنه في الفقيه وغيره: التقييد بالأيسر، ويشهد له ما في فقه الرضا عليه السلام. (٨).

ص: ٣٤٢

١- (١). الخلاف، الجنائز، مسأله ٥٥٧، ج ١، ص ٧٢٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٧٤.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٣.

٤- (٤). المعتمد، لواحق غسل الأموات، ج ١، ص ٣١٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٧٥.

٦- (٦). الخلاف، الجنائز، مسأله ٥٥٧، ج ١، ص ٢٧٩.

٧-٧) .راجع وسائل الشيعة،الباب ٤٦ من أبواب الإحتضار.

٨-٨) .فقه الإمام الرضا عليه السلام،باب ٢٢،ص١٧٤.

كَلَّ ذَا مَع مَوَافَقَتِهِ لِلِإِحْتِيَاطِ وَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْمَتَيْقِنِ، فَالْقَوْلُ بِهِ حِينَئِذٍ لَا- يَخْلُو مِنْ قُوَّةِ، وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: (وَخِيَطُ الْمَوْضِعِ) (١) لِمَا رَوَاهُ فِي الْكَافِي عَنْ الصَّيَادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي الْمَرْأَةِ تَمُوتُ وَيَتَحَرَّكُ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا أَيَشَقُّ بَطْنُهَا وَيَسْتَخْرُجُ الْوَلَدُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَيَخَاطُ بَطْنُهَا». (٢) فَظَهَرَ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْوَجُوبِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ هُوَ الْأَقْوَى. (٣)

ص: ٣٤٣

-
- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٧٦.
 - ٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٢ مع اختلاف في الألفاظ.
 - ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٧٧.

تتمه الركن الثاني: تتمه الغسل الركن الثالث: الطهاره التراييه

الركن الرابع: في النجاسات

ص: ٣٤٥

وإذ قد فرغ من الكلام في أكثر الأغسال الواجبه، شرع في ذكر غيرها، فقال: (و أما الأغسال المسنونه) بالأصل و الذات (فالمشهوره منها ثمانية وعشرون غُسلًا)، وإلا ففي النفلية (١) أنه يستحبّ الغسل لخمسين، منها (سنّه عشر للوقت، وهي غسل يوم الجمعة) على المشهور بين الأصحاب شهره كادت تكون إجماعاً. (٢)

وعن الخلاف، (٣) الإجماع عليه.

ونسب القول بالوجوب إلى الصدوقين، حيث قالوا: «وغسل الجمعة سنّه واجبه فلا تدعه». (٤)

وكيف كان فالمختار الأوّل، وعليه استقرّ المذهب، للأصل و الإجماع، والسيره المستمرّه المستقيمه في سائر الأعصار و الأمصار، وقول الصادق عليه السّلام في صحيح زراره، بعد أن سأله عن غسل يوم الجمعة: «سنّه في السّفر و الحضر إلا أن يخاف المسافر على نفسه الضرر»، (٥) ولفظ السنّه إن لم تكن حقيقه فيما قابل الواجب - كما هو الأقوى - سيما في زمن الأئمّه، (٦) ويرشد إليه إن عرف

ص: ٣٤٧

١- (١). النفلية، الفصل الأوّل، المقدّمه الثالثه، ص ٩٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢.

٣- (٣). الخلاف، الطهاره، مسأله ١٨٧، ٣٧٦، ج ١، ص ٢١٩ و ٦١١.

٤- (٤). المقنع (ضمن الجوامع الفقهيّه)، باب صلاه يوم الجمعة، ص ١٢.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١ العمل في ليله الجمعة ويومها، ج ٣، ص ٩، ح ٢٧ وفيه «القرّ» بدل «الضرر».

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٤.

المتشرّعه عنوان عرف الشّارع، فلا أقلّ من الاشتراك بينه وبين الواجب بالسّنه، دون الكتاب. وبمضمونه روايات اخرى، تعين النّذب وهو في مقابله أخبار دالّه على الوجوب، إلّا- أنّها- مع عدم اعتبار سند بعضها و الجابر مفقود بل الموهن موجود- لا- تصلح لمعارضه ما قدّمناه.

وكيف و الأخبار متى كانت صريحه صحيحه وعرض الأصحاب عنها لا يسوغ العمل بها فضلاً عمّا لو وجد لها معارض أقوى منها، فوجب حينئذ طرح ما لا يقبل التّأويل منها لو كان، وتأويل غيره بإرادته الثّبوت و المبالغه لاستحبابه.

نعم قد يظهر من هذه الأخبار وغيرها أنّ تركه مكروه، للّنهى عن التّرك فيها و الأمر بالاستغفار عنده. (١)

٤/٥

في وقت غسل الجمعة

إشارة

(و) كيف كان، ف- (وقته ما بين طلوع الفجر) الثّاني، فلا- يجوز تقديمه عليه غير ما استثنى بلا خلاف أجده فيه، بل في الخلاف (٢) والتّذكّره (٣) الإجماع عليه، قلت: ويبدلّ عليه صحيحه زواره و الفضيل، قالنا: قلنا له: أيجزى إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعه؟ قال: «نعم». (٤)

نعم، يمتدّ وقته من طلوع الفجر (إلى الزّوال) كما هو المشهور بين الأصحاب، بل لا- أعرف فيه خلافاً سوى ما عن علي بن بابويه وكذا ولده من ظهور الاجتزاء بالغسل للزّواح، أي الصّلاه ولو بعد الزّوال. (٥)

ويمكن إرجاع الجميع إلى المشهور بإرادته الغالب من زمن الزّواح، و هو قبل الزّوال. (٦) وفي المصابيح (٧) أنّ عليه الإجماع، وذكر جماعه من متأخّر المتأخّرين، احتمالاً- و هو استمرار استحبابه إلى خروج اليوم، عملاً بإطلاق أكثر الأدلّه، مع أنّ الظّاهر خلافه لما عرفته من الإجماعات على عدم استمرار ذلك طول النّهار. فتحصل حينئذ من جميع ما ذكرنا أنّ

ص: ٣٤٨

١- (١). المصدر، ص ٦.

٢- (٢). الخلاف، الطّهارة، مسأله ١٨٨، ج ١، ص ٢٢٠ و ٢٢١.

٣- (٣). تذكّره الفقهاء، الطّهارة، الأغسال المسنونه، ج ١، ص ٦٠.

٤- (٤). الكافي، باب التّزيّن يوم الجمعة، ج ٣، ص ٤١٨، ح ٨.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٧.

٦- (٦). المصدر، ص ٨.

٧-٧) المصايح في الفقه، الطهاره، وقت غسل الجمعه ص ٧٧، (مخطوط).

الاحتمالات فى المقام أو الأقوال أربعه، المشهور هو التّحديد بالزّوال، أو بما قبل الزّوال، أو بالصّلاه، أو بالغروب، والأقوى الأوّل لما عرفت. (١)

فى وقت فضيله غُسل الجمعة

١٢/٥

(وكلّ ما قرب) الغسل (من الزّوال) فى الجمعة (كان أفضل) والظاهر دخوله فى معقد إجماع الخلاف، (٢) ولعلّ ذلك - مع وجود عين عبارته فقه الرّضا عليه السّلام، (٣) وإنّ الغرض منه الطّهارة و النظافه عند الزّوال، فكّل ما قرب منه كان أفضل و التّسامح - كاف فى إثباته، وإن لم نقف على ما يدلّ عليه.

وعلى كلّ حال فلا ريب فى ثبوت الأفضليه للقريب من الزّوال عند الجميع، لكن قد ينافى ذلك ما دلّ من الأخبار الكثيره (٤) على استحباب التّبكير للمسجد فى يوم الجمعة، وقد يقال: إنّه لا تنافى بين استحباب نفس التّبكير وتأخير الغسل بحيث يحتاج الى الجمع، بل ذلك من باب تعارض المستحبّات على المكلف فيتخير، أو يرجح. (٥)

فى جواز تعجيل غُسل الجمعة إلى يوم الخميس

٢٥/٥

(ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف إغواز الماء) على المشهور بين الأصحاب، بل لا أعرف فيه خلافاً، قلت: والأصل فيه ما رواه المشائخ الثلاثة فى الصّحيح (٦) عن الحسين أو الحسن بن موسى بن جعفر عن امّه وأمّ أحمد بن موسى قالتا: كنّا مع أبى الحسن موسى بن جعفر فى البادية ونحن نريد بغداد، فقال عليه السّلام لنا يوم الخميس: «اغتسلا اليوم لغد يوم الجمعة، فإنّ الماء بها غداً قليل»، قالتا: فاغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة. (٧)

والأقوى الاجتزاء بمجرّد الخوف للإغواز، وبتعدّد العلم به سابقاً غالباً، والمنساق من الأخبار، (٨) تقديم التّعجيل على القضاء عند التّعارض، لإطلاق الأمر به حينئذ الشّامل لصوره

ص: ٣٤٩

١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٩.

٢- (٢). الخلاف، الطّهارة، مسأله ١٨٨، ج ١، ص ٢٢٠ و ٢٢١.

٣- (٣). مستدرک الوسائل، الباب ٧ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١.

٤- (٤). وسائل الشيعه، الباب ٢٧ من أبواب صلاه الجماعه من كتاب الصلاه.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٤.

- ٦-٦) .الكافي، باب وجوب الغسل يوم الجمعة، ج٣، ص٤٢، ح٦.
- ٧-٧) .جواهر الكلام، ج٥، ص١٥.
- ٨-٨) .كما في فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٨، ص١٢٩.

التمكّن من وقت القضاء، وعموم المسارعه.

والاقتصار على الخميس في العبارة وغيرها يقضى بعدم الجواز في غيره من الأيام و اللّيالي، بل ولا في ليلته، وهو كذلك لخروجه عن النّصوص، لكن قد يقال: إنّ المراد بذلك في عباراتهم التّحديد لا ابتداء رخصته التّقديم.

قلت: وفيه نظر، والأقوى أنّه إذا تمكّن من الماء قبل الزّوال أعاد الغسل، لسقوط حكم البديل بالتمكّن من المبدل منه، وإطلاق الأدلّه الدالّه على استحباب غسل الجمعة. (١)

وقد يناقش في الأوّل بأنّ البديل وقع صحيحاً لوجود شرطه وهو خوف الإعواز، وفي الثّاني بأنّ أوامر غسل الجمعة لا تقتضي إلّا غسلًا واحداً، وقد حصل بالمتقدّم.

وقد يدفع الأوّل بأنّ الذي يقتضيه التّدبّر في الخبرين الدالّين على جواز التّقديم في مثل المقام، هو اشتراط صحّته الغسل المقدّم بمطابقه خوف الإعواز أو القطع به للواقع، وإلّا فلا، لظهور أنّ ذلك من الأعذار و الطّرق لحصول الواقع، لا أنّها مناط تكليف. (٢)

٣٣/٥

في قضاء غسل الجمعة

(و) كذا يجوز (قضاؤه) يوم الجمعة بعد الزّوال (يوم السّبت) أيضاً بلا خلاف أجده فيه في أصل القضاء، ومع ذلك فالأخبار به مستفيضة، (٣) فما في موثّق ذريح عن الصّادق عليه السّلام، في الرّجل هل يقضى غسل الجمعة؟ قال: «لا»، (٤) مطرح أو محمول على إرادته ما بعد السّبت. (٥)

٤٢/٥

الأغسال المسنونه في شهر رمضان

الأوّل

(و) من جملة السنّه عشر التي يستحبّ الغسل فيها للوقت (سنّه في شهر رمضان):

أولها: (أوّل ليله منه) عند الأصحاب، للإجماع عليه وهو الحجّه، مع ما في خبر سماعه عن الصّادق عليه السّلام: «وغسل أوّل ليله من شهر رمضان مستحبّ، قلت: بل ويومها» أيضاً لمارواه

ص: ٣٥٠

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٥، ج ١، ص ١١٣، ح ٣٢.

٤- (٤). المصدر، باب ٢٤ العمل في ليله الجمعة، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٢٨.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٩.

السيد في الإقبال بإسناده عن الشكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آباءه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال: «من اغتسل أول يوم من السنة في ماء جار وصب على رأسه ثلاثين غرفة كان دواء السنة، وإن أول كل سنة أول يوم من شهر رمضان». (١)

بل وكذا يستحب في سائر ليالي فرادى شهر رمضان، لما رواه السيد في الإقبال (٢) في سياق أعمال الليله الثالثه من الشهر، وفيها يستحب الغسل على مقتضى الروايه التي تضمنت أن كل ليله مفرده من جميع الشهر يستحب فيه الغسل، وذلك كاف في إثباته. (٣)

كما أنه ينبغي الحكم باستحباب الغسل في العشر الأواخر كلها شفعتها ووترها، لقول الصادق عليه السلام في مرسل ابن أبي عمير المروى في الإقبال من كتاب علي بن عبد الواحد النهدي: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغتسل في شهر رمضان في العشر الأواخر في كل ليله»، (٤) ولقول أمير المؤمنين عليه السلام فيما رواه فيه أيضاً نقلاً عن أحمد بن عياش قال: «لما كان أول ليله من شهر رمضان قام رسول الله صلى الله عليه وآله فحمد الله وأثنى عليه - إلى أن قال: - حتى إذا كان أول ليله من العشر قام فحمد الله وأثنى عليه، وقال مثل ذلك، ثم قام وشمر وشد المنزر وبرز من بيته واعتكف وأحيا الليل كله، وكان يغتسل كل ليله منه بين العشاءين» إلى آخره. (٥)

قلت: وقد يحتمل فيه إرادته كل ليله من شهر رمضان، وربما يشهد له ما عن المجلسي في زاد المعاد أنه: «قد ورد في بعض الأخبار استحباب الغسل في كل ليله من شهر رمضان». (٦)

الثاني و الثالث من الأغسال المسنونه ٤٦/٥

(و) ثانيها: غسل (ليهه النصف) منه بلا خلاف أجده، للمرسل عن الصادق عليه السلام: «إنه يستحب الغسل في ليله النصف من شهر رمضان»، (٧) إلى غير ذلك، فلا ينبغي التوقف فيه. (٨)

ص: ٣٥١

١- (١). الإقبال، ص ٨٦.

٢- (٢). المصدر، ص ١٢٠.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٥.

٤- (٤). الإقبال، ص ٤ و ٥.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٦.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧). وسائل الشيعة، باب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونه، ج ٢، ص ٩٥٣، ح ٩.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٧.

(و) ثالثها: غسل ليله (سبع عشره) منه، لصحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما المشتمل على سبعة عشر غسلًا.

(و) رابعها وخامسها وسادسها: غسل ليله (تسع عشر، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين) للإجماع، والمعتبره (٢) المستفيضه، بل في بعضها: التهي عن تركه المحمول على الكراهه، أو تأكد الاستحباب. (٣)

٥٥/٥

كفايه الأغسال المسنونه لو أحدث بعدها

ثم إنه يستفاد من خبر ابن بكير عدم قاده التوم فيه، وعدم استحباب الإعاده، وكذا بالنسبه إلى كل حدث صغير أو كبير غير التوم، نعم قد ترجح الإعاده لاحتمال الخلل ونحوه؛ مما يندرج تحت الاحتياط. (٤)

وكذا لو كان الغسل للفعل؛ كغسل الإحرام أعاده لو نام بعده قبل وقوع الفعل، للمعتبره الصيريه في ذلك بالنسبه للإحرام (٥) ودخول مكه. (٦)

٥٧/٥

من الأغسال المستحبه

(و) من الأغسال المستحبه أيضاً: غسل (ليله الفطر) لقول الصادق عليه السلام بعد أن قال له: «الناس يقولون إن المغفره تنزل على من صام شهر رمضان ليله القدر، فقال: يا حسن، إن القاريجار (٧) إنما يعطى اجرته عند فراغه وذلك ليله العيد، قلت: فما ينبغي لنا أن نعمل فيها؟ فقال: إذا غربت الشمس فاغتسل». (٨)

(و) كذا يستحب في (يومى العيدين) الفطر والأضحى للمستفيض. (٩) من الإجماع

ص: ٣٥٢

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٥، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٤.

٢- (٢). المصدر، الصيام، باب ٤٩، ج ٤، ص ١٩٦، ح ٢.

٣- (٣). المصدر، الطهاره، باب ٥، ج ١، ص ١٠٤، ح ٢.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٠.

٥- (٥). الكافي، باب ما يجزى من غسل الإحرام، ج ٤، ص ٣٢٨، ح ٣.

٦- (٦). المصدر، باب دخول مكه، ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٨.

٧- (٧). معرب «كاريگر» أى الأجير. وفي بعض النسخ «الفاريجان» قيل: هو الحصاد الذى يُحصد بالفرجون كبرذون؛ أى المَحْسَه: وهى آله حديدية مستعمله فى الحصاد (راجع بحار الأنوار، ج ٨٨، ص ١١٥).

- ٨- (٨) الكافي، باب التكبير ليله الفطر ويومه، ج٤، ص١٦٧، ح٣.
- ٩- (٩) الغنيه (ضمن كتاب الجوامع الفقيهيه)، الصلاة، باب في الأغسال، ص٤٩٢ و٤٩٣.

المحكى و الأخبار، (١) وإن كان في بعضها ما يقضى بالوجوب لما عرفت من الإجماعات على عدمه؛ إنما الكلام في وقته، فهل يمتدّ بامتداد اليوم، أو إنه من طلوع الفجر إلى ما قبل الخروج إلى المصلّى كما عن ابن إدريس، (٢) أو إنه يمتدّ إلى الزوال الذي هو آخر وقت صلاه العيد؟ ولا ريب في قوّه الأول؛ لما عرفت من مقتضى إطلاق النص و الفتوى وإضافه فيهما كمعاقد الإجماعات وقصور غيرها عن المعارضه.

(و) كذا يستحبّ الغسل في يوم (عرفه) للنصوص المستفيضه، (٣) ولا يختصّ بالناسك في عرفات لإطلاق النص و الفتوى، وخصوص قول الصادق (٤) في خبر عبدالرحمان: «اغتسل أينما كنت» في جواب سؤاله عن غسل يوم عرفه في الأمصار. (٥)

(و) كذا يستحبّ الغسل أيضاً في (ليله) النصف من رجب) على المشهور شهراً كادت تكون إجماعاً بين الأصحاب. (٦)

وعن ابن طاووس في الإقبال أنه قال: وجدنا في كتب العبادات عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من أدرك شهر رجب فاغتسل في أوله وأوسطه وآخره خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه». (٧)

(و) كذا الكلام في استحباب الغسل في (يوم السّابع و العشرين منه) وهو يوم المبعث بلا خلاف أجده فيه. (٨) بل في الغنيه (٩) الإجماع عليه.

فلا وجه للتوقّف فيهما بعد ذلك، بل ولا في يوم المولود و هو السابع عشر من ربيع الأوّل على المشهور.

مضافاً إلى ما قيل: إنه من جملة الأعياد، فيستحبّ فيه الغسل لما يشعر به بعض الأخبار من استحباب الغسل في كلّ عيد، كالمرسل عنه صلى الله عليه وآله، أنه قال في جمعه من الجمع: «هذا

ص: ٣٥٣

١- (١). يأتي ذكرها عن قريب؛ وراجع وسائل الشيعه، باب ١ من أبواب الأغسال المسنونه، ج ٢، ص ٩٣٦.

٢- (٢). السرائر، الطهاره، الجنايه وأحكامها، ج ١، ص ١٢٥.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، باب ١ من أبواب الأغسال المسنونه، ج ٢، ص ٩٣٦.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الحج، باب ٢٦، ج ٥، ص ٤٧٩، ح ٣٤٢.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٥.

٦- (٦). وممنّ قاله: الشيخ في المبسوط وابن إدريس في السرائر وابن سعيد في كتاب الجامع للشرائع و العلّامه في الإرشاد.

٧- (٧). الإقبال، ص ٦٢٨.

٨- (٨). ممنّ قال به: الشيخ في المبسوط وابن إدريس في السرائر و العلّامه في التحرير و الشهيد في الدروس.

٩- (٩). الغنيه (ضمن كتاب الجوامع الفقهيّه)، الصّلاه، في الأغسال، ص ٤٩٢ و ٤٩٣.

اليوم جعله الله عيداً للمسلمين، فاغتسلوا فيه». (١) وعن الخلف (٢): الإجماع على استحباب الغسل في الجمعة والأعياد بصيغته الجمع.

(و) كذا (ليله النصف من شعبان) لقول الصيادق عليه السلام في خبر أبي بصير: «صوموا شعبانواغتسلوا ليله النصف منه، ذلك تخفيف من ربكم» (٣) وقول النبي صلى الله عليه وآله: «من تطهر النصف من شعبان فأحسن التطهر - إلى أن قال: - قضى الله له ثلاث حوائج». (٤)

(و) كذا (يوم الغدير) وهو الذي أخذ فيه النبي صلى الله عليه وآله البيعة لأئمة المؤمنين عليه السلام في غدير خم بعد رجوعه من حجة الوداع، وكان اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة من السنة العاشرة من الهجرة، على المعروف بين الأصحاب ونقل الإجماع، وهو الحجة. (٥)

(و) كذا يستحب الغسل في (يوم المباهلة) على المشهور بين الأصحاب لما عن الإقبال بسنده، قال: «إذا أردت ذلك فابدأ بصوم ذلك اليوم شكراً واغتسل والبس أنظف ثيابك». (٦) وعن موسى بن جعفر قال: «يوم المباهلة يوم الرابع والعشرين من ذي الحجة، تصلى... وأنت على غسل...». (٧)

وما في السند والدلالة منجبر بالشهره السابقة التي هي قريب الإجماع. (٨)

٧٠/٥

في غسل يوم النيروز

قلت: وقد بقي زياده على ما ذكرته وذكره المصنف بعض الأغسال الزمانية كغسل يوم دحو الأرض، ويوم نيروز الفرس، ويوم تاسع ربيع، فأما الغسل لدحو الأرض وهو يوم الخامس والعشرين من ذي القعدة، قال في المصباح (٩): فقد تتبعنا ما عندنا من مصنفات الأصحاب فلم نجد له أثراً، وأما غسل النيروز فعلى المشهور بين المتأخرين، بل لم أعثر على مخالف فيه

ص: ٣٥٤

١- (١). كنز العمال، باب صلاة الجمعة، ج ٧، ص ٧١٢، ح ٢١٠٥٥.

٢- (٢). الخلف، الطهارة، مسأله ١٨٧، ج ١، ص ٢١٩.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٥، ج ١، ص ١١٧، ح ٤٠.

٤- (٤). مصباح المتهجد، أعمال ليله النصف من شعبان، ص ٧٦٩ و ٧٧٠.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٧.

٦- (٦). الإقبال، ص ٥١٥.

٧- (٧). مصباح المتهجد، يوم الخامس والعشرين من ذي الحجة، ص ٧٠٨.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٩.

٩- (٩). المصايح في الفقه، الطهاره، ما هو يوم النيروز، ص ١٠٩ (مخطوط).

لخبر المعلّى بن خنيس عن الصادق عليه السّلام: «إذا كان يوم النيروز فاغتسل» (١). (٢)

قلت: والمشهور في زماننا هذا إنّما هو يوم انتقال الشّمس إلى الحمل، بل لا يعرف غيره كما عن المجلسيين النصّ عليه في الحديثه (٣) وزاد المعاد. (٤)

ويؤيده مع ذلك ما يومية إليه خبر المعلّى بن خنيس أنّه «يوم طلعت فيه الشمس، وهبت فيه الرياح اللّواقح، وخلقت فيه زهره الأرض، وأنّه اليوم الّذى أخذ فيه العهد لأئمة المؤمنين عليه السّلام بغدير خمّ» (٥) فإنّه على ما قيل قد حسب ذلك فوافق نزول الشّمس بالحمل في التّاسع عشر من ذى الحجّه على حساب التقويم، ولم يكن الهلال رأى ليله الثلاثين، فكان الثّامن عشر على الرّؤية، و أمّا باقى الأقوال فهي ضعيفه.

و أمّا الغسل للتّاسع من ربيع الأوّل، فقد حكى أنّه من فعل أحمد بن إسحاق القمى معللاً له بأنّه يوم عيد.

هذا كلمه في الأغسال المستحبّه للزمان (و) أمّا ما يستحبّ لغيره، فقد ذكر المصنّف رحمه الله منه (سبعة للفعل، وهي: غسل الإحرام)، والأخبار به كادت تكون متواتره، وعن حجّ التّحرير: ليس بواجب إجماعاً. قلت: فلا ينبغي الإشكال بعد ذلك. (٦)

(و) غسل زياره النّبي صلّى الله عليه وآله، والأئمّه عليهم السّلام) على المشهور بين الأصحاب، مضافاً إلى المحكى عن فقه الرضا عليه السّلام (٧) من نصّه على غسل الزّيارات بعد نصّه على غسل زياره البيت، وإلى خبر العلاء بن سيباه عن الصادق عليه السّلام في قوله تعالى: ... خُذُوا زِينَتَكُمْ... (٨) قال: «الغسل عند لقاء كل إمام عليه السّلام» (٩) وظهورها في الأحياء لو سلّم غير قادح؛ لتساوى حرمتيهما.

(و) ممّا يستحبّ للفعل (غسل المفرّط في صلاه الكسوف) بأنّ تركها متعمّداً، والمراد

ص: ٣٥٥

١- (١). مصباح المتّهجد، ص ٧٩٠ هامش الصفحه.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٤١.

٣- (٣). نقله عنها في المصباح في الفقه، الطهاره، تعيين يوم النيروز، ص ١٠٨ (مخطوط).

٤- (٤). زاد المعاد (فارسي)، فضيله وأعمال النيروز، ص ٣٧١.

٥- (٥). أورد صدره في وسائل الشيعه، باب ٤٨ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه وذيله في ح ٢ من نفس الباب، ج ٥، ص ٢٨٨.

٦- (٦). جواهر الكلام، ص ٤٣ و ٤٤.

٧- (٧). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٣، ص ٨٢.

٨- (٨). الأعراف، ٣١.

٩- (٩). تهذيب الأحكام، المزار، باب ٥٢، ج ٦، ص ١١٠، ح ١٣.

بالكسوف هنا كغيره من العبارات ما يعمّ الشمس والقمر، مع ما فى المحكى عن الفقه الرّضوى (١) من التصريح بهما. (٢)

واعلم أنّ المعبر (مع) التّفريط المذكور فى استحباب الغسل (احتراق القرص على الأظهر)، بل لانعرف خلافاً نصّاً وفتوى فى أصل مشروعيته، مع القيدىن السّابقيين، بل الاجماع، كما أنّه لا يبغي الإشكال فى عدم مشروعيته مع انتفاء أحدهما من التّفريط أو الاستيعاب، للأصل وظاهر الحسن عن الباقر عليه السّلام: «الغسل فى سبعة عشر موطناً—وعدها إلى أن قال:—وغسل الكسوف إذا احترق القرص كلّ ولم تصلّ فاستيقظت فاغتسل واقتض الصّلاه». (٣)

إنّما الكلام فى استحباب هذا الغسل ووجوبه مع اجتماع الأمرين، لكنّ الأوّل هو الأقوى، للأصل، وحصّر الواجب من الأغسال فى غيره من الأخبار، والاجماع المحكى، مع ما فى خبر زراره: «لاتعاد الصّلاه إلاّ من خمس: الطّهور...» (٤) إلى آخره، إذ ليس هو من الطّهور؛ لأنّ الفرض وجوبه وإن وجدت الطّهاره.

و أمّا الأخبار فبعد تسليم ظهورها فى الوجوب، تحمل على إرادته التدب لوجود الصّارف، مع ضعف بعضها، ولا جابر. (٥)

٩٠/٥

فى استحباب الغسل للتّوبه

(و) منها (غسل التّوبه سواء كان عن فسق) بارتكاب كبيره، أو إصرار على صغيره (أو كفر) أصلى أو إرتدادى بلاخلاف أجده فيهما. بل فى المنتهى الإجماع على ذلك.

وكيف كان، فالحجّه خبر مسعده بن زياد قال: كنت عند أبى عبد الله عليه السّلام، فقال له رجل: بأبى أنت وأمى، إننى أدخل كنيفاً لى ولى جيران وعندهم جوار يتغنين ويضربن بالعود. فربّما أطلت الجلوس استماعاً، فقال: «لاتفعل»، فقال الرجل: والله ما أتيتهنّ برجلى، وإنّما هو سماع أسمع بأذنى، فقال: «لله أنت أما سمعت الله عزّ وجلّ يقول: ... إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفؤادَ كُلُّ

ص: ٣٥٦

١- (١). فقه الإمام الرضا عليه السلام، باب ١٠، ص ١٣٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٤٨.

٣- (٣). الخصال، باب السبعة عشر، ص ٥٠٨.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب أحكام السهو فى الصلاه، ج ١، ص ٣٣٩، ح ٩٩١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٥١.

أَوْلَيْتَكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُلاً ، (١) فقال: بلى و الله... لا-جرم إنى لا- أعود إن شاء الله، وإنى أستغفر الله، فقال: قم فاغتسل و صل ما بدا لك...». (٢)

والمناقشه فيه بالإرسال، مدفوعه بأنه فى روايه الكلينى كان مسنداً، بل الظاهر أنه صحيح.

قلت: لكنّ الإنصاف أنّ ذلك كلّه تعسف، لعدم الإشعار فى الاستدلال بالآيه بالاغتسال لكلّ ذنب؛ لكن قد يقال: إنه يكفى فى ثبوت الاستحباب إجماع المنتهى، فالأقوى حينئذ استحباب الغسل مطلقاً. (٣)

(و) منها غسل (صلاه الحاجه و صلاه الاستخاره) بل فى الغنيه (٤) الإجماع عليهما فيهما، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك الأخبار الكثيره (٥) الأمره به مقدماً على الصلاه عند طلب الحوائج، وقول الصادق عليه السلام فى خبر سماعه: «وغسل الاستخاره مستحب». (٦)

(و) منها أيضاً: الغسل لصلاه الخوف من الظالم، المرويّه عن مكارم الأخلاق (٧) أيضاً بكيفيه خاصّه، وبقي بعض الأغسال للأفعال:

(منها) قتل الوزغ، و هو حيوان ملعون، وردت عدّه أخبار فى التّريغيب على قتله، وعلى كلّ حال فاستحباب الغسل للمروى عن الصادق عليه السلام عن الوزغ؟ قال: «رجس، و هو مسخ كلّه، فإذا قتله فاغتسل»، (٨) ولعلّ هذا مع فتوى جماعه من الأصحاب به يكفى استحباب الاستحباب.

(و) منها) الغسل من المسّ للميت بعد تغسيله، لموثقه عمّار الساباطى، (٩) وفيه بحث.

(و) منها) الغسل لإرادته تكفينه أو تغسيله، ولعلّه لخبر محمّدين مسلم عن أحدهما: «الغسل فى سبعة عشر موطناً- إلى أن قال-: و إذا غسلت ميتاً أو كفنته أو مسسته بعد ما يبرد» (١٠) و هو غير ظاهر فى ذلك.

ص: ٣٥٧

١- (١). الإسراء، ٣٦.

٢- (٢). وسائل الشيعه، باب ١٨ من أبواب الأغسال المسنونه، ج ٢، ص ٩٥٧، ح ١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٥٤.

٤- (٤). الغنيه (ضمن كتاب الجوامع الفقهيّه)، الصلاه، فى الأغسال، ص ٤٩٣.

٥- (٥). منها فى الكافى، باب صلاه الحوائج، ج ٣، ص ٤٧٧، ح ٣.

٦- (٦). الكافى، باب أنواع الغسل، ج ٣، ص ٤٠، ح ٢.

٧- (٧). مكارم الأخلاق، نوادر الصلوات، ص ٣٣٢ و ص ٣٣٩.

٨- (٨). وسائل الشيعه، باب ١٩ من أبواب الأغسال المسنونه، ج ١، ص ٩٥٧، ح ١.

٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٣٠، ح ١٨.

١٠- (١٠). المصدر، باب ٥، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٤.

و(منها)الغسل للتوجه إلى السيفر خصوصاً سفر زياره الحسين عليه السّلام،للمرسل عن ابن طاووس،(١)وخبير أبي بصير(٢)عن الصادق عليه السّلام في خصوص سفر الحسين عليه السّلام.

و(منها)عمل الاستفتاح،لما عن الصادق عليه السّلام أنّه قال:«صم في رجب يوم ثلثه عشر وأربعه عشر وخمسه عشر،فإذا كان يوم الخامس عشر فاغتسل عند الزّوال». (٣)

و(منها)غسل من أهرق عليه ماء غالب التّجاسه،ولعلّه للاحتياط.

و(منها)غسل من مات جنباً قبل تغسيله،لكن عن المعتمد الإجماع على عدم استحبابه.

و(منها)لمعاودة الجماع،قيل:لقول الرضا عليه السّلام:«والجماع بعد الجماع من غير فصل بينهما بغسل يورث للولد الجنون»،(٤)قلت:ويحتمل بفتح الغين المعجمه،وإرادته غسل الجنابه،فتأمل.

٧٤/٥

الأغسال المسنونه للمكان

(وخمسه)أغسال(للمكان)وبها تتم الثمانية والعشرون التي ذكرها المصنّف(وهي:غسل دخول الحرم)للصّحيح،(٥)والخبرين،(٦)وإجماع الغنيه.(٧)

(و)غسل دخول(المسجد الحرام)لإجماع الغنيه.(٨)

(و)غسل دخول(الكعبه)لقول الصادق عليه السّلام في خبر سماعه:«وغسل دخول البيت واجب»(٩)والمراد تأكّد الاستحباب.

(و)غسل دخول(المدينه)لصّحيح ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السّلام:«...وحين تدخل مكّه والمدينه...».(١٠)

ص:٣٥٨

١- (١). الأمان من أخطار الأسفار،الباب الأوّل،ص ٢٠.

٢- (٢). وسائل الشيعه،باب ٧٧ من أبواب المزار،ج ١٠،ص ٤٢٣،ح ١.

٣- (٣). مصباح المتهجّد،أعمال رجب،ص ٧٤٣.

٤- (٤). بحار الأنوار،باب ٩٠ من أبواب السماء و العالم،ج ٦٢،ص ٣٢١.

٥- (٥). الخصال،باب الأربعة عشر،ص ٤٩٨.

٦- (٦). أي موثقه سماعه و مرسله الصدوق.

٧- (٧). جواهر الكلام،ج ٥،ص ٦٠.

٨- (٨). الغنيه(ضمن كتاب الجوامع الفقهيّه)،الصّلاه،في الأغسال،ص ٤٩٣.

- ٩- (٩). الكافي، باب أنواع الغسل، ج٣، ص٤٠، ح٢.
- ١٠- (١٠). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٥، ج١، ص١١٠، ح٢٢.

(و) غسل دخول (مسجد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) لقول الباقر عليه السَّلام في خبر ابن مسلم: «وإذا أردت دخول مسجد الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» (١). (٢)

في تقديم الغسل على الفعل

مسائل أربع ١٠٨/٥

(الأولى: ما يستحب للفعل (و) منه (المكان) إذ المراد الدخول إليه (يقدم عليهما)؛ لأن المراد وقوع الفعل منه مغتسلاً، وهو مع ظهوره وعدم ظهور الخلاف فيه، مصرح به في كثير من الغايات المذكورة في الروايات، (٣) ثم لا يخفى عليك أنه ليس المراد بالتقديم في الغسل لغايته، الا-اجتزاء به ولو مع الفصل بالزَّمان الطَّويل كالْيومين و الثلاث فصاعداً قطعاً، لظهور الأدلَّة أو صراحتها بعدمه ككلام الأصحاب، بل ربَّما يظهر من ملاحظته الأدلَّة إرادته اتِّصال عرفي بالغسل و الفعل، فلا يعتبر التَّعجيل و المقارنه، كما لا يجتزئ بمطلق التراخي، نعم ربَّما يقال بالاكْتفاء مع الفصل باليوم كالليل، لقول الصادق عليه السَّلام: «من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله إلى الليل في كلِّ موضع يجب فيه الغسل، ومن اغتسل غسلًا ليلًا كفاه غسله إلى طلوع الفجر» (٤). (٥)

هذا كلُّه في الأغسال الفعلية الغائية، ومنها المكانية، أمَّا الفعلية السببية، كرؤيه المصلوب أو للمبادره إلى عمل كالتَّوبه، فلعلَّ الوجه فيه أنه يمتدُّ بامتداد العمر؛ لأنَّ ذلك مقتضى ثبوته لوجود السَّبب من دون توقيت، وإن قلنا بفوريته لعموم ما دلَّ على المسارعه (٦) والاستباق، (٧) ولا ينتقض مثل هذا الغسل بالحدث قطعاً للأصل وظواهر الأدلَّة، بخلاف سابقه. (٨)

(و) أمَّا (ما يستحب) من الأغسال (للزَّمان) فإنَّما (يكون) ويوجد (بعد دخوله) لظهور

ص: ٣٥٩

- ١- (١). المصدر، ص ١٠٥، ح ٤.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٦١.
- ٣- (٣). تقدّمت من خلال المباحث السابقه؛ وراجع وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه، ج ٢، ص ٩٣٦.
- ٤- (٤). تهذيب الأحكام، الحج، باب ٧، ج ٥، ص ٦٤، ح ١٢؛ و وسائل الشيعه، باب ٩ من أبواب الإحرام، ج ٩، ص ١٤، ح ٤.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١١٢.
- ٦- (٦). كقوله تعالى، (وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ) سورة آل عمران، ١٣٣.
- ٧- (٧). كما في قوله تعالى، (فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَات) البقره، ١٤٨.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١١٤.

الإضافه فى ذلك إن لم يكن أمراً بوقوعه، وملاحظه الأدله تغنى عن تكلف الاستدلال.

وكيف كان، فذوا الوقت لا يقدم عليه إلا ما عرفت من غسل الجمعة عند إعواز الماء للدليل، كما أنه لا يقضى إلا هو أيضاً، للأصل وفقد النص وبطلان القياس.

و أما التقديم فكذلك لا يجوز فى غير الجمعة للعدر، لكن قال الباقر عليه السلام فى الصحيح: «الغسل فى شهر رمضان عند وجوب الشمس قبيله، ثم تصلى وتفطر»، (١) وقد يشكل بمنافاه التوقيت الثابت هنا إجماعاً.

وقد يدفع إمرًا بالتوسع فى زمان الغسل، فيجعل الليل مع شىء مما تقدمه، فالتوقيت بالليل فى الأخبار وكلام الأصحاب تغليياً للأكثر، أو لكون الجزء المتقدم بمنزله الليل، لاتصاله به؛ وفيه أن ذلك كله إن أمكن فى الأخبار فغير ممكن فى كلام الأصحاب لعدم الشاهد له. (٢)

فالمتجه طرح الروايه السابقه، أو حملها على ما لا يظهر من الأصحاب الإعراض عنه.

التداخل فى الأغسال المستحبه

١١٧/٥ المسأله الثانيه

(الثانيه: إذا اجتمعت) أسباب (أغسال مندوبه) فالأقوى الاكتفاء بغسل واحد لها، لكن (لا تكفى نيه القربه) فى ذلك (ما لم ينو السبب) ونحوه، بل لابد من التعرض لها تفصيلاً. (وقيل: إذا انضم إليها غسل واجب كفاه نيته و الأول أولى).

فى استحباب الغسل لمن سعى إلى مصلوب

١١٨/٥ المسأله الثالثه و الرابعه

المسأله (الثالثه و الرابعه: قال بعض فقهائنا بوجوب غسل من سعى إلى مصلوب ليراه عامداً بعد ثلاثه أيام) إلا أن الصدوق لم يرد على ذكره المرسله التى هى مستند أصل الحكم فى المقام، قال: «وروى: أن من قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبه»؛ (٣) نعم ربما ظهر من بعضهم التردد فيه إذ لم يعرف له مستنداً سوى المرسله السابقه؛

ص: ٣٦٠

١- (١). وسائل الشيعه، باب ١٣ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٦٦ و ٦٧.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب الأغسال، ج ١، ص ٧٨، ح ١٧٥.

وهي مع خلوّ أكثر كتب الحديث عنها وقلة العامل بها وانقراضه لا تقطع الأصل، ولا تحكم على غيرها من الأخبار التي حصرت الواجب في غيره، وخصوصاً مع شهره النّدى. (١)

في استحباب غسل المولود

١٢٣/٥

(وكذلك) الكلام (في غسل المولود) فقال بعض فقهاءنا بوجوبه لقول الصّادق عليه السّلام في موثّق سماعه، في تعداد الأغسال: «وغسل المولود واجب». (٢)

والمشهور التّيدب، ولعلّاه كذلك إذ لم يثبت فيه الخلاف إلّا من بعض، مع أنّه رماه في المعتبر (٣) بالشذوذ، ومن هنا قال المصنّف: إنّ (الأظهر الاستحباب) فيهما مضافاً إلى معارضه الموثّقه بما دلّ على حصر الواجب في غيرهما من الأخبار، فيقوى حينئذ إرادته الاستحباب منه. (٤)

ص: ٣٤١

-
- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٦٩.
 - ٢- (٢). الكافي، باب أنواع الغسل، ج ٣، ص ٤٠، ح ٢.
 - ٣- (٣). المعتبر، الطهارة، الأغسال المندوبه، ج ١، ص ١٣١.
 - ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٧٢.

وهي الحاصله بمباشره التراب في مقابله المائيه الحاصله بمباشره الماء، وكذا تسمى اضطراريه، كما أنّ الثانيه تسمى اختياريه، من حيث أنّها لا تشرع إلاّ عند الاضطرار إليها بتعدّر الأولى عقلاً أو شرعاً على ما هو مستفاد من النصوص (١) والفتاوى أيضاً، وليست إلاّ التيمّم، بخلاف المائيه فالغسل و الوضوء، و هو لغه القصد، كقوله تعالى: ... وَ لَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ... ، (٢) وشرعاً مباشره الأرض على وجه خاص يعرف ممّا سيأتى، و هو ثابت كتاباً وسنّه (٣) وإجماعاً، وقد ذكر الله تعالى في النساء تارة، وفي المائده أخرى، فقال عزّ من قائل في الثانيه: ... وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا... (٤) إلى آخرها، وكذا في الأولى و إن اختلفا بالنظر إلى ما تقدّم ذلك.

(و) كيف كان ف- (النظر) والبحث في التيمّم يقع (في أطراف أربه):

([الطرف] الأول: فيما يصحّ معه التيمّم)

ضروره عدم مشروعيته على الإطلاق (و هو ضروري) مرجعها إلى شيء واحد عند التحقيق، و هو العجز عن استعمال الماء عقلاً أو شرعاً. (٥)

١- (١). وسائل الشيعه، الباب ١ و ٢ و غيرهما من أبواب التيمّم.

٢- (٢). البقره، ٢٦٧.

٣- (٣). وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب التيمّم.

٤- (٤). النساء، ٤٣.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٧٥.

في اعتبار عدم الماء في صحه التيمم

ف- (الأول) من الأسباب التي ذكرها المصنّف (عدم الماء) كتاباً (١) وسنّه (٢) وإجماعاً، من غير فرق فيه عندنا بين السيفر و الحضر، لكن إنّما يكون مسوّغاً للتيمم بعد الطلب له فلم يوجد، فمتى تيمم قبله مع حصول شرائط وجوبه مع الرجاء وسعه الوقت وعدم الخوف ونحو ذلك لم يصحّ لعدم تحقّق عدم الوجدان بدونه، وهو شرط التيمم، وهو مراد المصنّف وغيره بقوله:

(ويجب عنده الطلب) للإجماع عليه لا الوجوب التعبدى خاصه، على أنّه قد لا يجب التيمم فلا يجب الطلب حينئذ قطعاً وإن وجب شرطاً، فما يحكى من الحكم باستحباب الطلب لما في خبر يعقوب بن سالم: عن الرجل لا يكون معه ماء و الماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين، أو نحو ذلك: «لا أمر أن يغزّر بنفسه، فيعرض له لصّ أو سبع»، (٣) محموله على الخوف و الخطر في الطلب. (٤)

في مقدار الطلب

وكيف كان، فالمراد بالطلب الذي قد ذكرنا وجوبه هو التّفحص عن الماء في رحله وعند رفقائه ونحوهما (و) أن (يضرب) في الأرض لو كان في فلوات (غلوه سهمين) أي رميه أبعد أو وسط ما يقدر عليه المعتدل بالقوّه مع اعتدال السهم و القوس وسكون الهواء على ما صرّح به بعضهم (في كلّ جهه من الجهات الأربع إن كانت الأرض سهله) على المشهور، بل الإجماع عليه، ولعلّ ذلك هو الحجّه، وإلاّ فمستند الحكم من النصّ الآتى لا تعرّض فيه لذكر الجهات، بل قضيه إطلاقه الاكتفاء بالواحد.

(وغلوه سهم إن كانت) الأرض (حزّنه) بسكون الزّاء المعجمه، خلاف السهله، وهى المشتمله على نحو الأشجار و العلو و الهبوط، لخبر السيكونى، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن على عليه السّلام قال: «يطلب الماء في السّفر إذا كانت حزونه فغلوه، وإن كانت سهله فغلوتين لا يطلب أكثر من ذلك»، (٥) وضعفها لا يمنع من العمل بها بعد اعتضاها بالشهره و الإجماع.

١- (١). النساء، ٤٣.

٢- (٢). وسائل الشيعة، الباب ٢ من أبواب التيمم.

٣- (٣). الكافي، باب الوقت الذي يوجب التيمم، ج ٣، ص ٦٠، ح ٨.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٧٨.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ٢٠٢، ح ٦٠.

فما فى الحسن عن أحدهما: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام فى الوقت، فإذا خشى أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل»
(١) قاصر عن معارضة ما تقدّم من وجوه، سيما بعد معارضتها بما دلّ على جواز التيمّم مع السّعة، وبما دلّ على النّهى عن الطّلب
من الأخبار السابقة. (٢)

نعم إنّما يجب الطّلب زائداً مع العلم و الظّن الذى تطمئنّ به النّفس، لعدم تناول الزّوايه له.

لا- يقال: إنّه لا- إشكال فى عدم تحقّق الشّروط، وهو «إن لم تجدوا» فى الفرض السّابق لتوقّف صدقه على التّطلّب والاختبار فلم
يوجد، لأنّنا نقول: إنّه بعد أن قامت الأدلّه من الخبر و الإجماع على وجوب الطّلب غلوه أو غلوتين كان المراد من الآيه ف- «إن لم
تجدوا» فيهما، ولا ريب فى صدق عدم الوجدان فيهما و إن ظنّ فى غيرهما، بل و إن علم. (٣)

فى عدم كفايه الطّلب قبل الوقت

١٤٥/٥

ثمّ إنّه صرّح جماعه من الأصحاب بأنّه لو طلب الماء قبل الوقت فلم يجده لم يعتدّ به ووجب إعادته، إلا أن يعلم استمرار العدم
الأوّل، ولعلّه لظاهر مادّل على وجوبه من الإجماعات السّابقة وغيرها، وهو لا يتحقّق إلاّ بعد الوقت، لعدم وجوبه قبله، ولتوقّف
صدق عدم الوجدان عليه، سيما بعد ظهور الآيه الدالّه على اشتراطه فى إرادته عدم الوجدان عند إرادته التيمّم للّصّيه، وعند القيام
إليها، وزمان صحّحه التيمّم، ولخبر زراره المتقدّم. فلاوجه للتمسك للإجتزاء به بإطلاق خبر السّكونى المتقدّم، سيما بعد إمكان
دعوى انصرافه إلى المتعارف من أفراد الطّلب، وهو بعد دخول الوقت، إذ هو لا يعارض ما ذكرنا من ظهور الأدلّه فى شرطيه
الطّلب أن يكون بعد الوقت.

فالأحوط إن لم يكن أولى تجديد الطّلب عند كلّ صلاه احتمالاً معتدّاً به تجدد الماء عندها حتّى فى نحو الظّهرين مع
التّفريق، بل ومع الجمع إذا كان كذلك، بل و الصّلاه الواحده إذا فرق بينها وبين التيمّم ليتحقّق الاضطرار وعدم الوجدان. (٤)

ص: ٣٦٥

١- (١). الكافى، باب الوقت الذى يوجب التيمّم، ج ٣، ص ٦٣، ح ٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٨١ و ٨٢.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). المصدر، ص ٨٤.

في بطلان التيمم و الصلاه لو أخل بالطلب

(ولو أخل ب) ما وجب عليه من الطلب الذي منه (الضرب) في الأرض وتيمم وصلى مع سعه الوقت بطلا قطعاً وإجماعاً، لما عرفت سابقاً من الأدلة الدالة على اشتراط صحه التيمم به، ولا فرق في ذلك بين أن يصادف عدم الماء بعد الطلب وعدمه، كما أنه لا فرق فيه بين العالم و الجاهل و الناسى وغيرهم، قضاءً للشروطيه السابقه. (١)

نعم لو أخل بالطلب (حتى ضاق الوقت أخطأ) لتقصيره في الطلب الواجب عليه (وصح تيممه وصلاته على الأظهر)، لسقوطه عند الضيق للأصل، والعمومات (٢) الدالة على عدم سقوط الصلاه بحال. وقول الصادق عليه السلام في صحيح زراره: «فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم وليصل» (٣) خلافاً للمحكي عن ظاهر الخلاف (٤) حيث أطلق عدم الصحه مع الإخلال، ولا دليل له سوى اقتضاء شرطيه الطلب ذلك، وعدم صدق الفاقد، وهما ممنوعان.

ولا قضاء عليه بعد ذلك حتى لو وجد الماء فيما أخل بالطلب فيه، لاقتضاء الأمر الإجزاء، وعدم صدق اسم الفوات عليه حتى يشمل الأمر الجديد بالقضاء. خلافاً لبعضهم. فأوجبوا الإعادة مع وجدان الماء في محل الطلب.

ولكن لم تعرف لهم دليلاً على ذلك سوى ما ذكره غير واحد من خبر أبي بصير قال: سألته عن رجل كان في سفر وكان معه ماء، فنسيه وتيمم وصلى، ثم ذكر أن معه ماء قبل أن يخرج الوقت، قال: «عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاه» (٥) وهو مع الغض عما في سنده وإضمامه وكونه في الوقت خارج عما نحن فيه.

ومن التأويل فيما قدّمناه، يظهر لك الحال في كل من نقل تكليفه من الاختيارى إلى الإضطرارى. كمن أراق الماء في الوقت، فإنه يتيمم ويصلى وإن عصى بذلك مع علم عدم الماء حينئذ، أو ظنه، بل واحتماله لوجوب الحفظ عليه من باب المقدمه، وأولويته من إيجاب الطلب.

ص: ٣٦٦

١- (١). المصدر، ص ٨٥.

٢- (٢). وسائل الشيعه، الباب ١ و ٢ و ٦ و ٧ و ٨ و ١١ من أبواب وجوب الصلاه.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب الأول من أبواب التيمم.

٤- (٤). الخلاف، الطهاره، مسأله ١١٦، ج ١، ص ١٦٤.

٥- (٥). الكافي، باب الوقت الذي يوجب التيمم، ج ٣، ص ٦٥، ح ١٠.

من الوصول إلى الماء إلا بمشقه أو تغير النفس، فيباح له التيمم عند علمائنا أجمع.

وقال الصيادق عليه السلام لما سأله ابن أبي العلاء: عن الرجل يمر بالركية (١) وليس معه دلو: «ليس عليه أن ينزل الركيه، إن رب الماء هو رب الأرض، فليتيمم». (٢)

(ف) ظهر لك حينئذ مما قدمنا أن (من عدم الثمن) أو بعض ما سمعت (فهو كمن عدم الماء) في وجوب التيمم (وكذا إن وجدته بضمن يضر به في الحال)، والظاهر اتفاق الأصحاب عليه.

فإطلاق ابن سعيد في الجامع (٣) إيجاب الشراء وإن كثرت منه منزل على غير ما ذكرنا قطعاً، مع أنه مناف لنفي الضرر والعسر والحرج في الدين، سيما إذا استلزم ذلك سؤاله وذله، ولسهوله المله وسماحتها، مع عموم بدليه التراب عن الماء، واستقراء أمثال هذه الموارد في الواجبات الأصلية فضلاً عما كان وجوبه من باب المقدمه وله بدل.

فبذلك كله يخرج عن تلك الإطلاقات لو سلم تناولها، نعم قد يناقش في شمول تلك العمومات لمثل المقام؛ بمنع كونه عسراً وحرماً وإلا لم يقع نظيره في الشرع من الجهاد وبذل المال في الحج وغير ذلك، ويدفعه منع عدم الشمول؛ لأن المراد بالحرج المشقه التي لا تحمّل عادة وإن كانت دون الطاقه، فلعل العسر والحرج يختلف بالنسبه للتكاليف باعتبار المصالح المترتبه عليها، فمنها ما لا عسر ولا حرج في بذل النفوس له فضلاً عن الأموال كالجهاد لما يترتب عليه من المصالح العظيمه التي يهون بذل النفوس لها، ومنها ما لا يكون كذلك مثل ما نحن فيه، كما يعطيه فحاوى الأدله، للأمر بتركه في كثير من مظان أقل الضرر. (٤)

١٦٧/٥

في لزوم شراء الماء إذا لم يكن مضرّاً

هذا كله فيما أضرّ (و) أمياً (إن لم يكن مضرّاً بالحال) ولو من حيث الإجحاف (لزمه شراؤه) إذا كان بضمن المثل اتفاقاً، لصدق الوجدان وللمقدمه، بل (و) كذا (لو كان

ص: ٣٦٨

١- (١). الرّكِيّ: جنسٌ للرّكِيه؛ وهى البئر، والذّمّه القليله الماء (لسان العرب، ج ٥، ص ٣٠٦ «ر كا»).

٢- (٢). الكافى، باب الوقت الذى يوجب التيمم، ج ٣، ص ٦٤، ح ٧.

٣- (٣). الجامع للشرائع، الطهاره، باب التيمم، ص ٤٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٩٨.

بأضعاف ثمنه المعتاد) إجماعاً، وعلى كل حال فهو الحجّة، مضافاً إلى الصحيح. (١)

قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة وهو لا يقدر على الماء، فوجد قدر ما يتوضأ به بمئة درهم أو بألف درهم، وهو واحد لهما يشتري، ويتوضأ أو يتيمّم؟

قال: «لا، بل يشتري قد أصابني مثل هذا فاشترت وتوضأت، وما يشتري بذلك مال كثير»، فلا ينبغي الإشكال في وجوب ذلك حينئذ، كما أنه لا إشكال عندهم في وجوب القبول عليه لو وهب له الماء، لا ابتداء ذلك على المسامحة عرفاً، فلا منه ولا ضرر، لكنّه لا يخلو من تأمل.

وبأدنى تأمّل تعرف جريان جميع ما تقدّم من الكلام في الماء وثمرته في الآله، ولذا قال المصنّف: (وكذا القول في الآله) حتى الكلام بالنسبة إلى وجوب قبولها لو وهبت وعدمه كالثمن. (٢)

السبب (الثالث: الخوف) على النفس أو المال إن وصل إلى الماء من اللص أو القتل أو الجرح أو الأذى، التي لا تحتمل عادةً من غير خلاف أجده، بل حكى الإجماع عليه على لسان جماعه.

(و) من ذلك: وجوب الحفظ، وفي العسر، والجرح، وإرادته اليسر، والنهي عن قتل النفس، والإلقاء إلى التهلكة، وروايتي يعقوب بن سالم (٣) وداوود الرقي (٤) كان (لا فرق في جواز التيمّم بين أن يخاف لئلاً أو سبعاً أو يخاف ضياع مال).

لكن أشكال الحال على صاحب الحدائق (٥) بالنسبة للخوف على المال، قال: «لعدم الدليل، لظهور الروايتين في الخوف على النفس، ومعارضه نفى الجرح، ووجوب حفظ المال بما دلّ على وجوب الوضوء والغسل، وفيه منع ظهور خبر يعقوب في الخوف بالنفس، لوجود لفظ اللص الظاهر في الخوف منه على المال، وإن أدلّه العسر والجرح غير قابله للتخصيص، لظهورها أن ليس في الدين ما فيه حرج». (٦)

ص: ٣٦٩

١- (١). وسائل الشيعة، الباب ١٦ من أبواب التيمّم، ح ١، مع اختلاف في اللفظ.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٠١.

٣- (٣). الكافي، باب الوقت الذي يوجب التيمّم، ج ٣، ص ٦٤ و ٦٥، ح ٦ و ٨.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). الحدائق الناضرة، الطهارة، ما يسوغ معه التيمّم، ج ٤، ص ٢٧٤ و ٢٧٥.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٠٣.

فى وجوب التيمم عند الخوف

(وكذا) أى الخوف من السبع و اللص (لوخشى) حصول (المرض الشديداً) باستعماله أو بالمضى إليه أو بترك شربه، بلاخلاف أجده فيه، بل هو إجماع سيما مع خوف التلف معه، لنفى العسر و الحرج و الضرر، والنهى عن قتل النفس و الإلقاء إلى التهلكه، والأمر بالتيمم عند خوف البرد على نفسه، فى صحيح البزنطى (١) عن الرضا عليه السلام، نعم قد يستشكل الحال فيما لو خاف حدوث المرض اليسير، لصدق الوجدان معه، ولعدم عدّ مثله فى الضرر عرفاً، فيبقى التكليف بالمائه بحاله. (٢)

وكيف كان، فالأقوى الأوّل لمنع الحرج فيه، إذ المراد به المشقه التى لا- تحتل عاده، لا مجرد المرض الذى لا يعتدّ به فى العاده، فتأمل.

وفى موثقه زراره قال: سألت الصادق عليه السلام: ما حدّ المرض الذى يفطر به الرجل ويدع الصلاه من قيام، فقال: «بل الإنسان على نفسه بصيره، هو أعلم بما يطيقه». (٣)

ولعلّ مجرد التألم الذى لا- يتحمّل عاده لمرض أو شدّه برد ونحوهما مسوغ للتيمم، وفاقاً للمحكى عن الأ- كثر، بل الإجماع عليه، للحرج وإطلاق... وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى... (٤) وخلافاً للقواعد (٥) وغيره، والصحيح عن الصادق عليه السلام: أنه سئل عن رجل كان فى أرض بارده، فتحوّف، إن هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل، كيف يصنع؟ قال: «يغتسل و إن أصابه ما أصابه»، (٦) و هو فيما يقوله الخصم مؤوّل، ولا حجه فيه لعدم الانحصار فى ذلك، وإلا فظاهره حتّى لو خاف على نفسه التلف، ومن هنا حمّله الشيخ على (٧) من أجنب نفسه مختاراً، لمرفوعه إبراهيم بن هاشم قال: «قال: إن أجنب نفسه فعليه أن يغتسل على ما كان، و إن كان احتلم تيمم». (٨)

ص: ٣٧٠

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨ ج ١، ص ١٩٦، ح ٤٠.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٠٥.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، كتاب الصلاه، الباب السادس من أبواب القيام.

٤- (٤). النساء، ٤٣؛ والمائده، ٦.

٥- (٥). قواعد الأحكام، الطهاره، مسوغات التيمم، ص ٢٢.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨ ج ١، ص ١٩٨، ح ٤٩.

٧- (٧). الاستبصار، الطهاره، باب ٩٦، ج ١، ص ١٦٢.

٨- (٨). الكافى، باب الكسير و المجدور...، ج ٣، ص ٦٨، ح ٣.

لكنّ المشهور عدم الفرق بين متعمّد الجنابه وغيره، بل هو مندرج في إطلاق الإجماعات السّابقة على التيمّم عند خوف التّلف، وعموميه بدليه التراب وطهوريته، واتّحاد ربّهما، وكفايته عشر سنين، مع أنّ المتّجه على مذهب الخصم حرمة الجنابه والحال هذه، وفي المعبر (١) الإجماع على الإباحه، للأصل و العمومات، كالأذن في إتيان الحرث متى شاء. (٢)

نعم، قد يستشكل في جوازه بعد الوقت قبل فعل الصّلاه، وكان يتمكّن من الوضوء خاصّه، فالمتّجه طرحها والإعراض عنها، للأمر بذلك من أتمّتنا عليهم السّلام في هذا الحال.

ثمّ المدار في ثبوت الضّرر، على علمه أو ظنّه المستفاد من معرفه أو تجربه أو إخبار عارف و إن كان صبيّاً فاسقاً-بل وذمياً-مع عدم تهمته في الدّين، لوجوب دفع الضّرر المظنون، وللتعليق على الخوف المتحقّق به في السنه ومعاقده الإجماعات. (٣)

في بطلان وضوء من فرضه التيمّم وعدمه

١٩٠/٥

وكيف كان، فمتى تضرّر لم يجز استعمال الماء، فإن استعمل لم يجز، لانتقال فرضه، فلا- أمر بالوضوء مثلاً- بل هو منهي عنه فيفسد، وما في بعض أخبار الجروح و القروح «أنّه لأبأس عليه بأن يتيمّم» (٤) ممّا يشعر بالترخصه لا لوجوب، لإيراد منه ظاهره قطعاً كما يوضّحه، مضافاً إلى العقل الأخبار الأخر (٥). (٦)

ثمّ بناءً على سواغ التيمّم له لوخالف وتطهر ففي الإجزاء نظر، ينشأ من حرمة إيلامه نفسه وعدمها، ولعلّ الأقوى عدم الحرمة، فيجزئ حينئذ و إن كان لاوجوب للطهاره.

وهل ضيق الوقت عن استعمال الماء العذّي تقدّم أنّه مسوّغ للتيمّم مفسد للوضوء أو الغسل مع المخالفه مع قطع النظر عن الضدّيه، لعدم الأمر بهما حينئذ، وانتقال الفرض إلى التيمّم، أو أنّ الفساد فيهما مبنى على حرمة الضدّ؟ وجهان، أقواهما الثّاني؛ لأنّ سقوط خصوص الأمر بهما لهذه الصّلاه لا يقتضى سقوط غيره من الأوامر الدّاله على رجحانها في

ص: ٣٧١

١- (١). المعبر، الطهاره، أحكام التيمّم، ج ١، ص ٣٩٧.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٠٨.

٣- (٣). المصدر، ص ١١٠.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب التيمّم، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢١٧.

٥- (٥). كخبر ابن أبي نصر عن الإمام الرضا عليه السّلام كما في تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٩٦، ح ٤٠.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١١١.

حدّ ذاتهما أو لغير هذه الصّلاه ممّا كان في وقته مثلاً إلا من جهه الضّدّيه، فالحكم حينئذ مبني عليها.

ثمّ إنّه لافرق فيما ذكرنا من التيمّم عند خوف الضّرر، بين الضّرر على مجموع بدنه أو بعضه، كما هو قضيه ما سمعته من الأدلّه السّابقه، خصوصاً أخبار الجروح و القروح، لكنّ الكلام هنا في مثل الرّمذ، وينبغي القطع بانتقاله مع تضرّره بوضع الماء على وجهه، لأصالة الانتقال إلى التيمّم بتعدّد بعض أعضاء طهارته، وعدم شمول أدلّه الجبيره ولو احقها له، ولذا كان المعمول عليه في زماننا عند من عاصرناه التيمّم عند حصول الرّمذ، فتأمل جيداً.

١٩٣/٥

في وجوب التيمّم عند خوف الشين

(١)

وكيف كان، فمتى خشى المرض (أو الشين باستعماله الماء جاز له التيمّم) كما تقدّم الكلام الأول، وأمّا الثاني فلا أعرف فيه خلافاً بين الأصحاب، والظاهر عدم الفرق بين شديده وضعيفه، وهو مشكل جداً سيما بعد تقييد المرض بالشديد على المختار، إذ لم نعثر له على دليل سوى عمومات العسر و الحرج ومن المعلوم عدم العسر في ضعيفه. (٢)

فالأقوى الاقتصار على الشديد منه، ألمذى يعسر تحمّله عادة، من غير فرق فيه حينئذ بين خوف حصوله، أو زيادته، أو بقاء برئه كالمرض، والمراد بالشين: ما يعلو البشره من الخشونه المشوّهه للخلق من استعمال الماء في البرد، وقد يصل إلى تشقّق الجلد وخروج الدّم.

١٩٥/٥

في وجوب التيمّم عند خوف العطش

(و كذا) يتيمّم (لو كان معه ماء للشرب وخاف العطش) على نفسه (إن استعمله) في الحال أو المآل إجماعاً، وسنّته (٣) بالخصوص كذلك فضلاً عن عمومها وعمومات الكتاب، وعلى رقيقه المسلم المحرّم الدّم، سيما إذا كان ممّن تجب نفقته عليه بلاخلاف أجده فيه أيضاً، لأهميه حفظ النّفس في نظر الشّارع، بدليل تقديمه على غيره من الواجبات. (٤)

وحاصل البحث: أنّه متى عارض الطّهارة المائيه واجب آخر أرجح منها قدّم عليها كحفظ

ص: ٣٧٢

- ١- (١). خلاف الزين. والشين: العيب، والمشاين: المعايير والمقاييس (لسان العرب، ج ٧، ص ٢٦٤ «شين»).
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١١٣.
- ٣- (٣). وسائل الشيعه، الباب ٢٥ من أبواب التيمّم، ج ٢، ص ٩٩٦.

النفس ونحوه، بل لعلّ منه كلّ واجب لا بدل له، كإزاله النجاسة عن البدن و السّاتر الذي ليس له غيره، إذ هو وإن كان ظاهراً من تعارض الواجبين إلّا أنّ مشروعيه البديل لأحدهما تشعر برجحان غير ذى البديل عليه في نظر الشارع، وقد يشهد له مع ذلك أيضاً ما في خير أبي عبيده: «سئل الصّادق عليه السّلام عن المرأة ترى الطّهر في السّيفر وليس معها ما يكفيها لغسلها وقد حضرت الصّلاة، قال: «إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله، ثمّ تتيمّم وتصلّى» (١).

وكيف كان، فإن خالف ففي الإجزاء ما سمعته سابقاً. وفي جامع المقاصد (٢): إنّ الأقوى عدم الإجزاء، ولعلّه لوجوب صرف الماء في إزاله النجاسة، فهو غير واجد للماء، فلا خطاب بالوضوء ولو ندباً، ولأنه مكلف بالتيمّم حينئذ وهو لا يخلو من قوّه. (٣)

ما يجوز التيمّم به ٢٠٢/٥

(الطرف الثاني: فيما يجوز التيمّم به)

إشاره

(و هو كلّ ما يقع عليه اسم الأرض) تراباً أو حجراً أو حصيّاً أو رخاماً أو مدرّاً دون ما لا يقع اسمها عليه، وإن خرج منها كالتّبات ونحوه، فإنّه لا يجوز التيمّم به، للأصل و السنّه (٤) والإجماع، وعدم الجواز بغير الأرض اختياراً ممّا لا نزاع فيه عندنا.

و أمّا الغبار و الوحل فقد يدعى دخولهما في الأرض كما صرّحت به الأخبار (٥) في الثّاني، ومقطوع به في الأوّل بالنّسبه إلى غبار الأرض، وكيف كان فما في المتن هو المشهور. (٦)

ومرجع الجميع إلى ما اختاره المصنّف من الاكتفاء في التيمّم به صدق اسم الأرض لا- خصوص التّراب منها، خلافاً لظاهر البعض، فلا- يجوز بغير التّراب وإن كان أرضاً، لكن قد يشكل الجميع بظهور أنّ منشأ الاختلاف في التيمّم بالحجر ونحوه الاختلاف في معنى الصّعيد، فلا يجتزئ به مطلقاً، بناءً على أنّ الصّعيد هو التّراب خاصّه كما في الصّحاح. (٧)

ص: ٣٧٣

١- (١). الكافي، باب غسل الحائض، ج ٣، ص ٨٢ ح ٣.

٢- (٢). جامع المقاصد، الطّهارة، مسوّغات التيمّم، ج ١، ص ٤٧٨.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١١٧.

٤- (٤). وسائل الشيعه، الباب ٧ من أبواب التيمّم، ج ٢، ص ٩٦٩.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب التيمّم.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١١٨.

٧- (٧). الصّحاح، ج ٢، ص ٤٩٨ ماده (صعد).

ويؤيده قول الصادق عليه السلام في الطين: «إنه الصَّيِّعُ» (١) وفي آخر: «إنه صعيد طيب وماء طهور»، (٢) وما في صحيحه زواره (٣): ثم أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصَّيِّعِ، وظهور قوله تعالى: (منه) في إرادته المسح ببعض الصَّيِّعِ عيد العذى يعلق باليد، ونحوه مِمَّا يفيد العلوق باليد من أخبار النفض مِمَّا لا يتحقق في التيمم بالحجر. ويجتزئ به أي بالتيمم بالحجر مطلقاً بناءً على تفسير الصَّيِّعِ عيد بوجه الأرض، كما عن العين (٤) وغيره، وفي البحار (٥): «إن الصَّيِّعِ عيد يتناول الحجر، كما صرح به أئمة اللغة و التفسير»، وفي الوسيله (٦): «بل قدفسر كثير من علماء اللغة الصَّعِيدِ بوجه الأرض، وادعى بعضهم الإجماع على ذلك، وأنه لا يختص بالتراب، وكذا جماعه من المفسرين و الفقهاء». (٧)

ويؤيده قوله تعالى: ... فَصَبَّحْ صَيْعِيداً زَلَقاً (٨) أي أرضاً ملساً يزاق بها لاستئصال شجرها ونباتها، كقول النبي صلى الله عليه و آله: «يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراه على صعيد واحد» (٩) أي أرض واحدة، إذ إرادته التراب منها كما ترى.

والمروى عن معانى الأخبار عن الصادق عليه السلام: «الصَّيِّعِ عيد الموضع المرتفع عن الأرض، والطيب الموضع العذى ينحدر عنه الماء» (١٠). (١١)

كما أنه قد يؤيد بما عن الزاوندى بسنده عن عليّ عليه السلام قال: «يجوز التيمم بالحصّ و التوره، ولا يجوز بالرّماد، لأنه لم يخرج من الأرض» فقيل له: التيمم بالصَّيِّعِ فما العالیه على وجه الأرض، قال: «نعم»، (١٢) إذ هو مع اشتماله على الحصّ و التوره و الصَّيِّعِ فما مِمَّا لا يسمّى تراباً

ص: ٣٧٤

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨ ج ١، ص ١٩٠، ح ٢١.
- ٢- (٢). الكافي، باب التيمم بالطين، ج ٣، ص ٦٧، ح ١.
- ٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب التيمم، ج ١، ص ١٠٤، ح ٢١٣.
- ٤- (٤). كتاب العين، ج ١، ص ٢٩٠ ماده (صعد).
- ٥- (٥). بحار الأنوار، الطهاره، التيمم و آدابه، ج ٨١، ص ١٤٣.
- ٦- (٦). الوسيله و الصحيح، الوسائل، أي وسائل الشيعة، باب من أبواب التيمم، ذيل ح ٧، ج ٢، ص ٩٧١.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٢٠.
- ٨- (٨). الكهف، ٤٠.
- ٩- (٩). معالم الزلفى، ص ١٤٥ باب ٢٢؛ و كتر العمال، ج ٧، ص ٢٠٨.
- ١٠- (١٠). تفسير الصّافي، النساء، ٤٦.
- ١١- (١١). معانى الأخبار، باب معنى المحاقله، ص ٢٨٣.
- ١٢- (١٢). مستدرک الوسائل، الباب ٦ من أبواب التيمم، ج ٢، ص ٥٣٣، ح ٢.

مشمّل على التعليل الذي كاديكون صريحاً في المدعى. (١)

فأتضح لك حينئذ بحمد الله أنّ الأقوى الاجتزاء بوجه الأرض تراباً أو غيره اختياراً. لكن مع ذلك، فالاحتياط لا- ينبغي أن يترك، وإلا فلا إشكال في صحّة التيمّم بالحجر ونحوه ممّا يسمّى بالأرض اختياراً بالنظر إلى الظن الاجتهادي.

نعم، قد يستشكل الحال في مثل الخزف، نظراً إلى خروجه عن مسماها بالإحراق، وقد يورد عليه بمنع خروجه عن اسم الأرض و إن خرج عن اسم التراب، وبأنّ المتّجه عدم جواز السجود عليه لو سلّم خروجه عن مسمّى الأرض، لعدم جوازه إلاّ عليها ونباتها غير المأكول و الملبوس، فجواز السجود عليه، كما اعترف به الخصم شاهد للتيمّم به.

ولعلّه الأقوى لما عرفت، ولمفهوم التعليل في خبر السكوني (٢) لعدم التيمّم بالرماد، بأنّه لم يخرج من الأرض بخلاف الجصّ و التورّه.

عدم جواز التيمّم بالمعادن و الرماد

٢٢٤/٥

(نعم لا يجوز التيمّم ب) الكحل و الزرنيخ ونحوهما من (المعادن) إجماعاً للخروج عن اسم الأرض قطعاً، فيدخل حينئذ فيما سمعته سابقاً من الأدلّة على عدم جواز التيمّم بغيرها.

لكن قد ظهر لك أنّ مبنى المنع في المعادن عند الأصحاب الخروج عن اسم الأرض، فغير الخارج عن ذلك منها لو كان يتّجه فيه حينئذ الجواز، واحتمال مانعيه نفس المعدنيّه و إن لم يخرج، تمسّكاً بإطلاق معقد الإجماع المحكي، غايه الضّعف، كالقول بلزوم الخروج عن الأرض، للمعدنيّه، لما ستعرفه في تحقيق معنى المعدن في باب السجود إن شاء الله.

(و) كذا (لا-) يجوز التيمّم بالرماد) إجماعاً، ولخبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السّلام: أنّه سُئل عن التيمّم بالجصّ، فقال: «نعم»، فقيل: بالتورّه، فقال: «نعم»، فقيل: بالرماد فقال: «لا، إنّّه لا يخرج من الأرض، إنّما يخرج من الشجر» (٣). (٤)

(ولا بالنبات المنسحق كالأشنان و الدقيق) ونحوهما ممّا أشبه التراب بنعومته ونحوها،

ص: ٣٧٥

١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٢٣ و ١٢٤.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٨، ج ١، ص ١٨٧، ح ١٣.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٣١.

لكن لا يصدق عليها اسم الأرض و التراب إجماعاً، وخبر عبيد بن زراره عن الصادق عليه السلام بعد أن سأله عن الدقيق يتوضأ به، فقال: «لا بأس بأن يتوضأ به وينتفع به» (١) محمول على إرادته التظف به و التطهر من الدرن.

(و) يجوز التيمم بأرض التوره و الجص (اختياراً على المشهور لصدق اسم الأرض، هذا بناءً على كفايه وجه الأرض، وإلا فعلى التراب فالبحت ساقط من أصله. (٢)

(و) كذا يجوز التيمم ب- (تراب القبر) عندنا و إن نبش، بل و إن تكرّر نبشه ما لم يعلم نجاسته بالدم أو الصديد المصاحب له أو غير المصاحب، مع نجاسه الميت ونحوهما، لصدق اسم الصي عيد بل الطيب، للطهاره شرعاً، والصديد مع عدم الدم من الميت الطاهر بالتغسيل طاهر، فلا يقدح اختلاطه مع استهلاكه.

(و) كذا يجوز (بالتراب المستعمل في التيمم) بلا خلاف أجده فيه، للأصل و الصي دق، فما عن الشافعي في أصح قوليه من المنع، لا ينبغي أن يصغى إليه، كدليله القياس على الماء المستعمل في رفع الحدث، إذ هو قياس مع الفارق، لتحقق رفع الحدث بالماء بخلافه. (٣)

٢٣٢/٥

في عدم جواز التيمم بالمغصوب

(ولا يصح التيمم بالتراب) أو الحجر (المغصوب) أي الممنوع من التصرف فيه شرعاً إجماعاً، للنهي المقتضى للفساد عقلاً و شرعاً، و هو واضح بناءً على جزئية الضرب من التيمم، بل و شرطيته مع اعتبار النيه فيه، كما هو الأصل في كل ما أمر به، ففساد التيمم دائر مدار النهي عنه شرعاً، وإلا فلا فساد حيث لا نهى ولو لجهل أو غفله يعذر فيها، ومن هنا صرح في جامع المقاصد وغيره بجواز التيمم للمحبوس في المكان المغصوب، لأن الإكراه أخرجه عن النهي، فصارت الأكوان مباحه، لامتناع التكليف بما لا يطاق إلا ما يلزم ضرراً زائداً على أصل الكون. (٤)

هذا كله في التراب المغصوب، أما المملوك و قد تيمم به في مكان مغصوب ففي المدارك (٥): أن الأصح الصحة، لأن الكون ليس من أفعال التيمم، بل هو من ضروريات

ص: ٣٧٦

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٨٨، ح ١٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٣٣.

٣- (٣). المصدر، ص ١٣٣ و ١٣٤.

٤- (٤). المصدر، ص ١٣٥.

٥- (٥). مدارك الأحكام، الطهاره، ما يجوز التيمم به، ج ٢، ص ٢٠٣.

الجسم، وفيه أنّ الضرب و المسح حرّكه وسكون، وهما كونان سيما الأولى، فلا- ريب في حصول التصرف في مال الغير بذلك، على أنّ التيمّم فعل وعمل في ملك الغير، وهو هواؤه، ولذا كان الأقوى الفساد. (١)

(و) كذا (لا) يجوز التيمّم (ب) التراب (التنجس) بلا- خلافاً أجده فيه، لإشتراط الطهارة فيه إجماعاً، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك الوصف بالطيب في الكتاب العزيز، إذ المراد به الطاهر، كما أنّه قد يؤيده النبوي: «جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً» (٢) لأنّ الطهور هو الطاهر المطهر، لكن قد يناقش بأنّه لا دلالة فيها على اعتبار الطاهريه حال المطهريه. (٣)

(و) كذا (لا) يجوز التيمّم (بالوحد) أى الطين (مع وجود التراب)، أو الحجر نصّاً وفتوى.

(و) إن مزج التراب بشيء من المعادن) كالكلح و الزرنيخ ونحوهما، أو غيرها ممّا لا يجوز التيمّم به من الدقيق وسحق الأسنان وغيرهما (فإن استهلكه التراب) أى كان كالمعدوم في عدم منافاته لصدق اسم التراب، بل التراب الخالص، ولا عبره بتعميق النظر وتدقيقه (جاز) التيمّم به وفقاً للمشهور بين الأصحاب، للأصل وصدق الامتثال بضرب الصعيد و الأرض ونحوهما.

(و) (إلا) يكن الخليط مستهلكاً كذلك، بل كان هو المهلك للتراب كذلك (لم يجز) التيمّم به قطعاً وإجماعاً، لأصالة الشغل مع عدم صدق الامتثال بضرب الصعيد و الأرض. (٤)

في كراهه التيمّم بالسبخه و الرمل

٢٤٢/٥

(و) يجوز التيمّم ولكن (يكره) بالأرض المالحه النشاشه (٥) المسماه (بالسبخه و الرمل) و هو معروف على المشهور بين أصحابنا.

والمراد الجواز اختياراً مع وجود التراب، فما في إشاره السبق (٦) من التيمّم به عند فقد

ص: ٣٧٧

١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٣٦.

٢- (٢). وسائل الشيعه، الباب ٧ من أبواب التيمّم، ج ٢، ص ٩٦٩، ح ١-٤.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٣٧.

٤- (٤). المصدر، ص ١٣٨.

٥- (٥). أرض سبخه نشاشه: هو ما يظهر من ماء السباخ فينش فيها حتى يعود ملحاً (لسان العرب، ج ١٤، ص ١٤٤ «نشش»).

٦- (٦). إشاره السبق (ضمن كتاب الجوامع الفقهيّه)، الطهاره الاضطراريه، ص ١١٩.

التراب ضعيف محجوج بما سمعت، وبتناول اسم الصّعيد و الأرض له قطعاً، وإن اكتسب بسبب الحراره تشتتاً وتغيراً ما.

والاستدلال بخبر محمّد بن الحسين: إنّ بعض أصحابنا كتب إلى أبي الحسن الماضى عليه السّلام، يسأله عن الصّيله على الرّجاج، قال: فلمّا نفذ كتابى إليه تفكّرت وقلت: هو ممّا أنبتت الأرض، وما لى أن أسأله عنه، فكتب إلى: «لا تصلّ على الرّجاج و إن حدّثتك نفسك أنّه ممّا أنبتت الأرض، ولكنّه من الملح و الرّمّل، وهما ممسوخان». (١)

وفيه أنّه لا تعرّض فيه للسّبخه، ولا كلام فى المنع من الملح. (٢)

نعم هو دالّ على المنع من السّجود على الرّمّل، ويلزمه عدم التيمّم هنا، لكنّه -مع قصوره عن معارضه ما تقدّم، بل لعلّ الإجماع على خلافه- محتمل لإرادته أنّهما مسخا بصيرورتها زجاجاً، أى أنّهما غيرا عن حقيقتهما السّابقه، إلّا أنّه لا بأس بتأييد الكراهه فى الرّمّل به. (٣)

(ويستحبّ أن يكون) التيمّم (من ربا الأمراض وعواليها) كما أنّه يكره من المهابط إجماعاً، ويؤيده ما ورد فى تفسير الصّعيد أنّه الموضوع المرتفع كالمحكى عن فقه الرضا عليه السّلام (٤) وقول الصادق عليه السّلام فى خبر غياث بن إبراهيم: «نهى أمير المؤمنين عليه السّلام أن يتيمّم الرّجل بتراب من أثر الطّريق» (٥). (٦)

٢٤٧/٥

فى جواز التيمّم بغبار التّوب وغيره

(ومع فقد التّراب) عقلاً - أو شرعاً، والحجر ونحوه على المختار من مساواته للتّراب (يتيمّم بغبار ثوبه أو لبد سرجه أو عرف (٧) دابّته) للتّصوص (٨) وظاهر الإجماع المحكى، بلا خلاف أجده فيه إلّا من ظاهر جمل المرتضى، فساواه مع التّراب، مع أنّه ليس بتلك المكانه من الظهور، ولا ريب

ص: ٣٧٨

١- (١). الكافى، باب ما يسجد عليه وما يكره، ج ٣، ص ٣٣٢، ح ١٤.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٤١.

٣- (٣). المصدر، ص ١٤٢.

٤- (٤). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٤، ص ٩٠.

٥- (٥). الكافى، باب صفة التيمّم، ج ٣، ص ٦٢، ح ٦.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٤٣.

٧- (٧). أى: منبت عرفها من رقبتهما (النهايه فى غريب الحديث، ج ٣، ص ٢١٨ «عرف»).

٨- (٨). وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب التيمّم، ج ٢، ص ٩٧٢، ح ٢-٤.

فى ضعفه بعد قول الباقر عليه السلام فى صحيح زراره: «إن كان أصابه الثلج فلينظر لبد سرجه، فيتيمم من غباره أو من شىء معه»،
(١) واحتمال التمسك له بأن الغبار صعيد حقيقه و إن استخرج من غير الأرض؛ لأنه كان مجاوراً له، فإذا نفذ عاد إلى أصله وصار
تراباً مطلقاً، يدفعه أن محل البحث فى غير الجامع للشرائط منه من الاستيعاب ونحوه، كما هو الغالب، وإلا فلو فرض كونه فى حال
كذلك إما بنفضه أو غيره، فلا إشكال مساواته حينئذ. (٢)

ثم إن ظاهر ما تقدم من الأخبار كخبر رفاعه (٣) وزراره (٤) وأبى بصير (٥) وغيرها عدم الترتيب فيما فيه الغبار، نعم، ينبغى تحزى
الأكثر فالأكثر ومن غير الثلاثة، وصرح جماعه كون الغبار غبار التراب ونحوه لا- غبار الأشنان (٦) ونحوه، ويؤيده الإجماعات
السابقة على عدم جوازه بغير الأرض، ولعل المنساق من الأخبار السابقة فى كيفية التيمم بالغبار ضرب ما كان عليه منه باليدين، ثم
يمسح به من غير نفث، لعدم تيسر انفصاله غالباً، بل فى خبر زراره عن أحدهما التصريح به، قال: «إن خاف على نفسه من سبع أو
غيره وخاف فوت الوقت فليتيمم، يضرب يده على البرذعة (٧) ويتيمم ويصلى» (٨) لكن المبسوط (٩) وغيره ينفث فيتيمم بغيرته، و
هو متجه مع إمكانه لانتفاء الضروره حينئذ، وإطلاق الأخبار منصرف إلى غلبه عدم تيسر مثل ذلك.

ولعل الذى دعاهم إلى ذلك ما فى خبر أبى بصير السابق، وفى انطباقه على إطلاقهم النفض الذى قد يتخيل منه التيمم بالغيره
الكائنه منه و إن لم تستقر فى مكان، سيما بعد إشعار غيره من الأخبار بخلافه، تأمل ونظر، فقد يحمل على إرادته الاجتزاء بذلك لا
وجوبه، وإلا فالأقوى عدم التضييق بشىء من ذلك، والاجتزاء بالضرب على ناحيته ممّا علته الغبره إن كان،

ص: ٣٧٩

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٨٩، ح ١٩.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٤٤.
- ٣- (٣). وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب التيمم، ج ٢، ص ٩٧٢، ح ٢-٤.
- ٤- (٤). المصدر، ص ٩٧٢، ح ٢-٤.
- ٥- (٥). المصدر، ص ٩٧٤، ح ٧.
- ٦- (٦). الأشنه: شىء من الطيب أبيض دقيق (لسان العرب، ج ١، ص ١٥١ «أشن»).
- ٧- (٧). البرذعه: المجلس الذى يلقى تحت الرحل؛ وخص بعضهم به الحمار (لسان العرب، ج ١، ص ٣٧٠ «برذع»).
- ٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٩٠، ح ٢١.
- ٩- (٩). المبسوط، الطهاره، التيمم وأحكامه، ج ١، ص ٣٢.

وإلا فعلى ذى الغبار الكامن فيه إذا كان الضرب مما يهيج الغبار إلى الكفين، كما قد يومئ إليه قول الباقر عليه السلام: «تيمم من لبد سرجه أو عُرِف دابته، فإن فيها غباراً»، (١) فتأمل جيداً. (٢)

٢٥٤/٥

فى جواز التيمم بالوحد

(و) على كل حال ف- (مع فقد ذلك) أى الغبار (يتيمم) بالطين، ويسمى (بالوحد) إذا كان مما يجوز التيمم به إجماعاً ونصوصاً، (٣) قد تقدّم سابقاً جملة منها. (٤)

إنما البحث فى كيفية التيمم بالوحد، فظاهر المصنّف أنه كالتيمم بالأرض، وهو الذى يقتضيه ظاهر إطلاق الأخبار سيما فى مقام البيان، إلا أنه ينبغى إزالته عن اليد كنقض التراب.

والمراد بالوحد فى المتن مطلق الطين لا الطين الرقيق، نعم، لا يدخل فى الطين عرفاً مطلق الأرض التّديه و التراب كذلك فيجوز التيمم به اختياراً، فهو مع صدق الصّعيد الحجّه، مضافاً إلى صحيح رفاعه السابق. (٥)

ثم إنّ ظاهر المصنّف وغيره انحصار ما يتيمم به ولو اضطراراً بما ذكره من المراتب، فمع عدم شىء منها كان فاقداً للطهورين حينئذ، من غير فرق فى ذلك بين أن يجد الثلج و الماء الجامد المذى لا يستطيع الغسل به وعدمه، خلافاً للمحكى عن مصباح (٦) السّيد وغيره، فأوجب التيمم بالثلج مع عدم التمكن حيث لا يوجد غيره، ولا يمكن حصول مسمى الغسل به ولو كالدهن، وكأنه لحسن محمّد بن مسلم أو صحيحه: سأل الصادق عليه السلام عن رجل أجنب فى سفره ولم يجد إلا الثلج أو ماءً جامداً، فقال: «هو بمنزلة الضروره، يتيمم، ولا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التى توبق دينه» (٧). (٨)

وفيه أنه مناف لما سمعته سابقاً من الإجماع على عدم جواز التيمم بغير الأرض. كلّ ذا

ص: ٣٨٠

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، ج ١، ص ١٨٩، ح ١٨.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٤٧.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٩٠، ح ٢١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٤٧.

٥- (٥). المصدر، ص ١٤٩.

٦- (٦). نقله عنه المصنّف فى المعبر، الطهاره، ما يتيمم به، ج ١، ص ٣٧٧.

٧- (٧). الكافى، باب الرجل يصيبه الجنابه فلا يجد إلا الثلج، ج ٣، ص ٦٧، ح ١.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٥٠.

مع ظهور الخطابات الشرعية كتاباً وسنةً في انحصار الطهارة بالمائيه و التراب، ووفائهما بيان كيفية كل منهما بحيث لا يشارك إحداهما الأخرى.

ومن هنا احتمل بعضهم في الخبر السابق أن يراد بالتيّم فيه مسح أعضاء الطهارة بنداوه الثلج على كيفية المائيه مجازاً، ولعله لما دلّ على الاكتفاء بمثل الدّهن في الوضوء من الأخبار المذكوره في بابه، (1) وعلى أنه «يجزيك من الغسل والاستنجاء ما بليت يمينك» كما في خبر هارون بن حمزه (2) عن الصادق عليه السلام لكن في الجميع نظر، إذ هذه الأخبار قاصره عن إثبات هذا الحكم من وجوه كثيره، بل لعل الظاهر منها إرادته بيان أقل أفراد الغسل وهو ما اشتمل على إجراء الماء باليد كالدهن.

فالتحقيق الذي لا محيص عنه في المقام أنه إن أمكن تحصيل مسعى الغسل بالثلج ونحوه ولو كالدهن وجب، بل مقدّم على التيمّم؛ لأنه أحد أفراد الطهارة الاختياريه، وإلا فلا.

فتحصّل من ذلك كلّ أنّ مراتب التيمّم عندنا ثلاثه: أولها وجه الأرض، وثانيها الغبار، وثالثها الطين، وبناء على اعتبار الثلج تكون أربعة، بل خمسه بناءً على تأخر الحجر عن التراب، بل سته بناءً على الترتيب أيضاً بين غبار الثوب و الدّابه أو بالعكس، لكن قد ظهر لك ضعف الجميع وأنّها ثلاثه خاصه. (3)

الطرف الثالث: في كيفية التيمّم

إشارة

٢٨٨/٥

لكن لا بأس بذكر محلّه قبل ذلك. (ف) نقول: (لا يصحّ التيمّم قبل دخول الوقت) إجماعاً، بل لعله متواتر، وهو الحجّه في الخروج عن عموم المنزله المقتضى لصحته قبل الوقت كالوضوء، مع احتمال المناقشه في صحه المائيه للفرض قبل الوقت أيضاً، فلا حاجه حينئذ لتخصيص عموم المنزله.

وفيه أنه من المعلوم كون المراد بعدم جوازه أي التيمّم قبل الوقت إنّما هو إذا اريد به لذات الوقت، وإلا فلا إشكال في جوازه للغايات الأخر كصلاه نافله ونحوها. (4)

ص: ٣٨١

١- (١). وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب التيمّم، ح ٩.

٢- (٢). ملاذ الأختيار، باب ٦ من أبواب الطهارة، ج ١، ص ٤٩٩ ذيل ح ٧٤.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٥٢ و ١٥٣.

٤- (٤). المصدر، ص ١٥٤.

هذا كَلِمَةٌ فيما قبل الوقت (و) أمّا بعده فـ (يصحّ مع تضييقه) إجماعاً، قلت: و هو كذلك لكن ينبغي التأمّل في المراد من الضيق. لا يبعد جعل المدار على الصّلاه المتعارفه على حسب اختلافها باختلاف الأشخاص بطء وسرعاً، إذ هي التي ينصرف إليها الإطلاق كما في غير المقام من التحديدات.

وهلّ المعتبر في معرفه الضّيق العلم، أو هو مع الظنّ، أو خوف الفوات و إن لم يصل إلى درجه الظنّ؟ لا يبعد الأخير، و إن علّق في كثير من كلماتهم على الظنّ، لصحيح زراره أو حسنه: «فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتمّم وليصل» (1)، (2) ومن الأمر به في الصّحيح المذكور بضميمة اقتضائه الإجزاء يستفاد عدم وجوب الإعادة عليه لو انكشف بعد ذلك فساد ظنّه، مضافاً إلى المعتبره المستفيضه (3) حدّ الاستفاضه الدّالّه على عدم الإعادة لمن وجد الماء بعد صلاته، وكان في وقت مع اشتغالها على التعليل بأنّه فعل أحد الطهورين، لتناولها (4) بإطلاقها من فعل الصّلاه بظنّ التضييق، ثمّ انكشف الخطأ.

فما عن كتابي (5) الأخبار للشيخ من الحكم بالإعادة ضعيف، ولعلّه لقول الصادق عليه السلام في خبر منصور بن حازم في رجل يتمّم فصلّى ثمّ أصاب الماء: «أما أنا فكننت فاعلاً، إنّي كنت أتوضّأ وأعيد»، (6) و هو واضح الدّلاله على الاستحباب.

و ثمره جميع ما سمعت تظهر على القول باعتبار الضّيق كما تسمعه وإليه أشار المصنّف بقوله: (وهلّ يصحّ التيمّم مع سعته) أي الوقت (فيه تردّد) منشأه اختلاف النّصوص و الفتاوى، فالأكثر (7) والمشهور على المنع مطلقاً، لنقل الإجماع عليه، بل ربّما حكى ذلك عن الشيخ أيضاً إلاّ أنّه لم يثبت.

و هو الحجّه سيما بعد اعتضاده بالشّهره والاحتياط اللازم المراعاة هنا وجهه، (8) مضافاً إلى

ص: ٣٨٢

- ١- (١). الكافي، باب الوقت الذي يوجب التيمّم، ج ٣، ص ٦٣، ح ٢.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٥٦.
- ٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٩٤ و ١٩٥، ح ٣٦-٣٩.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٥٧.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٩٣، ح ٣٢؛ والاستبصار، الطهاره، باب ١٥، ج ١، ص ١٥٩، ح ٣.
- ٦- (٦). المصدر، ص ١٩٣، ح ٣٢.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٥٧.
- ٨- (٨). المصدر، ص ١٥٨.

صحيح ابن مسلم قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم فأخر التيمم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض»، (١) وقيل: بالجواز مطلقاً، (٢) لخبر داوود الرقي عن الصيادق عليه السلام: «أكون في السفر وتحضر الصلاة وليس معي ماء، ويقال: إن الماء قريب منا، فأطلب الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً؟ قال: لا تطلب الماء ولكن تيمم، فإنني أخاف». الحديث. (٣) بل قد يشعر به ما دل (٤) على الغلوه و الغلوتين من حيث ظهور الاكتفاء بذلك في صحته من غير شرط آخر، فتأمل. (٥)

هذا مع ظهور مساواته لغيره من ذوى الأعذار كالمستحاضه و المسلوس ذى الجبيره، بل قد يشرف التأمل في هذه الأمور، وملاحظه فحواى الأدله الفقهيه على القطع بفساد القول بالتضييق فيما لو علم عدم زوال العذر. (٦)

ومن ذلك كله ذهب جماعه إلى التفصيل بين الرجاء وعدمه، فيؤخر مع الأول دون الثاني، جمعاً بين أدله الطرفين، و هو قوى متين إلا أن سابقه أقوى منه فى النظر، إذ لو سلم اقتضاء القاعده الانتظار فى مثله، إلا أن الإجماع وغيره أخرجه عن بعض الأقسام، ويجب الخروج عنها هنا بما سمعته من الأدله كعموم المنزله، وظاهر الآيه وأخبار عدم الإعادة وغيرها مما يبعد تنزيلها على ذلك. (٧)

لكن (و) مع ذلك كله و(الأحوط المنع) من التيمم مع الرجاء، وأحوط منه المنع مطلقاً حتى يتضيّق وإن كان الأقوى ما عرفت، لكن ينبغي أن يعلم أن محلّ (٨) الخلاف فى المسأله فى غير التيمم، أمّا من كان متيمماً لصلاه قد ضاق وقتها أو لنافله أو لفائته، ثم حضر وقت صلاه اخرى أو كان حاضراً جاز له الصلاة من غير اعتبار الضيق، لظهور ما دلّ على اعتباره فى غير التيمم، ولما دلّ على الاكتفاء بتيمم واحد لصلوات متعدده،

ص: ٣٨٣

- ١- (١). الكافى، باب الوقت الذى يوجب التيمم، ج٣، ص٦٣، ح١.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج٥، ص١٥٩.
- ٣- (٣). الكافى، باب الوقت الذى يوجب التيمم، ج٣، ص٦٤، ح٦.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج٥، ص١٦٠.
- ٥- (٥). المصدر، ص١٦١.
- ٦- (٦). المصدر، ص١٦٢.
- ٧- (٧). المصدر، ص١٦٤.
- ٨- (٨). المصدر، ص١٦٥.

ولوجود المقتضى من التطهر، وسببه الوقت للوجوب وارتفاع المانع. (١)

وفيه أنّ الأخبار السّابقة وإن كان ظاهرها غير المتيمّم إلا أنّها قد اشتملت على التعليل برجاء الماء، وهو متحقّق في الفرض، وما دلّ على الاكتفاء بتيمّم واحد لصلوات متعدّده لا يلزم منه ذلك، بل أقصاه صحّه وقوع هذه الصّلاه به لو ضاق الوقت، ومن ذلك يعرف ما في الأخير من دعوى انتفاء المانع لما عرفت من أنّه رجاء الماء. (٢)

لكن قد يشكل ذلك كلّه بأنّه لا يتمّ بناءً على إطلاق التضييق حتّى مع عدم الرّجاء، اللهمّ إلا أن يدعى أنّه كما إنّ ضيق الوقت شرط لصحة التيمّم للحاضره لو لم يكن، كذلك هو شرط لفعل الصّلاه بمطلق التيمّم، إلا أنّه محتاج إلى دليل غير أخبار التضييق السّابقة، لأنّها لا تقتضيه، وليس إن لم يكن على خلافه. (٣)

٢٨٨/٥

في اعتبار النيه في التيمّم

اشاره

(و) إذ قد ظهر لك الحال في محلّ التيمّم شرع في بيان كفيته ف- (الواجب التيمّم النيه) كغيره من العبادات إجماعاً، وكتاباً، (٤) وسنّه، (٥) مع توقّف صدق الامتثال و الطّاعه، عليها.

(و) كذا البحث في وجوب (استدامه حكمها) لمساواه التيمّم غيره في هذه الأمور كلّها عدا نيه الرّفْع، فإنّه قد صرّح جماعه من الأصحاب هنا بنيه الاستباحه فيه لا الرّفْع؛ لأنّه غير رافع للحدث عند كافّه الفقهاء إلا داوود وبعض أصحاب مالك كما في الخلاف، (٦) وعند علمائنا أجمع ومالك و الشافعي كما في المنتهى، (٧) وقيل: يرفع، واختلف في نسبه هذا القول لأبي حنيفه أو مالك؛ كما في المعبر. (٨)

قلت: وهو كذلك، إذ معنى رفعه الحدث إزالته وإبطاله رأساً حتّى لا يجب بعد ذلك

ص: ٣٨٤

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر، ص ١٦٦.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). البيهقي، ٥.

٥- (٥). الكافي، باب النيه، ج ٢، ص ٨٤، ح ١.

٦- (٦). الخلاف، الطهاره، مسأله ٩٢، ج ١، ص ١٤٤.

٧-٧) منتهى المطلب، الطهارة، كيفية التيمم، ج١، ص١٤٥.

٨-٨) المعبر، الطهارة، كيفية التيمم، ج١، ص٣٩٤.

طهاره مزيله له إلا بحدث جديد، مع أن التيمم إذا وجد الماء انتقض تيممه ووجب عليه الطهارة بالماء لعين ذلك الحدث. (١)

وكيف كان، فإن نوى في تيممه رفع الحدث فالمتجه على المختار من عدم اعتبار ذلك فيه وفي أمثاله الصّححه، سواء نوى رفع المنع مادام مضطراً أو رفعه كالطهارة المائيه، (٢) جهلاً أو نسياناً أو غير ذلك لصدق الامتثال وإن لغى بنيه لأمر خارج عن حقيقه التيمم في الثاني. (٣)

والأقوى عدم اعتبار نيه البدليه عن الغسل أو الوضوء مع اتحاد ما في الدّمه منه، وإن قلنا باختلاف كفيتهما، للأصل وصدق الامتثال وخروج وصف البدليه عن حقيقه التيمم، بل هو أمر واقع لا مدخلية لنيه المكلف في تحقّقه، فمن تيمم بزعم التكليف الابتدائي لجهل البدليه كصبي بلغ، وفرضه التيمم مثلاً صحّ، وكذا يصحّ مع الاتحاد في الكيفيه لو تيمم عن حدث لا يعلم أكبر أو أصغر حتّى ينوى البدليه عن موجهه. (٤)

في مقارنة النيه

٢٩٦/٥

ويعتبر مقارنة النيه لأوّل جزء من التيمم كغيره ممّا اعتبرت فيه، فلا يجوز (٥) تقدّمها على الضرب حينئذ قطعاً، كما أنه لا يجوز تأخيرها عنه إلى المسح؛ لأنّه أوّل أفعاله كما هو ظاهر الفتاوى والنصوص (٦) الواردة بعد السّؤال عن كفيته وغيرها أو صريحها، مع غايه استفاضتها إن لم تكن متواتره، خلافاً لبعضهم فجوّز تأخيرها إلى مسح الجبهه، ولعلّ ذلك تنزيلاً للضرب منزله الاعتراف من الإناء، وعليه لا بأس بالحدث بعده قبل المسح.

وربّما يؤيده ما تقدّم سابقاً، (٧) من عدم كون التراب المضروب مستعملاً عندهم؛ لأنّه كالاعتراف من الماء، كما أنه قد يشهد له ظاهر الآيه، (٨) وخبر زراره عن أحدهما:

ص: ٣٨٥

١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٦٧.

٢- (٢). المصدر، ص ١٦٩.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). المصدر، ص ١٧٠.

٥- (٥). المصدر، ص ١٧٢.

٦- (٦). وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب التيمم، وكما سيأتى التعرّض إليها في أثناء البحث.

٧- (٧). قد مرّ ذكره سابقاً فراجع.

٨- (٨). المائده، ٦.

«من خاف على نفسه من سجع أو غيره، وخاف فوات الوقت فليتيمّم، يضرب يده على اللبد أو البرذعه، ويتيمّم ويصلي»، (١) حيث أطلقه على ما بعد الضرب.

وفيه: أنّه (٢) مخالف لماعرفت من غير ضروره، إذ الآية مع كون الأخبار كاشفه للمراد بها محتمله للكنايه عن الضرب بقوله تعالى: ...فَتَيْمَّمُوا صَعِيدًا...، (٣) وخبره مع قصوره في نفسه محتمل لإرادته إتمام التيمّم.

هذا كلّ بناءً على أنّ التيمّم هو الإخطار، وإلا فيسقط هذا البحث من أصله بناءً على أنّها الداعي، لكن فيه مناقشه ذكرناها في باب الوضوء. (٤)

٢٩٩/٥

في وجوب الترتيب في التيمّم

(و) من الواجب في التيمّم (الترتيب) بأن يضع يديه على الأرض ثم يمسح الجبهه بهما من قصاص الشعر إلى طرف أنفه ثم يمسح ظاهر) كلّ من (الكفين) بالأخرى مقدّمًا اليمنى على اليسرى بلا خلاف صريح أجده في شيء من هذا الترتيب، (٥) وفي جامع المقاصد الإجماع عليه بالنسبه إلى تقديم اليمنى على اليسرى.

قلت: ومع ذلك، فالتيمّم البياني في صحيح الخزاز عن الصادق عليه السلام (٦) صريح في ترتيب مسح الكفين على مسح الجبهه، ولا ينافيه عطفهما عليها في غيره بالواو، سيما على القول بأنّها للترتيب، بل تكون الآية حينئذ دليلًا على ذلك أيضًا. (٧)

فظهر لك حينئذ من ذلك كلّ أنّه لو أُخِلَّ بالترتيب وجب عليه الإعادة على ما يحصل به ما لم يخلّ بالموالاه، فيجب استدراكه من أصله بناءً على وجوبها فيه، كما ذكره جماعه وأدعى عليه الإجماع. (٨)

ص: ٣٨٦

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٩٠، ح ٢١.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٧٣.

٣- (٣). النساء، ٤٣؛ والمائدة، ٦.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٢، ص ٨٠.

٥- (٥). المصدر، ص ١٧٣.

٦- (٦). الكافي، باب صفه التيمّم، ج ٣، ص ٦٢، ح ٤.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٧٤.

٨- (٨). المصدر، ص ١٧٦.

والاستدلال على الموالاه بالمنزله لوجوبها فى الموضوع فى غير محله؛ لأن المراد بالمنزله البدليه فى الإباحه لا الكيفيه. (١)

نعم، قد يمكن الاستدلال عليها بالموالاه فى التيمم البيانى.

نعم، قد يناقش فيه باعتبار عدم ظهور قصد الموالاه فى التيمم البيانى، لاحتمال كونه لضروره البيان، كما هو المعتاد فى كل ما يراد بيانه مما لا يعتبر التوالى فيه قطعاً، فالإنصاف أن العمده فى الدليل الإجماع السابق، لكن قد يقال مؤيداً له بعد كون الموالى فيه المتيقن فى البراءه، أن ليس المراد هنا بالموالاه إلا عدم التفريق المنافى لهيئه التيمم وصورته. (٢)

فى المباشره

٣٠٦/٥

وكالترتيب و الموالاه فى الوجوب، المباشره بالمعنى السابق فى الموضوع، كما هو ظاهر عباره المصنّف، لعين ما مرّ فيه من القاعده وغيرها، فلو يّمه غيره مع قدره لم يجوز مع العجز، كما فى المبدل منه بلا خلاف، لقول الصادق عليه السّلام فى خبر ابن مسكين فى المجدور الذى غسل فمات: «ألا يّمموه؟! إن شفى العى السّؤال» (٣). (٤)

وهل المراد تيممه يدي النائب، أو أنه يضرب يدي العليل فيمسح بهما مع الإمكان؟ ظاهر البعض الثّانى، لعدم سقوط (٥) الميسور بالمعسور، وبقاء صورته المباشره، كما أن صريح الآخر الأوّل، ولم نقف على مأخذه، مع عدم صدق المسح حينئذ بالأرض؛ أى بما ضربها به، فالأحوط حينئذ إيقاع الكيفيتين إن لم يكن متعيناً لتوقف البراءه اليقنيه عليه.

هذا كلّه فى نفس الترتيب ونحوه، وأمّا المرتب فأولها وضع اليدين أو ضربهما على ما يتيمم به من الأرض وغيرها بلا خلاف أجده فيه، للتّصوص المستفيضه (٦) فى كفيته إن لم تكن متواتره، وحملها على الغالب- من توقّف إلتصاق التراب بالكفين (٧) والمسح به على

ص: ٣٨٧

١- (١). المصدر، ص ١٧٧.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). المصدر، ص ١٧٨.

٤- (٤). الكافى، باب الكسير و المجدور، ج ٣، ص ٦٨، ح ٥.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٧٩.

٦- (٦). قد مرّ بعضها؛ وراجع وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب التيمم، ج ٢، ص ٩٧٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٧٩.

ذلك، وإلا فيجزئ حتى لو استقبل العواصف بهما ومسح-مناف لظاهاها أو صريحها بلا شاهد، بل عن المقاصد العلية (١) الاتفاق على عدم صحه التيمم لو تعرض لمهب الريح. نعم، لا يبعد الاجتراء بذلك عند الاضطرار، بل لعله يقدم على بعض أفراد الغبار.

٣٠٩/٥

في اعتبار الوضع أو الضرب

إنما البحث في أن الواجب مجزء الوضع أو هو باعتماد، أي الضرب؟ قولان: أقواهما الثاني، اقتصاراً على المتيقن في الكيفية المتلقاه من الشارع، وللتيممات البيانية فعلا وقولا في الأخبار الكثيره، (٢) والأمر به في صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام، بعد أن سئل عن التيمم، وغيرهما. (٣)

ولا- ينافي ذلك ما حكاه مولانا الصادق عليه السلام في خبر الخزاز (٤) من وضع النبي صلى الله عليه وآله يده على المسح (٥) في بيان التيمم لعمارة، إذ هو-مع أن الباقر عليه السلام أيضاً قد حكى عن النبي صلى الله عليه وآله الضرب بياناً لعمار في صحيح زراره (٦)-قد رده في المدارك (٧) وشرح المفاتيح (٨) بأنه حكايه فعل، ولا عموم فيه، لكن قد يشكل بأن العبره بتعبير المعصوم عليه السلام عنه في مقام البيان و التعليم، فالأولى رده بأنه مطلق و الأول مقيد.

هذا في الاختيار، أما لو اضطرر بأن تمكن من الوضع دون الضرب فلا يبعد الاجتراء به، ولا يسقط التيمم أصلاً قطعاً أو خصوص مباشرة باطن الكف للأرض منه، لقاعده الميسور فيهما، بل لعله إجماعى، كما يظهر منهم في عدم سقوطه بالأقطع ونحوه، واستفاده بدليه مباشرة الكف من إطلاق ما دل على الوضع من الأخبار السابقه، بل والآيه مع عدم المقيد هنا لظهور اختصاص أدله الضرب بالاختيار. (٩)

ص: ٣٨٨

١- (١). المقاصد العلية، ذيل قول المصنف: «مقارنه للضرب على الأرض لا لمسح الجبهه» ص ٧٣.

٢- (٢). كخبر زراره المتقدم؛ وراجع وسائل الشيعة، الباب ١١ من أبواب التيمم، ج ٢، ص ٩٧٥.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، باب الطهاره، باب ٩، ج ١، ص ٢١٠، ح ١٤.

٤- (٤). الكافي، باب صفة التيمم، ج ٣، ص ٦٢، ح ٤.

٥- (٥). المسح: يعبر عنه بالبلاس، و هو كساء معروف (مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤١٤ «مسح»).

٦- (٦). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب التيمم، ج ١، ص ١٠٤، ح ٢١٣.

٧- (٧). مدارك الأحكام، الطهاره، كيفية التيمم، ج ٢، ص ٢١٨.

٨- (٨). مصابيح الظلام للبههاني، شرح مفتاح رقم ٦٨، ج ١، ص ٤٠٨ (مخطوط).

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٨١.

وكيف كان، فيعتبر بالضرب أو الوضع؛ أن يكون بكلتا يديه مع التمكن إجماعاً ونصوصاً، (١) فلو ضرب بإحدهما لم يجز، بل يعتبر أن يكون دفعه، لظاهر الأخبار والأصحاب، كما في الحدائق، (٢) وإجماع المعية في المدارك، (٣) وإن أمكن المناقشة فيه.

كما أنه لا- يجتري بالضرب بظهر الكف وإن استوعب مع التمكن من البطن؛ لأنه المنقول والمعهود والمتبادر، بل المقطوع به من كيفية التيمم في النصوص والفتاوى، بل قد يشكل الانتقال للظهر مع عدم التمكن أيضاً، (٤) لإطلاق الآيه وغيرها، مع عدم نصوصه الأخبار والفتاوى في وجوبه بالباطن، مع أن قضيه الأول الجواز بالظهر اختياراً، والثاني بغير الظهر من أجزاء البدن، لكن قد يقال إنه أولى من كل ما يتصور في المقام من التولية أو تيمم الأقطع، أي المسح بالأرض أو غيرها، خصوصاً بعد الأمر بالضرب بالكف المتناول للظاهر والباطن، (٥) وإن كان الثاني هو المتبادر، لكنه في حال الاختيار خاصه.

ولعلّ ذا هو الأقوى وإن كان الأحوط حينئذ الجمع بينه وبين الإتيان بكل ما يحتمل مدخليته حتى حكم فاقد الطهورين إن لم يكن ذلك متعيناً للبراءة اليقينية. (٦)

في عدم اعتبار العلق

ولا يعتبر العلق ممّا ضرب عليه للمسح على أعضاء التيمم، في المشهور بين الأصحاب، بل في جامع المقاصد (٧) الإجماع عليه. (٨)

وينقذح من كلمات الأصحاب: أن كل من قال بجواز التيمم بالحجر ونحوه اختياراً لم يعتبر العلق، وهو كذلك، إذ منه الأملس (٩) الذي لا يعلق باليد منه شيء.

١- (١). تقدّم منها سابقاً؛ وراجع وسائل الشيعة، الباب ١١ من أبواب التيمم، ج ٢، ص ٩٧٥.

٢- (٢). الحدائق الناضرة، الطهارة، كيفية التيمم، ج ٤، ص ٣٣٢.

٣- (٣). مدارك الأحكام، الطهارة، كيفية التيمم، ج ٢، ص ٢١٧.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٨٢.

٥- (٥). المصدر، ص ١٨٣.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧). جامع المقاصد، الطهارة، كيفية التيمم، ج ١، ص ٤٩٣.

٨- (٨) .جواهر الكلام، ج٥، ص١٨٧.

٩- (٩) .الملاسه: أى الأرض ملساء لا شىء بها (تاج العروس، ج٨، ص٤٧٩ «ملس»).

وإذ قد عرفت أنّ المخالف في جوازه بالحجر نادر من الأصحاب اتّجه حينئذ دعوى ظهور الاتفاق حتى ممّن فسّر الصّعيد بالتراب على عدم اعتبار العلق للمسح، سيما بعد ذكرهم لاستحباب النفض حتى حكى الإجماع عليه غير واحد، كما أنّه دلّ عليه كثير من الأخبار، (١) فلذا أمكن للمتأمل في كلمات الأصحاب تحصيل الإجماع منهم على عدم اعتبار العلق. (٢)

وكيف كان، فالحجّه عليه حينئذ بعد الأصل، وما تقدّم في تفسير الصّعيد خصوصاً ما عرفته من جواز التيمّم بالحجر اختياراً عند الأصحاب الشّامل بإطلاقه - أي إطلاق الأدلّه كتاباً (٣) وسنّه (٤) - وصريح الإجماع، وما دلّ على النفض من الإجماع و التّصوص (٥). (٦)

٣٣٣/٥

الثاني: من المرتّب في مسح الوجه

إشارة

«وثانيها» مسح الوجه بالكفّين معاً لا بواحد، كما هو ظاهر المصنّف وغيره. (٧) بل هو المشهور بين الأصحاب، بل لعله مجمع عليه، للأصل و التيمّمات البيانية قولاً وفعلاً، (٨) خلافاً للمحكي عن ابن الجنيّد (٩) فاجتزأ بالمسح باليمنى، وعن نهايه الأحكام (١٠) والتّذكره (١١) احتمال الاجتزاء بواحد، ولعله للأصل في وجه، وإطلاق الآيه، والصّحيحين (١٢): «فوضع يده» والمساواه للوضوء، وفيه: أنّ الأوّلين غير صالحين للمعارضه، والصّحيحين ظاهران في إرادته الجنسيه، أو في بيان مطلق الكيفيه. (١٣)

ص: ٣٩٠

- ١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب التيمّم، ح ٣ و ٦ و ٧.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٨٨.
- ٣- (٣). التّساء، ٤٣؛ و المائده، ٦.
- ٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب التيمّم.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٨٩.
- ٦- (٦). وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب التيمّم، ح ٣ و ٦ و ٧.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٩٤.
- ٨- (٨). تقدّم بعض ما يدل على ذلك؛ و راجع وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب التيمّم، ج ٢، ص ٩٧٥.
- ٩- (٩). نقله عنه الشهيد في الذكرى، الطهاره، كيفيه التيمّم، ج ١، ص ٢٠٨.
- ١٠- (١٠). نهايه الأحكام، الطهاره، كيفيه التيمّم، ج ١، ص ٢٠٨.
- ١١- (١١). تذكره الفقهاء، الطهاره، كيفيه التيمّم، ج ١، ص ٦٣.
- ١٢- (١٢). يعنى خبر أبى أيوب الخرزّاز و زراره.

لكن، هل يجب المسح بهما دفعه أو يجزئ التعاقب؟ وجهان، إلا أن المنساق إلى الذهن من النص و الفتوى خصوصاً ممن عبّر بالمعیه، الأول، فذاك مع ضميمه الاحتياط اللازم المراعاة قد يعينه، ولا إشكال في وجوب استيعاب الممسوح نصاً وفتوى.

نعم، هل يجب استيعاب الممسوح بكل منهما، أو يكفي استيعابه بهما ولو موزعاً؟ (١)

الأحوط الأول، والأقوى الثاني، لصدق الامتثال، ولقول الصادق عليه السلام في قصه عمّار: «ثم مسح جبينه بأصابعه». (٢)

والمراد بالوجه هنا بعضه في الوضوء، لدخول الباء في متعلق المسح في الآيه، وهو متعدّد، مع نصّ أبي جعفر عليه السلام في صحيح زراره السابق، (٣) على إرادته التبعض منها، ولأخبار الجبهه و الجبين، (٤) بل عن الحسن دعوى تواتر الأخبار (٥) بأنّه صلّى الله عليه و آله حين علّم عمّاراً مسح بهما جبهته و كفيه، والإجماع المحكى في الغنيه (٦) وغيره، قلت: بل هو محصل.

(و) لا يقدح فيه ما (قيل) منسوباً إلى عليّ بن بابويه في رسالته (ب) ووجوب (٧) (استيعاب مسح الوجه) لمعلوميه نسبه، وسبقه الإجماع ولحقه.

في تعيين الوجه في التيمّم

٣٣٥/٥

إنّما البحث في تعيين ذلك البعض، فمنه الجبهه من القصاص أى الطرف الأعلى من الأنف إجماعاً بل متواتراً، وموثّق زراره عن أبي جعفر عليه السلام: «سأله عن التيمّم، فضرب يديه الأرض، ثم رفعهما فنفضهما، ثم مسح جبهته» (٨) وعن الكافي: «جبينه». (٩)

لكنّك قد عرفت القطع بإرادته البعض من أخبار الوجه، فوجب أن يكون هنا إثمًا الجبهه لموثّق زراره، أو الجبين للحسن و الصحيحين، أو هما معاً للجميع، إلا أنّ الإجماع

ص: ٣٩١

١- (١). المصدر، ص ١٩٥.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب التيمّم، ج ١، ص ١٠٤، ح ٢١٣.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب التيمّم، ج ١، ص ١٠٣، ح ٢١٢.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب التيمّم.

٥- (٥). المختلف، الطهاره، كيفيه التيمّم، ص ٥٠.

٦- (٦). الغنيه (ضمن كتاب الجوامع الفقيهيه)، الصلاه، في التيمّم، ص ٤٩٣.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٩٥.

٨- (٨). وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب التيمّم، ح ٣.

٩- (٩). الكافي، باب صفه التيمم، ج ٣، ص ٦١، ح ١.

على وجوب مسح الجبهة ينفي احتمال الثاني، أى الاقتصار على الجبين، فانحصر الجمع بين الأخبار حينئذ في الاحتمالين، وأقواهما الثاني، لعدم التعارض بينها، وتعدّد ما دلّ على الجبين، وقوّه دلّالته خصوصاً ما اشتمل منها على التشبيه، واحتمال كون المراد بالجبهة ما يشملها، فيجب حينئذ مسح الجبهة و الجبين (١) قلت: و هو كذلك؛ لأنّ بعضهم لم يذكروا لفظ الجبهة، بل أوجبوا مسح الوجه من القصاص إلى طرف الأنف، بل هو معقد الإجماع.

نعم، لم نعثر على ما يدلّ على ما ذكره في الفقيه من الحاجبين، نعم في ذيل الرضوى: «روى أنّه يمسح على جبينه وحاجبيه» (٢) فلعلّ ذلك منه شهاده على كون فقه الرضا من كتب الصّيدوق، وعلى كلّ حال فثبوت وجوب ما زاد من الحاجبين على المقدّمه بذلك ونحوه نظر بل منع للأصل، وعدم ذكره فى شىء من أخبار التيمّم البيانى وغير ذلك، وإن كان أحوط. (٣)

والمراد بطرف الأنف فى كلام الأصحاب؛ الأعلى و هو ما يلي الجبهة، لا الأسفل، و هو كذلك، لعدم اندراجه فى شىء ممّا فى الأخبار من الجبهة و الجبين بعد تنزيل الأخبار الوجه عليهما كما عرفت. (٤)

ثمّ إنّّه قد يظهر من المتن وجوب الابتداء فى المسح من الأعلى، على حسب الغسل فى الوضوء، بل فى الكفايه (٥) والحدائق (٦): أنّه المشهور، و هو كذلك، بل لعلّه ظاهر المحكى عن الأمالى (٧) منسوباً إلى دين الإماميه، و إن احتمل فيها كالمتمنّ التحديد للممسوح للمنزله و البدليه المشعره بالمساواه فى الكيفيه، سيما بعد قوله عليه السّلام: «التيمّم نصف الوضوء»، (٨) وللمنساق إلى الذّهن من التيمّمات البيانيه للسائل عن الكيفيه، فلا يقدر عدم التّوصيه فى شىء منها على الابتداء بالأعلى حتّى يتأسى به. (٩)

ص: ٣٩٢

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٩٧.
- ٢- (٢). مستدرک الوسائل، الباب ١١ من أبواب التيمّم، ح ١.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ١٩٩.
- ٤- (٤). المصدر، ص ٢٠٠.
- ٥- (٥). كفايه الأحكام، الطهاره، فى التيمّم، ص ٨.
- ٦- (٦). الحدائق الناضره، الطهاره، كيفيه التيمّم، ج ٤، ص ٣٤٨.
- ٧- (٧). الأمالى، المجلس الثالث و التسعون، ص ٥١٥.
- ٨- (٨). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب التيمّم، ج ١، ص ١٠٥، ح ٢١٤.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٠١.

(و) «ثالثها» مسح كل من اليدين في الجملة، ضروره من المذهب إن لم يكن من الدين، والكفّين ومن الزندين إلى رؤوس الأصابع، على المعروف بين الأصحاب، بل في ظاهر الانتصار (١): الإجماع عليه، وفي صحيح زراره عن الباقر عليه السلام: «ثم مسح وجهه وكفّيه، ولم يمسح الذراعين بشيء»، (٢) و هو نص في خلاف ما حكاه المصنّف وغيره منسوباً إلى علي بن بابويه من وجوب مسح (الذراعين) أيضاً حتى قال من جهته: (والأول أظهر) وكان اللائق به القطع بفساده لما عرفت، والباء في الآيه الشّريفه (٣) المفسره بالصحيح (٤) السابق، ولعدم قدح خلافه بعد معرفيه نسبه في تحصيل الإجماع هنا.

كما أنّ اللائق القطع بردّ ما يشهد له، أو حملة على التقيه، ممّا في خبر ليث المرادي، عن الصادق عليه السلام في التيمّم: «وتمسح بهما وجهك وذراعيك» (٥) وصحيح ابن مسلم، عن الصادق عليه السلام عن التيمّم: «ثم ضرب شماله الأرض، فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع، واحده على ظهرها، وواحدة على بطنها، ثمّ ضرب بيمينه الأرض، ثمّ صنع بشماله كما صنع بيمينه» (٦) الحديث. (٧)

عملاً بما ورد (٨) منهم من العرض على كتاب الله و التمسك بما وافقه، وعلى مذهب العامّة و الأخذ بما خالفه، واحتمال المرفق في الصحيح: الزّند. (٩)

نعم، يجب الاستيعاب كالجبهه من غير خلاف يعرف فيها، لتبادره من النصوص و الفتاوى، و إن كان ربّما يتأمل في ترك بعض ما لا يخرج عن مسمى مسحه عرفاً، سيما بعد ظهور التيمّمات البيانيه في عدم التدقيق بذلك، والاجتراء بالمسح مرّه واحده.

ص: ٣٩٣

١- (١). الانتصار، الطهاره، في التيمّم، ص ٣٢.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٩، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٦.

٣- (٣). أي في قوله تعالى، (فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ) المائده، ٦.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب التيمّم، ج ١، ص ١٠٣، ح ٢١٢.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٩، ج ١، ص ٢٠٩، ح ١١.

٦- (٦). المصدر، ص ٢١٠، ح ١٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٠٢.

٨- (٨). الكافي، باب اختلاف الحديث، ج ١، ص ٦٧، ح ١٠.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٠٣.

نعم، يجب المسح بالباطن كالضرب ومسح الجبهه، بلا خلاف يعرف فيه، للتبادر، كما أنه مع التعذر فبالظاهر. (١)

٣٥٦/٥

في وحده الضرب وتعدده

(ويجزئ في) ما هو بدل (الوضوء) من التيمم (ضربه واحده) بباطن كفيه على حسب ما تقدم (لجبهته وظاهر كفيه، ولا بد فيما هو بدل من الغسل) عن جنبه أو حيض ونحوهما (من ضربتين) واحده للجبهه، وأخرى لظاهر الكفين (وقيل: في الكل ضربتان، وقيل: في الكل (ضربه واحده، والتفصيل أظهر) بل هو المشهور شهرةً عظيمة تكون إجماعاً. قلت له: وهو كذلك. (٢)

وكيف كان، فحجّه المشهور أنه وجه الجمع بين ما دلّ على المرّه من الأصل في وجه، وإطلاق الآية، (٣) كبعض المعتبره المسؤول فيها عن التيمم، فقال: «تضرب بكفّيك الأرض، ثمّ تنفضهما وتمسح بهما وجهك ويديك»، (٤) وبين ما دلّ على (٥) المرّتين كصحيح الكندي عن الرضا عليه السلام: «التيمم ضربه للوجه، وضربه للكفين» بحمل الأولى على بدل الوضوء، والثانية (٦) على بدل الغسل.

وشاهده مارواه الشيخ في الصحيح عن زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قلت له: كيف التيمم؟ قال: هو ضرب واحد للوضوء، والغسل من جنبه تضرب بيديك مرّتين، ثمّ تنفضهما نفضه للوجه، ومرّه لليدين» الحديث (٧). (٨)

والمناقشه فيه - باحتمال أو ظهور عطفه الغسل على الوضوء، لا الاستثناف بأن يكون جملة خبريه - يدفعها بعد مخالفه الظاهر من لفظ الضرب خصوصاً باب التيمم.

وكذا المناقشه في أصل هذا الجمع، أو لا بعدم قبول أخبار المرّه له، لما في جملة منها نقل

ص: ٣٩٤

١- (١). المصدر، ص ٢٠٥.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٠٧.

٣- (٣). المائدة، ٦.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٩، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٨.

٥- (٥). المصدر، ص ٢١٣، ح ١٩.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢١٢.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٩، ج ١، ص ٢١٠، ح ١٤.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢١٢.

وقوع البيان لعمّار وقد كان جنباً، وثانياً بإمكان حمل أخبار المرّتين على التّذبّ أو على التّخيير، وأولى منهما التّقيه، إذ لا دلالة فيما اشتمل منها على قصّه عمّار على الاتّحاد لظهور سياق الجميع بكون المراد كيفيته، (١) لا من حيث اتّحاد الضّرب وتعدّده، بل بيان الممسوح ونحوه. (٢)

والمتّجه على حسب ما يقتضيه تعارض الأدلّه من إرجاع الضّعيف إلى القوى التصرّف فيما دلّ على المرّه لا التكرار، لقوّه دلالة الثانيه من وجوه. بالنّسبه للأولى، فحمل الخصم لها على التّذبّ وإبقاء تلك على إطلاقها في غير محلّه، بل لم يعرف القول بالاستحباب لأحد من الأصحاب سوى ما حكى عن المرتضى، (٣) فلعلّ القول به خرق للإجماع المركّب، كالحمل على التّخيير إن لم يكن بين الأقلّ والأكثر، بل بين الواجب وتركه، وأمّا حملة على التّقيه فإنّه مع أنّه يأباه ما في بعضها من ذكر التّفص المنكر عندهم، لا موجب له، بل ربّما يقال بعدم جوازه، لما عرفت من مشهوريه القول بالمرّه عندهم أيضاً، حتّى نقلوه عن علي عليه السّلام وعمّار وابن عباس وغيرهم، فلا تقيه فيه منهم. (٤)

فأتّضح لك بحمد الله ضعف القول بالمرّه مطلقاً جدّاً، بل لعلّ إطلاق القول بالمرّتين أقوى منه من جهه الأدلّه؛ وإن كان نادراً بالنّظر للقائلين، ومن هنا كان التّفصيل هو الأظهر، لكنّ الاحتياط في التّعدد فيما هو بدل الوضوء لأجله لا ينبغي تركه، (٥) وأحوط منه الإتيان بتيمّمين: أحدهما بالوحده، وآخر بالتّعدد مراعاةً للموالاه، بل وكذا فيما هو بدل الجنابه أيضاً.

ثمّ إنّّه لا فرق في كيفية التيمّم بين أسباب الغسل من الجنابه و الحيض و النفاس وغيرها قولاً - واحداً، سواء قلنا بالمرّه أو التكرار، للتساوى في المبدل عنه، وللصّحيح السابق. (٦)

حكم مقطوع الكفّ

٣٧٥/٥

(و) كيف كان، ف- (إن قطعت كفّاه) بحيث لم يبق منهما من محلّ الفرض شيء (سقط

ص: ٣٩٥)

١- (١). المصدر، ص ٢١٤.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). جهل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى)، التيمّم وأحكامه، ج ٣، ص ٢٥ و ٢٦.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢١٥.

٥- (٥). المصدر.

٦- (٦). راجع الكافي، باب الوقت الذي يوجب التيمّم، ج ٣، ص ٦٥، ح ١٠.

مسحهما قطعاً إجماعاً (واقصر على) مسح (الجبهه) ولا يسقط التيمم بذلك، (١) بلا- خلاف، بل لعله إجماعى إن لم يكن ضرورياً، لقاعده الميسور، والبديه، وعدم سقوط الصلاه بحال، والاستصحاب؛ إذ لم يثبت اشتراط الاجتماع فى هذا الحال، بل الثابت عدمه، وإلا- لسقطت الطهاره مائه أو تراهيه مدى العمر، بذهاب بعض أجزاء الكف مثلاً- من إصبع أو بعضه بقرح أو جرح، والضرورة على خلافه. (٢)

إنما البحث فى كيفية تيممه، فهل يتميكن جبهته بالتراب، أو بضرب ذراعيه، ثم المسح بهما مقدماً على غيره من أعضائه؛ لقربها إلى محل الضرب، سيما مع بقاء المفصل، وقلنا بأنه منه أصاله، أو مخيراً بينه وبين غيره منها، يجرى كل من التميكن، أو الضرب السابق، أو يتعين عليه التوليه؟ وجوه واحتمالات ولا- تعيين فى النصوص لشيء منها حتى قاعده الميسور، لكن لعل ماعدا الأخير أقرب إليها منه، والثانى أقرب من غيره، والاحتياط لا يترك. (٣)

(نعم لو قطع) أحد الكفين أو (بعضهما) ضرب بالباقيه أو الباقي منهما، و(مسح) الجبهه و(على ما بقى) من اليدين بذلك، إلا أنه يأتى البحث السابق أيضاً فى كيفية مسح ظهر الكف الباقيه على تقدير قطع تمام الثانية، والظاهر جريان ما تقدم فى الجبهه فيه.

(ويجب استيعاب مواضع المسح فى التيمم) منها بلاخلاف، بل الإجماع عليه ظاهراً؛ لأنه المتبادر من النصوص (٤) والفتاوى ومعاهد الإجماعات، (فلو أبقى منها شيئاً) عمداً أو نسياناً (لم يصح) لعدم صدق الامتثال، (٥) إلا- إذا عاد عليه مراعيًا للترتيب و الموالاه، وإلا- فيعيد التيمم من رأس، والأقوى عدم وجوب الاستيعاب بتمام الماسح خصوصاً فى الجبهه، وإن كان الأحوط ذلك، فلاحظ وتأمل. (٦)

٣٧٩/٥

فى استحباب نفى اليدين

(ويستحب نفى اليدين) أو ما بمعناه (بعد ضربهما على الأرض) لو علق بهما شيء،

ص: ٣٩٦

١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢١٨.

٢- (٢). المصدر، ص ٢١٩.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٢٠.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب التيمم، ج ٢، ص ٩٧٥؛ وقد تقدم بعضها سابقاً.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٢٠.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٢١.

للنصوص المستفيضة، (١) وظاهرها الوجوب، لكن في التذكرة (٢) الإجماع على عدمه. (٣)

(و) لا- يعتبر في صحّة التيمّم طهاره غير أعضائه، من تمام البدن حتّى محلّ النجس، للأصل وإطلاق الأدلّه من غير معارض، بل و البدليه، ف- (لو تيمّم وعلى جسده نجاسه صحّ تيمّمه) وإن كان متمكناً من إزالتها كما لو تطهّر بالماء وعليه نجاسه في غير محلّ الوضوء مثلاً، (لكنّ في التيمّم يراعى ضيق الوقت) عنه وعن الصلاه، خاصّه إن كان التيمّم لما يعتبر إزالتها في صحّته كالصلاه، وقلنا باعتبار الضيق فيه مطلقاً، أو مع الرّجاء وكان متحقّقاً، فلو تيمّم حينئذ قبل إزالتها مع سعه الوقت له فسد، لأنّ زوالها في نفسه شرط في صحّته، بل لوقوعه حينئذ قبل الضيق المعتبر في صحّته، إذ المراد به عدم سعه الوقت لغيره و الصلاه. (٤)

الطرف الرابع: في أحكامه

إشارة

٣٨٤/٥

(وهي عشره: الأول: من صلّى بتيمّمه) الصّحيح (لا يعيد) ما صلّاه خارج الوقت لو وجد الماء فيه، للأصل وقاعده الإجزاء، مع احتياج القضاء إلى أمر جديد وليس، والبدليه سيما مع قول النبي صلّى الله عليه وآله: «يا أباذرّ، يكفيك الصّعيد عشر سنين»، (٥) والإجماع المنقول، (٦) والمعتبره المستفيضة، منها ما في حسن زراره أو صحيحه، عن أحدهما: «فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتمّم وليصلّ في آخر الوقت؟ فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه، وليتوضّأ ما يستقبل». (٧)

مضافاً إلى فحوى ما دلّ على عدم الإعادة لو وجد الماء في الوقت، كصحيح زراره قال: «قلت لأبي جعفر عليه السّلام: فإن أصاب الماء وقد صلّى بتيمّم وهو في وقت قال: تمتّ صلاته ولا إعاده عليه» (٨). (٩)

فمنها يظهر وجه إطلاق المصنّف عدم الإعادة في الوقت وخارجه، وصحيح ابن

ص: ٣٩٧

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب التيمّم ح ٣ و ٦ و ٧.

٢- (٢). تذكره الفقهاء، الطهاره، كيفيه التيمّم، ج ١، ص ٦٤.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٢١.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٢٢.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، باب ٨، ج ١، ص ١٩٤، ح ٣٥.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٢٣.

٧- (٧). الكافي، باب الوقت الذي يوجب التيمّم، ج ٣، ص ٦٣، ح ٣.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٩٤، ح ٣٦.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٢٤.

يقطين، (١) وموثق منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام: «في رجل تيمم وصلّى، ثم أصاب الماء، فقال: أمّا أنا فإنّي كنت أتوضأ وأعيد»، (٢) محمولان على الندب. (٣)

كما أنّه كذلك (سواء كان) تيممه (في سفر أو حضر) بلا- خلافاً أجده فيه، إلا- ما يحكى عن المرتضى (٤) في شرح الرّسالة منّا، والشافعي (٥) منهم من وجوب الإعادة على الحاضر إذا تيمم لفقد الماء ثمّ وجده، بل في الخلاف (٦): الإجماع على مساواة الحاضر والسّفرف في ذلك، وهو مع إطلاقات الإجماعات السّابقة وغيرها حجّتنا على المرتضى. (٧)

٣٩٠/٥

في عدم الإعادة لو تعمد الجنابه

(وقيل فيمن تعمد الجنابه وخشى على نفسه من استعمال الماء يتيمم ويصلّى)، لعدم سقوط الصّلاه بحال، وعموم أو إطلاق الأمر بالتيمم عند الخوف على النّفس، بل وخصوص الجنب عند عدم التمكن (ثمّ يعيد)، لعدم العلم بإجزاء التّرايبه عنها هنا، سيما بعد ما ورد (٨) من التشديد عليه بالإغتسال و إن تألم من البرد، وللمرسل عن عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «عن رجل أصابته جنابه في ليله بارده، يخاف على نفسه التّلف إن اغتسل، قال: يتيمم ويصلّى، فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد الصّلاه». (٩)

وفيه: أنّه لا صراحه، بل ولا ظهور في الخبرين في المتعمد، فحمله على الندب متعين، أو التقية. (١٠)

٣٩٣/٥

في عدم الإعادة على من منعه الرّحام

(و) كذا قيل (فيمن منعه زحام الجمعه عن الخروج) حتّى خشى فواتها (مثل ذلك) أى

ص: ٣٩٨

- ١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٤ من أبواب التيمم، ح ٨ و ١٠.
- ٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٩٣، ح ٣٢.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٢٥.
- ٤- (٤). نقله عنه الشهيد في الذكرى، الطهاره، المستعمل الاضطرارى، ص ٢٢.
- ٥- (٥). الشافعي في المجموع، ج ٢، ص ٣٠٣.
- ٦- (٦). الخلاف، الطهاره، مسأله ٩٠ و ٩٧، ج ١.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٢٦.
- ٨- (٨). الكافي، باب الرجل يصيبه الجنابه، ج ٣، ص ٦٧، ح ٣.
- ٩- (٩). المصدر، باب الرجل يصيبه الجنابه فلا يجد إلا الثلج، ج ٣، ص ٦٧، ح ٣.

يَتِيَمُّ وَيُصَلِّي، بلا خلاف أجده فيه، فيشملة حينئذ عمومات التيمم، ثم يعيد للشك في إجزائها عن المائيه هنا، ولموثق سماعه عن الصادق، عن أبيه، عن علي عليهم السلام: «أنه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفه، فأحدث أو ذكر أنه على غير وضوء، ولا- يستطيع الخروج عن المسجد من كثرة الزحام، قال: يتيمم ويصلي معهم، ويعيد إذا انصرف» (١) كخبر السكوني. (٢)

ولعل الأقوى فيه عدم الإعادة أيضاً، للأصل وقاعده الإجزاء و البدليه، والتعليل السابق له باتحاد ربهما وكونه أحد الطهورين، ولا قوه للخبرين على التخصيص، لأنهما ظاهران في إرادته الصلاه مع العامه. (٣)

فيتجه حينئذ الإعادة، لعدم إجزاء تلك الصلاه في حقه لو كانت بطهاره مائيه فضلاً عن الترابيه، بل تكليفه صلاتها ظهراً، والفرض أنه متمكن من ذلك لا تساع الوقت، وارتفاع الزحام بعد الفراغ من الجمعة.

لكن الاحتياط لا ينبغي أن يترك بحال، سيما بعد اعتبار الخبرين في الجملة.

في عدم الإعادة مع نجاسه البدن

٣٩٧/٥

(وكذا) قيل في (من كان على) ثوبه الذي لا- يتمكن من نزحه، بل أو (جسده نجاسه) لا- يعفى عنها (ولم يكن معه ماء لإزالتها) تيمم، لعموم أدلته، ثم يعيد بعد التمكن من غسلها، للموثق عن الصادق عليه السلام بعد أن سئل عن رجل ليس عليه إلا ثوب، ولا يحل الصلاه فيه، وليس يجد ماء يغسله، كيف يصنع؟ قال: «يتيمم ويصلي، وإذا أصاب ماء يغسله وأعاد الصلاه» (٤). (٥)

وفيه: أنه لا- صراحه فيه بما نحن فيه، لاحتماله كون ذلك من أحكام النجاسه حتى لو كان متطهراً بالماء، كما أنه استظهر في المنتهى (٦) من الشيخ أن الإعادة بمجرد تمكنه من غسلها خاصه، وإن لم يتمكن من الطهاره المائيه، لتعليقه الإعادة على عدم الغسل.

ص: ٣٩٩

١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ٢٤ العمل في ليله الجمعة ويومها، ج ٣، ص ٢٤٨، ح ٦٠.

٢- (٢). المصدر، باب ٨، ج ١، ص ١٨٥، ح ٨.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٢٩.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٠، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٧.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٣١.

٦- (٦). منتهى المطلب، الطهاره، أحكام التيمم، ج ١، ص ١٥٤.

(و) من هنا اتضح أنّ (الأظهر عدم الإعادة) في جميع ما تقدّم، و أنّ الاحتياط لا- ينبغي أن يترك، كما أنّه قد اتضح ما ذكره المصنّف بقوله:

٣٩٨/٥

في وجوب طلب الماء

(الثاني: يجب عليه (١) طلب الماء، فإنّ أخلّ بالطلب وصلى ثمّ وجد الماء في رحله أو مع أصحابه تطهّر وأعاد الصّلاه).

حكم فاقد الطهورين

نعم، إنّما البحث في (الثالث) وهو (من عدم الماء وما يتيمّم به) اختياراً واضطراً (لقيده حبس في موضع نجس) وقلنا بعدم (٢) جواز التيمّم به، أو غير ذلك (قيل: يصلى ويعيد) إذا تمكّن، لكنّا لم نعرف قائله، وقال في جامع المقاصد: «إنّ سقوط الأداء ظاهر مذهب أصحابنا». (٣)

قلت: و هو كذلك، لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه؛ واحتمال اختصاص الشرطية في صورته التمكّن خاصّه في غايه الضّعف، بعد ظهور تناول ما دلّ على الشرطية، كقوله عليه السّلام: «لاصلاه إلا بطهور» (٤) ونحوه للصورتين، فلا- يعارضه حينئذ ما دلّ على وجوب الصّلاه، بعد تناول ما دلّ على الاشتراط لصورتى التمكّن وعدمه، (٥) وخبر عدم السقوط بحال، قد يراد منه ما يعتم القضاء.

فظهر من ذلك كلّ الوجه في سقوط الأداء، وإن كان الأحوط مراعاته، لكن قد يشكل ذلك بأنّه قد يتّجه لو كانت حرمة الصّلاه من غير ظهور تشريعيه محضه، لترتفع الاحتياط، (٦) لا- إذا كانت أصلية كما هو ظاهر الأخبار الناهية عن ذلك؛ لأنّه الأصل فيه خصوصاً نحو خبر مسعده بن صدقه: «إنّ قائلاً قال للصادق عليه السّلام: إنّي أمرّ بقوم ناصبيه وقد اقيمت لهم الصّلاه وأنا على غير وضوء، فإن لم أدخل معهم في الصّلاه قالوا ما شأؤوا أن يقولوا، فأصلى معهم ثمّ

ص: ٤٠٠

١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٣١.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٣٢.

٣- (٣). جامع المقاصد، الطهارة، ما يتيمّم به، ج ١، ص ٤٨٦.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٣، ج ١، ص ٤٩، ح ٨٣.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٣٢.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٣٣.

أَوْضاً إِذَا انصرفت وأصلّي؟ فقال عليه السّلام: سبحان الله! فما يخاف من يصلّي من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً؟!»، (١) لكن قد يقال: إنّه لا يتناول محلّ الفرض، فتأمل.

(وقيل: يؤخّر الصّلاه حتّى يرتفع العذر) بأن يتمكّن من أحد الطّهورين (فإن خرج الوقت قضى) وهو الأقوى لعموم ما دلّ عليه من قوله عليه السّلام: «من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته» (٢) لكون الفوات عامّاً. (٣)

ودعوى عدم شموله لمثل هذا الفرد النادر ممنوعه، لكون الفوات فيه عامّاً، أو كالعام من حيث وقوعه في سياق العموم لا مطلقاً، على أنّها ندره وجود لا إطلاق. (و) من هنا ظهر لك ضعف ما قيل: يسقط الفرض أداءً لما عرفت (وقضاءً) للأصل، وتبعيته للأداء، (و) إن قال المصنّف (هو الأشبه) لكنك عرفت انقطاع الأصل بما مرّ. (٤)

في وجوب التطهر إذا وجد الماء

٤٠٣/٥

(الرابع: إذا وجد) المتيمّم (الماء قبل دخوله في الصّلاه) انتقض تيمّمه و(تطهر) به إجماعاً، وهو الحجّه مع النّصوص المستفيضه (٥) حدّ الاستفاضه الدّالّه على انتقاض (٦) التيمّم بوجودان الماء، وهي وإن كانت مطلقه، لكن ينبغي القطع بإرادته التمكن من الاستعمال منها مع ذلك كما هو ظاهر، وخبر أبي يوسف عن الصادق عليه السّلام: «إذا رأى الماء وكان يقدر عليه انتقض التيمّم» (٧) الحديث، وإلا فوجدانه مع عدم التمكن منه بمنزله العدم.

كما أنّه ينبغي القطع أيضاً باعتبار التمكن الشرعي كالعقلي، إذ الممتنع شرعاً كالممتنع عقلاً، فلا ينتقض حينئذ بوجودانه مع ضيق الوقت عن الاستعمال، لعدم التمكن حينئذ. (٨)

وكذا ينبغي القطع بكون المراد بما ذكرناه من ناقضيه التمكن من الاستعمال هو التمكن

ص: ٤٠١

١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب الجماعة وفضلها، ج ١٠، ص ٣٨٣، ح ١١٢٧.

٢- (٢). عوالي اللآلي، ج ٢، ص ٥٤، ح ١٤٣.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٣٣.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٣٤.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٩ من أبواب التيمّم، ج ٢، ص ٩٨٩.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٣٥.

٧- (٧). تفسير العيّاشي «تفسير سورة النساء»، ج ١، ص ٢٤٤، ح ١٤٣.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٣٥.

منه تماماً، وإلا فالتمكن من بعض الغسل أو الوضوء مثلاً بمنزله عدمه قطعاً، فلا بد حينئذ للحكم بناقضيته واقعاً من مضيّ زمان يسع المكلف به وهو متمكّن. (١)

(و) أمّا (إن وجدته) أى الماء (بعد فراغه من الصّلاه لم يجب) القضاء قطعاً، ولا (الإعاده) على الأقوى، لإطلاق التّصوص (٢) الدّالّه على انتقاضه بذلك من دون تقييد له بوجوده فى الوقت مع ترك الاستفصال فيها، بل هو صريح خبر حسين العامرى، عمّن سأله: «عن رجل أجنب فلم يقدر على الماء وحضرت الصّلاه فتيمّم بالصّعيد، ثمّ مرّ بالماء ولم يغتسل وانتظر ماءً آخر وراء ذلك، فدخل وقت الصّلاه الأخرى ولم ينته إلى الماء وخاف فوت الصّلاه، قال: يتيمّم ويصلّى، فإنّ تيمّمه الأوّل انتقض حين مرّ بالماء ولم يغتسل» (٣). (٤)

(و) أمّا (إن وجدته و هو) داخل (فى الصّلاه) ف- (قيل: يرجع ما لم يركع) (٥) فى الرّكعه الأولى، أمّا الرّجوع قبله فلاصّاله الشّغل، وإطلاق التّقص بإصابه الماء، وصحيح زراره، قال: «قلت لأبى جعفر عليه السّلام: إن أصاب الماء وقد دخل فى الصّلاه، قال: فليصرف، فليتوضأ ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمض فى صلاته، فإنّ التيمّم أحد الطّهورين». (٦)

(وقيل: يمضى فى صلاته، ولو تلبس بتكبيره الإحرام حسب) (٧) استصحاباً للصّحه، وظهور الأدلّه فى اشتراط صحّه التيمّم بعدم الوجدان إلى أن يشرع فى المقصود، والمنزله، وكفايته عشر سنين بعد الاقتصار على المتيقّن من نقض الإصابه، والنّهى كتاباً (٨) عن إبطال العمل، وسنّه (٩) عن الانصراف حتّى يسمع الصّوت ويجد الرّيح حتّى خبر محمّد بن حمران عن الصّياق عليه السّلام، قال: «قلت له: رجل تيمّم ثمّ دخل فى الصّلاه وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه، ثمّ يؤتى بالماء حين يدخل فى الصّلاه، قال: يمضى فى الصّلاه». (١٠)

ص: ٤٠٢

- ١- (١). المصدر، ص ٢٣٦.
- ٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٩ من أبواب التيمّم، ج ٢، ص ٩٨٩، ح ٢ و ٦.
- ٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ١٩٣، ح ٣١.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٣٧.
- ٥- (٥). المصدر، ص ٢٣٨.
- ٦- (٦). الكافي، باب الوقت الذى يوجب التيمّم، ج ٣، ص ٦٣، ح ٤.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٣٨.
- ٨- (٨). محمّد، ٣٣.
- ٩- (٩). دعائم الإسلام، ج ١، ص ١٩٠؛ مستدرک الوسائل، الباب ١ من أبواب قواطع الصّلاه، ج ٥، ص ٤٠٦، ح ٧.
- ١٠- (١٠). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ٢٠٣، ح ٦٤.

بعد تقييده كغيره من الأدلة السابقة، بما تقدم مما دلّ على الرجوع قبل الركوع. (١)

كل ذلك مع إمكان منع صلاحية الأدلة سيما خبر ابن حمران للتقييد، فيكون حينئذ معارضاً لا مطلقاً، كما أنه احتمال الاستحباب في الاستبصار، (٢) وزاد في المنتهى (٣) احتمال تنزيل الرواية على إرادته الدخول فيما قارب الصلوة من المقدمات كالأذان والإقامة ونحوهما، وعلى إرادته الصلوة من الركوع من باب إطلاق اسم الجزء على الكل.

قلت: ولذلك قال المصنّف: (و هو) أى القول بعدم الرجوع مطلقاً (الأظهر) من الأول، لكن قد يقوى فى النظر القاصر خلافه، لمنع قصور الخبرين عن تقييد ما تقدم، (٤) فليس حينئذ إلا الإجماع إن ثبت، وهو هنا فى محل المنع، سيما بعد ما عرفت (٥) من الحكم بالاستحباب.

وكذا الكلام فيما دلّ على النهى عن الانصراف حتى يجد الريح إلى آخره، مع أنه مساق لبيان أمر آخر، وهو عدم الالتفات إلى ما يتخيله الإنسان حدثاً مما ينفع الشيطان فى دبره.

وأما خبر ابن حمران فهو محتمل؛ لأن يراد بالدخول فى الصلوة فيه الدخول بالركوع منها، إذ هو الدخول الكامل، فيخرج عن محل النزاع (٦) حينئذ، ولو سلم عدم قبولها لذلك فلا ريب أن خبر زرارة المروى فى التهذيب والكافى بأعلى درجات الصحة، مع أن زرارة لا يقاس بغيره علماً وعدالة المعتضد بخبر ابن عاصم. فظهر حينئذ إن حكمهم هنا بعدم جواز الانصراف إن كان مبناه مراعاة الضيق فى التيمم لم يكن محل النزاع فى شىء، فأتضح من ذلك كله بحمد الله أن الأظهر الرجوع قبل الركوع، وعدمه بعده، وإن كان الاحتياط مع السعة بالإتمام مطلقاً ثم الإعادة لا ينبغى تركه. (٧)

فى استباحه التيمم لجميع الغايات

٤٠٣/٥

(الخامس: التيمم) ولو لغاياه خاصه (يستبيح) جميع (ما يستبيحه المتطهر بالماء) من

ص: ٤٠٣

١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٣٩.

٢- (٢). الاستبصار، الطهاره، باب ١٠٠ ذيل ح ٤، ج ١، ص ١٦٧.

٣- (٣). منتهى المطلب، الطهاره، أحكام التيمم، ج ١، ص ١٥٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٤٠.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٤١.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧). المصدر، ص ٢٤٣.

الغايات التي تشترط الطهارة، أو نوع خاصّ منها- كالغسل لللبث في المساجد مثلاً- في جوازها أو كمالها، من غير حاجة إلى تجديد تيمّم لكلّ غايه غايه، لعموم المنزلة و البدليه، وأنّه كالماء لا- ينتقض إلاّ بالحدث أو التمكن من الماء، بل لا أعرف فيه خلافاً من أحد من الأصحاب بعد فرض كون الغايه ممّا تستباح بالتيمّم. (١)

نعم، ينبغي أن يعلم أنّ المراد من استباحه جميع ما يستبيحه المتطهّر بالماء ما لو كان مسوّغ التيمّم موجوداً بالنسبه إلى كلّ غايه غايه من المرض وعدم الوجدان ونحوهما، بحيث يصحّ وقوع التيمّم لكلّ منهما ابتداءً دون ما ليس كذلك، فمن تيمّم مثلاً لضيق الوقت عن استعمال الماء للفرض مثلاً- لا يستبيح به مثلاً مسّ كتابه القرآن ونحوها ولو حال الصّلاه؛ لعدم تحقّق مسوّغ التيمّم بالنسبه إليها.

فالتحقيق حينئذ أنّه يستباح بالتيمّم سائر الغايات إذا كان يشرع وقوعه ابتداءً لكلّ غايه غايه باعتبار وجود المسوّغ لها جميعاً، وإلاّ اقتصر في إباحته على خصوص تلك الغايه التي قد ثبت المسوّغ لها، وعليه ينزل كلام الأصحاب ولا ياباه، وإلاّ لثبت مشروعيه التيمّم في الجملة بغير مسوّغه، وهو مناف للنصوص و الفتاوى. (٢)

وكيف كان، فلازم ما في المتن أنّه يستباح بالتيمّم كلّ ما يستباح بالمائيه، بل قد يظهر من المنتهى (٣) الإجماع على ما ذكرنا من جوازه لسائر غايات المائيه، حيث قال فيه: «يجوز التيمّم لكلّ ما يتطهّر له: من فريضه ونافله ومسّ مصحف وقراءه عزائم ودخول مساجد وغيرها» ولم ينقل فيه خلافاً إلاّ عن أبي محرّمه، فلم يجوّزه إلاّ لمكتوبه، والأوزاعي فكره أن يمسّ المصحف به.

فما عساه يظهر من عدم وجوب التيمّم إلاّ للصّلاه و الخروج من المسجدين لا يخلو من نظر وتأمل، مناف لما سمعته من إطلاق الأدلّه. (٤)

فالأقوى قيامه مقام كلّ طهاره مائيه بالنسبه إلى جميع الغايات، عدا ما عرفت من غير فرق بين غايه رفع حدث خاصّ أو سائر الأحداث، كلّ ذلك للأدلّه السابقه من الأخبار

ص: ٤٠٤

١- (١). المصدر، ص ٢٤٨.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٤٩.

٣- (٣). منتهى المطلب، الطهاره، أحكام التيمّم، ج ١، ص ١٥٦.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٥٣.

وغيرها، بل قديظهر من إطلاق بعضها قيامه مقام غير الرافع من المائيه أيضاً، كوضوء الحائض و الجنب و الأغسال المندوبه. (١)

إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب

٤٣٧/٥

(السادس: إذا اجتمع ميت ومحدث) بالأصغر ولو متعدداً (وجنب ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم، فإن كان ملكاً لأحدهم اختص به) وحرم تناول الغير له إن كان للميت و إن وجد وارثه؛ لخروج ماء الغسل من أصل المال، كما أنه يحرم على كل من الأخيرين بذله لغيره مع تحقق الخطاب باستعماله، وكذا لا يجب على كل منها بذله حتى لتغسيل الميت و إن لم يتحقق الخطاب عليهما باستعماله، بناءً على ما تقدم سابقاً من وجوب مؤن التجهيز في ماله، وأنها لا يجب بذلها على أحد مطلقاً. (٢)

(و إن كان) الماء (ملكاً لهم جميعاً) وكان لا يكفي حصه كل منهم لتمام المطلوب، (أو) كان الماء مباحاً (لا مالك له) واشترك فيه المحدث و المجنب بمبادرتهما إليه وإثبات أيديهما عليه دفعه (أو) كان (مع مالك يسمح ببذله، فالأفضل تخصيص الجنب به) أي المال المبذول أو المشترك بينه وبين المحدث ووارث الميت، وبيتم الميت وبيتم المحدث، لعظم حدث الجنابه، ولأن غاية غسله فعل الطاعات كامله، بخلاف غسل الميت، (٣) فإن غاية التنظيف، مع أنه سنه وغسل الجنابه فريضه، فيقدم عليه، لأنه أهم، وللأمر به كما ستعرف، ولصحيح ابن أبي نجران: «سأل أبا الحسن موسى عليه السلام عن ثلاثة نفر كانوا في سفر، أحدهم جنب، والثاني ميت، والثالث على غير وضوء، وحضرت الصلاه، ومعهم من الماء قدر ما يكفي أحدهم، من يأخذ الماء؟ وكيف يصنعون؟ قال: يغتسل الجنب، ويدفن الميت ببيتم، وبيتم العذى هو على غير وضوء؛ لأن الغسل من الجنابه فريضه، وغسل الميت سنه، والبيتم للآخر جائز». (٤)

(وقيل: يختص به الميت) لكون غسله خاتمه طهارته، ولأن من غايته أيضاً نظافه الميت

ص: ٤٠٥

١- (١). المصدر، ص ٢٥٤.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٥٥.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب البيتم، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٢٣.

ورفع نجاسته ممّا لا يقوم التيمّم مقامه، ولأنّ الموت جنابه فيقدّم على المحدث، وللمرسل عن الصادق عليه السّلام قال: «قلت له: الميت و الجنب يتفقان في مكان، لا يكون الماء إلا بقدر (١) ما يكفي أحدهما، أيهما أولى أن يجعل الماء له؟ قال: يتيمّم الجنب ويغسل الميت بالماء». (٢)

(و) من هنا قال المصنّف: (في ذلك تردّد) لكن لا ريب في ضعفه لمعارضه ما ذكر من الاعتبار بمثله، وقصور مرسله بالنسبه للصحيح المتقدّم. (٣)

٤٤٤/٥

حكم الحدث بعد التيمّم

(السابع: الجنب إذا تيمّم) لفقد الماء أو غيره (بدلاً من الغسل ثمّ أحدث، أعاد التيمّم بدلاً من الغسل سواء كان حدثه أصغر أو أكبر) فلا يتوضّأ حينئذ لو وجد ماء له خاصّه، على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً، (٤) وبمفهوم قول أبي جعفر عليه السّلام في صحيح زراره: «ومتى أصبت الماء فعليّك الغسل إن كنت جنباً، والوضوء إن لم تكن جنباً»، (٥) حيث شرط الوضوء بعدم الجنابه.

وبخير الحلبي: «سئل أبا عبد الله عليه السّلام عن الرّجل يجنب ومعه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصّلاه، أيتوضّأ بالماء أو يتيمّم؟ قال: لا، بل يتيمّم» (٦) الحديث.

و قد يناقش في الجميع، أمّا الأوّل ما يحكى عن المرتضى في شرح (٧) الرّساله، فباحتمال كون المراد رفعه إلى غايه هي التمكن من الماء خاصّه لا مطلقاً حتّى يكون مخالفاً للإجماع. (٨)

و أمّا الثاني فبظهوره في غير المتنازع فيه إن لم يكن صريحاً، سيما بعد تصريحه أولاً بالمفهوم، (٩) وكذا الثالث أيضاً، لظهور تلك الأخبار في تقدّم ذلك الماء على التيمّم للجنبه.

و قد يدفع بعدم صحّه الرّفح إلى غايه لا تصلح لئن تكون سبباً لعوده، فهو في

ص: ٤٠٤

١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٥٦.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٥، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٠.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٥٧.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٦٠.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٩، ج ١، ص ٢١٠، ح ١٤.

٦- (٦). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب التيمّم، ج ١، ص ١٠٥، ح ٢١٤.

٧- (٧) .نقله عنه في المعتمر، الطهاره، كيفيه التيمم، ج١، ص٣٩٥.

٨- (٨) .جواهر الكلام، ج٥، ص٢٦١.

٩- (٩) .المصدر، ص٢٦٢.

الحقيقه قد عاد بدون أسبابه الموجه له فى السنه و الإجماع.

وبمنع عدم تناول ما دلّ من السنّه و الإجماع على عدم رافعيه التيمّم لمثل هذا الرّفح أيضاً. وفى صحيح زرارّه عن الباقر عليه السلام: «لا بأس أن يصلى الرّجل صلاه اللّيل و النّهار كلّها بتيمّم واحد ما لم يحدث أو يصب ماء» الحديث. (١)

فظهر من ذلك أنّ التحقيق ما عليه الأصحاب، كما أنّه يظهر منه أيضاً أنّ كلّ تيمّم بدل عن الوضوء أو الغسل ينتقض بكلّ ما ينتقض به أحدهما، من غير فرق بين الجنابه وغيرها كالحيض و المسّ ونحوهما، فلو تيمّمت الحائض مثلاً بعد النّقاء تيمّماً عن الغسل و آخر عن الوضوء (٢) تمّ أحدثت بالأصغر أو الأكبر ولو غير الحيض بطل التيمّمان معاً.

فى انتقاض التيمّم بالتمكّن من الماء

٤٤٩/٥

(الثامن: إذا تمكّن) المتيمّم (من استعمال الماء) لما هو بدل عنه عقلاً - وشرعاً تمكناً لا - يشرع معه ابتداءً التيمّم (انتقض تيمّمه) إجماعاً، ونصوصاً، منها صحيح زرارّه عن الصّيادق عليه السّلام: «فى رجل تيمّم، قال: يجزيه ذلك إلى أن يجد الماء»، (٣) وهى و إن كانت غير صريحه فى اعتبار التمكن، بل قد يدعى ظهورها فى حصول النقض بمجرد الإصابه و إن لم يتمكّن عقلاً فضلاً عن الشّرع، لكن قد عرفت فى أوّل الحكم الرّابع ما يعين إرادته التمكن من ذلك اقتصاراً فى انقطاع الاستصحاب و العمومات على المتيقّن.

(و) على كلّ حال ف- (لو فقده) أى التمكن أو الماء (بعد ذلك) و قد مضى زمان يسع (افتقر إلى تجديد التيمّم) لانتقاض السّابق به، لكن ينبغى أن يعلم أنّه إنّما ينقض التمكن المذكور خصوص التيمّم الذى تمكّن من ماء المبدل له، وإلا فلا ينتقض التيمّم عن غسل الحيض بالتمكّن من ماء للوضوء خاصّه، و إن انتقض به بدله كالعكس، للأصل و العمومات من غير معارض.

ولو تمكّن من ماء صالح للوضوء أو الغسل لا - لهما ففى انتقاضهما معاً بذلك، أو ما يختار المكلف منهما، القرعه، أو وجهه، أقواها الأوّل؛ لصدق الوجدان فى كلّ منهما وعدم التّرجيح. (٤)

ص: ٤٠٧

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ٢٠٠، ح ٥٤.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٦٣.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ٢٠٠، ح ٥٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٦٤.

ولو وجد جماعه ماءً فى المباح لا يكفى إلا أحدهم، ففى المنتهى (١): انتقض تيمّمهم جميعاً؛ لصدق الوجدان على كلّ واحد.

(ولا ينتقض التيمّم بخروج الوقت) عندنا إجماعاً وقولاً واحداً، لحصر التناقض بغيره فى المعتبره، (٢) بل فيها ما هو كالصريح بعدم نقضه به معلل ذلك بأنّه بمنزله الماء، فيصلّى حينئذ بتيمّمه ما شاء من الصلوات فرائض ونوافل.

فما فى خبر أبى همام عن الرضا عليه السلام: «تيمّم لكلّ صلاه حتى يوجد الماء» (٣) محمول على التقيه أو غيرها مطرح قطعاً.

وكذا لا يبطل عندنا بنزع العمامه أو الخف ولا بغير ذلك (ما لم يحدث أو يجد الماء) فينتقض حينئذ إجماعاً ونصوصاً، (٤) وظاهر الجميع إن لم يكن صريحاً من انتقاض كلّ تيمّم بدل من الوضوء أو الغسل بكلّ حدث أصغر أو أكبر. (٥)

٤٥٥/٥

فى عدم جواز التبعض فى الطهاره

(التاسع: من كان بعض أعضائه مريضاً لا يقدر على غسله بالماء) للوضوء أو الغسل (ولا مسحه) ولو بوضع جبيره عليه إن كان من ذوى الجبائر (جاز له التيمّم)، ولا أعرف فيه خلافاً، لصدق عدم الوجدان بعدم التمكن من الاستعمال لتمام الطهاره، وتناول أدلّه المرض من الآيه (٦) وغيرها، وإطلاق قول الصادق عليه السلام فى مرسلى ابن أبى عمير: «تيمّم المجذور والكسير إذا أصابتها جنباه». (٧)

(ولا-) يجوز أن يتبعض الطهاره) بأن يقتصر على غسل الصّحيح بلا خلاف أجده فيه بين الأصحاب، بل الإجماع عليه، للأصل و الأخبار، وظهور التقسيم كتاباً وسنّه فى قطع الشركه بينهما. (٨)

ص: ٤٠٨

١- (١). منتهى المطلب، الطهاره، أحكام التيمّم، ج ١، ص ١٥٨.

٢- (٢). تفسير العياشى، «النساء» ج ١، ص ٢٤٤، ح ١٤٣.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٨، ج ١، ص ٢٠١، ح ٥٧.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٩ من أبواب التيمّم.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٦٦.

٦- (٦). المائده، ٦.

٧- (٧). الكافى، باب الكسير و المجذور ومن به الجراحات وتصيبيهم الجنباه، ج ٣، ص ٦٨، ح ٢ وتهذيب الأحكام، الطهاره، باب

٨، ج ١، ص ١٨٥، ح ٧.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٦٧.

(العاشر: يجوز التيمم) بدل الغسل أو الوضوء (لصلاه الجنازه) مع وجود مسوغه من عدم وجدان الماء أو المرض ونحوهما حتى خوف الفوات قطعاً، بل لا أجد فيه خلافاً، للبدليه المقتضيه قيامه مقامه في سائر الغايات مستحبها وواجبها، والظهاره للجنازه وإن لم تكن واجبه فيها للأصل وبعض الأخبار، لكنّها مستحبّه فيها إجماعاً وأخباراً، (١) فيقوم حينئذ التيمم مقامها مع التعدّر، ولخصوص حسن الحلبي أو صحيحه: «سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل تدركه الجنازه وهو على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاه عليها، قال: يتيمم ويصلي» (٢). (٣) ودعوى أنّ مشروعيتها في هذا الحال لا للبدليه عن الوضوء أو الغسل بل لنفسه كوضوء الجنب أو الحائض، ممنوعه على مدّعيتها؛ لاقتضاء الأدله خلافها. (٤)

وكيف كان، فلا ينبغي التأمل في مشروعيه التيمم في الفرض المذكور من عدم وجود الماء وخوف الفوات ونحوهما.

بل (مع وجود الماء) المتمكن من استعماله أيضاً على المشهور، بل في الخلاف (٥) دعوى الإجماع صريحاً، وهو الحجّه بعد إطلاق موثقه سماعه المتقدمه، (٦) ومرسل حريز عن الصادق عليه السلام: «والجنب يتيمم ويصلي على الجنازه» (٧). (٨)

وعلى كلّ حال، فحيث يوقع المكلف هذا التيمم إما مطلقاً أو مع تعدّر الماء فليوقعه (بنيه التندب)، لعدم وجوب هذه الظهاره فيها شرعاً ولا شرطاً. نعم، لو اتفق وجوبها بنذر ونحوه اتجه الوقوع بنيه الوجوب.

(و) على كلّ حال، ف- (لا يجوز له الدخول به) أي هذا التيمم (في غير ذلك من أنواع الصلاه). (٩)

ص: ٤٠٩

- ١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه، ح ٦.
- ٢- (٢). الكافي، باب من يصلي على الجنازه وهو على غير وضوء، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٢.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٤٨.
- ٤- (٤). المصدر، ص ٢٤٩.
- ٥- (٥). الخلاف، الظهاره، مسأله ١١٢، ج ١، ص ١٦٠ و ١٦١.
- ٦- (٦). وهي كما في الكافي، باب من يصلي على الجنازه وهو على غير وضوء، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٢.
- ٧- (٧). الكافي، باب صلاه النساء على الجنازه، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٥.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٧٠.
- ٩- (٩). المصدر، ص ٢٧٢.

وفيه قولان: (القول) الأوّل (فى النّجاسات، وهى عشره أنواع):

ف- (الأوّل و الثّانى) مسمّى (البول و الغائط) عرفاً، فبعض الحبّ الخارج من المحلّ صحيحاً غير مستحيل، طاهر، لعدم الصّيدق، (من) كلّ (مالاً) يجوز أن يؤكل لحمه (من سائر أصناف الحيوان حتّى النّبيّ صلّى الله عليه و آله من الإنسان.

نعم (إذا كان للحيوان نفس سائله) أى دم يخرج من مجعته فى العروق إذا قطع شىء منها، بقوّه و دفع أو سيلان، ولعلّهما بمعنى، أى لا يخرج رشحاً كدم السمك ونحوه، فنجاستهما حينئذ مجمع عليها بين الأصحاب. (١)

ويدلّ عليه عموم قول الصّيدق عليه السّلام: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (٢) وموثّق عمّار عنه عليه السّلام: «كلّ ما اكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (٣) وإطلاق الأمر بغسل الجسد و الثّوب من البول فى المعترضه المستفيضه، (٤) إن لم نقل بانصرافها إلى بول الإنسان أو غير الطير، كالمعترضه (٥) المستفيضه جدّاً أيضاً، الدّالّه على نجاسه العذره، للأمر فيها بالغسل، ونزح مقدار من البئر لو وقعت فيه. (٦)

ص: ٤١١

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٧٣.
- ٢- (٢). الكافى، باب أبوال الدوابّ وأروائها، ج ٣، ص ٥٧، ح ٣.
- ٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٦٨.
- ٤- (٤). الكافى، باب الرجل يطأ على العذره، ج ٣، ص ٣٩، ح ٤.
- ٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٠ من أبواب الماء المطلق.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٧٧.

(سواء كان جنسه حراماً كالأسد) ونحوه (أو عرض له التحريم ك) الحيوان (الجلال) والموطوء ونحوهما ممّا كان محللاً بالأصل، باختلاف أجه فيه، لعموم الأدلّة السّابقة من الإجماعات وغيرها. (١)

٤٨٦/٥

في رجيع ما لا نفس له

(وفي رجيع ما لا نفس له وبوله) من غير المأكول ممّا لا يشقّ التحرّز عنه كالذبّاب ونحوه (تردّد) دون ما يشقّ، وإن كان ظاهر المصنّف، التردّد فيه أيضاً لكنّه في غير محلّه، للأصل و التّيه القاطعه و الحرج، مع عدم شمول مادّ على التنجّس لمثله، إذ هو لا يدخل كثير من أفراده فيما لا يؤكل لحمه، لظهوره في ذى اللحم المحرّم دون ما لا لحم له، ولذا لم تبطل الصّلاه بشيء من فضلاته، فليس للفقيه حينئذ التردّد في مثله، ولطهاره ميتته ودمه، فصارت فضلاته كعصاره الثّبات، ولإشعار مادّ (٢) على نفى البأس عمّا مات منه في البئر بذلك أيضاً. (٣)

قلت: لكن للنظر في جميع ذلك مجال؛ لانقطاع الأصل بالقاعده و العموم اللّغوى الممنوع انصرافه إلى غيره، فالأحوط الاجتناب، بل الأقوى إن لم ينعقد إجماع على خلافه. اللهمّ إلا أن يدعى الشك في صدق اسم البول و الخراء و العذره و الغائط ونحوها من الألفاظ التي علقت النّجاسه عليها في المقام بالنسبه إلى ما لا نفس له، وبه يفرق حينئذ بينه وبين الصّلاه، لكون الحكم معلّقاً هناك على الفضله الشّامله لها قطعاً بخلافه هنا، لكن للبحث فيه مجال، والله أعلم.

٤٩٠/٥

في طهاره ذرق الدجاج

(و) ليس (كذلك) البحث (في ذرق الدجاج غير الجلال) وإن كان ظاهر المصنّف مساواته للأوّل في التردّد (و) في أنّ (الأظهر الطّهاره) إلاّ أنّ الفرق بينهما واضح؛ لما قد عرفت أنّ التردّد في الأوّل في محلّه بخلافه هنا، فإنّه ينبغي القطع بالطّهاره كما هو المشهور بين القدماء و المتأخّرين. (٤)

ص: ٤١٢

١- (١). المصدر، ص ٢٨٣.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، ح ٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٨٥.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٨٧.

وفى السرائر هنا استدلال على الطهارة بالإجماع من الطائفة على أن روث وذرقة كل مأكول اللحم من الحيوان طاهر، وفى باب البئر أنه لا ينزح لذرقة الدجاج غير الجلال شىء؛ لأنه طاهر، لأن ذرقة مأكول اللحم طاهر بغير خلاف بين أصحابنا. (١)

ومع ذلك كله فهو الموافق للأصل، للعمومات والمعتبرة المستفيضة (٢) الدالة على نفي البأس عن فضله مأكول اللحم، وما سمعته من الإجماعات المحكيه المعتضده بالتتابع لكلمات الأصحاب أيضاً، وخصوص خبر وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه أنه قال: «لابأس بخرء الدجاج والحمام يصيب الثوب» (٣) وروايه فارس قال: «كتب إليه رجل يسأله عن ذرقة الدجاج يجوز فيه الصلاه، فكتب: لا» (٤) مع أنه مكاتبه ومضمرة، ولا ملازمه بين عدم جواز الصلاه والتجاسه، محتمله للكراهه أو التقيه أو الجلال (٥). (٦)

(الثالث: المنى) (و هو نجس من كل حيوان) ذى نفس (حلّ أكله أو حرم) إجماعاً، و هو الحجّه فى التعميم لالتصوص المستفيضة، (٧) لتبادر الإنسان منها، ولعلّه لاشتمالها أو أكثرها على إصابه الثوب ونحوه ممّا ينذر غاية التدره حصوله من غير الإنسان، مع أنها إنّما اشتملت على لفظ المنى، وعن القاموس (٨): أنه ماء الرّجل والامرأه.

نعم، فى صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: «إنّه ذكر المنى وشدّده وجعله أشدّ من البول» (٩) إلى آخره، ما قد استفاد من فحواه نجاسته من كلّ ما نجس بوله، بل وإن لم ينجس قضاء لشدّته، وأمّا غير هذا الصحيح من المعتبره فظاهر فى إرادته منى الإنسان، و هو منه (١٠) لا بحث فيه عندنا، بل لعلّه من ضروريات مذهبنا، وربّما كان فى قوله تعالى: ... ماء مهين (١١) دلالة عليه،

ص: ٤١٣

١- (١). المصدر.

٢- (٢). راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٦٨؛ و وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب النجاسات.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١٢، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١١٨.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٦٦، ح ٦٩.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٠ من أبواب النجاسات، ح ٢ و ٣ و ٤.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٨٩.

٧- (٧). راجع تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١٢، ج ١، ص ٢٥٢ و ٢٦٧، ح ١٦ و ٧١.

٨- (٨). القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٩١ ماده (مناه).

٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١٢، ج ١، ص ٢٥٢، ح ١٧.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٩٠.

١١- (١١). السجده، ٨.

بل وفي قوله تعالى أيضاً: ... وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ وَيُدْهَبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ... (١) لما حكى عن المفسرين أن المراد به أثر الاحتلام، بل في الانتصار (٢): إن الرجز و الرجس و النجس بمعنى واحد. انتهى. بل وافقنا عليه كثير من الناس أيضاً.

نعم حكى عن الشافعي (٣) القول بطهارته، ولا ريب في خطئه، ولعل ما في الصحيح و الموثق و الخبر من الإشعار بطهارته في الجملة صدر موافقه له تقيه، فلا ينبغي الشك حينئذ في هذا الحكم. (٤) كما أنه لا ينبغي الشك بعده أيضاً في نجاسته من المأكل ذى النفس من عموم موثقه عمّار عن الصادق عليه السلام: «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (٥) كموثقه ابن بكير: «و إن كان ممّا يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائز منه»، (٦) لوجوب حملهما على إرادته البول و الغائط، كما فهم الأصحاب من الأول، أو على غير المنى تحكيماً لما عليهما.

٤٩٨/٥

في طهاره منى ما لا نفس له

(و) لكن (في منى ما لا نفس له) ممّا لا يشقّ التحرز عنه (تردد)، ينشأ من إطلاق لفظ المنى في النص و كثير من الفتاوى، ومن الأصل و العمومات و طهاره ميتته و دمه.

و (الطهاره أشبه) إجماعاً كما في مجمع البرهان، (٧) قلت: ولعله كذلك، إذ لا أعرف فيه مخالفاً صريحاً، و أمّا الأخبار فقد عرفت أنّها ظاهره في منى الإنسان خاصه، فضلاً عن (٨) أن تشمل منى غير ذى النفس، فلعلّ التردد فيه حينئذ من المصنّف هنا و المعتبر (٩) في غير محله.

كما أنه لا ينبغي الشك في طهاره سائر ما يخرج من الحيوان من المذى و الودى و الودي و القيح و جميع الرطوبات و غيرها، عدا الثلاثة و الدّم بلا خلاف معتدّ به في غير الأول، بل

ص: ٤١٤

- ١- (١). الأنفال، ١١.
- ٢- (٢). الانتصار، الطهاره، في النجاسات، ص ١٥.
- ٣- (٣). الشافعي في كتاب الأم، ج ١، ص ٥٥؛ وهدايه المجتهد، ج ١، ص ٨٤.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٩١.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٦٨.
- ٦- (٦). الكافي، باب الصلاة الذى تكره الصلاة فيه، ج ٣، ص ٣٩٧، ح ١.
- ٧- (٧). مجمع الفوائد و البرهان، الطهاره، فيما يتبعها، ج ١، ص ٣٠٣.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٩٢.
- ٩- (٩). المعتبر، الطهاره، في النجاسات، ج ١، ص ٤١٥.

يستفاد من حصر الأصحاب النجاسات في غيرها، الإجماع عليه للأصل، والعمومات، وللأخبار المستفيضة (١) حد الاستفاضه إن لم يكن متواتره، الداله بأنواع الدلالة من نفي البأس، وأنه لا يغسل منه الثوب، وأنه لا شيء فيه، وأنه بمنزله النخامة، إلى غير ذلك، والإجماع بقسميه. (٢)

(الرابع: الميتة)، (ولا ينجس من الميتات إلا ما له نفس سائله) لاغيره مما لانفس له كذلك كالجراد و الذباب و الوزغ ونحوها، فإن ميتته طاهره، للأصل المقرّر بوجوه، وقول الصّادق عليه السّلام في موقّع عمّار بعد أن سأله عن الخنفساء و الذباب و الجراد و الثّملة، وما أشبه ذلك، تموت في البئر و الزيت و السّمن و شبيهه، فقال عليه السّلام: «كلّ ما ليس له دم فلا بأس»، (٣) مع الشّهرة بين الأصحاب شهرةً كادت تكون إجماعاً، بل عليه الإجماع.

وقول الصّادق عليه السّلام في خبر سماعه بعد أن سأله عن جرّه وجد فيها خنفساء: «ألقيه وتوضّأ، وإن كان عقرباً فأرّق الماء وتوضّأ من ماء غيره» (٤) - مع قصور سنده ولاصراحه فيه بالموت (٥) - محمول على التّدب.

وكيف كان، فلا- ينبغي التأمّل في شيء من أفراد تلك الكليّة بعد ما عرفت، و أمّا ذو النّفس السائله فميتة غير الآدمي منه نجسه إجماعاً، والظاهر عدم الفرق بين المائي وغيره، وهو كذلك، لإطلاق معاهد الإجماعات عمومها كغيرها من الأدلّة التي ستسمعها.

فما عن ظاهر الخلاف (٦) من طهاره ميتة الحيوان المائي مطلقاً ضعيف، مع أنّه يجوز إرادته الغالب من انتفاء النّفس عنه، كما أنّ المراد من الميتة ما يشمل الجلد قطعاً لنقل الإجماع عليه، فهو بقسميه الحجّه في نجاسه الميتة حتّى الجلد، مضافاً إلى ما يمكن دعواه من التواتر معنى الحاصل بملاحظه ماورد من الأمر بنزح البئر في الأخبار الكثيرة، (٧) لموت الدّابة و الفأره و الطير و الحمامه و الحمار و الثّور و الجمل و السّينور و الدجاجة في البئر، وماورد أيضاً من الأمر في الأخبار المعتره المستفيضة جدّاً بإلقاء مامات فيه الفأره ونحوها من المرق، والاستصباح

ص: ٤١٥

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، ج ١، ص ١٩٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٩٣.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٠، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٤٨.

٤- (٤). الكافي، باب الوضوء من سثور الدواب، ج ٣، ص ١٠، ح ٦٠.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٩٥.

٦- (٦). الخلاف، الطّهاره، مسأله ١٤، ج ١، ص ١٨٩.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٩٧.

خاصه بالزيت و السمن ونحوهما إذا كان مائعاً، وإلا فيلقى الفأره مثلاً وما يليها، كقول الباقر عليه السلام: «إذا وقعت الفأره في سمن فماتت، فإن كان جامداً فألقها وما يليها وكل ما بقى، وإن كان ذائباً فلا تأكله واستصبح به، والزيت مثل ذلك» (١). (٢)

وفي المدارك (٣): وبالجملة، فالزوايات متظافره بتحريم الصيلاه في جلد الميتة، بل الانتفاع به مطلقاً، أما نجاسته فلم أقف فيها على نص يعتد به، مع أن ابن بابويه روى رسالة عن الصادق عليه السلام: «أنه سُئِلَ عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و السمن و الماء، ماترى فيه؟ قال: لا بأس بأن تجعل فيهما ما شئت من ماء أو لبن أو سمن، وتوضأ واشرب، ولكن لا تصل فيه» (٤) فالمسألة قويه الإشكال. (٥)

وفيه: إن المسألة من القطعيات بل الضروريات التي لا يدانيها مثل هذه التشكيكات، ولا يقدر فيها خلاف الصدوق إن كان، ولا ما أرسله، كما أن مرسله - مع عدم حجيته في نفسه فضلاً عن صلاحيته لمعارضه غيره - محتمل التقيح بإرادته بعد الدبغ، وإرادته جلد الميتة مما لا نفس له كالصّب ونحوه، فيكون نفى البأس حينئذ لمكان فعل المسلم وتصرفه المحمول على الصحة، وغير ذلك من الاحتمالات. (٦)

وعلى كل حال، فلاريب في بطلانه ونقل الإجماع على خلافه، بل في شرح المفاتيح للأستاذ أنه من ضروريات المذهب كحرمه القياس، وعن التذكرة أن الأخبار به متواتره.

قلت: لعلّه أشار بذلك إلى ما دلّ على النهى عن الإنتفاع بشيء من الميتة: منها: الصحيح عن علي بن المغيرة، قال: «قلت للصادق عليه السلام: جعلت فداك، الميتة ينتفع بشيء منها؟ فقال: لا، قلت: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله مرّ بشاه ميتة، فقال: ما كان على أهل هذه الشاه إذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها؟ قال: تلك الشاه لسواده بنت زمعه زوجه النبي صلى الله عليه وآله. وكانت شاه مهزوله لا - ينتفع بلحمها، فتركوها حتى ماتت، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما كان لأهلها إن لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها، أي تذكي» (٧). (٨)

ص: ٤١٦

١- (١). الكافي، باب الفأره تموت في الطعام و الشراب، ج ٦، ص ٢٦١، ح ١.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٩٧.

٣- (٣). مدارك الأحكام، الطّهارة، في النجاسات، ج ٢، ص ٢٤٨.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب المياه، ج ١، ص ١١، ح ١٥.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٢٩٩.

٦- (٦). المصدر، ص ٣٠٠.

٧- (٧). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٣٤١، ح ٤٢١٠.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٠١.

و أمّا ميتة الآدمي من ذى النفس فنجسه بلاخلاف أجده فيه، بل عليه الإجماع و هو الحجّة، مضافاً إلى إطلاق أو عموم بعض ما تقدّم في ميتة ذى النفس، وإلى قول الصادق عليه السّلام في خبر إبراهيم بن ميمون بعد أن سأله عن الرّجل يقع ثوبه على جسد الميت: «إن كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، وإن لم يغتسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه». (١)

والظاهر من الأخبار و الإجماعات كون النّجاسة هنا كغيرها من النّجاسات في جريان جميع الأحكام التي منها غسل الملاقى و حرمة أكله و شربه. (٢)

في عدم نجاسه المعصوم و الشهيد بالموت

و كيف كان، فينبغي استثناء المعصوم عليه السّلام و الشهيد و من شرع له تقدّم الغسل على موته كالمرجوم فاغتسل من ميت الآدمي، للأصل المقرّر بوجوه، ولما ورد في النّبي صلّى الله عليه و آله أنّه: «طاهر مطهّر»، (٣) كالزّهراء البتول عليها السّلام، (٤) و يتم في غيرهما من المعصومين عليهم السّلام بعدم القول بالفصل، ولظهور مادّل (٥) على سقوط الغسل للشّهادة بعدم نجاسته بهذا الموت إكراماً و تعظيماً له من الله تعالى شأنه: بل لم يجعله عزّ وجلّ موتاً، فقال عزّ من قائل: وَ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ... (٦) كظهور مادّل (٧) على مشروعيه تقدّم الغسل في جريان أحكام الغسل المتأخّر عليه التي منها عدم النّجاسة، ولا استبعاد في ذلك و إنّ تقدّم بعد مجيء الدليل.

و الحقّ جماعه بهذه الثلاثة الميت من الإنسان قبل البرد، فلا يجب الغسل - بالفتح - بمباشرة، للأصل و عدم القطع بالموت، ولإطلاق نفى البأس أو عمومه في خبر إسماعيل بن جابر لَمّا دخل على الصادق عليه السّلام حين موت ابنه إسماعيل فجعل يقبله و هو ميت، فقال له:

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٤١، ح ٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٠٥.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٦٩، ح ٢٣.

٤- (٤). راجع مستدرک الوسائل، باب ٣٠ من أبواب غسل الميت، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ١٤.

٥- (٥). وسائل الشّيعه، الباب ١٤ من أبواب غسل المس، ج ٢، ص ٦٩٨.

٦- (٦). آل عمران، ١٦٩.

٧- (٧). راجع وسائل الشّيعه، الباب ١٧ من أبواب غسل الميت.

«جُعِلت فداك، أليس لا ينبغي أن يمَسَّ الميت بعد أن يموت، ومن مَسَّه فعليه الغسل؟ فقال: أمَّا بحرارته فلا بأس، إنَّما ذاك إذا برد»
(١) الحديث. (٢)

وفى الكلِّ نظر: لانقطاع الأصل بإطلاق الأخبار السابقة ومعاقده جملة من الإجماعات على نجاسه الآدمى بالموت، ولمنع عدم القطع بالموت إذ هو -مع أنه موكول إلى العرف كموت غيره من ذوات الأنفس- مستفاد من الأخبار أيضاً خصوصاً ما دلَّ منها (٣) على التفصيل بين الحالين للميت، ولظهور نفى البأس فى الخبر بالنسبة للغسل بالضم.

وكيف كان، فالأقوى النجاسة لما عرفت، والله أعلم. نعم، لا نجاسة بعد تغسيله قطعاً وإجماعاً.

٥٢٩/٥

فى نجاسة القطعة المبانه من الحيوان

(وكلِّ ما ينجس) من الحيوان (بالموت فما قطع من جسده فهو نجس حياً كان) المقطوع منه (أو ميتاً) بلاخلاف يعرف فيه. (٤)

قلت: و هو كذلك، لكن فى الخلاف (٥) الإجماع على وجوب الغسل لمن مسَّ قطعه من ميت أو حى وكان فيها عظم، ولعلَّه لازم النجاسة لما عرفت من لزوم غسل المسِّ لها دون العكس.

وكيف كان، فيدلُّ عليه -مضافاً إلى ذلك- الاستصحاب فى خصوص المقطوع من الميت، بل وإطلاق ما سمعته ممَّا دلَّ على نجاسة الميتة، لظهورها فى عدم اشتراط الإتصال والاجتماع بالنسبة إلى ذلك، بل تعليل طهاره الصوف فى صحبته الحلبي (٦) بعدم الزوح فيه كالصريح فى عليه الموت للنجاسة وأنه المناط فيها.

ومن ذلك يستفاد حكم المقطوع من الحى أيضاً، لوجود العلة فيه، ولعلَّ ذا هو العدى أشار إليه فى المنتهى، (٧) حيث استدلل على ما نحن فيه بوجود معنى الموت فى الأجزاء سواء أخذت من حى أو ميت، لوجود المعنى فى حالين. (٨)

ص: ٤١٨

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١١.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٠٩.
- ٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب غسل المسِّ.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣١١.
- ٥- (٥). الخلاف، الجنائز، مسأله ٤٩٠، ج ١، ص ٧٠١.
- ٦- (٦). راجع تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١٧، ج ٢، ص ٣٦٨، ح ٦٢.
- ٧- (٧). منتهى المطلب، الطهاره، أصناف النجاسات، ج ١، ص ١٦٥.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣١٢.

هذا كله مع الإغضاء عن خصوص ما ورد من الأخبار في المقام، وإلا فمعها لم يبق مجال للتأمل في الحكم المذكور، فمنها ما رواه في الفقيه في الصحيح عن أبان عن عبد الرحمن قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: ما أخذت الجباله وقطعت منه فهو ميتة، وما أدركت ما سائر جسده فذكه وكل منه» (١).

كقوله عليه السلام في خبر أبي بصير في آليات الضأن تقطع: «أنها ميتة». (٢)

نعم، قد يشك في شمول سائر ما تقدم من الأدلة لما ينفصل من بدن الحي من الإنسان من الأجزاء الصغار البثور والثالول ونحوهما، فيبقى الأصل والعمومات سالمه عن المعارض حينئذ، مع تأيدها بالعسر والجرح في الاجتناب عنها، وبالسيره والطريقة المستقيمة في سائر الأعصار والأمصار على عدم إجراء شيء من أحكام النجاسات على شيء من ذلك، مع أنه مما تعم به البلوى والبليه به، خصوصاً مع عدم نص أحد من الأصحاب على النجاسة، (٣) وبصحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليهم السلام قال: «سألته عن الرجل يكون به الثالول والجراح هل يصلح أن يقطع -و هو في صلاته- أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطرحة؟ قال: إن لم يخف أن يسيل الدم فلا بأس، وإن يخف أن يسيل الدم فلا يفعله»، لظهورها في المطلوب. (٤)

قلت: لكن التحقيق الاقتصار على طهاره خصوص الاستفادة من سيره والطريقة، وما في اجتنابه عسر وجرح دون غيرهما، من غير فرق بين الإنسان وغيره، فلا مدخله للصغر وعدمه في ذلك. (٥)

نعم، صرح بعض الأصحاب باستثناء فأره المسك من هذا الحكم، فلا تنجس سواء انفصلت من الطّبي في حياته أو بعد موته، للأصل والجرح وفحوى ما دل (٦) على طهاره المسك مع غلبه انفصال فأرته من الحي، ولصحيح على بن جعفر عليه السلام: «سأل أخاه عن فأره المسك تكون مع من يصلّى وهي في جيبه أو ثيابه، قال: لا بأس بذلك». (٧)

ص: ٤١٩

١- (١). راجع وسائل الشيعة، الباب ٢٤ من أبواب الصيد، ج ١٦، ص ٢٨٦، ح ٢.

٢- (٢). الكافي، باب ما يقطع من إليات الضأن، ج ٦، ص ٢٥٥، ح ٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣١٥.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧، ج ٢، ص ٣٧٨، ح ١٠٨.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣١٧.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعة، الباب ٥٨ من أبواب النجاسات؛ وانظر الخبر في الكافي، ج ٦، ص ٥١٥، ح ٣.

٧- (٧). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٧٧٨.

لكن، قد يناقش في ذلك بانقطاع الأصل بما تقدم مِمَّا دَلَّ على نجاسه الجزء المبان من الحي أو الميت، وخصوصاً جلد الميتة، ومنع اقتضاء الحرج طهاره خصوص الجلد أولاً، ومنع حصوله وتحققه سيما بعد ثبوت طهاره المذكى خاصه، والمأخوذ من يد المسلم ثانياً، كمنع اقتضاء طهاره المسك ذلك، إذ قد يكون ذلك لعدم تعدى نجاسه جلد الفأره إليه لاطهاره الجلد.

و أما الصحيح فهو معارض بمكاتبه عبدالله بن جعفر إلى أبي محمد عليه السلام في الصحيح «هل يجوز للرجل أن يصلى ومعه فأره مسك؟ فكتب لا بأس به إذا كان ذكياً»، (١) فيجب أن ينزل عليه، لقاعده الإطلاق والتقييد. (٢)

٥٤٢/٥

في عدم نجاسه ما لا تحلّه الحياه بالموت

هذا كله فيما كان تحلّه الحياه من أجزاء، ما ينجس بالموت، (و) أمّا ما كان منه لا تحلّه الحياه كالعظم) ومنه القرن و السنّ و المنقار و الظفر و الظلف و الحافر (والشعر) ومثله الصوف و الوبر و الرّيش (فهو طاهر) ولا ينجس بالموت اتفاقاً، و هو كذلك، إذ لا خلاف أجده فيه بل نقل فيه الإجماع. (٣)

فطهاره خصوص جميع المذكورات عدا الظلف و المنقار مستفاده من مجموع نصوص مستفيضه، بل في صحيح الحلبي (٤) منها عن الصادق عليه السلام تعليل عدم البأس في الصّلاه بصوف الميتة بأنّه ليس فيه روح، ممّا استفاد منه عموم الحكم لكلّ ما كان كذلك. (٥)

ثمّ إنّ لا فرق في طهاره المذكورات بين أخذها جزاً ونحوه أو قلعاً أو نتفاً لإطلاق الأدلّه، بل في المضمّر: «لا بأس بما ينتف من الطّير و الدّجاج ينتفع به للعجين، وأذنان الطّواويس وأذنان الخيل وأعرافها» الحديث. (٦)

نعم، إن استصحب بعض اللحم ونحوه في الثّاني وجب إزالته، لما عرفت من نجاسته، وإن لم تستصحب فالظاهر وجوب غسل موضع الاتّصال خاصه مع قلعها من الميتة، لنجاسته

ص: ٤٢٠

١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ٣٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣١٨.

٣- (٣). المصدر، ص ٣١٩.

٤- (٤). وسائل الشيعه، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٢٠.

٦- (٦). راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٣٤٧، ح ٤٢١٧ و ما بعد.

بملاقاه رطوبه الجلد ونحوه، وللأمر به في حسنه حريز (١) المتزل على ذلك، وإلا فلا يجب الغسل مع الجزّ قطعاً.

وعلى كلّ حال فالطّهارة في المجزور أو المقلوع غير محلّ الاتّصال منه، بل ومحلّه بعد الغسل ممّا لا ينبغي التأمّل فيها بعد إطلاق الأدلّه السّابقة. (٢)

وقد اشتملت النصوص (٣) والفتاوى على طهاره غير المذكورات أيضاً من الميته، كالبيض و الأنفحة و اللبن.

قلت: وينبغي القطع به إذا كان من مأكول اللحم، للأصل و العمومات السّالمة عن معارضه مادّ على نجاسه الميته، لعدم شموله لذلك قطعاً، مضافاً إلى خصوص نفى البأس من الصادق عليه السّلام في صحيح زراره (٤) عن بيض الدّجاجة وعن أكله، وخبر إسماعيل بن مرار (٥) عن يونس عنهم عليهم السّلام قالوا: «خمسه أشياء ذكیه ممّا فيها منافع الخلق: الأنفحة و البيض و الصّوف و الشّعر و الوبر»، وخبر ابن زراره قال: «كنت عند أبي عبدالله عليه السّلام وأبى يسأله عن السنّ من الميته و اللّبن من الميته و البيض من الميته و أنفحه الميته، فقال: «كلّ هذا ذكي»، ومنها يستفاد طهارته و إن كان من غير المأكول. (٦)

نعم، لا يبعد القول بتنجّسها مطلقاً بملاقاه رطوبه الميته و إن أطلق الأخبار و الأصحاب الحكم بالطّهارة، إلا أنّ الظّاهر إرادته الجميع بها عدم النّجاسه الذاتيه بالموت لا العارضيه بملاقاه الرّطوبه، وإلاّ فينبغي القطع بها بالنّسبه إلى ذلك لقاعده التّنجيس.

نعم، يخرج اللّبن و اللّبأ عنه، لعدم قابليتهما لذلك، (٧) وفيه: أنّ قوله عليه السّلام فيها: «اغسله وصلّ فيه» قد يشعر بإرادته غيره، لكن قد عرفت أنّا في غنيه عن ذلك بقاعده ملاقاه النّجس غيره برطوبه.

في عدم نجاسه البيض بالموت

٥٤٧/٥

وكذا لا يبعد تخصيص الطّهارة بالبيض إذا اكتسى القشر الأعلى الصّلب دون غيره، لقول

ص: ٤٢١

١- (١). تهذيب الأحكام، الطّهارة، باب ١٠، ج ١، ص ٢١٦، ح ٨.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٢٢.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرّمه، ج ١٦، ص ٤٤٤.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصيد و الذبائح، باب ٢، ج ٩، ص ٧٦، ح ٥٩.

٥- (٥). الكافي، باب ما ينتفع به من الميته، ج ٦، ص ٢٥٧، ح ٢.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٥٨، ح ٣.

٧- (٧). راجع الحدائق الناضره، الطّهارة، في النجاسات، ج ٥، ص ٩٠ و ٩١.

الصّادق عليه السّلام فى خبر غياث بن إبراهيم (١) فى بيضه خرجت من است (٢) دجاجة ميتة: «إن كان قد اكتست الجلد الغليظ فلا بأس».

٥٥١/٥

فى طهاره أنفحه الميت

و أمّا الثّانى و هو الإنفحه بكسر الهمزة وفتح الفاء و تخفيف الحاء و تشديدها، فلا أعرف خلافاً فى طهارتها لدعوى الإجماع، و هو الحجّه بعد الأصل و العمومات، و الأخبار المتقدّمه.

مضافاً إلى خبر الثّمالى (٣) عن الباقر عليه السّلام، قال فيه: «قال قتاده: فأخبرنى عن الجبن، فتبسّم الباقر عليه السّلام ثمّ قال: رجعت مسائلك إلى هذا قال: ضلّت عنى، فقال: لا بأس به، فقال: إنّه ربّما جعلت فيه إنفحه الميتة، قال: ليس بها بأس، إن الإنفحه ليس فيها عروق ولا - فيها دم ولا - بها عظم، إنّما تخرج من بين فرث ودم، ثمّ قال: إنّ الإنفحه بمنزله دجاجة ميتة خرجت منها بيضه. الحديث، و خبر الحسين بن زرار (٤) عن الصّادق عليه السّلام ففیه أنّه «سأله أبى عن الإنفحه فى بطن العناق (٥) والجدى و هو ميت، فقال: لا بأس به».

إنّما الإشكال فى المراد بالإنفحه فعن القاموس (٦) والتهذيب (٧) والمغرب (٨) أنّها شى أصغر يستخرج من بطن الجدى الرّضيع، فيعصر فى صوفه مبتله فيغلظ كالجبن.

والظّاهر أنّ الجبن إنّما يعمل من الشىء الّذى فى جوف السخلة مثل اللّبن، لا من كرشها الّذى هو للحيوان بمنزله المعده من الإنسان، وقيل، إنّها كرش الحمل و الجدى ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كرش.

وربّما يومئ إليه عدم عدّهم لها ممّا لا تحلّه الحياه، و قد يقوى فى النّظر اتّحاد التفسيرين بأن يراد بالشىء الأصغر فى التفسير الأوّل هو ما يصير كرشاً للجدى بعد ان يأكل، فهو قبل أكله إنفحه، وبعده كرش. (٩)

ص: ٤٢٢

١- (١). وسائل الشيعه، الباب ٣٣ من أبواب الأّطعمه المحرّمه، الحديث ٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٢٤.

٣- (٣). وسائل الشيعه، الباب ٣٣ من أبواب الأّطعمه المحرّمه، ح ١ و ١١.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٢٥.

٦- (٦). القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٣.

٧- (٧). تهذيب اللغه، ج ٥، ص ١١٢.

٨- (٨). المغرب، ج ٢، ص ٣١٦.

قلت: لا استبعاد فيه، إذ لعل ذلك اللبن بعد أن يأكل الجدى يكرش معدته، وقبله لا تكريش.

وكيف كان فالظاهر وجوب غسلها من ملاقاته رطوبات الميتة، لتنجسها بها كما هي القاعدة في كل ما لاقى نجساً برطوبه، واحتمال استثناء الانفحة لإطلاق ما دلّ على طهارتها يدفعه ظهور سياق تلك المطلقات في إرادته عدم النجاسة الذاتية كباقي أجزاء الميتة.

في طهاره لبن الميتة

٥٥٦/٥

و أما الثالث (١): هو اللبن، فالأقوى في النظر الطهارة لصحيح زراره، قلت: «اللبن يكون في ضرع الشاه وقد ماتت، قال: لا بأس به»، (٢) والمناقشه فيه - بمعارضته بخبر وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه: «إنّ علياً عليه السلام سئل عن شاه ماتت (٣) فحلب منها لبن، فقال: ذلك الحرام محضاً» (٤) - مدفوعه بعدم صلاحيته للمعارضه للشذوذ، وعدم التلازم بين الحرمة و النجاسة، وللطعن في وهب بأنّه عامي كذاب.

فظهر لك بحمد الله تعين القول بالطهارة، وإنّه لا استبعاد في ذلك على الشارع. (٥)

ثمّ إنّ قضيه إطلاق كثير من النصوص ككثير من الفتاوى، عدم الفرق في الحكم بطهاره اللبن بين كونه من ميتة حيوان قابل للتذكية وعدمه، كالمراه ونحوها مع فرض طهاره الحيوان، لكنّ الاحتياط لا ينبغي تركه، لإمكان دعوى تبادل الأخبار السابقه في الأول، وإن كان واضح المنع بقريته الاشتراك في غيره من الشعر ونحوه.

فالظاهر حينئذ أنّه لا فرق بين أفراد الحيوان في ذلك، وفي جميع ما تقدّم من الأجزاء التي لا تحلّها الحياه (إلا أن يكون عينه نجسه كالكلب و الخنزير و الكافر) فإنّه لا يستثنى منه شيء منها (على الأظهر) الأشهر، بل المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً، ولخبر سليمان الإسكاف قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شعر الخنزير يخرز به، قال: لا بأس ولكن يغسل يده إذا أراد أن يصلّي»، (٦) ونحوه

ص: ٤٢٣

١- (١). الأول و الثاني، البيض و الإنفحة.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصيد و الذبائح، باب ٢، ج ١٦، ص ٧٦، ح ٥٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٢٩.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصيد و الذبائح، باب ٢، ج ٩، ص ٧٦، ح ٦٠.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٣٠.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الصيد و الذبائح، باب ٢، ج ٩، ص ٨٥، ح ٩٢.

خبراً برد الإسكاف، (١) ولقد أجاد العلامة الطَّبَّاطبائي في منظومته حيث قال: بعد ذكره ما لا تحلّه الحياه من طاهر العين:

فإن يكن من نجس فهو نجس

كأصله، والقول بالطَّهر درس

٥٦٤/٥

في وجوب الغسل على مَنْ مَسَّ مَيْتاً

(ويجب الغسل) بالضم (على من مسَّ ميتاً من النَّاس قبل تطهيره وبعد برده)، حكى الشَّيخ في جنائز الخلاف (٢) وغيره الإجماع على الوجوب، وهو الحجَّة بعد (٣) الأخبار (٤) الصَّحيحه الصَّريحه وغيرها المستفيضه، بل المتواتره فيه، ولذا عمل بها من لم يقل بحججه أخبار الآحاد.

على أنه ليس في مقابلها سوى الأصل الذي لا يصلح لمعارضه شيء منها، كمفهوم حصر النَّاقض بغيره في بعض المعترضه، (٥) وسوى روايات تدلُّ بظاهرها على الاستحباب. (٦)

ولا يلحق بالمغسل الميمم، ولا أجد فيه خلافاً ممَّا عدا شيخنا في كشف الغطاء، لكن قد يشكل ذلك كله بعموم ما دلَّ على تنزيل التراب منزله الماء، (٧) وأنه أحد الطهورين. (٨)

وكذا البحث في التيمم عن بعض الأغسال، خصوصاً السِّدْر و الكافور، أمَّا فاقد الخليطين فلا يبعد جريان حكم الغسل الصحيح عليه، فلا يجب الغسل بمسِّه حينئذ، (٩) لسقوط اشتراطهما في هذا الحال، فيقوم الباقي حينئذ مقام غيره في الواجد، خلافاً لجامع المقاصد، (١٠) فأوجهه يمسه للأصل، وانصراف الغسل المعلق عليه نفى الوجوب إلى غيره، وفيه تأمل.

ولو كمل غسل الرُّأس مثلاً قبل إكمال الغسل لجميع البدن، قيل: لم يجب الغسل، لطهارته، وكمال الغسل بالنسبه إليه، ويحتمل كما في جامع المقاصد (١١) الوجوب، بل هو

ص: ٤٢٤

١- (١). راجع تهذيب الأحكام، الصيد و الذبائح، باب ٢، ج ٩، ص ٨٤ و ٨٥، ح ٩٠ و ٩١.

٢- (٢). الخلاف، الجنائز، مسأله ٤٨٩، ج ١، ص ٧٠٠-٧٠١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٣٢.

٤- (٤). وسائل الشيعه، الباب «١» من أبواب غسل المس.

٥- (٥). المصدر، الباب «٢» من أبواب نواقض الوضوء.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٣٢.

٧- (٧). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٠ من أبواب التيمم.

٨- (٨). المصدر، الباب ٢١ من أبواب التيمم.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٣٦.

١٠- (١٠). جامع المقاصد، الطهاره، لواحق غسل الأموات، ج ١، ص ٤٦٣.

١١- (١١). المصدر.

الأقوى، للعمومات، وصدق المس قبل الغسل؛ لأن جزءه ليس غسلًا، ومنع طهارته قبل كمال الجميع لو قلنا بدوران الحكم مدارها.

ثم إنّه قد يظهر من المتن عدم وجوب الغسل بمس الشهيد، وهو كذلك، بل لا- أجد فيه خلافًا للأصل ومكاتبه الصغار: «إذا أصاب يدك جسد الميت قبل (١) أن يغسل فقد يجب عليك الغسل» (٢) كظهور ما دلّ (٣) على سقوط الغسل عن الشهيد في عدمه أيضًا. (٤)

وقد يتّجه الحكم بسقوط الغسل بمس من أمر بتقديم غسله بعد قتله بذلك السبب وتقديمه الغسل بناءً على كون هذا الغسل غسل الميت، ولا استبعاد في تقديم المسبب الشرعي على سببه، فيجوز حينئذ عليه حكم غسل الميت من عدم وجوب غسل المس بعده وغيره. (٥)

نعم يتّجه عدم السقوط بمس من غسل الكافر بأمر المسلم، بناءً على أنه ليس من غسل الميت في شيء، وإنما هو شيء أوجبه الشارع لتعدّر الأول، وإلا فلو قلنا بكونه غسل الميت أتجه القول بالسقوط حينئذ. (٦)

ثم إنّه لا- فرق في وجوب الغسل بين كون الممسوس مسلمًا أو كافرًا، لإطلاق النصوص و الفتاوى، كما أنّه لا فرق بين المس بأى جزء من أجزاء البدن لأى جزء من أجزاء الممسوس وإن لم تكن ممّا تحلّ الحياة منهما بعد صدق اسم المس عليه وانصرافه إليه. نعم، لعلّه لا يصدق في خصوص الشعر ماسًا أو ممسوسًا سيما الثاني. (٧)

في وجوب الغسل إن مس قطعه فيها عظم

٥٧٦/٥

(وكذا) يجب الغسل بالضم (إن مس قطعه منه) أو من حي قبل التطهير وكان (فيها عظم) على المشهور، بل لا أجد فيه خلافًا إلا من الإسكافي، فقيده في المبان من حي بما بينه وبين سنه، وستعرف ما فيه، وإلا من المصنّف في المعبر والسيد في المدارك، فلم يوجبه، للأصل

ص: ٤٢٥

١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٣٧.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٣.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٣٧.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٣٨.

٦- (٦). المصدر، ص ٣٣٩.

٧- (٧). المصدر، ص ٣٤٠.

السالم عن معارضه دليل معتبر على الوجوب، وهو ضعيف لانقطاعه بصريح الإجماع من الشيخ في الخلاف (١) المعتضد بظاهره من غير واحد من الأصحاب.

وبمرسل أيوب بن نوح عن الصادق عليه السلام: «إذا قطع من الرجل قطعه فهي ميتة، فإذا مسه إنسان فكل ما فيه عظم فقد وجب على كل من يمسه الغسل، وإن لم يكن فيه عظم فلا - غسل عليه» (٢) المؤيد بالرضوى: «وإن مسست شيئاً من جسد أكيل السبع فعليك الغسل إن كان فيما مسست عظم، وما لم يكن فيه عظم فلا غسل عليك» (٣). (٤)

وعلى كل حال، ففي اعتبار البروده في وجوب الغسل بالضم بمس جزء الحى، بل وبالفتح إن قلنا به في الجملة تأمل، لكن قد يقوى في النظر العدم.

٥٨٢/٥

في حكم العظم

ثم إنّه قد يشعر عبارته المتن بعدم وجوبه في مس العظم المجرد من حى كان أو ميت، لاستصحاب الطهارة من الحدث، السالم عن المعارض ولعله الأقوى، لكن في غير عظم يفرض صدق (٥) مس الميت بمسه، بل ينبغي القطع به في مثل السن و الظفر ونحوهما سواء كانا من حى أو ميت، للسيرة القاطعه، بل ربّما يدعى ذلك أيضاً فيما لو صاحباً لحمًا قليلاً، بل قد يمنع شمول تلك الأدلة السابقة لمثله أو يشكّ فيبقى الأصل سالماً.

ودعوى عدم جواز التمسك به هنا لرجوع الشك في مانع العباده، يدفعها أن الاستصحاب خصوصاً استصحاب الطهارة دليل شرعى يكفى في بيان العباده، ورفع إجمالها الموجب للاحتياط من باب المقدمه، وكيف كان فمرادهم قطعاً غير السن ونحوه. (٦)

والسقط بعد ولوج الروح كغيره يجب بمسه الغسل قطعاً لتناول الأدله له، وولوجها بعد تمام أربعه أشهر، أمّا قبل الولوج ففي المفيد: أنه لا يجب الغسل بمسه.

قلت: هو جيد، لكن قد يشكل بأنّ المتجه حينئذ الحكم بطهارته، لعدم تناول اسم الميتة، (٧) له

ص: ٤٢٦

١- (١). الخلاف، الجنائز، مسأله، ٤٩٠، ج ١، ص ٧٠١.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٢٣، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٤.

٣- (٣). فقه الإمام الرضا عليه السلام، باب ٢٢، ص ١٧٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٤١.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٤٢.

٦- (٦). المصدر، ص ٣٤٣.

فلا يجب غسل اليد منه، اللهم إلا أن يقال: إن نجاسته حينئذ لصدق الميته، بل لأنه قطعه ابينت من حى.

وفيه: أنه لا وجه لإطلاق القول بعدم وجوب الغسل بمسه بناءً على ذلك، بل المتجه حينئذ التفصيل بين المشتمل على العظم منه وعدمه كالقطعه المبانه من حى، والقول بعدم اشتماله على عظم أصلاً قبل ولوج الروح حتى الرأس غير ثابت، بل لعلّ الثابت ممّا دلّ على تمام خلقته قبل ولوج الروح خلافه، والله أعلم.

فى غسل اليد على من مس ما لا عظم فيه

٥٨٥/٥

(و) يجب (غسل اليد) مثلاً- دون الغسل بالضمّ (على من مس ما لا عظم فيه) من القطعه المبانه عدا ما تقدّم استثناؤه من البثور و الثالول ونحوهما ممّا انفصل من الحى (أو مس ميتاًه نفس سائله من غير الناس) (١) أمّا عدم وجوبه بالضمّ فيهما فلا أجد فيه خلافاً، بل عن مجمع البرهان الإجماع عليه، وهو الحجّج بعد الأصل، وصحيحه ابن مسلم (٢) عن أحدهما و الحلبي عن الصادق عليه السّلام فى الثانى «عن الرّجل يمس الميته، أينبغى أن يغتسل؟ فقال: لا، إنّما ذلك من الإنسان» (٣) وبذلك يخرج عن شمول بعض ما قدّمناه فى ذات العظم من الأدلّه المجرّده منه.

و أمّا الغسل بالفتح فلا أجد فيه خلافاً مع الرّطوبة، وكون الممسوس غير ما عرفت طهارته من الأجزاء السّابقه، بل لعلّه إجماعى لما تقدّم ممّا دلّ على نجاسه الميته من الآدمى وغيره، ونجاسه القطعه المبانه منها المقتضى لنجاسه الملاقى مع الرّطوبة. كما أنّه يمكن تواتر الأخبار به معنى كمرسل يونس بن عبد الرّحمن عن الصّادق عليه السّلام «سأله هل يجوز أن يمس الثّعلب و الأرنب، أو شيئاً من السباع حياً أو ميتاً؟ قال: لا يضرّه، لكن (٤) يغسل يده» (٥) الحديث.

وعلى كلّ حال فلا ينبغى البحث فى ذلك بعد ما عرفت إنّما البحث فى أنّ نجاسه الميته من الإنسان وغيره كغيرها من النّجاسات لا تتعدّى إلى الملاقى إلاّ مع الرّطوبة، أو إنّها تتعدّى

ص: ٤٢٧

١- (١). المصدر.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٣، ج ١، ص ٣٤٠، ح ١٩.

٣- (٣). الكافى، باب غسل من غسل الميت، ج ٣، ص ١٦١، ح ٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٤٦.

٥- (٥). الكافى، باب الكلب يصيب الثوب، ج ٣، ص ٦٠، ح ٤.

ولو مع اليبوسه، فيجب حينئذ غسل الملاقي و إن كان يابساً، الأقوى الأول وفي شرح المفاتيح (١) نسبته إلى الشهره بين الأصحاب.

قلت: و هو كذلك لعموم قوله عليه السّلام في موثقه ابن بكير: «كلّ يابس ذكي» (٢) المعتضد بالمستفاد من استقراء كثير ممّا ورد (٣) في غيرها من النجاسات كالعذره و الخنزير و الكلب و الدّم و البول و المنى اليابس وغيرها، بل في بعضها ما هو كالصريح في أنّ مناط عدم التعدّي فيها اليبوسه لا خصوص يبوستها، ولخصوص صحيح علي بن جعفر «سأل أخاه (٤) عليه السّلام عن الرّجل يقع ثوبه على حمارميت، هل تصلح له الصّلاه فيه قبل أن يغسله؟ قال: ليس عليه غسله، وليصلّ فيه ولا بأس». (٥)

خلافاً للعلّامه و الشهيدين، فتتعدّى مع اليبوسه، و هو غريب لم أجد له موافقاً فيه، كما أنّه لانعرف لهم دليلاً سوى إطلاق الأمر بغسل اليد و الثوب ونحوهما من مباشره الميته فيما تقدّم سابقاً من الأخبار عند البحث على النّجاسه، كالتوقيع وغيرها.

وفيه أنّها معارضه بما سمعته سابقاً من عموم طهاره اليابس وغيره، و هو و إن كان بالعموم من وجه إلاّ أنّه يرحّح عليه بالاعتضاد بالأصل و الصحيحين.

قلت: ومع ذلك كلّه فالمتّجه بناءً على تمسّكهم بتلك الإطلاقات عدم الفرق في حكميه النّجاسه وعينيتها بين ما باشر الميته برطوبه وعدمه ضروره عدم تعرّض في (٦) الأدلّه لشيء من ذلك، فالتفصيل بين المباشر بيبوسه فحكميه لاتتعدّى إلى غيره وبرطوبه فتتعدّى، ممّا لانعرف له وجهاً.

والأقوى عندنا أنّها حكميه، بمعنى قبولها للتطهير واحتياجها إلى النيه، وعينيه بمعنى تعدّى النّجاسه منها إلى ما يلاقيها برطوبه، وكذا ما لاقى ما يلاقيها كذلك. (٧)

٥٩٧/٥

في الدماء

(الخامس: الدماء) ونجاستها في الجملة إجماعيه بين الشّيعه، (٨) بل بين المسلمين، بل هي من

ص: ٤٢٨

١- (١). مصابيح الظلام، شرح مصباح ٧٥، ج ١، ص ٤٣٧ (مخطوط).

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٣، ج ١، ص ٤٩، ح ٨٠.

٣- (٣). راجع وسائل الشّيعه، باب ٦ من أبواب النجاسات.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٤٧.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٠٠.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٥١.

٧- (٧). المصدر، ص ٣٥٣.

٨- (٨) . كما عند الشيخ الطوسي و ابن البرّاج و ابن إدريس و العلامه الحلّي و آخرين.

ضروريات هذا الدين، كما أن عدمها فيها في الجملة كذلك.

(و) لكنّ البحث تعيين كلّ منهما، ففي المتن (لا- ينجس منها إلا ما كان من حيوان له عرق) وظاهره نجاسة مطلق الخارج وإن لم يكن من العرق نفسه، بل من جلد ولحم ونحوهما، كما هو قضية معقد التّسببه إلى مذهب علمائنا عدا ابن الجنيد في المعترف (١) على نجاسة الدّم كلّ قليله وكثيره إلا دم ما لا نفس له سائله.

لكن قد يوهّم خلاف ذلك جملة من كلمات الأصحاب حيث خصّوا التّجاسه في الدّم المسفوح منه إذ المنساق (٢) منه ما انصبّ من العرق نفسه.

قلت: لكنّ الأقوى الأوّل، أي نجاسة مطلق دم ذى النفس السّيئه الإجماع، سيما بعد النصّ على طهاره دم السّيئك والمتخلف ونحوهما، وعدم ذكر أحد منهم طهاره شيء من دماء ذى النفوس عدا المتخلف.

وللمستفاد من المستفيض (٣) من الأخبار أو المتواتر من نجاسة مطلق دم الرّعاف وما يسيل من الأنف، بناءً على منع لزوم المسفوحيه في جميع أفرادها، وخصوصاً مفهوم خبر ابن مسلم عن أحدهما «في الرّجل يمس أنفه فيرى دمماً كيف يصنع؟ أينصرف؟ فقال: إن كان يابساً فيرم به ولا بأس» (٤) إذ قد يدعى ظهوره في غير المسفوح. (٥)

وللمستفاد أيضاً من المعتره المستفيضه (٦) جدّاً من نجاسة دم القروح و الدّمامل ونحوها، إذ دعوى المسفوحيه بالمعنى السّابق في جميع أفرادها كما ترى. (٧)

في طهاره ما يوجد في البيضة وما في بعض الأشجار

٦١١/٥

أمّا ما يوجد في البيضة من الدّم ممّا ليس بعلقه أو لم يعلم، فالمتّجه الطّهاره، للأصل مع عدم وضوح المعارض، وكذا البحث في باقى الدّماء التي لا ترجع إلى ذى النفس ولم يعلم

ص: ٤٢٩

١- (١). المعتره، الطّهاره، في النجاسات ١، ص ٤٢٠.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٥٤.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، ج ١، ص ١١٢، ح ١.

٤- (٤). الكافي، باب ما يقطع الصلاه من الضحك، ج ٣، ص ٣٦٤، ح ٥.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٥٦.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطّهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٥٨ و ٢٥٩، ح ٣٤-٣٩.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٥٧.

حكمها بالخصوص من الشَّارع، كالمخلوق آيه لموسى بن عمران عليه السَّلام، والمتكوّن لقتل سيد شباب أهل الجنان عليه السَّلام، ونحوهما.

أمّا ما يوجد في بعض الأشجار و النباتات ممّا هو بلون الدّم فليس من الدّم و إن أطلق أهل العرف اشتباهاً عليه ذلك مع عدم العلم بحاله، وإلا فلو فرض صدق (١) اسم الدّم عرفاً عليه بعد العلم بحاله احتمال جريان البحث.

نعم هو (لا-) يجرى في دم (ما-) لا- عرق له من الحيوان بل (يكون) خروج دمه (رشحاً كدم السمك) وشبهه للإجماع على طهارته خصوصاً في السمك وللأصل وطهاره الميته منه، ولخبر السكوني، (٢) ومكاتبه الريان، (٣) وغيرهما من النصوص.

٦١٣/٥

في طهاره الدّم المتخلف من الذبيحه

وفي حكم هذا الدّم بالطهاره، الدّم المتخلف في الذبيحه من مأكول اللّحم بلاخلاف أجده فيه. ودعوى أنّ العله في طهاره المتخلف إنّما هو إباحه الأكل المستلزمه لإباحته ممنوعه، فلا يبعد القول بالطهاره فيه حيثئذ كسائر الأجزاء المأكوله، بل الظاهر (٤) شمول بعض معاهد الإجماعات له.

فالحجّه على طهاره المتخلف في غير المحرّم ما عرفته من الإجماع، مضافاً إلى المستفاد من مفهوم قوله تعالى: ... مَسِيئَةً... (٥) من إباحه الأكل اللازمه للطهاره و العسر و الحرج و السيره المستمره في سائر الأعصار و الأمصار على أكل اللّحم مع عدم انفكاكه عن الدّم كفحوى مادّ على إباحه أكل الذبيحه.

(و) بذلك كلّه يخصّ أو يقيد ما دلّ على نجاسه الدّم من ذى النّفس.

والمراد بالذبيحه في معقد الإجماعات: مطلق المذكاه تذكياً شرعيه قطعاً، من غير فرق بين الذّبح و النحر وغيرهما، بل لا يبعد إلحاق ما حكم الشارع بتذكيته بذكاه امه، فيعفى حيثئذ عن جميع ما فيه من الدّم على إشكال. (٦)

ص: ٤٣٠

١- (١). المصدر، ص ٣٦٢.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، ج ٢، ص ١٠٣٠ و ١٠٣١، ح ٢ و ٣.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٦٤.

٥- (٥). الأنعام، ١٤٥.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٦٥.

هذا كله فيما يعتاد تذكّيته من مأكول اللحم، ونحوه ما لم يعتدّ منه على الظاهر، أمّا ما يذكّي من غير المأكول فظاهر الأصحاب نجاسه دمه مطلقاً، وكانهم أخذوه من إطلاق الأصحاب نجاسه دم ذى النفس مع تنزيل ما استثنوه من دم الذبيحة على المتبادر منها، وهو المأكول فيبقى حينئذ ما دلّ على النجاسة لا معارض له.

قلت: إن تمّ إجماعاً كان هو الحجّة، وإلاّ - كان النّظر فيه مجال، لظهور مساواه التذكية فيه لها في المأكول بالنسبه إلى سائر أحكامها، عدا حرمة الأكل، ولفحوى ما دلّ على طهارته بالتذكية. (١)

في نجاسة الكلب و الخنزير

٦١٨/٥

(السيد ادس و السيد ابيع: الكلب و الخنزير) البريان (وهما نجسان عيناً ولعاباً) لا يقبلان التطهير إلا بالخروج عن مسماهما كما هو الأصل في كل موضوع كان مدار النجاسة فيه مسمى الاسم، للنصوص المستفيضة (٢) وللإجماع المحضّل، بل ضروره المذهب (٣) ولقوله تعالى: ... فَإِنَّهُ رِجْسٌ... (٤) نعم، قد يتأمل في استفادة النجاسة من لفظ الرّجس، وهو ضعيف هنا. (٥)

و كلب الماء و خنزيره لا يدخل في إطلاق الكلب نصّاً و فتوى، فأصالة الطّهاره و عموماتها لا معارض لها، مع أنّها مؤيده في خصوص الأقلّ بالسيره على استعمال جلده و شعره، وبما قيل: إنّه الخزّ، بل قطع به بعض المحضّلين ممّن عاصرناه مستشهداً عليه بصحيح ابن الحجّاج (٦) وغيره. (٧)

فما عن ابن إدريس من تفوّده بالقول بنجاسة كلب الماء للإطلاق، و ربّما يلزمه القول بها في الخنزير ضعيف جداً، حتّى لو سلم له أنّه ليس الخزّ، و أنّ لفظ الكلب من المتواطىء، و إن لم نتحقّق، لظهور انصرافه إلى المعهود المتعارف، أمّا لو قلنا بالاشتراك اللفظي أو بكونه مجازاً فهو أشدّ ضعفاً؛ لتوقّفه على القرينه و ليس، بل هي على خلاف ذلك موجوده، فلا- ينبغى الإشكال حينئذ في الطّهاره.

(ولو نزا كلب) أو خنزير (على حيوان) طاهر أو نجس (فأولده روعى في إلحاقه

ص: ٤٣١

١- (١). المصدر.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٢ و ١٣ من أبواب النجاسات.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٦٦.

٤- (٤). الأنعام، ١٤٥.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٦٧.

٦- (٦). راجع الكافي، باب لبس الخزّ، ج ٦، ص ٤٥١، ح ٣.

٧- (٧). المصدر.

بأحكامه) من الولوغ ونزح البئر ونحوهما (إطلاق الاسم) لتعليقها عليه.

فإن لم يصدق بأن اندرج في مسمى اسم آخر أو لم يندرج انتفت عنه، وثبت له أحكام ذلك المسمى لشمول أدلته له، أو الطهارة مع فرض عدم الاندراج، للأصل والعموم.

(وما عداهما) أي الكلب والخنزير (فليس بنجس، وفي) نجاسه (١) خصوص كل من (الثعلب والأرنب والفأرة والوزغ) عيناً كالكلب وطهارته (تردد) من الأصل والعمومات وصحيح الفضل «سألت الصادق عليه السلام عن فضل الهرة والشاه والبقره و الحمار والخيل والبغال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه، فقال: لا بأس به، حتى انتهيت إلى الكلب» (٢). (٣)

وقول الكاظم عليه السلام جواب سؤال أخيه علي في الصحيح: «عن العظايه (٤) والحيه والوزغ يقع في الماء فلا تموت، أيتوضأ منها للصلاه؟ قال: لا بأس. وسألته عن فأره وقعت في حبّ دهن فأخرجت منه قبل أن تموت أنبيعه من مسلم؟ قال: نعم، وتدهن منه»، (٥) والعسر والحرّج في التجنب عن الأخيرين خصوصاً الثالث.

ومن مرسل يونس عن الصادق عليه السلام قال: «سألته هل يجوز أن يمسّ الثعلب والأرنب أو شيئاً من السباع حياً أو ميتاً؟ قال: لا يضُرّه ولكن يغسل يده» (٦). (٧)

لكن ومع ذلك فالأشهر (والأظهر الطهاره) بل هو الذي استقرّ عليه المذهب.

ص: ٤٣٢

١- (١). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٦٩.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٠، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٢٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٦٩.

٤- (٤). العضاء، دويبه أكبر من الوزغ (مجمع البحرين، ج ١، ص ٢٩٨ «عظا»).

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢١، ج ١، ص ٤١٩، ح ٤٥.

٦- (٦). الكافي، باب الكلب يصيب الثوب، ج ٣، ص ٦٠، ح ٤.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٧٠.

تممه الركن الرابع: في النجاسات احكام النجاسات

ص: ٤٣٣

(الثامن: المسكرات) المائعه أصله كالخمر وغيره (وفي تنجيسها خلاف) بين الأصحاب (و) لكن (الأظهر) والمشهور (١) شهرة كادت تكون إجماعاً (النجاسة).

ولقد أجاد البهائي في الحبل المتين (٢) بقوله: «أطبق علماء الخاصه و العامه على نجاسه الخمر إلا- شردمه منا ومنهم، لم يعتد الفریقان بمخالفتهم».

وفي المصاييح (٣): «حكم سائر المسكرات حكم الخمر عندنا».

ويتجه دعوى الإجماع المركب بمعنى أن كل من قال بنجاسه الخمر قال بنجاسه سائر الأشربه المسكره ومن قال بطهارته قال بطهارتها، فيتجه الاستدلال عليها بكل ما دل على نجاسه الخمر من الإجماعات السابقة وغيرها كآلآيه، (٤) بناءً، على كون الرجس فيها بمعنى النجس. (٥)

كما ادعى الشيخ عليه الإجماع، ويؤيده خصوص خبر خيران الخادم، قال: «كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الثوب يصيب الخمر ولحم الخنزير، يصلّي فيه أم لا؟ فإن أصحابنا قد

١- (١). مختلف الشيعة، الطهارة، النجاسات وأحكامها، ص ٥٨.

٢- (٢). الحبل المتين، الطهارة، الفصل الثالث، ص ١٠٢.

٣- (٣). المصاييح في الفقه، الطهارة، نجاسه المسكرات، ص ١٨١ (مخطوط).

٤- (٤). المائده، ٩٢.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٤.

اختلفوا، فقال بعضهم: صلّ فيه فإنّ الله إنّما حرّم شربها، وقال بعضهم: لا تصلّ فيه، فكتب عليه السّلام: لا تصلّ فيه فإنّه رجس». (١)

و هو - مع شهادته لقوّه دلالة الآيه - دالّ على المقصود بنفسه، كغيره من المعتره المستفيضه (٢) الظاهره، بل الصريحه فى نجاسته المتمّم؟ دلالتها على غيره من المسكرات بعدم القول بالفصل كما عرفت إن لم نقل بكون الخمر اسم لما يخمر العقل الشامل لكلّ مسكر كما هو ظاهر المصنّف فى المعتره وغيره. (٣)

بل يشهد له جملة من الأخبار، كصحيح ابن الحجّاج عن الصادق عليه السّلام: «الخمر من خمسة أشياء: العصير من الكرم، والتّقيع من الزّبيب، والتّبع من العسل، والمرز من الشّعير، والتّيذ من التّم». (٤)

ويقرب منه ما عن الباقر عليه السّلام، قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «كلّ مسكر خمر». (٥) كلّ ذلك بعد الإغضاء عمّا يستفاد منه نجاسه مطلق المسكر و التّيذ من المعتره المستفيضه؛ (٦) البالغه هى مع ما ورد فى نجاسه الخمر حدّ الاستفاضه إن لم يكن متواتره، كخبر أبى الجارود - وهو طويل - عن التّيذ، وسؤال أم خالد العبدية عن التّداوى به، فقال: «ما يبّل الميل منه ينجس حبّاً من ماء، يقولها ثلاثاً» (٧) كسؤال الحلبي له عليه السّلام أيضاً عن دواء يعجن بالخمر، فقال: «والله ما أحبّ أن أنظر إليه، فكيف أتداوى به؟! إنّه بمنزله شحم الخنزير»، (٨) مضافاً إلى ما تقدّم من الأخبار المعتره (٩) فى نزع البئر منه.

وهى و إن كان فى مقابلها أخبار تدلّ على الطّهارة فى الخمر و النبيذ، بل مطلق المسكر، كصحيح الحسن بن أبى ساره عن الصادق عليه السّلام: «إن أصاب ثوبى شىء من

ص: ٤٣٦

١- (١). الكافى، باب الرجل يصلّى فى الثوب و هو غير طاهر، ج ٣، ص ٤٠٥، ح ٥.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعة، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، ج ٢، ص ١٠٥٤.

٣- (٣). المعتره، الطّهارة، ج ١، ص ٤٢٤.

٤- (٤). الكافى، باب ما يتخذ منه الخمر، ج ٦، ص ٣٩٢، ح ١.

٥- (٥). المصدر، باب إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله حرّم كلّ مسكر، ج ٦، ص ٤٠٨، ح ٣.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعة، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات.

٧- (٧). الكافى، باب من المضطرّ إلى الخمر للدواء، ج ٦، ص ٤١٣، ح ١.

٨- (٨). المصدر، ص ٤١٤، ح ٤.

٩- (٩). راجع وسائل الشيعة، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق.

الخمير أصلي فيه قبل أن يغسله، قال: لا بأس، إن الثوب لا يسكر». (١)

لكنهما أقل منها عدداً وأقصر منها سنداً ومخالفةً للكتاب و المجمع عليه بين الأصحاب، فلا بد من تأويلها أو طرحها و الإعراض عنها. (٢)

ولقد أجاد المحقق الشيخ حسن في المنتقى (٣) على ما نقل عنه، حيث اقتصر عليها في أدلة النجاسة، وفيها تصديق لما رواه الشيخان في الصحيح عن يونس بن عبد الرحمن عن بعض من رواه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أصاب ثوبك خمراً ونبذ مسكر فاغسله إن عرفت موضعه، و إن لم تعرف موضعه فاغسله كله، فإن صلّيت فيه فأعد صلاتك». (٤)

ثم إنه قد يتوهم من إطلاق المتن نجاسة الجامد أصله من المسكر، لكن صريح جماعه و ظاهر آخرين الطهارة، بل عن الدلائل (٥) دعوى الإجماع صريحاً على طهاره الجامد.

ولعله للأصل و العموم السليمة عن المعارض، لظهور تلك الأدلة في المانع من المسكر، وانسياقه إلى الذهن منها ولو من سياقها، حتى موثق عمّار: «لا تصلّ في ثوب أصابه خمراً أو مسكر حتى يغسل» (٦) كما يومئ إليه عدم تقييد الإصابه فيه بالزطوبه.

إلاّ أنّه قديشکل مضافاً إلى ما يظهر من بعض الأخبار (٧) من كون عله الحكم حرمه و نجاسه الإسكار، و أنّ كلّما عاقبته الخمر فهو خمراً، بإطلاق المنزله المستفاد من نحو قول الباقر عليه السلام: «كلّ مسكر خمراً» (٨) ولعله لذا قال في شرح الدرّوس: «إنّه لولا ظهور اتفاق الأصحاب و عدم ظهور الخلاف لكان مظنه للاحتياط». (٩)

قلت: و هو كذلك خصوصاً مع ضعف سند ما تضمن تلك الكليه، بل و دلالاته بدعوى الانصراف إلى الحرمة و غيرها، ولا جابر، بل الموهن متحقق. (١٠)

ص: ٤٣٧

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١٢، ج ١، ص ٢٨٠، ح ١٠٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٨.

٣- (٣). منتقى الجمان، الطهارة، باب الخمر، ج ١، ص ٨٦.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٣.

٥- (٥). نقله عنه في مفتاح الكرامه، الطهارة، ج ١، ص ١٣٩.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠٤.

٧- (٧). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٩ من أبواب الأشربه المحرّمه.

٨- (٨). تقدّمت الروايه مفضّلاً.

٩- (٩). مشارق الشموس: الطهارة، في النجاسات، ص ٣٣٦.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١١.

في حكم العصير العنبي إذا غلى

(و) يستوى مع المسكرات (في حكمها) نجاسةً وحرمةً (العصير) العنبي لما في شرح الأستاذ للمفاتيح (١) حكاية الشهره عليه، كظاهر نسبه إلى أكثر علمائنا في المختلف. (٢)

ولقول الصادق عليه السلام في مرسل ابن الهيثم بعد أن سُئِلَ عن العصير يطبخ في النار حتى يغلى من ساعته فيشربه صاحبه: «إذا تغير عن حاله وغلى فلاخير فيه حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه». (٣)

وبالموثق المروي في التهذيب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيني بالبختج ويقول: قد طبخ على الثلث، وأنا أعلم أنه يشربه على النصف، فقال: خمر لا تشربه». (٤)

وربما يومئ إليه أيضاً قول الصادق عليه السلام في الصحيح: «الخمير من خمسة: العصير من الكرم، والتقيع من الزبيب» الحديث. (٥)

كما أنه يؤيده مع ذلك كله ملاحظه ماورد (٦) من الأخبار في أصل تحريم الخمر وبدوه وفي غيره، فإن السارد لها مع الإنصاف يحصل له الظن القوي إن لم يكن القطع بدخول عصير العنب مع الغليان في مسمى الخمر حقيقه، أو بمساواته له في حكمه من الحرمة والنجاسة.

وكيف كان، فنجاسته على القول بها إنما هي (إذا غلى واشتد) أو إذا غلى فقط، أو إذا غلى بنفسه لا- بالنار، ويرجع الأول للثاني كالعكس بناءً على إرادة الغليان من الإشتداد، وفي ظاهر شرح الإرشاد للفخر، الإجماع عليه، أو إرادته الثخانة من الإشتداد، ولكن لم نعرف مأخذاً لاعتبار الشده بمعنى الثخانة والقوام المنفكين عن الغليان في النجاسة دون التحريم، بل قضيه أدله (٧) النجاسة السابقة اتحادها مع الحرمة في السبب، على أنه لا تفسير فيه للشده بذلك،

ص: ٤٣٨

١- (١). مصابيح الظلام، شرح مفتاح ٨١ ج ١، ص ٤٥٦ (مخطوط).

٢- (٢). مختلف الشيعة، الطهارة، ص ٥٨.

٣- (٣). الكافي، باب العصير الذي قد مسته النار، ج ٦، ص ٤١٩، ح ٢.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصيد والذبائح، باب ٢، ج ٩، ص ١٢٢، ح ٢٦١.

٥- (٥). الكافي، باب ما يتخذ منه الخمر، ج ٦، ص ٣٩٢، ح ٣.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعة، الباب ٢ من أبواب الأشرية المحرمة.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٨.

وقول الصادق عليه السلام: «إذا تغير عن حاله وغلى فلا خير فيه» (١) لا دلالة فيه على ذلك.

فالأقوى في النظر عدم الفرق في الحرمة و النجاسة بذلك.

ثم إن ظاهر المصنّف وغيره عدم الفرق بين الغليان بنفسه أو بالنار، وربما يومئ إليه بعض الأخبار كخبر الساباطي قال: «وصف لي أبو عبد الله عليه السلام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالاً، فقال: تأخذ ربعاً من زبيب وتنقيه وتصب عليه اثني عشر رطلاً من ماء ثم تنقعه ليله، فإذا كان أيام الصّيف وخشيت أن ينش جعلته في تنور مسجور قليلاً حتى لا ينش، ثم تنزع الماء منه كله» (٢) الحديث. (٣)

فإن قوله عليه السلام: «إذا كان» إلى آخره ظاهر في صيرورته خمراً بنشيشه في نفسه، وهو الذي يخشاه، بخلاف الغليان في النار فإنه يحرم حينئذ ولا ينجس، لكن قد يقال بخروجه عن محل النزاع، إذ البحث في العصير وما تضمنه الخبر من النيذ، اللهم إلا أن يدعى مساواته له في ذلك أو أولوبته، فتأمل.

وكذا ظاهر المتن وغيره عدم النجاسة في غير عصير العنب من التمر و الزبيب و الحصرم وغيرها، بل دعوى الإجماع على ذلك في غير الزبيب.

قلت: لكن قد يفهم من جامع المقاصد (٤) تحقّق الخلاف في الزبيبي، بل في منظومه الطباطبائي (٥) حكاية القول بنجاسته و التمرى صريحاً.

وعلى كلّ حال، فلا ريب في ضعفه في التمرى بعد الأصل و العمومات و الإجماع، (٦) بل ينبغي القطع بفساده بناءً على حليته و عدم حرمة و إن لم يذهب ثلثاه بالغليان، كما هو الأظهر الأشهر، بل في الحدائق (٧): «أنه كاد يكون إجماعاً». (٨)

والتحقيق ما قلناه، ولا ينافيه خصوص الصحيح (٩) المشور بـ «كل الظاهر في تعدد الأفراد

ص: ٤٣٩

١- (١). راجع الكافي، ج ٦، ص ٤١٩، ح ٢.

٢- (٢). الكافي، باب صفة الشراب الحلال، ج ٦، ص ٤٢٤، ح ١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٩.

٤- (٤). جامع المقاصد، الطهارة، ج ٥، ص ١٢٥.

٥- (٥). الدرّة النجفية، الطهارة من الخبث، ص ٥٠.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢١.

٧- (٧). الحدائق الناضرة، الطهارة، ج ٥، ص ١٤١.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢١.

٩- (٩). أي صحيح ابن سنان المتقدم سابقاً.

بل تكثرها، وإن علم خروج غير المعتصر من ثمرتى الكرم و النخل بالإجماع وغيره بل الضروره، إن لم نقل بتنزيل عموم الصحيح على المتعارف من أفراد العصير، بل لعلّ غيرهما لايسمى عصيراً.

ومع ذافهو ليس بأولى من حملة على إرادته العموم بالنظر إلى أفراد العنب وأقسامه. (١)

وربّما يؤيده تعرّض التّصوص لحكم العصير فى بعض الأحوال المذكوره أو أكثرها، بل لعلّ تنزيل الصحيح على ذلك متعين بناءً على ما سمعته من معروفه إطلاق العصير على خصوص العنبى.

و أمّا خبر النضوح: «سألته عن النضوح، قال: يطبخ التمر حتّى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه، ثمّ يتمشّط» (٢) فلعلّ الوجه فيه إرادته التعليم لرفع الخمرية الحاصلة من إنباز التمر وإنقاعه.

وكيف كان، فقد ظهر لك ضعف التمسك بأخبار النبيذ على ما نحن فيه، وكذا ما فى الدعوى الأخيره من احتمال تحقّق الإسكار فى المغلى من عصير التمر قبل ذهاب الثلثين، وإنّ الوجدان وغيره شاهد عدل على نفيه.

اللهمّ إلا أن يريد بالكثير ما يشرف الإنسان على الموت، وهو كما ترى.

فبان بحمد الله حينئذ حلّ عصير التمر المغلى بالنار و إن لم يذهب ثلثاه، من غير فرق بين الرطب و التمر. خلافاً لظاهر الشيخ فى التهذيب (٣) وغيره، فاعتبروا فى حلّ التمرى ذهاب الثلثين كالعنب، ونقلوا عليه الإتفاق لكنّه ليس كذلك على الظاهر، ولعلّه أخذه من نصّهم على حرمة النبيذ، وقد عرفت أنّه ليس ممّا نحن فيه، أو إطلاق بعضهم حرمة العصير و قد عرفت أنّ الظاهر منه العنبى.

(٤)

٣٤/٦

فى حكم عصير الزبيب

ومنه ظهر ضعف القول بنجاسته حينئذ كضعفه بالنسبه للزببى أيضاً.

للأصل و العمومات وترك الإشاره فى شىء من الأدلّه إليه، سيما مع عموم البلوى به

ص: ٤٤٠

١- (١). جواهر الكلام، ج٦، ص٢٥.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، ج٩، ص١٢٣؛ الكافى، باب النبيذ، ج٦، ص٤١٥، ح٢؛ وسائل الشيعه، ج١٧، ص٣٠٣، ح١ وفيه «يتمسطن» بدل «يتمشّط».

٣- (٣). المصدر، الصّيد و الذبائح، باب ٢، ج٩، ص١٢٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج٦، ص٣١.

وكثره استعماله، بل قد يومئ التأمل في ترك ذلك في بعضها، كالمشتمل منها على كيفية عمله إلى عدمه.

ودفع ذلك كله بكونه عبناً جففته الشمس فينجس عصيره حينئذ بناءً عليه، وباستصحاب حكمه حال عنيته و إن تغير الاسم بعد بقاء الحقيقة، إذ لا- تقييد فيما دلّ على حجيته بعدم تغيره، بل يشهد لعدمه حكم الحنطة و القطن و الطين بعد صيرورتها دقيقاً و عجيناً و خبزاً و غزلاً و ثوباً و لبناً بل و خزفاً و آجرأ و واضح الفساد، إذ الأول قياس، بل من الباطل منه، أو راجع إلى الثاني الذي يدفعه أولاً منع عدم كون ما نحن فيه من تبدل الحقيقة، وعدم طهاره العنب المتنجس بالزبيبيه لعله لا لعدم انتفاء (١) الحقيقة، بل لعدم كون مدار نجاسته الاسم حتى يطهر بانتفائه إنما هو لكونه جسماً لاقي نجاسه فينجس بها، والجسميه لم تذهب بالزبيبيه قطعاً.

ومن هنا اشتهر عندهم تبغيه الحكم للاسم، وأنه لا استصحاب مع تغير الموضوع، بل كان جريان الاستصحاب في نحو ما نحن فيه ودعوى شمول أدلته من منكرات أهل هذا الفن.

فلا وجه للاستدلال بهذا الاستصحاب على حرمة عصيره في مقابله المعروف من القول بالحلّ.

ويمكن أن يستدلّ على الحرمة بموثقه الساباطي: «وصف لي الصّ اذق عليه السّ لام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالاً، فقال: تأخذ ربعاً من زبيب و تنقيه، و تصبّ عليه اثني عشر رطلاً من ماء، ثم تنقعه ليله، فإذا كان أيام الصيف و خشيت أن ينشّ جعلته في تّور مسجور قليلاً (٢) حتى لا ينشّ، ثم تنزع الماء منه كله حتى إذا أصبحت صببت عليه من الماء، بقدر ما يغمره- إلى أن قال:- ثم تغليه بالنّار، ولا- تزال تغليه حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث...» (٣) وكذا غيرها لكن مع ذلك كله فقطع الأصول و العمومات مع ظهور أكثر الأخبار المعبره في دوران الحكم على الإسكار و عدمه، بمثل هذه يخلو من نظر و تأمل كلّ ذا مع عدم تحقّق الشّهره الجابره لشيء من ذلك، بل لعلّ الموهنه محقّقه، إلا أنّ الاحتياط لا ينبغي تركه بحال.

في حكم عصير الفواكه و الثّمار

٦٠/٦

لا إشكال في طهاره و حلّ ما اعتصر من المياه من غير تمرّتى الكرم و النخل من الفواكه

ص: ٤٤١

١- (١). المصدر، ص ٣٢.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٤.

٣- (٣). الكافي، باب صفة الشراب الحلال، ج ٦، ص ٤٢٤، ح ١.

والثمار و البقول لو نشّت و غلت، وكذا الرّوبات و الأَطعمه المتّخذة من غيرها، بل في مصابيح (١) العلامه الطبائبي: إجماع العلماء على ذلك، للأصل، وعمومات الكتاب، والسّنه، وماورد (٢) من المعبره في كثير منها، كخبري ابن أحمد المكفوف (٣) وغيرهما.

(التّيسع: الفقاع) إجماعاً و ظاهراً مؤيداً بالحكم بخمريته في المعبره المستفيضه (٤) بل في بعضها (٥) هو الخمر بعينها مضافاً إلى خبر أبي جميله البصرى قال: «كنت مع يونس ببغداد، وأنا أمشى في السّوق، ففتح صاحب الفقاع فقاعه، فقفز فأصاب يونس، فرأيتّه قد اغتمّ لذلك حتّى زالت الشّمس، فقلت: يا أبا محمّد، ألا تصلّي؟ فقال: ليس أريد أن أصلّي حتّى أرجع إلى البيت فأغسل هذا الخمر عن ثوبى، فقلت له: هذا رأى رأيته أو شىء ترويه؟ فقال: أخبرنى هشام بن الحكم أنّه سأل الصّيادق عليه السّلام عن الفقاع، فقال: لا تشربه فإنّه خمر مجهول، فإذا أصاب ثوبك فاغسله» (٦). (٧)

وضعف سنده بعد انجباره بما عرفت غير قادح. والمرجع فيه كأمثاله العرف و العاده التى لم يعلم حدوئهما، لكنّه فى مجمع البحرين: «إنّه شىء يشرب يتخذ من ماء الشّعير فقط، وليس بمسكر». (٨)

قلت: ربّما يشكل حينئذ جريان حكم الفقاع عليه من حيث الفقاعيه بعدم تناول الإطلاق له وعدم انصرافه إليه بعد فرض اعتياد غيره سابقاً.

وكذا قد يشكل ما فى جامع المقاصد (٩) من أنّ المراد بالفقاع المتخذ من ماء الشّعير، بأنّ إطلاق التّسميه بعد فرض تحقق الفردين الطّاهر و النّجس لا- يجدى فى تنجيس مستصحب الطّهارة، بل ولا- خصوص الفقاع، إذ هو من مشتبه الموضوع حينئذ، وأصالة الحقيقه بعد تسليم جريانها هنا لا مدخله لها فيما نحن فيه.

ص: ٤٤٢

١- (١). المصابيح فى الفقه، الطّهارة، عصير غير ثمرتى الكرم و النخل (مخطوط).

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٧.

٣- (٣). راجع الكافى، باب فى الأشربه، ج ٦، ص ٤٢٦، ح ١ و ٢.

٤- (٤). وسائل الشّيعه، الباب ٢٧ من أبواب الأشربه المحرّمه ح ٨.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٢ طبعه النجف.

٦- (٦). الكافى، باب الفتاع، ج ٦، ص ٤٢٣، ح ٧.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٨.

٨- (٨). مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣٧٤ ماده (فقع).

٩- (٩). جامع المقاصد، ج ١، ص ١٦٢.

كما أنه قد يمنع صدقه-على ما يستعمله الأَطْبَاءُ-فى زماننا هذا من ماء الشعير؛ لعدم وجود (١) خاصيه فيه على الظاهر.

ثم إنّه لا يخفى عدم دوران الحكم نجاسه وحرمة على الإسكار؛ لإطلاق الأدلّه وترك الاستفصال فيها سيما بعد الاستفصال عنه بالنسبة للتبئذ. نعم، لا يبعد كون ذلك منشأهما عند الشارع ولو بالكثير منه فى بعض الأحوال، والله أعلم.

(العاشر: الكافر) إجماعاً، بل فى التهذيب: من المسلمين، لكن يريد النجاسه فى الجملة، لنصّ الآيه الشّريفه، (٢) وإن كانت العامّه يؤوّلونها بالحكميه لا العينيه.

نعم، هى كذلك عندنا من غير فرق بين اليهود و النصارى وغيرهم، ولا- بين المشرك وغيره، ولا بين الأصلي و المرتدّ، وما عن موضع من نهايه الشيخ: «ويكره أن يدعو الإنسان أحداً من الكفار إلى طعامه فيأكل معه، فإن دعاه فليأمر بغسل يديه ثم يأكل معه إن شاء» (٣) محمول على المؤاكلة باليابس أو الضروره، وغسل اليد لزوال الإستقذار النفسانى الذى (٤) يعرض من ملاقاه النجاسه.

ولقد أجاد الأستاذ الأ- كبر بقوله: «إنّ ذلك شعار الشّيعه، يعرفه منهم علماء العامّه وعوامهم ونساؤهم وصبيانهم، بل وأهل الكتاب فضلاً عن الخاصّه». (٥)

ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك قوله تعالى: ... إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ... (٦) المتمّم دلالتها بظهور إرادته الإصطلاحى هنا، ولو بالقرائن الكثيره التى منها: تفرّيع عدم قربهم المساجد، الذى لا يتّجه إلّاعليه، على أنّ النجاسه اللغويه مع منع تحقّقها فى المترفين منهم ليست من الوظائف الريانيه، واحتمال إرادته الخبث الباطنى من النجاسه، ضرورى الفساد، مع أنّها ليست من المعانى المعهوده المعروفه للفظ النجاسه.

وبعدم القول بالفصل بين المشرك وغيره منهم، إن لم نقل بتعارف مطلق الكافر من المشرك أو لما يشمل اليهود و النصارى لقوله تعالى: وَ قَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ... *... عَمَّا يُشْرِكُونَ (٧). (٨)

ص: ٤٤٣

١- (١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٤٠.

٢- (٢). التوبه، ٣٨.

٣- (٣). النهايه، الأطمعه و الأشربه، ص ٥٨٩-٥٩٠.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٤١.

٥- (٥). مصابيح الظلام، ج ١، ص ٤٤٦ (مخطوط).

٦- (٦). التوبه، ٢٨.

٧- (٧). التوبه، ٣٠ و ٣١.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٤٢.

ولما يشعر به قوله تعالى لعيسى عليه السلام: ...أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَ أُمِّي إِلَهَيْنِ... (١) من شركهم أيضاً.

وكذلك المجوس، لما قيل إنهم يقولون بإلهيه «يزدان» والنور و الظلمه، كتتمه ما دلّ على نجاسه المجوس به أيضاً من صحيح على بن جعفر عليه السلام، (٢) وغيره؛ وما دلّ على نجاسه خصوص اليهود و النصارى أيضاً من المعبره، (٣) وهي و إن كان مقابلها أخبار (٤) دالّه على الطهاره، لكن لا ينبغي أن يصغى إليها في مقابله ما تقدّم، كما أنّه لا ينبغي الإصغاء للاستدلال على الطهاره أيضاً بقوله تعالى: ... وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَ طَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ... (٥) بعد ورود الأخبار (٦) المعبره بإرادته العدى و الحبوب و البقول من الطعام، سيما مع تأييدها بما عن مصباح المنير أنّه: «إذا أطلق أهل الحجاز الطعام عنوا به البرّ خاصّه». (٧)

وقد يشهد له حديث أبى سعيد: «كنا نخرج الصدقه الفطره على عهد رسول الله صلّى الله عليه و آله صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير» (٨) لكن قد ينافى ذلك إضافه الطعام إلى الذين أوتوا الكتاب، فمن هنا كان حمل الطعام فى الآية الكريمة على مضمون الأخبار السابقه متجهاً، بل لا يبعد إرادته طعامهم المنزل عليهم كالمّنّ و السّيلوى، والذى دعا الله لهم موسى بأن تنبتة الأرض لهم من العدى و الفوم ونحوهما.

٧٢/٦

فى حكم أولاد الكفار

ويلحق بالكافر ما تولّد منه، ولا أجد فيه خلافاً، بل فى شرح الأستاذ (٩) نسبته للأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه، و هو الحجّه إن تمّ فى قطع الأصول و العمومات، ولعلّه كذلك.

بل فى النصوص إشاره إليه، كصحيح عبد الله بن سنان: «سئل الصادق عليه السلام عن أولاد

ص: ٤٤٤

١- (١). المائده، ١١٦.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ٦.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). وسائل الشيعه، الباب ٥٣ من أبواب النجاسات الأطمعه المحرّمه.

٥- (٥). المائده، ٧.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٤٣.

٧- (٧). المصباح المنير، ص ٥٠٩ مادّه (طعم).

٨- (٨). تيسير الوصول، ج ٢، ص ١٣٠ وفيه: «كنا نخرج زكاه الفطره».

٩- (٩). مصابيح الظلام، شرح مفتاح ٧٩، ج ١، ص ٤٥٠ (مخطوط).

المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث، قال: كفّار، والله أعلم بما كانوا عاملين، يدخلون مداخل آبائهم»، (١) وخبر وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه: «أولاد المشركين مع آبائهم في النار، وأولاد المسلمين مع آبائهم في الجنة». (٢)

والإنصاف أنّ العمده الإجماع السابق في إثبات الحكم المذكور، وإلا فالاستدلال عليه بذلك، أو بنجاسه أصلية، وباستصحاب نجاسه حال كونه نطفه، ويقوله تعالى: ... لا يَلِدُوا إِلَّا فِجْرًا كَفَّارًا (٣) ونحوها كما ترى، سيما بعد قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «كَلِّ مَوْلُودَ يُولَدُ عَلَيَّ الْفِطْرَةَ». (٤)

نعم، قد يمنع الإجماع المذكور في المتولّد منهما بغير النكاح الصحيح في حقّه، اقتصاراً على المتيقّن منه في قطع الأصول و العمومات، وإن كان لا يخلو من إشكال، كما يمنع فيما كان أحد أبويه مسلماً، (٥) لتبعيه للأشرف حينئذ.

في نجاسه منكر الضروري

٧٥/٦

(وضابطه من خرج عن الإسلام) بأن وصف غيره ولو بالارتداد (أو من انتحله و) لكن (جحد ما يعلم من الدين ضروره كالخوارج و الغلاة) ولا أجد فيه خلافاً، بل تحقّق الكفر بالأول إجماعاً أو ضرورياً، بل وبالتالي أيضاً، بناءً على أنّ سبب الكفر لاستلزامه إنكار الدين وإلا فلا دليل على تحقّق الكفر به لنفسه.

قلت: لكن قد يقال: إنّ ذلك كلّ مناف لما عساه يظهر من الأصحاب كالمصنّف وغيره خصوصاً من عبّر بالإنكار منهم، وإن كان الظاهر إرادته منه الجحود هنا من تسيب إنكار الضروري الكفر لنفسه، حيث أناطوه به، من غير إشاره منهم إلى الاستلزام المذكور، كما أنّه قد يشهد له أيضاً مكاتبه عبد الرّحيم القصير (٦) للصادق عليه السلام قال فيها: «لا يخرج به أي المسلم - إلى الكفر إلا الجحود و الاستحلال، أن يقول للحلال: هذا حرام، وللحرام: هذا حلال، ودان بذلك، فعندها يكون خارجاً عن الإسلام و الإيمان داخلًا في الكفر» الحديث.

ص: ٤٤٥

١- (١). بحار الأنوار، ج ٥، ص ٢٩٥ طبعه طهران عام ١٢٧٦.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٤٩١، ح ٤٧٣٩.

٣- (٣). نوح، ٢٧.

٤- (٤). اصول الكافي، ج ٢، ص ١٣، من طبعه طهران.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٤٦.

٦- (٦). اصول الكافي، ج ٢، ص ٢٧، من طبعه طهران.

فدعوى إن إنكار الضرورى يثبت الكفر-إن استلزم إنكار النبى مثلاً-لاشاهد عليها.نعم،لو كان المنكر بعيداً عن بلاد الإسلام بحيث يمكن فى حقّه خفاء الضروره لم يحكم بكفره بمجرد ذلك.

فالحاصل أنّه متى كان الحكم المنكر فى حدّ ذاته ضرورياً من ضروريات الدين،ثبت الكفر بإنكاره ممّن أطلع على ضروريته عند أهل الدّين،سواء كان الإنكار لساناً خاصّه عناداً أو لساناً وجناناً. (١)

وكيف كان،فلا- كلام فى نجاسه ما فى المتن من الفرقتين،للإجماع عليهما،و هو كذلك،أمّا الخوارج-فكفرهم بإنكارهم جملة من الضروريات كاستحلالهم قتل أمير المؤمنين عليه السّلام ومن معه من المسلمين،وحكمهم بتكفيرهم بمجرد التحكيم-فبدلّ عليها جميع ما دلّ على نجاسه الكافرين من الإجماع وغيره،ومع ذا ففى المرسل عن النبى صلّى الله عليه وآله فى وصفهم:«إنّهم يمرقون من الدين يمرق السّهم من الرّامى»، (٢) كما عن الفضل:«دخل على أبى جعفر عليه السّلام رجل محصور عظيم البطن،فجلس معه على سريره،فحيّاه ورّحب به،فلمّا قام قال:هذا من الخوارج كما هو،قال:قلت:مشارك؟فقال:مشارك والله مشرك». (٣)

٨١/٦

فى الغلاة

و أمّا الغلاة-وهم الذين تجاوزوا الحدّ فى الأئمّه عليهم السّلام حتّى ادّعوا فيهم الربوبية-فظاهر المصنّف رحمه الله،بل صريحه أنّ كفرهم بإنكار الضرورى أيضاً،ولعلّه لعدم نفيهم أصل الإلهيه و الصانع،و إنّما ادّعوا أنّ أمير المؤمنين عليه السّلام مثلاً هو الصّانع فأنكروا ما علم بطلانه بالضروره من الدّين،وبالأدله العقليه و البراهين ممّا يجب عنه تنزيه ربّ العالمين ممّا أتصف به سيدنا ومولانا أمير المؤمنين عليه السّلام،فلا- كلام فى نجاستهم و كفرهم،للإجماع عليه،قلت:و هو كذلك،بل يدلّ عليه جميع ما دلّ على نجاسه الكافر،مضافاً إلى ما عن الكشّى فى ترجمه فارس بن حاتم الغالى عن أبى الحسن عليه السّلام أنّه قال:«توقّوا مساورته» (٤). (٥)

ص: ٤٤٦

١- (١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٤٩.

٢- (٢). سفينه البحار، ج ١، ص ٣٨٣.

٣- (٣). الكافى، باب الكفر، ج ٢، ص ٣٨٧، ح ١٣.

٤- (٤). رجال الكشّى، الرقم ٣٩١، ص ٤٤٠ و ٤٤٤.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٥١.

ويلحق بهم عبده الأوثان و الكواكب و الدّهرية ونحوهم، ممّن زعم أنّ مثل ذلك الصانع، لمساواتهم لهم من تلك الجهة، نعم لو أثبتوا مع ذلك صانعاً معها كانوا من المشركين لا من قبيل الغلاة، كما أنّهم لو أثبتوا مع عبادتهم إياها صانعاً لها كانوا ممّن كفر بإنكار بعض الضروريات.

في نجاسه المجسمه

وأطلق في المنتهى (١) نجاسه المجسمه وقضيه عدم الفرق بين المجسمه حقيقه، وهم القائلون بكونه جسماً كالأجسام، وبين المجسمه بالتسميه؛ أي القائلين بأنّه جسم لا كالأجسام، لكن قيده في البيان (٢) والمسالك (٣) «بالحقيقه» وقضيته طهاره المجسمه بالتسميه، وهو الأقوى، للأصل و العمومات وما دلّ على طهاره المسلمين المتحقّق إسلامهم بإبراز الشهادتين، السالمه عن معارضه ما يقتضى الكفر المنجّس. ويؤيده ما اشتهر من نسبه ذلك إلى هشام بن الحكم، وهو من أجلاء أصحابنا ومتكلميههم، (٤) وعن المرتضى في الشافى: «فأما ما رمى به هشام بن الحكم من القول بالتجسيم فالظاهر من الحكايه عنه القول بجسم لا كالأجسام، ولا خلاف في أنّ هذا القول ليس بتشبيه ولا ناقض لأصل ولا معترض على فرع، وأكثر أصحابنا يقولون: إنّّه أورد ذلك على سبيل المعارضه للمعتزله، فقال لهم: إذا قلت إنّ القديم تعالى شأنه شيء لا كالأشياء فقولوا: إنّّه جسم لا كالأجسام» (٥) انتهى. (٦)

قلت: بل قد يمنع كفرهم حتّى لو سلّم استلزام تلك الدّعوى الحدوث في نفس الأمر، إلا أنّهم لم يعترفوا به بزعمهم، إذ المدار في إنكار الضرورى التصريح به لا اللزوم الذى لم يعترف به الخصم.

و منه يعرف وجه طهاره المجسمه ولو بالحقيقه أيضاً إذا لم يعترفوا بذلك اللزوم،

١- (١). منتهى المطلب، الطهاره، ج ١، ص ١٦٨.

٢- (٢). البيان، الطهاره، ص ٣٩.

٣- (٣). مسالك الأفهام، الطهاره، ج ١، ص ٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٥١.

٥- (٥). الشافى، ج ١، ص ٨٣ و ٨٤.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٥٢.

لأتحداهما حينئذ في المقتضى، وعدم المانع، وعليه يحمل ما ورد بكفر المشبهه، كقول الرضا عليه السلام: «من قال بالتشبيه و الجبر فهو كافر» (١) بناءً على أن المجسمه من المشبهه.

و قد نصّ على نجاستهم في البيان (٢) لكن مع التقييد بالحقيقه كالمجسمه فيبقى من قال بالتجسيم أو التشبيه مجرداً عن دعوى الحدوث ونحوه على مقتضى أصل الطهاره وعموماتها وما دلّ على طهاره المسلم، اللهم إلا أن يدعى القول بهما في نفسه وحد ذاته من دون نظر إلى لازمه قد علم بطلانه بالضروره من الدين، وفيه منع، سيما بعد توهمه من ظواهر الكتاب و السنّه، كقوله تعالى: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى (٣) ونحوه.

فيكون المدار حينئذ في كفر هذه الفرق من المسلمين أنهم إن صرحوا بالتزام ما يرد على مذاهبهم مما علم بطلانه بالضروره من الدين، أو كانت نفس دعواهم كذلك حكم بكفرهم وإلا فلا، من غير فرق بين المجسمه وغيرهم. (٤)

٨٦/٦

في حكم المجبره

و أمّا المجبره فعن المبسوط (٥) نجاستهم، وهو لا يخلو من وجه لقول الرضا عليه السلام: «القائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك» (٦) وقول الصّيداق عليه السلام: «إنّ الناس في القدر على ثلاثه أوجه: رجل يزعم أنّ الله تعالى أجبر الناس على المعاصي، فهذا قد أظلم الله في حكمه، فهو كافر، ورجل يزعم أنّ الأمر مفوض إليهم، فهذا قد أوهن الله في سلطانه فهو كافر» (٧) الخبر.

ولقوله تعالى: سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّثْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا... (٨) إذ ذلك مذهبهم بعينه. (٩)

ص: ٤٤٨

١- (١). عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١٤٢، ح ٤٥.

٢- (٢). البيان، الطهاره، ص ٣٩.

٣- (٣). طه، ٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٥٣.

٥- (٥). المبسوط، الطهاره، حكم الأوالى و الأوعيه و الظروف، ج ١، ص ١٤.

٦- (٦). عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١٢٤، ح ١٧.

٧- (٧). الخصال، باب الثلاثه، ص ١٩٥، ح ٢٧١.

٨- (٨). الأنعام، ١٤٨.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٥٤.

ومن ذلك كله يعلم الحال في المفوضه، لكن عن الأستاذ «إن ظاهر الفقهاء طهارتهم، وإن كان في الأخبار تصريح بشركهم وكفرهم» (١) انتهى.

ولعلك بعد الإطلاع على ما عرفت تستغنى عن إطالة الكلام في أحوال الفرق المخالفه من المسلمين، إذ الضابط في كفرهم إنكار ضروري الدين أو ما نصّ على كفرهم منها.

في حكم الساب للنبي و الأئمه عليهم السلام

وأما الساب للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ الزَّهْرَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ، أَوْ الْهَاتِكِ لِحَرَمِهِ الْإِسْلَامِ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، فَلَمْ أَعْرِفْ مِنْ نَصِّ عَلَى نَجَاسَتِهِمْ هُنَا عِدَا شَيْخَانَا فِي كَشْفِ الْغَطَاءِ، (٢) وَهُوَ جَيِّدٌ فِي الثَّانِي لَمَّا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ مِنْ تَحَقُّقِ الْإِرْتِدَادِ بِهِ، وَلَا يَخْلُو مَنْ تَأْمَلُ فِي بَادِي النَّظَرِ فِي الْأَوَّلِ إِذَا فَضَّضَ دَخُولَهُ فِي النَّاصِبِ، لِعَدَمِ الدَّلِيلِ الصَّالِحِ لِقَطْعِ الْأَصُولِ، وَالْعُمُومَاتِ، وَمَا دَلَّ عَلَى طَهَارَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَاسْتِحْقَاقِهِ الْقَتْلَ أَعَمَّ مِنَ الْحُكْمِ بِكُفْرِهِ الْمُسْتَلْزَمِ لِنَجَاسَتِهِ، إِذْ لَعَلَّهُ لِكُونِهِ حَدًّا مِنَ الْحُدُودِ، كَمَا يَقْتُلُ مَرْتَكِبَ الْكِبَائِرِ (٣) فِي الثَّلَاثَةِ وَغَيْرِهِ.

في حكم المخالف

وربما يلحق بهم سب بقيه المعصومين من الأنبياء السابقين و الملائكة المقربين عليهم السلام. ولا يندرج في الضابط المذكور معتقد خلاف الحق من فرق المسلمين. كجاحد النص على أمير المؤمنين عليه السلام، وهو في محله؛ لأن الأقوى طهارتهم في مثل هذه الأعصار، وفاقاً للمشهور بين الأصحاب، بل يمكن تحصيل الإجماع، بل لعله ضروري المذهب للسيره القاطعه من سائر الفرقه المحقه في سائر الأعصار و الأمصار، وللقطع بمخالطه الأئمه المرضيين عليهم السلام وأصحابهم لهم حتى لرؤسائهم ومؤسسى مذهبهم على وجه يقطع بعدم كونه للتقيه، مع أن الأصل عدمها فيه، وإلا لعلم كما علم ما هو أعظم منه من السب و البراءه ونحوهما، وللنصوص المستفيضه، (٤) بل

١- (١). نقله عنه تلميذه في مفتاح الكرامه، الطهاره، أنواع النجاسات، ج ١، ص ١٤٣.

٢- (٢). كشف الغطاء، ما يتطهر منه من النجاسات، ص ١٧٣.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٥٦.

٤-٤ (٤). راجع قرب الإسناد، ص ١١؛ وسائل الشيعة، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات.

المتواتره فى حلّ ما يوجد فى أسواق المسلمين و الطّهاره مع القطع بندره الإماميه فى جميع الأزمنه؛ سيما أزمه صدور تلك النصوص، فضلاً عن أن (١) يكون لهم سوق يكون مورداً لتلك الأحكام المزبوره، فهو من أقوى الأدله على الطهاره.

١٠٥/٦

فى حكم الفرق المخالفه من الشيعه

ومن جميع ما ذكرنا يظهر لك الحال فى الفرق المخالفه من الشيعه من الزيديه و الواقفيه وغيرهم، إذ الطّهاره فىهم أولى من المخالفين قطعاً، لكن عن الكشّى أنّه روى بسنده إلى عمر بن يزيد (٢) قال: «دخلت على الصادق عليه السلام فحدثنى ملياً فى فضائل الشيعه، ثم قال: إنّ من الشيعه بعدنا من هم شرّ من الناصب، فقلت: جعلت فداك، أليس هم يتحلون مودّكم ويتبرؤون من عدوّكم؟ قال: نعم، قلت: جعلت فداك، بين لنا لنعرفهم، قال: إنّما هم قوم يفتنون يزيد ويفتنون بموسى». إلى غير ذلك من الأخبار المشعره بنجاستهم، (٣) إلاّ أنّهم لا يخفى قصورها فى جنب ما سمعته من الأدله السابقه التى يمكن جريانها بل وغيرها هنا، والله أعلم.

و أمّا المستضعف من كلّ فرقه فلتمام البحث فيه موضوعاً وحكماً مقام آخر، وإن كان اللذى يقوى فى النفس الآن، ويعضده السيره و العمل إجراء حكم فرقه عليه.

وليس من الكافر ولد الزنا قطعاً، كما هو المشهور بين الأصحاب، بل لعلّه إجماعى.

بل هو لازم ما فى الخلاف (٤) من الإجماع على تغسيله و الصّلاه عليه، بل حكى عنه دعوى الإجماع على الطّهاره، و هو الحجّه بعد اعتضاده بالسيره القاطعه. (٥)

والأخبار المستدلّه لنجاسه ولد الزنا، قاصره عن إثبات خلاف ما هو مقتضى اصول المذهب وقواعده المعول عليها هنا عند سائر أصحابنا، قابله للحمل على إرادته الخبث الباطنى المانع من توفيقه، لإظهار الإيمان غالباً، وعلى كراهه مباشره سوره. (٦)

ص: ٤٥٠

١- (١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٥٧.

٢- (٢). رجال الكشّى، ج ٢، ص ٧٥٩، ح ٨٦٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٦٧.

٤- (٤). الخلاف، الجنائز، ج ١، ص ٧١٣ و ٧١٤.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٦٨.

٦- (٦). المصدر، ص ٧٠.

(وفى)نجاسه(عرق الجنب من الحرام)ولو مع عدم الإنزال حين الفعل أو بعده.

(وعرق الإبل الجلالة و المسوخ) كالفرد و الدب(خلاف)بين الطائفه، أميا الأول فلشهره العظيمه، بل فى الخلاف (١)الإجماع عليه، بل عن الأمالى (٢):إنّ من دين الإماميه الإقرار به، و هو كسابقه إجماع أو أعلى منه.

فهما الحجّه حينئذ بعد اعتضادهما بالشهره المحكيه، وبما فى الفقه الرضوى:«إن عرقت فى ثوبك وأنت جنب وكانت الجنابه من حلال، فتجوز الصلاه فيه، و إن كانت حراماً، فلا تجوز الصلاه فيه حتّى يغسل». (٣)

وبما فى البحار:«قال على بن مهزيار...قلت:أريد أن أسأله(أبا الحسن عليه السّلام)عن الجنب إذا عرق فى الثوب...قال عليه السّلام:إن كان عرق الجنب فى الثوب وجنايته من حرام لا تجوز الصلاه فيه، و إن كانت جنايته من حلال فلا بأس...» (٤). (٥)

قلت:لكن عدم حجّيه الرضوى عندنا، وقصور دلالة الباقي-لأعميه حرمة الصّلاه من النّجاسه وخلوّ الكتب المعتمده عنها-وعدم ورود خبر يعضدها من النّبي صلّى الله عليه و آله و الأئمه الماضين عليهم السّلام-يمنع من تحكيماها على ما دلّ على الطّهاره من الأصل، بل الأصول و العمومات، خصوصاً الوارد منها فى الأسار.

فانحصر الخلاف حينئذ فى الصدوقين، ومن هنا نسب القول بالطّهاره فى المختلف (٦)والذكري (٧)المشهور. (٨)

فبان لك حينئذ قوّه القول بالطّهاره إلّا أنّ الإحتياط لا ينبغى تركه فى سائر ما اشترط بالطّهاره، خصوصاً الصّلاه.

ص: ٤٥١

١- (١). الخلاف، الصلاه، ج ١، ص ٤٨٣.

٢- (٢). الأمالى للصدوق، المجلس الثالث و التسعون، ص ٥١٠ و ٥١٦.

٣- (٣). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٣، ص ٨٤.

٤- (٤). بحار الأنوار، باب ٧ من أبواب النجاسات، ج ٨٠، ص ١١٧، ح ٥.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٧٣.

٦- (٦). مختلف الشّيعه، الطّهاره، النجاسات و أحكامها، ص ٥٧.

٧- (٧). ذكرى الشّيعه، الطّهاره، فى النجاسات، ص ١٤.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٧٥.

في حكم عرق الإبل الجلالة

و أمّا الثاني: هو عرق الإبل الجلالة، فنجاسته ربّما نسب إلى ظاهر الكليني لروايته ما يدلّ عليها، بل في الرياض: «أنّه الأشهر بين القدماء»، (١) ولقول الصّادق عليه السّلام: «لا- تأكلوا لحوم الجلالة، وإن أصابك من عرقها فاغسله». وفي حسن حفص بن البختری: «لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة و إن أصابك من عرقها فاغسله (٢)». (٣)

وطهارته صريح بعضهم و هو الأقوى، لنسبته إلى الشّهره من غير تقييد، بل عن كشف الالتباس (٤) أنّ القول بالنّجاسه للشيخ، و هو متروك للأصل، بل الأُصول لطهارته قبل خروجه إلى مسمّى العرق، فيستصحب حينئذ، والعمومات خصوصاً ما دلّ منها على طهاره سؤرها، وأنّه تابع لطهاره الحيوان، إذ هي طاهره العين في حال الجلل اتّفاقاً، فيكون عرقها طاهراً، إمّا لاقتضاء ما دلّ على طهارتها من الإجماع، و إمّا لاقتضاء ما دلّ على طهاره سؤرها لملازمته للحيوان غالباً. (٥)

في حكم المسوخ

و أمّا الثالث: هو المسوخ، فالمشهور طهاره ما عدا الكلب و الخنزير منها عيناً وسؤراً ولعاباً، شهرةً كادت تكون إجماعاً، ويدلّ عليها الأصل و العمومات، وما دلّ على طهاره سؤرها من صحيح البقباق (٦) وغيره (٧) وعلى طهاره (٨) العاج و عظام الفيل (٩) ونحو ذلك.

فما عن المراسم وغيره من نجاسه لعابها ضعيف، لا نعرف له مأخذاً يعتدّ به.

فبان لك من ذلك حينئذ أنّ قول المصنّف: «والأظهر الطّهاره» في محلّه بالنّسبه للجميع، أي عرق الجنب من الحرام و الإبل الجلالة و المسوخ.

١- (١). رياض المسائل، الطّهاره، في النّجاسات، ج ١، ص ٨٦.

٢- (٢). الكافي، باب لحوم الجلالات و بيضهنّ، ج ٦، ص ٢٥٠، ح ١.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٥١، ح ٢.

٤- (٤). كشف الالتباس، الطّهاره، ص ٢١١ (مخطوط).

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٧٨.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطّهاره، باب ١٠، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٢٩.

٧- (٧). المصدر.

٨- (٨). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٧٢ من أبواب آداب الحمام.

٩- (٩). راجع الكافي، باب التمشط، ج٦، ص٤٨٩، ح١١.

والمراد بالمسوخ: حيوانات على صورته المسوخ الأصليه، وإلاّ- فهي لم تبقى أكثر من ثلاثة أيام، كما رواه الصّيدوق في الفقيه، (١) وعددها نيف وعشرون: الضبّ و الفأره و القرد و الخنازير و الفيل و الذئب و الأرنب و الوطواط و الجريث و العقرب و الدّب و الوزغ و الزّنبور و الطّاووس و الخفّاش و الزّمير و المار ماهي و الوبر و الورس و الدّعوس و العنكبوت و القنفذ (٢) وسهيل و الزّهره، وهما دابّتان من دوابّ البحر.

(و) أمّا (ما عدا ذلك) من جميع ما ذكرناه و ذكر المصنّف (فليس بنجس) عينا (و إنّما تعرض له النّجاسه) بلا خلاف يعتدّ به.

والدّود و الصراصير ونحوها المتولّده من الميتة أو العذره، طاهره، للأصل و العمومات، وما دلّ (٣) على طهاره ميتة ما لا نفس له، وسأل عليّ بن جعفر أخاه «عن الدّود يقع من الكنيف على الثوب يصلّي فيه، قال: لا بأس إلّا أن ترى فيه أثراً فتغسله». (٤)

و أمّا الحديد فظاهر إجماعاً بل ونصوصاً، (٥) بل كاد يكون ضرورياً فما في بعض الأخبار (٦) ممّا يشعر بنجاسته مطّرح أو محمول على إرادته غير المعنى المتعارف منها. (٧)

في حكم البول و التروث

١٣٥/٦

(و) لا- شيء من بول وروث ما يؤكل لحمه معتاداً أو لا- بنجس عندنا، نعم (يكره بول البغال و الحمير و الدّوابّ) لقاعده دوران النّجاسه و الطّهاره على حرمة اللحم و حلّيته المستفاده من النّصوص المستفيضة (٨) المعتبره، مضافاً إلى ما في المقام من الأخبار، منها خبر الأعز النّخاس قال للصادق عليه السّلام: «إنّي اعالج الدّواب، فربّما خرجت بالليل و قد بالت

ص: ٤٥٣

١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب الصيد و الذبائح، ج ٣، ص ٣٣٧، ح ٤١٩٨.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٨٢.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٥ من أبواب النجاسات.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ٥٥.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٨٣ من أبواب النجاسات، الخبر الذي رواه الصدوق في كتاب من لا- يحضره الفقيه، ج ١، ص ٦٣، ح ١٤٠.

٦- (٦). المصدر، الباب ١٤ من أبواب نواقض الوضوء.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٨٤.

٨- (٨). راجع وسائل الشيعه، الباب ٩ من أبواب النجاسات.

وراثت، فتضرب إحداها بيدها فينضح على ثوبى، فقال: لا بأس به» (١).

وهى و إن كان فى مقابلها أخبار (٢) فيها الصّحيح و الموثّق وغيرهما، تضمّنت الأمر بغسل الثوب من أبوال الثلاثة، بل ومطلق الدّابه بل وأرواثها، لكنّها لمكان القطع بعدم غفله الأصحاب عنها، أعرضوا عنها ورجّحوا غيرها عليها، فحملوا الأمر (٣) فيها على إرادته التخلّص عن الكراهه.

وليشهد له خبر زراره عن أحدهما: «فى أبوال الدّواب تصيب الثّوب فكرهه، فقلت: أليس لحومها حلالاً؟ قال: بلى، ولكن ليس ممّا جعله الله للأكل» (٤) وفيه إشعار بإرادته مطلق مباح اللحم و إن لم يكن متعارفاً، من قولهم ما يؤكل لحمه. (٥)

ص: ٤٥٤

١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما ينجس الثوب و الجسد، ج ١، ص ٧٠، ح ١٦٤.

٢- (٢). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ج ٢٠، ص ١٠٠٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٨٨.

٤- (٤). الكافي، باب أبوال الدوابّ و أرواثها، ج ٣، ص ٥٧، ح ٤.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٨٨.

(القول) الثانى (فى أحكام النجاسات):

١. (تجب) شرعاً وشرطاً أو شرطاً لا شرعاً (إزاله) عين (النجاسات) وما يتنجس بها كالماء ونحوه، بالمزيل الشرعى من غسل ونحوه، أو العقلى كالقرض والإحراق ونحوهما (عن) ما تنجس بها (من الثياب) المعتاد لبسها أو لا كالتستر بلحاف ونحوه، عدا ما استثنى من القلنسوه ونحوها ممّا سيأتى (و) ظاهر (البدن) حتى الظفر والشعر منه (للصلاه) الواجبه و المندوبه، لاشتراط صحتها بذلك بالإجماع و النصوص الداله على إعادته الصلاه من البول و المنى و الخمر و النيذ و الدموعذره الإنسان و السنينور و الكلب ونحوها المتممه بعدم القول بالفصل. (١)

٢. (و) كذا تجب إزاله النجاسات على نحو ما تقدم (للطواف) واجبه و مندوبه فى كتاب الحج، وإن كان لم أجد فيه خلافاً هنا، بل عن حجّ الخلاف (٢) والغنيه (٣) الإجماع عليه، مضافاً إلى ما ورد من أن «الطواف فى البيت صلاه» (٤) الدالّ على مساواته لها فى سائر الأحكام، سيما المعروفه كالطهاره من الحدث و الخبث ونحوهما. (٥)

ص: ٤٥٥

١- (١). المصدر، ص ٨٩.

٢- (٢). الخلاف، الحجّ، ج ٢، ص ٣٢٢.

٣- (٣). الغنيه، (ضمن الجوامع الفقهيّه)، الحجّ، فى الطواف، ص ٥١٦.

٤- (٤). مستدرک الحاكم، ج ١، ص ٤٥٩؛ سنن البيهقى، ج ٥، ص ٨٧؛ و الجامع الصغير للسيوطى، ج ٢، ص ٥٧.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٩٣.

٣. (و) تجب أيضاً إزالته المذكوره (لدخول المساجد)، لما في الذخيره (١) عن الشَّهيد الظَّاهر أنَّه إجماعى، واعتضاده أيضاً بالخبر المشهور عملاً وروايه «جنَّبوا مساجدكم النَّجاسه». (٢)

كما أنَّه قد يؤيده أيضاً ما ورد (٣) في منع المجانين و الصبيان عنها، ومنع الجنب (٤) والحائض عن المكث فيها، (٥) بل يمكن دعوى أولويه رفع الخبث من رفع الحدث، إلى غير ذلك.

فما عساه يظهر من بعض متأخري المتأخرين من التأميل والتردد في أصل الحكم المذكور في غير محلّه، لما عرفت من الأدلّه السَّابِقه يمكن دعوى تحصيل الإجماع. إنَّما البحث في الفرق بين المتعدّيه وغيرها، فظاهر عطف المصنّف وغيره عدم الفرق بينهما، لإطلاق الأدلّه السَّابِقه من الآيه و الزوايه، ودعوى صدق المجانبه بعدم التلوّث، كما ترى.

خلافاً للشَّهيدين وغيرهما، فخصّوا المنع بالملوَّثه، اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن، ولجواز اجتياز الحائض و الجنب وأخذهما ما فيه مع ملازمه النَّجاسه غالباً، ولظهور أدلّه المستحاضه في دخولها المساجد بعد أفعالها. (٦)

وفيه منع انحصار الدليل في المتيقن، بل يكفي الظهور المذكور، كما في غيره من الأحكام ومنع دخولهما مستصحين للنَّجاسه أولاً، وإطلاق دليل جواز الاجتياز مثلاً. يراد به من حيث الحدث الحيضى مثلاً، وتسليمه ثانياً مع دعوى استثنائه بخصوصه كالحدث.

فلا ريب أنَّ الأول أحوط إن لم يكن أقوى، خصوصاً فيما ظهر فيه انتهاك الحرمه ومنافاه التَّعظيم. (٧)

ومن ذلك كلّه يعلم وجوب إزاله النَّجاسه عن المسجد لو كانت ممّا علم حرمه إدخالها من غير فرق بناءً على ما ذكرنا بين أرض المسجد وفرشه وفضائه وغيرهما.

ص: ٤٥٦

١- (١). ذخيره المعاد، الطهاره، ص ١٥٦.

٢- (٢). تذكره الفقهاء، الصلاه، مكان المصلّى، ج ١، ص ٩١.

٣- (٣). راجع وسائل الشَّيعه، الباب ٢٧ من أحكام المساجد، ج ٣، ص ٥٠٧.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٩٤.

٥- (٥). راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٧، ج ١، ص ٣٧١، ح ٢٥.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٩٥.

٧- (٧). المصدر، ص ٩٦.

ثم إن وجوب الإزالة على الفور بلا خلاف، بل لعله إجماعى.

قلت: لا ينبغي التأمل فى الفورىة، لما عرفت ولكون منشأ الوجوب هنا التعظيم (١) الذى ينافيه التراخى؛ ولأن المراد بوجوب الإزالة هنا إنما هى حرمة الإبقاء المستفاده من الأدلة السابقة الشاملة لسائر الأوقات، ولو تركه وصلى مع السعة فى صحه صلاته وفسادها البحث المعروف فى الأصول.

وعلى الكفاية بلا خلاف أيضاً، بل لعله إجماعى، لتوجه الخطاب إلى الجميع مع القطع بعدم إرادته الوجوب العينى.

وأحق الشهيدان وغيرهم بالمساجد الضرائح المقدسه و المصحف المعظم، فيجب إزاله النجاسه عنه، كما يحرم تلويثه أو مطلق المباشرة، و هو جيد فيهما وفى كل ما علم من الشريعة وجوب تعظيمه وحرمة إهانته وتحقيره، كالتربة الحسينيه و السبحه وما أخذ من طين القبر للاستشفاء و التبرك به ككتابه الكفن به ونحوها. (٢)

فى وجوب إزاله النجاسه عن محل السجود

٤. (و) كذا يجب إزاله النجاسه (عن الأوانى) مقدّمه (لاستعمالها) فيما علم اشتراطه بالطهاره من المأكول و المشروب و ماء الغسل و الوضوء ونحوها بالأدلة المقرره فى محالها من الإجماع المحكى و الأخبار، (٣) مع فرض التنجس بها.

٥. ويجب إزالتها أيضاً عن محل السجود و إن لم تكن متعديه، لاشتراط طهارته من غير خلاف أجده فيه، بل نسبه بعضهم إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه، وعن الذخير (٤) نسبه للنص أيضاً.

قلت: لعل المراد به موثقه عمّار عن الصادق عليه السلام: «عن الموضع القدر يكون فى البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس، ولكن قد يبس الموضع القدر، قال: لا يصلّى عليه، وأعلم الموضع حتى تغسله» (٥). (٦)

١- (١). المصدر، ص ٩٧.

٢- (٢). المصدر، ص ٩٨.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من أبواب النجاسات.

٤- (٤). ذخيره العباد، الطهاره، ص ١٥٧.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ٨٠.

ولا يجب شيء مما ذكرنا من إزاله النجاسه لنفسه عدا إزالتها عن المسجد و إن أطلق في النصوص (١) الأمر بغسل الثوب مثلاً إلا أنه من المقطوع به عدم إرادته منه.

١٦٠/٦

في العفو عن دم القروح و الجروح

(وعفى) بالنسبه للّصّيه لاه قطعاً و الطّواف، بل و المساجد في وجه (في الثّوب و البدن عمّا يشقّ التحرّز منه) ويعسر (من دم القروح و الجروح التي لا ترقى) أي لا ينقطع دمها بل يكون سائلاً (و إن كثرت) بلا خلاف أجده، بل عليه الإجماع، لنفى الحرج وإرادة الله اليسر، وأنه لا يكلف نفساً إلاّ وسعها، وللنصوص المستفيضه، كصحيح ابن مسلم عن أحدهما: «سألته عن الرّجل يخرج به القروح فلا تزال تدمي، كيف يصلّي؟ فقال: يصلّي و إن كان الدّماء تسيل» (٢). (٣)

وظاهره عدم اعتبار شيء مما اعتبره المصنّف من المشقّه وعدم رقي الدّم العفو عنه، (٤) بل هو معفوّ إلى مسّمي البرء عرفاً. وكيف كان فاستمرار العفو إليه مطلقاً هو الأقوى. (٥)

ودعوى ظهورها في العفو في صورته حصول المشقّه خاصّه لا شاهد لها إلاّ موثّق سماعه: «سألته عن الرّجل به القروح و الجروح فلا يستطيع أن يربطه ولا يغسل دمه، قال: يصلّي ولا يغسل ثوبه إلاّ كلّ يوم مرّه، فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كلّ ساعه»، (٦) و هو مع إضماره قاصر عن معارضه ما تقدّم من وجوه، سيما مع انحصار دلالاته بمفهوم التعليل و الوصف.

فظهر حينئذ أنه لا شاهد لاعتبار المشقّه الشخصيه في العفو عن هذا الدّم يعارض الأدلّه السّابقه حتّى في المنقطع منه انقطاع فتره لا انقطاع برء، من غير فرق بين سعتها للّصّيه لاه وعدمها، كما أنه لا شاهد لاعتبار دوام السيّلان أو هو مع الانقطاع فترات (٧) لا تسع الصّلاه، أو هما مع مشقّه الإزاله في العفو عن هذا الدّم.

ص: ٤٥٨

١- (١). راجع الكافي، ج ٣، ص ٥٣ و ٥٤، ح ١-٣؛ و تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥١ و ٢٥٢، ح ١٢ و ١٤.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٣١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٠٠.

٤- (٤). المصدر، ص ١٠١.

٥- (٥). المصدر، ص ١٠٢.

٦- (٦). الكافي، باب الثوب يصيبه الدم و المده، ج ٣، ص ٥٨، ح ٢.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٠٥.

ودعوى الإقتصار على المتيقن من العفو بعد إطلاق الأدلة الثابت حجّيته بالعقل و النقل لا ترجع إلى محصل معتبر، كالقياس على المستحاضه أو المسلوس لو سلم ذلك في المقيس عليه.

ومن هنا كان القول بإيجاب التعصّب أو التخفيف أو الإبدال للثوب مع عدم المشقّه ضعيفاً منافياً لظاهر الأدلة إن لم يكن صريحها.

نعم، يمكن القول باختصاص العفو عنه بغير ما تعدّى منه عن محلّ الصّور من الثوب و البدن، إلاّ أنّه لا يخفى انصراف الإطلاق إلى ما ذكرنا.

لكن الإنصاف أنّ القول بالعفو مع التعدّي أيضاً إلى ما يتعارف من تعدّي غير المتحفّظ عن تعدّيه، وإن لم يكن من محالّ الصّور لا يخلو من قوه، لإطلاق الأدلة وخلوّها عن الأمر بالتحفّظ عنه، بل ظاهرها التوسعه في أمره. (١)

وكذا لا يبعد القول بالعفو عمّا تنجّس به من الأمور التي يندر انفكاكها غالباً كالعرق ونحوه و إن كانت نجسه كالدم، لخلوّ الأدلة عن التحرّز عنها.

نعم، لو باشر هذا الدّم نجاسه اخرى ولو دماً، بل ولو دم قرح لكن من شخص آخر أو متنجّساً بذلك، اتّجه القول بعدم العفو حينئذ، لإطلاق أدله الاجتناب من غير معارض حتّى في الأخير، إذ ثبوت العفو بالنسبه إلى شخص لا يسرى إلى آخر قطعاً.

في العفو عمّا دون الدرهم

١٧١/٦

(و) كذا عفى (عمّا دون الدرهم) وقيده بعضهم بالوافى و آخر بـ (البغلي) ولعلّهما بمعنى (سعه) لا وزناً (من الدّم المسفوح الذي ليس أحد الدماء الثلاثة) في الثوب إجمالاً، بل و البدن أيضاً. (٢)

فلا يقدر بعد ذلك اختصاص ما ورد (٣) من الأخبار هنا في الثوب سيما مع كون ذلك في أسئلتها، بل قد يظهر من التأمل في أجوبتها إرادته بيان قاعده لا تختصّ به، وأنّه من باب المثال، خصوصاً حسن ابن مسلم، (٤) بل لعله من العام الذي لا يخصّه مورده من السّؤال. (٥)

(و) الزّوايات صريحه في أنّ (ما زاد عن ذلك) أي الدرهم (تجب إزالته إن كان

ص: ٤٥٩

١- (١). المصدر، ص ١٠٦.

٢- (٢). المصدر، ص ١٠٧.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعة، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات؛ وسيأتى التعرّض لها من خلال البحث.

٤-٤ (٤). راجع الكافي، ج ٣، ص ٥٩، ح ٣.

٤-٥ (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٠٨.

مجتمعاً) و هو كذلك لها، وللإجماع، ولإطلاق ما دلّ (١) على نجاسة الدّم ووجوب التطهير منه ومن غيره من النجاسات للصلاة.

بل ظاهر المتن ذلك في مقدار الدرهم أيضاً. وفاقاً لصريح جماعه ممّن اقتصر في تقدير العفو عنه على ما دون الدرهم، وعن الخلاف الإجماع عليه. (٢)

و لصحيح ابن أبي يعفور قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: الرّجل يكون في ثوبه نقط الدّم لا يعلم به، ثمّ يعلم به، فينسى أن يغسله، فيصلّي ثمّ يذكر بعد ما صلّى، أيعدّ صلاته؟ قال: يغسله ولا يعيدّ صلاته، إلاّ أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً يغسله ويعيد الصّلاه» (٣). (٤)

والرّضوى: «إن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصّلاه فيه ما لم يكن مقدار درهم واف» (٥) إلى آخره.

والمروى من كتاب علي بن جعفر عن أخيه قال: «و إن أصاب ثوبك قدر دينار من الدّم فاغسله، ولا تصلّ فيه حتّى تغسله» (٦) إلى آخره، والدينار كما في الوسائل سبعة الدرهم تقريباً.

خلافاً (٧) لسائر، فيعفى عنه كالأقلّ للأصل ومضمّر ابن مسلم، (٨) والأوّل بعد تسليمه لا يعارض الدليل فضلاً عن الأدلّه، كما أنّ الأخير يجب الخروج عن عموم المفهوم فيه بما تقدّم ممّا دلّ على الدرهم. (٩)

١٨٢/٦

في تحديد الدرهم البغلي

وكيف كان، ففي الفقيه (١٠) وغيره تقييد الدرهم بالوافي الّذى هو درهم وثلث، وقد يشهد له التّبع، بل هو بعض معقد الإجماع، ونصّ الرضوى، (١١) ولعلّه مراد بعضهم من البغلي. (١٢)

ص: ٤٦٠

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات.

٢- (٢). الخلاف، ج ١، ص ٤٧٦ و ٤٧٧.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٥٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١١٠.

٥- (٥). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٥، ص ٩٥.

٦- (٦). مسائل علي بن جعفر، ص ١٧٣، ح ٣٠٥.

٧- (٧). المراسم، الطهاره، ص ٥٥.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٢٣.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١١١.

- ١٠- (١٠). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٧١ و ٧٢، ح ١٦٥.
- ١١- (١١). راجع فقه الإمام الرضا عليه السلام، باب ٥، ص ٩٥، وما بعدها.
- ١٢- (١٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١١٣.

و يؤكد ذلك ما في الذكري: «البغلي يأسكان الغين منسوب إلى رأس البغل ضربه للثاني في ولايته بسكه كسرويه، وزنته ثمانيه دوانيق. والبغليه تسمى قبل الإسلام الكسرويه فحدث لها هذا الاسم في الإسلام. والوزن بحاله، وجرت في المعامله مع الطبريه، وهى أربعه دوانيق، فلمّا كان زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ درهماً منهما، واستقرّ أمر الإسلام على ستّه دوانيق، وهذه التسميه ذكرها ابن دريد». (١)

وما في مجمع البحرين عن بعضهم: «إنّه كانت الدرهم في الجاهليه مختلفه، فكان بعضها خفافاً، وهى الطبريه، وبعضها ثقلاً كلّ درهم ثمانيه دوانيق، وكانت تسمى العبيديه، وقيل: البغليه؛ نسبت إلى ملك يقال له رأس البغل، فجمع الخفيف و الثّقل وجعلا درهمن متساويين، فجاء كلّ درهم ستّه دوانيق، ويقال: إنّ عمر هو الذى فعل ذلك؛ لأنّه لمّا أراد جبايه الخراج طلب الوزن الثقيل، فصعب على الرعيه فجمع بين الوزنين، واستخرجوا هذا الوزن». (٢)

وهما كما ترى واضحاً الانطباق على ما ذكره الأصحاب من أنّه درهم وثلث، إذ الدرهم الذى استقرّ عليه أمر الإسلام ستّه، وهو مع ثلثه ثمانيه، فظهر إمكان دعوى تحصيل الإجماع على إرادته الوافى المسمى بالبغلي لا غيره. (٣)

فما في السرائر (٤) ممّا يوهم خلاف ذلك ليس في محلّه، قال فيها: البغلي نسبة إلى مدينه قديمه يقال لها بغل، قريبه من بابل، تجد فيها الحفّره و التّباشون دراهم واسعه، شاهدت درهماً، من تلك الدرهم و هذا الدرهم أوسع من الدينار و المضروب بمدينه السلام المعتاد.

يقرب سعته من سعه أخص الرّاحه، وقال بعض من عاصرته: إنّ المدينه و الدرهم منسوبه إلى ابن أبى البغل، رجل من كبار أهل الكوفه اتّخذ هذا الموضع قديماً و ضرب هذا الدرهم الواسع، فنسب إليه الدرهم البغلي، و هذا غير صحيح؛ لأنّ الدرهم البغليه كانت في زمن الرّسول صلّى الله عليه و آله و قبل الكوفه. (٥)

هذا كلّه لكن قد يقال: إنّّه و إن ثبت من جميع ما ذكرت إرادته البغليّ من الدرهم فى

ص: ٤٤١

١- (١). ذكرى الشيعة، الطهاره، ص ١٦.

٢- (٢). مجمع البحرين، ج ٦، ص ٦١، مادّه (درهم).

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١١٤.

٤- (٤). السرائر، الطهاره، ج ١، ص ١٧٧.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١١٦.

النَّص و الفتوى، أى الوافى الذى وزنه درهم إسلامى وثلث، إلا أنه لا يرفع الإجمال المقتضى للاقتصار على المتيقن معه، إذ المفيد لرفع ذلك بيان سعته لا وزنه، لكون المدار عليها لا عليه، وبذلك تتم دلالة الأخبار و إن أطلق فيها العفو عن قدر الدرهم. (١)

قلت: قد عرفت فيما سبق احتمال اتحاد تفسيري البغلى، و أن الاختلاف فى وجه النسبه و التسميه خاصه، و أما التقدير بعقده الوسطى فهو مع عدم معرفه المقدر ولا إرادته تقدير سعه البغلى أو الدم ضعيف جداً، والله أعلم.

لكن ومع ذلك كله فالاحتياط بعدم الزيادة على المتيقن لا- ينبغى تركه، خصوصاً فيما نحن فيه من الصّ لاه اللازم فيه ذلك، تحصيلاً للبراءه اليقينيّه، واقتصاراً فيما خالف الأصل المستفاد من وجوب إزاله النّجاسه أو الدم على المقطوع به. (٢)

١٩٢/٦

فى عدم العفو عن الدّم الثّلاثه

وإطلاق أدله الإزاله بعد العلم بتقيدها المنوع لها لا وجه للتمسك بها فيما لم يعلم أنه من موضوعها، إذ الأمر آل-بعد تخصيص الأدله و الجمع بينها- إلى وجوب إزاله الثّلاثه مطلقاً بخلاف غيرها، وإلى إزاله قدر الدرهم فما زاد دون الأقلّ.

فمتى لم يعلم كونه من الثّلاثه ولا زائداً على الدرهم لم يعلم دخوله فى أحد الإطلاقين، فمرجه حينئذ الضوابط الأخرى. (٣)

نعم لو علم أنه دم حيض، لم يعف عن قليله وكثيره بلاخلاف، لإطلاق الأمر بالتطهير من النّجاسات و الدم، بل وخصوص أمر النبى صلى الله عليه و آله و الصّ اذق عليه السّلام الحائض بغسل ثوبها منه، ففى النبوى: قال صلى الله عليه و آله لأسماء: «حتّيه ثم اقرصيه، ثم اغسله بالماء». (٤) وقال الصادق عليه السّلام: «الحائض تغسل ما أصاب ثوبها من الدّم» (٥) بل يستفاد من جمله اخرى شدّه نجاسته وغلظها. (٦)

ص: ٤٦٢

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر، ص ١١٨.

٣- (٣). المصدر، ص ١١٩.

٤- (٤). سنن أبى داود، ج ١، ص ٩٩، ح ٣٦٢؛ و كتر العمال، ج ٥، ص ١٢٨، ح ٢٦٤٣.

٥- (٥). الكافى، باب غسل ثياب الحائض، ج ٣، ص ١٠٩، ح ١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٢٠.

ويلحق به دم الاستحاضه و النفاس بلاخلاف فيه عندنا، بل في الخلاف (١) الإجماع عليه، مضافاً إلى ما دلّ على كون دم النفاس حياً احتبس، وإلى غلظ النجاسه فيه وفي الاستحاضه باعتبار حدثيتهما.

فما تفرد به المحدث البحراني في حدائقه (٢) من إلحاقهما بالمعفو عنه لإطلاق أدله العفو ضعيف جداً، إذ لا أقل من الشك في الشمول، فيبقى ما دلّ على الإزالة لا معارض له.

بل قد يشك في شمولها لدم الكلب و الخنزير فيلحقان حينئذ بدم الحيض، بل مطلق نجس العين الشامل لهما وللكافر و الميتة، فيبقى الأصل المستفاد من تلك الإطلاقات بلا معارض، مضافاً إلى موثق ابن بكير: «إن الصلاه في كل شيء حرام أكله فالصلاه في وبره وشعره وبوله وكل شيء منه فاسد، لا تقبل تلك الصلاه حتى يصلّى في غيره ممّا أحلّ الله تعالى أكله» (٣). (٤)

ولو تفشّى الدم من أحد جانبي الثوب إلى الآخر قدم واحد عرفاً، والعرف شاهد عليه. نعم، لو كان لا بالتفشّى اتجه ذلك.

هذا كله في حكم الزائد عن الدرهم، والنقص حال كون الدم مجتمعاً. (و أمّا إن كان متفرقاً) فلا إشكال، بل ولا خلاف في مساواته للمجتمع في العفو عنه مع عدم الزيادة، للأولويه وإطلاق الأدله وخصوص صحيح النقط.

نعم، هو في المتفرق الزائد عن الدرهم ف- (قيل: إنه المشهور، لكن لم أتحقّقه (هو عفو).

(وقيل: تجب إزالته) كالمجتمع (وقيل: لا يجب) إزالته (إلا أن يتفاحش) (و) الثاني لا (الأول أظهر) لأصالة وجوب إزاله النجاسه، بل و الشغل في وجهه، وإطلاق دليل المنع الشامل للمجتمع و المتفرق من الأخبار ومعاهد الإجماعات. (٥) بعد منع انصرافه للأول.

ثم إنه لا فرق على المختار من اعتبار التقدير في المتفرق بين الثوب الواحد و الثياب المتعدده، فيعتبر بلوغ مجموع ما فيها قدر الدرهم، لظهور الأدله في التعميم.

ص: ٤٦٣

١- (١). الخلاف، الصلاة، مسأله ٢٢٠، ج ١، ص ٤٧٦ و ٤٧٧.

٢- (٢). الحدائق الناظره، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ٥، ص ٣٢٨.

٣- (٣). الكافي، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه، ج ٣، ص ٣٩٧، ح ١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٢١.

٥- (٥). المصدر، ص ١٢٦.

في حكم ما لا تتم الصلاة فيه منفرداً

(ويجوز الصلاة في) كلّ ملبوس م- (مّا لا تتمّ الصلاة فيه) من الرّجل (منفرداً) لعدم تحقّق السّتر به (وإن كان فيه نجاسه لم يعف عنها في غيره) ممّا يتمّ الصّلاه به منفرداً بلا خلاف، بل عليه الإجماع، وهو الحجّه بعد النّصوص المستفيضة: كقول أحدهما كما في موثّق زراره: «كلّ ما كان لا تجوز الصّلاه فيه وحده فلا بأس أن يكون عليه الشّيء مثل القلنسوه و التّكّه و الجورب». (١)

والصّيادق عليه السّلام في مرسل عبد الله بن سنان: «كلّ ما كان على الإنسان أو معه ممّا لا يجوز الصّلاه فيه وحده فلا بأس أن يصلى فيه و إن كان فيه قدر، مثل القلنسوه و التّكّه و الكمره و النعلو الخفّين وما أشبه ذلك» (٢). (٣)

نعم، لا يلحق بها العمامه قطعاً و إن عدّها منها في الفقيه (٤) تبعاً للرّضوى (٥) لكونها ممّا لا تتمّ الصّلاه. فتبقى على أصله الإزالة. (٦)

ثمّ لا فرق في النّجاسه بين القليله و الكثيره، ولا بين دم الحيض وغيره، ولا بين كون النّجاسه من نجس العين وغيره، لظاهر النّصوص و الفتاوى، لكن قد يتأتّى البحث السّابق في الدّم، فلا يعفى عن مثل الأخير، بل كلّ نجاسه من غير المأكول لالنّجاسه، بل لحصول مانع آخر، وهو فضله غير المأكول، ولا دليل على العفو عنها، لعدم التّلازم بعد اختلاف الحثّيتين مع غلظ النّجاسه كدم الحيض وأخويه.

قلت: إلا أنّ ظاهر الأصحاب و النّصوص هنا عدم اعتبار الحثّيه و الغلظ المذكورين، بل هو صريح بعضهم، وهو يؤيد ما تقدّم لنا سابقاً، كما أنّه منه بمفهوم الموافقه يستفاد حينئذ العفو عن فضله غير المأكول غير النّجسه على القلنسوه ونحوها ممّا لا تتمّ الصّلاه به. (٧)

وكذا لا فرق فيما لا تتمّ فيه الصّلاه بين كونه من جنس السّاتر كالقلنسوه ونحوها وعدمه

ص: ٤٤٤

١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٣٥٨، ح ١٤.

٢- (٢). المصدر، باب ١٢، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٩٧.

٣- (٣). المصدر، ص ١٢٩.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما ينجس الثوب و الجسد، ج ١، ص ٧٣، ح ١٤٧.

٥- (٥). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٥، ص ٩٥.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٢٩.

٧- (٧). المصدر، ص ١٣٠.

كالحلى من الخاتم و الخخال و السوار و الدملج و المنطقه و السيف و السكين ونحوها بعد صدق اسم الملبوس لعموم الأدله،فليس العفو عن نجاستها حينئذ مبنياً على جواز حمل النجس فى الصلاه.

لكن يمكن المناقشه فيه بدعوى مجازيه إطلاق اسم الملبوس على أكثرها إن لم يكن جميعها،خصوصاً فى السيف و السكين ونحوهما،فمع فرض تنزيل أدله العفو على إرادته الملبوس دون المحمول لا تشملها حينئذ،اللهم إلا أن يمنع عدم صدق اللبس عليها حقيقه،أو يراد بالملبوس هنا ما يشملها بقريته ذكر الخف و النعل و التكه و الكمره،هذا كله إن لم نقل بجواز حمل المتنجس فى الصلاه غير الثوب ونحوه مما تتم به الصلاه،والأفلا إشكال فى العفو عنها. (1)

فى اعتبار العصر فى غسل الثياب

٢٢٢/٦

(وتعصر الثياب)ونحوها مما يرسب فيها الماء(من النجاسات كلها)إذا غسلت بالقليل،للشك فى زوال النجاسه المستصحبه بدونه الناشئ من فتوى المشهور نقلاً وتحصيلاً به،و إن اقتصر بعضهم على ذكره فى البول،بل فى الحدائق (2)نفى خلاف يعرف فيه.ومن احتمال اعتبار العصر فى مسمى غسل الثياب ونحوها بالقليل،وأنه بدونه صب لا غسل.

وربما يومئ إليه مقابلته بالصب فى حسن الحلبي قال:«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبى،قال:تصب عليه الماء،فإن كان قد أكل فاغسله بالماء غسلًا» (3)الحديث،لعدم صلاحيه مائز بينهما إلا العصر،بل إن لم نقل بدخوله فى مسماه فهو من لوازمه العرفيه التى يفهم إرادته من الأمر بالغسل عرفاً. (4)

نعم،لا يعتبر أعلى أفراد العصر قطعاً كما لا يكتفى بأداناه المخرج شيئاً ما.

والمروى فى البحار (5)عن دعائم الإسلام عن على عليه السلام قال:«فى المنى يصيب الثوب

ص: ٤٤٥

١- (١). المصدر، ص ١٣١.

٢- (٢). الحدائق الناضره، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ٥، ص ٣٦٥.

٣- (٣). الكافى، باب البول يصيب الثوب أو الجسد، ج ٣، ص ٥٦، ح ٦.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٣٩.

٥- (٥). دعائم الإسلام، ذكر طهارات الأبدان و الثياب و الأرضين، ج ١، ص ١١٧؛ و بحار الأنوار، باب ٥ من أبواب النجاسات، ج ٨٠، ص ١٠٥، ح ١٢.

يغسل مكانه، فإن لم يعرف مكانه وعلم يقيناً أنه أصاب الثوب غسله كله ثلاث مرّات، يفرّك في كلّ مرّة ويغسل ويعصر» (١) إلى آخره.

ولعلّ الأقوى وجوب تعدّده بناءً عليه في متعدّد الغسل، فيعصر بعد كلّ غسله، لتوقّف يقين الطّهارة عليه، وخبر الدّعائم، بل ينبغي القطع به على القول بدخوله في مسمّى الغسل وأنّه الفارق بينه وبين الصّبّ.

لكن قضيه إطلاق الأكثر الإكتفاء بالمرّة كصريح الرضوى. (٢) وينبغي أن يلحق بالعصر عند من اعتبره ما يشمله الدّق و التغميز و التثقيب و التقليل ونحوها ممّا يكون سبباً للإخراج فيما يرسب فيه الماء ويعسر عصره لثخنه وما فيه من الحشو، بل قيل: إنّ ذلك معناه لغه، لاقتضاء الضرورة واتّحاد فائدتها من إخراج الغسالة و التّجاسه معه.

أمّا ما لا يعصر عادة، فإن كان ممّا لا يرسب فيه الماء مثلاً من الأجسام الصّلبة كالجسد و الإناء، وغيرهما فاعتبر الدّلّك فيها عوض العصر، لموثّق عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السّلام: «في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر، قال: تغسله ثلاث مرّات، سئل: يجزؤه أن يصبّ فيه الماء؟ قال: لا يجزيه حتّى يدلّكه بيده، ويغسله ثلاث مرّات». (٣)

قلت: لا- ريب في اعتبار الدّلّك مع توقّف إزاله التّجاسه أو الإطمئنان بذلك عليه، لا لدخوله في مسمّى الغسل، بل لعدم تحقّق الإزالة المأمور بها بدونّه، وعليه ينزل الموثّق، وإلّا فهذا الرّأوى بعينه روى عن الصادق عليه السّلام أنّه: «سئل عن الكوز و الإناء يكون قدراً كيف يغسل؟ و كم مرّة يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرّات، يصبّ فيه الماء فيحرّك فيه، ثمّ يفرغ منه ذلك، ثمّ يصبّ فيه ماء آخر فيحرّك فيه، ثمّ يفرغ منه ذلك الماء، ثمّ يصبّ فيه ماء آخر فيحرّك فيه، ثمّ يفرغ منه، و قد طهر» (٤) و هو كالصّريح في عدم اعتبار الدّلّك. (٥)

و إن كان ممّا يرسب فيه الماء مثلاً فإن تنجّس بنجاسه نفذت في أعماقه، بحيث لا يمكن وصول الماء باقياً على إطلاقه إليها مع بقاء المتنجّس على حاله أو العلم به كذلك لرطوبه أو

ص: ٤٦٦

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٣٩.
- ٢- (٢). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٥، ص ٩٥.
- ٣- (٣). الكافي، باب الأواني يكون فيها الخمر ثم يجعل فيها الخلّ، ج ٦، ص ٤٢٧، ح ١.
- ٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطّهارة، باب ١٢، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١١٩.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٤٦.

فيه دسومه أو لغيرهما لم يطهر قطعاً لا بالقليل ولا بالكثير، بل هو حينئذ كالمانعات غير الماء من الدهن وغيره، فلا يطهر شيء منها إلا بالعلم بتخلل الماء جميع أجزائه، وهو لا يحصل غالباً في مثلها إلا بالخروج عن الحقيقه التي هي عليه وانقلابها ماءً. (١)

في تطهير الثوب المصبوغ

٢٣٨/٦

وطهر الثوب المصبوغ بنجس أو متنجس بزوال ما عليه من عين النجس أو المتنجس، مع تحقق مسمى الغسل بالماء، والعصر إن قلنا به بالماء القليل أو الكثير، من غير فرق بين جفافه ورطوبته، (٢) لإطلاق الأدله.

نعم، يعتبر عدم خروج ما طهر به من الماء عن الإطلاق قبل تحقق الغسل به، لعدم صدق الغسل بالماء معه، واحتمال الاكتفاء بإطلاقه في أول صبّه وإن خرج بتخلله في أجزاء المتنجس به لصدق الغسل بالماء، وصبّ الماء ونحوهما الذي لا يقدح فيه أن الخروج عن الإطلاق قبل الصبّ بغير المغسول به، بعيد، لمنع الصدق، لأقل من الشك والاستصحاب محكم. (٣)

في تطهير ما يرسب فيه الرطوبة ولا يعصر

٢٤١/٦

ولعلك بالتأمل في جميع ما ذكرنا تنتفع في البحث عن تطهير جملة ممّا ذكره الأصحاب من الصّابون و الحبوبيات و الفواكه المطبوخه و الخبز و الجبن و اللحم و القرطاس ونحوها ممّا يرسب فيه الرطوبة ولا يعصر، وحاصل البحث فيها أنّها إما أن تكون قد تنجست بنجاسه لم تنفذ في أعماقها ولم تتجاوز ظاهرها، وإما أن تكون قد تنقعت بالنجاسه حتّى نفذت في أعماقها، ولا ريب في (٤) حصول طهاره الأولى بغسلها في الكثير ووضعها فيه، وكأنّه وفاقى، لعموم مطهره الماء وغيره السالم عن معارضه شيء يعتدّ به، فاحتمال تعبديه العصر أو ما يقوم مقامه حتّى يكون ما لا يمكن عصره غير قابل للتطهير أصلاً لا يصغى عليه.

و أمّا غسلها بالقليل فصريح جماعه من المتأخرين عدم حصول الطهاره به، لنجاسه

ص: ٤٦٧

١- (١). المصدر، ص ١٤٧.

٢- (٢). المصدر، ص ١٤٨.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). المصدر، ص ١٥٠.

الغساله، وتوقف صدق مسمى الغسل بالقليل على العصر وما يقوم مقامه أو على الانفصال الممتاز به عن الصب.

وفيه أنه يمكن القول بالعفو عن المتخلف في خصوص المقام لنحو العفو عنه في الطنفة و الفراش ذى الحشو وغيرهما من الخزف و الآجر الجافين. (١)

و أما ما رسبت فيه النجاسة ونفذت في أعماقه، فلا ريب في عدم حصول طهاره ما لم يمكن وصول الماء المطلق المزيل للنجاسه إلى باطنه منه للزوجه أو رطوبه أو غيرهما بالقليل. (٢) والكثير، ضروره عدم الإكتفاء بغسل الظاهر عن الباطن، كضروره عدم العفو عن نجاسه باطنه.

نعم، لو كانت في حال ينفذ فيها الماء المطهر ولو بتجفيف ونحوه طهرت بوصفها في الكثير قطعاً حتى ينفذ في أعماقها، ويزيل عين النجاسه أو يهلكها إن وجدت في بواطنها، وإلا - اكتفى بإصابه الماء للمتنجس، لصدق مسمى غسل الباطن وما أشبهه بذلك، من غير حاجه إلى انفصال وجريان من محل إلى آخر، بل وبغسلها في القليل أيضاً في وجه قوى جداً مع نفوذه كالكثير إلى المحل المتنجس، لإطلاق الروايات المتقدمه، وأكثر الأدله السابقه، وما يشعر به خبر الحسن بن محبوب عن أبي الحسن عليه السلام: «في الجص يوقد عليه بالعدره وعظام الموتى؟ إن الماء و النار قد طهرا». (٣)

٢٤٩/٦

في اعتبار ورود الماء في التطهير

نعم لو توقف نفوذ الماء القليل إلى الأعماق، على وضع المتنجس فيه دون صبه عليه اتجه حينئذ اختصاص تطهيره بالكثير، بناءً على اعتبار ورود المطهر من القليل على (٤) المتنجس، لا ما إذالم يتوقف. (٥)

ثم إن الأقوى في النظر اشتراط الطهاره في المغسول بالقليل، بعدم وروده على الماء، وفاقاً

ص: ٤٤٨

١- (١). المصدر، ص ١٥١.

٢- (٢). المصدر، ١٥٢.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما يسجد عليه و ما لا يسجد، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٨٣٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٥٥.

٥- (٥). المصدر.

للمعظم نقلاً وتحصيلاً، بل قد يظهر من السرائر (١) الإجماع عليه، بل لم أعرف من جزم بخلافه مطلقاً.

نعم، ربّما يظهر من كشف اللثام نوع ميل إلى خلافه. وكيف كان، فلا ريب أنّ المشهور و الأقوى الأول، للاستصحاب وأوامر الصبّ، (٢) ولظهور بعض أدلّه القليل، بل صراحتها بنجاسته مع ورود المنتجس عليه كاليد ونحوها، وهو لا يتمّ على المختار من طهاره الغساله، وعدم معقوليه إفاده النجس طهاره غيره شرعاً، ومن هنا كان القول باعتبار الورود لازماً لكلّ من قال بطهاره الغساله حينئذ، أو خصوص الغسله المطهره، لعدم نجاسته معه عنده، لعدم الدليل، أو لدليل العدم. (٣)

في حكم بول الصبي

٢٥٥/٦

وعلى كلّ حال، فقد عرفت وجوب العصر في الثياب ونحوها ممّا يعصر من سائر النجاسات عند المصنّف وغيره، لكنّه استثنى من ذلك المنتجس منها بيول الصبي، فقال: (إلا من بول الرضيع، فإنّه يكفي صبّ الماء عليه) من غير حاجه إلى عصر، بل لا أجد فيه مخالفاً، بل في الخلاف (٤) وعن الناصريات (٥) الإجماع عليه وهو الحجّه، مضافاً إلى حسن الحلبي أو صحيحه: «سئل الصادق عليه السلام عن بول الصبي، فقال: تصبّ عليه الماء، فإن كان قد أكل فاغسله غسلًا، والغلامو الجاربه في ذلك شرع سواء». (٦)

كالمروى عن معانى الأخبار مسنداً: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله أتى بالحسن بن علي فوضع في حجره فبال، فأخذه فقال: لا ترموا ابني، ثم دعا بماء فصبّ عليه».

كالمروى عن لبانه بنت الحارث قالت: «كان الحسن بن علي في حجر رسول الله صلّى الله عليه وآله (٧) فبال عليه، فقلت: أعطني إزارك لأغسله، فقال: إنّما يغسل من بول الأنثى» (٨) دالّ على المطلوب. (٩)

ص: ٤٦٩

١- (١). السرائر، الطهاره، تطهير الثياب من النجاسات، ج ١، ص ١٨٠ و ١٨١.

٢- (٢). كما في خبر ابن أبي العلاء و مروى المستطرفات.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٥٨.

٤- (٤). الخلاف، الصلاة، ج ١، ص ٤٨٤ و ٤٨٥.

٥- (٥). الناصريات (ضمن كتاب الجوامع الفقهيّه)، الطهاره، مسأله ١٣، ص ٢١٧.

٦- (٦). الكافي، باب البول يصيب الثوب أو الجسد، ج ٣، ص ٥٦، ح ٦.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٦٢.

٨- (٨). جامع الأصول، ج ٨، ص ٢٢ و ٢٣، ح ٥٠٤٧.

٩- (٩). معانى الأخبار، باب معنى الأزام، ص ٢١١، ح ١.

وبذلك كله يقيد ويخص إطلاق وعموم ما دلّ على وجوب الغسل الزائد على الصبّ من البول. نعم، يعتبر في الصبّ استيعاب الماء لمحلّ البول وما رسب فيه، فلا يكفي مجرد الإصابه كالرّش من غير استيعاب، ولعله معقد إجماع الخلاف. (١)

لكن هل يعتبر الانفصال بناء على اعتباره في باقى النجاسات أم لا؟ قلت: ظهور الأدلّه يمنع اعتبار أصل الانفصال فى الجملة، بل ينبغى القطع بعدمه، ضروره مساواتها حينئذ لغيرها من النجاسات فى وجوب إخراج غسالتها.

فالأقوى حينئذ عدم اعتبار الانفصال مطلقاً، وبه يمتاز عن بول البالغ. (٢)

نعم، قد يقال بنجاسه المنفصل من ماء غسالته ولو بعصر و إن لم نقل باشرطه، بناءً على نجاسه (٣) الغساله، لإطلاق دليلها عندهم الشامل للمقام.

لكنّ الأقوى طهارتها عليه أيضاً واستثنائها من ذلك كالمختلف بعد العصر.

نعم، لا- يبعد جريان حكم بول الصبى على ما تنجس به من المائعات وغيرها كالماء ونحوه، فيجزئ الصبّ على المتنجس بالمتنجس به بعد إخراج العين أو استهلاكها بناءً على الاكتفاء، لعدم زياده الفرع عن أصله وظهور انتقال حكم النجاسه إلى المتنجس لأزيد. (٤)

وكيف كان، فيختص الحكم المذكور بالصبى خاصّه دون الصبيه، وفاقاً للمشهور، بل لعله لاخلاف فيه. والخشى المشكل بل و الممسوح كالأنثى للاستصحاب.

والمراد بالصبى من لم يأكل الطعام أكلاً مستنداً إلى شهوته وإرادته أى متغدياً به، كما هو المستفاد من حسن الحلبي المتقدم، فلا عبره بالأكل نادراً أو دواءً ونحوهما. (٥)

٢٦٧/٦

فى عدم حجبه الظن المتعلق بالنجاسه

(و إذا علم) النجاسه (وموضع النجاسه) من الثوب و البدن ونحوهما (غسل) وجوباً لما تجب الإزاله له ممّا تقدّم، أمّا لو ظنّ النجاسه- أى تنجس الثوب و البدن- فظاهر البعض وجوب

ص: ٤٧٠

١- (١). الخلاف، الصلاة، ج ١، ص ٤٨٤ و ٤٨٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٦٥.

٣- (٣). المصدر، ص ١٦٦.

٤- (٤). المصدر، ص ١٦٦.

الغسل لابتناء أكثر الأحكام على الظنون وامتناع ترجيح المرجوح والاحتياط في بعض الصور، وقول الصِّادق عليه السِّلام في صحيح ابن سنان بعد أن سأله أبوه سنان «عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل لحم الخنزير ويشرب الخمر فيردّه، أيصلي فيه قبل أن يغسله؟ قال: لا يصلي فيه حتى يغسله». (١)

وهو ضعيف جداً مع عدم الاستناد إلى سبب شرعي، بل واضح الفساد كأدلته، لمخالفته لقاعده اليقين والأصل والأخبار الحاكمة بالطهاره إلى حصول العلم بالنجاسه.

كقول الصادق عليه السلام في خبر حماد: «الماء كله طاهر حتى تعلم أنه نجس». (٢)

وفي موثقه عمّار: «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قدر». (٣). (٤)

بل صحيح ابن سنان كالصِّريح في ذلك «سئل أبوه الصادق عليه السلام وهو حاضر: إنني أعير الذمي ثوبي، وأنا أعلم أنه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير، فيردّه عليّ، فأغسله قبل أن اصلي فيه، قال: صل فيه ولا تغسله من أجل ذلك، فإنك أعرته إياه وهو طاهر، ولم تتيقن أنه نجسه» (٥) الحديث.

إلى غير ذلك من الأخبار البالغه أعلى مراتب الإستفاضه إن لم تكن متواتره معني، لإختلاف أنواع دلالتها على عدم حصول النجاسه بمثل الظن المزبور.

لكن مع ذالابأس بالاحتياط خروجاً عن شبهه الخلاف إن لم يكن مقطوعاً بفساده، بل يمكن الحكم باستجابته، للأخبار السابقه التي يشهد على تنزيلها على ذلك روايه علي بن بزّاز عن أبيه قال: «سألت جعفر بن محمّد عن الثوب يعمله أهل الكتاب، أصلي فيه قبل أن أغسله؟ قال: لا بأس وأن يغسل أحبّ إلي». (٦)

حجّيه خبر العدل الواحد وعدمها

٢٧١/٦

أمّا لو كان منشا الظن سبباً شرعياً كخبر العدل، ففي المعتمد (٧) وغيره، عدم القبول، للأصل

ص: ٤٧١

١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٦.

٢- (٢). الكافي، باب طهور الماء، ج ٣، ص ١، ح ٣.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١١٩.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٦٩.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧.

٦- (٦). المصدر، باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٧٠.

وقاعده اليقين واعتبار العلم فى الأخبار السابقه، ومفهوم ما تسمعه من خبرى البيئه. (١)

لكن قد يشكل بعموم ما دلّ على حجّيه خبر العدل، بل قد يستفاد من الأخبار تنزيله منزله العلم. (٢)

٢٧٤/٦

فى حجّيه البيئه

نعم ينبغى القطع بقبول البيئه فى ذلك، ولا أجد فيه خلافاً إلا ما يحكى عن القاضى وعن ظاهر عباره الكاتب و الشّيخ، ولا ريب فى ضعفه، لظهور تنزيلها منزلته فى الشرع. (٣)

وللمروى عن التهذيب و الكافى عن الصادق عليه السّلام فى الجبن، قال: «كلّ شىء حلال لك حتّى يجيئك شاهدان يشهدان عندك أنّ فيه ميته»، (٤) ومفهومه قاض بعدم ثبوت النجاسه بالشّاهد الواحد. (٥)

٢٧٧/٦

فى تعارض البيتين

وكيف كان، فلو تعارض الخبران أو البيتان فى ترجيح الأولى بالأصل أو الثّانيه بالتّقل وبإطلاق دليل قبولها من الخبرين السابقين وغيرهما وعدمه، فيتساقطان، ويستوى فى الحكم مع الأوّل أو يحكّمان ويكون كالمشبهه. فيستوى فى الحكم من التطهّر به ونحوه مع الثّانى أوجه، بل أقوال، لا يخلو ثالثها من قوّه. (٦)

٢٨٦/٦

فى قبول إخبار ذى اليد بالنجاسه

وكالبيئه فى القبول عندنا، إخبار صاحب اليد المالك بنجاسه ما فى يده وإن كان فاسقاً، لأصالة صدق المسلم، خصوصاً فيما كان فى يده. وفيما لا يعلم إلا من قبله.

وفيما لا معارض له فيه، وللسيره المستمرّه القاطعه، ولا استقرار موارد قبول إخبار ذى

ص: ٤٧٢

١- (١). راجع الكافى، ج ٦، ص ٣٣٩، ح ٢؛ و تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٢٦، ح ٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٧١.

٣- (٣). المصدر، ص ١٧٢.

٤- (٤). الكافى، باب الجبن، ج ٦، ص ٣٣٩، ح ٢.

٥- (٥) .جواهر الكلام، ج٦، ص١٧٣.

٦- (٦) .المصدر، ص١٧٥.

اليد بما هو أعظم من ذلك من الحلّ و الحرمة وغيرهما. (١)

قيل: ولما يشعر به قول أبي الحسن عليه السّلام في خبر إسماعيل بن عيسى، جواب سؤاله عن الجلود الفراء، يشتريها الرّجل من أسواق المسلمين، يسأل عن ذكاته إذا كان البائع غير عارف: «عليكم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك. وإذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه». (٢) الحديث، من قبول قول المسؤول لو سئل، بل قد يدعى دلالتها على قبوله حتّى لو كان مشركاً، بناءً على كون المراد من الخبر سؤال المشرك، بمعنى أنّه يسأل فيقبل إن أجاب إنّها من ذبائح المسلمين، ولا يقبل إن لم يكن كذلك، كما فهمه الخوانساري وغيره. (٣)

لكنّه قد يناقش فيه حينئذ بمنع قبول خبر المشرك في تذكّيه المسلم بحيث يقطع به أصاله عدمها، وبأنّ قبول قوله في عدمها إن أجاب به للأصل لا لكونه صاحب يد.

وهل يختصّ قبول قول ذي اليد بالمسلم وإن كان فاسقاً عبداً أو امرأه أو يعمّه و الكافر؟ وجهان. وحكم ثبوت التّطهير حكم التّنجيس من العدل و البينه وغيرهما؛ لاتّحاد المدرّك.

لكن على كلّ حال، ينبغى القطع بقبول إخبار صاحب اليد بتطهيره ما في يده من النّجاسة العارضة. (٤)

لأكثر الأدلّة السّابقة مع زياده العسر و الحرج، وتظافر الأخبار (٥) بطهاره ما يوجد في أسواق المسلمين من الجلود و اللّحم ونحوهما.

بل هي ظاهره في الاكتفاء في ذلك بظاهر أفعالهم المنزّله على أصاله الصّحّه حتّى يعلم الخلاف، فضلاً عن أن تقرن بأقوالهم. (٦)

في وجوب غسل كلّ موضع حصل فيه الاشتباه

٢٨٩/٦

(و) أمّا (إن جهل) محل النّجاسة فلم يعلمه بأحد الأمور المفيدة له شرعاً (غسل كلّ موضع يحصل فيه الاشتباه) ليكون على يقين من طهارته، كما في صحيحه زراره الطويله، قلت:

ص: ٤٧٣

١- (١). المصدر، ص ١٧٦.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما يصلّى فيه و ما لا يصلّى فيه من الثياب، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٧٩٢.

٣- (٣). مشارق الشّمس، الطهاره، أحكام المياه، ص ٢٨٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٨٠.

٥- (٥). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٥٠ من أبواب النّجاسات.

«فإني قد علمت أنه أصابه ولم أدر أين هو فأغسله؟ قال: تغسل ثوبك من الناحية التي ترى أنه قد أصابها حتى تكون على يقين من طهارتك». (١)

وإضمار المسؤول، يدفعه ما عن الصدوق رحمه الله أنه رواه في كتاب (٢) علل الشرائع مسنداً إلى الباقر عليه السلام. (٣)

هذا إن لاقى المشتبه ثوب واحد مثلاً، أما لو لاقاه ثوبان أو أثواب بحيث علم ملاقاتها لأحدها للنجس منه فلا ريب في جريان حكم المشتبه الأصلي عليه، بل هو من أفراد.

نعم، لو لاقاه بدنا مكلفين لم يجب على أحدهما غسل يده مثلاً وإن علما نجاسه أحدهما على الإجمال، لأنهما كواجدي المنى في الثوب المشترك لاستصحاب كل منهما طهارته ثوبه وبدنه، وعلماً تعلق الخطاب بمعين منهما بالاجتناب عن ثوبه أو بدنه النجس المعين أو المردد. (٤)

٢٩٣/٦

في غسل الثوب و البدن من البول مرتين

(ويغسل الثوب و البدن من البول) بالماء القليل عدا محل الاستنجاء (مرتين) وفقاً للمشهور بين المتأخرين.

وقول الصيادق عليه السلام في صحيح ابن أبي يعفور، عن البول يصيب الثوب: «اغسله مرتين (٥)» (٦) وحسن الحسين بن أبي العلاء: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد، قال: صب عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء، وسألته عن الثوب (٧) يصيب البول، قال: اغسله مرتين». (٨)

وما في الكافي: «روى إنّه يجزى أن يغسل البول بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفه وغيره» (٩) لا يجبر على طرح هذه الأدلة المعتمده سنداً ودلالة وعملاً، أو تأويلها بمثله. (١٠)

ص: ٤٧٤

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٢، ج ١، ص ٤١١، ح ٨.

٢- (٢). علل الشرائع، باب ٨٠، ج ٢، ح ١، ص ٣٦١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٨٣.

٤- (٤). المصدر، ص ١٨٤.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٥١، ح ٩.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٨٥.

٧- (٧). المصدر، ص ١٨٦.

٨- (٨). الكافي، باب البول يصيب الثوب أو الجسد، ج ٣، ص ٥٥، ح ١.

٩- (٩). المصدر، باب الاستبراء من البول و غسله، ج٣، ص٢٠، ح٧.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج٦، ص١٨٧.

أمّا بول الصبى غير المتغذى بالطعام الذى قد تقدّم الإكتفاء فيه بالصبّ، فلا يعتبر التعدد فيه، (١) ولعلّه الأقوى، لإطلاق الأمر بالصبّ، وظهور بعض الأدلّه على الاكتفاء بالصبّ من فعل النبى صلّى الله عليه وآله، بل لعلّ خبر ابن أبى العلاء السابى ظاهر فيه أيضاً: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الصبى يبول على الثوب، قال: تصبّ عليه الماء قليلاً، ثمّ تعصره» حيث اقتصر فيه على بيان العدد فى غيره. (٢)

والمدار فى صدق المرّتين العرف كما فى غيره من الألفاظ، والظاهر اعتبار الفصل فى مسألهما. (٣)

فما قيل من الاجتزاء، باتّصال الماء الذى يغسل به وتدافقه المقدّر فيه الغسلتان، ضعيف جداً إن كان المراد الدّخول فى المسمّى ولا يخلو من وجه إن كان المراد إلحاقه به فى الحكم، لكن قد يمنع ذلك كلّ، لظهور قصور العقل عن إدراك مثل ذلك، وأنّه لا مدخله للانفصال فيه على وجه القطع واليقين. إذ هو المشر دون الظنّ والتخمين.

فالإقصار حينئذ على مضمون النصوص طريق اليقين بالبراءة عن شغل الدّمه بإزاله النّجاسه.

ثمّ إنّه لا يعتبر فى المرّتين كونهما معاً للتّطهير، بل الظاهر الاجتزاء بهما لو حصلت الإزاله بأحدهما، لإطلاق الأدلّه بل هو قاض بذلك أيضاً فيما لو حصلت الإزاله بهما أيضاً.

نعم، لا بدّ من اجتماع شرائط التّطهير فى الغسلتين معاً من الورود و الانفصال ونحوهما، وإن كُنّا لا نشترط فى المراد به إزاله نفس العين ذلك، فلو فرض إزالتها بماء وردت عليه مثلاً ثمّ تعقّب ذلك غسلنا التّطهير لم يكن بذلك بأس. (٤)

فى إزاله غير البول من النّجاسات

وظاهر المتن وغيره ممّن اقتصر على ذكر العدد فى البول خصوصاً مع إطلاقه الغسل فى غيره الاجتزاء بالمرّه، وإن اشترط جماعه منهم الاكتفاء بها بعد إزاله العين، لظهور عدم مدخله ذلك فى اعتبار العدد، بل أقصاه عدم الاجتزاء بالمرّه التى يقارنها الإزاله بها. (٥)

١- (١). المصدر، ص ١٨٨.

٢- (٢). المصدر، ص ١٨٩.

٣- (٣). المصدر، ص ١٩٠.

٤-٤ (٤). المصدر، ص ١٩١.

٥-٥ (٥). المصدر.

نعم، صريح اللمعه (١) وجامع المقاصد (٢) التعدد في سائر النجاسات للاستصحاب ولمساواتها للبول أو أولى، بل في صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: «أنه ذكر المنى فشده، وجعله أشد من البول» (٣) الحديث.

و هو كماترى، إذ الاستصحاب مقطوع بإطلاق أدله الغسل في جملة منها، بل الشديد منها كالحيض ونحوه إن لم يكن جميعها المتميم بعدم القول بالفصل، ومنع وصول العقل إلى المساواه بالنسبه للحكم المذكور على وجه القطع واليقين، فضلاً عن الأولويه، كمنع ظهور ابن (٤) مسلم في المطلوب، إذ لعل المراد أشديه وجوب إزالته، وأنه أكد من البول في ذلك، ردًا لما عن بعض العامة من القول بطهارته لا بالنسبه إلى كيفية الغسل.

فالأقوى حينئذ عدم اعتبار العدد في غير البول من النجاسات في سائر المتنجات إلا الولوغ وخصوص الأواني.

وكيف كان، فظاهر المتن وغيره ممن أطلق اعتبار المرّتين في غسل البول عدم الفرق بين القليل والكثير الرّاكذ والجارى. لكن لم أعرف أحداً صرح بذلك هنا، بل ظاهر الأصحاب الإئفاق على الإجتراء بالمرّه فى الأخير. (٥)

ولا يعتبر فى الغسل بالجارى المكث حتى يتعاقب الجريتان ليكون كالغسلتين، لإطلاق الصحيح السابق، ولعدم صدق اسم الغسلتين عرفاً بذلك.

و أمّا الغسل بالثانى - أى الرّاكذ الكثير - فالأقوى فيه أيضاً عدم اعتبار العدد. لإطلاق الأمر بالغسل، وإمكان دعوى القطع بمساواته للجارى بعد ما عرفت من عدم اعتبار الجريات. (٦)

٣١٤/٦

فى كفايه إزاله العين

ثمّ المعترف فى غسل النجاسات و المتنجات بها زوال أعيانها، بحيث لم يبق منها أجزاء على المحلّ ولو كانت دقائقاً.

ص: ٤٧٦

١- (١). اللمعه الدمشقيه، ج ١، ص ٦١ و ٦٢.

٢- (٢). جامع المقاصد، ج ١، ص ١٧٣.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٥٢، ح ١٧.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٩٢.

٥- (٥). المصدر، ص ١٩٥.

٦- (٦). المصدر، ص ١٩٦.

نعم، لا عبره بعد ذلك بالألوان و الرّواغ ونحوهما، لصدق غسل النّجاسه بل الإزالة المأمور بها شرعاً بدون ذلك، والأصل براءة الذّمّه عن التّكليف بغيرهما مؤيداً بالعسرو الحرج و السّيره القاطعه و الطريقه المستمرّه، سيما فى مثل الأصباغ المتنجّسه ولو بالعرض من مباشره الكفّار وغيرهم، حيث يكتفى سائر المسلمين بغسلها إذا اريد تطهيرها من ذلك.

وقول أبى الحسن عليه السّلام فى الحسن بعد أن سُئل: هل للاستنجاء جدُّ؟ قال «لا، حتّى ينقى ما ثمّه، فقل له: يبقى الريح، قال: الريح لا ينظر إليها». (١)

كخبر عيسى بن أبى منصور، قال للصادق عليه السّلام: «امرأه أصاب ثوبها من دم الحيض، فغسلته فبقى أثر الدّم فى ثوبها، قال: قل لها: تصبغه بمشق (٢)» (٣). (٤)

فى حكم الثّوب إذا لاقى الكلب

٣١٩/٦

(و إذا لاقى الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوب الإنسان) وكان (رطباً) رطوبه تنتقل بالملاقاه، أو كان أحدها كذلك (غسل موضع الملاقاه) من الثّوب (واجباً) كباقي النّجاسات، لانتقال حكم النّجاسه الثّابته فى هذه الثّلاثه بالأدله السّابقه بذلك إجماعاً ونصوصاً مستفيضه، بل ضروره من المذهب أو الدّين، كما أنّ الإجماع بقسميه أيضاً.

(و) أمّا (إن كان) الثّوب (يابساً) كالملاقى له منها (رشه بالماء استحباباً) (٥) كما هو المشهور بين الأصحاب، ولا خلاف يعتدّ به فى كون ذلك على جهه النّدب، وفى ظاهر المعتمد، (٦) بل صريحه الإجماع على استحبابه، ولعله كذلك للإجماع المحكى.

والمراد باليابس فى المتن وغيره ما يشمل التّدى الذى لا- تنتقل منه رطوبه بملاقاته لعدم حصول وصف التّنجس به، للأصل وصدق الجاف عليه، ومفهوم صحيح البقاي: «إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبه فاغسله، وإن مسّه جافاً فأصب عليه الماء» (٧). (٨)

ص: ٤٧٧

١- (١). الكافى، باب القول عند دخول الخلاء و عند الخروج، ج ٣، ص ١٧، ح ٩.

٢- (٢). المشق- بالكسر-: طين أحمر، ثوب ممشّق أى مصبوغ به (مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٦٩٩ «مشق»).

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ١٩٩.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٨٨.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٠٢.

٦- (٦). المعتمد، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ١، ص ٤٣٩ و ٤٤٠.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٦١، ح ٤٦.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٠٥.

هذا كله في الثوب الملاقى للثلاثة المذكوره (و) أما البحث (في البدن)... إذا كان ملاقياً لها في (غسل) من ملاقاتها إن كانت رطبه أو كان هو (رطباً)، قطعاً، لعين ما مرّ في الثوب (وقيل: يجب أن (يمسح) بالتراب، (١) إن كان (يابساً ولم يثبت) ما يدلّ على استحبابه فضلاً عن وجوبه.

وقد يستدلّ على خصوص الكافر بخبر القلانسي: «قلت لأبي عبدالله عليه السّلام: ألقى الذمّي فيصافحني، قال: امسحها بالتراب وبالحناء، قلت: فالنّاصب، قال: اغسلها» (٢) بعد إلغاء خصوصيه الذمّي كخصوصيه المصافحه، بل لا بأس بالتعدّي منه إلى الكلب و الخنزير إن لم يكن إلى سائر النّجاسات و الأمر سهل. (٣)

٣٢٩/٦

في إعادته الصّلاه لو أخلّ بإزاله النّجاسات

(و إذا أخلّ المصلّي) المختار (بإزاله النّجاسات) الغير المعفوّ عنها (عن ثوبه أو بدنه) ونحوهما ممّا تشترط طهارته في صحّه الصّلاه، فإن كان عالماً بها وبحكمها (أعاد في الوقت وخارجه) لاشتراط صحّه الصّلاه بذلك إجماعاً (٤) ونصوصاً (٥) مستفيضه، إن لم يكن متواتره، بل وكذا مع الجهل بالحكم ولو لنسيانه لإطلاق النصوص و الفتاوى. (٦)

٣٣١/٦

في عدم وجوب الإعادته لو علم بالنّجاسه بعد الصّلاه

(فإن لم يعلم) بأصل عروض النّجاسه حين الفعل وقبله (ثمّ علم بعد الصّلاه) بسبقها عليها (لم يجب عليه) القضاء لو كان ذلك بعد خروج الوقت بلا خلاف، بل الإجماع عليه، فحوى ما دلّ على (٧) عدم (الإعادته) في الوقت، وباقتضاء الأمر بالصّلاه اعتماداً على استصحاب الإجزاء هنا، لعدم ظهور تناول أدلّه اشتراط إزاله النّجاسه لمثل المقام، بل ظاهرها أنّها شرط علمي. (٨) بل منها

ص: ٤٧٨

١- (١). المصدر، ص ٢٠٦.

٢- (٢). الكافي، باب التسليم على أهل الملل، ج ٢، ص ٦٥٠، ح ١١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٠٦.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٠٧.

٥- (٥). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٢٠ من أبواب النّجاسات.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٠٨.

٧- (٧). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٤٠ من أبواب النّجاسات.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢١٠.

ما هو كالصَّريح في ذلك كصحيح زراره عن الباقر عليه السَّلام المعلَّل عدم إعادته الصَّلاه على من نظر ثوبه قبل الصَّلاه فلم ير فيه شيئاً، ثمَّ رآه بعدها: بأنَّك كنت على يقين من طهارتك ثمَّ شككت، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكَّ أبداً، إلى آخره.

(وقيل: يعيد في الوقت) كما عن عدّه من الأصحاب، بل في ظاهر الغنيه الإجماع عليه لأصالة الشَّغل وانتقاء المشروط بانتفاء شرطه وللجمع بين الأخبار السَّابقيه وبين صحيح وهب بن عبد ربّه عن الصَّيادق عليه السَّلام: «في الجنابه تصيب الثَّوب ولا- يعلم بها صاحبه، فيصلّي (1) فيه ثمَّ يعلم بعد، قال: يعيد إذا لم يكن علم». (2)

وخبر أبي بصير عنه عليه السَّلام أيضاً: «سأله عن رجل صلّى وفي ثوبه بول أو جنابه، فقال: علم به أو لم يعلم، فعليه إعادته الصَّلاه إذا علم» (3) بحملهما على الوقت، والأولى على خارجه.

(و) لا- ريب أن (الأوّل أظهر) منه، لانقطاع الأصل بما عرفت، ومنع الشَّرطيّه حال الجهل، وتوقّف الجمع المذكور على التَّكافؤ أوّلاً وعلى الشَّاهد ثانياً. (4)

في وجوب الإعادة على النَّاسي

٣٤١/٦

نعم لا- يلحق بالجاهل ناسي النَّجاسه فلم يذكرها إلّا- بعد الصَّلاه، فإنَّ الأقوى فيه الإعادة وقتاً وخارجاً، كما عساه الظَّاهر من المتن، وفاقاً للمشهور بين الأصحاب قديماً (5) وحديثاً نقلاً وتحصيلاً، وإطلاق ما دلّ من الأخبار (6) الكثيره على الإعادة مع العلم بالنَّجاسه الشَّامل لصوره النَّسيان، وخصوص المعتمره (7) المستفيضة جداً إن لم يكن متواتره المذكور جمله منها نسيان الاستنجاء. (8)

ومنها صحيح ابن أبي يعفور: «قلت لأبي عبد الله عليه السَّلام: الرّجل يكون في ثوبه نقط الدَّم لا يعلم به، ثمَّ يعلم فينسى أن يغسله فيصلّي، ثمَّ يذكر بعد ما صلّى، أيعيد صلاته؟ قال: يغسله

ص: ٤٧٩

١- (١). المصدر، ص ٢١١.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ٢٣.

٣- (٣). المصدر، باب ١٠، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٩٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢١٢.

٥- (٥). المصدر، ص ٢١٥.

٦- (٦). راجع تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٣، ج ١، ص ٤٦-٥١، ح ٧٢-٨٨.

٧- (٧). المصدر.

ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً، فيغسله ويعيد الصلاة». (١)

وموثق سماعه عن الصادق عليه السلام: «عن الرجل يرى بثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يصلي، قال: يعيد صلاته كي يهتم بالشئ إذا كان في ثوبه، عقوبةً لنسيانه». (٢)

فما عن الشيخ في بعض أقواله من القول بعدم الإعادة مطلقاً ضعيف جداً، مع أنه غير ثابت عنه، بل الثابت خلافه. (٣)

وكذا القول بوجوب الإعادة في الوقت وعدمها في خارجها، (٤) لمنع دعوى ظهور أخبار الإعادة في الوقت، لحدوث هذا الاصطلاح في لسان أهل الأصول الممنوع حمل الأخبار عليه، فظهر لك أنه لا مناص عن القول المشهور من الإعادة مع النسيان في الوقت والقضاء في خارجها. (٥)

٣٤١/٦

في وجوب الإعادة لو تذكر النجاسة في الأثناء

وبحكمه الذّاكر للنجاسة في أثناء الصّلاة، لأصالة الشّغل، وانتفاء المشروط بانتفاء شرطه، وظهور ما دلّ (٦) على إعادته الذّاكر بعد الفراغ في عدم كون النسيان عذراً في ارتفاع الشّروط المزبور، فيستوى الكلّ والبعض حينئذ في ذلك، ضروره تساويهما فيه، (٧) بل التعليل للإعادة في بعض أخبارها كموثّق سماعه (٨) بالعقوبة للنسيان شامل للفرض المذكور، مضافاً إلى قول الكاظم عليه السّلام في صحيح عليّ أخيه بعد أن سأله عن رجل ذكر وهو في صلاته أنه لم يستنج من الخلاء: «ينصرف ويستنجي من الخلاء ويعيد الصّلاة» (٩) الحديث.

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدّالة بإطلاقها منطوقاً ومفهوماً على المطلوب. السّالمه عن معارضه غيرها، (١٠) الظاهر في الجاهل.

ص: ٤٨٠

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ١٢، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٢٧.

٢- (٢). المصدر، ح ٢٥.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢١٧.

٤- (٤). المصدر، ص ٢١٨.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٢٠.

٦- (٦). راجع تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٣، ج ١، ص ٤٦-٥١.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٢٠.

٨- (٨). الكافي، باب القول عند دخول الخلاء وعند الخروج، ج ٣، ص ١٩، ح ١٧.

٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهارة، باب ٣، ج ١، ص ٥٠، ح ٨٤.

١٠- (١٠). راجع وسائل الشّيعه،الباب ٤٤ من أبواب النّجاسات.

ثم لافرق فيما ذكرنا من وجوب الاستئناف بين ضيق الوقت وسعته للأدلة السابقة القاضيه بكونه كالذاكر بعد الصلاه الذي يجب عليه الإعادة في الوقت و القضاء في خارجه. (١)

من رأى التَّجاسه و هو فى الصَّلاه

٣٤٩/٦

هذا كله فى الذَّاكر للتَّجاسه فى الأثناء (و) أما (لو رأى التَّجاسه و هو فى الصَّلاه) وقد علم سبقها عليها (ف) المتَّجه مع سعه الوقت بناءً على المختار من عدم إعادته الجاهل وقتاً وخارجاً أنه (إن أمكنه إلقاء الثوب وستر العوره بغيره) أو تطهيره ونحوهما بلا فعل ينافى الصَّلاه (وجب) عليه ذلك (وأتم، و إن تعذر إلا بما يطلها) من كلام ونحوه (استأنف) الصَّلاه من رأس بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك.

مع أن فيه جمعاً بين إطلاق ما دلَّ على الإتمام من خبر ابن محبوب عن ابن سنان عن الصَّادق عليه السَّلام قال: «إن رأيت فى ثوبك دماً وأنت تصلّى ولم تكن رأيتَه قبل ذلك فأتمَّ صلاتك، فإذا انصرفت فاغسله» (٢) الحديث. (٣)

وبين إطلاق ما دلَّ على الاستئناف من خبر أبى بصير عن الصَّادق عليه السَّلام: «فى رجل صلّى فى ثوب فيه جنبه ركعتين، ثم علم به، قال: عليه أن يبتدئ الصَّلاه» (٤) بحمل الأولى على إرادته (٥) الاستئناف مع عدم إمكان شىء مما تقدّم إلا بفعل المنافى، كما هو الغالب.

والشَّاهد حسن ابن مسلم قلت له: «الدم يكون فى الثوب وأنا فى الصَّلاه، قال: إن رأيتَه وعليك ثوب غيره فاطرحه وصلّ، و إن لم يكن عليك غيره فامض فى صلاتك ولا إعادته عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم، وما كان أقلّ من ذلك فليس بشىء رأيتَه أو لم تره، و إذا كنت قد رأيتَه و هو أكثر من مقدار الدرهم فضيعت غسله وصلّيت فيه صلاه كثيره فأعد ما صلّيت فيه» (٦). (٧)

ص: ٤٨١

١- (١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٢٢.

٢- (٢). مستطرفات السرائر، ص ٨١ ح ١٣.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٢٣.

٤- (٤). الكافى، باب الرجل يصلّى فى الثوب و هو غير طاهر، ج ٣، ص ٤٠٥، ح ٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٢٦.

٦- (٦). الكافى، باب الثوب يصيبه الدم و المده، ج ٣، ص ٥٩، ح ٣.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٢٥.

في حكم عروض النجاسة في الأثناء

وكذا يعرف ممّا ذكرنا وضوح جريان التفصيل في عروض النجاسة في الأثناء أو لم يعلم سبقها، ولذا لم أجد فيه خلافاً هنا، بل الظاهر أنّه إجماعي كما اعترف بهما بعضهم. (١) فالحجّة عليه بناءً على المختار من معذوريه الجاهل، ما عرفته سابقاً من وجود مقتضى الصّحّة مع إمكان الإزالة من غير فعل مبطل وارتفاع المانع، ضروره عدم كون عروض النجاسة من المبطلات القهرية (٢) كالحدث ونحوه، وإطلاق الحسنه السّابقة الآمره بالطّرح، وصحيح زواره السّابق المشتمل على التّعليل بأنّه «لعلّه شيء أوقع عليك».

والصّحيح المستفيضه الوارده في الرّعاف، منها صحيحه معاويه بن وهب: «سئل الصّيدق عليه السّلام عن الرّعاف أينقض الوضوء؟ فقال: لو إنّ رجلاً رعى في صلاته وكان عنده ماء أو من يشير إليه بماء، فتناوله فمال برأسه فغسله، فليبن على صلاته ولا يقطعها» (٣). (٤)

فلا إشكال حينئذ بحمد الله في المسأله، بل هي من الواضحات، كوضوح الصّحّه لو علم بوقوع نجاسته عليه في الأثناء ثمّ زالت بمزيل معتبر.

لو رأى النجاسة بعد الفراغ

أمّا لو رأى النجاسة بعد الفراغ من الصّلاه واحتمل حدوثها بعدها فالصّلاه صحيحه من غير خلاف تعرفه بين أهل العلم، بل هو إجماع لأصالة الصّحّه والتأخّر والبراءه، بل لعلّه من الشكّ بعد الفراغ المعلوم عدم الالتفات إليه. (٥)

لو علم بالنجاسة في الأثناء

بقي الكلام فيما لو علم بها في الأثناء؛ لكن مع ضيق الوقت عن الإزالة والاستئناف (٦) علم السّابق مع ذلك أو لا، والمتمّجه بناءً على المختار من معذوريته فيما وقع من أبعاض الصّلاه

١- (١). المصدر، ص ٢٢٦.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٢٧.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١٥ كيفية الصلاه و صفتها، ج ٢، ص ٣٢٧، ح ٢٠٠.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج٦، ص٢٢٧.

٥- (٥). المصدر، ص٢٢٨.

٦- (٦). المصدر.

الإتمام وعدم الإلتفات إلى النجاسه، بل لا أجد فيه خلافاً يعتد به، للقطع بسقوط شرطيتها عند الضيق، وعدم سقوط الصلاه في الوقت لذلك، تحكيماً لما دلّ (١) على وجوبها وعدم سقوطها بحال على دليل الشرطيه، (٢) كما في غيرها من الشرائط، بل الواجبات من غير خلاف نعرفه فيه، وقد عرفت غير مره أنّ البعض كالكُلّ في جميع ذلك، لا تُتحد الدليل. (٣)

في حكم ثوب المربيه للصبى

٣٦٤/٦

(والمرتبّه للصبى إذا لم يكن لها إلاّ ثوب واحد غسلته) من بوله (في كلّ يوم مره) وصلت به و إن تنجس به بعده على المشهور بين الأصحاب، بل لا- أعرف فيه خلافاً، وتوقف فيه الأردبيلي (٤) من ضعف مستنده الّذى هو خبر أبى حفص عن الصّادق عليه السّلام: «سئل عن امرأه ليس لها إلاّ قميص واحد، ولها مولود فيبول عليها، كيف تصنع؟ قال: تغسل القميص في اليوم مره» (٥) باشتراك أبى حفص بين الثّقه وغيره، وفيه أنّه بعد تسليم عدم إمكان دفعه ولو على الطّنون الاجتهاديه غير قادح بعد الانجبار بأدنى مراتب الاشتهار، فضلاً عن أن يكون كالشّمس في رابعه النّهار، وبما تسمعه من خبر الخصى.

نعم، ينبغى الاقتصار في هذا الحكم المخالف للأصل على مورد النصّ، فلا يتعدّى من المربيه إلى المربى. (٦)

ولا من الثّوب إلى البدن جموداً على ظاهر النصّ و الفتوى، مع عدم القطع بالمساواه أو القطع بعدمها. (٧)

ولا بالبول الغائط فضلاً عن الدّم ونحوه، فما في جامع المقاصد (٨) التصريح بأنّه ربما كنى بالبول عن النّجاسه الأخرى كما هو قاعده لسان العرب في ارتكاب الكنايه فيما يستهجن

ص: ٤٨٣

١- (١). راجع وسائل الشّيعه، الباب ١، ٢، ٦، ٧، ٨، و ١١ من أبواب أعداء الفرائض.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ٩، ج ٢، ص ١٣٩، ح ١-٤.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٢٩.

٤- (٤). مجمع الفائده و البرهان، الطهاره، ج ١، ص ٣٣٩.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٦.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٣١.

٧- (٧). المصدر، ص ٣٣٢.

٨- (٨). جامع المقاصد، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ١، ص ١٧٦.

التصريح به مما يشعر باحتماله إلحاق الغائط به، ضعيف، من إختصاص النص بالبول، إذ دعوى الكنايه مجاز لا قرينه عليه.

ولا- من ذات الثوب الواحد إلى ذات الأ-ثواب المتعدده؛ مع عدم الحاجه إلى لبسها مجتمعه، وقوفاً على ظاهر النص، ولا انتفاء المشقه حينئذ. (١)

والمراد باليوم ما يشمل الليل، إما لأن اسمه يطلق على النهار و الليل، أو للتبعيه و التغليب المفهومين هنا بقرينه تسالم الأصحاب ظاهراً على الاجتزاء بالمزّه في اليوم. (٢)

٣٧٢/٦

اعتبار كون الغسل في وقت الصلاه

نعم قضيه إطلاق النص و الفتوى تخييرها أى ساعه منه شاءت، لكن في جامع المقاصد (٣): إن الظاهر اعتبار كون الغسل في وقت الصلاه، لأن الأمر بالغسل يقتضى (٤) الوجوب، ولا وجوب في غير وقت الصلاه، ولو جعلته آخر النهار كان أولى لتصلّى فيه أربع صلوات، و هو الذى أشار إليه المصنّف رحمه الله بقوله: (و إن جعلت تلك الغسله في آخر النهار أمام صلاه الظهر كان حسناً). (٥)

ولا- فرق في المرّييه بين أن تكون أمياً أو غيرها من مستأجره أو متبرّعه وحرّه وأمه، و إن كان ظاهر النص خلاف ذلك، لكن لا يلتفت إليه بعد القطع بعدم الفرق، بل لا يبعد في النظر جريان الأحكام المذكوره مع تعدّد المرّييه بعد فرض الصدق على كلّ منهما.

وهل يتسرّى العفو المزبور مع الوفاء بالشّروط المذكور إلى غير صلوات الخمس من قضاء الفرائض و الصلاه بإجاره ونحوها؟ لا يبعد ذلك، لإطلاق النص و الفتوى.

ولا يلحق بالمرّييه غيرها، للأصل، من غير فرق بين الخصى المتواتر بوله وغيره. (٦)

٣٧٩/٦

في حكم الصلاه في الثوبين المشبهين

(و إذا كان مع المصلّى ثوبان: أحدهما نجس لا يعلمه بعينه) وتعدّر التطهير وغيرهما ولم

ص: ٤٨٤

١- (١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٣٣.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٣٥.

٣- (٣). جامع المقاصد، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ١، ص ١٧٦.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج٦، ص٢٣٦.

٥- (٥). منتهى المطلب، الطهارة، أحكام النجاسات، ج١، ص١٧٦.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج٦، ص٢٣٩.

يتعدّ نجاستهما إلى البدن (صَلَّى الصَّلاة الواحدة في كلِّ واحد منهما منفرداً على الأظهر) الأشهر، بل هو المشهور، بل لانعرف فيه خلافاً، إلاّ- من ابني إدريس وسعيد، وإن حكاه في الخلاف (١) عن قوم من أصحابنا، فأوجبوا الصَّلاة عارياً، بل قد تشعر بعض العبارات بالإجماع على عدمه، ولعلّه كذلك، استصحاباً لبقاء التّكليف بثوب طاهر، مع إطلاق أدلّته، ولمكاتبه صفوان بن يحيى في الحسن أو الصحيح عن أبي الحسن عليه السَّلام يسأله «عن الرُّجل، كان معه ثوبان، فأصاب أحدهما بول، ولم يدر أيهما هو وحضرت الصَّلاة وخاف فوتها وليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال: يصلّي فيهما جميعاً». (٢)

مع عدم وضوح دليل للخصم سوى ما في المبسوط (٣): «روى أنّه يتركهما ويصلّي عرياناً» (٤) وهو مع قصوره عن الحجّيه فضلاً عن معارضة الحجّيه المعتضده بما عرفت لا يعمل به الخصم، لطرحه الصّحاح من الأخبار الآحاد فضلاً عن المراسيل.

وما يقال من أنّه لا بدّ عند الشُّروع في الصَّلاة من العلم بطهاره الثَّوب، وهو هنا مفقود، فلا ثمره للعلم بعد ذلك، بل لا بدّ من الجزم في نيه كلّ عباده يفعلها، والصَّلاة مشروطة بطهاره الثَّوب، والمصلّي هنا لا يعلم في شيء من صلاتيه طهاره ثوبه، فلا يعلم أنّ ما يفعله صلاه.

فقد قيل فيه منع واضح إذ الشُّروط الطَّهاره لا العلم بها، ولئن سلّم من جهه استلزام عدم معلوميه حصول الشُّروط مع التّنبه عند العلم بحصول المشروط المستلزم لعدم إمكان نيته و الجزم بحصول القرب به، فلا نسلم وجوبه في نحو المقام وإن قلنا به مع الإمكان. (٥)

ولا فرق في المختار بين الثَّوب الواحد المشتبه بمثله، أو المتعدّد والمتعدّد المشتبه بمثله أو المتحدّد، كما أشار إليه المصنّف بقوله: (وفي الثَّياب الكثيره كذلك) بل لا- أجد فيه خلافاً بيننا، فيكرّر الصَّلاة حتّى تيقن براءة الذمّه، ويحصل بتكرير فعلها قدر عدد النّجس مع زياده واحده كما هو واضح. (٦)

ص: ٤٨٥

١- (١). الخلاف، الصلاه، مسأله ٢٢٤، ج ١، ص ٤٨١.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما يصلّي فيه و ما لا يصلّي فيه من الثياب، ج ١، ص ٢٤٩، ح ٧٥٦.

٣- (٣). المبسوط، الطهاره، تطهير الثياب من النجاسات، ج ١، ص ٣٩.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٤١.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٤٢.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٤٤.

في حكم الصلاه عند الاشتباه في ضيق الوقت

(إلا أن يتضيق الوقت فيصلّى عرياناً)، لتعدّر الاحتياط الذي كان مسوّغاً للصلاه فيه مع عدم ثبوت طهارته شرعاً، فيبقى حينئذ النهى عن الصلاه بالنجس الذي لا يتم إلا باجتناب التّوئين سالمًا عن المعارض. (١)

في لزوم مراعاة الترتيب بين الصلوات عند التكرار

ثمّ إنّه يجب على مكرّر الصلاه بالتّوئين لتحصيل اليقين مراعاة الترتيب بين الصّلوات إن كان، ضروره صيروره التّوئين بمنزله الثوب الواحد، فلو صلّى الظهر حينئذ بأحدهما وصلّى العصر بآخر، ثمّ صلّى الظهر به وصلّى العصر بالأوّل لم يحكم له بصحّه غير الظهر، لاحتمال كون الطاهر ما صلّى به (٢) الظهر ثانياً، فيجب عليه حينئذ صلاه العصر بما صلاها فيه أولاً.

أمّا لو صلّى الفرضين بكلّ منهما معاً ففي البيان (٣) والمدارك (٤) صحّتهما. لحصول الترتيب على كلّ حال، إذ الطاهر إن كان الأوّل فقد وقعا مترتّبين، وإن كان الثاني فكذلك.

فالأحوط بل الأقوى وجوب تكرير الظهر أولاً ثمّ فعل العصر، فتأمل.

في حكم المصلّي إذا انحصر ثوبه في النجس

(ويجب) على المكلف (أن يلقى الثوب النجس ويصلّى عرياناً إذا لم يكن معه هناك غيره) ولم يمكنه غسله، للشّهرة، بل في الخلاف (٥) الإجماع عليه، وهو الحجّه.

مضافاً إلى إطلاق النهى (٦) عن الصلاه في النجس، وخصوص قول الصادق عليه السلام في خبر الحلبي «في رجل أصابته جنابه و هو بالصلاه، وليس عليه إلا ثوب واحد، فأصاب ثوبه منى يتيمّم وي طرح ثوبه ويجلس مجتمعاً ويصلّى ويومئ إيماءً» (٧). (٨)

١- (١). المصدر، ص ٢٤٥.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٤٧.

٣- (٣). البيان، الطهارة، أحكام النجاسات، ص ٤٢ و ٤٣.

٤- (٤). مدارك الأحكام، الطهارة، أحكام النجاسات، ج ٢، ص ٣٥٩.

٥- (٥). الخلاف، الصلاة، مسأله ٢١٨، ج ١، ص ٤٧٤ و ٤٧٥.

- ٦-٦) . كخبر خيران الخادم المتقدّم؛ و راجع وسائل الشّيعه،الباب ٤٢ من أبواب النّجاسات.
- ٧-٧) . تهذيب الأحكام، الطهاره،باب ٢٠،ج ١،ص ٤٠٦،ح ١٦.
- ٨-٨) . جواهر الكلام،ج ٦،ص ٢٤٨.

لكن قد يشكل بعدم تحقق الشهره المدعاه أولاً -فضلاً عن الإجماع المحكي، مع احتمال إرادته حاكبه الأجزاء لو صلى عارياً لاالوجوب، و هو ممّا لا كلام فيه، وبمو هونيتها بمصير الفاضلين في المعبر (١)والمنتهى (٢)والمختلف (٣)ومن تأخر عنهما إلى التّخير بين الصّلاه فيه وعارياً ثانياً، وبمعاوضه تلك بالأقوى سناً و الأكثر عدداً، لا أقلّ من المساواه المستلزمه للجمع بالتّخير المذكور:

منها صحيحه الحلبي: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره، قال: يصلي فيه، وإذا وجد الماء غسله». (٤)

وصحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى: «سألت عن رجل عريان وحضرت الصّلاه، فأصاب ثوباً نصفه دم أو كله دم، يصلي فيه أو يصلي عرياناً؟ قال: إن وجد ماءً غسله، وإن لم يجد ماءً صلى فيه ولم يصل عرياناً» (٥). (٦)

هذا كله مع إمكان نزعه الثوب، (ف) أمّا (إن لم يمكنه) نزعه ولو لمشقّه برد أو نحوه لا تتحمل (صلى فيه) قولاً واحداً، لعدم سقوط الصّلاه بحال، والصّحيح السابق وإطلاق غيره، بل قد عرفت إمكان تنزيل باقى الأخبار عليه مع نفى الحرج فى الدين، (و) لكن عن الشيخ (٧) فى جملة من كتبه أنه (أعاد) الصّلاه إذا تمكّن بعد ذلك من غسله، استصحاباً لبقاء التّكليف الأوّل، ولموثق الساباطى عن الصادق عليه السلام: «إنه سئل عن رجل ليس عليه إلا ثوب ولا تحلّ الصّلاه فيه وليس يجد ماءً يغسله، كيف يصنع؟ قال: يتيمّم ويصلى، فإذا أصاب ماءً غسله وأعاد الصّلاه». (٨)

(وقيل: لا يعيد) بل هو المشهور المعروف (و هو الأشبه) لقاعده الأجزاء وأصالة البراءة، وظواهر الصّحاح المتقدّمه الوارده فى مقام الحاجه، مع تضمّن بعضها الأمر بغسل الثوب

ص: ٤٨٧

- ١- (١). المعبر، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ١، ص ٤٤٤ و ٤٤٥.
- ٢- (٢). منتهى المطلب، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ١، ص ١٨٢.
- ٣- (٣). مختلف الشّيعه، الطهاره، النجاسات و أحكامها، ص ٦٢.
- ٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما ينجس الثوب و الجسد، ج ١، ص ٦٨، ح ١٥٥.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصّلاه، باب ١١ ما يجوز الصّلاه فيه من اللباس، ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٩٢.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٤٩.
- ٧- (٧). كما فى المبسوط، ج ١، ص ٩١؛ النهايه، ج ١، ص ٥٥؛ وتهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٧.
- ٨- (٨). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢٠، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٧.

خاصه بعد زوال الضروره من دون تعرض لإعادته الصلاه بالمزّه، فلا بأس حينئذ (١) بحمل الموثق المذكور على الاستحباب، ولا ينبغي ترك الاحتياط بالعمل بمضمونه.

٣٩٧/٦

فيما يطهر بالشمس

(و) إذ فرغ المصنّف من ذكر مباحث التّطهير بالماء شرع في باقى المطهّرات.

فمنها: (الشمس) وهى (إذا جففت البول) خاصه أو هو (وغيره من النّجاسات) المشابهه له فى عدم بقاء الجرميه كالماء النّجس ونحوه (على) ما ستعرف البحث فيه، كما أنّك تعرفه أيضاً فى اعتبار كون الإزالة عن (الأرض) خاصه أو هى (والبوارى و الحصر) أو غيرها ممّا لا ينقل (طهر موضعه) على حسب الطّهارة بالماء، فيجوز التيمّم به و السجود عليه، لنقل الإجماع، و هو الحجّه بعد صحيح زرارته: «سئل أباجعفر عليه السّلام عن البول يكون على السّطح أو فى المكان الذى يصلّى فيه، فقال: إذا جففته الشمس فصلّ عليه فهو طاهر» (٢). (٣)

والمناقشه بعدم إرادته المعنى الشرعى من لفظ الطّهارة مدفوعه بما مرّ غير مرّه من إمكان دعوى ثبوت الحقيقه الشرعيه فيها فى عصر النّبى صلّى الله عليه و آله فضلاً عن عصر الصادقين، على أنّه لو سلّم عدم ثبوتها فلا ريب فى إرادته هنا، لكونه مجازاً راجحاً فى نفسه، أو للشّهرة و الإجماع المتقدّمين كالمناقشه بعدم دلالة بعضها على تمام المدعى من الأرض وغيرها و البول وغيره، وتناول الآخر لغيره، كخبر الحضرمى إذ هى واضحه الاندفاع. فلا يليق بفقيه التوقّف فى الاستدلال بها لنحو هذه المناقشات الواهيه. (٤)

نعم، لا- طهاره مع بقاء الجرم كالدم، لنقل الإجماع على اعتبار زوال الجرم الطّهارة، فلا تثمر بيوسه ما تحته بحراره الشمس، كما لا تثمر مع غيره من الحواجب ذوات الظل حتى السّحاب، لعدم صدق الإشراق حينئذ، واحتمال اعتبار التّجفيف دونه مناف لقواعد الإطلاق و التّقييد، (٥) ولذا لم يظهر خلاف بين الأصحاب فى عدم حصول الطّهارة لشيئين متنجسين منفصلين أحدهما غير الآخر، كحصيرين أو حجرين إذا جمعا، بل يختصّ التّطهير بالعالى

ص: ٤٨٨

١- (١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٥٢.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب المواضع التى تجوز الصلاه فيها، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٣٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٥٣.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٥٤.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٦٠.

الَّذِي أَشْرَقَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ دُونَ الْأَسْفَلِ وَإِنْ كَانَ جَفَافَهُ بِحَرَارَةِ الشَّمْسِ.

(وكذا كلُّ ما لا يمكن نقله كالثِّبَاتَاتِ وَالْأَبْنِيَةِ) ونحوها كما هو الأقوى في النظر، خلافاً لما عن المهذب (١) من النَّصِّ على عدم طهاره غير البواري و الحصر بها، الّذى هو في غاية الضّعف و الغرابه، لمخالفته عموم الخبر المذكور، ونصّ صحيح زراره السّابق على طهاره السّطح و المكان الّذى يصلّى فيه، وظهور صحّحه الآخر في السّطح، وموثق عمّار في الأرض، بل يمكن دعوى تحصيل الإجماع على خلافه فيها. (٢)

وهل المدار في حصول الطّهاره بالشّمس اليبس أو الجفاف الّذى لا- تعلق معه رطوبه في الملاقى؟ وجهان، ينشأن من ملاحظه الأخبار، إلّا أنّ الاستصحاب يشهد للأوّل.

وعليه، فهل يكفي في حصول الطّهاره بها عدم الجفاف قبلها و إن لم يكن فيه رطوبه تعلق بملاقه، أو لا بدّ من رطوبته تعلق في الملاقى فتبيسه الشّمس؟

وجهان أيضاً، لكن يشهد الاستصحاب لثانيهما، فتأمّل.

في تطهير النار

٤٢٠/٦

ومنها النّار الّتي أشار المصنّف إليها بقوله: (وتطهّر النّار ما أحالته) رماداً أو دخاناً من الأعيان النّجسه ذاتاً، على المشهور بين الأصحاب شهرةً كادت تكون إجماعاً، وهو الحجّه بعد الأصل العقلي و الشرعيّ، السّالم عن معارضه غير الاستصحاب الواضح عدم جريانه في المقام بتغير اسم الموضوع وحقيقته المعلق عليهما حكم النّجاسه. (٣)

والمعتضد بما وقع من غير واحد من الأصحاب من الاستدلال عليه بصحيح ابن محبوب «سأل أبا الحسن عليه السّلام عن الجصّ يو قد عليه بالعذره و عظام الموتى و يجصّص به المسجد، أيسجد عليه؟ فكتب إليه بخطّه: أنّ الماء و النار قد طهّراه». (٤)

بل وبما عن قرب الإسناد عن عليّ بن جعفر عن أخيه عليه السّلام قال: «سألته عن الجصّ يطبخ بالعذره، أ يصلح به المسجد؟ قال: لا بأس» (٥) بناءً على إرادته الطّهاره حقيقه بالنّار الّتي أحالته رماداً. (٦)

ص: ٤٨٩

١- (١). المهذب، الطهاره، ج ١، ص ٥٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٦١.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٦٦.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما يسجد عليه و ما لا يسجد عليه، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٨٣٣.

٥- (٥). قرب الإسناد، ص ١٢١.

وفى طهاره المتنجس بإحاله النار له كالتجاسه وعدمها وجهان أو قولان، ينشآن من ظهور أولويته من عين التجاسه، قلت: و هو كذلك، وإن كان قد اقتصر بعضهم هنا على ذكر التجاسه، لكن ملاحظه كلامهم فى البحث عن طهاره الطين بالخزفيه و الآجريه ونحوهما تشرف الفقيه على القطع بعدم فرقه بين التجس و المتنجس، ضروره ظهور بحثهم فى ذلك من حيث كون ذلك استحاله وعدمه، وإلا فلو فرض استحاله ذلك (١) إلى الرماد ونحوه مما يقطع باستحاله كان من المتسالم على طهارته حينئذ.

ومن أن الحكم بالطهاره مع الاستحاله لانتفاء الموضوع المعلق عليه شرعاً وصف التجاسه كالكلبيه ونحوها، وذلك ليس إلا فى التجس ذاتاً دون المتنجس، لظهور عدم تعليق الحكم بنجاسته بملاقاته للتجس على كونه خشباً ونحوه بل هو لأنه جسم لاقى نجساً. والاستحاله لا ترفع ذلك فيبقى الاستصحاب حينئذ محكماً وسالماً.

ولا ريب أن الأقوى الأول، إن قلنا بأن النار من المطهرات التعبدية، كما يومئ إليه ذكرهم لها مستقله للإجماع وغيره مما تقدم، مما يمكن شموله للتجس و المتنجس حتى خبر الجص على أحد الوجوه، بل و إن قلنا بكون ذلك للاستحاله، لظهور عدم جريان الاستصحاب فيه، بل لعله من المنكرات فى العادات. (٢)

نعم، يتجه البحث فى المتنجس الذى تصيره النار فحماً أو خزفاً أو آجرأ أو جصياً أو نوره، للشك فى الاستحاله، لا لأنها متنجسه، ففى المفاتيح (٣): طهاره الأول، وفى ظاهر (٤) المسالك: التجاسه، وظاهر الروض (٥): التوقف، (٦) و هو فى محله، بل قد يقوى فى النظر التجاسه للشك إن لم يكن ظناً أو قطعاً فى كون ذلك استحاله، وتغير الاسم بعد تسليمه أعم منها، فيبقى استصحاب التجاسه كاستصحاب عدم الاستحاله سالماً.

لكن على كل حال، فالبحث هنا إنما هو للشك فى كون ذلك استحاله وعدمه، وإلا فلو علم الثانى أو الأول لم يكن له وجه، لظهور الاتفاق على توقف تطهير النار عليها، ومن هنا

ص: ٤٩٠

١- (١). المصدر، ص ٢٧٠.

٢- (٢). المصدر، ص ٢٧١.

٣- (٣). مفاتيح الشرائع، الصلاة، مفتاح ٩٢، ج ١، ص ٨٠.

٤- (٤). مسالك الأفهام، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ١، ص ١٤.

٥- (٥). روض الجنان، الطهاره، ص ١٧٠.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٧١.

كان المشهور بين الأصحاب على عدم طهر العجين ذاتاً أو عرضاً بالخبز شهرةً كادت تكون إجماعاً.

ومع ذلك كله فالمتبع للدليل، وهو التجاسه قطعاً للاستصحاب فيما لم تبق النار شيئاً من أجزاء الرطوبة فضلاً عما بقي فيه كما هو الغالب.

وصحيح ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن الصادق عليه السلام: «في العجين يعجن من الماء النجس، كيف يصنع؟ قال: يباع ممن يستحل أكل الميتة» (١). (٢)

ومعارضه ذلك كله بصحيح ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام: «في عجين عجن وخبز، ثم علم أنّ الماء كانت فيه ميتة، قال: لا بأس، أكلت النار ما فيه». (٣)

وخبر عبدالله بن الزبير: «سألت الصادق عليه السلام عن البثر تقع فيها الفأرة أو غيرها من الدواب، فتموت، فيعجن من مائها، أيؤكل ذلك الخبز؟ قال: إذا أصابته النار فلا بأس»، (٤) بعد إرسال أولهما، وضعف ثانيهما، وعدم ظهور الميتة في ذى النفس، والماء في القلّة ممّا لا ينبغي أن يصغى إليه، خصوصاً بعد ما عرفت من الشّهرة العظيمة، أو الإجماع، فلا ينبغي الإشكال أو التوقّف في ذلك. (٥)

في معنى الاستحالة

٤٣٩/٦

وظهر ممّا تقدّم سابقاً في أدلّه مطهّره النار أنّ الاستحالة عباره عن تغيير الأجزاء وانقلابها من حال إلى حال، وهى غير محتاجه إلى التعريف بعد ظهور معناها العرفى المذى هو المدار دون التّديق الحكيمى المبني على انقلاب الطبائع بعضها إلى بعض وعدمه. (٦)

فما فى المعبر (٧) - من عدم طهاره الأعيان النّجسه بالاستحاله وعدم طهاره الخنزير إذا صار ملحاً - ضعيف جداً، لا أعرف لهما موافقاً عليه إجمالاً. (٨)

ص: ٤٩١

١- (١). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢١، ج ١، ص ٤١٤، ح ٢٤.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٧٥.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ٢١، ج ١، ص ٤١٣، ح ٢٣.

٤- (٤). المصدر، ح ٢٢.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٧٦.

٦- (٦). المصدر، ص ٢٧٨.

٧-٧) .المعتبر، الطهارة، أحكام النجاسات، ج١، ص٤١٥.

٨-٨) .جواهر الكلام، ج٦، ص٢٨٠.

فى حكم تخليل العصير

اعلم أنّ العصير كالخمر فى طهارته بالخليه، بناءً على نجاسته بالغليان، للإجماع، ويزداد عليه طهارته بذهاب ثلثيه، ضروره تبعيه زوال نجاسته لزوال حرمة الثابت بالذهاب المذكور إجماعاً وسنّه (١) مستفيضه حدّ الاستفاضه إن لم تكن متواتره. (٢)

بل لا-ريب فى أنّه يفهم من فحواها-بناءً على كون ذلك مطهراً له كما أنّه محلّ -تبعيه الآلات و المزاول ونحوهما له فى الطّهاره، بل اللوامع (٣) الإجماع عليه، مضافاً إلى لزوم الحرج و المشقّه لولاه، وطهاره أوانى الخمر المنقلب خلاً، وآلات الترح و التّازح وجوانب البئر، لاتّحاد طريق الجميع أو قياس الأولويه. (٤)

نعم، ينبغى اعتبار تحقّق التبعيه فى سائر ما تقدّم؛ بأن يكون معه غير غائب عنه فى وقت تطهيره إلا بما لا ينافيها، فلا يطهر حينئذ غير العامل، بل ولا العامل معرضاً عن العمل خالياً عن صورته التّشاغل، وكذلك ثيابه وسائر الآلات اقتصاراً على المتيقّن، بل ينبغى الاقتصار على ما علم تبعيته دون ما شكّ فيها فضلاً عمّا ظنّ عدمها، كما أنّه ينبغى الاقتصار فى الطّهاره و الحلّ على ذهاب الثّلاثين بالنّار و إن كان يقوى إلحاق الشّمس بها، أمّا الهواء و التّشريب و طول البقاء أو المركّب منها خاصّه أو من الأوّلين (٥) معها، فلا يخلو من نظر بل منع. ولا يحلّ العصير، بل ولا يطهر بغير الخليه و ذهاب الثّلاثين، للأصل و إطلاق النّصوص (٦) والفتاوى.

فى الإسلام والانتقال

ومن المطهّرات: الإسلام والانتقال، الّذى عدّهما غير واحد من الأصحاب من المطهّرات، بل لا-خلاف أجده فيهما، بل حكى الإجماع على الأوّل، بل هو فى الجملة من الضّروريات، بل و الثّانى، إذ المراد به انتقال شىء حكم بنجاسته باعتبار إضافته إلى محلّ خاصّ إلى محلّ آخر حكم الشّارع بطهارته بإضافته إليه، كانتقال دم ذى النّفس المحكوم بنجاسته إلى غير

١- (١). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرّمه.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٩١.

٣- (٣). اللوامع للنراقى، ج ١، ص ٢١٠ (مخطوط).

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٩١.

٥- (٥). المصدر، ص ٢٩٢.

٦- (٦). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٢ و ٣١ من أبواب الأشربه المحرّمه.

ذی النفس من القمّل و البقّ ونحوهما، لشمول ما دلّ (١) على طهاره دمها، كما أنّه لو انعكس الأمر حکم بالنّجاسه لذلك. (٢)

في المرتدّ

٤٦١/٦

لكن ينبغي أن يعلم أنّ الإسلام يطهّر عن نجاسه الكفر بجميع أقسامه إلّا- الارتداد الفطري منه للزّجل خاصّه دون الامرأه، بل و الخنثى المشكل و الممسوح، للأصل بمعنى الاستصحاب لموضوع الكفر نفسه، ولحكمه من النّجاسه ونحوها. (٣)

وقول أبي جعفر عليه السّلام في صحيح ابن مسلم: «من رغب عن الإسلام وكفر بما أنزل الله على محمّد صلّى الله عليه و آله بعد إسلامه فلا- توبه له، وقد وجب قتله، وبانت منه امرأته، ويقسم ما ترك على ولده» (٤) المعلوم إرادته الفطريّ منه، كمعلوميه إرادته حکم التّوبه من نفيها الذي الطّهاره وقبول أعماله منه قطعاً.

والمناقشه في الأصل- بعدم جريانه هنا لتغير الموضوع باعتبار صيرورته مسلماً بإقراره بعد أن كان كافراً بإنكاره، بل يشمله حينئذ كلاً ما دلّ (٥) على طهاره المسلمين الذي يقصر عن مقاومتها الاستصحاب- من غرائب الكلام، إذ البحث في صيرورته مندرجاً (٦) تحت إطلاق المسلم بذلك، فما شكّ فيه حينئذ من الأحكام الثّابته له بإرتداده وقبل توبته لاريب في استصحابه. (٧)

فلا- ريب حينئذ أنّ الأقوى النّجاسه في المرتدّ و إن كان قد يقوى في النّظر قبول توبته باطناً بالنّسبه إليه نفسه لاغيره، كما إنّه يقوى القول بقبول توبته ظاهراً و باطناً لو كان ارتداده بإنكاره بعض الصّروريات، مع سبق بعض الشّبهات و الدّخول في اسم المسلمين كطوائف الجبريه و المفوضه و الصّوفيه.

ص: ٤٩٣

١- (١). المصدر، الباب ٢٣ من أبواب النّجاسات.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٩٣.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٩٣.

٤- (٤). الكافي، باب حدّ المرتدّ، ج ٧، ص ٢٥٦، ح ١.

٥- (٥). صحيح مسلم، ج ١، ص ١٩٥ المطبوع بمصر.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٢٩٤.

٧- (٧). المصدر، ص ٢٩٥.

هل التبعيه من المطهرات

والمراد بتطهير الإسلام للكافر إنما هو له نفسه لا- ما بشره سابقاً حتى ثيابه على إشكال، اقتصاراً على المتيقن، بل هو مقتضى الدليل، واحتمال طهارته تبعاً لا شاهد له. (١)

هذا كله من حيث النجاسة الكفرية، أمّا لو كان بدنه متنجساً بنجاسه خارجيه لم تبق عينها، ففي طهارته بالإسلام وعدمها وجهان، أفواهما الأول، بناءً على عدم تأثر النجس بالنجس، بل وعلى غيره، للسيره وخلوّ السنّه عن الأمر بذلك مع غلبته، ويتبعه ولده في الطّهاره بالإسلام، سواء كان أباً أو أمّاً إلحاقاً بأشرف الأبوين، بل أو أحد الجدّين القريبين.

في مطهره الغيبه

وقيل: الغيبه في بدن الإنسان بل وثيابه من المطهرات، (٢) فيحكم بطهاره بدن المسلم منه المكلف مع الغيبه عنه وعلمه بالنجاسه وتلبسه بما يشترط فيه الطّهاره، بلا- خلاف معتدّ به أجده فيه، بل حكى الإجماع عليه، بل لعلّه كذلك نظراً إلى السّيره القاطعه المعتضده بإطلاق ما دلّ (٣) على طهاره سور المسلم، وإن كان هو غير مساق لذلك. (٤)

والاحتياط لا ينبغي تركه كما أنّه لا ينبغي تركه في غير المكلف من الإنسان سيما من لا أهليه له للإزاله، بل و المكلف مع عدم اعتقاد النجاسه، لتقليده مجتهداً. (٥) لا يقول بها، بل و المعتقد إذا علم من حاله عدم الاهتمام والاكتراث بإزاله النجاسات لتسامحه في دينه، وإن أمكن تنقيح السيره في جميع ذلك، بل يمكن إدراج بعض غير المكلف من الإنسان كغير المميز في توابع المسلم المكلف من فرشّه وأوانيه. (٦)

نعم، ينبغي القطع بعدم مساواه الظلمه أو العمى أو حبس البصر للغيبه، للأصل السّالم عن معارضه سيره ونحوها، إذ ليس المدار على احتمال الطّهاره.

١- (١). المصدر، ص ٢٩٩.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٨٧ من أبواب الأسار.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٠١.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٠٢.

٦- (٦). المصدر.

(و) من المطهرات في الجملة إجماعاً ونصوصاً، (١) وعملاً مستمراً (التراب) بل مطلق مسمى الأرض، كما هو معقد أكثر الفتاوى وإجماع غير واحد من الأصحاب، بل هو مستفاد من معتبره نصوص الباب، (٢) ل- (باطن الخف) بلاخلاف أجده فيه إلا ما عساه توهمه عبارته الخلاف (٣) في بادئ النظر. (٤)

ويوهمه أيضاً ما عن الإشارة (٥) والتلخيص (٦) من الاختصار على التعل مع احتمال، بل لعله الظاهر إرادته المثال، ولذا جعله من معقد إجماعه في جامع المقاصد، (٧) وهو الحجج بعد التوبى العامي «إذا وطأ أحدكم بنعليه الأذى فطهورهما التراب» (٨) وصحيح فضاله وصفوان عن ابن بكير عن حفص بن أبي عيسى، قال للصادق عليه السلام: «إني وطأت عذره بخفي ومسحته حتى لم أر فيه شيئاً فما تقول في الصلاة فيه؟ فقال: لا بأس». (٩)

والمناقشه في سنده بعد الانجبار بما عرفت، كما ترى، خصوصاً بعد اعتضاده بإطلاق قول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي قال: «نزلنا في مكان بيننا وبين المسجد زقاق قدر، فدخلت عليه - أي الصادق عليه السلام -، فقال: أين نزلتم؟ فقلت: نزلنا في دار فلان، فقال: إن بينكم وبين المسجد زقاقاً قدرًا، أو قلنا له: إن بيننا وبين المسجد زقاقاً قدرًا، فقال: لا بأس، الأرض يطهر بعضها بعضاً»، (١٠) إذ الظاهر أن المراد تطهير بعض الأرض البعض الآخر منها التمس الملقى للتعلى ونحوه على معنى إزاله أثره عمداً لاقاه بالبعض الآخر، كما يقال الماء مطهر للبول و الدم. (١١)

ص: ٤٩٥

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٢ من أبواب النجاسات.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). الخلاف، الطهاره، مسأله ١٨٥، ج ١، ص ٢١٧ و ٢١٨.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٠٣.

٥- (٥). إشاره السبق (ضمن كتاب الجوامع الفقيهيه)، ص ١٢٠.

٦- (٦). تلخيص المرام، الطهاره، في المطهرات، ص ٣١، (مخطوط).

٧- (٧). جامع المقاصد، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ١، ص ١٧٩.

٨- (٨). سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠، ح ٣٨٥ و ٣٨٦.

٩- (٩). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٩٥.

١٠- (١٠). الكافي، باب الرجل يطأ على العذره، ج ٣، ص ٣٨، ح ٣.

١١- (١١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٠٤.

وبعد اعتضاده أيضاً بإطلاق قول الصادق عليه السلام في صحيح الأحول الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف، ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً: «الابأس إذا كان خمسة عشر ذراعاً» (١). بعد تنزيل الشرط فيه على إرادته التقدير لما يزال به أثر النجاسة عادة، لإطلاق غيره من النصوص و الفتاوى.

وبمساواته للنعل الثابتة طهاره أسفله بها بإجماع جامع المقاصد، (٢) وبما في المنتهى (٣) أنه من المتيقن، وإطلاقات الأخبار السابقة، بل في النبوى و إن كان عاماً: «إذا وطأ أحدكم بنعليه الأذى فطهورهما التراب» (٤) معترضاً ذلك كله بعدم خلاف أجده فيه، بل يمكن تحصيل الإجماع، بل هو كذلك مع ملاحظه الفتاوى وإطباق الناس قديماً وحديثاً على الصيلاه الحفاه و المتتعلين، ودخولهم المساجد من غير غسل الأقدام و النعال مع غلبه الظن على النجاسات بل ومع القطع بها، بل لو كلفوا لكان فيه من الحرج ما لا يخفى. (٥)

(و) لو لم يكن في المقام إلاّ هذا لكفى في طهاره (أسفل القدم و النعل) فكيف مع ما سمعته من صحيح الأحول و الحلبي، كصحيح زراره عن الباقر عليه السلام: «في رجل وطأ على عذره فساخت رجله فيها، أينقض ذلك وضوءه؟ وهل يجب عليه غسلها؟ فقال: لا يغسلها إلا أن يقدرها، ولكن يمسحها حتى يذهب أثرها ويصلّى» (٦). (٧)

٤٨٤/٦

في اعتبار جفاف الأرض وعدمه

وفي اعتبار جفاف الأرض في التطهير وعدمه وجهان، بل قولان، أحوطهما أقواهما للأصل وما يشعر به، بل يدلّ عليه صحيح الحلبي المتقدم باعتبار تعارف المسح و الإزالة بالجفاف في الاستنجاء وغيره، فالإطلاقات حينئذ بنفسها يمكن انصرافها إلى ذلك. (٨)

ص: ٤٩٦

- ١- (١). الكافي، باب الرجل يطأ على العذرة، ج ٣، ص ٣٨، ح ١.
- ٢- (٢). جامع المقاصد، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ١، ص ١٧٩.
- ٣- (٣). منتهى المطلب، الطهاره، أحكام النجاسات، ج ١، ص ١٧٩.
- ٤- (٤). سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٥، ح ٣٨٥ و ٣٨٦.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٠٦.
- ٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٩٦.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٠٧.
- ٨- (٨). المصدر، ص ٣٠٩.

ثم المدار فى التطهير بالأرض على زوال العين قطعاً، وهى يعتبر زوال الأثر أيضاً، وجهان ينشآن من الأصل، وقول أبى جعفر فى صحيح زراره المتقدم: «يمسحها حتى يذهب أثرها (١)» (٢) ومعروفه توقف تطهير النجاسات على إزاله آثارها، على أن المراد بالأثر هنا هو الأجزاء الصّغار التى تبقى ملتصقه من عين النجاسه، فبدل على وجوب إزالتها حينئذ ما دل على وجوب إزاله أصل العين.

ومن إطلاق باقى النصوص (٣) ومناسبتة لسهوله المله وسماحتها، بل ولحكمه أصل مشروعيه هذا الحكم من التخفيف ونحوه، بل فى التكليف بوجوب إزاله ذلك من العسر و الحرج ما لا يخفى، بل يمكن دعوى تعذره عادة، بل ظاهر الاكتفاء بها بالخمسه عشر ذراعاً ونحوه خلافه، بل لعل التأمل فيها مع الاستقامه يشرف الفقيه على القطع بذلك، فلاريب أن الأقوى الثانى. (٤)

وظاهر المصنّف كباقى الأصحاب اختصاص الأرض فى التطهير لتلك الأشياء، فلا يجرى مسحها ببعض الأجسام المزيله لذلك، وإن كان على وجه أبلغ فى الإزاله بها، للأصل (٥) وظاهر النبوى السابق السالم عن معارضه إطلاق بعض الأدله بعد انصراف المسح فيها ونحوه إلى الغالب المتعارف من آيته لنحو هذه الأمور، سيما بعد انجبار ذلك بتطابق الفتاوى ظاهراً عليه بحيث لم يعرف قائل بالتعدى.

فى حكم ماء المطر

(و) من المطهّرات فى الجمله كتاباً (٦) وسنّه (٧) إجماعاً، بل ضروره (ماء الغيث) إذ هو كالجارى (لا ينجس) بغير التغير (فى حال وقوعه) وتقاطره، على المشهور بين الأصحاب.

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر، ص ٣١٠.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٢ من أبواب النجاسات.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣١١.

٥- (٥). المصدر، ص ٣١٢.

٦- (٦). الفرقان، ٤٨.

٧- (٧). راجع وسائل الشيعه، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق.

(ولا- حال جريانه من ميزاب) مع اتّصاله بالتّازل من السّماء وعدم انقطاعه عنه، بلاخلاف أجده فيه، بل هو مجمع عليه، كما أنّه المتيقّن من الأدلّه.

(ولا شبهه إلّا أن تغييره النّجاسه) و هو الأقوى، للأصل و العمومات و ظاهر الكتاب معتضداً بفتوى المعظم، بل عدم ثبوت المخالف من الناس. (١)

والنّصوص المستفيضة كمرسل الكاهلي عن الصادق عليه السّلام قال: «قلت: يسيل علىّ من ماء المطر، أرى فيه التّغير وأرى فيه آثار القدر، فتقطر القطرات على وينتضح علىّ منه، والبيت يتوضّأ علىّ سطحه فيكفّ علىّ ثيابنا، قال: ما بدأ بأس، كلّ شيء يراه ماء المطر فقد طهر» (٢) ومرسل محمّد بن إسماعيل عن أبي الحسن عليه السّلام: «في طين المطر أنّه لا بأس به أن يصيب الثّوب ثلاثه أيام، إلّا أن يعلم أنّه قد نجسه شيء بعد المطر» (٣). (٤)

وصحيح على بن جعفر: «سأل أخاه: عن الرّجل يمرّ في ماء المطر و قد صبّ فيه خمر، فأصاب ثوبه، هل يصلّي فيه قبل أن يغسله؟ قال: لا يغسل ثوبه ولا رجليه ويصلّي فيه ولا بأس» (٥) إلى غير ذلك.

والمناقشه في سند بعضها يدفعه الانجبار بما عرفت، كالمناقشه في الدلاله (٦) بعد تضمّن شيء منها أنّه كالجارى أولاً، وبتناولها لما بعد النزول والانقطاع الّذى نقل الإجماع غير واحد، بل يمكن دعوى حصول القطع للفقيه بمساواه الغيث للجارى إذا لاحظ مجموع أخبار المقام بعد استقامه الفهم.

وصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى قال: «سألته عن البيت يبال على ظهره ويغتسل من الجنابه، ثمّ يصيبه المطر، أيؤخذ من مائه فيتوضّأ به للصّلاه؟ فقال: إذا جرى فلا بأس به» (٧).

و هو محتمل لورود الشّروط فيها مورد الواقع، كما في قوله تعالى: ...إِنْ أَرَدَنْ تَحَصُّنًا... (٨)

ص: ٤٩٨

١- (١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣١٤.

٢- (٢). الكافي، باب اختلاط ماء المطر بالبول، ج ٣، ص ١٣، ح ٣.

٣- (٣). المصدر، ح ٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣١٥.

٥- (٥). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب المياه، ج ١، ص ٨، ح ٧.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣١٦.

٧- (٧). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب المياه، ج ١، ص ٨، ح ٦.

٨- (٨). النور، ٣٣.

ضروره ظهور السّؤال بلوغ المطر حدّ الجريان، وفائده الشّروط حينئذ التّنصيص على مورد السّؤال أو لإرادته بيان عدم التمكن من الأخذ غالباً بدونه، لا لنجاسه الماء إذا انتفى الجريان، وليبان أنّه بدونه مظنه التغير بنجاسه السّطح. (١)

فظهر لك من ذلك كلّ بحمد الله أنّ التحقيق كونه كالجارى جرى حقيقةً أو حكماً أو لم يجز، فالماء النجس يكفى فى تطهيره حينئذ وقوع قطرات المطر عليه، لاتصاله حينئذ بالجارى من غير حاجه إلى انتظار الامتزاج، بناءً على عدم اعتباره فى أمثاله، بل وعليه أيضاً، لإمكان دعوى الاستغناء هنا خاصّه بقوله عليه السّلام: «كلّ شيء رآه ماء المطر» معتضداً بإطلاق الآيتين (٢). (٣)

فى تطهير الأرض بالقليل

٥١٠/٦

ثمّ إنّ كفيّيه التّطهير بالغيث ككفيّيه التّطهير بالجارى، لا يحتاج إلى عصر أو تعدّد أو نحوهما (و) لا نجاسه فى غسلته وإن كان قليلاً، بخلاف (الماء) القليل غيره الذى (يغسل به النّجاسه)، فإنّه (نجس) على الأشهر بين المتأخّرين بل المشهور (سواء كان فى الغسله الأولى أو الثانيه، وسواء كان متلوّناً بالنّجاسه أو لم يكن، وسواء بقى على المغسول عين النّجاسه أو نقى) بل (وكذا القول) فى غسله (الإناء على الأظهر) (٤) عند المصنّف لا عند الشّيخ، فحكم بطهاره الغسلتين فى إناء الولوج، والثانيه فى غيره على ما حكى عنه، بل ولا عندنا لما تقدّم سابقاً أنّ الأظهر طهاره ماله مدخله فى نفس تطهير المتنجّس من ماء الغساله من غير فرق بين الإناء وغيره، والغسله الأخيره وغيرها، بناءً على مدخليتهما معاً فى الطّهاره، وإلاّ اختص الحكم المذكور بالأخيره.

ومنه يظهر لك وجه تطهير الأرض النّجسه بالبول بالماء القليل فى ذنوب ونحوه الغالب القاهر، وإليه أشار المصنّف بقوله: (وقيل: فى الذّنوب) بفتح الدّال، وهو الدّلّو العظيم، ولا يقال لها ذنوب إلاّ وفيها ماء (إذا القى على نجاسه على الأرض يطهر الأرض مع بقائه على

ص: ٤٩٩

١- (١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣١٧.

٢- (٢). راجع سوره الأنفال، ١١؛ و سوره الفرقان، ٤٨.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣١٩.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٢٤.

طهارته) ضروره وضوحه بناءً على طهاره الغساله مطلقاً، بل وعلى القول بطهاره الأخيره خاصه إذا فرض نجاسه الأرض بما لا يحتاج إلى التعدد.

وإشعار قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان، (١) وخبر أبي بصير بعد سؤاله عن الصلاة (٢) في البيع و الكنائس وبيوت المجوس: «رَشَّ وَصَلَّ» (٣) بناءً على الظاهر منه من كون ذلك للتطهير لا تعديداً أو زوال النفره أو دفع الوسواس بفعل ما ينبغي أن يزيده.

٥١٢/٦

القول في الآنيه

(ولا- يجوز الأكل و الشرب من آنيه من ذهب وفضه) إجماعاً إن لم يكن متواتراً كالتصوص به من الطرفين، ففي النبوى من طريقهم: «لا تشربوا في آنيه الذهب و الفضه، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخره». (٤)

والمرتضوى: «الذى يشرب في آنيه الذهب و الفضه، إنما يجر جر في بطنه نار جهنم». (٥)

وفي الحسن أو الصحيح من طريقنا عن الصادق عليه السلام: «لا تأكل في آنيه من فضه ولا- في آنيه مفضّه» (٦) كقوله عليه السلام في خبر داوود بن سرحان: «لا تأكل في آنيه الذهب و الفضه» (٧). (٨)

بل (و) قد يستفاد من خبر ابن مسلم (٩) وخبر ابن بكير (١٠) وصحيح (١١) ابن بزيع أيضاً أنه (لا) يجوز (استعمالها في غير ذلك) ممّا لا يندرج في الأكل و الشرب، بل في التذكرة (١٢): «يحرم استعمال المتخذ من الذهب و الفضه في أكل و شرب وغيرهما عند علمائنا أجمع، وبه قال

ص: ٥٠٠

١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٨٣.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٢٥.

٣- (٣). المصدر، ح ٨٥.

٤- (٤). صحيح البخارى، باب الأكل في إناء مفضّض و باب الشرب في آنيه الذهب، ج ٧، ص ٩٩.

٥- (٥). المجازات النبويه، ص ١٤٣، ح ١٠٨.

٦- (٦). الكافي، باب الأكل و الشرب في آنيه الذهب و الفضه، ج ٦، ص ٢٦٧، ح ٣.

٧- (٧). المصدر، ح ١.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٢٨.

٩- (٩). راجع الكافي، ج ٦، ص ٢٦٧، ح ٤.

١٠- (١٠). المصدر، ح ٥.

١١- (١١). المصدر، ح ٢.

١٢- (١٢). تذكره الفقهاء، الطهاره، فى الأوانى و الجلود، ج ١، ص ٦٧.

أبو حنيفة ومالك وأحمد وعامة العلماء و الشافعي في الجديد»، فيجب طرح أو تأويل صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى قال: «سألته عن المرآه هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضّه؟ قال: نعم إنّما يكره ما يشرب به» (١) بل هو ظاهر في غير ما نحن فيه.

نعم، لا يحرم ما فيها من المأكول والمشروب قطعاً، وفاقاً للأكثر للأصل السّالم عن المعارض، ضروره عدم استلزام حرمه الاستعمال، بل الأكل الذي هو عباره عن الازدراء المنهى عنه في الأخبار ذلك، إذ حرّمته من حيث كونه أكلاً في الآنيه واستعمالاً لها لا ينافي حليه ذاته الثابته (٢) بأدلتها، وقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «يجر جر في بطنه» (٣) مع أنّه غير ثابت في طرقنا، لا بدّ من إرادته المجاز منه، فلا يجب حينئذ عليه استفراغه وإن تمكّن منه.

في تحديد الآنيه

٥٢١/٦

والمرجع في الإناء والآنيه والأواني إلى العرف، وإن قال في المصباح المنير: «إنّ الإناء والآنيه كالوعاء والأوعيه وزناً ومعنى» (٤) إذ هو إمّا تفسير بالأعمّ أو أنّه يقدم العرف عليه، لكن لم يتنّفح لدينا إطلاق عرف زماننا عليه، لقله استعمال هذا اللفظ فيه، أو غير ذلك، فالظاهر ثبوت الحرمة، خلافاً لصريح الأستاذ في كشفه (٥) في جميع ذلك وزياده.

(ويكره) استعمال الإناء (المفضّض) على المشهور بين الأصحاب للأصل وصحيح عبدالله بن سنان: «لا بأس أن يشرب الرّجل في القدح المفضّض، واعزل فمك عن موضع الفضّه» (٦). (٧)

(و) الأمر هين بعد أن عرفت ضعف الخلاف، نعم (قيل) بل لاخلاف أجده فيه بين القدماء والمتأخّرين (يجب اجتناب موضع الفضّه) إلّا من معتبر (٨) المصنّف فاستحبّه، لظاهر الأمر في الصحيح السابق معتضداً بما عرفت من عدم الخلاف وسالماً عمّا يصلح للمعارضه. (٩)

ص: ٥٠١

١- (١). مسائل على بن جعفر، ص ٢٩٩، ح ٧٥٦.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٣١.

٣- (٣). الموطأ لمالك، ج ٢، ص ٩٢٤؛ ومستدرک الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب النّجاسات، ج ٢، ص ٥٩٧، ح ٤.

٤- (٤). المصباح المنير، ص ٣٨، ماده (أنى).

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٣٥.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الصيد و الذبائح، باب ٢، ج ٩، ص ٣٩٢، ح ١٢٧.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤٠.

٨- (٨). المعتمر، الطهاره، أحكام الأواني، ج ١، ص ٤٥٥.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤١.

ويلحق بالإتيان المفصّل الإتيان المذهب في جميع ما تقدّم، وإن خلت عنه النصوص وأكثر الفتاوى، لكن الأصل كاف في جواز الإتيان، والتسامح وحسن الاحتياط.

(وفي جواز اتّخاذها) أي أواني الذهب و الفضة (لغير الاستعمال) من الذّخر ونحوه (تردّد) من الأصل مع عدم ظهور الأدلّة فيه، بل هي ظاهره في الاستعمال، ومن تعليل النبوي (1) بأنّها لهم في الدّنيا ولكم في الآخرة، كقول الكاظم عليه السّلام: «إنّها متاع الدّارين لا يوقنون» (2) والنّهى عن آنية الذهب و الفضة و كراهتهما المحمول على أقرب المجازات بعد تعذّر (3) الحقيقة، ولا ريب أنّ مطلق الإتيان أقرب من الاستعمال، لأعميه منه.

(و) لكنّ (الأظهر المنع) وفاقاً للمشهور بين الأصحاب.

(ولا يحرم استعمال غير الذهب و الفضة من أنواع المعادن و الجواهر ولو تضاعف أثمانها) بلا خلاف أجده، بل في كشف اللثام الإتيان عليه، للأصل المعتضد بالسّيره الذي لا يعارضه القياس المعلوم بطلانه عندنا.

(وأواني المشركين) أهل كتاب كانوا أو لا، وغيرها ممّا في أيديهم عدا اللحم و الجلد (طاهره) بلا خلاف أجده فيه، للأصل و العمومات و خصوص المعتبره الوارده في طهاره الثّوب المعمار للذمّي، (4) والثّياب السّابريه التي يعملها (5) المجوس، بل وثوب المجوسى نفسه، (6) وما يعمله الخياط و القصّار اليهودى (7) والنّصرانى، وهى و إن كانت مشتمله (8) على غير مفروض العبارة، لكن عدم القائل بالفرق واشتمال بعضها على التّعليل العام كاف في المطلوب، و قيد المصنّف رحمه الله الطّهارة ب- (ما لم يعلم نجاستها) بمباشرتهم أو غيرها، فإنّه إذا علم حكم بالنّجاسه و إن احتمل حصول الطّهارة، بل ولو ظنّ ما لم يكن معتبراً شرعاً، لعدم اعتبار ذلك هنا في قطع الأصل و إن كان لغيبه يحكم بالطّهارة معها لغيرهم.

ص: ٥٠٢

- ١- (١). صحيح البخارى، باب الأكل في إتيان مفصّل، ج ٧، ص ٩٩، ح ١٤٦.
- ٢- (٢). الكافى، باب الأكل و الشرب في آنية الذهب و الفضة، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ٧.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤٢.
- ٤- (٤). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٧٤ من أبواب النّجاسات.
- ٥- (٥). راجع الخبر في تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ٢٩.
- ٦- (٦). راجع الخبر في كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما يصلّى فيه و ما لا يصلّى فيه من الثّياب، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٧٩٨.
- ٧- (٧). راجع الوافى، باب التطهير من مسّ الحيوانات من أبواب الطّهارة عن الخبث.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤٤.

(ولا يجوز استعمال شيء من الجلود) في صلاه أو غيرها إذا كانت جلود ذوى الأنفس السائلة (إلا ما كان طاهراً في حال الحياة) لا كالكلب ونحوه (ذكياً) تذكياً شرعياً، إذ هو بدون ذلك ميتة، سواء كان قابلاً لها فلم تقع عليه، أو غير قابل (١) للموتق: «وإن كان مما يؤكل لحمه، فالصلاه فيؤبره وبوله وشعره وروثه وكل شيء منه جائز، إذا علمت أنه ذكى قد ذكاه الذبح» (٢) كالحسن: «يكره الصلاه في الفراء إلا ما صنع في أرض الحجاز إلا ما علمت منه ذكاته» (٣). (٤)

والخبر عن جلود الفراء يشترطها الرجل من سوق من أسواق الجبل، يسأل عن ذكاته، إذا كان البائع مسلماً عارفاً؟ قال: «عليكم أن تسألوا إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، فإذا رأيتم المسلمين يصلون عليه فلا تسألوا عنه». (٥)

ومنه كغيره من الأخبار الكثيره جداً، بل كادت تكون متواتره، يستفاد طهاره ما يؤخذ من يد المسلم وإن علم سبقها بيد كافر، من غير فرق بين المسلم المخالف وغيره، لئلا يره المستقيم ومحكى الإجماع، وإطلاق الأخبار إن لم يكن ظاهرها، وسهوله المله وسماحتها، وعدم العسر والخرج فيها.

في حكم المطروح من اللحم والجلد

وقد يقال بطهاره المطروح في بلاد المسلمين وأرضهم وإن لم يكن عليه يد، لكن إذا كان عليه آثار الاستعمال بأى نحو كان مما لا يغفر في جلد الميتة، تحكيماً للظاهر على الأصل.

وخبر السكوني عن الصادق عليه السلام: «إن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سفره وجدت (٦) في الطريق مطروحه، كثير لحمها وخيزها وجبنها وبيضها، وفيها سكين. قال أمير المؤمنين عليه السلام: يقوم ما فيها ثم يؤكل، لأنه يفسد وليس له بقاء، فإن جاء طالبها غرموا له الثمن، قيل: يا

١- (١). المصدر، ص ٣٤٥.

٢- (٢). الكافي، باب اللباس الذي تكره الصلاه فيه، ج ٣، ص ٣٩٧، ح ١.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٩٨، ح ٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤٦.

٥- (٥). قد تقدم ذكره سابقاً وراجع وسائل الشيعه، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، ح ٧.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤٧.

أمير المؤمنين، لا يدرى سفره مسلم أو سفره مجوسى؟ قال: هم فى سعه حتى يعلموا» (١) لظهور انسياق بلاد الإسلام من الخبر المذكور.

بل قد يرشد إليه فى الجملة الصيحيح عن حفص بن البختري قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل ساق الهدى، فعضب فى موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه، قال: ينحره ويكتب كتاباً يضعه عليه، ليعلم من مرّ به أنه صدقه» (٢) حيث ظهر منه جواز الاعتماد على القرائن غير اليد.

أما ما كان مطروحاً ولا أثر استعمال عليه أو كان فى يد كافر لم يعلم سبق يد مسلم عليه أو أرضهم وسوقهم وبلادهم فهو ميتة لا يجوز استعماله، للأصل وظاهر بعض المعتمره السابقة. (٣)

٥٤٤/٦

فى جلد ما لا يؤكل لحمه

(ويستحب اجتناب جلد ما لا يؤكل لحمه) من ذى النفس الذى تقع عليه التذكية (حتى يدبغ بعد ذكاته) كالسبب، فإنها مما تذكى للإجماع، وموثق سماعه: «سألته عن جلود السباع ينتفع بها؟ قال: إذا رميت وسيمت فانتفع بجلده» (٤) كموثقه الآخر: «سألته عن تحريم السباع وجلودها، فقال: أما اللحوم فدعها، وأما الجلود فاركبوا عليها ولا تصلوا فيها». (٥)

وبذلك تنقطع أصله عدم التذكية بناءً على أنها أمر شرعى، بل وكذا إن قلنا أن التذكية لغويه لكنّها من الأسباب الشرعية التى ترتب الشارع عليها أحكاماً عديده، فمع الشك فى سببها بالنسبة إلى أحد أفراد موضوعها ومحلّها، فالأصل عدمها أيضاً، إلا أنه قد يمنع الشك حينئذ ويدعى ترتب الأحكام على مسمى التذكية، فيكون الأصل بالعكس. (٦)

فالأقوى حينئذ التمسك بأصله عدم التذكية فى كل حيوان شك فى قابليته لها وعدمه، فالمسوخ حينئذ والحشرات باقيه على مقتضاها حينئذ لعدم الدليل، فالقول بها فيها كالقول بعدمها فى السباع لا يصغى إليه.

ص: ٥٠٤

- ١- (١). الكافى، باب نوادر فى الأفعمه، ج ٦، ص ٢٩٧، ح ٢.
- ٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٥٠٠، ح ٣٠٧٢.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤٨.
- ٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصيد و الذبائح، ج ٩، ص ٧٩، ح ٧٤.
- ٥- (٥). المصدر، الصلاة، باب ١١، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ١٠.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤٩.

و أمّا ما فى المتن من استحباب الاجتناب كالمذى فى المعتبر و المختلف من كراهه الاستعمال قبل الدبغ فلم أقف على ما يقتضى شيئاً منهما، عدا ما روى عن الرضا عليه السلام: «دباغه الجلد طهارته» (١) و هو محتمل لإيراده زوال الزهومات ونحوها بالدبغ من الطهاره فيه. (٢)

فى كراهه استعمال بعض الأوانى

٥٤٧/٦

(و) يجوز أن يستعمل من أوانى الخمر ما كان صلباً يمنع نفوذ الخمر ولو لأنه كان (مقيراً أو مدهوناً) بدهن أخضر مثلاً. (بعد غسله) فإنه مما يطهر بذلك إجماعاً، و هو مع العمومات الحجة على ما نحن فيه.

(و) كذا يجوز لكن (يكره ما كان) رخوياً لا يمنع نفوذ الخمر فيه كما لو كان (خشباً أو قرعاً) (٣) أو خزفاً غير مدهون) وفاقاً للمشهور، أما الجواز فلوجود المقتضى من الغسل المترتب عليه لإزالته العين كغيره من النجاسات، وارتفاع المانع. (٤)

مضافاً إلى إطلاق ما دلّ على حصول الطهاره بالغسل وترك الاستفصال، كما فى موثّق عمّار: «سألته عن الدنّ (٥) يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خلّ أو ماء أو كامخ (٦) أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس، وعن الإبريق وغيره يكون فيه خمر، يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: إذا غسل فلا بأس، وقال: فى قدح أو إناء يشرب فيه الخمر؟ قال: يغسله ثلاث مرّات». (٧)

فما عن نهايه الشيخ (٨) من المنع عن استعماله لما فى الخمر من الحده و النفوذ، و لصحيح ابن مسلم عن أحدهما: «سألته عن الظروف، فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن الدباء و المزفت و زدتم أنتم الختم - يعنى الغضار - و الزفت (٩) يكون فى الزق و يصب (١٠) فى

ص: ٥٠٥

- ١- (١). راجع كشف اللثام، الطهاره، ج ١، ص ٦١.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٥١.
- ٣- (٣). أى لانبات ولا شجر فيه (بحار الأنوار، ج ٧٠، ص ٣٤٦).
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٥٢.
- ٥- (٥). قال الفيروز آبادى: الدنّ: الراقود العظيم، أو أطول من الحبّ أو أصغر منه (بحار الأنوار، ج ٧٧، ص ١٦٠).
- ٦- (٦). الكامخ: الذى يؤتدم به (مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٤١ «كامخ»).
- ٧- (٧). الكافى، باب الأوانى يكون فيها الخمر، ج ٦، ص ٤٢٧، ح ١.
- ٨- (٨). النهايه: الأطعمه و الأشربه، الأشربه المحظوره، ص ٥٩٢.
- ٩- (٩). ورد فى الروايه: «والمزفت يعنى الزفت».
- ١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٥٣.

الخوابي (١) ليكون أجود للخمر»، و«سألته عن الجرار الخضر و الرصاص قال: لا بأس» (٢) ضعيف، إذ الأول قد عرفت ما فيه من أشدّيه الماء منه نفوذاً، والأخبار لا تصلح لإثبات الكراهه فضلاً عن المنع، إذ هي ظاهره في إرادته النهي عن الانتباز فيها مخافه الاختمار باعتبار ما في الإناء من الدهنيه، أو النيذ السابق المتغير، لا مطلق استعمالها، إلا أنه مع ذلك كله لا بأس بالقول بالكراهه تخلصاً من شبهه الخلاف، بل والاحتمال في الأخبار، واستظهاراً في الاحتياط، ونحو ذلك ممّا يكتفى به فيها للتسامح، والله أعلم.

(٣)

٥٥٣/٦

في حكم ولوغ الكلب

(و) يجب أن (يغسل) مسمى (الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً) إجماعاً، وهو الحجّه بعد إمكان دعوى الأصل في نفى الزائد هنا، وصحيح البقباق عن الصادق عليه السّلام: «سألته عن الكلب، فقال: رجس نجس لا تتوضّأ بفضله واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب (٤) أوّل مرّه ثمّ بالماء» (٥) وتأييد ذلك بما في الرضوي: «إن ولغ الكلب في الماء أو شرب منه أهرق الماء وغسل الإناء ثلاث مرّات: مرّه بالتراب، ومرّتين بالماء، ثمّ يجفّف» (٦) وبالعاميين عن النبي صلّى الله عليه وآله: «إن ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاث مرّات» (٧). (٨)

مع زياده في أحدهما: «أو خمساً أو سبعمائة» المعلوم حملها على التدب، لعدم جواز التّخيير بين الأقلّ والأكثر. وظاهر المتن كغيره، بل المشهور بين الأصحاب شهره كادت تبلغ الإجماع، قطر الحكم على الولوغ الذي هو الشّرب فلا يتعدّى منه إلى غيره من مباشره باقى أعضائه، للأصل في وجهه، وإطلاق الأمر بالغسل من نجاسه الكلب المفهوم من النّصوص (٩) بعد

ص: ٥٠٦

١- (١). الخاييه: الحُبُّ، تركوا همزتها (انظر غريب الحديث في بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٩٤ «خبا»).

٢- (٢). الكافي، باب الظروف، ج ٦، ص ٤١٨، ح ١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٥٤.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٥٥.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٠، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٢٩.

٦- (٦). فقه الإمام الرضا عليه السّلام، باب ٥، ص ٩٣.

٧- (٧). راجع سنن الدار قطنى، ج ١، ص ٦٥، ح ١٣-١٧؛ حاشيه ابن مالك على صحيح مسلم المطبوعه

بهماشالصحیح، ج ١، ص ١٦٢؛ وسنن البيهقي، ج ١، ص ٢٤٠.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٥٥.

٩- (٩). راجع وسائل الشّيعه، الباب ١٢ من أبواب النّجاسات.

إلقاء الخصوصية فيما تضمنه السالمين عن المعارض، إذ هو في الولوغ خاصه. (١)

لكن قد يمنع ظهور الصحيح في اعتبار ذلك على وجه الشرطيه للحكم المذكور، بل قد يقال: المراد مطلق السور-الذي هو بمعنى المباشره عندنا-من الفضل. ولعله، لذا و الأصل مع التأييد بالرّضوى المتقدّم و غلبه إتّحاد الحكم في أجزاء الحيوان، سوى المفيد (٢) والنراقى (٣) بين الولوغ في ذلك وبين مباشره باقى أعضاء الكلب، و هو لا-يخلو من وجه، لأقلّ من الشكّ، والأصل بقاء النّجاسه.

بل ينبغي القطع بعدم الفرق بين الماء وغيره من سائر المائعات في صدق الولوغ أو الإلحاق به. (٤)

ولا- يلحق بالكلب الخنزير قطعاً، لعدم الدليل، واعلم أنّ البحث في مساواته للولوغ في الحكم بالتراب ونحوه لا العدد، وإلا فقد يقوى في النظر وجوب سبع مرّات في ولوغ الخنزير ضعف عدد الكلب وزياده، لصحيح عليّ بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته (٥) عن خنزير شرب من الإناء، كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرّات». (٦)

وعلى كلّ حال، فلا وجه للإلحاقه بالكلب، بل ولا غيره من الحيوان النّجس. نعم، يقوى في النظر إلحاق ما تنجّس بماء الولوغ من الأواني لظهور الصّحيح السابق، أمّا لو أصاب ذلك الماء الجسد و الثّوب ونحوهما فلا تعفير، لعدم صدق الولوغ، بل هو لظهور النّص و الفتوى بدوران الحكم مدار الإناء. (٧)

وكيف كان، فالغسلات الثلاثه التي ذكرنا وجوبهنّ لابدّ أن يكون (أولاهنّ بالتراب على الأصحّ) للأصل و الصّحيح المتقدّم وإجماع الغنيه (٨). (٩)

ص: ٥٠٧

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٥٦.
- ٢- (٢). المقنعه: الطّهاره، تطهير المياه من النّجاسات، ص ٦٨.
- ٣- (٣). اللوامع للنراقى، إزاله النّجاسات، ج ١، ص ١٨٨ (مخطوط).
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٥٧.
- ٥- (٥). المصدر، ص ٣٥٨.
- ٦- (٦). تهذيب الأحكام، الطّهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٦١، ح ٤٧.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٥٩.
- ٨- (٨). الغنيه، (ضمن كتاب الجوامع الفقهيّه) الصلاه، الطّهاره عن النّجس، ص ٤٨٩.
- ٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٦١.

وربما يتوهم من إطلاق المتن كإطلاق النصّ وفتوى قدماء الأصحاب عدم اشتراط طهاره التراب، إذ لم يثبت قاعده اشتراط طهاره المطهر، وإن ثبت فالإطلاق يقيدها.

إلا إن الأقوى في النظر اعتبارها، للأصل، وتبادر الطاهر من الإطلاق المذكور الذي (1) لا عموم فيه.

مضافاً إلى ما في الحدائق (2) من الاستدلال عليه بما تقدم في تطهير الأرض من اعتبار الطهاره فيها، بقوله صلى الله عليه وآله: «جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً» (3) إذ الظهور عندنا الطاهر المطهر، منكرًا على الأصحاب عدم الاستدلال به كما هناك وإن كان قد مضى ما فيه، ولا يسقط التعفير فى الغسل بالماء الكثير جاريًا أو غيره، للأصل، وإطلاق النصّ، ومعاقده الإجماعات.

وكذا لا يسقط العدد أيضاً فى الغسل بالترأكد من الكثير، للأصل، وإطلاق دليل التعدد من النصّ. (4)

٥٧٥/٦

فى وجوب غسل الآنيه ثلاثاً من الخمر

(و) كذا يجب غسل الإناء (من الخمر و) موت (الجرز) وهو بضمّ الجيم وفتح الزاء كعمر ورطب: الذّكر من الفأر (ثلاثاً بالماء) لموثق عمار: «إنه سئل الصّادق عليه السّلام (5) عن قدح أو إناء يشرب فيه الخمر، فقال: يغسله ثلاثاً، وسئل: أيجزیه أن يصبّ فيه الماء؟ قال: لا يجزیه حتّى يدلك بيد هو يغسله ثلاث مرّات». (6)

وعن المبسوط روى: «فى الفأره سبع إذا ماتت فى الإناء» (7) ويمكن الاستدلال عليه بقول الصّادق عليه السّلام فى موثق عمار: «فى الإناء يشرب فيه التّبيذ، يغسله سبع مرّات، وكذا الكلب». (8)

ص: ٥٠٨

١- (١). المصدر، ص ٣٦٥.

٢- (٢). الحدائق الناضره، الطهاره، التطهير من النّجاسات، ج ٥، ص ٤٨٠ و ٤٨١.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب المواضع التى تجوز الصلاه فيها، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٧٢٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٦٧.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٦٨.

٦- (٦). الكافى، باب الأوانى يكون فيها الخمر ثم يجعل فيها الخلّ، ج ٦، ص ٤٢٧، ح ١.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١١٩.

٨- (٨). المصدر، الصيد و الذبائح، باب ٢، ج ٩، ص ١١٦، ح ٢٣٧.

(والسبع أفضل) لقصور رواياته الدالّة عن مقاومه إطلاق الموثّقه السّابقه، وخصوصاً بعد اعتضاده بإجماع الخلاف، (١) إذ هو صريح في نفي السبع ويعين حمله على الندب. (٢)

في اعتبار التعدّد وعدمه

٥٨٠/٦

(و) يغسل الإناء (من غير ذلك) أي غير ما تقدّم (مرّه واحده، والثلاث أحوط) وينبغي القطع بفساده بالنسبه إلى البول إذ الإنائيه إن لم تكن أولى بالزيادة على المرّتين من الجسد وباقي الأجسام الصّيلبه، فهي مثلها قطعاً لا أنقص، بل لم نعرف دليلاً للقائل بالمرّتين بعد الأصل في نفي الزائد على المرّتين وإثبات الزائد على المرّه إلا ذلك، أي دعوى المساواه المذكوره بعد إلغاء خصوصيه الجسد و الثوب، بل و البول، بشهاده ما في بعض الأخبار من تعليل الغسلتين بأنّ أحدهما للإزالة، والأخرى للإبقاء، ولذا قال: بوجوب المرّتين مطلقاً في النجاسه و المتنجّس، لكنّه كما ترى ضعيف جداً، بل يمكن دعوى الإجماع المركّب على خلافه. (٣)

ص: ٥٠٩

١- (١). الخلاف، الطّهارة، مسأله ١٣٨، ج ١، ص ١٨٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٧١.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٧٣.

الركن الأول: في المقدمات

المقدمه الأولى: في أعداد الصلوات

المقدمه الثانيه: في مواقيت الصلاة

المقدمه الثالثه: في القبله ومتعلقاتها

ص: ٥١١

وصلّى الله على محمّد وآله الطيبين الطاهرين العزّ الميامين، الذين بهم أرجو من ربّي الكريم الرّحمن الرّحيم العليم الحكيم، الإعانه على تمام (كتاب) أحكام (الصّلاه) التي تنهى عن الفحشاء والمنكر، (١) وبها تطفأ النيران. (٢)

وقربان كلّ تقى، (٣) ومعراج كلّ مؤمن (٤) نقى، وتغسل الذنوب كما يغسل النهر الجارى درن الجسد، (٥) وتكرارها كلّ يوم خمساً كتكراره. (٦)

إلى غير ذلك ممّا ورد فيها ممّا لا يحصى عدده، كخبر الشامه (٧) وغيره.

وقد كتب الرضا عليه السّلام إلى محمّد بن سنان (٨): «إنّ علّه الصّلاه إنّها إقرار بالربوبيه لله عزّوجلّ، وخلع الأنداد، وقيام بين يدي الجبار جلّ جلاله بالذلّ والمسكنه والخضوع والاعتراف، والطلب للإقاله من سالف الذّنوب، ووضع الوجه على الأرض كلّ يوم إعظاماً لله عزّوجلّ، وأن يكون ذاكرّاً غير ناس، ولا بطراً على ذكر الله عزّوجلّ بالليل والنهار، لثلاً

ص: ٥١٣

- ١- (١). إشاره إلى سوره العنكبوت، ٤٥.
- ٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب فضل الصلاه، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٦٢٤.
- ٣- (٣). الكافي، باب فضل الصلاه، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٦.
- ٤- (٤). الاعتقادات للمجلسي، الباب الثاني، ص ٣٩.
- ٥- (٥). درن الجسد، الوسخ أو تلطّخه (القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٢١ «درن»).
- ٦- (٦). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١٢، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٧.
- ٧- (٧). راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢١٤، ح ٦٤٤ فقد ذكر الجز كاملاً.
- ٨- (٨). الجواهر الكلام، ج ٧، ص ٤.

ينسى العبد سيده ومدبره هو خالقه فيطر ويطنى، ويكون فى ذكره لربه عزوجل وقيامه بين يديه زاجراً له عن المعاصى، ومانعاً له من أنواع الفساد». (١)

وغير ذلك مما لا يخفى على من لاحظ أسرار الصلاه.

٩/٧ فى معنى الصلاه لغه

فالمشهور فى كتب الفقه أنّ الصلاه لغه «الدعاء»، ولعلّ منه قول الأعشى (٢):

تقول بنتى وقد قيضت مرتحلاً يا ربّ جنبّ أبى الأوصاب و الوجعا

عليك مثل الذى صليت فاغتمضى نوماً فإنّ لجنب المرء مضطجعا

و ربّما قيل: إنّها لغه المتابعه أيضاً، وحسن الثناء من الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وآله، وفيه: أنّ الثانى مجاز قطعاً، بناءً على أنّها فى الرّحمه حقيقه، ولعلّ من ذكره أراد إبدال الرّحمه به، وفى النهايه (٣) قيل: إنّ أصلها فى اللغه التعظيم، ولعلّ منه الصّلوات لله فى تشهّد الناس.

وعن بعضهم أنّها بمعنى «السبحه» أى التّزويه. ولذا سميت به فى قوله تعالى: فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ (٤) و... سَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ... (٥) إلى آخره، لكنّ الغالب إطلاق السبحه على النافله فى النصوص. (٦)

وقد يقال: إنّها بمعنى أعمّ من الدّعاء ينطبق عليها جميعاً، كمطلق طلب الخير وإرادته مثلاً، فالمراد حينئذ من الآيه إنّ الله و ملائكته... (٧) يريدون الخير من الرّحمه و البركه و الشّفاعه و التعظيم وغيرها لمحمد صلى الله عليه وآله، فإياها الذين آمنوا أنتم أيضاً اريدوا به كذلك، كما يريد الله له، لكن روى الصدوق فى المحكى عن معانى الأخبار مسنداً إلى أبى حمزه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن قول الله عزوجل: إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ: إلى آخره. فقال: الصّلاه من الله عزوجل «رحمه» ومن الملائكه «تزكيه» ومن الناس «دعاء» - إلى أن قال - فقلت له:

ص: ٥١٤

١- (١). علل الشرائع، باب ٢، ج ٢، ص ٣١٧، ح ٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٦.

٣- (٣). المصدر، ص ٥.

٤- (٤). الروم، ١٦.

٥- (٥). طه، ١٣٠.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٥ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه. وستأتى الإشارة إلى مصادرها الأصلية.

٧- (٧). الأحزاب، ٥٦.

كيف نصلى على محمد وآله؟ قال عليه السلام: تقولون: صلوات الله وصلوات ملائكته وأنبيائه ورسله وجميع خلقه على محمد وآل محمد، والسيلام عليه وعليهم ورحمة الله وبركاته، قلت: فما ثواب من صلى بهذه الصلاة (١)؟ قال: الخروج من الذنوب والله كهيبته يوم ولدته أمه». (٢) وهو كما ترى يمكن عدم منافاته لما ذكرنا.

ولقد عثرت بعد ذلك على كلام للفاضل المتبحر ابن هشام في المغنى (٣) يقرب مما قلناه، بل هو هو.

و أما قول الجماعة: فبعيد من جهات، إحداهما اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه، لما فيه من الالتباس.

و أما شرعاً: فقد ذكروا لها تعريفات متعدده لافائده في التعرض لها.

و إن أبيت إلا التعريف فالأولى تعريفها بأنها: العبادة التي اعتبر الشارع افتتاحها التكبير أو بدله، واختتامها التسليم أو بدله.

إنما البحث في أنها حقيقه شرعيه أو مجاز، وقد فرغنا من ذلك في الأصول، وذكرنا أن الحق الأول. (٤)

(و) كيف كان ف- (العلم بها) أى الصلاة (يستدعى بيان أربعه أركان):

الركن الأول: في المقدمات

إشاره

٢٣/٧

وهي ما تتقدم على الماهيه، أما لتوقف تصوورها كذكر أقسامها وكمياتها، أو لاشتراطها بها، أو لكونها من المكملات السابقه عليها، (وهي سبع):

المقدمه الأولى: في أعداد الصلوات

إشاره

٢٦/٧

(والمفروض منها) ولو بسبب من المكلف (تسعه): حصراً استقرائياً من الأدله التي تمر عليك في محالها إن شاء الله (صلاه اليوم و الليله و الجمعه و العيدين و الكسوف) الشامل للخسوف (والزلازل و الآيات و الطواف) الواجب (والأموات و ما يلتزمه الإنسان بنذر

ص: ٥١٥

١- (١). وفي نسخه اخرى، «الصلوات».

٢- (٢). معانى الأخبار، باب معنى الصلاه من الله، ص ٣٦٧، ح ١.

٣- (٣). مغنى اللبيب، الباب الخامس، ج٢، ص٧٩١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج٧، ص٩.

وشبهه) كالعهد و اليمين و الإجاره على غير القضاء ونحوها، (وما عدا ذلك مسنون) بل ومن غيرنا عدا ما يحكى عن أبى حنيفه من وجوب الوتر، ولا ريب فى ضعفه. (١) وإن ورد عن الباقر عليه السلام: «الوتر فى كتاب على عليه السلام واجب، و هو وتر الليل و المغرب و وتر النهار» (٢) لكنّه محمول على التقية أو التأكيد أو بالنسبه للنبي صلى الله عليه و آله، كما فى خبر الساباطى. (٣)

(و) أما تفصيل هذه الفرائض ف- (صلاه اليوم و الليله خمس): الظهر و العصر و المغرب و العشاء و الصبح، و قد كانت فى الأصل خمسين، إلا أنه صلى الله عليه و آله طلب من ربه التخفيف عن أمته حتى أنهاها إلى الخمس، كما دلّ عليه بعض الأخبار. (٤)

ولا خلاف فى وجوبها فيهما، بل هى من ضروريات الدين المستغنيه عن الاستدلال بالكتاب الميين، وإجماع المسلمين، والمتواتر من سنّه سيد المرسلين و الأئمه المهديين صلى الله عليه و آله.

(و) كذا من ضرورياته أيضاً أن الخمس (هى سبع عشره ركعه فى الحضر: الصبح ركعتان، والمغرب ثلاث ركعات، وكل واحد من البواقي أربع) و كانت فى الأصل عشر ركعات، فى كل وقت ركعتان، إلا- أن رسول الله صلى الله عليه و آله أضاف إليها سبعة، فصارت سبعة عشره ركعه، كما دلّت عليه بعض النصوص. (٥)

بل (و) من ضروريات مذهبنا أو كضرورياته أنه (يسقط من كل ربايعه السفر ركعتان)، وهما الأخيرتان اللتان زادهما رسول الله صلى الله عليه و آله، ومثله الخوف، على ما ستعرف إن شاء الله تعالى. (٦)

٣٠/٧

فى نوافل الفرائض

(و) أما (نوافلها) أى الفرائض (فى الحضر) ف- (أربع و ثلاثون ركعه على الأشهر) نصاً و فتوى، بل المشهور نقلاً و تحصيلاً، بل الإجماع. و تفصيلها: (أمام الظهر ثمان، و قبل العصر مثلها، و بعد المغرب أربع، و عقيب العشاء ركعتان من جلوس تعدان بركعه، و إحدى عشر صلاه الليل مع ركعتى الشفع و الوتر،

ص: ٥١٤

١- (١). المصدر، ص ١١.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاة، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٢٣.

٣- (٣). راجع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٢٨.

٤- (٤). راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، باب فرض الصلاة، ج ١، ص ١٩٧، ح ٦٠٢ و ٦٠٣.

٥- (٥). راجع الكافي، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٤.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٣.

وركعتان للفجر) فيكون حينئذ مجموع الفريضة و النافلة إحدى وخمسين ركعة، ويدل عليه الصحيح عن الصادق عليه السلام: «الفريضة و النافلة إحدى وخمسون ركعة، منها ركعتان بعد العتمه جالسان تعدان بركعه و هو قائم، الفريضة منها سبع عشره ركعه، و النافلة أربع وثلاثون ركعه» (١). (٢)

و قد يظهر من بعض الأخبار أنّ مشروعيه التّوافل لتكميل ما ينقص من الفرائض بسبب عدم الإقبال ونحوه، كصحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام: «إنّ العبد ليرفع له من صلاته ثلثها أو نصفها أو ربعها أو خمسها، فما يرفع له إلا ما أقبل منها بقلبه، وإنّما أمروا بالتّوافل ليتّم لهم ما نقصوا من الفريضة». (٣)

ثمّ لا ريب في تأكّد هذه التّوافل من بين الصلوات حتّى ورد (٤) في بعضها كصلاه اللّيل و الوتر أنّها واجبه، وقال سعد بن أبي عمرو و الجلاب للصادق عليه السّلام: «ركعتا الفجر تفوتني أفأصليهما؟ قال: نعم، قلت: لم أفريضة؟ قال: فقال رسول الله صلّى الله عليه و آله سنّهما، فما سنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله فهو فرض» (٥) إلى غير ذلك ممّا يراد منه تأكّد الاستحباب. (٦)

(و) كيف كان فظاهر تقييد المصنّف العدد المذكور بالحضر أنّها ليست كذلك في غيره، و هو كذلك، إذ (تسقط في السّفر نوافل الظّهر و العصر) بلاخلاف أجده فيه.

وعن الخلاف (٧) وغيره الإجماع عليه، و هو الحجّيه، مضافاً إلى النّصوص المعتمره المستفيضه المرويّه في الكتب الأربع وغيرها، فمنها خبر أبي بصير (٨) عن الصادق عليه السّلام: «الصّلاه في السّفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلاّ المغرب، فإنّ بعدها أربع ركعات، لا تدعهنّ في سفر ولا حضر، وليس عليك قضاء صلاه النّهار وصلّ صلاه اللّيل وأفضه» (٩). (١٠)

ص: ٥١٧

١- (١). الكافي، باب صلاه النوافل، ج ٣، ص ٤٤٣، ح ٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٥.

٣- (٣). الكافي، ج ٣، ص ٤٥٤ في باب تقديم النوافل و تأخيرها.

٤- (٤). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٣٩ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصلاه، المسنون من الصلوات، ج ٢، ص ٧.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٣.

٧- (٧). الخلاف، الصلاه، ج ١، ص ٥٨٦.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٤٤.

٩- (٩). الكافي، باب التطوّع في السّفر، ج ٣، ص ٤٣٩، ح ٣.

١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٤٥.

إلى غير ذلك من النصوص، إذ قد عرفت أنه لا خلاف بين الأصحاب في عدم سقوط نافله المغرب و الليل و الفجر.

(و) لكن الكلام في (الوتيره) خاصه من نوافل الليل، فالمشهور السقوط، لإطلاق بعض النصوص: «إن الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء» (1) وأوضح منه إشعار خبر الفضل بن شاذان المشتمل على العلل التي سمعها من الرضا عليه السلام قال فيه: «إنما قصرت الصلاة في السفر، لأن الصلاة المفروضة أولاً إنما هي عشر ركعات، والسبع إنما زيدت فيها، فخفف الله عز وجل عن العبد تلك الزيادة لموضع سفره وتعبه ونصبه واشتغاله بأمر نفسه وطمعته وإقامته لتلايشتغل عما لا بد منه من معيشته، رحمه من الله عز وجل وتعطفاً عليه، إلا صلاة المغرب، فإنها لم تقصر، لأنها صلاة مقصّرة في الأصل، قال: و إنما ترك تطوع النهار ولم يترك تطوع الليل؛ لأن كل صلاة لا يقصر فيها، فلا تقصير فيما بعدها من التطوع، وكذلك الغداء لا تقصير فيها فلا تقصير فيما قبلها من التطوع»، (2) بل يؤيد ذلك تعارف السؤال عن عدم سقوط نافله المغرب دونها، ولو أنها غير ساقطة لكانت كذلك، بل هي أولى لقصر فريضتها.

مع أنه لم يقع السؤال عنها إلا في خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: «إنما صارت العشاء مقصورة وليس تترك ركعتاها؛ لأنهما زيادة في الخمسين تطوعاً، لیتّم بهما بدل كل ركعة من الفريضة ركعتان من التطوع»، (3) ومنه لخصوصيته وتعليقه واعتبار سنده كان ظاهر جماعه التردد في الحكم.

وفيه أن الخبر قاصر عن معارضة ما سمعته من الأدلة السابقة من وجوه:

منها: إعراض الأكثر عنه، بل الجميع إلا النادر، ومنها القصور في السند «بعبد الواحد» و «على» اللذين لم ينص على توثيقهما، وبذلك كلف ظهر لك ما في أدله عدم السقوط، و أن الأولى خلافه، ومن هنا قال المصنّف: (على الأظهر) والله أعلم. (4)

٩٢/٧

في التوافل

(والتوافل كلها) موقتها وغير موقتها (ركعتان بتشهد وتسليم بعدهما إلا) ما استعرف مما

ص: ٥١٨

١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، ج ٢، ص ١٤، ح ٨.

٢- (٢). علل الشرائع، باب ١٨٢، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٩.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٦٧، ح ٩.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٥٠.

قام عليه الدليل، ضروره أنّ كفيه العباده توقيفيه كأصلها، والثابت من فعلهم وقولهم عليهم السلام إنّها ركعتان.

ففى خبر أبى بصير عن الباقر عليه السلام: «وأفصل بين كلّ ركعتين من نوافلك بالتسليم»، (١) وخبر على بن جعفر سأل أخاه عليه السلام: «عن الرجل يصلّى النافلة، أ يصلح له أن يصلّى أربع ركعات لا يسلم بينهما؟ قال: لأنّ إلا أن يسلم بين كلّ ركعتين» (٢). (٣)

ولعلّ ترك التعرّض له فى أكثر النصوص خصوصاً المتضمّن منها للأمر بالأعداد المخصوصه، أوضح قرينه على معرفيه ذلك ومعلوماته واستغنائه عن التصريح، وأنّه لو اريد خلافة لنصّ عليه كـ (الوتر وصلاه الأعرابى) فإنّ الأوّل ليس بركعتين إجمالاً عندنا ونصوصاً (٤) متواتره، إذ هو إمّا موصول بالشفع على أن يكون ثلاث ركعات بتسليمه، أو مفصول عنه على أن يكون ركعه واحده، كما هو المشهور بين الأصحاب نقلًا.

بل فى المحكى عن الخلاف صريح الإجماع عليه، كما عن الأمالى: «الشفع ركعتان، والوتر ركعه واحده من دين الإماميه» (٥) فيكون حينئذ الشفع اسمًا للركعتين، والوتر للواحد، وهو معروف بين الأصحاب قدمائهم ومتأخريهم، بل الظاهر إنّ حقيقه متشرّعه إن لم يكن شرعيه.

صلاه الأعرابى

١١٨/٧

و أمّا صلاه الأعرابى ففى السرائر: «إنّ فيها روايه إن ثبت لا تتعدى» (٦) إلى آخره. (٧) وقد أرسلها الشيخ فى المصباح عن زيد بن ثابت، قال: «أتى رجل من الأعراب إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله فقال: بأبى أنتؤمى يا رسول الله، إنّنا نكون فى هذه البادية بعيداً من المدينه، ولا- نقدر أن نأتىك فى كلّ جمعه، فدلّنى على عمل فيه فضل صلاه الجمعه، إذا مضيت إلى أهلى خبّرتهم به، فقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله: إذا كان ارتفاع النهار فصلّ ركعتين تقرأ فى أوّل ركعه «الحمد» مرّه وقل

ص: ٥١٩

١- (١). مستطرفات السرائر، ص ٧١، ح ١.

٢- (٢). قرب الإسناد، ص ٩٠.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٥٣.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض.

٥- (٥). الأمالى للصدوق، المجلس الثالث و التسعون، ص ٥١٠.

٦- (٦). السرائر، الصلاه، فى أعدادها، ج ١، ص ١٩٣.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٦٩.

أعوذ برّب الفلق» سبع مرّات، فإذا سلّمت فاقرأ «آية الكرسي» سبع مرّات، ثمّ قم فصلّ ثمانى ركعات بتسليمتين واقرأ فى كلّ ركعه منها «الحمد» مرّه و«إذا جاء نصر الله و الفتح» مرّه و«قل هو الله أحد» خمساً وعشرين مرّه، فإذا فرغت من صلاتك فقل: «سبحان الله ربّ العرش الكريم ولا حول ولا قوّه إلاّ بالله العلى العظيم» سبعين مرّه...» (١) وظاهره أنّها عشر ركعات بثلاث تسليمات.

وقد أفتى بمضمون الخبر المزبور المشهور، ولعلّه بذلك ينجبر المرسل المذكور (٢) المعتضد بمرسل السيّرائر، خصوصاً مع التسامح فى أدلّه السنن على كلام فى تلك الأدلّه.

ومنه يعلم أنّ الأحوط ترك هذه الصّلاه. والله أعلم (وسنذكر المصنّف تفصيل باقى الصّيلوات فى مواضعها إن شاء الله) فانتظر وارقب.

ص: ٥٢٠

١- (١). مصباح المتهدّد، ص ٢٢٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٦٩.

(المقدّمه الثانيه: في المواقيت) للصّلاوات الخمس ونوافلها، إذ هي من الواجب و المندوب الموقّتين نصّاً وإجماعاً، بل هو في الفرائض من ضروريات الدّين ومما دلّ عليه الكتاب المبيّن. (١)

وتواترت فيه سنّه سيد المرسلين صلّى الله عليه وآله حتّى ورد فيها من الحثّ على المحافظه على مواقيتهنّ، ما فيه بلاغ للمؤمنين وشفاء للمتّقين، الذين هم على صلاتهم يحافظون، وليسوا من السّاهين الغافلين. (٢)

والظّاهر أنّ المراد تمام الوقت لا أوّله مع احتمالها، بل تعينه في بعض النّصوص، (٣) وحمل ذلك على المبالغه في تأكّد استحباب أوّل الوقت وكراهه التأخير عنه، وربّما جاء أعظم من ذلك في ترك (٤) بعض المندوبات كغسل الجمعة الّذى ورد فيه: «إنّه ملعون من تركه» (٥) وغيره، وحينئذ فقول الصّادق عليه السّلام: «إذا صلّيت في السّفر شيئاً من الصّلاوات في غير وقتها فلا يضرك» لا يراد منه التأخير عن تمام الوقت لعذر فيصير قضاءً، بل المراد منه أوّل الوقت الّذى هو أفضل الوقتين. (٦)

(و) كيف كان، فيقع (التّظر في مقاديرها وأحكامها، أمّا الأوّل فما بين زوال الشّمس)

ص: ٥٢١

-
- ١- (١). كما في سورة الإسراء، ٧٨.
 - ٢- (٢). الكافي، باب من حافظ على صلاته، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ١٤.
 - ٣- (٣). المصدر، ص ٢٧٠ وما بعدها.
 - ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٧٣.
 - ٥- (٥). لم أجد نصّاً بلفظ «اللعن»؛ راجع بحار الأنوار، باب ٤٢، ج ٨١، ص ١٢٩، ح ١٧.
 - ٦- (٦). الاستبصار، الصلاه، باب ١٤٥، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٢.

الَّذِي سَتَعْرِفُهُ (إِلَى غُرُوبِهَا وَقْتُ لِلظَّهْرِ وَالْعَصْرِ) وَإِنْ كَانَ (يَخْتَصُّ الظَّهْرَ مِنْ أَوَّلِهِ بِمَقْدَارِ أَدَائِهَا) بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ الْعَصْرُ فِيهِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ (وَكَذَا الْعَصْرُ) يَخْتَصُّ (مِنْ آخِرِهِ) بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ الظَّهْرُ فِيهِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ بِمَقْدَارِ أَدَائِهَا (وَ) أَمَّا (مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْوَقْتِ) (ف-) (مَشْرُوكٌ) (بَيْنَ الْفَرْضَيْنِ يَصْحَانُ مَعًا فِيهِ).

نعم، يجب الترتيب بينهما في بعض الأحوال كما ستعرف، كل ذلك على المشهور بين الأصحاب، (١) بل لا خلاف في كون الزوال مبدأ صلاة الظهر بين المسلمين.

فما في صحيح الفضل، عن الباقر و الصادق - من أن: «وقت الظهر بعد الزوال قدما، ووقت العصر بعد ذلك قدما» (٢) وصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «إن وقت الظهر بعد ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراعين من وقت الظهر، فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس» (٣) إلى غير ذلك - محمول على إرادته الرخصة للمتأمل في تأخير الظهر هذا المقدار، وأنه لا يتوهم حرمة للنهي عن التطوع وقت الفريضة، كما يومئ إليه في خبر زرارة، قال: «قال لي: أتدرى لِمَ جعل الذراع والذراعان؟ قال: قلت: لِمَ؟ قال: لمكان الفريضة، لك أن تنتقل من زوال الشمس إلى أن يبلغ ذراعاً، فإذا بلغ ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة»، (٤) لا أن المراد أن ذلك وقت الظهر بحيث لو أعرض المكلف وأراد فعله وترك النافلة لم يكن مجزياً، ضروره مخالفه لإجماع المسلمين. (٥) والكتاب المبين، والمتواتر من سنن سيد المرسلين صلى الله عليه وآله.

و أمّا أن آخره في الجملة الغروب أو قبله بمقدار أداء العصر فلا خلاف معتد به فيه عندنا، والنصوص متضافره به، بل متواتره، والكتاب ناطق به، وما عساه يتوهم من بعض الأخبار من خروج وقته بالقامه، (٦) أو بالذراع، (٧) أو غير ذلك، محمول على إرادته وقت الفضيله أو الاختيار

ص: ٥٢٢

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٧٥.
- ٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢١٦، ح ٢١٦.
- ٣- (٣). الاستبصار، الصلاة، باب ١٤٧، ج ١، ص ٢٤٧، ح ١٢.
- ٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصلاة، أوقات الصلاة، ج ٢، ص ٢١، ح ٩.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٧٧.
- ٦- (٦). كما في خبر محمد بن حكيم و أحمد بن عمر و يزيد بن خليفة؛ وراجع وسائل الشيعة، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٢-٧ من كتاب الصلاة.
- ٧- (٧). راجع فقه الإمام الرضا عليه السلام، باب ١، ص ٧٢؛ ووسائل الشيعة، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٢-٧ من كتاب الصلاة.

قطعاً كما ستسمعه، لا أن المراد عدم قابلية الوقت بعد لأدائه أصلاً.

ونحوه الكلام في العصر أيضاً، فأوله الزوال بناءً على الاشتراك، أو ما بعد أداء الظهر بناءً على الاختصاص، بلاخلاف صريح أجده فيه، بل هو مجمع عليه تحصيلاً ونقلًا، والنصوص (1) متطافره أو متواتره فيه، والكتاب دالّ عليه، وما عساه يظهر من بعض الأخبار أن ابتداء وقته القدمان، أو الذراعان، (2) أو المثانين، أو نحو ذلك محمول على إرادته التّأخير للتّافله، أو على إرادته الفضيله و إن لم يتنفل بناءً على استحباب تأخيره (3) إلى هذا المقدار و إن لم يتنفل.

و أمّا آخره في الجملة فهو الغروب بلاخلاف معتدّ به، بل عن الشيخ نجيب الدين (4) إنّه نقل الإجماع عليه جماعه، بل لاخلاف أجده فيه سوى ما يحكى عن ظاهر الصّيدوقين من الاشتراك مع أنّهما لم يذكر شيئاً سوى أن الأول منهما عبر بمضمون خبر عبيد الدّالّ بظاهره على الاشتراك: «إذ زالت الشمس فقد دخل وقت الصّلاتين إلّا أن هذه قبل هذه». (5)

والثّاني رواه، ولعلّ من نسب إليه ذلك بناءً على ما ذكره في أول كتابه من العمل بما يرويه فيه، لكن يمكن المناقشه في دلّالته على الاشتراك بما حكى من ناصريات المرتضى، قال:

«وتحقيق هذا الموضوع: إنّه إذا زالت دخل وقت الظّهر بمقدار ما يؤدّي أربع ركعات، فإذا خرج هذا المقدار من الوقت اشترك الوقتان، ومعنى ذلك أنّه يصحّ أن يؤدّي في هذا الوقت المشترك الظّهر و العصر بطوله، على أنّ الظّهر مقدّمه على العصر، ثمّ لا يزال في وقت منهما إلى أن يبقى إلى غروب الشّمس مقدار أداء أربع ركعات، فيخرج وقت الظّهر ويخلص هذا المقدار للعصر، كما خلص الوقت الأوّل للظّهر». (6)

ولقد أجاد في المختلف (7) حيث قال: «إنّه بناءً على هذه التفسير يزول الخلاف»، قلت: بل وعلى غيره ممّا قالوا في معنى الرّوايه. ومن العجيب أنّه حكى في السّرائر (8) عن بعض

ص: ٥٢٣

١- (١). وسائل الشيعه، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ٢-٧ من كتاب الصلاه.

٢- (٢). المصدر، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ١-١١ من كتاب الصلاه.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٨١.

٤- (٤). المصدر، ص ٨٢.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١٣ المواقيت، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٢٦.

٦- (٦). الناصريات (ضمن الجوامع الفقهيّه)، الصلاه، مسأله ٧٢، ص ٢٢٩.

٧- (٧). مختلف الشيعه، الصلاه في الأوقات، ص ٦٦.

٨- (٨). السرائر، الصلاه، أوقات الصلاه المرتبه، ج ١، ص ١٩٩.

الأصحاب و الكتب عبارته الاشتراك السابقه ثم أنكرها وكأنه لم يعثر على النصوص المتضمنه لها، على أن فضلاء الأصحاب رووا ذلك وأفتوا به (الاشتراك) فيجب الإغناء بالتأويل، وكيف كان المتبع الدليل.

وقد ذكر للأول (أى الاختصاص)، مضافاً إلى ما عرفت، والأخبار المستفيضه (1) في أن الحائض إنما يجب عليها صلاه العصر خاصه إذا طهرت وقت العصر، والصحيح: «في الرجل يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر أنه يبدأ بالعصر» (2) وغيرهما، ولكن كلها واضحه الضعف؛ لأن بعضها مبنى على توهم أن الاختصاص من لوازم الترتيب، وهو كماترى. وآخر يقتضى الاختصاص حتى في الوقت المشترك، وثالث لا دلالة فيه أصلاً، ورابع غير معمول به.

وقد يناقش فيها، إلا أن هذه المناقشات كلها بعد تسليمها لا تقدر في صحه الدعوى، بعد سلامه غيرها مما عرفت من الأدله. (3) وقد ظهر لك أنه لا مجال عن القول بالاختصاص، وأنه لا استبعاد فيه وإن لم يكن له حد معروف بالشرع، بل يختلف بحسب اختلاف المكلفين سفراً وحضراً واختياراً واضطراراً وسرعاً وبطءاً. (4)

١٥٥/٧

في بيان ثمره الاختصاص

وقد بان لك مما ذكرنا: أن ثمره الاختصاص هي عدم صحه العصر مثلاً لو وقعت فيه (الظهر) وإن كان سهواً، بخلاف الوقت المشترك، ضروره وقوع الأولى في غير وقتها، والنسيان غير عذر في مثل ذلك على الأصح، بخلاف الثانيه وإن فات الترتيب، إلا أنه قادح مع العمده لا الهو، فمن صلى العصر حينئذ ناسياً وقد ذكر بعد الفراغ وكانت في المختص بطلت، والمدار في معرفته حينئذ على التقدير، والظاهر مراعاة الوسط بالنسبه للسرعه و البطء الغير الطبيعيين. (5)

ص: ٥٢٤

١- (١). راجع تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٩، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٢١ و ٢٤.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاه، المواقيت، باب ١٣، ج ٢، ص ٢٧١، ح ١١٧.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٨٥.

٤- (٤). المصدر، ص ٨٩.

٥- (٥). المصدر، ص ٩٠.

ولو ظنَّ الضَّيقَ إلَّا عن العصر فصلاًها، ثمَّ بان السَّعه بمقدار ركعه أو أربع قيل: لا إشكال في صحَّه العصر، لأنَّ المرء متعبٌ بظنِّه، و أمَّا الظَّهر فيصلِّيها أداءً فيما بقى من الوقت بناءً على الاشتراك، وقضاءً فيه، أو ينتظر خروج الوقت ثمَّ يقضيها بناءً على الاختصاص على اختلاف الوجهين أو القولين، وفيه أنَّ المتَّجه فعلها فيه بعد الجزم بصحَّه العصر حتَّى على الاختصاص، (١) ضروره أنَّ المنساق من النصوص و الفتاوى كونه وقت اختصاص العصر إذا لم يكن قد أداها، وإلَّا فهو وقت صالح لأداء الظَّهر وقضاء غيره.

نعم، بناءً على عدم صحَّه العصر يتَّجه حينئذٍ عدم جواز فعل الظَّهر فيما بقى من الوقت، لأنَّه ينكشف ببقاء الأربع ركعات مثلاً خاصَّه من الوقت وقوع العصر في وقت اختصاص الظَّهر، فتبطل، فتجب إعادة العصر في وقت اختصاصه.

قلت: لكن ظاهر النصوص و الفتاوى اختصاص الظَّهر من أوَّل الوقت خاصَّه، والاشتراك بعده إلى أن يبقى مقدار الأربع، فيختصَّ العصر بها كما هو صريح مرسله ابن فرقد وغيرها، وكونهما مترتِّبين بأصل الشَّرع لا يقتضى الاختصاص المزبور، ولعلَّه الأقوى، للأصل و الإطلاق وغيرهما.

فلاتبطل العصر حينئذٍ من هذه الجهة، و أمَّا فوات الترتيب فالظَّاهر إلحاق نحو ذلك بالسَّيهو و النسيان وإلَّا- فرض المثال فيهما، وحينئذٍ صحَّ الإتيان بالظَّهر أداءً لما قدَّمناه من أنَّ المنساق إلى الذهن (٢) من ظاهر النصِّ و الفتوى اختصاص العصر بذلك المقدار إذا لم يكن المكلف قد أداها، اقتصاراً على المتيقَّن خروجه من إطلاق الأدله. (٣)

في الوقت المختصَّ للمغرب و العشاء

١٦١/٧

(و كذا إذا غربت الشَّمس دخل وقت المغرب، وتختصَّ من أوَّله بمقدار ثلاث ركعات) إن كان المكلف جامعاً لجميع الشُّرائط، وإلَّا اختصَّ بمقدارها مع الرِّكعات (ثمَّ يشار إليها العشاء حتَّى ينتصف اللَّيل، ويختصَّ العشاء من آخر الوقت بمقدار أربع ركعات) إن كان حاضراً، وإلَّا فركعتين كما عرفته سابقاً في الظَّهرين.

ص: ٥٢٥

١- (١). المصدر، ص ٩٢.

٢- (٢). المصدر، ص ٩٣.

٣- (٣). المصدر.

فجميع ما تقدّم منّا هناك تقدّر على إجرائه هنا بأدنى إلتفات؛ إذ أكثر الأدلّه مشتركه بين المسألتين. (١)

١٦٣/٧

في وقت صلاة الفجر

(وما بين طلوع الفجر الثاني) الصادق المّدى كلّما زدته نظراً أصدقك بزياده حسنه ونحوه (المستطير في الأفق) والمعترض المنتشر فيه، لا- الأوّل الكاذب المستطيل في السّماء (٢) المتصاعد فيها، المّدى يشبه ذنب السّرحان (٣) على سواد يتراءى من خلاله وأسفله، ولا زال يضعف حتّى ينمحي أثره (إلى طلوع الشّمس) في افق ذلك المصلّى (وقت) في الجملة (ل) صلاة (لصبح) بلا خلاف معتدّ به فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه، والنّصوص متضافره أو متواتره فيه، بل لعلّه من ضروريات مذهبنا، نعم ينبغي التّربص فيه حتّى يتبين ويظهر، خصوصاً في ليالي البيض و الغيم، للاحتياط في أمر الصّلاه.

وخبر ابن مهزيار قال: «كتب أبو الحسن بن الحصين إلى أبي جعفر الثاني عليه السّلام معي: جعلت فداك، قد اختلف موالوك في صلاه الفجر، فمنهم من يصلّى إذا طلع الفجر الأوّل المستطيل في السّماء، ومنهم من يصلّى إذا اعترض في أسفل الأفق واستبان، ولست أعرف أفضل الوقتين فأصلّى فيه، فإن رأيت أن تعلمني أفضل الوقتين وتحده لي، وكيف أصنع مع القمر و الفجر لا يتبين معه حتّى يحمّر ويصبح؟ وكيف أصنع مع الغيم؟ وما حدّ ذلك في السّفر و الحضر؟ فعلت إن شاء الله. فكتب بخطّه (٤) وقرأته: الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض، وليس هو الأبيض صعداً، فلا تصلّ في سفر و حضر حتّى تتبينه، فإن الله تبارك وتعالى لم يجعل خلقه في شبهه من هذا، فقال: ... كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ... (٥) فالخيط الأبيض هو المعترض الذي يحرم به الأكل و الشّرب في الصّوم، كذلك هو الذي توجب به الصّلاه». (٦)

ص: ٥٢٦

١- (١). المصدر، ص ٩٥.

٢- (٢). المصدر، ص ٩٦.

٣- (٣). السرحان- بالكسر-: الذنب، و يقال للفجر الكاذب، و ذنب السرحان على التشبيه (مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٧٢ «سرح»).

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٩٧.

٥- (٥). البقره، ١٨٧.

٦- (٦). الكافي، باب وقت الفجر، ج ٣، ص ٢٨٢، ح ١.

(ويعلم الزوال) الذي قد أنيطت الصّ لاه به، المعبر عنه في الكتاب العزيز (ب) الدلو ك بأمر: أشهرها فتوى وروايه (زياده الظل) الحاصل للشاخص (بعد نقصانه)، أو حدوثة بعد عدمه كما في «مكه» و«صنعاء» و«المدينه» في بعض الأزمنه. (١)

و هذه العلامه -مع أنّها لاخلاف فيها بين الأصحاب، ودلت عليها النصوص السابقه، ويشهد بها الاعتبار- تامه النفع يتساوى فيها العامي و العالم.

إذ ليس هي إلا- وضع مقياس في الأرض (٢) بأى طور كان، والأولى فيه ماسمعته في الخبر. ثم يخط على آخر ظله وينتظر هل ينقص أو يزيد، فإن نقص لم تزل حتى يأخذ بالزيادة.

معرفه الزوال بميل الشمس

و أما معرفه الزوال بالعلامه الثانيه التي ذكرها المصنّف بقوله: (أو بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن) ممّا يلي الأنف (لمن يستقبل القبله) من أهل العراق فقد ذكرها غيره من الأصحاب، ولعلّه مراد المصنّف اعتماداً على الظهور أو على العهديه؛ لأنّها قبلته، ولعلّ الأولى جعل الضابط ما كان منها على نقطه الجنوب، وفيه أنّ المدار، إذا كان على استقبال نقطه الجنوب فلا يتفاوت الحال بين من كان قبلته عليها أو منحرفه عنها، والتّمثيل قبله العراق بناءً على أنّها عليها، وإلا فلا خصوصيه لها.

لكنّ الإنصاف أنّها غير منضبطه، لعسر معرفه قدر التّفاوت تحقيقاً، بل ربّما قيل بعدم انضباط هذه العلامه لو جعل المدار على استقبال القبله للعراقى. (٣)

في معرفه الغروب

(و) يعلم (الغروب) أى غروب الشمس الذي هو أوّل وقت صلاه المغرب إجماعاً، بل عن المنتهى: «إنّه قول كلّ من يحفظ عنه العلم» (٤) بل هو من ضروريات الدّين (باستتار) نفس (القرص) خاصّه

١- (١). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٩٨.

٢- (٢). المصدر، ص ١٠٢.

٣- (٣). المصدر، ص ١٠٤.

٤- (٤). منتهى المطلب، الصّلاه، فى المواقيت، ج ١، ص ٢٠٢.

عن نظر ذلك المكلف فيما يراه من الأفق العذى لم يعلم حيلولة جبل ونحوه بينه وبينه، للنصوص المستفيضة غايه الاستفاضه المتضمنه تعليق الصلاه و الإفطار على غيوبه الشمس.

وأنه بذلك يدخل وقت المغرب، بل فى بعضها التصريح بغيوبه القرص، كصحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها»، (١) بل فى بعضها التصريح بأن الذى علينا أن نصلّى إذا غربت و إن كانت طالعه على قوم آخرين كخبر عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سمعتة يقول: صحبنى رجل كان يمسى المغرب ويغلس (٢) بالفجر، أى ظلمه آخر الليل. وكنت أنا اصلى المغرب إذا غربت الشمس، وأصلّى الفجر إذا استبان لى الفجر، فقال لى (٣) الرجل: ما يمنعك أن تصنع مثل ما أصنع؟ فإنّ الشمس تطلع على قوم قبلنا، وتغرب عنّا وهى طالعه على آخرين بعد، قال: فقلت: إنّما علينا أن نصلّى إذا وجبت الشمس عنّا و إذا طلع الفجر عندنا، ليس علينا إلاّ ذاك، وعلى اولئك أن يصلّوا إذا غربت عنهم». (٤)

بل فى آخر منها التصريح بأنّ الحدّ فى غيوبتها عدم رؤياها لو نظرت كمرسل ابن الحكم عن أحدهما: «إنّه سئل عن وقت المغرب، فقال: إذا غاب كرسيتها، قلت: وما كرسيتها؟ قال: قرصها، فقلت: متى يغيب قرصها؟ قال: إذا نظرت إليه فلم تره». (٥)

بل فى خبر الربيع بن سليمان وأبان بن أرقم وغيرهما عن الصادق عليه السلام قال: «...إذا غابت الشمس فقد دخل الوقت». (٦)

(وقيل: بزهاب الحمره من المشرق، وهو الأشهر) ففى موثّق يونس بن يعقوب: «قلت للصادق عليه السلام: متى الإفاضه من عرفات؟ قال: إذا ذهب الحمره من هاهنا، وأشار بيده (٧) إلى المشرق»، (٨) وفى صحيح زراره: «سئل الباقر عليه السلام عن وقت إفطار الصائم، فقال: حين يبدو

ص: ٥٢٨

١- (١). الكافى، باب وقت المغرب و العشاء الآخره، ج٣، ص٢٧٩، ح٧.

٢- (٢). الغلس: الظلمه آخر الليل، ومنه التغليس و هو السير بغلس (مجمع البحرين، ج٤، ص٩٠، «غلس»).

٣- (٣). جواهر الكلام، ج٧، ص١٠٧.

٤- (٤). الأمالى للصدوق، ص٧٥، ح١٥.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، أوقات الصلاه، باب ٤، ج٢، ص٢٧، ح٣٠.

٦- (٦). الأمالى للصدوق، ص٧٥، ح١٦.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج٧، ص١١١.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الحجّ، الإفاضه من عرفات، ج٥، ص١٨٦، ح١.

ثلاثة أنجم» (١) ضروره مناسبتة لذهاب الحمرة دون القرص، وغيرهما فمن الواضح بعد حمل هذه النصوص على الاستحباب إن لم يكن فساد، وأولى منه بمراتب حمل أكثر تلك النصوص على ما أشارت إليه هذه النصوص من أن ذهاب الحمرة علامه على غيبوبه القرص من تمام الأفق، وبه تخرج حينئذ عن أصل المعارضه، بناءً على أنها كالمجمل و هذه كالمبين، وإلا كانت من المطلق و المقيد.

و أما مرسل ابن الحكم السابق فهو- مع أنه لاجابر له ومحتمل لإرادته أنك إذا لم ترها ولا أثرها كالحمره كرسيتها. ونحوها أو غير ذلك- محمول على التقية.

على أن من المقطوع به عدم صدق غيبتها عن النظر مع رؤيه ضوئها على قتل الجبال، كما هو واضح. ومنه يعلم حينئذ تعين قول المشهور. (٢)

في تحديد أواخر الصلوات

٢٠٦/٧

بقي الكلام في تحديد أواخر أوقات الصلوات، إذ قد عرفت مبتدأه فيها جميعاً، والتحقق امتداده للمختار في الظهرين إلى غروب الشمس، بناءً على الاشتراك، وإلا فالظهر خاصه إلى ما قبله بأربع ركعات، وفي العشاءين إلى انتصاف الليل كذلك، وفي الصبح إلى طلوع الشمس كما هو المشهور بين الأصحاب، بل استقر المذهب عليه في هذه الأزمنة، بل في الغنيه (٣) وعن السرائر (٤) الإجماع عليه للأصل في وجهه، وقوله تعالى: أَقِمِ الصَّلَاةَ... (٥) سواء فسّر الدلوک بالزوال كما هو مستفاد من النصوص، فيكون حينئذ دالاً على التوسعه المزبوره في الأربع.

أو فسّر بالغروب، لدلالته حينئذ على التوسعه في المغرب و العشاء أو الأخير خاصه من غير تقييد بالضروره.

هذا كله مع قطع النظر عن ملاحظه تفسيره بما في صحيحى زرارہ (٦) وعبيد ابنه عن الباقر وولده الصادق قال في الثاني منهما: «إن الله افترض أربع صلوات أول وقتها زوال

ص: ٥٢٩

١- (١). المصدر، ح ٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١١٨.

٣- (٣). الغنيه (ضمن الجوامع الفقيهيه)، الصلاه، في أوقاتها، ص ٤٩٤.

٤- (٤). السرائر، الصلاه، في أوقاتها، ج ١، ص ١٩٥ و ١٩٦.

٥- (٥). الإسراء، ٧٨.

٦- (٦). تقدمت قطعه من الروايه سابقاً فراجع.

الشَّمْس إلى انتصاف اللَّيْلِ، منها صلاتان أوَّل وقتهما من عند زوال الشَّمْس إلى غروب الشَّمْس إلاَّ أنَّ هذه قبل هذه. ومنها صلاتان أوَّل وقتهما من غروب الشَّمْس إلى انتصاف اللَّيْلِ إلاَّ أنَّ هذه قبل هذه». (١)

(و) لكن (قال آخرون: ما بين الزَّوال حتَّى يصير ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله وقت للظَّهر) للمختار، (وللعصر من حين يمكن الفراغ من الظَّهر حتى يصير الظلُّ مثليه) للمختار، أيضاً دون المعذور و المضطرِّ، فيمتدُّ الوقت لهما إلى الغروب.

لصحيح ابن سنان عن الصِّدِّاق عليه السَّلام في حديث: «لكلِّ صلاه وقتان، وأوَّل الوقتين أفضلهما، ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً، ولكنَّه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلاَّ من عذر أو عله» (٢). (٣)

والنَّبوي الذي أرسله الصدوق عن الصِّدِّاق عليه السَّلام أيضاً: «أوله رضوان الله، وآخره عفو الله، والعفو لا يكون إلاَّ عن ذنب» (٤) بناءً على أنَّ المراد بأوَّل الوقت الوقت الأوَّل.

وأَنَّهُ للظَّهر بلوغ الظِّلِّ المثل، وللعصر المثليين، لصحيح أحمد: «سألته عن وقت صلاه الظَّهر والعصر فكتب قامه للظَّهر، وقامه للعصر» وفيه -مع قصور أدلته عن المقاومه لبعض ما عرفت فضلاً عن جميعه سنداً وعدداً ودلالةً وسماحةً وسهولةً، وموافقه للكتاب، والشَّهره التي كادت تكون إجماعاً- أَنَّهُ لا دلالة في صحيح الأوَّل، بل في الأفضليه المذكوره فيه. (٥)

ولفظ «لا ينبغي» ظهور في عدمه، والمنساق إلى الذَّهن من مرسل الصدوق لو قلنا بأنَّ تتمته من الإمام لا من الصدوق، إرادته المبالغه في مرجوحه التَّأخير لا المعصيه التي يستحقُّ عليها العذاب، وأَنَّهُ بحيث يستحقُّ إطلاق اسم الذَّنْب عليه كما ورد (٦) في ترك النَّافله (٧) أَنَّهُ معصيه، فلعفو حينئذ لترك الأولى كما في قوله تعالى: عَفَا اللَّهُ عَنْكَ... (٨)

ص: ٥٣٠

- ١- (١). تهذيب الأحكام، أوقات الصلاة، باب ٤، ج ٢، ص ٢٥، ح ٢٣.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٣٠.
- ٣- (٣). تهذيب الأحكام، أوقات الصلاة، باب ٤، ج ٢، ص ٣٩، ح ٧٤.
- ٤- (٤). الكافي، باب المواقيت أولها و آخرها، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٣.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، أوقات الصلاة، باب ٤، ج ٢، ص ١٩، ح ٣.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٣٢.
- ٧- (٧). راجع حول ترك النَّافله أو تقديمها أو تأخيرها المصادر التاليه: الكافي، ج ٣، ص ٤٥٤، ح ١٥؛ و تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١، ح ٢٣ و ٢٤، و ص ٧، ح ١٣.
- ٨- (٨). التوبه، ٤٣.

والذنب له أيضاً كما فى قوله تعالى أيضاً: لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ... (١) وصحيح أحمد-مع ابتناؤه كغيره من أخبار العامه على إرادته المثل والمثلين المخالف لظاهر ما دلّ على أنها الذراع والذراعين-لادلالة فيه على أنّ ذلك لفضيلته أو لاختياريته. (٢)

فى كيفية اعتبار المثل

٢٢٧/٧

(و) كيف كان ف-(المماثلة)المتقدمه المعبره غايه للاختيار أو الفضيله إنّما هى (بين الفىء الزائد و)بين ما بقى من (الظل الأول وقيل:بل)بلوغ الفىء الزائد(مثل الشخص)المنسوب مقياساً للوقت.

للنبوى المرسل:قال صلى الله عليه و آله:«جاءنى جبرئيل عليه السلام عند الباب مرتين.فصلى بى الظهر حين كان زالت الشمس،وصلى بى العصر حين كان كل شىء بقدر ظله،فلما كان الغد صلى بى الظهر حين كان كل شىء بقدر ظله،وصلى بى العصر حين كان ظل كل شىء مثليه،ثم التفت إلى فقال:يامحمّد،هذا وقت الأنبياء من قبلك و الوقت فيما بين هذين الوقتين». (٣)

ولقوله عليه السلام فى الموتى:«إذا كان ظلك مثلك» (٤) إذ احتمال إرادته ظلك الذى حصل بعد الزيادة مثل ظلك عند انتهاء التقصان كما ترى،خصوصاً بناءً على ما قيل من موافقه هذه النصوص للمعتبره المستفيضه،الداله على تحديد الوقت الأول للظهر بالقامه وللعصر بالقامتين،كخبر أحمد ابن عمر منها عن أبى الحسن عليه السلام الذى فيه:«وقت الظهر إذا زالت الشمس إلى أن يذهب الظل قامه»والمراد بالقامه فيها قامه الإنسان كما هو المنساق من لفظ القامه دون قدر الذراع والذراعين. (٥)

والاستلزام الأول عدم الوقت مع انعدام الظل وقصره على وجه يقطع بعده،كما لو كان (٦)الباقى منه يسيراً جداً لايسع الفرض فضلاً عنه وعن نافلته،وشده التفاوت بينه وبين باقى النصوص المستفاد منها تحديد آخر الوقت،والاختلاف الفاحش فى الوقت بحسب اختلاف

ص:٥٣١

١- (١).الفتح،٢.

٢- (٢).جواهر الكلام،ج٧،ص١٣٣.

٣- (٣).مستدرک الوسائل،الباب ٩ من أبواب المواقيت،ج٣،ص١٢٥،ح١٤ مع اختلاف يسير فى الألفاظ.

٤- (٤).تهذيب الأحكام،أوقات الصلاة،باب ٤،ج٢،ص٢٢،ح١٣.

٥- (٥).المصدر،ص١٩،ح٣.

٦- (٦).جواهر الكلام،ج٧،ص١٣٩.

الباقى فى الأزمنه و الأمكنه، و هو مناف لظاهر الأدله، و لصريح خبر محمد بن حكيم (١) المساوى بين الشتاء و الصيف.

ولاستبعاد إرادته الشارح مثل ذلك مع عدم ضبط الباقي الذى قد عرفت اختلافه وعدم التعبير عنه بعبارة صريحه أو ظاهره كالصريحه، فضلاً عن التعبير عنه بما عرفت. (٢)

و أما بقيه الأقوال، فمنها ما أشار إليه المصنّف أيضاً بقوله (وقيل: أربعة أقدام للظهر، وثمان للعصر، هذا للمختار، وما زاد على ذلك حتى تغرب الشمس وقت لذوى الأعدار) لكن لا يخفى عليك ضعفه بعد ما سمعته من النصوص وغيرها، بل يمكن دعوى تحصيل القطع بخلافه من ملاحظه الفتاوى و النصوص على اختلافها. (٣)

٢٤٦/٧

فى وقت المغرب

و أمّا المغرب فقد عرفت البحث فى أوله، كما أنك عرفت ما يدلّ على آخره الانتصاف من غير تقييد بالاضطرار من الآيه (٤) والنصوص (٥) والإجماع المحكى المؤيده بالشهره العظيمه التى كادت تكون إجماعاً، بل لعلها كذلك، وبمخالفه العامه وموافقه السهوله و السماحه. (٦)

٢٥١/٧

فى بيان آخر وقت العشاء

و أمّا العشاء فقد مرّ ما يدلّ (٧) على دخول وقته قبل ذهاب الشفق المغربى، وعدم اعتباره فيه، سواء قلنا بالاشتراك أو بالاختصاص، بل أدله الطرفين من تلك حججه على من اعتبره فيه، مضافاً إلى الشهره العظيمه، بل هى إجماع من المتأخرين.

بل لعله كذلك عند المتقدمين أيضاً ولخبر زواره (٨) وغيره. (٩)

ص: ٥٣٢

١- (١). قد تقدّم سابقاً فراجع.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٤٠.

٣- (٣). المصدر، ص ١٤٥.

٤- (٤). كما فى سورة الإسراء، ٧٨.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، ج ٤، ص ١٩٤، ح ٣ وما بعده.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٥٠.

٧- (٧). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، ج ٤، ص ٢٠٢ وما بعدها.

- ٨- (٨). الكافي، ج٣، ص٢٨٦، ح١ في باب الجمع بين الصلاتين.
- ٩- (٩). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، ج٤، ص٢٠٢ وما بعدها.

بل لعل ما ورد (١) في الرخصة بالجمع يدل عليه أيضاً، إذ حملة على وقوع المغرب قبل الذهاب و العشاء بعده لا دليل عليه، بل لعل شدة الحث على أول المغرب يدل على خلافه.

وقال الحلبيان في الموثق: «كنا نختصم في الطريق في الصلاه-صلاه العشاء الآخرة-قبل سقوط الشفق، وكان منا من يضيق بذلك صدره، فدخلنا على أبي عبد الله عليه السلام فسألناه عن صلاه العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق، فقال: لا بأس بذلك، قلنا: وأي شيء الشفق؟ قال: الحمرة» (٢) بل حكى عن زراره في الموثق عن الصادق عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى بالناس المغرب والعشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير عله في جماعه، قال: وإنما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمته» (٣) وحملها على جواز الدخول فيه إذا علم غيبوبه الشفق في الأثناء، كما ترى، وليس بأولى من حمل تلك النصوص على الفضل خاصه في التأخير.

فلا ريب حينئذ في وضوح ضعف القول المزبور كوضوح ضعف القول بأن آخره الثلث مطلقاً-لمضمّر معاويه (٤) بن عمّار وخبر الحلبي، (٥)-لأنه (٦) لا يسوغ للفقهاء الالتفات إلى هذه في مقابله ما دل على النصف من النصوص التي يمكن دعوى تواترها، بل هي كذلك، والكتاب و الإجماع.

فأفضل أحوال هذه الأخبار الحمل على الندب ونحوه، كما يومئ إليه ما في جملة من النصوص من أنه: «لولا أنني أخاف أن أشقّ على امتي لأخرت العتمه إلى ثلث الليل». (٧)

وما أبعد ما بين هذه الأقوال وبين ما حكى من امتداد وقت العشاءين اختياراً إلى طلوع الفجر و إن كنا لم نعرف قائله إلا من بعض عبارات الشيخ، نعم ظاهر المحكى عن الفقيه الامتداد للمضطرّ في الفرضين.

وقال المصنّف في المعتمد: «وقت الضروره في العشاء من النصف إلى طلوع الفجر». (٨)

وكيف كان، فالقول به لا يخلو من قوه، لقول الصادق عليه السلام في الصحيح: «إن نام الرجل

ص: ٥٣٣

١- (١). راجع خبر إسحاق بن عمّار وزراره الآتين؛ و وسائل الشيعة، الباب ٣١ و ٣٢ من أبواب المواقيت، ج ٤، ص ٢١٨.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، أوقات الصلاة، ج ٢، ص ٣٤، ح ٥٦.

٣- (٣). المصدر، الصلاة، باب ١٣، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٨٣.

٤- (٤). راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢١٩، ح ٦٥٨.

٥- (٥). راجع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٨٠.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٥٦.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٣، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٧٨.

٨- (٨). المعتمد، الصلاة، في المواقيت، ج ٢، ص ٤٣.

ولم يصلّ صلاة العشاء و المغرب أو نسي، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّي (١) كليهما فليصلهما، وإن خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة». (٢)

لكن ومع ذلك كله، فالحكم من أصله لا يخلو من إشكال، لمعارضه هذه النصوص بما دلّ على أنّ لكلّ صلاة وقتين، (٣) الظاهر في نفي الثالث، ومن هنا جزم في الرياض، (٤) بعدم العمل بها، بل لعلّه ظاهر كلّ من اقتصر على النصف ومادونه في الغايه من الأصحاب وهم الأكثر، ومنه ينقدح حينئذ مضعف آخر لهذه النصوص، وهو الإعراض، إذ الذي عمل به آحاد من بعض الأعصار على وجل وريبه، فلا ريب أنّ الأحوط عدم التعرّض لنيه الأداء و القضاء، كما أنّ الأحوط عدم التأخير عمّا بعد النصف إلى الصّبح وإن قلنا بالمواسعه في القضاء. (٥)

٢٦٣/٧

في بيان وقت الصبح

و أمّا الصّبح فقد عرفت أوّله سابقاً، كما أنّك عرفت في أوّل البحث مايدلّ على امتداده للمختار إلى طلوع الشّمس كما هو المشهور بين الأصحاب نقلاً وتحصيلاً شهرةً عظيمه، بل الإجماع وهو الحجّه، وقول الصادق عليه السّلام: «لكلّ صلاة وقتان، وأوّل الوقتين أفضلهما، ووقت الفجر حين ينشقّ الفجر إلى أن يتجلّل (٦) الصّبح السّماء، ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً، ولكنه وقت من شغل أونسي أو سها أو نام». (٧)

وقد ظهر لك ممّا ذكرناه كلّه شرح قول المصنّف: (وكذا من غروب الشّمس إلى ذهاب الحمرة للمغرب، وللعشاء من ذهاب الحمرة إلى ثلث الليل للمختار، وما زاد عليه حتّى ينتصف الليل للمضطرّ، وقيل: إلى طلوع الفجر، وما بين طلوع الفجر إلى طلوع الحمرة للمختار في الصّبح، وما زاد على ذلك حتّى تطلع الشّمس للمعدور) فلاحاجه إلى الإعادة.

ثمّ قال: (وعندى أنّ ذلك) التّحديد (كلّه) الذي خصّوا به المختار في الظّهرين و العشاءين

ص: ٥٣٤

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٥٧.
- ٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٣، ج ٢، ص ٢٧٠، ح ١١٣.
- ٣- (٣). تقدّمت بعض الأخبار حول ذلك وسيأتي منها أيضاً في المباحث التاليه؛ وراجع وسائل الشّيعه، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ١ من كتاب الصّلاه.
- ٤- (٤). رياض المسائل، الصّلاه، في المواقيت، ج ٣، ص ٤٤.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٦٠.
- ٦- (٦). تجلّله، علاه، أي يعلوها بضوء ويعمّها (مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٤٠ «جلل»).
- ٧- (٧). وسائل الشّيعه، الباب ٢ ٦ من أبواب المواقيت، ح ١-٥ من كتاب الصّلاه.

والصَّيْح (للفضيله) لا أنه ينتهى أصل الوقت بانتهاهه، و هو ظاهر فى تعدّد وقت الفضيله بالنسبه إلى الظَّهْرين؛ لأنّه قد ذكر اختلاف التَّحْدِيد فيهما. (١)

فى بيان وقت نوافل الظَّهْرين

٢٧٧/٧

هذا كَلِمَه فى وقت الفرائض (و) أمّا (وقت النوافل اليوميه) ف- (للظَّهْر من حين) تحقّق (الزَّوال) وتبينه، (إلى أن تبلغ زياده الفىء قدمين) أى سُبْعِي الشَّاحِص (وللعصر أربعة أقدام) أى أربعة أسباعه، وهما الذَّرَاع و الذَّرَاعان، ويومئ إليه صحيح زراره عن الباقر عليه السَّلام سألته عن وقت الظَّهْر، فقال: «ذراع من زوال الشمس، ووقت العصر ذراعان من وقت الظَّهْر، فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس». (٢)

(وقيل: ما دام وقت الاختيار) أو الفضل على القولين (باقياً) و هو المثل و المثلان (وقيل: يمتدّ وقتها بامتداد وقت الفريضة) للإجزاء.

(و) وعلى كلِّ حال، ف- (الأوّل أشهر) بل هو المشهور فتوى وروايه نقلًا و تحصيلًا، (٣) للنصوص (٤) المستفيضة، بل لعلها متواتره، بل فى صحيح ابن مسكان عن زراره عن الباقر عليه السَّلام بعد أن ذكر الذَّرَاع و الذَّرَاعين: «أتدرى لِمَ جعل الذَّرَاع و الذَّرَاعان؟ قلت: لِمَ جعل ذلك؟ (٥) قال: لمكان النَّافله، فإنَّ لك أن تتنفل من زوال السَّمْس إلى أن يمضى الفىء ذراعاً، فإذا بلغ فينك ذراعاً من الزَّوال بدأت بالفريضة وتركت النَّافله، و إذا بلغ فينك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النَّافله» (٦). (٧)

فى مزاحمه النَّافله الفريضة

٢٩١/٧

وعلى كلِّ حال (فإن خرج وقت النَّافله و قد تلبس منها) أى النَّافله (ولو بر كعه، زاحم بها الفريضة) و (أتمها) فى وقتها أداءً، تنزيلاً لها منزله صلاه واحده أدرك ركعه واحده منها

ص: ٥٣٥

١- (١). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٦٢.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب مواقيت الصلاه، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٥٣.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٧١.

٤- (٤). كما فى خبر زراره المتقدم؛ وراجع وسائل الشيعه، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ج ٤، ص ١٤٧، ح ٢٥، ٢٦، و ٢٧.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٧١.

٦- (٦). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب مواقيت الصلاه، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٥٣.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ١، ص ١٧١.

(مخففة) جمعاً بين الحقيين ومحاظله (1) على أول الوقت للفريضة العذى من أجله أمر بالتخفيف، ما استطاع حال عدم المزاحمة فضلاً عنها، والمراد بتخفيفها هنا الاقتصار فيها على أقل المجزئ، كالحمد وتسيحه واحده فى الركوع و السجود.

و إن لم يكن صلى شيئاً بدأ بالفريضة) وترك الثافله بلاخلاف أجده فيه، سيما بين المتأخرين، بل عن مجمع البرهان (2) الإجماع عليه؛ لقوله عليه السلام: «من أدرك من الوقت ركعه فقد (3) أدرك الوقت كله» (4) والنهى عن التطوع وقت الفريضة (5) ولما يأتي فى مزاحمه صلاه الليل الصبح.

(ولا يجوز تقديمها) أى النوافل (على الزوال) لظهور النصوص و الفتاوى فى توقيتها بذلك، ضروره أن الصلاه وظيفه شرعيه فيقف إثباتها على مورد النقل، والمنقول فعلها بعده.

ولصحيح ابن اذينه عن أبى جعفر عليه السلام يقول: «كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلى من النهار حتى تزول الشمس، ولا من الليل بعد ما يصلى العشاء حتى ينتصف الليل» (6).

ولا- فرق فيما ذكرنا بين الأيام كلها إلا- يوم الجمعة فيجوز التقديم، أو يرجح لما ستعرفه فى محلّه إن شاء الله (و) تعرف أيضاً أنه يزداد فى نافلتها أربع ركعات، واثنتان منها للزوال (فيكون المجموع عشرين ركعه، والله الموفق). (7)

٣٠٢/٧

فى نافله المغرب

(ونافله المغرب) أربع ركعات (بعدها) ويمتد وقتها من بعد المغرب (إلى ذهاب الحمره المغريه بمقدار أداء الفريضة) المسماه بالشفق؛ لأنه المعهود من فعلها من النبى صلى الله عليه وآله وغيره، والمنساق مما ورد فيه من النصوص (8). (9)

ص: ٥٣٦

١- (١). المصدر، ص ١٧٩.

٢- (٢). مجمع الفائده و البرهان، الصلاه، فى أوقاتها، ج ٢، ص ١٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٨٠.

٤- (٤). مدارك الأحكام، الصلاه، مواقيت الفرائض، ص ١٢٢.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٦- (٦). الكافى، باب التطوع فى وقت الفريضة، ج ٣، ص ٢٨٩، ح ٧.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٨٦.

٨- (٨). وسائل الشيعه، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١٥، ١٦ وغيرها.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٨٦.

وحيثُذ(فإن بلغ ذلك ولم يصلّ النافلة أجمع)ولا ركعه منها،بل ولا ابتداءً بها تركها(وبدأ بالفريضة)وإلا كان من التطوّع وقت الفريضة.

ضروره صيرورتها قضاءً على المختار،أما لو كان قد شرع في ركعه من الأربع قبل خروج الوقت فخرج،فعن ابن إدريس (1)إتمام الأربع،ولعله للقياس على نوافل الظهرين،و هو مع أنّه حرام عندنا مع الفارق،ولعلّ وجهه التّهي عن إبطال العمل،ولكن يعارضه أدلّه تحريم النافلة في وقت الفريضة،إلا أن يمنع ويدعى اختصاصها بحكم التبادر بابتداء النوافل في وقت الفريضة لاعدم وقوعها فيه مطلقاً. (2)

فالتّحقيق بناءً المسألة على شمول أدلّه حرمة التطوّع أو كراهته له وعدمه،فعلى الأوّل يتّجه البطلان،وعلى الثاني فإن قلنا بحرمة الإبطال اتّجه الإتمام.وإلا فمتخير بين الأمرين،ولعلّ الإتمام أولى له؛ لأنّ الكراهه فيه بمعنى الثواب.

في نافله العشاء

٣٠٩/٧

(والركعتان)المسمّاتان بالوتيره-اللّتان ذكرنا أنّهما يصلّيان(من جلوس)حتماً أو استحباباً-يفعلان(بعد)صلاه(العشاء)حتّى لو فعلت في آخر وقتها(و)من هنا قال المصنّف كغيره،بل لعله لاختلاف فيه،بل عن المنتهى (3)الإجماع عليه:(يمتدّ وقتها بامتداد وقت الفريضة)لإطلاق الأدلّه من غير معارض. (4)

(وينبغي)له(أن يجعلهما خاتمه نوافله)ولعله لما روى زراره عن أبي جعفر عليه السّلام:«وليكن آخر صلاتك وتر ليلتك»(5)وغيره من الأدلّه.

في بيان وقت صلاة الليل

٣١٢/٧

(و)وقت(صلاه اللّيل بعد انتصافه)بلاخلاف أجده،إذ ما حكى من إنّ وقتها الثلث الأخير

ص:٥٣٧

١- (١). المصدر، ص ١٨٩.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). منتهى المطلب، الصّلاه، في أوقات النوافل، ج ١، ص ٢٠٨.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٩١.

٥- (٥). مدارك الأحكام، الصّلاه، في المواقيت، ج ٣، ص ٧٥.

محتمل لإرادته الأفضل كالتصوص المؤقتة لها بالآخر، (١) أو السحر، (٢) أو الثلث (٣) الباقي أو نحو ذلك، جمعاً بينها وبين ما دلّ على النصف، (٤) بشهادته ما فى بعضها من أن «أحبّ صلاه الليل إليهم عليهم السلام آخر الليل»، (٥) ونحو ذلك، فلا بأس حينئذ بدعوى الإجماع فى المقام، وهو الحجّة بعد النصوص المعتره المستفيضه.

منها: المتضمن (٦) لفعل النبى صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام، اللذين يجب التأسى بهما، وأنهما ما كانا يصليان بعد العتمه شيئاً حتّى ينتصف الليل. (٧)

ومنها (٨): الصريحه و الظاهره بأن وقتها انتصاف الليل (٩) أو بعد انتصافه أو ما بين نصف الليل إلى آخره. (١٠)

(وكلمة قرب من الفجر كان أفضل) للأمر بها فى آخر الليل، (١١) المحمول على الفضيله، ولقوله عليه السلام فى بعضها: «إن أحبّ صلاه الليل إليهم عليهم السلام آخر الليل»، (١٢) والأمر بها فى الثلث الأخير، فضلاً عمّا ورد (١٣) فيه من فضله واستجابته الدعاء فيه بالمغفره وغيرها، والأمر بها فى السحر أيضاً كالمحكى من فعلهم عليهم السلام لها فيه، (١٤) مضافاً إلى ما ورد فى تفسير قوله تعالى:

ص: ٥٣٨

- ١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٥٤ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه ح ١-٤.
- ٢- (٢). راجع عيون أخبار الرضا عليه السلام، باب ٣٥، ج ٢، ص ١٢٢، ح ١.
- ٣- (٣). راجع تهذيب الأحكام، الصلاه، ج ٢، ص ٣٣٩، ح ٢٥٧.
- ٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١، ج ٢، ص ٦، ح ١١.
- ٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٦ و ٤٣ من أبواب المواقيت الحديث من كتاب الصلاه.
- ٧- (٧). كما فى خبرى ابن اذينه و زراره المتقدمين.
- ٨- (٨). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه، حيث وردت أحاديث تبين وقت الصلاه وما يتعلّق بها.
- ٩- (٩). راجع تهذيب الأحكام، الصلاه، ج ٢، ص ١١٨ و ٣٣٧، حول كيفية الصلاه وصفتها.
- ١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٩٣.
- ١١- (١١). وسائل الشيعه، الباب ٥٤ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه، ح ٣ و ٤.
- ١٢- (١٢). تهذيب الأحكام، الصلاه، ج ٢، ص ٦، ح ١١؛ والاستبصار، الصلاه، باب ١٣٠، ج ١، ص ٢١٩، ح ٧.
- ١٣- (١٣). كما فى الخبر الذى رواه ابن فهد عن النبى صلى الله عليه وآله قال: «إذا كان آخر الليل يقول الله سبحانه وتعالى: هل من داع فاجبيه؟ هل من سائل فأعطيه سؤله؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟» راجعه الدعوى، ص ٤٠.
- ١٤- (١٤). راجع بحار الأنوار، باب ٨١ من كتاب الصلاه، ج ٨٧، ص ٢٠٨ ذيل ح ٢٠.

...وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَشْحَارِ (١) بِالْمُصَلِّينَ وَقْتَ السَّحْرِ. (٢)

(وآخر وقتها) أى صلاة الليل الأحد عشر ركعه (طلوع الفجر الثاني) الذى هو المنساق إلى الذهن من إطلاقه، بل هو الحقيقه وغيره المجاز. (٣)

(و) حينئذ (إن طلع) الفجر (ولم يكن) قد (تلبس منها) شىء أصلاً صلى ركعتي الفجر ثم الفريضة، ولا يصلى شيئاً من صلاة الليل قبلها، بناءً على حرمه (٤) التطوع وقت الفريضة. وإلا جاز له ذلك قضاءً لأداءً لخروج الوقت نصاً (٥) وفتوىً.

وكذا إذا تلبس منها (ب) دون (الأربع) ركعات و قد طلع الفجر (بدأ بركعتي الفجر قبل الفريضة حتى تطلع الحمره المشرقيه فيشتغل بالفريضة) لأنّ حكم مادونها حكم ما لم يتلبس بشىء منها، كما هو صريح بعض وظاهر آخر ممن علق المزاحمه وعدمها على الأربع وعدمها.

بل مقتضاه القطع والاشتغال بالفريضة وإن كان قبل رفع الرأس من السجده الأخيره فضلاً عما قبل ذلك، بناءً على توقف صدق تمام الركعه عليه، ولعله لخروج الوقت الموظف لها، وقول الصادق عليه السلام فى خبر المفصل بن عمر: «فإذا أنت قمت و قد طلع الفجر فابدأ بالفريضة، ولا تصل غيرها» (٦) الحديث، لكن ومع ذلك كله ستسمع ما ينافى الجزم بالحكم المزبور، وأن فيه وجوهاً آخر.

ثم إن ظاهر المصنّف جعل الغايه طلوع الحمره، وهو لا يخلو من إشكال، بناءً على أنه غايه وقت فضيله الفريضة، فالأولى حينئذ جعل الغايه ما قبل الطلوع بقدر أداء الفريضة.

(و) أمّا (إن كان قد تلبس بأربع) ركعات منها، ثم طلع الفجر (تتمها مخففه) بالحمد أداءً (ولو طلع الفجر) نقلاً وتحصيلاً، لخبر مؤمن الطاق المنجبر بعمل الأصحاب: «إذا كنت صليت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر فأتّم الصلاه طلع الفجر أو لم يطلع» (٧). (٨)

ص: ٥٣٩

١- (١). آل عمران، ١٧.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٩٦.

٣- (٣). المصدر، ص ٢١٠.

٤- (٤). المصدر، ص ٢١١.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤٦ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه ح ٦.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الصلاه، ج ٢، ص ٣٣٩، ح ٢٥٨ فى كيفية الصلاه و صفتها.

٧- (٧). المصدر، باب ٨، ج ٢، ص ١٢٥، ح ٢٤٣.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢١٤.

وقت ركعتي الفجر

(و) أمياً (وقت ركعتي الفجر) ف- (بعد طلوع الفجر الأول) لأنه المتيقن نصاً (١) وإجماعاً في البراءة عن التكليف الاستجابي، ولخبر محمّد بن مسلم: «سألت أبا جعفر عليه السّلام عن أول وقت ركعتي الفجر، فقال: سدس الليل الباقي» (٢) بناءً على (٣) مساواته لطلوع الفجر الأول، خصوصاً إن اريد النصف الثاني من لفظ الباقي فيه.

وقول الصادق عليه السّلام: «صلّهما بعد الفجر» (٤) والمناقشه باحتمال عود الضمير إلى غير النافله يدفعها معروفيه السؤال عنها في النصوص، كالمناقشه باحتمال إرادته الفجر الثاني، فيكون محمول على الرخصه أو التقييد. (٥)

(ويجوز أن يصلّيهما قبل ذلك، والأفضل) لمن صلاهما قبل الفجر الأول (إعادتهما بعده) إلا أنه كان عليه تقييده بما إذا نام بعد دسّيهما في صلاه الليل ونحوه ممّا اشتملا عليه لا الإطلاق، اللهم إلا أن يدعى فهمه من موثّق (٦) زرارته وصحيح (٧) ابن عثمان، وإن كان مورد هما خاصاً، لكنّه لا يخلو من تأمل.

(و) كيف كان ف- (يمتدّ وقتها حتّى تطلع الحمره، ثمّ تصير الفريضة أولى) خلافاً للإسكافي و الشيخ في كتابي الأخبار، فمنعنا من وقوعهما بعد الفجر، لكنّ المشهور، شهره عظيمه كادت تكون إجماعاً خلافاً، (٨) والأحوط فعلهما بعيد الفجر، وأحوط منه قبل الفجر، والله أعلم.

في جواز التطوّع وقت الفريضة

(ويجوز أن يقضى الفرائض الخمس في كلّ وقت ما لم يتضيق وقت الفريضة الحاضره)

١- (١). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٥٠ و ٥١ من أبواب المواقيت من كتاب الصّلاه؛ ويأتي التعرّض لبعضها في أثناء هذا البحث.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ٨، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٢٨٣.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٣٤.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ٨، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٢٨٩.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٣٤.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ٨، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٢٩٦.

٧- (٧). المصدر، ح ٢٩٥.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٣٨.

نصاً وإجماعاً (١) (وكذا يصلى بقيه الصلوات المفروضات) لوجود المقتضى وارتفاع المانع.

(وتصلى النوافل ما لم يدخل وقت الفريضة وكذا قضاؤها) بلاخلاف ولا إشكال، لإطلاق الأدلة وعمومها، أما إذا دخل فالأقوى فى النظر جوازه أيضاً، للأصل وإطلاق (٢) الأمر بها، وعمومات (٣) قضاء الرواتب منها متى شاء.

ولكثير من النصوص المتفرقة فى الأبواب وكتب الأدعية فى خصوص بعض النوافل فى أوقات الفرائض، مثل الصلوات الواردة (٤) بين الظهرين يوم الجمعة، وبين المغرب والعشاء مطلقاً كالغفيلة (٥) وغيرها، ولروايه ابن مسلم قال للصادق عليه السلام: «إذا دخل وقت الفريضة أتتفل أو أبدأ بالفريضة؟ قال: إنَّ الفضل أن تبدأ بالفريضة» (٦). (٧)

ومن ذلك يعلم الحال فى خبر أبى بكر عن جعفر بن محمد: «إذا دخل وقت صلاه مفروضه فلا تطوع» (٨) إذ هو مع قصور سنده غير صريح أيضاً، فلا بأس بحمل النهى فيه على الكراهه، الذى هو من أشهر المجازات فيه. (٩)

فى جواز التطوع لمن عليه فائته

٤١١/٧

لا يخفى عليك أولويه جواز التطوع لمن عليه فائته، بناءً على الموسعه من الحاضره لخبر أبى بصير سأل الصادق عليه السلام: «عن رجل نام عن الصلاه حتى طلعت الشمس، فقال: يصلى الركعتين ثم يصلى الغدا» (١٠). (١١)

وينبغى القطع بانتفاء الكراهه فضلاً عن الحرمة فى التطوع لمن كان عليه قضاء للغير

ص: ٥٤١

١- (١). راجع المعبر، ج ٢، ص ٦٠؛ ومنتهى المطلب، ج ١، ص ٢١٤.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٨ و ١٩ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه، ج ٤، ص ٧٥، ٧٨، ٢٤٠ و ٢٧٤.

٣- (٣). المصدر، الباب ١٨ من أعداد الفرائض من كتاب الصلاه.

٤- (٤). مصباح المتهجد، ص ٢٦٤.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٠ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه من كتاب الصلاه.

٦- (٦). الكافى، باب التطوع فى وقت الفريضة، ج ٣، ص ٢٨٩، ح ٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٤٣.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١٥، ج ٢، ص ٣٤٠، ح ٢٦١.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٤٩.

١٠- (١٠). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١٣، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٩٤.

١١- (١١). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٥٢.

بإجاره، لإنصراف الأدلة إلى غيره خصوصاً بعد ما عرفت من شدّة المبالغة في أمر التطوّع و الحثّ عليه.

ولو نذر التطوّع أو وجب عليه بسبب من الأسباب خرج عن موضوع المسألة لتغير الوصف الذي هو المدار. (١)

٤١٤/٧

في أحكام المواقيت

(و أمّا) التّظّر في (أحكامها) أي المواقيت الذي هو أحد شقّي المقدمه الثانيه (ففيها مسائل):

(الأولى: إذا حصل) للمكّلف (أحد الأعذار المانعه من) التّكليف ب- (الصّلاه، كالجنون و الحيض) والإغماء ونحوها (و قد مضى من الوقت مقدار) أقلّ الواجب من (الطّهارة) المكّلف بها في مثل ذلك الوقت خاصّه أو هي مع سائر الشرائط (و) مقدار (أداء الفريضة) كذلك ولم يكن قد فعل (وجب عليه قضاؤها) بلاخلاف ولا إشكال.

(ويسقط القضاء إذا كان دون ذلك على الأظهر) الأشهر، بل المشهور بل المجمع عليه نقلاً إن لم يكن تحصيلاً. (٢) (ولو زال المانع فإن أدرك) من آخر الوقت ما يسع (الطّهارة) خاصّه أو مع سائر الشرائط على القولين.

(و) مسّى ال (ركعه من الفريضة) الّذى يحصل برفع الرّأس من السّجده الأخيره على الأصحّ (لزمه أداؤها) وفعلها لعموم: «من أدرك» وغيره (ويكون) بذلك (مؤدياً) لا قاضياً ولا ملقاً (على الأظهر) بل عن الخلاف الإجماع عليه، وهو الحجّه بعد كون الصّلاه على ما افتتحت عليه. (٣) خلافاً للمحكي عن المرتضى (٤) فقضاءه لأنّ خروج الجزء يوجب خروج المجموع و هو ضعيف، لما عرفت من ظهور الأدله في أنّ دخول هذا الجزء موجب لدخول الجميع.

(و) حينئذ ف- (لو أهمل) ولم يفعل مع الإدراك المذكور ولم يطرأ في الوقت المسقط من الجنون أو الحيض (قضى) واجباً على الأقوال الثلاثة، ووجهه واضح.

ص: ٥٤٢

١- (١). المصدر، ص ٢٥٦.

٢- (٢). ممّن قاله في المبسوط، ج ١، ص ٤٤؛ وفي المعتمد، ج ١، ص ٢٣٧.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٥٧.

٤- (٤). حكاة عنه في الخلاف، الصّلاه، مسأله ١١، ج ١، ص ٢٦٨.

(ولو أدرك قبل الغروب أو قبل انتصاف الليل إحدى الفريضتين، لزمته تلك لا غير) لإستحاله التكليف بهما معاً في وقت لا يسعهما؛ ولأنَّ المختار عندنا اختصاص الوقت من الأخير في الأخيره، فلو أدرك قبل الغروب مقدار أربع ركعات خاصه في الحضر أو ركعتين في السفر وجبت العصر خاصه عندنا، وهو مع وضوحه منصوص (١). (٢).

(و إن أدرك الطهارة وخمس ركعات قبل المغرب لزمته الفريضتان) لعموم «من أدرك» وغيره ممّا مرّ في باب الحيض، لكن مقدار الأربع من الخمس في الأصل للظهور؛ لأنه كما قال في المدارك: «إنَّ الحكم بتقديم الأولى يستدعى كون ذلك القدر من الزمان الواقعه فيه وقتاً لها قطعاً، وإن كان بعضه وقتاً للعصر لولا إدراك الركعه» (٣) إذ التحقيق أنّ الأربع الأخيره للعصر وإن زاحمها الظهر بثلاث منها، فصار في حكم وقتها، مضافاً إلى نصهم عليهم السلام. (٤).

حكم بلوغ الصبي في أثناء الصلاة

٤٢١/٧

المسألة (الثانية: الصبي المتطوع بوظيفه الوقت) بناءً على شرطيه أفعاله (إذا بلغ) في أثناء صلاته أو بعد الفراغ منها (بما لا يبطل الطهارة) كالسنن (والوقت) الذي يتمكن من أداء الفعل فيه ولو اضطراراً (باق، استأنف) صلاته (على الأشبه) للعمومات التي لم يخرج عن مقتضاها بفعله الأول الذي هو مقتضى أمر (٥) آخر غيرها، ضروره عدم الكون المراد بشرعيه أفعاله أنّ الأمر في قوله تعالى: وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ... (٦) ونحوه ممّا هو ظاهر في المكلفين -مراد منه التبدب بالنسبه إليه- وإلا كان مستعملاً في الحقيقه و المجاز، بل المراد استحباب متعلقه بأمر آخر غيره، فيكون اللذان تواردا على الصبي في الفرض أمرين نديباً وإيجابياً، ومن المعلوم عدم إجزاء الأول عن الثاني، بل لو كان حتماً كان كذلك أيضاً، لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب، خصوصاً في مثل المقام الذي منشأ التعدد فيه اختلاف موضوعين، كلّ منهما تعلق به أمر، وهما الصبي و البالغ، فما يحكى

ص: ٥٤٣

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ٣، ٦، و ٩.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٥٩.

٣- (٣). مدارك الأحكام، الصلاة، في المواقيت، ج ٣، ص ٩٥.

٤- (٤). راجع تهذيب الأحكام، الصلاة، أوقاتها، باب ٤، ج ٢، ص ٢٥ وما بعده.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٦١.

٦- (٦). البقره، ٤٣.

عن ظاهر المبسوط (١) من الاجتزاء بالإتمام عن الاستئناف ضعيف جداً.

مع أنه ليس في المحكى عن الشيخ تصريح بالاجتزاء، بل ولا ظهور، كما أنه لا ظهور في الأمر بالاستئناف بمجرد من المصنف بالقطع مع السعيه، بل ولا مع الضيق، بل أقصاه بيان عدم الاجتزاء بفعله عن الإعادة مع التمكن، ولو بإدراك (٢) ركعه مع الطهاره مثلاً.

نعم، قد يستفاد ذلك من قول المصنف: (و إن بقي من الوقت دون الركعه بنى على نافلة) وجوباً على المحكى عن المبسوط؛ لأنها الصيلاه عنده، أو على القول بحرمة قطع النافلة بناءً على أنها نافله و إن بلغ في أثنائها، وندباً بناءً على عدم الحرمة، أو على التمرينه.

(و) على كل حال إلا على المحكى عن المبسوط (لا يجدد نيه الفرض) حيث حصر البناء على النافلة الذي هو بمعنى عدم القطع فيما لو بقي دون الركعه، ومقتضاه عدم البناء عليها إذا كان الباقي ركعه مثلاً. (٣)

٤٢٦/٧

في عدم جواز التعويل على الظن في الوقت

المسألة (الثالثة): إذا كان له طريق إلى العلم بالوقت (مشاهدة كان أو غيرها) لم يجز التعويل على الظن لأصالة حرمة العمل به المستفاده من النهي عن اتباعه كتاباً (٤) وسنه، (٥) ولتوقف نيه القربه و البراءه عن الشغل و الحكم باندرجه في المطيعين الممثلين (٦) لا إوامر رب العالمين عليه. وللإجماع المحكى على لسان غير واحد إن لم يكن المحضيل المعتضد بالشهره العظيمة، ولتظافر النصوص (٧) أو تواترها بالمحافظة على معرفه المواقيت، وملاحظتها وكيفيه معرفتها وطرق العلم بصيرورتها على وجه ظاهر في إرادته العلم بصيرورتها، بل هو صريح بعضها، خصوصاً الوارد في الفجر و الزوال الناهي عن الصيلاه قبل التبين، (٨) كآليه (٩) الذي هو بمعنى العلم.

ص: ٥٤٤

١- (١). المبسوط، الصلاة، في المواقيت، ج ١، ص ٧٣.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٦٥.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٦٤.

٤- (٤). كما في سورة الإسراء، ٣٦.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٦٥.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٦ من أبواب صفات القاضي، ج ٢٧، ص ٤٠، ح ٩٨ و ٩٢.

٧- (٧). المصدر، الباب ١١٨، ١٦ و ٤١ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة، ج ٤، ص ١٤٠، ١٦٢، ١٧٢ و ٢٤٦.

٨- (٨). كما في خبر ابن مهزيار المتقدم وخبر إسماعيل بن جابر الآتي.

ولخصوص خبر علي بن جعفر عن أخيه: «في الرجل يسمع الأذان فيصلّي الفجر ولا يدرى أطلع الفجر أم لا، غير أنه يظنّ لمكان الأذان أنه طلع، قال: لا يجزيه حتى يعلم أنه طلع». (١)

فما عساه يستفاد من إطلاق بعض نصوص (٢) الديكة و المؤذنين، وخبر إسماعيل (٣) بن رياح من الاجتزاء به مطلقاً، يجب تقييده بعد التمكن. (٤)

و أما شهاده العدلين فظاهر أكثر الأصحاب الاكتفاء بها، ولعلّه لعموم مادّ على قبولها، (٥) نعم قد يومئ إلى عدم اعتباره اشتهاً عدم التعويل على أذان العدل العارف للتمكن، كما أنه قد يومئ إلى اعتباره صحيح زواره، (٦) المتضمن للأخبار لمن غزه القمر فصلّي بليل، بناءً على عدم الفرق في قبوله بين الوقت وخارجه، وعلى كلّ حال لا ريب في أنّ الأحوط إن لم يكن الأقوى اعتبار العلم وعدم الاكتفاء بالشهادة فضلاً عن الخبر، والله أعلم.

وكيف كان (فإن فقد) طرق (العلم) بالوقت لغيم ونحوه (اجتهد، فإن) لم يحصل له ظنّ بل كان شاكاً آخر حتى يعلم أو يظنّ، ووجهه واضح، وإن (غلب على ظنه دخول الوقت صلّي) ولا يجب عليه التأخير حتى يعلم، للأصل و الحرج وتعذر اليقين و الإجماع المحكى، ولنصوص (٧) الأذان السابقه، ونصوص الديكة، منها ما عن (٨) حسن الفراء قال: «قال رجل من أصحابنا للصادق عليه السلام: إنّه ربّما اشتبه علينا الوقت في يوم غيم، فقال: تعرف هذه الطيور التي تكون عندكم بالعراق يقال لها: الديوك، فقال: نعم، قال: إذا ارتفعت أصواتها وتجاوبت فقد زالت الشمس، أو قال: فصلّه». (٩)

وينبغي القطع به إذا علم من عاده الديك ذلك، كما أنه ينبغي القطع بعدم اعتباره إذا علم

ص: ٥٤٥

- ١- (١). ذكرى الشيعة، الصلاة، أحكام المواقيت، ص ١٢٩.
- ٢- (٢). راجع وسائل الشيعة، الباب ١٤ من أبواب المواقيت و الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامه من كتاب الصّلاه و سوف يأتي التعرّض إلى بعضها.
- ٣- (٣). كما ورد في وسائل الشيعة، الباب ٢٥ من أبواب المواقيت من كتاب الصّلاه، ح ١.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٦٦.
- ٥- (٥). راجع الكافي، باب نوادر كتاب المعيشه، ج ٥، ص ٣١٣، ح ٤٠.
- ٦- (٦). كما ورد في وسائل الشيعة، الباب ١٣ من أبواب المواقيت من كتاب الصّلاه، ح ٥.
- ٧- (٧). راجع وسائل الشيعة، الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامه من كتاب الصّلاه.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٦٩.
- ٩- (٩). الكافي، باب وقت الصلاه في يوم الغيم، ج ٣، ص ٢٨٤، ح ٢.

من عاداته الكذب، بحيث لا يفيد ذلك منه ظناً، أما إذا لم يعلم شيء من الحالين فلا يبعد اعتباره لهذه النصوص. (١)

٤٤١/٧

في إعادة الصلاة لو وقعت قبل الوقت

(فإن انكشف له فساد الظن) حتى بان أن صلاته تماماً وقعت (قبل دخول الوقت استأنف) الصَّلاة إجماعاً ونصوصاً، منها صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السَّلام: «في رجل صَلَّى الغداة ليل غزّه من ذلك القمر ونام حتى طلعت الشمس، فأخبر أنه صَلَّى ليل، قال: يعيد صلاته» بناءً على عدم الفرق بين انكشاف فساد الظن وبين الجهل المركَّب (٢). (٣)

(وإن كان) قد انكشف فساده (الوقت) المذى تصحّ فيه - لا كوقت اختصاص الظهر للعصر - (قد دخل) عليه (و هو متلبس) بها (ولو قبل التسليم) أو فيه، بناءً على أنه من الصَّلاة (لم يعد على الأظهر)، بل المشهور بل لا أعرف فيه خلافاً، إلا من المرتضى، (٤) وتبعه بعض متأخري المتأخرين.

وعلى كل حال، فلا ريب أن الأول أقوى، لقاعده الإجزاء المستفاده من الأمر بالعمل بالظن هنا نصّاً وفتوى، خرج منها الصورة الأولى بالإجماع، وبقي الباقي. (٥)

(ولو صَلَّى قبل) دخول (الوقت عامداً أو جاهلاً) أو ناسياً كانت صلاته باطلة (دخل الوقت في أثناء الفعل أو لا، ضروره وجوب التعلّم، وعدم الدليل على إخراج الجهل الشرط عن كونه شرطاً). (٦)

أمّا لو صَلَّى قبل دخول الوقت نسياناً فدخل عليه في أثناءها فالمتَّجه البطلان. لنقل الإجماع، لعدم ثبوت عذريه النسيان في رفع شرطيه الوقت المستفاده من نحو خبر أبي بصير السَّابق. (٧) وغيره كقوله عليه السَّلام: «لا تعاد الصَّلاة» (٨) وشبهه، فتبقى أصله الشغل حينئذ بحالها، إذا رفع

ص: ٥٤٦

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٦٩.
- ٢- (٢). الكافي، باب وقت الصلاة في يوم الغيم، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ٤.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٧٥.
- ٤- (٤). في كتاب، المسائل الرسيه (رسائل المرتضى)، المسألة الرابعه، ج ٢، ص ٣٥٠.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٧٦.
- ٦- (٦). المصدر، ص ٢٧٨.
- ٧- (٧). راجع الكافي، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ٦.
- ٨- (٨). والحديث هو: «لا- تعاد الصلاة إلا- من خمسه: الطهور، والوقت، والقبله، والركوع، والسجود...» راجعه بأكمله في تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ٩، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٥٥.

النسيان معناه رفع الإثم، وتنزيل إدراك البعض منزله، إدراك الكل مطلقاً ممنوع. (١)

ومن ذلك كله ظهر لك أنه لا إشكال في بطلان صلاه العامد وإن دخل عليه الوقت وهو فيها، بل هو من الضروريات، وإلا خرج الوقت عن كونه شرطاً، فليس مانواً حينئذ من الصلاه المختصه بذلك الوقت، ولا ممّا يمكن التقرب به إلى الله تعالى. (٢)

المسألة (الزابعة) التي قد أشبعنا الكلام فيها في مبحث القضاء من الكتاب، وهي: أن (الفرائض اليومية مرتبه في القضاء) السابقة فواتاً، فالسابقة (فلو دخل في فريضه فذكر أن عليه سابقه عدل بنيتها ما دام العدول ممكناً، وإلا استأنف المرتبه).

في كراهه التوافل المبتدأه عند الطلوع والغروب

٤٥٢/٧

المسألة (الخامسه): يكره التوافل المبتدأه عند طلوع الشمس وعند غروبها) كما هو المشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً، ولصحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: «يصلّى على الجنازه في كلّ ساعه، إنّها ليست بصلاه ذات ركوع وسجود، وإنما يكره الصلاه عند طلوع الشمس وعند غروبها التي فيها الخشوع والركوع والسجود؛ لأنها تغرب بين قرني (٣) شيطان، وتطلع بين قرني شيطان» (٤). (٥)

(وعند قيامها، وبعد صلاه الصبح وبعد صلاه العصر) لخبر الحسين بن مسلم: «قلت لأبي الحسن الثاني عليه السلام: أكون في السوق فأعرف الوقت ويضيق على أن أدخل فأصلي، قال: إن الشيطان يقارن الشمس في ثلاثه أحوال: إذا ذرت، (٤) وإذا كبدت، وإذا غربت. فصل بعد الزوال، فإن الشيطان يريد أن يوقعك على حدّ يقطع بك دونه» (٧) ضروره ظهوره في نفسه - بقرينه الأمر بها بعد الزوال - فضلاً عن ملاحظه ما تقدّم في إرادته عدم إيقاع الصلاه في أحوال مقارنه الشيطان لها الثلاثة: عند كونها في الكبد أي الوسط، وهو معنى قيامها، وإذا

ص: ٥٤٧

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٨٠.
- ٢- (٢). المصدر، ص ٢٨١.
- ٣- (٣). والمراد بطلوع الشمس وغروبها بين قرني الشيطان: الكنايه عن شده تسلط الشيطان على بني آدم في هذين الوقتين حتى أغواهم فجعلهم يسجدون لها.
- ٤- (٤). الكافي، باب وقت الصلاه على الجنائز، ج ٣، ص ١٨٠، ح ٢.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٨٩.
- ٦- (٦). في الوسائل، «نحرت».
- ٧- (٧). الكافي، باب التطوع في وقت الفريضه، ج ٣، ص ٢٩٠، ح ٩.

ذرت أى طلعت، و إذا غربت، أى صلّ بعد الزوال و الطلوع و الغروب، و إن اقتصر فيه على الأوّل كما هو واضح. (١)

و كيف كان، فقد ظهر لك دليل الحكم فى المقامات الخمسه، مضافاً إلى النصوص الأخر، وبالتصريح بها فى الصحيح الأوّل، (٢) والمرسل (٣) وإشعار لفظ «لا ينبغي بها» فى خبر العلل (٤) بل هو المنساق من النصوص كلّها بملاحظه التعليل ونحوه، ممّا يصلح غالباً للكراهه، وعموم استحباب السّجود و الرّكوع لله و المذكور، و أنّ الصّلاه خير موضوع يخرج عن مقتضى ظاهر النّهي من الحرمه. (٥)

(و) كيف كان، ف- (لا بأس بما له سبب كصلاه الزّياره و الحاجه و) وقضاء (النّوافل المرتبه) وفاقاً للمشهور نقلاً و تحصيلاً، بل فى المحكى عن الخلاف، (٦) الإجماع صريحاً عليه، ويدلّ عليه مضافاً إلى الأصل، خصوص ما ورد (٧) مستفيضاً فى قضاء النّوافل منها وفى ركعتي الطّواف الذى يمكن دعوى مساواته للزّياره، فيستفاد حينئذ من ركعتيه ركعتاهما، والإحرام، و صلاه الغدير، والتّحيه ممّا هو ظاهر أو صريح فى عدمها سيما بالنّسبه إلى ما يتعلّق بالفعل مع ضميمة عدم القول بالفصل. (٨)

٤٨٢/٧

فى استحباب التّعجيل لقضاء النّوافل

المسأله (السادسه: ما يفوت من النّوافل ليلاً يستحبّ تعجيله ولو فى النّهار، وما يفوت نهاراً يستحبّ تعجيله ولو ليلاً ولا ينتظر بها النّهار) هنا كما لا ينتظر اللّيل هناك على المشهور بين الأصحاب نقلاً و تحصيلاً، للأمر بالمسارعه، (٩) وثبوت ذلك فى الفرائض على الوجوب أو التّدب إن لم نقل بشمول بعض النّصوص لهما.

ص: ٥٤٨

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٨٤.
- ٢- (٢). راجع الكافى، ج ٣، ص ٢٩٠، ح ٨.
- ٣- (٣). نقله فى كتاب ذكرى الشيعة، الصلاه، أحكام المواقيت، ص ١٢٧.
- ٤- (٤). يعنى علل الشرائع، باب ٤٧، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ١.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٨٧.
- ٦- (٦). الخلاف، الصّلاه، مسأله ٢٦٣، ج ١، ص ٥٢٠ و ٥٢١.
- ٧- (٧). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت من كتاب الصّلاه.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٩٣.
- ٩- (٩). كما فى سوره آل عمران، ١٣٣.

وخير محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ اللَّيْلِ قَضَاهُ بِالنَّهَارِ، وَإِذَا فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ الْيَوْمِ قَضَاهُ مِنَ الْغَدِ أَوْ فِي الْجُمُعَةِ أَوْ فِي الشَّهْرِ، وَكَانَ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْأَشْيَاءُ عَلَيْهِ قَضَاهَا فِي شَعْبَانَ حَتَّى يَكْمَلَ لَهُ عَمَلُ السَّنَةِ كُلِّهَا كَامِلَةً» (١). (٢)

ولولا الشهره الجابره لأمكن أن يناقش فيه: بأنه حكاية فعل لاعوم فيه، مع أن قوله فيه: «قضاه من الغد» قد ينافى ذلك بل لعل ذيله أيضاً عند التأمل كذلك. (٣)

لكنّ الإنصاف بقاء شكّ في النفس مع الشهره أيضاً، سيما بعد صراحه أدلّه اعتبار المماثله، وكيف كان، فيدلّ عليه صحيح معاويه بن عمّار قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: اقض ما فاتك من صلاه النهار بالنهار، وما فاتك من صلاه الليل بالليل، قلت: أقضى وترين في ليله؟ قال: نعم اقض وترأ أبداً» (٤). (٥)

ولعلّ الأوجه بملاحظه مجموع الأدلّه و المرجحات من الشهره وغيرها أن يقال باستحباب كلّ منهما من جهتي المماثله و المسارعه و إن كانت الجهه الأولى أولى من حيث اقتضاها رجحاناً ذاتياً بخلاف الثانيه.

في استحباب الإتيان بكلّ صلاه في أوّل وقتها

٤٩٠/٧

المسأله (السابعه): الأفضل في كلّ صلاه أن يؤتى بها في أوّل وقتها) إجماعاً محصّياً ومنقولاً مستفيضاً أو متواتراً، كالتنصوص التي تقدّم الإشاره إليها، وإلى أنه ربما ظنّ منها الوجوب، مضافاً إلى ما دلّ على المسارعه للخير وتعجيله من الكتاب (٦) والسّنّه (٧) أيضاً، بل و العقل في الجمله.

(إلا المغرب و العشاء) الآخره (ل) خصوص (من أفاض من عرفات، فإنّ تأخيرهما إلى

ص: ٥٤٩

١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ٩، ج ٢، ص ١٦٤، ح ١٠٢.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٠٠.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٠٢.

٤- (٤). الكافي، باب تقديم النوافل وتأخيرها، ج ٣، ص ٤٥١، ح ٣.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٠٧.

٦- (٦). كما في سورة آل عمران، ١٣٣؛ و المائدة، ٤٨.

٧- (٧). راجع تهذيب الأحكام، باب ٤ من أبواب أوقات الصلاة؛ و وسائل الشيعه، الباب ٣ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة، ج ٤، ص ١٢١، ح ١٠.

المزدلفه) وهي المشعر الحرام (أولى، ولو صار إلى ريع الليل) اتفاقاً، وللنصوص، (١) بل في صحيح ابن مسلم عن أحدهما النهي عن الصلاة قبل ذلك ولو إلى ثلث الليل قال: «لا تصلي المغرب حتى تأتي جمعاً وإن ذهب ثلث الليل». (٢)

(و) إلا (العشاء) الآخرة أيضاً مطلقاً، فإن (الأفضل تأخيرها حتى يسقط الشفق الأحمر) للنصوص (٣) السابقة أيضاً، التي قد ظن منها أنه أول وقتها، وأنه لا يجوز فعلها قبله. (٤)

(و) إلا (المنتفل) فإن الأفضل له أن يؤخر الظهر والعصر حتى يأتي بنافلتيهما) بلا خلاف أجده فيه نصاً وفتوى، بل هو المعلوم من سيره (٥) السلف والخلف.

وبالجملة لإشكال في إستحباب تأخير الظهر للمتفعل بمقدار النافلة أو إلى القدمين، وأمّا العصر فالذى يظهر من ملاحظته النصوص وما تضمنته من انتظار الصلاة بعد الصلاة، (٦) ومن إضافه الوقت فيها إلى العصر، (٧) وإن لكل صلاة وقتين، (٨) وأن المواقيت خمس، (٩) وتأخير المستحاضه (١٠) والمسافر الظهر إلى وقت العصر، (١١) وأن الجمع رخصه للسفر أو العله أو الجمعه (١٢) أو نحو ذلك، ممّا لا يخفى على من استقرأ جميع نصوص الباب الواردة في الكتب الأربعة وغيرها، أنها تؤخر عن أول الوقت، وأن لها وقتين اجزائيتين سابق ولاحق كالعشاء. (١٣)

(و) إلا (المستحاضه) الكبرى، فإنها (تؤخر الظهر والمغرب) إلى آخر وقت فضلتهما، ثم تغتسل لتجمع به العصر والعشاء، بل ذكرنا أنه ربّما قيل بوجوب ذلك، لظاهر الأمر به في

ص: ٥٥٠

- ١- (١). المقنع، الإفاضه من عرفات، ص ٨٧؛ ووسائل الشيعه، الباب ٥ و ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر من كتاب الحج.
- ٢- (٢). تهذيب الأحكام، الحج، باب ١٥، ج ٥، ص ١٨٨، ح ٢.
- ٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢١ من أبواب المواقيت، ج ٤، ص ٢٠٤.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٠٦.
- ٥- (٥). المصدر، ص ٣٠٧.
- ٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة، ج ٤، ص ١١٥.
- ٧- (٧). المصدر، الباب ٤ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة، ج ٤، ص ١١٨.
- ٨- (٨). المصدر، الباب ٣ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة، ج ٤، ص ١٢١، ح ١١.
- ٩- (٩). المصدر، الباب ١ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة، ج ٥، ص ١٠٨، ح ٥.
- ١٠- (١٠). راجع قرب الإسناد، ص ٦٠.
- ١١- (١١). راجع تهذيب الأحكام، الصلاة، ج ٣، ص ٢٣٤، ح ١٢٢.
- ١٢- (١٢). كما في خبر ابن مسكان في تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١، ج ٣، ص ١٣.
- ١٣- (١٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٠٨.

التَّصَوُّص (١) المحمول على إرادته الرَّخِصَة، وإلّا- فلا يرب في جواز غسلها في أوّل الوقت للظُّهر، ثمّ غسل آخر للعصر إذا أرادت فعلها في وقتها الفضيلي. (٢)

في العدول من العصر إلى الظهر

٥٠٦/٧

المسألة (الثامنة) قد علم من النصوص (٣) المستفيضة أو المتواتره و الإجماع بقسميه ترتب الفرائض الحاضره في الأداء، بمعنى عدم جواز تقديم العصر على الظهر، والعشاء على المغرب، لكن مع التذكّر لا- الغفلة و التسيان، ف- (لوطن) أو قطع (أنه صلى الظهر فاشتغل بالعصر فإن ذكر و هو فيها) ولو قبل التسليم بناءً على أنه منها ولو مستحباً (عدل بنيتها) إلى الظهر وجوباً، لحسن الحلبي، سأل أبا عبد الله عليه السّلام «عن الرّجل أمّ قوماً في العصر فذكر- هو يصلي- أنه لم يكن صلى الأولى، قال: فليجعلها الأولى التي فاتته ويستأنف بعد صلاه العصر، و قد قضى القوم صلاتهم» (٤) وصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: «فإن نسيت الظهر حتى صلّيت العصر فذكرتها وأنت في الصّلاه أو بعد فراغك منها فانوها الأولى، ثمّ صلّ العصر، فإنما هي أربع مكان أربع» (٥) وغيرهما. (٦)

والعشاء ان كالظّهرين في هذا الحكم، بلا خلاف أجده فيه، بل هو من معقد محكي الإجماع لكن بشرط أن يكون ذكره قبل تجاوز محلّ العدول، و هو الدّخول في ركن- كما هو المشهور- أو واجب على ما تعرفه إن شاء الله في مبحث القضاء.

وخبير الصّيقل (٧) الذي دلّ بظاهره على خلاف هذا لا بدّ أن يردّ إلى أهله كما أمرنا به. (٨)

(و) كيف كان، ف- (إن لم يذكر حتى فرغ) من صلاته، (فإن كان صلى في أوّل وقت الظهر) أي المختصّ به (أعاد بعد أن يصلي الظهر على الأشبه) الأشهر من ثبوت وقت اختصاص له، إذ ثمرته عدم صحّح العصر فيه نسياناً، وبه يقيد حينئذ إطلاق ما دلّ على الصّحه

ص: ٥٥١

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب الاستحاضه، ج ٢، ص ٣٧١-٣٧٥، ح ٨-١.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣١٢.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، الباب ١٣ من أعداد الفرائض من كتاب الصّلاه.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصّلاه، باب ١٣، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ١٠٩.

٥- (٥). الكافي، باب من نام عن الصّلاه أو سها عنها، ج ٣، ص ٢٩١، ح ١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣١٥.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الصّلاه، باب ١٣، ج ٢، ص ٢٧٠، ح ١١٢.

٨- (٨). راجع وسائل الشيعه، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت من كتاب الصّلاه.

من النصوص الآتية، وليس له أن ينوى بها الظهر؛ لأنَّ الصَّيْلَهِ على ما نويت لا تنقلب إلى غيرها (1) بالنيه بعد إكمالها، ولو لم تكن النصوص و الإجماع على انقلابها في الأثناء، لم نقل به، ولم نعرف في ذلك خلافاً إلا من نادر لا يقدر خلافه.

(و إن كان) قد ذكر و هو (في الوقت المشترك أو دخل و هو فيها أجزاءه و أتى بالظهر) لما عرفته من عدم اشتراط الترتيب في هذا الحال، ولما تقدم سابقاً من صحه ما وقع قبل الوقت بإذن شرعيه، ثم دخل الوقت عليه قبل الفراغ و قبل التنبه.

ص: ٥٥٢

١- (١). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣١٨.

(المقدمه الثالثه: فى) البحث عن (القبله) (و) يقع (النظر فى) أربعه: ماهيه (القبله و المستقبل) بالفتح (وما يجب له، وأحكام الخلل):

أمراً (الأول): فعن القاموس: «أنَّ (القبله) بالكسر: التى يصلّى نحوها، والجهه، والكعبه، (١) وكلّ ما يستقبل»، (٢) والأولى أنّها الاستقبال على هيئته، أو حاله التى عليها الإنسان حال استقبال الشىء.

وعرفاً المستقبل؛ وهو عند التحقيق: المكان الواقع فيه البيت شرفه الله، الممتد من تخوم الأرض إلى عنان السماء لا نفس البناء، كما يومئ إليه خبر عبدالله بن سنان عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «سأله رجل، قال: صلّيت فوق جبل أبى قبيس العصر، فهل يجزئ ذلك و القبلة تحتى؟ قال: نعم إنّها قبله من موضعها إلى السماء». (٣)

وإطلاق القبله على الجهه عرفاً على ضرب من التجوّز، باعتبار احتمال وجود القبله فيها، كما لا يخفى على من دقق النظر فى استعمال العرف.

(و) من ذلك تعرف ما فى القول بأنّ القبله (هى الكعبه لمن كان فى المسجد، والمسجد لمن كان فى الحرم، والحرم لمن خرج عنه) وإن قال المصنّف: إنّ ذلك (على الأظهر) ولكن لا نعرف حجّه لهذا القول بعد الإجماع، إلاّ مرسل الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام: «إنّ الله تعالى جعل الكعبه قبله لأهل المسجد، وجعل المسجد قبله لأهل الحرم، وجعل الحرم قبله

ص: ٥٥٣

١- (١). المصدر، ص ٣١٩.

٢- (٢). القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٤، ماده (قبل).

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٩، ج ٢، ص ٣٨٣، ح ٧.

لأهل الدنيا»، (١) ونحوه خبر بشر (٢) بن جعفر الجعفي ومرسل (٣) الصدوق.

إلا أن الأقوى كون القبلة الكعبة خاصه عيناً للمتمكن من ذلك، ولو بواسطة ما لا يشق تحمله من المقدمات كالصعود إلى مرتفع ونحوه، وجهه لغيره، وفاقاً لأكثر المتأخرين أو عاقتهم، إذ المصنف وإن خالف هنا وافق في النافع، (٤) بل ربما نسب إلى الأكثر أو المشهور من غير تقييد للنصوص المستفيضة (٥) ومنها الصحيح وغيره؛ الدالة على أن القبلة الكعبة بأنواع الدلالة، حتى أن في المروى (٦) عن قرب الإسناد منها عن الصادق عليه السلام كمال التصريح بذلك، قال: «إن الله عز وجل حرمات ثلاث ليس مثلهن شيء: كتابه، وهو حكمه ونور، وبيته المذى جعله قياماً للناس وأمناً لا يقبل من أحد توجهاً إلى غيره، وعترته نبيكم صلى الله عليه وآله».

بل إن ذلك من الضروريات المذى تلقن بها الأموات وتكرره الأحياء في كل يوم، بل يعرفه الخارج عن الإسلام، ولا ينافي ذلك عدم التصريح في كثير من النصوص المزبوره استغناءً عنه بالأمر باستقبال الكعبة، وكونها قبله، ضروره ظهوره في إرادته الجبهه من غير المتمكن والعين من المتمكن تحصيلاً للصدق فيهما، فلا وجه للتوقف في ذلك من هذه الجبهه. (٧)

في عدم جواز استقبال شيء من الحجر

ومنه يعلم عدم جواز استقبال شيء من الحجر، لما في الصحيح: إن معاوية بن عمار سأل الصادق عليه السلام عن الحجر أمن البيت هو؟ فقال: «لا ولا قلامه ظفر»، (٨) لكن إسماعيل عليه السلام دفن أمه فيه فكره أن يوطأ، فجعل عليه حجراً، وفيه قبور أنبياء عليهم السلام» (٩). (١٠)

ص: ٥٥٤

- ١- (١). علل الشرائع، باب ١٥٦، ج ٢، ص ٤١٥، ح ٢.
- ٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ٥، ج ٢، ص ٤٤، ح ٨.
- ٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب القبلة، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٨٨٤.
- ٤- (٤). المختصر النافع، الصلاة، في القبلة، ص ٢٣.
- ٥- (٥). راجع الاحتجاج، ص ٢٧؛ ووسائل الشيعه، الباب ٢ من أبواب القبلة من كتاب الصلاة، ج ٤، ص ٢٩٧.
- ٦- (٦). الخبر لم نجده في قرب الإسناد، ووجدناه في معاني الأخبار، باب معنى الحرمات الثلاث، ص ١١٧، ح ١.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٢٣.
- ٨- (٨). القلامه: ما سقط من الشيء المقلوم، قلامه الظفر: ما سقط من طرفه، ويضرب به المثل الخسيس الحقيق (راجع المنجد في اللغة مادّه «قلم»).
- ٩- (٩). الكافي، الحج، ج ٤، ص ٢١٠، ح ١٥.
- ١٠- (١٠). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٢٧.

وكيفية استقبالها أمر عرفى لا- مدخلية للشرع فيه، والظاهر تحقّق الصِّدق و إن خرج بعض أجزاء البدن التي لا مدخلية لها في صدق كون الشَّخص مستقبلاً وحالته استقبالاً، من غير فرق في ذلك بين القريب و البعيد.

والتحقيق عدم اشتراط مايزيد على صدق الاستقبال، للأصل، وإطلاق الأدلّه، والسيره القطعيه في استقبال الجهه، ودعوى توقّف الصِّدق المزبور على الاستقبال بجميع أجزاء البدن، يكذبها الوجدان فيما لم يذكر فيه متعلّق الأمر بالاستقبال جميع البدن، بل اقتصر على قوله: استقبل ونحوه. (١)

وكيف كان، فلا ريب في توقّف صدق الاستقبال للشيء عرفاً على حصول المقابله له من المستقبل، وإلا- لم يكن مستقبلاً له قطعاً، والظاهر اعتبار ذلك فيما نحن فيه أيضاً من غير فرق بين القريب و البعيد في ذلك. نعم، لا يعتبر في الصِّدق المزبور وقوع خطّ المستقبل حال استقباله على المستقبل بالفتح مطلقاً.

ضروره تحقّقه عرفاً في المشاهد من الأ-جرام من بُعد، و إن قطعنا بعدم اتّصال جميع الخطوط بها، ومن أراد معرفه ذلك، فليعتبر بالأنجم و النقط الموهومه لقطب الجنوب و الشمال وبغيرها من الأجرام التي تشاهد من بُعد، ويصدق استقبالها على الأشخاص الكثيره القائمه على خطّ مستو زائد على عرضها أضعافاً مضاعفه، فإنّ اتّصال جميع الخطوط به حينئذ محال كما هو واضح.

ومن ذلك ينقدح أنّ من بُعد عن الكعبه بُعداً لا تغيب عن مشاهدته لا يعتبر في استقباله العلم باتّصال خطّ موقفه بها، ولا ينافيه تسالم الأصحاب (٢) على وجوب استقبال العين للمشاهد أو القريب، إذ الظاهر أنّ مدارهم في ذلك على الصِّدق المزبور من غير مدخلية للمشاهده و القرب النسبيّ وعدمهما، فمن كان قريباً منها بحيث ينتفى عنه اسم الاستقبال بمجرد عدم اتّصال خطّ موقفه بها وجب مراعاة الإّتصال المزبور، ومن لم يكن كذلك بل كان يصدق عليه أنّه مستقبل لها و إن لم يعلم إّتصال خطّ موقفه، بل و إن علم العدم لم يعتبر فيه ذلك،

ص: ٥٥٥

١- (١). المصدر، ص ٣٣٠.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٣١.

ضروره أنه ليس في الأدله إلا الأمر بالاستقبال الذي قد فرض صدقه، فالمشاهده وعدمها لا مدخليه لها قطعاً. (١)

والمستفاد من الأدله الشرعيه الاكتفاء بالتوجه إلى ما يصدق عليه عرفاً أنه جهه المسجد وناحيته، كما يدل عليه قوله تعالى: ...فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ... (٢) وقوله عليه السلام: «ما بين المشرق و المغرب قبله» (٣) و«ضع الجدى فى قفاك وصل». (٤)

وخلو الأخبار مما زاد على ذلك مع شدة الحاجة إلى معرفه هذه العلامات لو كانت واجبه، وإحالتها على علم الهيئه مستبعد جداً؛ لأنه علم دقيق كثير المقدمات، والتكليف به لعامة الناس بعيد من قوانين الشرع، وتقليد أهله غير جائز؛ لأنه لا يعلم إسلامهم فضلاً عن عدالتهم. (٥) وبالجملة التكليف بذلك مما علم انتفاؤه ضروره.

٥٣٦/٧

فى جواز الرجوع إلى قواعد الهيئه

وحيث عرفت وتعرف إن شاء الله قيام الظن هنا مقام العلم عقلاً ونقلاً لم يكن بأس فى الرجوع إلى قواعد الهيئه، ولا بتقليد أهلها فى ذلك، بل ربما استفاد الماهر فيها العلم بالاستقبال، كما أنه لا ريب فى حصول الظن به منها، بل الظاهر أنه أقوى من غيره، ولذا عوّل أصحابنا عليها، ووضعوا كثيراً من العلامات بمراعاتها كما اعترف به بعضهم، وعدم الوثوق بإسلامهم فضلاً عن عدالتهم لا يمنع حصول (٦) الظن، كما لا يمنع من حصوله فى غيره من اللغه و الصيرف و النحو و الطب وغير ذلك، ألمدى من المعلوم ضروره الرجوع إليه. (٧)

فالتكليف به حينئذ مع فرض كونه الأخرى وعدم العسر فى تحصيله ثابت بالضرورة لا منفى. ودعوى اختلاف قبور الأئمة عليهم السلام مع قربها اختلافاً لا يتسامح فيه فى استقبال البعيد ولو ظناً مع استمرار السير القطعيه على إيقاع ما يشترط فيه الاستقبال على ذلك ممنوعه

ص: ٥٥٦

١- (١). المصدر.

٢- (٢). البقره، ١٤٤.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب القبلة، ج ١، ص ٢٧٦ و ٢٧٨، ح ٨٤٨ و ٨٥٥.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ٥، ج ٢، ص ٤٥، ح ١١.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٤٣.

٦- (٦). المصدر، ص ٣٤٧.

٧- (٧). المصدر.

أشدّ المنع على مدّعيها، وكون المسألة بحمد الله من الواضحات التي لا تحتاج إلى إقامه الأدلّه و البيّنات. (١)

فهذا كلّه في تحقيق الجبهه التي أمر أصحاب البعيد باستقبالها، وقد تطلق الجبهه في كلامهم على غير ذلك، كقول المصنّف: (وجهه الكعبه هي القبلة لا- البنيه، فلوزالت البنيه صلى إلى جهتها كما يصلّى من هو أعلى موقفاً منها) (٢) أو أسفل، ضروره كون مراده بالجبهه هنا الفضاء الذي حوت بعضه البنيه، وشغل الأرض بعضاً آخر منه. وبقي الثالث متصلاً إلى عنان السماء، لا الجبهه بالمعنى المزبور.

ومن هنا لم يعرف خلاف بين العلماء في كون المدار في القبلة على ذلك، وقد سُئل الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن سنان: «عن رجل صلى فوق أبي قبيس العصر، والكعبه تحته، فهل تجزئ؟ فقال: نعم إنّها قبله من موضعها إلى السماء» (٣) كقوله عليه السلام أيضاً: «لابأس» لما سأله خالد أبو إسماعيل عن الرجل على أبي قبيس يستقبل القبلة. (٤)

وكذلك الحال في المصلّى في سرداب مثلاً نازل عن بناء الكعبه، وقد تقدّم وجوب العلم، بتحقق صدق الاستقبال للمتمكّن و إن توقّف على صعود إلى سطح أو جبل أو نحوهما، من المقدمات التي لا حرج على المكلف في تحصيلها على ما هو مقتضى القواعد المقرّره التي شهد لها العقل و النقل. (٥)

في جواز الصلاه في جوف الكعبه

٥٥٨/٧

(و إن صلى في جوفها) مختاراً ومضطراً فريضه أو نافله جاز و(استقبل أي جدرانها شاء) لكن (على كراهيه في الفريضه) بلاخلاف أجده فيه فيما عدا الأوّل، بل الإجماع و هو الحجّه بعد المحكي من فعل النبي صلى الله عليه و آله في صحيح معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا تصلّ المكتوبه في جوف الكعبه، فإنّ النبي صلى الله عليه و آله لم يدخل الكعبه في حجّ ولا عمره،

ص: ٥٥٧

١- (١). المصدر، ص ٣٤٨.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). الكافي، باب الصلاه في الكعبه، ج ٣، ص ٣٩١، ح ١٩؛ و تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١٧، ج ٢، ص ٣٧٦، ح ٩٧.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٤٩.

ولكنه دخلها في الفتح-فتح مكة- وصلّى ركعتين بين العمودين، ومعه اسامه بن زيد» (١) وغيره من النصوص.

والأقوى جواز الفريضة في جوف الكعبة اختياراً وفاقاً للأكثر، بل المشهور نقلاً وتحصيلاً، بل الإجماع عليه، لموثق يونس بن يعقوب، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «حضرت الصّلاه المكتوبه وأنا في الكعبة أفأصلّي فيها؟ قال: صلّ»، (٢) المؤيد بظاهر قوله تعالى: ... أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (٣). (٤)

فقوله عليه السلام: «لا تصلّ المكتوبه في الكعبة» (٥) محمول على الكراهه، ضروره عدم صلاحيه التعليل للحرمه، إذ ترك النبي صلّى الله عليه وآله أعمّ من ذلك، بل ربّما يستدلّ بما في ذيله من صلاه الرّكعتين المعلوم جوازها في الكعبة، كما عرفت على المطلوب، بناءً على عدم جواز النافله لغير القبله مع الاستقرار والاختيار. (٦)

٥٦٤/٧

في كيفية الصّلاه على سطح الكعبة

(و) ممّا ذكرنا يعلم أنّه لا إشكال في جواز الصّلاه على سطحها، ف- (لوصلّي) حينئذ (على سطحها) جاز، فما في خبر الحسين بن زيد عن الصّيادق عن آبائه عليهم السلام في حديث المناهي قال: «نهى رسول الله صلّى الله عليه وآله عن الصّلاه على ظهر الكعبة» (٧) محمول على الكراهه.

لكن (أبرز بين يديه) شيئاً (منها، أي ما يصلّي إليه) ليستقبله في جميع أحوال الصّلاه المشترك في كلّ جزء منها الاستقبال، فلو سجد على نقطه الانتهاء بطلت، لعدم الاستقبال حينئذ، نعم يقوى عدم اشتراط اتّحاد المستقبل جميع الأحوال، فلو استقبل شيئاً من الفضاء حال القيام بحيث لو ركع وسجد من غير تأخير عنه خرج عن القبله، إلّا أنّه عند الرّكوع و السّجود (٨) تنحى حتّى حصل له ما يستقبله حالهما صحّ للأصل من غير معارض.

ص: ٥٥٨

١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١٩، ج ٢، ص ٣٨٢، ح ٥.

٢- (٢). المصدر، الحجّ، باب ٢١، ج ٥، ص ٢٧٩، ح ١٣.

٣- (٣). البقره، ١٢٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٥٠.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٣٩١، ح ١٨.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٥١.

٧- (٧). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٩، ح ٤٩٦٨ ضمن الخبر المعروف بمناهي النبي صلّى الله عليه وآله.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٥٣.

(وقيل: يستلقى) المصلّى على السطح (على ظهره ويصلّى إلى البيت المعمور) في السماء الثالثة أو الرابعة على الخلاف فيه (و) لا ريب أن (الأوّل أصح) وفاقاً للمشهور بل الإجماع عليه. (١)

وخبر عبد السيّلام بن صالح عن الرضا عليه السيّلام: «في الذي تدركه الصّلاه و هو فوق الكعبه، قال: إن قام لم يكن له قبله، ولكن يستلقى على قفاه ويفتح عينه إلى السيّماء، ويعقد بقلبه القبلة التي في السيّماء البيت المعمور ويقرأ، فإذا أراد أن يركع غمّض عينيه، فإذا أراد أن يرفع رأسه فتح عينيه، والسيّجود على ذلك». (٢) ضعيف عن مقاومه ما سمعته من الأدلّه السّابقه، ومادلاً على لزوم الأفعال الواجبه من القيام و الرّكوع وغيرهما، ولا جابر. (٣)

جواز الصلاه إلى باب الكعبه

٥٦٨/٧

(و) قد ظهر لك من ذلك أنه (لا يحتاج) عندنا إلى (أن ينصب بين يديه شيئاً) حال الصّلاه، للأصل وإطلاق الأدلّه، ولأنّ القبلة عندنا الفضاء، والفرض أنه أبرز بين يديه شيئاً منه.

(وكذا) لا إشكال (لو صلّى) في وسطها أو خارجها (إلى بابها و هو مفتوح) مع العتبه ودونها إجماعاً.

(ولو استطل صفّ المأمومين في المسجد) الحرام مثلاً (حتّى خرج بعضهم عن سمت الكعبه بطلت صلاه ذلك البعض) عندنا، قربوا من الكعبه أم بعدوا.

ويأتى في بحث الجماعه إن شاء الله كيفيه الصّلاه جماعه بالاستداره.

(و) كيف كان، ف- (أهل كلّ إقليم) أي صقع من الأرض (يتوجهون إلى سمت) أي ما يسامت (الرّكن الذي على جهتهم) لكن على حسب ما قرّناه من مسامته البعيد التي لا يعتبر فيها اتّصال الحظوظ، ومن المعلوم إرادته ما بين الرّكنين من الرّكن في كلامه لا الرّكن بنفسه، ضروره عدم وجوب ذلك وعدم مسامته جميع البلدان له.

في قبله أهل العراق

٥٧١/٧

وكيف كان (فأهل العراق) ومن شاركهم (إلى العراقى و هو الذي فيه الحجر) وكذا (أهل

ص: ٥٥٩

١- (١). المصدر.

٢- (٢). الكافي، باب الصلاه في الكعبه، ج ٣، ص ٣٩٢، ح ٢١.

الشَّام إلى الشَّامى، والمغرب إلى المغربى، واليمن إلى اليمانى) بلاخلاف أجده فى شىء من ذلك. (١)

(و) كيف كان، ف- (أهل العراق ومن والاهم) وسامتهم إذا أرادوا معرفه القبله (يجعلون الفجر على المنكب الأيسر، والمغرب على الأيمن، والجدى) بإسكان الدال المهمله، و هو نجم معروف، فالمراد جعله (محاذى خلف المنكب الأيمن، وعين الشمس عند زوالها على الحاجب الأيمن)، والقمر ليله السَّابع عند الغروب، وإحدى وعشرين عند الفجر، وسهيل عند طلوعه مقابل المنكب الأيسر.

وتفصيل ذلك أن يعلم أولاً إنَّ أكثر العلامات المذكوره فى كتب الأصحاب أو جميعها مستخرجه من علم الهيئه، إذ لم نعرف نصاً فى شىء منها سوى خبر محمّد بن مسلم عن أحدهما: «سألته عن القبله، قال: ضع الجدى فى قفاك وصل». (٢)

ومرسل الصدوق: قال رجل للصادق عليه السَّلام: «إننى أكون فى السَّفر ولا أهدى إلى القبله بالليل، فقال: أتعرف الكوكب الذى يقال له جدى؟ قلت: نعم، قال: اجعله على يمينك، وإذا كنت فى طريق الحجِّ فاجعله بين كتفيك». (٣)

وصحيح زراره عن الباقر عليه السَّلام: «لاصلاه إلا- إلى القبله، قال: قلت: أين حدّ القبله؟ قال: ما بين المشرق و المغرب قبله كله» (٤) لكن لا يخفى إجمال الجميع وقصوره عن إفاده الواقع تفصيلاً.

إلى غير ذلك من الأمارات التى يمكن استنباطها ولو بالمقاييسه للمنصوص منها.

قلت: ولعلّه لذا اشتهر فى ألسنه الأصحاب إطلاق الأمارات الشَّرعيه على العلامات المذكوره فى كتبهم للعراقى وغيره، وإلا فقد عرفت أنّ الموجود المنصوص منها الجدى و المشرق و المغرب فى وجهه. نعم، ربّما كان فيها إشعار بأنَّ النُّجوم و الشمس و القمر ونحوها علامات للقبلة فى الجملة، ولعلّه اعتماداً على معرفه النَّاس فى ذلك الوقت لم يذكر كيفيه الاستدلال بها، أو لأنَّ ذلك ليس وظيفته عليه السَّلام: بل هو موضوع يرجع إلينا فى كيفيه الاستدلال

ص: ٥٦٠

١- (١). المصدر، ص ٣٥٩.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ٥، ج ٢، ص ٤٥، ح ١١.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب القبله، ج ١، ص ٢٨٠، ح ٨٦٠.

٤- (٤). المصدر، ص ٢٧٨، ح ٨٥٥.

به على القبلة، أو لاغتفار التّسامح بما يخشى الخطاء منه، أو لغير ذلك، وربّما كان الأخير لا يخلو من قوّه، لما عرفت من اختلاف مؤدّى الأمارات السّابقة مع إطلاق النّصوص و الفتاوى، وما ذاك إلّا للتّسامح. (١)

فى استحباب التّياسر لأهل العراق

٥٩٦/٧

(و) ربّما يشهد له أيضاً ما ذكره المصنّف رحمه الله وغيره، بل هو المشهور نقلاً- وتحصيلاً من أنّه (يستحبّ لهم) أى العراقيين (التّياسر إلى يسار المصلّى منهم قليلاً) ضروره أنّه لولا التّسامح المزبور أمكن الإشكال على هذا الحكم، إذ التّحقيق فى جوابه أنّ المراد استحباب التّياسر عن الجبه المدلول عليها بالعلامات التّقرّيبية حينئذ، فظهر لك أنّ الحكم بالاستحباب لا يخلو من قوّه. (٢)

فى علامات القبلة لأهل الشّام

٦٠٣/٧

هذا كلّه فى الرّكن العراقى، وأمّا الرّكن الثّانى من ركنى الباب فهو لأهل الشّام وغيرهم، وقد ذكروا لأهل الشّام وما سامته منهم علامات متعدّده:

أحدها: جعل بنات نعيش حال غيبوتها خلف الأذن اليمنى بلاخلاف أجده فيه.

ثانيها: وضع الجدى على حسب مامرّ فى العراقى خلف الكتف اليسرى، وربّما عبّر بالمنكب، والأول أولى. (٣)

ثالثها: وضع سهيل عند طلوعه بين العينين.

رابعها: جعل مغيبه على العين اليمنى.

خامسها وسادسها: كون مهبّ الصّبّا على الخدّ الأيسر و الشّمال على الكتف، وهما كغيرهما من الرّياح السّابقة لا ينبغى التّعويل عليها إلّا عند فقد غيرها من الأمارات الّتى هى أقوى منها فى الدّلاله. (٤)

ص: ٥٦١

١- (١). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٧٣.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٧٤.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٧٨.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٧٩.

في علامات القبلة لأهل المغرب

الرّكن الثالث الذي هو ثاني ركني جدار الشّام لأهل المغرب، وعلامتهم جعل الثّريا حال طلوعها على اليمين، والغياق كذلك على اليسار، والجدى حال استقامته أو مطلقاً على صفحته الخدّ الأيسر. (١)

في علامات القبلة لأهل اليمن

والرّكن الرابع اليماني المذى أحد طرفيه ركن المغرب، وثانيه أحد ركني الباب، وعلامتهم جعل الجدى وقت ارتفاعه: أي وصوله إلى دائرة نصف النهار بين العينين، وسهيل وقت غيبوبته التي تحصل عند بلوغه نصف النهار في الأرتفاع بين الكتفين، ومهبط الجنوب على أسفل الكتف اليمنى. (٢)

أحكام مستقبل القبلة

(الثاني: في) أحكام (المستقبل) بالكسر (و) هي كثيرة، منها أنه (يجب) عليه (الاستقبال في الصّلاه) الواجبه، والذبح كذلك وجوباً شرعياً على الأصحّ من وجوب المقدّمه، ولخصوص الأدله لاشترطاً خاصه (مع العلم بجهه القبلة) (٣) لما دلّ على وجوب الطّاعه والانقياد من العقل و النّقل، ويحصل العلم بأخبار المعصوم عليه السّلام، وبصلاتته التي يعلم خلوّها عن التّقيه.

وقد عرفت فيما مضى أنه ذكر غير واحد من الأصحاب حصول العلم بالجهه من سائر الأمارات الرياضيه التي هي عندهم تدلّ على العين، وأنه لا يخلو من نظر؛ لأنّ دلالتها على الجهه عندنا منحصره فيما لا يفيد إلاّ الظنّ. (٤)

ومن هنا يقوى الظنّ بإرادته المصنّف من قوله: (فإن جهلها عوّل على الأمارات المفيده للظنّ) غير الأمارات الشرعيه، لكن ظاهره أو صريحه اشتراط جواز العمل بها بعدم التمكن من العلم الحسى الحاصل من إخبار معصوم أو محرابه، وهو وإن كان

١- (١). المصدر، ص ٣٨٠.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٨١.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٨٣.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٨٥.

لا يخلو من وجه إلا أن خلافه أيضاً لا يخلو من وجه. (١)

وكيف كان، فلا ريب في تقدّم هذه الأمارات على الاجتهاد، و أمّا جواز العلم العمل بها بناءً على أنّها إنّما تفيّد الظنّ مع التّمكن من العلم الحسّي ففيه وجه إذا لم يعلم مخالفتها له، لكن يظهر من جماعه اشتراط العلم للعمل بها بانتفاء العلم، وللنّظر فيه مجال.

لكن على كلّ حال؛ لاخلاف أجده بين المسلمين فضلاً على الخاصّه في العمل بها، وأنّه لا يصلّي إلى أربع جهات بمجرد فقد العلم و إن تمكّن من إعمالها. (٢)

في تقديم خبر العدل على الاجتهاد

٦٢٥/٧

وكيف كان، فقد ظهر لك أنّ الأصحّ تقديم الاجتهاد على الأربع. نعم، يقدّم عليه بحسب شهاده العدلين. و أمّا خبر العدل، فإنّه يمكن إنكار رجحانه في المقام الظاهر من الأصحاب عدم الالتفات إليه إلا من حيث كونه أماره اجتهاديه في وجه. (٣)

(و) ممّا يشهد لما ذكرنا من عدم التفات الأصحاب إلى خبر العدل قول المصنّف: ف- (إذا اجتهد فأخبره غيره بخلاف اجتهاده قيل يعمل على اجتهاده، ويقوى عندي أنّه إذا كان ذلك المخبر أوثق في نفسه عوّل عليه) وإلا فلا، ضروره شموله لإخبار العدل عن يقين وحسّ.

والتحقيق وماقواه المصنّف، وفاقاً لجماعه، لإطلاق الأمر بالاجتهاد و التحرّي الشاملين ضروره للظنّ الناشئ منه، ومن هنا يظهر لك أنّه لا فرق بين إخبار العدل وغيره، وبين كونه عن حسّ أو لا بعد فرض حصول الظنّ له به، بل ومنه يظهر أنّه لافائده معتدّ بها في قول المصنّف بعد ذلك: (ولو لم يكن له طريق إلى الاجتهاد فأخبره كافر، قيل: لا يعمل بخبره، ويقوى عندي أنّه إن أفاده الظنّ عمل به). (٤)

في جواز التعويل على قبله البلد

٦٢٨/٧

(ويعوّل على قبله البلد) بلاد المسلمين (إذا لم يعلم أنّها بنيت على الغلط) إجماعاً وبالسّيره

ص: ٥٦٣

١- (١). المصدر، ص ٣٨٦.

٢- (٢). المصدر، ص ٣٨٨.

٣- (٣). المصدر، ص ٣٩١.

٤- (٤). المصدر، ص ٣٩٣.

القطعيه في جميع الأعصار و الأمصار، ولا يفرق في ذلك بين أن يكون متمكناً مراعاة الأمارات الشرعية أو لا بل وسواء كان متمكناً من العلم بالجهه كما إذا كان فيها محراب معصوم أو لا، و أما الاجتهاد فيها يميناً وشمالاً فقد صرح جماعه من الأصحاب بجوازه. (١)

٦٣٣/٧

في جواز التعويل على الغير

(ومن ليس متمكناً من الاجتهاد) فضلاً عن العلم أو ما يقوم مقامه (كالأعمى يعول على غيره) مخبراً أو مجتهداً على المشهور بين الأصحاب في الأعمى نقلاً وتحصيلاً بل لا أجد فيه خلافاً صريحاً إلا من الشيخ. (٢)

في الخلاف: فيصلى إلى الأربع؛ لأنه لم يدل دليل على وجوب القبول من الغير، ولا ريب في ضعفه، قيل: للأصل والعسر وعموم خبر العدل أو إطلاقه، وأخبار الائتمام به إذا وجّه. (٣)

قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي منها: «لا بأس أن يؤم الأعمى القوم وإن كانوا هم الذين يوجهونه». (٤)

فالأولى الاستدلال عليه حينئذ بصحيح زراره (٥) وموثق (٦) سماعه السابقين، وكأنه يومئ إليه الاستدلال من بعضهم بأن خبر العدل من الأمارات المفيدة للظن، (٧) ضروره ابتناؤه على الاجتزاء بمطلق الظن له، وحينئذ يكون فرضه الاجتهاد وإن قلت أمارات الاجتهاد بالنسبه إليه، بل هي منحصره غالباً في الرجوع إلى الغير، ولعل المراد بالتقليد في بعض العبارات خصوص هذا القسم من الاجتهاد؛ لأنه مرتبه ثالثه وربما كان ترك ذكر الأعمى في العبارات المزبوره لإدراجه فيمن يعمل بالظن بعد فقد العلم من غير فرق بين الأعمى وغيره، وإن اختلفوا بالنسبه إلى تعدد الأمارات وعدمها.

وإذ قد ظهر أنه ليس عندنا في تحصيل القبله إلا مرتبتان: العلم وما يقوم مقامه،

ص: ٥٦٤

١- (١). المصدر، ص ٣٩٤.

٢- (٢). الخلاف، الصلاة، مسأله ٤٩، ج ١، ص ٣٠٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٩٧.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ٣، ج ٣، ص ٣٠، ح ١٧.

٥- (٥). راجع الكافي، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ٧.

٦- (٦). راجع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٦، ح ١٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٩٨.

والاجتهاد المسمّى فى لسان الجماعة بالتقليد، ووجب القول بأنّ العامى الّذى لا بصيره له، بحيث إذا عرّف لا يعرف؛ حكمه حكم الأعمى بلاخلاف أجده فيه.

ففرضه حينئذ عندنا الاجتهاد فيما يحصل له من الغير؛ لأنّ هذا هو المقدور من التحزى والاجتهاد بالنسبه إليه، فيندرج فى قوله عليه السّلام: «ويجزى التحزى» (١) وقوله عليه السّلام: «اجتهد رأيك» (٢) وغيرهما كالأعمى. (٣)

وكيف كان، فهذا كلّ ممّا يشهد لما ذكرنا من أنّ الرجوع للغير فى الأعمى من حيث كونه تحزياً واجتهاداً، فيشتركان حينئذ فى الحكم المزبور، لا شتراكهما شمول دليل الاجتهاد وإن انحصر طريق الاجتهاد لهما فى إخبار الغير، ومنه يظهر بأدنى تأمل جواز الرجوع للجاهل الّذى يتمكّن من التعلّم أيضاً إذا ضاق الوقت عليه ولم يتعلّم ولو بتقصير منه، فإنّ ذلك تمام جهده فى تلك الحال، بل لو قلنا بعدم وجوب معرفه القبلة عيناً، بل هو من فروض الكفايه لم يكن تقصير منه بترك التعلّم مع وجود القائم بقدر الكفايه. (٤)

لكن قد يناقش أولاً- بأنّ التّكليف بالصّلاه المشترط فيها الاستقبال يقتضى وجوب تحصيل الشّروط عيناً، ولا يخرج عنه إلاّ بدليل، وثانياً بأنّه لا تلازم بين كون ذلك من مفروض الكفايه وبين الرجوع إلى الغير فى جهه القبلة، إذ لعلّه يجب عليه السّؤال عن أمارات القبلة، ثمّ العمل عليها وإن لم يكن يعرف أنّها أمارات، ولعلّ ذلك هو الأقوى فى النّظر بمعنى الوجوب العينى، لكن لا على الاجتهاد المستلزم للعسر والحرج. (٥)

وكيف كان، فلا- ريب فى صحّه صلاه غير المتعلّم إلى القبلة المعلومه له بصلاه المسلمين ونحوها حتّى على القول بوجوبه المضيق، بناءً على التّحقيق من عدم اقتضاء الأمر بالشىء النّهى عن ضده الخاصّ، وكذا لو قصر عن التعلّم حتّى ضاق الوقت فقلّد أو صلّى إلى أربع جهات، لعدم سقوط الصّلاه بحال، ولاقتضاء دليل

ص: ٥٦٥

١- (١). المصدر.

٢- (٢). المصدر.

٣- (٣). المصدر، ص ٤٠٠ و ٤٠١.

٤- (٤). المصدر، ص ٤٠٤.

٥- (٥). المصدر، ص ٤٠٥ و ٤٠٦.

التحرى والاجتهاد و الصّلاه إلى أربع جهات شموله، إذ تحرّيه واجتهاد رأيه إنّما هو منحصر فى الرجوع للغير.

خلافًا لجماعه؛ فأوجبوا عليهما الصّلاه إلى أربع. وكيف كان، فلأرب أن الأقوى ما قلناه. (١)

٦٥٥/٧

فى وجوب الصّلاه إلى أربع جهات

(و) كيف كان، ف- (مع فقد العلم و الظن، فإن كان الوقت واسعاً صلّى الصّلاه الواحده إلى أربع جهات؛ لكلّ جهه مرّه) (٢) على المشهور بين الأصحاب نقلًا- وتحصيلًا بين القدماء و المتأخرين شهرهً عظيمه، بل الإجماع عليه، مضافاً إلى مرسل خدّاش قال: «جعلت فداك، إنّ هؤلاء المخالفين علينا يقولون إذا أطبقت السّماء علينا أو أظلمت فلم نعرف السّماء كُنّا وأنتم سواء فى الاجتهاد، فقال: ليس كما يقولون، إذا كان ذلك فليصلّ إلى أربع وجوه». (٣)

وفى الكافى: «روى: أنّ المتحير يصلّى إلى أربع جوانب». (٤)

وفى الفقيه: «قد روى فى من لا يهتدى إلى القبلة فى مفازه (٥) أن يصلّى إلى أربعه جوانب» (٦) ولعلّهما غير مرسل خدّاش، بل الظاهر كونهما صحيحين عندهما.

وعلى كلّ حال، فلا ريب فى حجّيه الجميع فى المقام، وأنّه لا يقدر الإرسال بعد الانجبار بما سمعت، وبقاعدته المقدمه التى كان ينبغى تقديمها على مرتبه الظنّ. (٧)

٦٦٨/٧

فى حكم القبلة مع ضيق الوقت

(و إن ضاق الوقت مثلاً- (عن ذلك) أى الصّلاه إلى أربع (صلّى من الجهات ما يحتمله الوقت، و إن ضاق إلّا عن صلاه واحدّه صلاها إلى أى جهه شاء)، واكتفى بها بلا خلاف صريح أجده فى شىء من ذلك مع عدم تقصيره فى التأخير، للأصل، وعدم سقوط الميسور

ص: ٥٦٦

١- (١). المصدر، ص ٤٠٧.

٢- (٢). المصدر، ص ٤٠٩.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ٥، ج ٢، ص ٤٥، ح ١٢.

٤- (٤). الكافى، باب وقت الصلاه فى يوم الغيم، ج ٣، ص ٢٨٦، ح ١٠.

٥- (٥). المفازة، الفلاه لا ماء بهاء (القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٨٦ «فوز»).

٦-٦) . كتاب من لا يحضره الفقيه، باب القبلة، ج١، ص٢٨٧، ح٨٥٤.

٧-٧) . جواهر الكلام، ج٧، ص٤١٠.

بالمعسور، ولأنّ دليل المقدّمه من الأدلّه اللفظيه قابل للتّخصيص ونحوه، فالمتعذّر منه بلا تقصير كالمفعول لا يقدح في وجوب فعل الباقي. (١)

في حكم الصّلاه على الراحله

٦٧١/٧

(و) كيف كان، ف- (المسافر) (٢) شرعاً أو عرفاً (يجب عليه استقبال القبله) في كلّ ما وجب فيه ذلك إجماعاً بقسميه إن لم يكن ضروره، لعموم الأدلّه وإطلاقها، وخصوص بعضها.

إذ السّفر من حيث كونه سفراً لا يسقط ذلك كما لا يسقط سائر ما وجب في الصّلاه شرطاً أو جزءاً إلا ما دلّ عليه الدليل من القصر ونحوه.

(و) حينئذ ف- (لا يجوز له أن يصلّي شيئاً من الفرائض على الراحله إلا عند الضروره) إذا كان ذلك مفوّتاً لبعض ما يعتبر فيها من الاستقبال و الطّمأنينه و القيام و الرّكوع و السّجود إجماعاً بقسميه، بل من المسلمين فضلاً عن المؤمنين.

وقال الصّيّدق عليه السّلام في صحيح عبد الرحمن: «لا يصلّي على الدّابه الفريضة إلاّ مريض يستقبل القبله، وتجزيه فاتحه الكتاب، ويضع بوجهه في الفريضة على ما أمكنه من شيء، ويؤمّي في النّافله إيماءً»، (٣) وفي موثّق عبد الله بن سنان: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: «أصلّي الرّجل شيئاً من المفروض ركباً؟ قال: لا إلاّ من ضروره» (٤) ونحوهما غيرهما. (٥)

ولذا قال المصنّف: (ويستقبل القبله) مع التّمكّن منها، لإطلاق ما دلّ على اعتبارها السّالم عن معارضه مقتضى الضروره بالفرض (فإن لم يتمكّن) من الاستقبال بالجميع (استقبل القبله بما أمكنه من صلاته، وينحرف إلى القبله كلّما انحرفت الدّابه، وإن لم يتمكّن استقبال) (٦) القبله (بتكبيره الإحرام، ولو لم يتمكّن من ذلك أجزأته الصّلاه وإن لم يكن مستقبلاً) بلا خلاف معتدّ به أجده في شيء من ذلك، لما عرفت، ولبعض المعتمّره (٧) في السّفينه، التي جعل

ص: ٥٦٧

١- (١). المصدر، ص ٤١٨.

٢- (٢). المصدر، ص ٤٢٠.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ٣٠، ج ٣، ص ٣٠٨، ح ٣٠.

٤- (٤). المصدر، ح ٣٢.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٤٢١.

٦- (٦). المصدر، ص ٤٢٥.

٧- (٧). راجع وسائل الشّيعه، الباب ١٣ من أبواب القبله.

الصّادق عليه السّلام المحمل بمنزلتها في خبر (١) ابن عذافر، ولصحيح زراره: «الَّذِي يَخَافُ اللَّصُوصَ وَ السَّبْعَ يَصَلِّيُ صَلَاةَ الْمَوَاقِفِ إِيمَاءً عَلَى دَابَّتِهِ- ثُمَّ قَالَ: -وَيَجْعَلُ السَّيِّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَدُورُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَكِنْ أَيْنَمَا دَارَتْ دَابَّتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِأَوَّلِ تَكْبِيرِهِ» (٢). (٣)

٦٨٣/٧

في حكم المضطرّ إلى الصّلاه ماشياً

(وكذا) الحكم في (المضطرّ إلى الصّلاه ماشياً) (٤) ضروره عدم الفرق عندنا بين المشى و الركوب وغيرهما في جميع ما سبق من الأحكام حال الاختيار والاضطرار و الكيفيه، فلا- يجوز للماشي فعل الفريضة مع الاختيار و الأمن عند أهل العلم كافه، قال الله تعالى: فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا... (٥)

نعم، ينبغي اعتبار التوقى عن التجاسه كغير الماشي، لإطلاق الأدله، وكذا غير ذلك من الشرائط، بل تقصير على ما قضت الضروره بعدمه كالأستقرار ونحوه من غير تعدّ لغيره، لما عرفته سابقاً من تقدّر الضروره بقدرها، سواء في ذلك الزاكب و الماشي وغيرهما من المضطرّين، إذ الجميع من واد واحد.

لكن تقييد المصنّف خاصه من بين الأصحاب هنا بقوله: (مع ضيق الوقت) وإطلاقه في الزاكب يشعر بالفرق بينهما، اللهم إلا أن يريد رجوعه إليهما. (٦)

وفيه حينئذ أنّ وجوب الانتظار في ذوى الأعذار وعدم جواز البدار مع رجاء الزوال متّجه فيما لم يعلّق الحكم فيه على موضوع يتحقّق عرفاً قبل الضيق كالمقام المعلّق فيه الحكم على الخائف ونحوه، ضروره اقتضاء الإطلاق حينئذ مشروعيه البدار بمجرد تحقّق موضوع الحكم، فضلاً عن ظهور فحاوى النصوص بذلك. (٧)

٦٨٥/٧

في عدم جواز الإنيان بالفريضة على الرّاحله اختياراً

(ولو كان الزاكب بحيث يتمكّن من الركوع و السجود وفرائض الصّلاه، هل يجوز له

ص: ٥٦٨

١- (١). المصدر، الباب ١٤ من أبواب القبلة؛ وسوف يأتي مصدر الخبر بعد صفحات.

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب صلاه الخوف و المطارده، ج ١، ص ٤٦٦، ح ١٣٤٥.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٧، ص ٤٢٦.

٤- (٤). المصدر، ص ٤٢٧.

٥- (٥) البقره، ٢٣٩.

٦- (٦) جواهر الكلام، ج٧، ص٤٢٩.

٧- (٧) راجع وسائل الشيعه، الباب ١٣-١٦ من أبواب القبله.

الفريضة على الرّاحله اختياراً؟ قيل: نعم وقيل: لا، وهو الأشبه).

لكنّ الأقوى في النّظر الأوّل، للأصل، وإطلاق الأدلّه السّالم عن المعارض، ضروره ظهور النّهى عن الصّلاه على الرّاحله في غير الجامعه، كما يومئ إليه زياده على الانسياق ذكر جمله من الأحكام كالإيماء والاستقبال بالتكبير، أو بما أمكن وغيرهما للصّلاه على الرّاحله، وليس إلّا لغلبيه احتياج الصّلاه عليها إلى ذلك، فلاوجه للإشكال في الصّلاه على الدّابه المتمكّن من استيفاء الأفعال معها، إلّا أن يريدوا السّائرته التي تستلزم حركتها حركة المصلّي وعدم استقراره، كما هو الغالب في الرّكوب على الدّابه. (١)

الصّلاه في السفينه

٦٨٨/٧

ويستفاد جواز الصّلاه في السفينه اختياراً من النّصوص المعتضده بفتاوى الأصحاب. (٢)

كصحيح جميل، قال لأبي عبد الله عليه السلام: «تكون السفينه قريبه من الجدد فأخرج وأصلّي، قال: صلّ فيها، أما ترضى بصلاه نوح عليه السلام؟» (٣) إلى غير ذلك من النّصوص الدّاله بإطلاقها على المطلوب.

والاستدلال به على جواز الصّلاه في السفينه المفوّته-لما عرفت-معارض بجميع ما دلّ على وجوب كلّ منها من النّصوص المتواتره و الإجماعات والآيات وغيرها ممّا هو مسطور في محلّه. (٤)

وكيف كان، فحيث يصلّي في السفينه يجب عليه مراعاة ما يعتبر في الصّلاه ما أمكن ولو في البعض، وإطلاق بعض النّصوص (٥) الدّوران مع السفينه حيث تدور يراذ به إلى القبله، أو مقيد بما في النّصوص الأخر (٦) من عدم التمكن من الاستقبال.

و أمّا التوجّه إلى الصدر فهو مختصّ بالنّوافل كما يكشف عنه بعض النّصوص، (٧) أو يحمل على ما إذا لم يدر أين القبله؟ لا من علمها، ولكن لا يتمكّن من استقبالها مخافه إنكفاء السفينه مثلاً. (٨)

ص: ٥٦٩

١- (١). جواهر الكلام، ج٧، ص ٤٣٠-٤٣٣.

٢- (٢). المصدر، ص ٤٣٤.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب الصلاه في السفينه، ج١، ص ٤٥٦، ح ١٣٢١.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج٧، ص ٤٣٦.

٥- (٥). راجع وسائل الشّيعه، الباب ١٣ من أبواب القبله. وقد تقدّم منها سابقاً مع ذكر مصادرها.

٦- (٦). راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، باب الصلاه في السفينه، ج١، ص ٤٥٦، ح ١٣٢٠.

٧- (٧). راجع تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١١، ج٣، ص ١٧١.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج٧، ص ٤٤٢.

تتمه الركن الأول: في المقدمات

إشاره

تتمه المقدمه الثالثه: في القبله

المقدمه الرابعه: في أحكام الخلل

المقدمه الخامسه: في لباس المصلّي

المقدمه السادسه: في مكان المصلّي

ص: ٥٧١

(الثالث:) في (ما يستقبل له) (ويجب الاستقبال) شرعاً ولو لأنه شرط (في فرائض الصَّلاه مع الإمكان) بلاخلاف بين المسلمين، بل هو مجمع عليه بينهم إن لم يكن ضرورياً عندهم، والكتاب (١) كالمتواتر من النصوص (٢) دالٌّ عليه، بل قد يندرج فيها ما وجب بالعارض من النفل بنذر ونحوه في وجهه، كما أنه يندرج في النفل ما كان واجباً بالأصل، ثم صار ندباً كصلاه العيد، فيجوز حينئذ فيه ما تسمعه من وجوب الاستقبال فيه وعدمه. (٣)

(و) عند الذَّبْحِ وَالتَّحَرُّعِ مَعَ الْإِمْكَانِ (و) أَمَّا وَجُوبُهُ (بِالْمِيْتِ عِنْدَ احْتِضَارِهِ وَدَفْنِهِ) فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ وَفِي كَيْفِيَّتِهِ. (و) يَأْتِي وَجُوبُهُ عِنْدَ (الصَّلاه عَلَيْهِ). (٤)

فِي اسْتِحْبَابِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي النَّوَافِلِ

(وَأَمَّا النَّوَافِلُ فَ) لَا يَشْتَرُطُ فِي صَحَّتِهَا ذَلِكَ، نَعَمْ (الْأَفْضَلُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِهَا) فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ فَعْلُهَا لغير الْقِبْلَةِ اخْتِيَاراً مُطْلَقاً، لِلأَصْلِ وَالتَّنْقُلِ الْمُسْتَفِيضِ، كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ.

إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ... فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ... (٥) نَزَلَ فِي النَّافِلَةِ، فإِطْلَاقُهُ حِينَئِذٍ حِجَّةٌ

- ١- (١). البقره، ١٤٣.
- ٢- (٢). راجع وسائل الشَّيْخِ، الباب ١ من أبواب القبله.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢.
- ٤- (٤). المصدر، ص ٣.
- ٥- (٥). البقره، ١٠٩.

على المطلوب. (١) وظهور المروى عن مسائل علي بن جعفر في كراهيه الالتفات في النافله المستلزم لعدم وجوب الاستقبال: «سأله أخاه عن الرجل يلتفت في صلاته هل يقطع ذلك صلاته؟ فقال: إذا كانت الفريضة و التفت إلى خلفه فقد قطع صلاته... وإن كانت نافله لم يقطع ذلك صلاته ولكن لا يعود». (٢)

وفي الجميع نظر، ويمكن حمل عبارته المصنّف على بيان أفضليه الصنف من غيره، ممّا رخص فيه بعدم الاستقبال كالصلاه على الرّاحله وماشياً وغيرهما، لا أنّه أفضل من الصّلاه مستقراً مستدبراً، كى يقتضى الجواز حينئذ. (٣)

وكيف كان، فقد يستدلّ للمطلوب بالتأسي، وبقوله صلّى الله عليه وآله: «صلّوا كما رأيتموني أصلي» (٤) بناءً على تناوله للفرض و التّفنل، وإيجاب المساواه فى الكيفيه لو فعل لا ينافى التّيدب فى الأصل، فيكون الأمر حينئذ مستعملاً فى الوجوب الشرعى خاصّه الأعم منه و الشرطى كى يكون مجازاً، إذ ليس وجوب الفريضة مستفاداً من هذا الأمر، بل المستفاد منه وجوب المساواه التى ينافيها المخالفه فى الكيفيه لا التّرك أصلاً.

وقد يستدلّ أيضاً بعموم قوله تعالى: «... وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ...» (٥) الذى لا ينافيه خروج البعض للدليل، وقوله عليه السّلام فى صحيح زراره: «لا صلاه إلّا إلى القبلة»، (٦) لظهور المستفاد من النكره بعد «لا» التّافيه للجنس التى هى كالنصّ فى إفاده العموم، فدلاله هذا الصّحيح على المطلوب لا ينبغى إنكارها.

لأنّ المراد من الآيه عند التأميل ولو بمعونه التّصوص أنّه أينما تؤمروا بأن تولّوا وجوهكم فنّم وجه الله، من غير فرق بين بيت المقدس و الكعبه وغيرهما.

إذ العمده الأمر، فتعير اليهود للمسلمين وسؤالهم أنّه ما ولّاهم عن قبلتهم فى غير محلّه. (٧)

ص: ٥٧٤

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣.
- ٢- (٢). مسائل على بن جعفر، ص ٢٤٣، ح ٥٧٤.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤.
- ٤- (٤). عوالى اللآلى، الفصل التاسع من المقدّمه، ج ١، ص ١٩٧، ح ٨؛ و صحيح البخارى، باب من قال ليؤذّن فى السفر مؤذّن واحد، ج ١، ص ١٦٢.
- ٥- (٥). البقره، ١٤٤.
- ٦- (٦). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب القبلة، ج ١، ص ٢٧٨، ح ٨٥٥.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٧.

و أما الماشى، فكذا يدل عليه إطلاق النصوص أيضاً، كقول الصادق عليه السلام: «لابأس أن يصلّى الرجل صلاه الليل في السفر و هو يمشى، ولا بأس إن فاتته صلاه الليل أن يقضيها بالنهار و هو يمشي ويتوجه إلى القبلة ثم يمشى و يقرأ، فإذا أراد أن يركع حول وجهه إلى القبلة وركع وسجد ثم مشى». (١)

وصحيح يعقوب بن شعيب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام - إلى أن قال: قلت: يصلّى و هو يمشى؟ قال: نعم يومئ إيماءً وليجعل السجود أخفض من الركوع». (٢)

والمروى عن الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الرجل يصلّى و هو يمشى تطوعاً؟ قال: نعم». (٣)

ولاريب في اقتضاء ما عدا الأول (٤) منها عدم الفرق بين السيفر و الحضر، وبين الصلاه إلى القبلة وعدمها، بل صريح الأول الثاني فيما عدا التكبير و الركوع و السجود، مع أنه لم يشترط أصحابنا في الأخيرين، فلا بد من حمل ذلك في الخبر المزبور على التقيّه أو التدب، ولعلّ الثاني أولى، تحكيماً للإطلاقات، وبالآيه التي قد عرفت استفاضه النفل في نزولها في النافله، مضافاً إلى خلوّ بعض النصوص هنا المشتمله على بيان كيفية الصلاه ماشياً عن التعرّض للاستقبال، كخبر إبراهيم بن ميمون. (٥)

وعلى كلّ حال، فلا ريب في ضعف الاشتراط المزبور، ولعلّ المستند: إمّا الاقتصار فيما خالف الأصل على المجمع عليه و هو السيفر خاصّه، ويجاب عنه حينئذ: بأنّ الاقتصار على المتيقّن غير لازم بعد النصوص الصّحيحة المتقدّمه الظاهره في الجواز حضراً على الرّاحله، قيل ولا قائل بالفرق بينه وبين الماشى.

و إمّا لظهور بعض الصّحاح المتقدّمه (٦) المرخصه لها فيه في التقييد بالسفر، مؤيداً بجمله

ص: ٥٧٥

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ٢٣ الصلاة في السفر، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٩٤.
- ٢- (٢). الكافي، باب التطوع في السفر، ج ٣، ص ٤٤٠، ح ٧.
- ٣- (٣). المعتمد، الصلاة، في القبلة، ج ٢، ص ٧٧.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٠.
- ٥- (٥). راجع تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ٢٣ الصلاة في السفر، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٩٦.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٢.

من النصوص الواردة في تفسير قوله تعالى: ... فَأَيُّمَا تُولَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ... (١) أنه ورد في النافلة في السفر خاصه.

وفيه أنه غير مقاوم لأدله الجواز، خصوصاً مع ضعف النصوص المفسره سنناً بل دلالة، إذ غايتها بيان ورود الآية فيه خاصه و هو لا يستلزم عدم المشروعيه في غيره.

فما عساه يتوهم من المتن لقوله: (ويجوز أن تصلى على الزاحله سفرأ وحضراً، وإلى غير القبلة على كراهيه متأكده في الحضرة) وغيره من الخلاف في النافلة ماشياً حتى في السفر الذي قد نسب جوازه إلى علمائنا في غير محلّه. (٢)

وكيف كان، فقد عرفت التحقيق على كل حال، وهو الجواز للركب و الماشى سفرأ وحضراً، وإلى القبلة وغيرها في التكبير وغيره من غير فرق بين المحمل وغيره، وبين البعير وغيره، وبين كيفية الركوب و المشى المتعارفه وغيرها، بل يمكن إدراج السيفينه في إطلاق (٣) الركوب نصاً وفتوى.

نعم، لا يبعد الاحتياط في مراعاة الاحتياط فيها مع الإمكان، لاحتمال الفرق بينها وبين الدابة في ذلك بالصيق وعدمه.

(ويسقط فرض الاستقبال في كل موضع لا يتمكن منه كصلاه المطارده، وعند ذبح الدابة الصائله و المترديه بحيث لا يمكن صرفها إلى القبلة) كما تسمع ذلك في محالها إن شاء الله تعالى.

ص: ٥٧٦

١- (١). البقره، ١١٥.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٣.

٣- (٣). المصدر، ص ١٤.

(وهي مسائل: الأولى): قد تقدّم سابقاً أنّ (الأعمى يرجع إلى غيره، لقصوره عن الاجتهاد) المتيسّر لغيره، وإن قلنا هناك: إنّ التحقيق كون ذلك اجتهاداً بالنسبه إليه، كما يومئ إليه في الجملة قول المصنّف وغيره هنا.

(فإن عوّل على رأيه مع وجود المبصر لأماره) ظنيه أقوى من قول المبصر (وجدتها صحّ) صلاته من هذه الحثيه، ضروره ابتناء ذلك على كون المدار على ظنه، وقد فرض حصول أماره له أقوى من قول المبصر أو مساويه له، وهو لا يتم إلا على ما قلناه.

نعم، هو مقيد قطعاً بما يأتي من عدم ظهور الخطأ الموجب للتدارك لإطلاق الأدله الآتية، وخصوص صحيح عبد الرحمن بن أبي عبدالله: «سأل الصادق عليه السلام عن رجل أعمى صلى على غير القبلة، فقال: إن كان في وقت فليعد، وإن كان قد مضى الوقت فلا يعد» (١) الحديث. (٢)

(وإلا) يكون تعويله على رأيه مع وجود المبصر لأماره (فعليه الإعاده) إن أخطأ قطعاً لعدم الامتثال، وإطلاق النصوص السابقه، بل و إن أصاب إذا فرض بحال لم يكن جازماً بموافقته الأمر، ضروره عدم تصوّر النيه منه، فأصابته مع عدمها لا تجديده، أمّا إذا كان بحال تتصوّر منه نيه القربه لغفله ونحوها فيحتمل الصّحه لوجود المقتضى وارتفاع المانع. (٣)

ص: ٥٧٧

١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب القبلة، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٨٤٦.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٩.

٣- (٣). المصدر، ص ٢١.

فى الظانّ و الجاهل و الناسى بالقبله

المسأله (الثانيه: إذا صلّى إلى جهه) قد أمر بالصّلاه إليها (إما لغلبه الظنّ أو لضيق الوقت) أو لغير ذلك (ثم تبين خطأه) بعد الفراغ من الصّلاه (فإن كان منحرفاً يسيراً) أى إلى ما بين المشرق و المغرب (فالصّلاه ماضيه) بلا خلاف معتدّ به بين المتأخّرين من أصحابنا ومتأخّريهم، بل الإجماع عليه و هو الحجّه.

مضافاً إلى صحيح ابن عمّار عن الصادق عليه السّلام: «قلت له: الرّجل يقوم فى الصّلاه، ثمّ ينظر بعد ما فرغ فيرى أنّه قد انحرف عن قبله يميناً أو شمالاً، فقال له: قد مضت صلاته، وما بين المشرق و المغرب قبله» (١)، (٢) كما أوماً إليه قول أبى جعفر عليه السّلام لزاره فى الصّحيح: «لاصلاه إلاّ إلى قبله، قال: قلت: أين حدّ قبله؟ قال: ما بين المشرق و المغرب قبله كلّه، قال: فمن صلّى لغير قبله أو فى يوم غيم فى غير الوقت؟ قال: يعيد» (٣). (٤)

هذا كلّه إن كان منحرفاً يسيراً (وإلاّ- أعاد فى الوقت) مطلقاً (وقيل) إن بان أنّه استدبرها أعاد و إن خرج الوقت، (والأوّل أظهر) للتّصوص المستفيضه كصحيح عبد الرّحمن بن أبى عبدالله عن الصّادق عليه السّلام: «إذا صلّيت وأنت على غير قبله واستبان لك أنّك صلّيت وأنت على غير قبله وأنت فيوقت فأعد، و إن فاتك الوقت فلا تعد». (٥)

وكيف كان، مقتضى الأصل المستفاد من إطلاق ما دلّ على شرطيه قبله الإعاده فى الوقت وخارجه بأدنى انحراف، إلاّ أنّه لمكان ماسمته من التّصوص المعارضه لذلك خرجنا عنه إلى ما عرفت، لكنّ ينبغى الاقتصار فيها على ما هو المعتمد من دلالتها عليه وإلاّ بقى على الأصل الأوّل. (٦)

ولا- ريب فى اقتضاء إطلاق ما دلّ على قبله ما بين المشرق و المغرب عدم الفرق بين الظانّ و الناسى وغيرهما ممّا عدا العالم العامد، للإجماع أو الضّروره على خروجه.

وكيف كان، فقد ألحق الناسى لعموم الأخبار التى يمكن دعوى ظهورها فى غيره، لأقل

ص: ٥٧٨

١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب قبله، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٨٤٨.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٤.

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب قبله، ج ١، ص ٢٧٨، ح ٨٥٥.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٥.

٥- (٥). الكافى، باب وقت الصلاه فى يوم الغيم، ج ٣، ص ٢٨٤، ح ٣.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٨.

من الشك، فيبقى الأصل المزبور سليماً، بل لعل صحيح زواره (١) كالصريح في تناول النسيان، ضروره كون المراد فيه لاتعاد الصلاه إلا من فوات خمسه عمداً أو سهواً، وإلا لم يكن لها خصوصيه على ما يجب الإعادة بفواته عمداً.

هذا كله إذا تبين الخطأ بعد الفراغ (فأما إن تبين الخلل و هو في الصلاه فإنه يستأنف) مع سعه الوقت (على كل حال، إلا أن يكون منحرفاً يسيراً، فإنه يستقيم ولا إعادته) لإطلاق الأدله السابقه، وخصوص موثق عمّار، (٢) وإطلاق خبر القاسم بن الوليد: «سألته عن رجل تبين لهو هو في الصلاه أنه على غير القبلة، قال: يستقبلها إذا ثبت ذلك، وإن كان فرغ منها فلا يعيدها، منزل على الانحراف اليسير بناءً على إرادته القبلة من الضمير (٣). (٤)

الاجتهاد في الصلاه

٦٥/٨

المسأله (الثالثه): إذا اجتهد لصلاه و قد دخل وقت اخرى، فإن تجدد عنده شك في اجتهاده السابق بحيث زال الظن منه ولو لقوه احتمال تغير الأمارات السابقه أو حدوث غيرها (استأنف الإجهاد) وجوباً، لوجوب الدخول في الصلاه بالعلم أو الظن مع التمكن. (٥)

هذا كله إن تجدد شك (وإلا) يتجدد شك (بنى على) اجتهاده (الأول) قطعاً، إذ فرض العلم بعدم تغير الأمارات وعدم حدوث غيرها، إذ احتمال التبعديه مقطوع بعدمه.

في إعادته الصلاه

٦٨/٨

المسأله (الزابعه): لا- إعادته فضلاً عن القضاء لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد و إن كان كثيراً كأن رأى نجماً فظنه سهياً ثم ظنه جدياً (٦) للأصل بعد اختصاص أدله الإعادته في الظاهر بمن بان له بغير الاجتهاد ولقاعده الإجزاء.

ص: ٥٧٩

١- (١). راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، باب القبلة، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٨٥٧؛ و تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ٩، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٥٥.

٢- (٢). الكافي، باب وقت الصلاه في يوم الغيم، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ٨.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ٥ في القبلة، ج ٢، ص ٤٨، ح ٢٦.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٧.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٩.

٦- (٦). المصدر، ص ٤١.

هذا كله لو ظهر خطأ اجتهاده بالاجتهاد، أما لو علم خطأه في الوقت بما يوجب الإعادة ولم يترجح عنده جهة بل بقي متحيراً لا أنه اجتهد إلى غير الجبهة، فعليه الإعادة ثلاث مرّات إلى ثلاث جهات أخرى، وفي خارج الوقت وجهان: أصحهما عندنا العدم فالأصل البراءة. (١)

٧٤/٨

الانتماء

المسألة (الخامسة): قد ظهر ممّا قدّمنا أنه لا بأس بانتماء المجتهدين بعضهم ببعض) وإن تضادّوا في الاجتهاد أو اختلفوا بالكثير فضلاً عن الاختلاف اليسير، لصحّته صلاح كلّ واحد منهم واقعاً بقاعده الإجزاء وغيرها.

ص: ٥٨٠

١- (١). المصدر، ص ٤٣.

(المقدّمه الرّابعه): من مقدّمات الصّلاه (في) البحث عن (لباس المصلّي) (وفيه مسائل: الأولى: لا يجوز الصّلاه في جلد الميتة) وغيره من أجزائها (ولو كان ممّا يؤكل لحمه، سواء دُبغ أو لم يدبغ) إجماعاً ونصوصاً؛ (١) التي في بعضها: «لا يلبس في الصّلاه ولو دبغ سبعين مرّه». (٢) فضلاً عمّا دلّ منها على النهي (٣) عن استعمال الميتة ومطلق الانتفاع بها حتّى الآيه، (٤) بناءً على عدم إرادته خصوص الأكل منها.

وكيف كان، فلا إشكال في مانعيه الموت للصّلاه، بل قول الصادق عليه السلام لزراره في صحيح ابن بكير: «وإن كان ممّا يؤكل لحمه فالصّلاه في وبره وشعره وبوله وروثه وألبانه وكلّ شيء منه جائزه إذا علمت أنّه ذكي قد ذكاه الذّبج» (٥) ظاهر في اشتراط التذكيه، فكان الأولى تعبیر المصنّف وغيره باشتراط التذكيه لابأن لا يكون جلد ميتة. (٦)

وعلى كلّ حال، فلا ريب في أنّ مقتضى أدلّه المنع من الصّلاه في الميتة عدم الفرق بين

ص: ٥٨١

-
- ١- (١). سيأتي خلال البحث التعرّض للعديد من النصوص الدالّه على ذلك؛ وراجع وسائل الشّيعه، الباب ١ من أبواب المصلّي.
 - ٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصّلاه، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٢ و ٣.
 - ٣- (٣). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٣٤ من أبواب الأطمعه المحرّمه من كتب الأطمعه و الأشربه.
 - ٤- (٤). المائده، ٤.
 - ٥- (٥). الكافي، باب اللباس الذي تكره الصّلاه فيه، ج ٣، ص ٣٩٧، ح ١.
 - ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٥٠.

الشاتروغيره،وبين مالاتمّ الصّلاه به وعدمه،بلاخلاف صريح أجده فيه،ضروره صدق الصّلاه فيها على جميع ذلك. (١)

١٠٥/٨

في عدم جواز الصّلاه فيما لا يؤكل لحمه

(وما لا يؤكل لحمه)ولو بالعارض (وهو طاهر في) حال (حياته) وكان (مميّاً) تقع عليه الذّكاه إذا ذكّي كان طاهراً (ولكن لا يستعمل) جلده (في الصّلاه) بلاخلاف أجده فيه، بل الإجماع عليه، مضافاً إلى النّصوص (٢) والإجماعات المستفيضه أو المتواتره في خصوص السّباع (٣) منه مع التّميم بعدم القول بالفصل، وإلى موثّق ابن بكير أو صحيحه قال: «سأل زواره أبا عبد الله عليه السّلام عن الصّلاه في الثّعالب و الفنك (٤) والسّنجاب وغيره من الوبر، فأخرج كتاباً زعم أنّه إملاء رسول الله صلّى الله عليه وآله: إنّ الصّلاه في وبر كلّ شيء حرام أكله فالصّلاه في وبره وشعره وجلده وروثه وألبانها وكلّ شيء منه فاسده، لا يقبل الله تلك الصّلاه حتّى يصلّى في غيره ممّا أحلّ الله أكله» (٥) الحديث. (٦)

١١٩/٨

في عدم اعتبار الدّبغ في استعمال الجلد

(وهل يفتقر استعماله) أي الجلد (في غيرها) أي الصّلاه (إلى الدّبغ؟ قيل: نعم) بل هو المشهور نقلاً وإن لم يكن تحصيلاً (وقيل: لا) لاريب في أنّ الثّاني (وهو الأشبه على كراهيه) لما تقدّم في كتاب الطّهارة، ويأتي إن شاء الله في كتاب الصيد و الدّباحه. (٧)

١٣٧/٨

في طهاره الصّوف و الشّع و الوبر و الرّيش

المسأله (الثّانيه: الصّوف و الشّع و الوبر و الرّيش ممّا يؤكل لحمه طاهر، سواء جزّ من

ص: ٥٨٢

١- (١). المصدر، ص ٦١.

٢- (٢). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٥ و ٦ من أبواب المصلّى؛ و عيون أخبار الرضا عليه السّلام، باب ٣٥، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٦٤.

٤- (٤). الفنك، دوبيه بریه غير مأكوله اللحم يؤخذ منها الفرو (مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٨٥ «فنك»).

٥- (٥). الكافي، باب اللباس الذي تكره الصّلاه فيه، ج ٣، ص ٣٩٧، ح ١.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٦٥.

حتى أو مذكى أو ميت، وتجاوز الصَّلاه فيه) بلاخلاف، بل الإجماع و النصوص (١) بقسميه عليه، بل لا يحتاج إلى الغسل عندنا، للأصل و الإطلاق، نعم لو فرض تكونه بعد الموت و قد تأخر الجزَّ عنه بحيث كان فيما جزَّ بعض الأصول التي لاقت الميتة برطوبه أتجه وجوب الغسل حينئذ.

(و) من هنا يعلم أنه (لو قلع من الميت) قلعاً ازيل منه ما استصحب من الأجزاء (غسل منه موضع الاتصال) لنجاسته بملاقاه رطوبه باطن الجلد، بناءً على عدم انفكاكه عن ذلك، ولإطلاق حسن حرير وغيرهما.

(و كذا) في جميع ما ذكرنا (كل ما لا تحلّه الحياه من الميت إذا كان طاهراً في حال الحياه) فتجاوز الصَّلاه حينئذ فيه لتعليل الصَّلاه في الصَّوف بأنه لا روح فيه. (٢)

(و) أمّا ما كان نجساً في حال حياته فجميع ذلك منه نجس على الأظهر).

(و) كذا (لا تصح الصَّلاه في شيء من ذلك) لو جعل لباساً أو جزَّ لباس (إذا كان ممّا لا يؤكل لحمه ولو أخذ من مذكى) عدا ما استثنى ممّا ستعرف، (٣) للمروى عن العليل: «لا تجوز الصَّلاه في شعر ووبر مالا- يؤكل لحمه؛ لأنّ أكثرها مسوخ». (٤) وخبر الهمداني: «كتب إليه: يسقط على ثوبى الوبر و الشعر ممّا لا يؤكل لحمه من غير تقيه ولا ضروره، فكتب: لا تجوز الصَّلاه فيه» (٥) إلى غير ذلك.

ثم إنَّ الظاهر عدم الفرق بين ما تتم الصَّلاه فيه وحده، وغيره، فلا يجوز في التكه و القلنسوه المعمولتين منهما، لإطلاق النصوص، (٦) وخصوص خبر علي بن مهزيار: «كتب إليه إبراهيم بن عقبه، عندنا جوارب وتككك تعمل من وبر الأرناب، فهل تجوز الصَّلاه في وبر الأرناب من غير ضروره ولا تقيه؟ فكتب عليه السلام: لا تجوز الصَّلاه فيهما» (٧). (٨)

ص: ٥٨٣

١- (١). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٣ من أبواب الأطمعه المحرّمه.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٧٥.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). علل الشرائع، باب ٤٣، ص ٣٤٢، ح ١.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١١، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٢٧.

٦- (٦). راجع علل الشرائع، باب ٤٣، ص ٣٤٢، ح ١ و ٢؛ وسائل الشيعه، باب ٢ من أبواب لباس المصلّى.

٧- (٧). الكافي، باب اللباس الذى تكره الصلاة فيه، ج ٣، ص ٣٩٩، ح ٩.

٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٨٤.

جواز الصلاة في الخبز الخالص

وكيف كان، فقد استثنى المصنّف من الكليّة السّابقة الخبز، فقال: (إلا) وبر (الخبز الخالص) من وبر الأرناب و الثّعالب ونحوهما، فتجوز الصّلاه فيه بلاخلاف أجدّه فيه، بل الإجماع عليه، بل المحكى منه متواتر كالتّصوُّص، (١) مثل ما فى صحيح ابن مهزيار: «رأيت أبا جعفر عليه السّلام يصلّى الفريضة وغيرها فى جبّه خبزّ طاروى (٢) وكسانى جبّه خبزّ، وذكر أنّه لبسها على بدنه وصلّى فيها، وأمرنى بالصّلاه فيها» (٣) إلاّ أنّه ظاهر فى الإباحه لتوهم الحظر، أو فى الرّجحان لكن لتشرّفها بلبسه وصلاته فيها لالكونها خبزاً، بل الأقوى جواز الصّلاه فى جلده أيضاً وفاقاً لجماعه، (٤) وظاهر تقييد المصنّف وغيره بالخالص عدم جوازه بالمغشوش بغيره ممّا لا تجوز الصّلاه فيه مطلقاً، لكن قال: (وفى المغشوش منه بوبر الأرناب و الثّعالب روايتان أصحّهما المنع) (٥) فيعلم إرادته ما قابل الغشّ المخصوص منه، وكأنّه لتعزّض التّصوُّص بالخصوص له، بل يمكن دعوى ظهور الخلوّص فيها فى ذلك. خصوصاً و قد كان المتعارف غشّه فيهما.

وكيف كان، فروايه المنع مرفوعه أحمد بن محمد بن محمد بن أبي عبدالله عليه السّلام: «فى الخبز الخالص، أنّه لا بأس به، فأما الذى يخلط فيه وبر الأرناب وغير ذلك ممّا يشبه هذا فلا تصلّ فيه» (٦).

جواز الصلاة فى فرو السّنجاب

المسأله (الثّالثه): تجوز الصّلاه فى فرو السّنجاب، فإنّه لا يؤكل اللحم، وقيل: لا يجوز، والأوّل أظهر) وفاقاً للأكثر خصوصاً بين المتأخّرين، لما فى الصّحيح: «قلت لأبى جعفر عليه السّلام: ما تقول فى الفراء أى شىء يصلّى فيه؟ فقال: أى الفراء؟ قلت: الفنك و السّنجاب والسّيمور، فقال: فصلّ فى الفنك و السّنجاب، فأما السّيمور فلا تصلّ فيه، قلت: فى الثّعالب نصلّى فيها؟ قال: لا ولكن تلبس بعد الصّلاه» إلى آخره (٧). (٨)

١- (١). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٨ من أبواب لباس المصلّى.

٢- (٢). فى كتاب الفقيه، «طارونى» وهو ضرب من الخبز؛ راجع القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٤٤ «طرن».

٣- (٣). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما يصلّى فيه وما لا يصلّى، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٨٠٧.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٨٧.

٥- (٥). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٩ من أبواب لباس المصلّى.

٦- (٦). الكافى، باب اللباس الذى تكره الصلاه فيه، ج ٣، ص ٤٠٣، ح ٢٦.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١١، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٣٠.

ثم من المعلوم أنه على تقدير الجواز الظاهر عدم الفرق بين الجلد نفسه و الوبر؛ لأنه مقتضى الأدلة السابقة ولو بضميمة قوله عليه السلام في الخبز: «إذا حلّ وبره حلّ جلده» (١) وكذا من المعلوم اعتبار التذكية فيه؛ لأنه من ذى النفس، لكن يد المسلم تكفى في الحكم بتذكيته، فظهر حينئذ أن المستثنى عندنا من الكليه المزبوره الخبز و السنجاب وبراً وجلداً.

في عدم جواز الصلاة في وبر الأرنب و الثعالب

١٦٩/٨

(و) أمّا الصّلاه (في الثّعالب و الأرناب) ففيها (روايتان) (٢) أصحّهما وأشبههما وأشهرهما (المنع)، بل لم يعمل بروايه الجواز أحد، فهي مهجوره، والله أعلم. (٣)

في لبس الذهب

١٨٠/٨

المسألة (الرابعة): لا يجوز لبس الذهب للرجل إجماعاً أو ضرورة، ولا الصلاة في الساتر منه بلا خلاف أجده، بل ولا فيما تتم الصلاة به منه، وإن لم يقع به الشتر فعلاً.

ففي موثّق عمّار عن الصادق عليه السلام: «لا يلبس الرّجل الذهب ولا يصلّي فيه، لأنّه من لباس أهل الجنّه»، (٤) وفي خبر موسى بن أكيل عنه عليه السلام أيضاً: «جعل الله الذهب في الدنيا زينه النساء، فحرم على الرجال لبسه و الصلاة فيه» (٥). (٦)

نعم، قد يتوقّف في المذهب تمويهاً أو غيره باعتبار السّياق لباس خصوص الذهب من الأدلّه، لا أقلّ من أن يكون مشكوكاً فيه منها، فينبغي الاقتصار على المتيقّن فيما خالف الأصل، خلافاً للبعض، فالبطلان مطلقاً، بل قد يدعى أنّ المراد من النهي في النصوص أمثال ذلك، لعدم تعارف لباس ساتر مثلاً منه خالص، فالمراد (٧) حينئذ ما تعارف اتّخاذه منه من حلّي أو نسج أو تمويه أو نحو ذلك.

نعم، ينبغي الجزم بعدم البأس في المحمول منه سواء في ذلك المسكوك وغيره،

ص: ٥٨٥

١- (١). الكافي، الزى و التجمّل، باب لبس الخبز، ج ٦، ص ٤٥٢، ح ٧.

٢- (٢). يأتي التعرّض لهما خلال هذا البحث؛ راجع وسائل الشيعة، باب ٧ من أبواب لباس المصلّي.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٠٩.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ٨٠.

٥- (٥). المصدر، باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ١٠٢.

٦-٦) .جواهر الكلام، ج٨ ص١١١.

٧-٧) .المصدر، ص١١٢.

والمُتَّخِذُ لِلتَّفَقُّهِ وَغَيْرِهِ لِعَدَمِ تَنَاوُلِ الْأَدْلَةِ السَّابِقَةِ لَهُ حَتَّى خَبَرَ التَّمِيرِي، (١) فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ، بَلْ قَدْ يُؤَيِّدُهُ إِطْلَاقُ الْأَمْرِ لِلْحَاجِّ بِشَدِّ هَمِيَانٍ (٢) نَفَقَتَهُ عَلَى بَطْنِهِ مَعَ غَلْبِهِ كَوْنِهَا دَنَانِيرًا، وَمَا تَسْمَعُهُ مِنْ جَوَازِ ضَبِّ الْأَسْنَانِ بِهِ، وَالسَّيْرَةَ الْمُسْتَمْرَّةَ، وَظُهُورَ تِلْكَ النَّصُوصِ فِي أَنَّ الْمَبْطَلَ لِلصَّيْلَةِ مَا يَحْرَمُ لِبَسِهِ مِنْهُ ضَرُورَةٌ أَنْسِيَاقٍ وَحَدَهُ الْمَوْضُوعِ فِي اللَّبْسِ وَالصَّيْلَةِ مِنْهَا، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَمِنْ هَذَا الْأَخِيرِ يَسْتَفَادُ حَيْثُذَ عَدَمُ الْبَطْلَانِ فِيمَا جَازَ مِنْهُ وَإِنْ سَمِيَ لِبَسًا عَرَفًا، كَالسَّيْفِ الْمَحْلَّاهِ بِهِ وَالْخَنَاجِرِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَنْوَاعِ السِّلَاحِ وَنَحْوِهِ، مِمَّا دَلَّتْ النَّصُوصُ عَلَى نَفْيِ الْبَأْسِ عَنْهُ، كَخَبَرِ دَاوُودَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ بِتَحْلِيهِ السَّيْفِ بِأَسِّ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» (٣). (٤)

١٨٧/٨

فِي حُكْمِ لِبْسِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ

وَكَذَا (لَا) يَجُوزُ لِبْسُ الْحَرِيرِ الْمَحْضِ لِلرِّجَالِ (إِجْمَاعًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ) (وَلَا الصَّيْلَةَ فِيهِ) عِنْدَنَا إِذَا كَانَ مِمَّا تَتَمُّ بِهِ الصَّيْلَةَ، سِوَاهُ كَانَ سَاتِرًا أَمْ لَا لِلنَّصُوصِ الْمُسْتَفِيضِ الْمَعْتَبَرِ، فَفِي مَكَاتِبِهِ ابْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَنِ الصَّيْلَةِ فِي قَلْنَسُوهِ حَرِيرِ مَحْضٍ أَوْ قَلْنَسُوهِ دِيْبَاجٍ، فَكُتِبَ: لَا تَحَلِّ الصَّلَاةَ فِي حَرِيرِ مَحْضٍ» (٥) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النَّصُوصِ الدَّالِّهِ عَلَى الْمَطْلُوبِ.

فَمَا فِي خَبَرِ ابْنِ بَزِيْعٍ: «سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّيْلَةِ فِي ثَوْبِ دِيْبَاجٍ؟ فَقَالَ: مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ التَّمَاثِيلُ فَلَا بَأْسَ» (٦) يَجِبُ طَرَحُهُ أَوْ حَمْلُهُ عَلَى التَّقْيِيهِ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَهُمْ صَحَّتْهَا وَإِنْ حَرَّمَ اللَّبْسَ، أَوْ عَلَى إِرَادِهِ الْمَمْتَرَجِ بِالْحَرِيرِ مِنَ الدِّيْبَاجِ فِيهِ، فَعَدَمُ الْجَوَازِ حَيْثُذَ فِي الصَّيْلَةِ وَغَيْرِهَا لَا يَرِيبُ فِيهِ (إِلَّا - فِي) حَالِ (الْحَرْبِ) وَعِنْدَ الضَّرُورَةِ كَالْبُرْدِ الْمَانِعِ مِنْ نَزْعِهِ، فَيَجُوزُ لِبْسُهُ حَيْثُذَ بِإِخْلَافِ أَجْدِهِ، بَلْ (٧) الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَبَرِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ الْفَضْلِ: «لَا يَصْلِحُ لِلرِّجَالِ أَنْ يَلْبَسَ الْحَرِيرَ إِلَّا فِي الْحَرْبِ»، (٨) أَمَّا الضَّرُورَةُ فَمَعَ مَعْلُومِيحِهِ إِبَاحَةَ الْمَحْذُورَاتِ عِنْدَ الضَّرُورَاتِ يَدُلُّ عَلَيْهَا

ص: ٥٨٦

- ١- (١). راجع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ١٠٢.
- ٢- (٢). راجع الكافي، باب المحرم يشد على وسطه الهميان والمنطقه، ج ٤، ص ٣٤٣.
- ٣- (٣). الكافي، الزى و التجمل، باب الحلبي، ج ٦، ص ٤٧٥، ح ٥.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١١٣.
- ٥- (٥). الكافي، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه، ج ٣، ص ٣٩٩، ح ١٠.
- ٦- (٦). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٢٣.
- ٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١١٥.
- ٨- (٨). الكافي، الزى و التجمل، باب لبس الحرير و الديباج، ج ٦، ص ٤٥٣، ح ٤.

عموم قولهم عليهم السلام: «ليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله لمن اضطرَّ إليه» (١) و«كلما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر»،
(٢) و«رفع عن امتي ما لا يطيقون» (٣) ونحو ذلك مما دل على دفع الضرر من العقل والنقل، وتقدمه على غيره من
الواجبات، ولا إشكال حينئذ في صحه الصلاة معها لعدم سقوطها بحال. (٤)

هذا كله في الرجال (و) إلا ف- (يجوز) لبسه (للنساء) من حيث كونه لبساً إجماعاً أو ضروره من المذهب بل الدين، بل (مطلقاً) في
حال الصلاة وغيرها على المشهور شهرة عظيمه كادت تكون إجماعاً، ولم أجد فيه خلافاً إلا من الصدوق رحمه الله وأبي الصلاح
والمقدس الأردبيلي والفاضل البهائي، وخلاف مثله لا يقدح، مع أن أكثر ما ورد بالمنع من الصلاة لا يخلو من إشعار بالاختصاص
بالرجل. (٥)

(وفيما لا تتم الصلاه فيه منفرداً) للرجل المستوى الخلقه، بل المراد الوسط، كما أن المراد عدم التتمه به لصغره لالرقته ولا لطيه ولا
نحوهما، بل كان (كالتكّه و القلنسوه تردّد و الأظهر) للأصل و الإطلاق و قول الصادق عليه السلام في خبر الحلبي: «كلما لا تجوز
الصلاه فيه، فلا بأس بالصلاه فيه مثل التكّه الإبريسم و القلنسوه و الخفّ و الزنار يكون في السراويل و يصلّى فيه»، خلافاً
للصدوق، بل بالغ فمنع من التكّه التي في رأسها الإبريسم (الكراهه). (٦)

وليعلم أن المنع في الحرير إنما هو من حيث اللبس، كما هو ظاهر الأدله السابقه، (و) إلا ف- (يجوز) كل ما عداه مما لا يدخل
تحت اسمه ومنه.

(الركوب عليه وافتراشه على الأصح) وفاقاً للأكثر، بل المشهور. وما عن الفقه الرضوي: «لا تصلّ على شيء من هذه الأشياء إلا ما
يصلح لبسه» (٧) - مع أنه ليس بحجّه عندنا - قاصر عن معارضه ما سمعت مضافاً إلى صحيح علي بن جعفر سأل أخاه: «عن الفراش
الحرير، ومثله من الديباج، والمصلّى الحرير. هل يصلح للرجل النوم عليه و التّكّاه و الصلاه؟»

ص: ٥٨٧

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ٣٠ صلاة المضطرّ، ج ٣، ص ٣٠٦، ح ٢٣.
- ٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب صلاة المريض و المغمى عليه، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٠٤٢.
- ٣- (٣). راجع الخصال، باب التسعه، ص ٤١٧، ح ٩.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١١٦.
- ٥- (٥). المصدر، ص ١٢٠.
- ٦- (٦). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ١٠، ص ٣٥٧، ح ١٠.
- ٧- (٧). فقه الإمام الرضا عليه السلام، باب ٢٠ في اللباس وما لا يجوز فيه الصلاة، ص ١٥٨.

قال: يفترشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه»، (١) وإلى خبر مسمع بن عبد الملك البصرى: «لابأس أن يأخذ من ديباج الكعبه، فيجعله غلاف مصحف، أو يجعله مصلى يصلى عليه». (٢)

٢١٣/٨

فى جواز الصلاه فى ثوب مكفوف بالحرير

(و) كذا (تجوز الصلاه فى ثوب مكفوف به) للأصل، والإطلاق، وخبر جراح المدائنى: «إن الصادق عليه السلام كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديباج، ويكره لباس الحرير...» (٣) بل لعله المراد من صحيح ابن بزيع لما سأل أبا الحسن عليه السلام: «عن الصلاه فى ثوب ديباج، فقال: ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس» (٤). (٥)

والمناقشه-بانقطاع الأصل و الإطلاقات بعموم النهى عن الصلاه فى الحرير-يدفعها منع شمول النهى بعد ظهور «فى» فى الملابس.

لأقل من الشك، مع قطع النظر عن الشهرة العظيمه الجابره، وعن باقى الأخبار المعاضده له فى إنه إنما يكره الحرير المبهم (الخالص) كخبر زراره (٦) وغيره، (٧) وعلم الجواز فى الجميع بأنه ليس من الحرير المبهم (الخالص) هو كالصريح فى تخصيص المنع بما إذا كان الملبوس حريراً مبهماً لابعضه.

(و) منه يعلم أنه (إذا مزج الأبريسم و القز بشيء) ممياً يجوز لبسه دون الصلاه فيه كوبر ما لا يؤكل لحمه جاز لبسه دون الصلاه فيه، وإن كان بشيء (ممياً تجوز فيه الصلاه) كالقطن و الكتان وغيرهما بأن جعل أحدهما سدئى و الآخر لحمته (حتى خرج عن كونه محضاً جاز لبسه و الصلاه فيه سواء كان أكثر من الحرير أو أقل منه) بلاخلاف (٨) أجده فيه، بل الإجماع عليه، والنصوص مستفيضة أو متواتره، قال الصادق عليه السلام فى خبر عبيد بن زراره: «لابأس بلباس القز إذا كان سداه أو لحمته من قطن أو كتان».

(٩)

ص: ٥٨٨

- ١- (١). الكافى، الزى و التجمل، باب الفرش، ج ٦، ص ٤٧٧، ح ٨.
- ٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما يصلى فيه وما لا يصلى، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٨١٣.
- ٣- (٣). راجع الكافى، ج ٣، ص ٤٠٣، ح ٢٧؛ و تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٤٢.
- ٤- (٤). تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٢٣.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٢٩.
- ٦- (٦). ورد بلفظ «المحض» وفى الوسائل، «المبهم»، انظر وسائل الشيعة، باب ١٦ من أبواب لباس المصلى.
- ٧- (٧). مستدرک الوسائل، باب ١١ من أبواب لباس المصلى، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٢.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٣٤.
- ٩- (٩). الكافى، الزى و التجمل، باب لبس الحرير و الديباج، ج ٦، ص ٤٥٤، ح ١٠.

المسألة (الخامسة: التَّوْبِ المَغْضُوبِ لا- تجوز) ولا تصحَّ (الصَّيِّئِ لاه فيه) إجماعاً، ولا- فرق بين السيِّاتر منه وغيره، لإطلاق الإجماعات المعتضده بعدم ظهور مخالف محقق فيه، مضافاً إلى خبر إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السَّلام، قال: «لو أنَّ النَّاسَ أخذوا ما أمرهم الله به فأنفقوه فيما نهاهم عنه ما قبله منهم، ولو أخذوا ما نهاهم الله عنه فأنفقوه فيما أمرهم الله به ما قبله منهم حتَّى يأخذوه من حقِّ وينفقوه في حقِّ» بناءً على إرادته عدم الإجزاء من عدم القبول. (١)

وما عن تحف العقول عن أمير المؤمنين عليه السَّلام في وصيته لكميل: «يا كميل، انظر فيما تصلَّى وعلى ما تصلَّى إن لم يكن من وجهه وحلّه فلا قبول»، (٢) بل يكفي فيه إمكان دعوى معلوميه اعتبار تجنّب أمثال ذلك من المحرّمات في الصَّيِّئِ لاه التَّي هي الوصلة إلى الله تعالى، وبأنه لا يتم بناءً على اقتضاء الأمر بشيء النهي عن الضدِّ، بل وعلى ما هو المعلوم عند الشَّيعة من عدم اجتماع الأمر والنَّهي في شيء واحد شخصي.

فالمكلّف إذا كان متلبساً بلباس مغضوب في حال الركوع مثلاً فلا خفاء في أنّ الحركة الرُّكُوعيه منه حركة واحده شخصيه محرّمه لكونها محرّكه للشَّيء المغضوب، فيكون تصرّفاً في مال الغير، فلا يصحّ التَّعبّد به مع أنّه جزء الصَّلاة. (٣)

هذا كلّه في العالم بالغضب وحرمة، أمّا الجاهل بهما أو بالأوّل منهما فالوجه فيه الصَّحّة، لعدم النَّهي المقتضى للفساد بسبب اتّحاد الكونين، أو لانتفاء الشُّرط الذي هو السُّتر المأمور به، وكذا لو جهل بها خاصّه جهلاً بعذر به كغير المتنبّه بغير تقصير منه، بخلاف غير المعذور منه الذي كالعالم في العقاب الذي يترتّب الفساد هنا.

(ولو أذن صاحبه لغير الغاصب أوّله) في الانتفاع به فضلاً عن خصوص الصَّيِّئِ لاه فيه (جازت الصَّيِّئِ لاه فيه) وصحّت بلا إشكال ولا خلاف، لعدم حرمة التصرّف عليه كى يقتضى ذلك البطلان، وقول المصنّف:

(مع تحقّق الغصبيه) محمول على إرادته الضَّمان، أو على إرادته أنّ العين باقيه على الغضب بسبب منع يد المالك عنها وإن كان اللبس والحركات مأذوناً فيهما، فإنّ هذا الإذن

ص: ٥٨٩

١- (١). المصدر، الزكاه، باب وضع المعروف موضعه، ج ٤، ص ٣٢، ح ٤.

٢- (٢). تحف العقول، في وصيته لكميل بن زياد، ص ١٢٢.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٤٣.

لا ينافى الغضب للعين بالمعنى المذكور، (ولو أذن مطلقاً) بأن قال: أذنت في الصَّلاه فيه أو لكلِّ أحد (جاز لغير الغاصب) قطعاً، أمّا له فلا عملاً (على الظاهر) من حاله المستفاد (١) من عاده غالب النَّاس من الحقد على الغاصب، فيقيد به المطلق ويخصّ به العام بلاخلاف أجده بين من تعرّض له.

٢٥٤/٨

في عدم جواز الصَّلاه فيما يستر ظهر القدم

المسألة (السادسة): لا تجوز الصَّلاه فيما يستر ظهر القدم كالشُّمُشُك (بضمِّ الأوّلين وسكون الثَّالث، لكن في كشف الثَّام: ولعلّه ليس بصواب. عند أكثر القدماء، وكبراء الأصحاب، بل لورود خبر بهما، أو لأنّه لا يمكن معهما الاعتماد على الرّجلين في القيام، أو على أصابعهما أو إبهاميهما على الأرض عند السّجود.

وكيف كان، فلا ريب في أنّ الأقوى الجواز، لإطلاق أوامر الصَّلاه، وإطلاق جوازها في النّعل، والتّوقيع المروى عن الاحتجاج وغيره: «إنّ محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميري كتب إلى صاحب الزمان عليه السّلام، يسأله: هل يجوز للرّجل أن يصلّي وفي رجليه بطييط لا يغطّي الكعبين أم لا- يجوز؟ فوقع عليه السّلام: جائز» بناءً على إرادته العظمين من الكعبين فيه، بل وعلى إرادته قبتى القدم منهما (٢). (٣)

نعم، لا يبعد الكراهه في خصوص الشُّمُشُك و النّعل الهندي، تنزيلاً- لمرسل ابن حمزه عليها، ولو جعلناهما فيه مثلاً لكلّ ما يستر ظهر القدم أمكن القول بالتّعميم.

(و) كيف كان ف- (يجوز) بلا كراهه (فيما له ساق كالخفّ و الجورب) إجماعاً ونصوصاً. (٤)

٢٦٢/٨

في استحباب الصَّلاه في النّعل العربيّه

(ويستحبّ في النّعل العربيّه) إجماعاً، للنّصوص الكثيره، (٥) حتّى أنّ بعضها عن الرّضا عليه السّلام:

ص: ٥٩٠

١- (١). المصدر، ص ١٥٣.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعه، الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلّي.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٥٤.

٤- (٤). تقدّمت أخبار كثيره دالّه على حكم الخفّ؛ راجع على سبيل المثال: وسائل الشيعه، الباب ٣١ من أبواب النّجاسات.

٥- (٥). راجع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٣، ح ١٢٣-١٢٧.

«أفضل موضع القدمين للصلاة النعلان» (١) لكنها مطلقه نزلها الأصحاب على العربية للانسياق من الإطلاق، ولأنها هي التي لا تمنع من السجود على الإبهامين وغيره مما يعتبر في الصلاة. (٢)

المسألة (السابعة: كل ما عدا ما ذكرناه) من الذهب ولباس الشهرة وغيرهما مما حرم لبسه وذكره المصنف (تصح الصلاة فيه بشرط أن يكون مملوكاً) عيناً ومنفعة أو منفعة غير ممنوع التصرف فيه برهن أو غيره (أو مأذوناً فيه) عموماً أو خصوصاً منطوقاً أو مفهوماً.

(و) أما اشتراط (أن يكون طاهراً) فهو مفروغ منه في الجملة (و) إنما لم نذكره هنا؛ لأنه (قد بينا حكم) الصلاة في (الثوب النجس) في كتاب الطهارة.

في جواز الصلاة في ثوب واحد

٢٦٥/٨

(ويجوز للرجل أن يصلّي في ثوب واحد) قولاً واحداً ونصوصاً، (٣) وما في بعض النصوص من الأمر بلبس ثوبين محمول على الاستحباب، كآخر الدال على وضع شيء على منكبيه إذا صلى بالسراويل، ضروره كون المستفاد من الأصل والنصوص (٤) والفتاوى وجوب ستر العوره خاصه للرجل في الصلاة من غير مدخلية للاتحاد والتعدد. (٥)

فيما يجب ستره من بدن المرأة

٢٧١/٨

(ولا يجوز للمرأة) الحرّة (إلا في ثوبين: درع وخمار ساتره جميع جسدها) بهما أو بغيرهما مما يجزى الستر به، ضروره عدم مدخلية خصوصهما في الصحه، فذكرهما في بعض النصوص (٦) والفتاوى للمثال، إنما الكلام هنا فيما يجب ستره من بدنهما، ففي التذكرة (٧) وعن المعبر (٨) والمختلف (٩): «عوره المرأة الحرّة جميع بدنهما إلا الوجه بإجماع علماء الأمصار»، لكن

ص: ٥٩١

١- (١). الكافي، باب النوادر من كتاب الصلاة، ج ٣، ص ٤٨٩، ح ١٣.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٥٨.

٣- (٣). راجع وسائل الشيعه، باب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي؛ وانظر مسائل علي بن جعفر، ص ٦٢، ح ١١٩.

٤- (٤). راجع المبسوط، الصلاة، ستر العوره، ج ١، ص ٨٧ و ٨٨.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٥٩.

٦- (٦). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢٨ من أبواب المصلّي.

٧- (٧). تذكرة الفقهاء، الصلاة، في اللباس، ج ٢، ص ٤٤٦.

٨- (٨). المعبر، الصلاة، لباس المصلّي، ج ٢، ص ١٠١.

قد يناقش في ذلك بما تعرفه إن شاء الله في باب التَّكاح من الخلاف في جواز النَّظر للأجنبي إلى الوجه و الكفَّين، وحينئذ يشكّل كونها عوره مطلقاً، إذ معظم أحكامها النَّظر و السَّتر في الصَّيِّلاه مثلاً، نعم لما عرف وجوب السَّتر للمرأة عن النَّظر وللصَّيِّلاه وغيره من أحكام العوره تعارف حتّى في النَّصوص المدَّعاه إطلاق اسم العوره عليها بطريق الحمل مراداً منه أنّها مجموعها لاجمياً، كالعوره في أكثر الأحكام، نحو قولهم: «الطَّواف في البيت صلاه». (١)

نعم، لا بأس باستثناء ما ذكره المصنّف وغيره بقوله: (عدا الوجه و الكفَّين و ظاهر القدمين على تردّد في القدمين).

أمّا الوجه فللأصل بناءً على ما ذكرنا، ولا استثناء في معاهد الإجماعات، وللسيره القطعيه، وشدّه الحاجه إلى كشفه، وتفسير ابن عبّاس ما ظهر من الزينه به و الكفَّين، وخصوص موقّ سماعه: «سألته عن المرأة تصلّى منتقبه، قال: إذا كشفت عن موضع السَّجود فلا بأس به، و إن أسفرت فهو أفضل». (٢) والمراد بالوجه، وجه الموضوع، بناءً على أنّ ذلك التَّحديد من الشَّرع، لكشف العرف كما قلناه في نظائره.

و أمّا الكفَّان فعندنا لا يجب سترهما في الصَّيِّلاه لنقل الإجماع، و هو الحجّه في تخصيص ما دلّ على عوريه بدن المرأة كله، إن كان مضافاً إلى ما في صحيح ابن مسلم (٣) وغيره ممّا دلّ على جواز صلاتها بالدَّرع و الخمار، بناءً على ما ذكره غير واحد من أنّ الغالب في الدَّرع عدم ستره الكفَّين، مضافاً إلى ما دلّ على جواز النَّظر إليهما من السَّيره و شدّه الحاجه، فلا يجب ستره في الصَّيِّلاه للأصل و حصر وجوب السَّتر في العوره في النصّ (٤) والفتوى، أو ما نزل منزلتها.

و أمّا القدمان فالمشهور بين الأصحاب ذلك أيضاً من غير فرق بين ظاهرهما و باطنهما للأصل، ونصوص (٥) الدَّرع و الثَّوب بناءً على أنّ الغالب فيه عدم ستره الطَّهر تامه أو بعضه، و يتمّ الحجج، بعدم القول بالفصل، بل هو المشاهد الآن، والأصل عدم التغير، فإنّ طلاق و ترك الاستفصال حينئذ هو الحجّه، بل يمكن دعوى السَّيره أيضاً على عدم سترهما. و قد

ص: ٥٩٢

- ١- (١). سنن الدارمي، كتاب المناسك، ج ٢، ص ٤٤؛ و سنن البيهقي، ج ٥، ص ٧٨.
- ٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١١، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ١١٢.
- ٣- (٣). الكافي، باب الصلاة في ثوب واحد، ج ٣، ص ٣٩٤، ح ٢.
- ٤- (٤). راجع وسائل الشَّيعة، الباب ٣ و ٤ من أبواب آداب الحَمَّام من كتاب الطَّهارة.
- ٥- (٥). المصدر، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّى.

ظهر من ذلك كله بحمد الله ما يجب على المرأه ستره للصلاه من غير فرق بين وجود الناظر وعدمه، وما لا يجب. (١)

في بطلان الصلاه مع عدم ستر العوره

٢٩٣/٨

(ويجوز أن يصلّى الرجل عرياناً إذا ستر قبله ودبره) بناءً على أنّهما تمام العوره (على كراهيه) لا إذا لم يسترهما مختاراً، فإنّها تبطل حينئذ للإجماع، ولقوله تعالى: ... خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ... (٢) بناءً على أنّ الزينه هنا ما يوارى به العوره للصلاه و الطّواف، لأنّهما المعبر عنهما بالمسجد، بل ويؤيده قوله تعالى: يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ... ، (٣) امتنّ الله تعالى باللباس الموارى للسّوء، وهو ما يسوء الإنسان انكشافه ويقبح في الشاهد إظهاره، وترك القبيح واجب، وإن كان فيه ما لا يخفى.

ولصحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يصلّى في قميص واحد، فقال: «إذا كان كثيفاً فلا بأس» (٤) إذ ليس البأس الثابت في المفهوم إلا الفساد ولو بمعونه الإجماع السابق، فالشّروطيه في الجملة عندنا من الواضحات فيها، وفي (٥) أجزاء المنسيه و الرّكعات الاحتياطيه وسجود السّهو و الشكر و التلاوه.

كما أنّه علم إنّ لا بحث الاشرط في الفريضه في الجملة، إنّما البحث في إطلاقها أو تخصيصها بالذاكر أو بغير التّكشّف مع عدم العلم في الأثناء أو مطلقاً. وقد يحتجّ لثبوتها على الوجه الأوّل مضافاً إلى الآيه، (٦) والصّحيح السابق، (٧) بإطلاق معاهد بعض الإجماعات ممّا لم يتعقّب بما يقتضى إرادته حاكيه الشّروطيه في الجملة منه، وبما في صحيح علي بن جعفر عن أخيه من الأمر بالتستّر بالحشيش إذا تمكّن منه، وبغير ذلك، بل لعلّ ملاحظه جميع النصوص تشرف الفقيه على القطع بإرادته شرطيه الشتر للصلاه منها، فحينئذ لا بأس بالتمسك

ص: ٥٩٣

١- (١). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٧٤.

٢- (٢). الأعراف، ٣١.

٣- (٣). المصدر، ٢٦.

٤- (٤). الكافي، باب الصلاه في ثوب واحد، ج ٣، ص ٣٩٤، ح ٢.

٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٧٦.

٦- (٦). الأعراف، ٢٥.

٧- (٧). تقدّم في البحث السابق فراجع.

فى المقام بأصالتها بناءً على عدم تحكيم حديث الرّفْع عليها، فمن صلّى حينئذ ناسياً للستر بطلت صلاته. (١)

٢٩٨/٨

فى حكم انكشاف العوره قهراً

ولا فرق فيما ذكرنا بين نسيان ستر جميع العوره أو بعضها، ولا بين جميع الصّلاه أو بعضها، كما لو علم عدم السّتر فى الأثناء فنسأه حتّى فرغ، أمّا لو انكشف قهراً بريح أو غيره على علم منه بذلك حال وقوعه فقد يقال: إنّ مقتضى ما ذكرناه سابقاً من الأصل البطلان، لعدم شمول صحيح على بن جعفر (٢) الآتى له، لكن قد يدعى الخروج عنه، فيقال بالصّححه لاقتضاء صحتها لو لم يعلم به، ثمّ علم به فى الأثناء وستره المستفاده من الصّحيح الآتى الصّححه هنا.

نعم، يجب المبادره إلى السّتر، فلو تراخى فيه بطلت وإن لم يقع جزء جديد منه كقراءه ونحوها. فظهر لك أنّه لا إشكال فى الصّححه مع استمرار الغفله لعدم التّكليف معها الذى لا ينافى الفساد، بل لأنّه من مدلول صحيح على بن جعفر عن أخيه قال: «سألته عن الرّجل يصلّى وفرجه خارج لا يعلم به، هل عليه إعادته، (٣) أو ما حاله؟ قال: لا إعادته عليه وقد تمّت صلاته». (٤)

٣٠٤/٨

فى بيان المراد من العوره

إنّ ما ذكره المصنّف من أنّ العوره هى القبل و الدّبر، هو المشهور بين الأصحاب، بل فى الخلاف (٥) الإجماع عليه، ولمرسل أبى يحيى الواسطى عن الصادق عليه السّلام: «العوره عورتان: القبل و الدّبر، والدّبر مستور بالألّيتين، فإذا سترت القضيب و البيضتين فقد سترت العوره»، وسأل على بن جعفر أخاه «عن الرّجل بفخذه أو أليّته الجرح، هل يصلح للمرأه أن تنظر أو تداويه؟ قال: إذا لم يكن عوره فلا بأس». (٦)

٣١١/٨

فى جواز التّستر بالحشيش و الورق

(و) كيف كان، ف- (إذا لم يجد ثوباً) يستر به القبل و الدّبر (سترهما بما وجده ولو

ص: ٥٩٤

١- (١). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٧٨.

٢- (٢). المصدر، وانظر الباب الثانى من أبواب لباس المصلّى من وسائل الشيعه.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٨١.

٤- (٤). وسائل الشيعه، باب ٢٧ من أبواب لباس المصلّى، ج ٤، ص ٤٠٤، ح ١.

٥- (٥). الخلاف، الصلاة، مسأله ١٤٩، ج ١، ص ٣٩٨.

٦- (٦). الكافي، الزى و التجمل، باب الحمام، ج ٦، ص ٥٠١، ح ٢٦.

بورق الشجر) لصحيح على بن جعفر سأل أخاه عليه السلام «عن رجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي عرياناً وحضرت الصلاة، كيف يصلّي؟ قال: إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتمّ صلاته بركوع وسجود، وإن لم يصب شيئاً يستر عورته أو مأ و هو قائم» إذ من المعلوم إرادته المثال من الحشيش لما يشمل الورق ونحوه، خصوصاً بعد قوله عليه السلام: «و إن لم يصب شيئاً». (١)

(ومع عدم ما يستتر به) لم تسقط الصلاة عنه قولاً واحداً كغيره من الشرائط عدا الطهورين، ولكن في كيفية صلاته حينئذ لو صلى منفرداً بالنسبة إلى القيام مطلقاً والجلوس كذلك، أو التفصيل، وإلى وجوب الإيماء عليه مطلقاً، أو الركوع حال القيام، خلاف بين الأصحاب، فالمشهور بين الأصحاب في الأوّل أنّه (يصلّي عرياناً قائماً إن كان يأمن أن يراه أحد) يحرم نظره على الأصحّ (و إن لم يأمن صلى جالساً) لإجماع الغنية، (٢) و هو الحجّه مع زياده الأصل حال الأمان، وأنّه مقتضى الجمع بين النصوص، إذ في صحيح (٣) على بن جعفر السابق: «و إن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو مأ و هو قائم». (٤)

(و) أمّا البحث في المقام الثاني أي أنّه (في الحالين يومئ للركوع و السجود) أو مختصّ ذلك بحال الجلوس، فستعرف الحال فيه عند البحث في كيفية جماعه العراه، لكن حيث يجب الإيماء فالظاهر كفايه مسماه، لصدق الامتثال، وظهور قوله عليه السلام في صحيح زراره: «إيماء برؤوسهما» (٥) فيه يعلم اعتبار كونه بالرأس، بل إنّ تعدّد فبالعينين، لما ستعرفه إن شاء الله تعالى في إيماء المريض، لظهور اتّحاد كفيته في كلّ مقام وجب فيه.

نعم، ينبغي أن يكون الإيماء للسجود أخفض منه للركوع، ولعلّه لخبر (٦) أبي البختری، ولتحصيل الفرق بينهما بالمناسب الذي يمكن استفادته اعتباره مع التمكن منه من النصوص (٧) في المريض وغيره. (٨)

ص: ٥٩٥

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ٤٧.
- ٢- (٢). الغنية (ضمن الجوامع الفقهيّة)، الصلاة، صلاة المضطرّ، ص ٤٩٩.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٩٨.
- ٤- (٤). راجع قرب الإسناد، ص ٦٦؛ والكافي، ج ٣، ص ٣٩٦، ح ١٥.
- ٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٣٩٦، ح ١٦.
- ٦- (٦). قرب الإسناد، ص ٦٦.
- ٧- (٧). راجع وسائل الشيعه، الباب ١ من أبواب القيام و الباب ١٥ من أبواب القبلة.
- ٨- (٨). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٠١.

في دوران الأمر بين الوقت والساتر

وكيف كان، فلو وجد الساتر في أثناء الصَّلاة، ففي المدارك (١) تبعاً للتَّذكره (٢): «إن أمكنه السَّتر من غير فعل المنافي استتر وجوباً وأتم، وإن توقَّف على فعله بطلت صلاته إن كان الوقت ممتَّسحاً ولو بركعه، وإلا استمرَّ» وزاد في الأوَّل احتمال الاستمرار مطلقاً، للأصل والنَّهي عن الإبطال.

في بطلان الصَّلاة مع انكشاف العوره

ثمَّ من المعلوم بالسَّيره القطعيه في جميع الأعصار والأمصار من العوامِّ والعلماء عدم وجوب السَّتر للصَّلاة والطَّواف من جهه التَّحت، بل هو مقتضى إطلاق (٣) ما دلَّ على جواز الصَّلاة في القميص ونحوه، وعدم وجوب السَّراويل والاستشفار ونحوهما، نعم ذلك كلُّه في غير الواقف على طرف سطح، بحيث تُرى عورته لو نُظر إليها.

في استحباب الجماعه للعراه

ولا ريب في استحباب الجماعه للعراه، بل الإجماع عليه، لإطلاق الأدلَّة، وخصوص صحيح ابن سنان: «سألته عن قوم صلَّوا جماعه وهم عراه، قال: يتقدَّمهم (٤) الإمام بركبتيه ويصلِّي بهم جلوساً». (٥)

في كيفيه صلاه العارى

ويظهر قوّه ما ذهب إليه ابن زهره مدَّعيًا للإجماع عليه، من الفرق في المنفرد بين صلاته من جلوس لعدم المَطَّلَع، وصلاته من قيام لأمنه، فيومئ الأوَّل للزَّكوع والسَّجود دون الثَّاني في ركع ويسجد، وخبر (٦) الحفيّره والموتَّق المزبور والإجماع المنقول.

١- (١). مدارك الأحكام، الصَّلاة، لباس المصلِّي، ج ٢، ص ١٩.

٢- (٢). تذكرة الفقهاء، الصَّلاة، في اللباس، ج ٢، ص ٤٥.

٣- (٣). وسائل الشَّيعة، الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلِّي.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٠٧.

٥-٥) .راجع وسائل الشيعة،الباب ٥١ من أبواب لباس المصلّي.

٦-٦) .وسائل الشيعة،الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّي.

وكيف كان، فلو لم يجد الرجل ساتراً إلا لإحدى العورتين وجب ستره للصَّيْلاه بلاخلاف أجده بيننا؛ لأنه المستطاع والميسور والمدرك، وإطلاق الأدلَّة، منضمّاً إلى أصله عدم اشتراط ستر أحدهما بالآخر، بل لا يبعد لذلك كلّ وجوب ستر البعض مع إمكانه، ولا ترتيب في أجزائه على الظاهر. (١)

في أن الأمه و الصبيه تصليان بغير خمار

(والأمه و الصبيه تصليان بغير خمار) لعدم اشتراط صحَّه صلاتهما بستر الرأس إجماعاً، ونصوصاً (٢) مستفيضه في الأمه أو متواتره، فهما حينئذ مستثيان من إطلاق أدلّه الشرطيه، وعدم تكليف الصبيه لاينافي اشتراط صحَّه عبادتها، بناءً على الشرعيه بذلك، بل موضوع القول بالشرعيه العباده الجامعه للشرائط، لعدم ثبوت شرعيه غيرها، فاستثناء الأصحاب الصبيه حينئذ هنا في محلّه.

وكيف كان (فإن أعتقت الأمه في أثناء الصَّيْلاه) وعلمت به (وجب عليها ستر رأسها) وحينئذ فإن لم يتخلل زمان بين العتق وستر رأسها أتمّت صلاتها قطعاً، للأصل بلا معارض، وكذا يقوى الصحَّه إذا علمت به حال وقوعه وبادرت (٣) إلى السّتر للباقي من الصَّلاه بلا فعل مناف، لعدم الدليل، وزوال المسقط، وصدق الأمثال، وأصله صحَّه ما مضى، فيختصّ التكليف حينئذ بالسّتر الباقي.

(وإن افتقرت) في السّتر (إلى فعل كثير) أو غيره من المنافيات (استأنفت) الصَّيْلاه، لانتهاء الشرط مع اتّساع الوقت ولو لركعه، إذ لا ريب في مضيها مع الضيق ترجيحاً لمصلحه الوقت وعدم سقوط الصَّلاه بحال، كما في غيره من الشرائط، نعم إذا لم تتمكّن من السّتر لفقده مثلاً، مضت في صلاتها وسقط عنها السّتر إجماعاً.

(وكذلك) البحث بتمامه في (الصبيه إذا بلغت في أثناء الصَّيْلاه بما لا يبطلها). ولعلّه بناءً منهم على شرعيه عبادتها والاجتزاء بها عن الفرض، فتستر حينئذ إذا أمكن بلا مناف، ومعه

١- (١). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢١٠.

٢- (٢). راجع وسائل الشَّيْعه، الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٢٦.

تستأنف في السَّعة، وتستمر في الضيق. (١) نعم، يتَّجه الإستئناف حينئذ إذا بقي من الوقت قدر ركعه ترجيحاً لوجوب الفرض على حرمة القطع.

٣٨٣/٨

الصَّلاة في الثَّياب السَّود

المسألة (الثَّامنة): تكره الصَّيِّلاه في الثَّياب السَّود ما عدا العمامه و الخفِّ (بلاخلاف أجده في المستثنى منه، بل الإجماع عليه، وهو الحجَّه، مضافاً إلى استفاضه النَّصوص (٢) في النهي عن لبسه.

أما المستثنى، ففي مرسل الكليني: «روى: لا تصل في ثوب أسود، فأما الكساء و الخفِّ و العمامه فلا بأس»، (٣) وفي مرسل أحمد بن محمَّد: «يكره السَّواد إلا في ثلاثه: الخفِّ و العمامه و الكساء». (٤)

(و) كذا تكره الصَّيِّلاه (في ثوب واحد رقيق للرجال) تحصيلاً لكمال السَّتر، ولمفهوم «إذا كان كثيفاً فلا بأس» (٥) في الصحيح: كل ذلك إذا لم يحك، وإلا (فإن حكى ما تحته لا يجز) لونا أو حجماً. (٦)

(و) كذا (يكره أن يأتزر فوق القميص) وفاقاً للمشهور، لقول أبي عبدالله عليه السَّلام في خبر أبي بصير: «لا ينبغي أن تتوشَّح يازار فوق القميص وأنت تصلَّى، ولا تتزر فوق القميص إذا أنت صلَّيت». (٧)

(و) كذا يكره (أن يشتمل الصَّماء أو يصلَّى في عمامه لا حنك لها) متلحياً به أو مسدلاً له، بل كانت طابقيه، بلاخلاف أجده في الأوَّل، بل الإجماع عليه، وكفى بذلك مستنداً للكراهه من حيث الصَّيِّلاه، بل لعله المراد ممَّا في صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السَّلام:

ص: ٥٩٨

١- (١). المصدر، ص ٢٢٩.

٢- (٢). يأتي التعرُّض إليها في أثناء البحث؛ راجع وسائل الشيعة، الباب ١٩ و ٢٠ من أبواب لباس المصلَّى، ج ٤، ص ٣٨٢.

٣- (٣). الكافي، باب اللباس الذي تكره الصَّلاه فيه، ج ٣، ص ٤٠٣، ذيل ح ٢٤.

٤- (٤). المصدر، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٤٣.

٥- (٥). المصدر، باب الصَّلاه في ثوب واحد، ج ٣، ص ٣٩٤، ح ٢.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٣٥.

٧- (٧). الكافي، باب الصَّلاه في ثوب واحد، ج ٣، ص ٣٩٥، ح ٧.

«إياك و التحاف الصّماء، (١)قلت: وما التحاف الصّماء؟ قال: أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد» (٢)بل يمكن استفاده الكراهه بالخصوص من أمثال هذه الإطلاقات و إن كان لا يخلو من نظر، بل منع إن اريد به زياده الخصوصيه، أو الاتّحاد الذي قد سمعته في حرمه لبس الحرير. (٣)

و أما الثّاني، فلا أجد فيه خلافاً بين أصحابنا سوى ما حكاه في الفقيه، (٤)فقال: «سمعت مشايخنا يقولون: لا تجوز الصّلاه في طابقه- أى العمامه التّي لا حنك لها- ولا يجوز للمعتّم أن يصلّى إلّا و هو متحنّك»، ولاريب في ضعفه، بل الإجماع على كراهه الثّاني، أى ترك التحنّك، على إنّنا لم نعثر على دليل صالح لتقييد الإطلاقات، بل ليس في الطّابقه إلّا ما في الكافي، روى: «إنّ الطّابقه عمّه (٥)إبليس» (٦)ومثله عن محاسن البرقي، (٧)وهما مع أنّهما ليسا في الصّلاه، مرسلان صالحان للكراهه دون الحرمه.

وعلى كلّ حال، فالسّيره وظاهر النّصوص و اللغه و العرف أنّ التحنّك و التلّخي، بإداره جزء من العمامه تحت الحنك، فلا يجزئ في تأدى السنّه بغيرها.

في استحباب التحنّك للحاجه وعند الخروج في السفر

٤٠٥/٨

وعلى كلّ حال، فلاريب في تأكّد استحباب التحنّك للحاجه وعند الخروج في السّيفر للمرسل عن الصّادق عليه السّلام: «إنّي لأعجب ممّن يأخذ في حاجه و هو متعمّم تحت حنكه! كيف لا تقضى حاجته» (٨). (٩)

ص: ٥٩٩

١- (١). هو بأن يشتمل به سدّ على يديه المنافذ كلّها كالصخره الصّماء، وقيل: هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره، ثمّ يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبدو فرجه (راجع النهايه في غريب الحديث، ج ٣، ص ٥٤؛ و غريب الحديث للغروي، ج ٢، ص ١١٨ «صم»).

٢- (٢). الكافي، باب الصلاه في ثوب واحد، ج ٣، ص ٣٩٤، ح ٤.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٤١.

٤- (٤). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما يصلّى فيه وما لا يصلّى، ج ١، ص ٢٦٥ و ٢٦٦ ذيل ح ٨١.

٥- (٥). (العّمّه- بالكسر-: الاعتمام).

٦- (٦). الكافي، الزى و التّجمل، باب العمائم، ج ٦، ص ٤٦١ ذيل ح ٥.

٧- (٧). المحاسن، كتاب السفر، ص ٣٧٨ ذيل ح ١٥٧.

٨- (٨). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب ما يصلّى فيه وما لا يصلّى، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨٢٠.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٥١.

وعن أمان الأخطار (١) أنه روينا من كتاب الآداب الدّينية (٢) للطبرسي فيما رواه عن مولانا موسى بن جعفر أنه قال: «أنا ضامن ثلاثاً؛ لمن خرج يريد سفراً معتمداً تحت حنكه: أن لا يصيبه السّرّ قولاً الغرق ولا الحرق» ثم من الواضح كون الكراهه المذكوره لدى العمامه بمعنى أنه هو الذي يكره له ترك التحنك، ويستحب له فعله، فمن صلى بلاعمامه لم يكن له هذا الحكم.

نعم، قد يقال باستحباب العمامه للمصلّي، ولعله لأنها من الزّينه، والتّبوي المروي عن مكارم الأخلاق: «ركعتان بعمامه أفضل من أربعين بغير عمامه». (٣)

وفي المفاتيح: «إنّ التحنك صار في هذا الزّمان لباس شهره»، (٤) قلت: فينبغي أن يكون محرّماً بناءً على حرمة الشهره في اللباس، وإن كان مندوباً، كما يقضى به إطلاق قول الصادق عليه السّلام في صحيح أبي أيوب: «إنّ الله يبغض شهره اللباس»، (٥) لكن قد يناقش في خصوص ما كان منه مندوباً سابقاً؛ بأنّ بين هذه الأدلّه وأدلّه التّدب تعارض العموم من وجه.

٤٢٣/٨

في كراهه اللّثام في الصّلاه للرجل

(و) كذا (يكره اللّثام للرجل) وفاقاً للمشهور، وفي الخلاف (٦) الإجماع عليه، وهو الحجّه بعد صحيح ابن مسلم: «قلت لأبي جعفر عليه السّلام: أيصلي الرجل و هو متلثم؟ فقال: أما على الأرض فلا، وأما على الدّابّه فلا بأس» (٧) المحمول تفصيله بقرينه عدم القائل به على خفّه الكراهه، للاحتياج إلى اللّثام حينئذ توقياً عن الغبار.

(و) أما كراهه اللّثام للمرأة فقد يكفي في ثبوتها فحوى كراهه اللّثام في الرجل، وما في مضمّر سماعه: «سألته عن المرأة تصلي متنبّه؟ قال: إن كشفت عن موضع السّجود فلا بأس به، وإن أسفرت فهو أفضل». (٨)

ص: ٦٠٠

١- (١). الأمان من الأخطار، الباب السابع، ص ١٠٢ و ١٠٣.

٢- (٢). الآداب الدّينية، ص ٤٩.

٣- (٣). مكارم الأخلاق، في العمائم، ص ١١٩.

٤- (٤). مفاتيح الشرايع، الصّلاه، مفتاح ١٢٦، ج ١، ص ١١١.

٥- (٥). الكافي، الزّي و التّجمل، باب كراهيه الشهره، ج ٦، ص ٤٤٤، ح ١؛ وراجع وسائل الشّيعه، باب ١٢ من أبواب أحكام اللباس.

٦- (٦). الخلاف، الصّلاه، مسأله ٢٥١، ج ١، ص ٥٠٨ و ٥٠٩.

٧- (٧). الكافي، باب الرجل يصلي و هو متلثم، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الصّلاه، باب ١١ ما يجوز الصّلاه فيه من اللباس، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ١١٢.

(و) كيف كان ف- (إن منع) كلّ منهما (القراءة) الواجبه مثلاً- (حرم) (١) الاكتفاء بالصّلاه المشتمله عليه، لفوات القراءة، ولمفهوم صحيح الحلبي (٢) من الحرمة إذا منع إسماع القراءة.

في كراهه الصّلاه في قباء مشدود

٤٢٦/٨

(و) كذا (تكره الصّلاه في قباء مشدود) في المشهور بين الأصحاب، إلاّ- أنّه بناءً على إرادته غير التحزّم منه لم نقف لها على مستند، أمّا لو اريد منه التحزّم، كما عساه يومئ إليه قول المصنّف وغيره (إلاّ- حال الحرب) اللّذى من العاده التحزّم له، ومظنّه المشغوليه عن حلّه، أو ما يشمله فقد يقال: إنّ مستنده ما رواه العامّه عن النّبي صلّى الله عليه وآله أنّه قال: «لا يصلّى أحدكم و هو محزّم» (٣) و هو كناية عن شدّ الوسط.

في كراهه الإمامه بغير رداء

٤٢٩/٨

(و) كذا يكره (أن يؤمّ بغير رداء) إجماعاً معتضداً بالشّهره العظيمه، وبالصّحيح: «سألت أبا عبدالله عليه السّلام عن رجل أمّ قوماً في قميص واحد ليس عليه رداء. (٤) فقال: لا ينبغي إلاّ أن يكون عليه رداء أو عمامه يرتدى بها». (٥)

والمراد بالرداء الثوب اللّذى يجعل على المنكبين، ولعلّ المراد بالإشاره بذلك إلى ما هو المستفاد من النّصوص وغيرها من أنّه ثوب مخصوص ليس بذى أكمام يستر أعالي البدن يلبس فوق الثياب.

قلت: على كلّ حال، كون العباءه فرداً منه به يرفع يقين الكراهه ويحصل يقين الاستحباب لا يخلو من إشكال، فالأحوط وضع غيرها ممّا هو على الكيفيه المزبوره، والله أعلم.

في كراهه الصّلاه مع الحديد

٤٣٩/٨

(و) كذا يكره (أن يصحب شيئاً من الحديد بارزاً) إجماعاً محكياً، سواء كان ملبوساً أو

ص: ٦٠١

١- (١). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٥٥.

٢- (٢). راجع كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨٢٣.

٣- (٣). الموجود في كتب العامّه كما في سنن البيهقي، ج ٢، ص ٢٤٠ أنّه نهى أن يصلّى الرجل حتى يحترّم.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٥٧.

٥- (٥). الكافي، باب الصلاة في ثوب واحد، ج ٣، ص ٣٩٤، ح ٣.

غير ملبوس، قال الصادق عليه السلام في خبر السيد كوني: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يصل الرجل وفي يده خاتم حديد» (١) كخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام (٢) قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تختموا بغير الفضه، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ما طهرت كفّ فيها خاتم حديد» (٣) وقد استفاد منه أنّ الحديد غير الفضه، وعلى كلّ حال، فهو ظاهر الدلالة على كراهه اللبس مطلقاً، ويتأكد حينئذ في الصلاه.

لكن هذه النصوص كما ترى لافرق فيها بين البارز وغيره، فلا يبعد القول بإطلاق الكراهه المتسامح فيها، بل قد يؤيده النهى عن الصلاه في السيف ونحوه، مع غلبه كونه في الغلاف. نعم، يستثنى حال الحرب وخوف التلف والضروره للخبر المزبور.

٤٤٤/٨

في كراهه الصلاه في ثوب متهم صاحبه

(و) كذا يكره الصلاه (في ثوب متهم صاحبه) المباشر له بالنجاسه، وفاقاً للمشهور، لأنّ علي بن جعفر سأل أخاه: «عن رجل اشترى ثوباً من السوق للبس لا يدري لمن كان؟ قال: إن اشتراه من مسلم فليصل فيه. وإن اشتراه من نصراني فلا يصل فيه حتى يغسله». (٤)

وعبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في الصيحيح أيضاً (٥): «عن الأذى يعير ثوباً لمن يعلم أنّه يأكل الجري (٦) ويشرب الخمر فيردّه، أفيصل في فيه قبل أن يغسله؟ فقال: لا يصل في فيه حتى يغسله». (٧)

وعلى كلّ حال، فلا حرمه قطعاً في المتهم بالنجاسه، لما سمعته سابقاً في كتاب الطهاره من عدم التنجيس بغير العلم من الاحتمال و الظن، واحتمال التعبد للنواهي السابقه في غايه الضعف لوجوب حمل النهى فيها على الكراهه؛ لأنّ ابن سنان كما سأله عن ذلك فنهاه كذلك، سأله «عن الدمي يعيره الثوب وهو يعلم أنّه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير فيردّه

ص: ٦٠٢

- ١- (١). المصدر، باب اللباس الذي تكره الصلاه فيه، ج ٣، ص ٤٠٤، ح ٣٥.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٦٤.
- ٣- (٣). الكافي، الزى و التجمل، باب الخواتيم، ج ٦، ص ٤٦٨، ح ٦.
- ٤- (٤). قرب الإسناد، ص ٩٦؛ و تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٥٣.
- ٥- (٥). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٦٧.
- ٦- (٦). جنوع من السمك النهري، يُشبهه الحيه، ويُسمى بالفارسيّه: مار ماهي (النهايه في غريب الحديث، ج ١، ص ٢٦٠ «جر»). ويدعونه في مصر: ثعبان الماء، وليس له عظم.
- ٧- (٧). وسائل الشيعه، الباب ٧٤ من أبواب النجاسات، ح ٢.

عليه أيغسله؟ فقال له: صلّ فيه ولا تغسله، فإنّك أعرتة و هو طاهر ولم تستيقن أنّه نجسه، فلا بأس أن تصلّي فيه حتّى تستيقن أنّه نجسه» (١) فحمل النهى على الكراهه.

في كراهه الصّلاه للمرأة في خلخال له صوت

٤٤٨/٨

(و) كذا يكره (أن تصلّي المرأة في خلخال له صوت) وفاقاً للمشهور بين الأصحاب، لما فيه من اشتغال القلب به، الذي يمكن دعوى ظهور التّصوُّص (٢) في كراهه (٣) كلّ ما يحصل به، فيتعدّى حينئذٍ إلى كلّ شاغل للقلب؛ أي شاغل يكون.

وفي الصحيح أنّ عليّ بن جعفر سأل أخاه عليه السّلام: «عن الخلال هل يصلح للنساء و الصّبيان لبسها؟ فقال: إذا كانت صمّاء فلا بأس، وإن كان له صوت فلا». (٤)

قلت: قد يقال بظهور هذا الصّحيح في الصّلاه بملاحظه ما قبله وما بعده؛ لأنّه قد اشتمل على أسئله كثيره كلّها متعلّقه بالصّلاه، كلّ ذلك مضافاً إلى ذكر الأصحاب له بالخصوص.

في كراهه الصّلاه في ثوب فيه تماثيل

٤٥٠/٨

وكذا يجوز (و) لكن (يكره الصّلاه في ثوب فيه تماثيل، أو خاتم فيه صوره) على المشهور بين الأصحاب، لصحيح ابن بزيع سأل الرّضا عليه السّلام «عن الصّلاه في الثّوب المعلم فكره ما فيه التّماثيل»، (٥) وخبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السّلام: «إنّه كره أن يصلّي وعليه ثوب فيه تماثيل» (٦) بناءً على أنّ لفظ الكراهه ولو في زمن الصادقين (٧) حقيقه في جائز الفعل راجح التّرك، بل لو سلّم كونه للقدر المشترك يجب هنا للشهره العظيمة بين الأصحاب وغيرها إرادته ذلك منه.

فيشهد على إرادته الكراهه أيضاً ممّا في موثّق عمّار عن الصادق عليه السّلام: «في الثّوب يكون

ص: ٦٠٣

١- (١). تهذيب الأحكام، الصّلاه باب ١٧ ما يجوز الصّلاه فيه من اللباس، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧.

٢- (٢). راجع قرب الإسناد، ص ٨٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٦٩.

٤- (٤). الكافي، باب اللباس الذي تكره الصّلاه فيه، ج ٣، ص ٤٠٤، ح ٣٣.

٥- (٥). عيون أخبار الرضا عليه السّلام، باب ٣٠، ج ٢، ص ١٨، ح ٤٤.

٦- (٦). الكافي، باب اللباس الذي تكره الصّلاه فيه، ج ٣، ص ٤٠١، ح ١٧.

فى علمه مثال الطير أو غير ذلك، أىصلّى فيه؟قال:لا،والرّجل يلبس الخاتم فيه نقش مثال الطير أو غير ذلك،قال:لا تجوز الصّيه لاه فيه». (١) خصوصاً بعد اشتمال الموثّق المزبور على النّهى عن التّختيم بالحديد و الصّيه لاه فيه،السّدى عرفت حملة على الكراهه،وخصوصاً بعد خبر علىّ بن جعفر أنّه سأل أخاه عليه السّلام«عن الخاتم يكون فيه نقش سبع أو طير، أىصلّى فيه؟قال:لا بأس» (٢). (٣)

ص: ٦٠٤

١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٧٨٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ٨٠.

٢- (٢). قرب الإسناد، ص ٩٧.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٧١.

(المقدّمه الخامسه:)(الصّلاه في الأماكن كلّها جائزه بشرط أن يكون المكان(مملوكاً أو مأذوناً)في الكون(فيه)بإجماع العلماء،والأخبار به متواتره.

قلت:لعلّ منها نصوص (١)عموم مسجديه الأرض التي في بعضها (٢)أيضاً:«أينما أدركتني الصّلاه صلّيت»مضافاً إلى إطلاقات الصّلاه،والمراد بالإذن الأعمّ من الشرعيه و المالكيه،فيشمل المباحات ونحوها ولا ينافيه قوله:(والإذن قد يكون بعوض كالأجره وشبهها،وبالإباحه:وهي إما صريحه كقوله:صلّ فيه،أو بالفحوى كإذنه في السكون فيه،أو بشاهد الحال،كما إذا كان هناك أماره تشهد أنّ المالك لا يكره).

بطلان الصّلاه في المكان المغصوب

(و)كيف كان ف-(المكان المغصوب)الذى هو غير ما عرفت(لا تصحّ الصّلاه فيه للغاصب ولا لغيره ممّن علم بالغصب و)كان مختاراً،ف-(إن صلّي عامداً(٣)عالمأً)والحال هذه(كانت صلاته باطله)للإجماع،ولبعض النصوص الوارده في اللباس،كبعض الأخبار الوارده في حلّ ما فيه الخمس من المساكن للشيعة لتصحّ عباداتهم،وللإجماع المسلمين على حرمتها فيها.

١- (١). إشاره إلى خبر عبيد الله بن زراره و النوفلى فراجع.

٢- (٢). المعتمر، الصلاة، في المكان، ج٢، ص١١٦.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج٨، ص٢٨٤.

في حكم الجاهل بالغصب

(و إن كان ناسياً أو جاهلاً بالغصب صحّت صلاته) بلا خلاف أجدّه في الثاني، بل الإجماع عليه، لعدم التّهي المقتضى للبطلان، ضروره تعلقه في معلوم الغصب لا مجهوله، نعم لو انعكس الأمر بأن صلّى فيه على أنّه غصب فبان أنّه له لم يبعد البطلان هنا، لعدم تصوّر نيه القربه فيه.

أمّا النَّاسِي ففي القواعد (١) إشكال، ولعلّه لما مرّ في اللباس، إلاّ أنّه لم يقوّ البطلان هنا كما قواه، ثمّ لكن فيه: أنّه يمكن أن ينزل منزله النَّاسِي للقيام و الرّكوع و السّجود، والشّارع إنّما أنكر فعلها في معلوم الغصبيه، ولذا كان الأقوى الصّحّه هناك فضلاً عن المقام من غير فرق بين الغاصب وغيره. (٢)

(و أمّا) (إن كان جاهلاً ب) الحكم الشرعي ولو الوضعي ك- (تحريم المغصوب) وفساد الصّلاه فيه، وغصبيه المأخوذ بالبيع الفاسد (لم يعذر) كغيره من الجاهل بالحكم الشرعي، فلم يفد حينئذ هذا الجهل الصّلاه صحّه، لتحقّق التّهي فيه، نعم لو فرض جهله بحال لا عقاب ولا إثم عليه فيه، وكان متمكناً من نيه القربه معه أتجه الصّحّه، لعدم النهي.

٤٩٠/٨ حكم الأمر بالخروج في أثناء الصّلاه

(و إذا ضاق الوقت و) كان (هو) أي الغاصب (آخذاً في الخروج) متشاغلاً به، صلّى على هذا الحال و(صحّت صلاته) و إن كان قد أثم بابتداء الكون واستدامته إلى الخروج، أمّا هو فلا ريب في طاعته وعدم النهي له عنه، وإلاّ كان تكليفاً بما لا يطاق.

(و أمّا) (لو صلّى ولم يتشاغل بالخروج لم تصحّ) صلاته. (ولو حصل في ملك غيره بإذنه ثمّ أمره بالخروج) قبل التلبس بما يحرم بعده قطع الصّلاه (٣) (وجب عليه) ذلك فوراً مع التمكن ما لم يعلم الإذن في التّراخي فيه (فإن صلّى و الحال هذه) والوقت متّسع (كانت صلاته باطله) قطعاً سواء صلاها مشتغلاً بالخروج أو مستقراً كما هو واضح (و) مثله وضوحاً ما ذكره المصنّف وغيره من أنّه (يصلّى و هو خارج إن كان الوقت ضيقاً) ترجيحاً لحقّ آدمي على حقّ الله تعالى مع عدم سقوط الصّلاه بحال و الميسور بالمعسور ونحو ذلك،

ص: ٦٠٦

١- (١). قواعد الأحكام، الصّلاه، في المكان، ج ١، ص ٢٨.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٩٣.

٣- (٣). المصدر، ص ٢٩٥.

فيومئ للركوع و السجود حينئذ، ويراعى باقى الشرائط من الاستقبال ونحوه بمقدار الممكنه من الإتيان مع مراعاة الخروج على حسب المعتاد.

حكم صلاه المحبوس فى المكان المغصوب

٤٩٦/٨

ثم لا يخفى عليك أنه لا إشكال عندهم فى الصيحه مع فرض عدم الرجوع من غير فرق بين الإذن بالصيلاه أو الكون صريحاً أو فحوى، ومنه يعلم حينئذ أنه لو كان مكرهاً (١) على الكون فى المكان لحبس بباطل من الملك أو غيره تصح منه صلاه المختار، ضروره عدم الفرق بينه وبين المأذون فى الكون بعد اشتراكهما فى إباحته وحليته.

حكم تقدم المرأه على الرجل فى الصلاه

٥٠٠/٨

(ولا- يجوز أن يصلى) الرجل (والى جانبه امرأه) محاذيه له، ولم يحصل من الحائل ونحوه (تصلى أو أمامه سواء صلت بصلاته أو كانت منفرده) خلافاً لأبى حنيفه فى الثانيه (وسواء كانت محرماً أو أجنبيه) لإطلاق أكثر النصوص (٢) والفتاوى و الإجماع. مضافاً إلى صحيح ابن مسلم عن أحدهما: «عن المرأه تزامن الرجل فى المحمل يصليان جميعاً؟ فقال: لا، ولكن يصلى الرجل فإذا فرغ صلت المرأه» (٣) وموتق عمارة عن الصادق عليه السلام أنه سأل «عن الرجل يستقيم له أن يصلى وبين يديه امرأه تصلى؟ قال: لا يصلى حتى يجعل بينه وبينها (٤) أكثر من عشره أذرع، وإن كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك، فإن كانت تصلى خلفه فلا بأس وإن كانت تصيب ثوبه، وإن كانت المرأه قاعده أو نائمه أو قائمه فى غير صلاه، فلا بأس حيث كانت». (٥)

(وقيل: ذلك مكروه و هو الأشبه) بأصول المذهب وإطلاق الأدله، مضافاً إلى قول الصادق عليه السلام فى صحيح جميل: «اللا بأس أن تصلى المرأه بحذاء الرجل و هو يصلى» (٦) وصحيح الفضيل عن أبى جعفر عليه السلام: «إنما سميت مكه بكه لأنه بيك بها الرجال و النساء، والمرأه تصلى

ص: ٦٠٧

١- (١). المصدر، ص ٢٩٩.

٢- (٢). يأتى التعرض لبعضها فى أثناء البحث؛ راجع وسائل الشيعة، الباب ٥ من أبواب مكان المصلى.

٣- (٣). الكافى، باب المرأه تصلى بحيال الرجل، ج ٣، ص ٢٩٨، ح ٤.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٠٤.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١١ ما يجوز الصلاه فيه من اللباس، ج ٢، ص ٢٣١، ح ١١٩.

٦- (٦). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب المواضع التى تجوز الصلاه فيها، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٧٤٨.

بين يديك وعن يمينك وعن يسارك ومعك، ولا بأس بذلك، وإنما يكره في سائر البلدان»، (١) إلى غير ذلك من النصوص التي قد يقرّر دلالتها على المطلوب، بأن هذا الاختلاف فيها لا يصلح له إلا الكراهة المختلفه باختلاف المراتب شدّة وضعفًا. (٢)

٥٢٨/٨

في زوال الكراهة إذا كان بين الرجل والمرأة حائل

(و) كيف كان، ف- (يزول التحريم أو الكراهة) عن المحاذاه (إذا كان بينهما حائل) باختلاف أجدده فيه، بل الإجماع عليه، فالحجّه عليه- بعد الإجماع وغيره- خصوص صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة تصلّى عند الرجل، قال: «إذا كان بينهما حاجز فلا بأس»، (٣) وليس الظلمه من الحاجز والسّتر عرفاً، ولا- العمى ولا- تغميض العين، وفاقاً لجماعه، وإلا- أو مئ إليه في النّصوص، وكيف كان فالمدار على الحائل المتعارف.

(أو) بالتباعد (بمقدار عشره أذرع) باختلاف معتدّ به أجدده فيه أيضاً كالحائل، بل عنالمعتبر (٤) الإجماع على سقوط المنع. فالحجّه بعد الأصل و الإجماع خبر على بن جعفر سأل أخاه عليه السّلام «عن الرجل يصلّى الضّحى و أمامه امرأة تصلّى بينهما عشره أذرع، قال: لا بأس ليمض في صلاته» (٥). (٦)

٥٣٧/٨

في زوال المنع لو كانت المرأة وراء الرجل

(ولو كانت وراءه بقدر ما يكون موضع سجودها محاذياً لقدمه سقط المنع)، وعن فوائد الشّرائع (٧) تأخرها عنه تماماً بحيث لا يحاذى جزءاً منها جزءاً منه، ولعلّه لموثّق عمّار السّابق، وصدق اليمين و الجنب ونحوهما على غير المتأخّر تماماً، ولا يعارضهما نصوص الشّبر وصحيح الصّدر، (٨) يمكن إرادته الكنايه به عن تأخرهما تماماً.

ص: ٦٠٨

- ١- (١). علل الشرائع، باب ١٣٧، ج ٢، ص ٣٩٧، ح ٤.
- ٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٠٨.
- ٣- (٣). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، ج ٢، ص ٣٧٩، ح ١١٢.
- ٤- (٤). المعتبر، الصلاة، مكان المصلّى، ج ٢، ص ١١١.
- ٥- (٥). قرب الإسناد، ص ٩٤.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٢٢.
- ٧- (٧). فوائد الشرائع، الصلاة، مكان المصلّى، ص ٥٦، (مخطوط).
- ٨- (٨). أى صحيح زراره في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٩، ح ١١٤.

(ولو حصل في موضع لا يتمكّن من التّباع) ولا من التّأخّر الزّافع للمحاذاه وكان الوقت واسعاً، ترتّباً في فعل الصّلاه وجوباً أو استحباباً، ولا يتعين تقدّم الرّجل، للأصل و الإطلاق، وذيل صحيح ابن أبي يعفور: «إلا أن تتقدّم هي أو أنت» (١) الذي لا ريب في ظهوره ولو للإطلاق بجواز تقدّم المرأه.

لكن في صحيح (٢) ابن مسلم وخبر (٣) أبي بصير (صلّى الرّجل أوّلاً ف) إذا فرغ صلّت (٤) (المرأه) إلا أنّه يجب حمله على التّدب جمعاً بينه وبين ما سمعته من ذيل الصّحيح السابق المعتضد بالأصل والإطلاق.

ولو كان الوقت ضيقاً سقط الوجوب و التّدب، كما صرّح به جماعه، بل ربّما نسب إلى الأكثر بل إلى الأصحاب، لعدم سقوط الصّلاه في الوقت بحال، وتقديم مراعاة الوقت على سائر الشّرائط و الموانع حتّى فقد الطّهورين على قول، على أنّه يمكن الاستناد إلى صحيح الفضل المشتمل على وجه تسميته مكّه بكّه، بناءً على تنزيهه على حال الضّروره.

حكم الصّلاه في الموضع التّجس

(و) المشهور بين الأصحاب أنّه (لابأس أن يصلّى) الرّجل وغيره (في الموضع التّجس إذا كانت نجاسته لا تتعدّى إلى ثوبه ولا إلى بدنه وكان موضع الجبهه طاهراً) بل في الخلاف (٥) الإجماع، للأصل و الإطلاقات. (٦)

وخصوص إطلاق صحيح عليّ بن جعفر سأل أخاه عليه السّلام «عن البيت و الدّار لا يصيبهما الشّمسو يصيبهما البول و يغتسل فيهما من جنباه، أيصلّى بهما إذا جفّ؟ قال: نعم». (٧)

كراهه الصّلاه في الحّمّام وبيوت الغائط وبارك الإبل

(وتكره الصّلاه في الحّمّام) على المشهور بل الإجماع عليه، للنّهى عنها المحمول عليها في

١- (١). تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣١، ح ١١٧.

٢- (٢). الكافي، ج ٣، ص ٢٩٨، ح ٤.

٣- (٣). تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٠٣، ح ٥٠.

- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٢٧.
- ٥- (٥). الخلاف، الصلاة، مسأله ٢١، ج ١، ص ٤٧٢.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٣٠.
- ٧- (٧). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٧٣٦.

مرسلى عبد الله بن الفضل وابن أبى عمير: «عشره مواضع لاتصلّ فيها: الطين و الماء والحمام... إلخ» (١) لضعف السند عن تقييد الإطلاقات، ومعارضه الإجماع، وموثق عمّار سأل الصادق عليه السّلام: «عن الصّلاه فى بيت الحمام، فقال: إذا كان الموضوع نظيفاً فلا بأس» (٢).

(و) كذا تكره الصّلاه فى (بيوت الغائط) وفاقاً للمشهور، بل الإجماع عليه و إن كُنّا لم نتحقّقه، وحينئذ يمكن الاستدلال عليه بنهى (٣) النبى صلّى الله عليه و آله عن الصّلاه (٤) فى سبعة مواطن: «ظهر بيت اللهو المقبره و المزبله و المجزره و الحميّام و عطن الإبل و مجمه الطّريق»، مؤيداً بقوله عليه السّلام فى خبر عبيد بن زراره: «الأرض كلّها مسجد إلّا بئر غائط أو مقبره»، (٥) ضروره عدم صلاحيه ما عرفت لإثبات الحرمة، ويمكن إرادتهما الكراهه من ذلك.

(و) كذا تكره فى (مبارك الإبل)، والمشهور فى التعبير: المعاطن كالتّصوص، (٦) كما فى المروى عن دعائم الإسلام عن النبى صلّى الله عليه و آله: «إنّه نهى عن الصّلاه فى أعطان الإبل؛ لأنّها خلقت من الشياطين». (٧)

وكيف كان، فلا ريب فى الكراهه كما لا يخفى على من لاحظ نصوص المقام، وما فى بعضها (٨) من نفي الصّلاحيه، و آخر (٩) من لفظ الكراهه، وثالث (١٠) من اعتبار الرشّ و الكنس، ونظمه فى سلك المعلوم كراهته، وإجماع الأصحاب وغير ذلك. (١١)

(و) كذا تكره فى (مساكن النمل) إجماعاً، ونصوصاً، منها المرسلان السّابقان، (١٢) إذ هى المراد من القرى فيهما، وفى خبر عبد الله بن عطا عن الباقر عليه السّلام: «هذا وادى النمل لا يصلّى فيه». (١٣)

ص: ٦١٠

- ١- (١). الكافى، باب الصلاه فى الكعبه، ج ٣، ص ٣٩٠، ح ١٢؛ و المحاسن، كتاب الأشكال و القرائن، ص ١٣، ح ٣٩.
- ٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاه باب ١٧، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٨٦.
- ٣- (٣). كنز العمّال، ج ٤، ص ٧٤، الرقم ١٤٨٣.
- ٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٤٠.
- ٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ٢٥ فضل المساجد، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٤٨.
- ٦- (٦). يأتى بعضها من خلال البحث؛ وراجع وسائل الشيعه، باب ١٧ من أبواب مكان المصلّى.
- ٧- (٧). الخبر لم يذكر فى الدعائم، ورد فى عوالى اللآلى ضمن المقدّمه، ج ١، ص ٣٦، ح ٢٣.
- ٨- (٨). تقدّم فى خبر على بن جعفر الذى نقلناه فى الهامش سابقاً فراجع.
- ٩- (٩). كما فى خبر المعلّى بن خنيس المتقدّم سابقاً.
- ١٠- (١٠). كخبر الحلبي فى الكافى، ج ٣، ص ٣٨٨، ح ٥.
- ١١- (١١). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٤٣.
- ١٢- (١٢). راجع الكافى، ج ٣، ص ٣٩٠، ح ١٢؛ و المحاسن، ص ١٣، ح ٣٩.
- ١٣- (١٣). المحاسن، كتاب السفر، ص ٣٥٢، ح ٤١.

(و) كذا تكرهه في (مجرى المياه) للمرسلين، وخبر المناهى، (1) وقول أبي الحسن عليه السلام: «لا تصلّ في بطن واد جماعه». (2)

(و) كذا تكرهه الصّلاه في (أرض السّبخه) بفتح الباء واحده السبخ، وهو ما يعلوها كالمح. فالمشهور بين الأصحاب ذلك، بل الإجماع عليه، للنّهى عنه في المرسلين السابقين المحمول عليها.

وفي خبر معمر بن خلّاد عن أبي الحسن عليه السلام: «لا تسجد في السبخه». (3)

و أمّا احتمال الحرمة وإن حصل الواجب من التمكن فيها فلا ريب في بطلانه، للتّصوص (4) المزبوره المعترضه بالإجماع، وإطلاق الأدلّه، وخصوص موثّق سماعه: «سألته عن الصّلاه في السّبخ؟ فقال: لا بأس». (5)

كراهه الصّلاه في أرض الثلج وبين المقابر

٥٨١/٨

(و) كذا تكرهه الصّلاه في أرض (الثلج) للمرسلين السابقين، (6) وموثّق عمّار، وصحيح هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام: «عن الرّجل يصلّى على الثلج، قال: لا، فإن لم يقدر على الأرض بسط ثوبه وصلّى عليه»، (7) بل لعلّه المراد من النّهى عن السّجود في خبرى معمر بن خلّاد وداوود الصّرمى (8) عن أبي الحسن عليه السلام، لظهور إرادته الكراهه منه فيهما بقرائن متعدّده.

(و) كذا تكرهه الصّلاه (بين المقابر) على المشهور بين الأصحاب، بل الإجماع عليه، جمعاً بين ما يقتضى الجواز من الأصل و الإطلاقات— وخصوص صحيح عليّ بن جعفر سأل أخاه موسى عليه السلام: «عن الصّلاه بين القبور هل تصلح؟ فقال: (9) لا بأس» (10) — وبين النّهى (11) في

ص: ٦١١

١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٩، ح ٤٩٦٨ الخبر المعروف بمناهى النّبى صلّى الله عليه وآله.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٧، ح ٩.

٣- (٣). المصدر، ج ٢، ص ٣١٠، ح ١١٣.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٤٦.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٨٠.

٦- (٦). كما في الخبر المعروف بمناهى النّبى صلّى الله عليه وآله المتقدّم.

٧- (٧). تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٨١.

٨- (٨). راجع المصادر السابقه من هذه الصفحه.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٥٢.

١٠- (١٠). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب المواضع التي تجوز الصّلاه فيها، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٧٣٦.

١١- (١١). قد تقدّم سابقاً فراجع.

المرسلين السابقين وخبر المناهى: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يصلى الرجل فى المقابر و الطرق و الأرحيه (١) والأوديه ومرابط الإبلى على ظهر الكعبه»، (٢) ومن المعلوم رجحان أدله الجواز سنداً واعتضاداً ودلالةً، فيتعين حمل المناهى حينئذ على الكراهه التى هى بعد التسامح فيها أولى من الطرح.

وعلى كل حال، فالكراهه ثابتة فى مصداق البينه: (إلا أن يكون حائل ولو عنزه) (٣) ولم نقف على نص فى المقام فى الحائل.

(أو) يكون بينه وبينها عشره أذرع) بلاخلاف أجده فيه، بل الإجماع عليه.

قلت: لا ينبغي التوقف فيه بعد ذلك لموثق عمّار: سأل الصادق عليه السلام: «... عن الرجل يصلى بين القبور» (٤)، (٥) الذى لا ريب فى ظهوره، بل صراحته باعتبار العشر من الجهات الأربع حيث تكون البينه مربّعه، بحيث لو نقص شىء منها فى إحداها لم ترتفع فى الجميع لافى خصوص الناقصه. (٦)

٥٩٨/٨

فى حكم محاذاه المصلى لقبر المعصوم

هذا كله فى قبور غير الأئمه عليهم السلام بل لعلها لا تدرج لمكان مزيد مزيتها فى إطلاق القبور نصاً وفتوى، فيبقى حينئذ حكمها مقصوراً على الأصل وما تقتضيه الأدله بالخصوص، وتفصيل البحث فيها حينئذ أن الذى يظهر من الأصل وإطلاق الأدله عدم البطلان بالتقدم عليها، على أنه لم نجد فى الأدله ما يقتضيه سوى النهى فى صحيح الحميرى: قال: «كتبت إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمه عليهم السلام، هل يجوز أن يسجله على القبر أم لا؟ فأجاب... أما السجود على القبر، فلا يجوز فى نافله ولا فريضه ولا زياره، بل يضع خده الأيمن على القبر، وأما الصلاه فإنها خلفه يجعله الإمام، ولا يجوز أن يصلى بين يديه لأن

ص: ٦١٢

١- (١). الرّحى: الطاحون، وهى الرّحى الدائره التى تطحن الحَبّ (راجع غريب الحديث فى بحار الأنوار، ج ٢، ص ٩٤، «رحا»).

٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٩٤، ح ٤٩٦٨ خبر مناهى النبى صلى الله عليه وآله.

٣- (٣). العنزّه: مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً (النهايه فى غريب الحديث، ج ٣، ص ٣٠٨ «عنز»).

٤- (٤). راجع بحار الأنوار، باب ٢٧ من كتاب الصلاه، ج ٨٣، ص ٣١٤.

٥- (٥). قال: لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبور إذا صلى عشره أذرع من بين يديه وعشره أذرع عن يمينه عشره أذرع عن شماله ثم يصلى إن شاء.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٦٢.

الإمام لا يتقدم، ويصلى عن يمينه وشماله». (١) المعتضد بما سمعته في خبر هشام بن سالم، (٢) بل وبالأمر بالصلاة خلفه أو عند الرأس في غيره من النصوص (٣) لكن التعويل عليه في قطع ما عرفت - بعد ظهور إعراض الأساطين عنه - ممتدلاً - يلائم أصول المذهب.

و أما المحاذاه فهي أولى بالصحة من التقدم، خصوصاً بعد صحيح الحميري الأمر فيه بالصلاة عن اليمين و الشمال.

واعتماد الصيحيح بإطلاق قول الصادق (٤) عليه السلام: «صل عند رأس الحسين عليه السلام» (٥) وفي خبر الثمالي: «ثم تدور من خلفه إلى عند الرأس، وصل عنده ركعتين - إلى أن قال -: وإن شئت صليت خلفه، وعند رأسه أفضل»، (٦) إلى غير ذلك من النصوص التي أفتى بمضمونها جماعه من الأصحاب في آداب الزيارة، فرفع إليه عن إطلاقها الذي يمكن دعوى أن أظهر أفراده المحاذاه، لمكاتبه الحميري (٧) الضعيفه، كما ترى.

أما الصلاة خلفها فقد يظهر من المفيد وغيره المنع، كما أن الذي يظهر من غيره من القائلين بالكراهه الكراهه فيها، وربما أشكل على الجميع بالصيحيح المزبور، ودفع بآئه ضعيف شاذ مضطرب اللفظ، ولعل الضعف، وقد يجاب بأن الظاهر من الشيخ في الفهرست (٨) أن الخبر صحيح، فطرحة حينئذ مخالف لأصول المذهب وطريقته، فالقول حينئذ بعدم الكراهه في الجميع هو المتوجه، ولا ريب أن الأحوط الصلاة في جهة الرأس من غير محاذاه. (٩)

كراهه الصلاة في بيوت النيران و الخمر و جواد الطرق

٦٠٥/٨

(و) كذا تكره الصلاة في (بيوت النيران) على المشهور بين الأصحاب بل الإجماع عليه،

ص: ٦١٣

١- (١). راجع الاحتجاج، توقعات الناحية المقدسه، ص ٤٩٠؛ و تهذيب الأحكام، باب ١١، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ١٠٦.

٢- (٢). راجع وسائل الشيعة، الباب ١٥ من أبواب مكان المصلي.

٣- (٣). المصدر، الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلي و الباب ٦٩ من كتاب المزار.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٦٤.

٥- (٥). كامل الزيارات، باب ٧٩ زيارات الحسين عليه السلام، ص ٢٤٠، ح ١٨.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧). قد تقدمت سابقاً فراجع.

٨- (٨). الفهرست، باب محمد، ص ١٣٦ الرقم ٥٩٢.

٩- (٩). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٦٦.

ولكن الظاهر إرادته المعابد منها، وفي المدارك: «أنَّ الأصحَّ اختصاص الكراهه بموضع عباده النيران، لأنها ليست مواضع رحمه، فلا تصلح لعباده الله»، (١) قلت: ولعله يمكن تنزيل المطلق من عبارات الأصحاب عليه، فحينئذ يتَّجه الحكم بالكراهه للإجماع المزبور المعتضد بالمحكى من علل محمد بن علي بن إبراهيم: من أنَّ العلة في كراهه الصَّلاه في بيت فيه صلبان «أنَّها شركاء يعبدون من دون الله، فينزّه الله تعالى أن يعبد في بيت يعبد فيه من دون الله» (٢) على أنه يمكن القول بالتعميم بعد التَّسامح بأنَّ الصَّلاه في غير المعابد من بيوت النيران كالمطابخ ونحوها أقرب إلى معنى التشبّه بهم من الصَّلاه في نفس المعابد، فمع فرض كراهه التشبّه بهم يتَّجه الحكم بتعميم الكراهه. (٣)!

(و) كذا في (بيت الخمر) إذا لم تتعدَّ إليه نجاستها) أي إلى ما يشترط طهارته فيها على المشهور، لكن الموجود في موقِّع عمّار عن الصادق عليه السَّلام: «لا يصلّى في بيت فيه خمر أو مسكر؛ لأنَّ الملائكة لا تدخله»، (٤) فكان الأولى التعبير به.

(و) كذا تكره الصَّلاه في (جواد الطَّريق) على المشهور بين الأصحاب، بل الإجماع عليه لقول الصادق عليه السَّلام في صحيح معاوية: «لا بأس أن يصلّى بين الطَّواهر وهي الجواد جواد الطَّرق، ويكره أن يصلّى في الجواد». (٥)

وصحيح الحلبي أو حسنه: «لا بأس أن تصلّى في الطَّواهر التي بين الجواد، فأما الجواد فلا تصلّى فيها». (٦)

قلت: والمراد بالطَّواهر - التي نفى البأس عن الصَّلاه فيها في الصَّحيح - الأراضي المرتفعة عن الطَّريق حسّاً أو جهةً، التي لا تندرج تحت اسم الطَّريق وإن كانت بينه، فلا - ريب في إرادته الكراهه من التَّهْيء المزبور بعد الأصل وإطلاقات (٧) الصَّلاه وعموم مسجديه الأرض و الإجماعات المحكيه.

ص: ٦١٤

١- (١). مدارك الأحكام، الصَّلاه، مكان المصلّى، ج ٣، ص ٢٣٢.

٢- (٢). بحار الأنوار، باب ٢٧ من كتاب الصَّلاه، ج ٨٣، ص ٣٢٨، ح ٢٩.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٦٧.

٤- (٤). تهذيب الأحكام، الطَّهارة، باب ١٢، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠٤.

٥- (٥). الكافي، ج ٣، ص ٣٨٩، ح ١٠.

٦- (٦). المصدر، ص ٣٨٨، ح ٥.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٧٣.

(و) كذا تكره الصّلاه في (بيوت المجوس) على المشهور بين الأصحاب (ولا بأس) ولا كراهه (بالبیع و الكنائس) عند المشهور بين الأصحاب لما سأل عبدالله بن سنان الصادق عليه السّلام في الصحيح: «عن الصّلاه في البيع و الكنائس وبيوت المجوس، فقال: رشّ وصلّ» (١).

في تتمه مكروهات مكان المصلّى

٦٢٧/٨

(و) كذا (يكره أن يكون) في حال صلاته (بين يديه نار مضرمه) أي مشعله (على الأظهر) الأشهر، لكنّ الذي ظفرنا به في النصوص الثّمار بلا- قيد، ففي صحيح علي بن جعفر عليه السّلام عن أبي الحسن عليه السّلام: «سألته عن الرّجل، هل يصلح له أن يصلّى و السّراج موضوع بين يديه في قبله؟ قال: لا يصلح له أن يستقبل النار» (٢).

اللّهمّ إلّا- أن يدعى كون الثّمار حقيقه أو ظاهره في المضرمه، (٣) لكنّ العرف شاهد عدل على خلافه، أو يدعى أنّه هو المشابه لعباده أهل الضّلال، إذ الظّاهر أنّ المجوس كانوا يعبدون الثّار المضرمه، لكن وفيه بعد التّسليم أنّه لا مانع من كون ذلك داعياً لكراهه استقبال مطلق الثّار لإطلاق النّصوص.

و كيف كان، فلإجماع المعتضد بالشّهره العظيمه، وبإطلاقات العمومات، ووجب صرف النّهي المزبور إلى إرادته الكراهه.

(أو) بين يديه (تصاویر) وفي بعض العبارات «صور و تماثيل»، ولكنّ المراد واحد، وفي كشف اللّثام: «المعروف عند أهل اللّغه ترادف التّماثيل و التّصاویر و الصّوره بمعنى التّصاویر». (٤) قلت: فعللّ العطف للتّفسير و البيان كما عن المطرزی (٥) التّصريح به، إلّا أنّه ادعى اختصاص التّماثيل بذی الرّوح بخلاف الصّوره، قال: «التّمثال ما تصنعه و تصوّره شبيهاً لخلق الله من ذی الرّوح». (٦)

ص: ٦١٥

- ١- (١). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١١، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٨٣.
- ٢- (٢). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٧٦٤.
- ٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٨٠.
- ٤- (٤). كشف اللّثام، الصّلاه، في المكان، ج ١، ص ١٩٩.
- ٥- (٥). راجع المغرّب، ج ٢، ص ٢٥٧ و ٢٥٨.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٨١.

وقال: «قوله عليه السلام: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه تماثيل أو تصاوير؛ كأنه شك من الراوى...» وإن كان لا يخلو بعض كلامه من النظر.

وكيف كان، فلا ريب في كراهه استقبال الصورة، حملاً للنهي في صحيح علي بن جعفر السابق (١) وصحيح ابن مسلم: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلى و التماثيل قدامى وأنا أنظر إليها؟ قال: لا - وعن نسخه: لا بأس - اطرح عليها ثوباً، ولا بأس بها إذا كانت عن يمينك أو شمالك أو خلفك أو تحت رجلك أو فوق رأسك، وإن كان في القبلة فألق عليها ثوباً وصل» (٢) وغيرهما عليهما للإجماع.

ثم إن ظاهر النصوص و الفتاوى ومعاهد الإجماعات عدم الفرق بين المجتبه من التماثيل وغيرها خلافاً للمحكى عن سائر (٣) فخصها بالأول؛ للأصل، (٤) واحتمال اختصاص النصوص بها؛ لأنها المشابهة للأصنام، وورود المرفوع المنفى عنه البأس بلفظ الصورة، وللتعبير بالقطع و الكسر في خبرى على بن جعفر، وهما يناسبان التجسيم ظاهراً، لكن الجميع كما ترى، إذ الأصل مقطوع بظاهر ما عرفت، كاندفاع احتمال الاختصاص به أيضاً، ولعله للمشابهة المزبوره عم الحكم، والمرفوع قد عرفت إرادته بيان الجواز منه لامن حيث عدم التجسيم، ولفظ القطع و الكسر ونحوهما من الألفاظ باعتبار المحكى من ذى الصورة، على أن مثله لا يرفع به اليد عن مقتضى الأدله السابقه، فلا ريب في ضعف القول بالاختصاص.

هذا كله في الصورة المستقبله، أمّا إذا كانت في باقى الجهات الخمس، فقد قال أبو جعفر عليه السلام في صحيح ابن مسلم المروى عن المحاسن: «الابأس بالتماثيل أن تكون عن يمينك (٥) وعن شمالك وخلفك وتحت رجلك، فإن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً إذا صليت» (٦) ولعله لذا قصر المشهور الكراهه على ما بين اليدين.

أمّا البيوت؛ فقد يقوى في النظر ثبوت الكراهه بمجرد كون الصورة فيها؛ للإطلاقات

ص: ٦١٦

١- (١). راجع الروايه المذكوره في كتاب من لا يحضره الفقيه المتقدمه في الصفحه السابقه.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١١، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٩٩.

٣- (٣). المراسم، الصلاة، أحكام المكان، ص ٦٦.

٤- (٤). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٨٢.

٥- (٥). المصدر، ص ٣٨٣.

٦- (٦). المحاسن، كتاب المرافق، ص ٦٢٠، ح ٥٨.

المزبوره التي لا يقبل بعضها التقييد بالتفصيل السابق، كنصوص عدم دخول الملائكة. نعم، لاريب في زوالها بالحائل الساتر، كما يفهم من الأمر بالتغطيه.

وفي خبر علي بن جعفر المروى عن قرب الإسناد سأل أخاه عليه السلام (1): «هل يصلح له أن يصلى في بيت على بابه ستر خارجه فيها التماثيل ودونه مما يلي البيت ستر آخر ليس فيه تماثيل، هل يصلح له أن يرخى الستر الذى ليس فيه التماثيل حتى يحول بينه وبين الستر الذى فيه تماثيل أو يسد (2) الباب دونه ويصلى؟ قال: نعم، لا بأس». (3)

في مواضع اخرى يكره فيها الصلاه

٦٤٩/٨

(و) قد تقدم في بحث القبله الدليل على أنه (كما تكره الفريضة في جوف الكعبه) كذلك (تكره على سطحها).

(و) كذا (تكره في مرابط الخيل و البغال و الحمير) على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً، وبه يحمل النهى في مضمري سماعه عليها: قال في أحدهما: «لا تصل في مرابط الخيل و البغال و الحمير» (4) وقال ثانيهما: «سألته عن الصلاه في أعطان الإبل وفي مرابض البقر و الغنم، فقال: إن نضحته بالماء و قد كان يابساً فلا بأس بالصلاه فيها، فأما مرابض الخيل و البغال فلا». (5)

(و) قد ظهر من الخبر السابق أنه (لا- بأس بمرابض الغنم)، والمراد على الظاهر من النص و الفتوى عدم الكراهه من نفى البأس، بل لعله مقتضى الأمر صحيح الحلبي، قال: «سألت الصادق عليه السلام عن الصلاه في مرابض الغنم، فقال (6): صل فيها ولا تصل في أعطان الإبل إلا أن تخاف...» (7) إلى آخره.

(و) أما كراهه الصلاه (في بيت فيه مجوسى) المصرح بها في جملة من عبارات

ص: ٦١٧

١- (١). وسائل الشيعة، باب ٤٥ من أبواب مكان المصلى، ج ٤، ص ٤٤٠، ح ١٦؛ وفيه «عن أبيه».

٢- (٢). في نسخه اخرى: «يجيف».

٣- (٣). قرب الإسناد، ص ٨٧.

٤- (٤). الكافي، باب الصلاه في الكعبه، ج ٣، ص ٣٨٨، ح ٣.

٥- (٥). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١١، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٧٥.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤٠٠.

٧- (٧). الكافي، باب الصلاه في الكعبه، ج ٣، ص ٣٨٨، ح ٥.

الأصحاب، سواء كان بيته أو غيره (وأنه لا بأس باليهودي و النّصراني) فقد عرفت دليلها، والبحث فيه سابقاً عند البحث عنها في بيوت المجوس.

(ويكره) أيضاً أن يصلّي (بين يديه مصحف مفتوح) على المشهور، لخبر عمّار، سأل الصادق عليه السّلام: «عن الرّجل يصلّي وبين يديه مصحف مفتوح في قبلته؟ فقال: لا...» (١) المحمول على الكراهه، للشّهرة العظيمة. وللروى عن عليّ بن جعفر، سأل أخاه عليه السّلام: «عن الرّجل هل يصلح له أن ينظر في نقش خاتمه (٢) كأنه يريد قراءته، أو في المصحف، أو في كتاب في قبلته؟ فقال: ذلك نقص (٣) في الصّلاه، وليس يقطعها». (٤)

(أو حائط ينزّ من بالوعه يبال فيها) كما عن جماعه التّصريح به لمرسل البنظي عن أبي عبد الله عليه السّلام: «عن المسجد ينزّ حائط قبلته من بالوعه يبال فيها، فقال: إن كان نزّه من البالوعه فلا تصلّ فيه، وإن كان نزّه من غير ذلك فلا بأس» (٥) بعد إلغاء خصوص المسجد فيه. وإرادته ما كان في قبله المصلّي من الحائط فيه وجعل اللّام للعهد في البالوعه.

واللهي عثرت عليه من النّصوص ممّا له مدخلية في المقام مضافاً إلى الخبر المزبور قول أبي الحسن الأوّل عليه السّلام في خبر محمّد بن أبي حمزه: «إذا ظهر النّز من خلف الكنيف و هو في القبلة يستره بشيء...» (٦) وخبر الفضيل و المحكي عن البحار وهي كما ترى ليس فيها إلّا الأمر بالسّتر، اللهم إلّا أن يراد منه حصول الكراهه مع عدم امتثاله. (٧)

(وقيل: تكره) الصّلاه (إلى باب مفتوح)، لكن قد اعترف جماعه بعدم الدّليل عليه، حتّى أنّ المصنّف (٨) لمّا نسبه إلى الحلبي، قال: «و هو أحد الأعيان فلا بأس باتّباعه».

(و) كذا قيل (إلى إنسان مواجه) لخبر علي بن جعفر عليه السّلام أنّه سأل أخاه عليه السّلام: «عن الرّجل يكون في صلاته، هل يصلح له أن تكون امرأته مقبله بوجهها عليه في القبلة قاعده

ص: ٦١٨

١- (١). المصدر، ص ٣٩٠، ح ١٥.

٢- (٢). في نسخه اخرى، «خاتمه و هو في الصلاه».

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤٠٢.

٤- (٤). قرب الإسناد، ص ٨٩.

٥- (٥). الكافي، باب الصلاه في الكعبه، ج ٣، ص ٣٨٨، ح ٤.

٦- (٦). كتاب من لا يحضره الفقيه، باب القبلة، ج ١، ص ٢٧٧، ح ٨٤٩.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤٠٣.

٨- (٨). المعتمر، الصلاه، مكان المصلّي، ج ٢، ص ١١٦.

أو قائمه؟... يدرأها عنه، فإن لم يفعل لم يقطع ذلك صلاته». (١)

وقال الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير: «لا يقطع الصلاه شيء: لا كلب ولا حمار ولا امرأه ولكن استتروا بشيء، وإن كان بين يديك قدر ذراع رافع من الأرض فقد استترت، والفضل في هذا أن تستتر بشيء، وتضع بين يديك ما تتقى به من الماز، (٢) فإن لم تفعل فليس به بأس؛ لأن الذي يصلّي له المصلّي أقرب إليه ممّن يمرّ بين يديه، ولكن ذلك أدب الصلاه وتوقيرها». (٣)

وفي خبر ابن أبي عمير عن كتاب التوحيد: «رأى سفیان الثوري أبا الحسن موسى بن جعفر - وهو غلام - يصلّي والناس يمرّون بين يديه، فقال له: إن الناس يمرّون بين يديك وهم في الطواف! فقال له: الذي أصلّي له أقرب من هؤلاء». (٤) ومن أراد تمام البحث فليرجع إلى المطولات؛ لأن الأمر في غيرها أهم، والعمر أقصر والله المؤيد والمسدد.

المقدمه السابعه: فيما يسجد عليه

اشاره

٦٨١/٨

(لا يجوز السجود) اختياراً (على ما ليس بأرض) ولا ثابتاً فيها (كالجلود و الصوف و الشعير و الوبر) والزيش ونحوها إجماعاً محصياً لاً ومنتقواً مستفيضاً، بل متواتراً كالنصوص، (٥) بل يمكن دعوى ضروره المذهب عليه.

بل (ولا على ما هو) متكوّن (من الأرض) إلا أنه خرج عن مسماها عرفاً، كما (إذا كان معدناً كالملح و العقيق و الذهب و الفضة و القير، إلا عند الضروره) لما عرفت من استفاضه النصوص (٦) ومعاهد الإجماعات بعدم جواز السجود إلا على الأرض أو ما أنبتت إلا ما أكل أو لبس.

و منه حينئذ يعلم سقوط ثمره البحث في تحقيق معنى المعدن، ضروره أنها متعبه بلا ثمره، إذ ليس في شيء من الأدله المعتدّ بها تعليق الحكم على المعدن، بل ليس عدم السجود عليه إلا لأنه ليس بأرض، وإلا فلو فرض منه ما كان يصدق عليه اسمها، فلا

ص: ٦١٩

١- (١). قرب الإسناد، ص ٩٤.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤١١.

٣- (٣). الكافي، باب ما يستتر به المصلّي، ج ٣، ص ٢٩٧ ذيل ح ٣.

٤- (٤). التوحيد، باب نفى المكان و الزمان، ص ١٧٩، ح ١٤.

٥- (٥). راجع وسائل الشيعه، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه.

٦- (٦). المصدر.

ينبغي التوقف في جواز السجود عليه، لتناول الأدلة له بلا معارض. (١)

وقد مرّ في باب التيمّم ماله نفع في المقام، إذ المقام من واد واحد بعد أن كان المختار عندنا جواز التيمّم اختياراً بمسمى الأرض كالسجود، ولا يختص بالتراب. ونزيد هنا أيضاً، فنقول: قال في المدارك: «قطع الأصحاب بجواز السجود على الخرف»، (٢) وعن الرّوض: «لا نعلم في ذلك مخالفاً» (٣) وعن مجمع البرهان: «معلوم جواز السجود على الأرض وإن شويت، لعدم الخروج عن الأرضية بصدق الاسم و الأصل». (٤) وكيف كان، فقد يدلّ عليه الأصل.

وما دلّ (٥) على التيمّم بالحجر الذي منه المشوى، بل غير المشوى منه، أشدّ تماسكاً من الخرف، فهو أولى منه بالجواز المستند إلى صدق اسم الأرض فيهما، مضافاً إلى معلوميه صدق الأرض على المحترقه منها التي هي كالخرف أو أشدّ، وإلى ما قيل من صحيح الحسن بن محبوب: سأل أبا الحسن (٦) عليه السّلام: «عن الجصّ يو قد عليه بالعدرة وعظام الموتى، ثمّ يجصّص به المسجد، أيسجد عليه؟ فكتب عليه السّلام إليه بخطّه: أنّ الماء و التّار قد طهّراه» (٧) باعتبار ظهوره في جواز السجود على الجصّ الذي هو بمعنى الخرف.

ولكن لا ريب في أنّ الأحوط الاجتناب في الجميع، خصوصاً في الثّوره، لخبر عمرو بن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «لا يسجد على القفر، (٨) ولا على القير، ولا على الصّاروج». (٩)

٦٩٢/٨

عدم جواز السجود على المأكول

(و) كذا (لا) يجوز السجود (على ما ينبت من الأرض إذا كان مأكولاً) بالعاده (كالخبز و الفواكه) بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل يمكن دعوى ضروريته عند المتشرّعه الإماميه فضلاً عن علمائهم و المفهوم من المأكول المستثنى من الثّبات ما من

ص: ٦٢٠

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤١٢.
- ٢- (٢). مدارك الأحكام، الصّلاه، ما يسجد عليه، ج ٣، ص ٢٤٤.
- ٣- (٣). روض الجنان، الصّلاه، في المكان، ص ٢٢٢.
- ٤- (٤). مجمع الفائده و البرهان، الصّلاه، في المكان، ج ٢، ص ١٢٧.
- ٥- (٥). راجع وسائل الشّيعه، الباب ٧ من أبواب مكان التيمّم.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤١٣.
- ٧- (٧). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٨٣٣.
- ٨- (٨). القفر، كأنه ردّى القير المستعمل مراراً، ورائحته كرائحه القير (مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٦٣ «قفر»).

٩- (٩). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٥، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٨٤.

شأنه أن يؤكل و إن احتاج إلى علاج من طبخ أو شىء أو غيرهما، خصوصاً مع ملاحظه التعليل فى صحيح هشام ب- «أن أبناء (١) الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون، والساجد فى سجوده فى عباده الله عزوجل، فلا ينبغي أن يضع جبهته على معبود أبناء الدنيا الذين اغتروا بغرورها»، (٢) وخبر ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: «لا بأس بالصلاه على البوريا (٣) والخصفه (٤) وكل نبات إلا الثمره». (٥)

عدم جواز السجود على الملبوس

٦٩٨/٨

وكان المصنف اكتفى عن اشتراط عدم الملبوسيه فى النبات التى هى كالمأكوليه فى الاشتراط نصاً وفتوى بقوله: (و فى القطن و الكتان روايتان أشهرهما المنع) لعدم ملبوسيه غيرهما من النبات عاده، فلا إشكال حينئذ فى جواز السجود عليه، لوجود المقتضى وارتفاع المانع، وعتياد اتخاذ النعل فى ذلك الزمن من النخل لا يصيره بذلك ملبوساً عادةً.

ولذا سجد النبى صلى الله عليه و آله و الأئمه عليهم السلام و الصيحابه و التابعون و تابعو التابعين على الخمره من الخوص، كما (٦) أنه لو اتخذ منه فى هذا الزمان ثوباً جاز السجود عليه حتى لو اعتيد، بناءً على ما سمعته فى المأكول، مضافاً إلى خصوص خبر أبى العباس عن الصادق عليه السلام: «لا يسجد إلا على الأرض أو ما أنبتت الأرض إلا القطن و الكتان». (٧)

عدم جواز السجود على الوحل

٧٠٦/٨

(و) كذا (لا يجوز السجود على الوحل) الذى لا تتمكن منه الجبهه التمكن الواجب اختياراً، بلا خلاف أجده، أمّا ما لم يكن كذلك من الوحل فلا إشكال السجود عليه؛ لأنه من الأرض، وما فيه من الأجزاء المائيه مع أنها لا تمنع من مباشره الجبهه الأجزاء الأرضيه منه قد

ص: ٦٢١

- ١- (١). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤١٨.
- ٢- (٢). علل الشرائع، باب ٤٢، ج ٢، ص ٣٤١، ح ١.
- ٣- (٣). الباريه: الحصر المعمول من القصب (النهايه فى غريب الحديث، ج ١، ص ١٦٢ «بور»).
- ٤- (٤). الخصفه: الجله التى يكثر فيها التمر، منسوج من الخوص (النهايه فى غريب الحديث، ج ٢، ص ٣٧، «خصف»).
- ٥- (٥). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٦١، ح ٨٠٤.
- ٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤٢١.
- ٧- (٧). الكافى، ج ٣، ص ٣٣٠، ح ١.

استهلكت فيه، وموثق عمار: «سألته عن حدّ الطين الذي لا يسجد عليه ما هو؟ قال: إذا غرقت الجبهه ولم تثبت على الأرض». (١)

(فيان اضطرّ أو مأمراً) للسجود، لخبر أبي بصير، قال: «قال الصّيادق عليه السّلام: من كان في مكان لا يقدر على الأرض فليؤمّ إيماءً» (٢) لكن قد يقال: لا بدّ من الانحناء (٣) إلى أن تصل الجبهه إلى الوحل، لعدم سقوط الميسور بالمعسور.

وكأنّه اجتهاد في مقابله النص الذي قد عرفت حجّيته عندنا، على أنّه معتضد بمعلومية عدم تكليف الشارع له بالتلطّيح المزبور، فالوجه عدم وجوب إصاق الجبهه به إذا لم يتمكّن من الاعتماد عليه، بل الظاهر عدم وجوب الجلوس عليه للخبر المزبور، ولعلّ مجرّد الوحليه كاف في عدم الوجوب لما فيه من التلطّيح، وقد يؤيده المرسل: «إنّ النّبي صلّى الله عليه وآله صلّى في يوم مطر (٤) ووحل في المحمل». (٥)

٧١٢/٨

جواز السجود على القرطاس

(ويجوز السجود على القرطاس) بلا خلاف أجده في الجملة، وقال صفوان الجمال في الصّحيح: «رأيت أبا عبد الله عليه السّلام في المحمل يسجد على القرطاس، وأكثر ذلك يومي إيماءً». (٦) والنصوص و الفتاوى مطلقه لا تقييد في شيء منها بالمتخذ من الثّبات، ولا بما إذا كان من جنس ما يسجد عليه. (٧)

ودعوى أنّ النصّ والإجماع على انحصار الجواز في الأرض وما أنبتت يدفعها أنّه لا محيص عن تخصيص ذلك العام بنصوص القرطاس الصّحيحه.

(و) كيف كان، فلا - خلاف أجده في أنّه (يكراه) السجود عليه (إذا كان فيه كتابه) لصّحيح جميل بن درّاج: «كره أبو عبد الله عليه السّلام أن يسجد على قرطاس عليه كتابه» (٨) المجمع على إرادته المعنى المصطلح من الكراهه فيه.

ص: ٦٢٢

١- (١). الكافي، ج ٣، ص ٣٩٠، ح ١٣.

٢- (٢). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٤، ج ٣، ص ١٧٥، ح ١.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤٢٨.

٤- (٤). في الفقيه و التهذيب و الوسائل، «مطير». وما في المتن مطابق لما في كتاب الذكري.

٥- (٥). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٢٩٣.

٦- (٦). تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٥، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ١٠٧.

٧- (٧). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤٣٠.

٨- (٨). الكافي، باب ما يسجد عليه، ج ٣، ص ٣٣٢، ح ١٢.

وعلى كل حال، فقد ظهر لك انحصار ما يسجد عليه اختياراً في ثلاثه: الأرض و التّبات و القرطاس، وأفضلها الأرض بلاخلاف، لقول الصادق عليه السّلام في خبر هشام بن الحكم: «السّجود على الأرض أفضل؛ لأنّه أبلغ في التّواضع و الخضوع لله عزّوجلّ». (١)

وأفضل الأرض تربته سيد الشهداء عليه السّلام قطعاً وسيره، ولذا كان (٢) الصادق عليه السّلام لا يسجد إلاّ عليها تذليلاً لله واستكانةً. (٣)

(و) على كل حال، ف- (لا-) يجوز (أن يسجد على شيء من بدنه) أو غيره ممّا هو ليس أحدها إجماعاً ونصوصاً (٤) (ف) أمّا إذا اضطرّ ب- (أن منعه الحرّ) مثلاً (عن السّجود على الأرض) ولم يتمكّن عن تبريد شيء منها، ولا عنده غيرها من التّبات و القرطاس سقط عنه ذلك إجماعاً أو ضرورةً ونصوصاً، (٥) ولا يسقط أداء الصّلاه عنه بذلك كتعدّر غيره من الشّرائط عدا الطّهورين، بل يقتصر على ما تمكّن منه من باقى ما يعتبر فى السّجود حتّى وضع الجبهه وتمكّنها على شيء ممّا لا يصحّ السّجود عليه من ثوب أو يد أو غيرها، تحصيلاً للوضع الواجب الذى لم يكن وجوبه مشروطاً بحصول ما يصحّ السّجود عليه، وإنّما هو واجب آخر، إلاّ أنّه قد ذكر المصنّف وغيره أنّه (يسجد) حينئذ (على ثوبه، فإن لم يتمكّن فعلى كفّه) (٦) أى ظهره، كما فى الخبر، (٧) ليحصل الجمع بين المسجدين.

وعلى كل حال، فظاهرهم أنّه بدل اضطرارىّ يعتبر فى الصّحّه كالإختيارى، ولعلّه لصحيح القاسم بن الفضيل، قلت للرّضا: «جعلت فداك، الرّجل يسجد على كمّ قميصه من أذى الحرّ و البرد، قال: لا بأس به». (٨)

فى اعتبار خلوّ موضع الجبهه عن النّجاسه

٧٣٥/٨

(و) كيف كان ف- (الذى ذكرناه) من اعتبار أحد الثلاثه (إنّما يعتبر فى موضع الجبهه لا فى

ص: ٦٢٣

١- (١). كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٨٤٣.

٢- (٢). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤٣٧.

٣- (٣). راجع إرشاد القلوب، الباب ٣٢ من الجزء الأوّل، ص ١١٥؛ و مصباح المتهدّد، ص ٦٧٧.

٤- (٤). راجع وسائل الشيعه، باب ١ من أبواب ما يسجد عليه.

٥- (٥). يأتي التعرّض لبعض هذه النصوص فى أثناء البحث.

٦- (٦). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤٣٨.

٧- (٧). أى خبر أبى بصير؛ راجع رجال الكشّى، ح ٧٥٤ و ٨٣٢ من الجزء ٢، ص ٧٠٥ و ٧٤٢.

٨- (٨). تهذيب الأحكام، الصلاه، باب ١٥، ج ٢، ص ٣٠٦، ح ٩٧.

بقية المساجد) إجماعاً (١) ونصوصاً، (٢) بل ضروره من المذهب أو الدين (و) لكن (يراعى فيه) وفيها (أن يكون مملو كاً أو مأذوناً فيه) على حسب ماسمعه في مكان المصلّى الذى منه مواضع السجود.

(وأن يكون) موضع الجبهه (خالياً من النجاسه) وإن لم تكن متعديه (و) حيثئذ ف- (إذا كانت النجاسه في موضع (٣) محصور كالبيت وشبهه، وجهل موضع النجاسه لم يسجد على شىء منه) لما سمعته مفضلاً فى الإناءين من جريان الشبهه المحصوره مجرى النجس عند الشارع فى كل ما اشترط فيه الطهاره، وعدم جريان الاستصحاب، وقاعده الطهاره فيها.

(و) نعم لا ريب فى أنه (يجوز السجود فى المواضع المتسعه) وغيرها مما هو ليس بمحصور (دفعاً للمشقه) وللنصوص المستفيضه.

(٤)

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين

ويتلوه تلخيص المجلد التاسع حسب طبعه دار إحياء التراث العربى فى بيروت

وهى فى ثلاث وأربعين مجلداً، إن شاء الله تعالى

ص: ٦٢٤

١- (١). نقل الإجماع فى كتاب مدارك الأحكام، الصلاة، ما يسجد عليه، ج ٣، ص ٣٥١.

٢- (٢). منها خبر أبى حمزه حيث قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: لا بأس أن تسجد وبين كفيك وبين الأرض ثوبك» راجع تهذيب الأحكام، الصلاة، باب ١٥، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ١١٠.

٣- (٣). جواهر الكلام، ج ٨، ص ٤٤٤.

٤- (٤). كخبر عمّار عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «كل شىء نظيف حتى تعلم أنه قدر، فإذا علمت فقد قدر، وما لم تعلم فليس عليك»؛ تهذيب الأحكام، الطهاره، باب ١٢، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١١٩.

القرآن الكريم.

١. اختيار معرفه الرجال (رجال الكشي)، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (ت ٥٤٦٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢. إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، أبو منصور الحسن بن يوسف المطهر الحلبي (ت ٥٧٢٦هـ)، تحقيق: فارس الحسون، مؤسسه النشر الإسلامي - قم المقدسه، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٣. إرشاد القلوب، أبو محمد الحسن بن أبي الحسن الديلمي (ت ٥٧١١هـ)، بيروت: مؤسسه الأعلمی، الطبعة الرابعه، ١٣٩٨هـ.
٤. إشاره السبق إلى معرفه الحق، أبو الحسن علي بن الحسن بن أبي المجد الحلبي (القرن السادس الهجري)، تحقيق: إبراهيم البهادري، طبع مؤسسه النشر الإسلامي التابعه لجماعه المدرسين بقم المقدسه، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٥. الاحتجاج على أهل اللجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ت ٥٦٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم البهادري ومحمد هادي به، طهران: دار الأسوه، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٦. الاختصاص، المنسوب إلى أبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (ت ٥٤١٣هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسه النشر الإسلامي، الطبعة الرابعه، ١٤١٤هـ.
٧. الآداب الدينيه، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٤٨هـ).
٨. الإرشاد في معرفه حجج الله على العباد، أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (ت ٥٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٩. الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٥٤٦٠هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخراسان، طهران: دار الكتب الإسلاميه.
١٠. الاعتقادات للعلامة المجلسي، محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ).
١١. الإقبال بالأعمال الحسنه فيما يعمل مره في السنه، أبو القاسم علي بن موسى الحلبي الحسنی المعروف بابن طاووس (ت ٥٦٦٤هـ)، تحقيق: جواد القيومي، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٢. الألفيه و النفلية، محمد بن مكي العاملي المعروف بالشهيد الأول (ت ٥٧٨٦هـ)، تحقيق: مركز الإعلام الإسلامي - قم المقدسه، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٣. الأمان من أخطار الأسفار و الأزمان، أبو القاسم علي بن موسى بن طاووس الحلبي الحسني (ت ٥٦٦٤هـ)، تحقيق: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى.

١٤. الانتصار، علي بن الحسين الموسوي البغدادي المعروف بـ «الشريف المرتضى علم الهدى» (ت ٥٤٣٦هـ)، تحقيق: مؤسسه النشر الإسلامي التابعه لجماعه المدرسين بقم المقدسه، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٥. البيان، محمد بن جمال الدين مكي العاملي المعروف بالشهيد الأول (ت ٥٧٨٦هـ)، نشر مجمع الذخائر الإسلاميه - قم المقدسه، طبعه حجريه.

١٦. التبيان، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (ت ٥٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، النجف الأشرف: مكتبه الأمين.

١٧. الترغيب و التهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الشامي (ت ٥٦٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى محمد عماره، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الثالثه، ١٣٨٨هـ.

١٨. التوحيد، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٥٣٨١هـ)، تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني، قم: مؤسسه النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

١٩. التهذيب (تهذيب الأحكام في شرح المقنعه)، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، بيروت، دار التعارف، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٢٠. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت دار الفكر.

٢١. الحدائق الناضره في أحكام العتره الطاهره، يوسف بن أحمد البحراني (م ١١٨٦ ق)، تحقيق: محمد تقى الإيرواني، النجف الأشرف: دار الكتب الإسلامية، ١٣٧٧ ق.

٢٢. الخصال، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٥٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، بيروت: مؤسسه الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٣. الخلايف، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٥٤٦٠هـ)، تحقيق: علي الخراساني وجواد الشهرستاني، طبع مؤسسه النشر الإسلامي - قم المقدسه، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٤. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلبي (ت ٥٥٩٨هـ)، مؤسسه النشر الإسلامي - قم

المقدّسه، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢٥. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد عبدالقادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميّه، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٦. الشافي في الإمامه، أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي المعروف بالسيد المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق: عبدالزهراء الحسيني الخطيب، طهران: مؤسسه الإمام الصادق عليه السّلام، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّه، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٨هـ)، تحقيق: أحمد بن عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعه، ١٤١٠هـ.

٢٨. العين، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، قم: دار الهجره، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٩. الغيّه، أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: عباد الله الطهراني، وعليّ أحمد ناصح، قم: مؤسسه المعارف الإسلاميه، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

ص: ٦٢٦

٣٠. الفقيه كتاب من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسه النشر الإسلامى.
٣١. الفهرست، محمد بن الحسن الطوسى (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيومى، مؤسسه نشر الفقاهه-قم المقدسه، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٣٢. القاموس المحيط، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (٨١٧هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٣٣. الكافي، أبو جعفر ثقه الإسلام محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازى (٣٢٩هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلاميه، الطبعة الثانيه، ١٣٨٩هـ.
٣٤. اللمعه دمشقيه، محمد بن جمال الدين مكى العاملى المعروف بالشهيد الأول (٧٨٦هـ)، تحقيق: علي الكوراني، نشر دارالفكر-قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٣٥. اللوامع فى الفقه، (فى كتاب الطهاره فقط، و هو فى مجلدين). للمحقق المولى أحمد النراقى (١٢٠٩هـ)، مخطوطه.
٣٦. المبسوط فى فقه الإماميه، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسى (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد علي الكشفي، طهران: المكتبه المرتضويه، الطبعة الثالثه، ١٣٨٧هـ.
٣٧. المجازات النبويه، أبو الحسن الشريف الرضى محمد بن الحسين بن موسى الموسوى (٤٠٦هـ)، تحقيق: طه محمد الزينى، قم: مكتبه بصيرتى.
٣٨. المجموع، محيى الدين بن شرف النووى (٦٥٦هـ)، طبعة دارالفكر.
٣٩. المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقى (٢٨٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: المجمع العالمى لأهل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٤٠. المختصر النافع فى فقه الإماميه، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلّى (ت ٦٧٦هـ)، مؤسسه البعثه-طهران، الطبعة الثانيه، ١٤٠٢هـ.
٤١. المراسم العلويه فى الأحاديث النبويه، سلار بن عبد العزيز (ت ٤٤٨هـ)، تحقيق: محسن الحسينى الأمينى، نشر معاونيه المجمع العالمى لأهل البيت عليهم السلام-قم المقدسه، ١٤١٤هـ.
٤٢. المستدرک على الصحيحين، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابورى (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٤٣. المصاييح فى الفقه، للعلامة الطباطبائى (نسخه مخطوطه).

٤٤.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد المقرئ الفيومي (ت ٥٧٧٠هـ)، قم: دارالهجرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٥.المصباح في الأدعية و الصلوات و الزيارات، تقى الدين إبراهيم بن علي بن الحسن العاملى الكفعمي (ت ٥٩٠٠هـ)، تصحيح: الشيخ حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٦.المعتبر في شرح المختصر، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي (ت ٥٦٧٦هـ)، تحقيق وتصحيح: عدّه من الأفاضل، مدرسه الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام-قم المقدّسه، ١٣٦٤ ش.

٤٧.المعزّب في ترتيب المعزّب، ناصر بن عبدالسيد المطرزي، دار الكتاب العربى-بيروت.

٤٨.المقنع في الإمامه، عبدالله بن عبدالله السدّ آبادى (ق ٥٥هـ)، تحقيق: شاكر شبع، قم: مؤسسه النشرالإسلامى، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٩.المقنعه، أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العكبرى البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)،

ص: ٦٢٧

تحقيق: مؤسسه النشر الإسلامى، قم: مؤسسه النشر الإسلامى، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٥٠. المنجد فى اللغة، لويس معلوف (معاصر)، بيروت: دار المشرق، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.

٥١. الموطأ، أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحى (ت ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقى، بيروت: دار احياء التراث العربى.

٥٢. المهذب، عبد العزيز بن البراج الطرابلسى (ت ٤٨١هـ)، إعداد مؤسسه سيد الشهداء عليه السلام العلميه، مؤسسه النشر الإسلامى - قم المقدسه، ١٤٠٦هـ.

٥٣. الناصريات (مسائل الناصريات)، الشريف المرتضى علم الهدى (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق: مركز البحوث و الدراسات العلميه، طبع مؤسسه الهدى - طهران، ١٤١٧هـ.

٥٤. النهايه فى غريب الحديث و الأثر، أبو السعادات مبارك بن مبارك الجزرى المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، قم: مؤسسه إسماعيليان، الطبعة الرابعه، ١٣٦٧ش.

٥٥. النهايه فى مجرّد الفقه و الفتاوى (نهايه الأحكام)، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى (ت ٤٦٠هـ)، انتشارات قدس محمدى - قم المقدسه.

٥٦. الوافى، محمد محسن بن مرتضى الفيض الكاشانى (ت ١٠٩١هـ)، تحقيق: ضياء الدين الحسينى الإصفهانى، إصفهان: مكتبه الإمام أميرالمؤمنين على عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٥٧. أساس البلاغه، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبدالرحيم محمود، بيروت: دار صادر، ١٣٨٥هـ.

٥٨. أمالى الصدوق، أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، بيروت: مؤسسه الأعلمى، الطبعة الخامسه، ١٤٠٠هـ.

٥٩. أمالى الطوسى، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسى (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: مؤسسه البعثه، قم: دار الثقافه، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٦٠. أمالى المفيد، أبو عبدالله محمد بن النعمان العكبرى البغدادى المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: حسين استاد ولى، وعلى أكبر الغفارى، قم: مؤسسه النشر الإسلامى، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٦١. بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمه الأطهار عليهم السلام، محمد باقر بن محمد تقى المجلسى (ت ١١١٠هـ)، تحقيق: دار إحياء التراث، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٦٢. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد مرتضى الحسينى الزبيدى (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: على الشيرى، بيروت: دار الفكر.

٦٣. تحف العقول عن آل الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْحِرَانِيِّ الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ شَعْبَةَ (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفّاري، قم: مؤسسه النشر الإسلامى، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٦٤. تذكره الفقهاء، جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر الحلّي (ت ٧٢٦هـ)، منشورات المكتبة الرضويه لإحياء الآثار الجعفرية - قم المقدّسه.

٦٥. تفسير الصافي (الصافي في تفسير القرآن)، محمد محسن بن شاه مرتضى المعروف بالفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)، مكتبة الصدر - طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٦٦. تفسير فرات الكوفي، أبو القاسم فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي (ق ٥٤هـ)، إعداد: محمد كاظم المحمودى، طهران: وزاره الثقافه و الإرشاد الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٦٧. تلخيص المرام، مخطوطه.

٦٨. تيسير الوصول إلى جامع الأصول، عبدالرحمن بن علي المعروف بابن ديبع، نشر دار الفكر - بيروت، ١٤١٧هـ.

ص: ٦٢٨

٦٩. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفّاري، طهران: مكتبة الصدوق.

٧٠. جامع الأحاديث، أبو محمّد جعفر بن أحمد بن عليّ القمّي (ق ٥٤هـ)، تحقيق: السيد محمّد الحسيني النيسابوري، مشهد: مؤسسه الطبع و النشر التابعه للحضرة الرضويه المقدّسه، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧١. جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمّد بن محمّد المعروف بابن الأثير الجزريّ (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرثووط، بيروت: مكتبة الحلوانيّ.

٧٢. جامع الأصول في أحاديث الرسول صلّى الله عليه وآله، مبارك بن محمد، ابن الأثير الجزريّ، تحقيق: عبدالسلام علوش، نشر دار الفكر-بيروت، ١٤١٧هـ.

٧٣. جامع المقاصد في شرح القواعد، عليّ بن الحسين الكركي المعروف بالمحقّق الثاني (ت ٩٤٠هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت عليهم السّلام لإحياء التراث الإسلاميّ-قم المقدّسه، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٧٤. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ)، تحقيق: مؤسسه النشر الإسلاميّ-قم المقدّسه، الطبعة الأولى المحقّقة، ١٤١٧هـ.

٧٥. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمّد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ)، تصحيح عبّاس القوجانيّ، طبع دار إحياء التراث العربيّ-بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨١م.

٧٦. دعائم الإسلام وذكر الحلال و الحرام و القضايا و الأحكام، أبو حنيفة النعمان بن محمّد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي المغربي (ت ٣٦٣هـ)، تحقيق: آصف بن عليّ أصغر فيضي، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩هـ.

٧٧. ذخيره المعاد في شرح الإرشاد، محمّد باقر السبزواري (ت ١٠٩٠هـ)، نشر: مؤسسه آل البيت عليهم السّلام لإحياء التراث-قم المقدّسه، طبعة حجرية.

٧٨. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، محمّد بن جمال الدين مكي العاملی المعروف بالشهيد الأوّل (ت ٧٨٦هـ) تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت عليهم السّلام لإحياء التراث-قم المقدّسه، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٩. رسائل الشريف المرتضى (المسائل الرسيه)، عليّ بن الحسين المعروف بالشريف المرتضى علم الهدى، تحقيق: أحمد الحسيني، نشر دار القرآن الكريم-قم المقدّسه، ١٤٠٥هـ.

٨٠. روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان، زين الدين الجبعي العاملی المعروف بالشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ)، نشر: مؤسسه آل البيت عليهم السّلام لإحياء التراث-قم المقدّسه، طبعة حجرية.

٨١. رياض المسائل، على بن محمد على الطباطبائي (ت ١٢٣١هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام - قم المقدسه، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٨٢. زاد المعاد، العلامة محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)، طبعه ايران القديمه بالفارسيه.

٨٣. سفينه البحار، للشيخ عباس القمي (ت ١٣٥٩هـ)، نشر دار الأسوه - طهران، ١٤١٤هـ.

٨٤. سنن ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

٨٥. سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوره الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث.

٨٦. سنن الدار قطنى، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بالدار قطنى (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: أبو الطيب محمد آبادى، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الرابعه، ١٤٠٦هـ.

ص: ٦٢٩

٨٧. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار العلم.

٨٨. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن أشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء السنّة النبويه.

٨٩. سيره ابن هشام (السيره النبويه)، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت ٢١٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأنباري، قم: مكتبة المصطفى، الطبعة الأولى، ١٣٥٥هـ.

٩٠. شرح نهج البلاغه، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، تصحيح: عدّه من الأفاضل، بيروت: دار الآثار للنشر ودار العالم الإسلامي، ١٤٠٢هـ.

٩١. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.

٩٢. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٩٣. طبّ الأئمّه عليهم السلام، ابنا بسطام النيسابوريان، تحقيق: محسن عقيل، بيروت: دار المحجّه البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٩٤. عدّه الداعي ونجاه الساعي، أبو العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلّي الأسدي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق: أحمد موحدى، طهران: مكتبة وجداني.

٩٥. علل الشرائع، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٩٦. عوالي اللآلي العزيزيه في الأحاديث الدينيه، محمد بن علي بن إبراهيم الأحسائي المعروف بابن أبي جمهور (ت ٩٤٠هـ)، تحقيق: مجتبي العراقي، قم: مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٩٧. عيون أخبار الرضا عليه السلام، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: السيد مهدي الحسيني اللاجوردی، طهران: منشورات جهان.

٩٨. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، دار الكتب العلميه-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٩٩. فقه الرضا (الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام)، تحقيق: مؤسسّه آل البيت عليهم السلام، مشهد: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠٠. قرب الإسناد، أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري القمّي (ت بعد ٣٠٤هـ)، تحقيق: مؤسسّه آل البيت، قم، مؤسسّه آل البيت

عليهم السّلام، الطبعه الأولى، ١٤١٣هـ.

١٠١. قواعد الأحكام فى معرفه الحلال و الحرام، الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدى الحلّى (ت ٥٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسّه النشر الإسلامى-قم المقدّسه، الطبعه الأولى، ١٤١٣هـ.

١٠٢. كامل الزيارات، أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق: عبدالحسين الأمينى التبريزى، النجف الأشرف: المطبعه المرتضويه، الطبعه الأولى، ١٣٥٦هـ.

١٠٣. كتاب الأمّ، محمّد بن إدريس الشافعى (ت ٢٠٤هـ)، طبعه دار المعرفه-بيروت.

١٠٤. كتاب مصابيح الظلام، محمّد باقر الشهير بالوحيد البهبهانى.

١٠٥. كشف الالتباس عمّا أورده البخارى، عبدالغنى الغنيمى، مكتب المطبوعات الإسلاميه-حلب، ١٤١٤هـ.

١٠٦. كشف الغطاء عن مبهمات شريعته الغراء، للشيخ جعفر المعروف بكاشف الغطاء (ت ١٢٢٨هـ)، انتشارات مهدوى-إصفهان، طبعه حجرية.

ص: ٦٣٠

١٠٧. كشف اللثام، بهاء الدين محمد بن الحسن بن محمد الأصفهاني المعروف بالفاضل الهندي (ت ١١٣٧هـ)، منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم المقدّسه، ١٤٠٥هـ.
١٠٨. كفايه الأحكام (كفايه الفقه)، محمّد باقر السبزواري (ت ١٠٩٠هـ)، تحقيق: مرتضى الواعظي الأراكي، مؤسسه النشر الإسلامي - قم المقدّسه، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
١٠٩. كمال الدين وتمام النعمه، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفّاري، قم: مؤسسه النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١١٠. كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين عليّ المتقيّ بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ)، تصحيح: صفوه السقا، بيروت: مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
١١١. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ)، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
١١٢. مجمع البحرين، فخر الدين الطريحيّ (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسينيّ، طهران: مكتبة نشر الثقافة الإسلاميّه، الطبعة الثانيه، ١٤٠٨هـ.
١١٣. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: السيد هاشم الرسوليّ المحلاتيّ و السيد فضل الله اليزديّ الطباطبائيّ، بيروت: دار المعرفه، الطبعة الثانيه، ١٤٠٨هـ.
١١٤. مجمع الفائده و البرهان في شرح إرشاد الأذهان، للمولى أحمد الأردبيليّ (ت ٩٩٣هـ)، تحقيق: آقا مجتبيّ العراقي وآخريّن، منشورات مؤسسه النشر الإسلاميّ - قم المقدّسه.
١١٥. مختلف الشيعة، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر المعروف بالعلامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسه النشر الإسلاميّ - قم المقدّسه، الطبعة الثانيه، ١٤١٣هـ.
١١٦. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، محمّد بن عليّ الموسويّ العامليّ (ت ١٠٠٩هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت عليهم السّلام، لإحياء التراث - قم المقدّسه، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
١١٧. مروج الذهب ومعادن الجوهر، أبو الحسن عليّ بن الحسين المسعوديّ (ت ٣٤٦هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعاده، الطبعة الرابعه، ١٣٨٤هـ.
١١٨. مسائل عليّ بن جعفر ومستدر كاتها، أبو الحسن عليّ بن جعفر الحسينيّ العلويّ الهاشميّ العريضيّ (ت ٢١٠هـ)، تحقيق: مؤسسه آل البيت عليهم السّلام، مشهد: المؤتمر العالميّ للإمام الرضا عليه السّلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
١١٩. مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين بن عليّ العامليّ المعروف بالشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ)، تحقيق

ونشر: مؤسسه المعارف الإسلاميه-قم المقدسه، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٢٠. مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، الميرزا حسين النورى (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسہ آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسہ آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٢١. مسکن الفؤاد عند فقد الأحبّه و الأولاد، زين الدين بن عليّ بن أحمد الجبعى العاملى المعروف بالشهيد الثانى (ت ٩٦٥هـ)، تحقيق: مؤسسہ آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسہ آل البيت عليهم السلام، الطبعة الثالثه، ١٤١٢هـ.

١٢٢. مشارق الشموس فى شرح الدروس، حسين بن جمال الدين محمد الخوانسارى (ت ١٠٩٩هـ)، نشر: مؤسسہ آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الحجرية.

١٢٣. مصباح المتهّج، د، أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ بن الحسن الطوسى (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: عليّ أصغر مرواريد، بيروت: مؤسسہ فقه الشيعة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٢٤. معانى الأخبار، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمى المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفارى، قم: مؤسسہ النشر الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٣٦١ ش.

١٢٥. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي القزويني، قم: مكتبة الإعلام الإسلامي.

١٢٦. مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم المقدّسه، ١٤٠٤هـ.

١٢٧. مفاتيح الشرائع (نسخه مخطوطه).

١٢٨. مفتاح الكرامه فى شرح قواعد العلامه، محمّد جواد الحسينى العاملى (ت ١٢٢٦هـ)، تحقيق: محمّد باقر الخالصى، مؤسسه النشر الإسلامى - قم المقدّسه، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٢٩. مكارم الأخلاق، أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: علاء آل جعفر، قم: مؤسسه النشر الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٣٠. ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، محمّد باقر بن محمّد تقى المجلسى (ت ١١١١هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائى، قم: مكتبة آية الله المرعشى النجفى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٣١. منتقى الجمان فى الأحاديث الصحاح و الحسنان، جمال الدين أبى منصور الحسن زين الدين (ت ١٠١١هـ)، تصحيح: على أكبر الغفارى، منشورات مؤسسه النشر الإسلامى - قم المقدّسه، الطبعة الأولى، ١٣٦٢ ش.

١٣٢. منتهى المطلب فى تحقيق المذهب، جمال الدين أبى منصور الحسن بن يوسف بن على المطهر الحلى (ت ٧٦٢هـ)، الطبعة الحجريه القديمه.

١٣٣. نهايه المرام (تأليف صاحب المدارك السيد العاملى) فى تميم مجمع الفائده و البرهان، المولى أحمد المقدّس الأردبيلى، تحقيق: آقا مجتبى العراقى، طبع مؤسسه النشر الإسلامى - قم المقدّسه، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٣٤. وسائل الشيعه إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمّد بن الحسن الحرّ العاملى (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم المقدّسه، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

